وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر – باتنة 1–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قســـــــــــــم العلوم السياسية

التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها الدولية منذ 2001

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب الباحث:
فهيم رملي

إشراف الأستاذ:
أ.د: عبد الحق زغدار

لجنـة المـناقشـة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ/د بحري دلال	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	رئيسا
أ/د زغدار عبد الحق	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	مشرفا ومقررا
أ/د بوعيسي حسام الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
أ/د أسعيد مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
د/ لموشي طلال	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة –1–	عضوا مناقشا
د/ زغوني رابح	أستاذ محاضر (أ)	جامعة قالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2020–2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر – باتنة 1–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قســـــــــــــم العلوم السياسية

التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها الدولية منذ 2001

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب الباحث:
فهيم رملي

إشراف الأستاذ:
أ.د: عبد الحق زغدار

لجنـة المـناقشـة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ/د بحري دلال	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	رئيسا
أ/د زغدار عبد الحق	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	مشرفا ومقررا
أ/د بوعيسي حسام الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
أ/د أسعيد مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
د/ لموشي طلال	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة –1–	عضوا مناقشا
د/ زغوني رابح	أستاذ محاضر (أ)	جامعة قالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2020–2021

"قل بفضل الله

وبرحمته فبذلك

فليفرحوا "

قرآن كريم

"إني رأيتُ أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومهِ

إلا قال في غَدِهِ: لوْ غُيِّر هذا لكان أحسن

ولو زيد هذا لكان يُستحَسن ولو قُدِّم هذا

لكان أفضل ولو تُرِك هذا لكان أجمل. وهذا

أعظم العِبر وهو دليل على استيلاء النقص

على جُملة البشر"

عبد الرحيم البيساني

شكر وعرفان

بداية أشكر الله تعالى بأن منّ عليّ بإتمام هذا العمل ويسّر لي الطريق من أجل بلوغ مُرادي، فلك يا ربي جزيل الحمد والشكر

كما أتوجه بتشكراتي إلى الأستاذ الفاضل : أ-د "زغدار عبد الحق" والذي كان له الفضل الكبير في وصولي إلى هذه المرحلة بداية بقبوله الإشراف على العمل ومرورا بتوجيهاته طيلة فترة البحث وانتهاء بِحثّي على الصبر والمصابرة كلما أعتراني فتور أو خفتت همّتي، فلك أستاذي الكريم أسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام

وشكري موصول كذلك للجنة المناقشة التي قبلت مناقشة العمل وإثرائه كلٌّ باسمه ومقامه

فهيم رملي

إهداء

أهدي هذا العمل

للوالدين وفاءً

ولأخي وأخواتي اعتزازا

ولعذرائي وصغيرتي حُبّا وامتنانا

ولكل الأحبة والرفقة تقديرا واحتراما

فهيم رملي

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: مباني و مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية

المبحث الأول: المباني الرسمية وغير الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الأول: المباني الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية

الفرع الأول: مؤسسة المرشد الأعلى والمؤسسات المتصلة بها

الفرع الثاني: الهيأتين التنفيذية والتشريعية

المطلب الثاني: المباني غير الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية

الفرع الأول القوى الدينية

الفرع الثاني: التيارات والأحزاب السياسية

الفرع الثالث: المجتمع المدني

المبحث الثاني: المرتكزات المادية والمجتمعية للسياسة الخارجة الإيرانية

المطلب الأول: المرتكزات المادية للسياسة الخارجية الإيرانية

الفرع الأول: المرتكز الجغراسي (الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية)

الفرع الثاني: المرتكز العسكري (القدرات الإيرانية التقليدية والحديثة)

المطلب الثاني: المرتكزات المجتمعية للسياسة الخارجية الإيرانية

الفرع الأول: المرتكز القيمي

الفرع الثاني: المرتكز السياسي

الفصل الثاني: التوجهات الشرق أوسطية في السياسة الخارجية الإيرانية

مدخل: من "الشرق الأوسط" إلى "الشرق أوسطية": بين جغرافيا الإنتماء وجغرافيا المصالح

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية نحو البيئة الإقليمية الشرق أوسطية المباشرة

المطلب الأول: دول مجلس التعاون وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية: ثنائية الأمن والمذهبية

الفرع الأول: الجغرافيا الأمنية لدول مجلس التعاون وأمننة السياسة الخارجية الإيرانية

الفرع الثاني: الجغرافيا الدينية لدول مجلس التعاون ومذهبة السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الثاني: أفغانستان والعراق وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية: تجليات المجال الحيوي

الفرع الأول: مكانة أفغانستان والعراق في المدرك الإستراتيجي الإيراني

الفرع الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه أفغانستان والعراق: تهديدات دائمة وإستراتيجيات متجددة

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الإيرانية نحو البيئة الإقليمية الشرق أوسطية غير المباشرة

المطلب الأول: الالتزامات الإيديولوجية كمحدد للسياسة الخارجية الإيرانية: حركات المقاومة نموذجا

الفرع الأول: حزب الله منفذ إيران إلى لبنان

الفرع الثاني: حركتا الجهاد الإسلامي وحماس منفذ إيران إلى فلسطين

الفرع الثالث: حركة أنصار الله الحوثية منفذ إيران إلى اليمن

المطلب الثاني: التوجهات المصلحية كمحدد للسياسة الخارجية الإيرانية: التحالف الإيراني–السوري

الفرع الأول: التحالف الإيراني السوري منذ 9/11 وحتى أزمة 2011: عقد استحضار المصلحة

الفرع الثاني: "أيلولة" القرن الحادي والعشرين والسياسات الإيرانية: عقد تغليب المصلحة

الفصل الثالث: شمال غرب آسيا وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية

مدخل: آسيا الوسطى والقوقاز: الموقع والمكانة

المبحث الأول: التوجهات الإقتصادية، الثقافية والطاقوية الإيرانية في شمال غرب آسيا

المطلب الأول: دبلوماسية النوادي والتوجهات الاقتصادية والثقافية الإيرانية

الفرع الأول: الدبلوماسية الإقتصادية وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية في شمال غرب آسيا

الفرع الثاني: الدبلوماسية الثقافية وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية في شمال غرب آسيا

المطلب الثاني: الدبلوماسية الطاقوية والتوجهات الإيرانية

الفرع الأول: دبلوماسية الطاقة: إطار عام

الفرع الثاني: منظمة بحر قزوين والتوجهات الطاقوية الإيرانية

المبحث الثاني: التوجهات الأمنية والبراغماتية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه شمال غرب آسيا

المطلب الأول: التوجهات الأمنية الإيرانية نحو آسيا الوسطى وسبُل المواجهة الجماعية

الفرع الأول: إيران، آسيا الوسطى والأمن الرخو

الفرع الثاني: إيران والترتيبات الأمنية الإقليمية في آسيا الوسطى: منظمة شنغهاي أنموذجا

المطلب الثاني: القوقاز والتوجهات البراغماتية الإيرانية

الفرع الأول: القوقاز والمعضلات الإثنوسياسية: خلفية عامة

الفرع الثاني: إيران والقضايا الإثنوسياسية في القوقاز: المصلحة أولا...المصلحة دوما

الفصل الرابع: مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية: بين رهان التحديات الإقليمية وضرورات التمدد الدولي

المبحث الأول: السياسة الخارجية الإيرانية وسيناريو الإنكفاء نحو البيئة الإقليمية

المطلب الأول: تحديات السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط

الفرع الأول: تحديات البيئة الإقليمية المباشرة

الفرع الثاني: تحديات البيئة غير المباشرة الإقليمية والدولية

المطلب الثاني: تحديات السياسة الخارجية الإيرانية في شمال غرب آسيا

الفرع الأول: التحديات الإقليمية

الفرع الثاني: التحديات الدولية

المبحث الثاني: من الإقليمية إلى الدولية: السياسة الخارجية الإيرانية وسيناريو التمدد

المطلب الأول: السياسة الخارجية الإيرانية والتمدد نحو العالم الأول والثاني

الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية

الفرع الثاني: قوى العالم الثاني وتوجهات السياسة الخارجة الإيرانية

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية والتمدد نحو العالم الثالث

الفرع الأول: الحديقة الخلفية لأمريكا والتوجهات اللاتينية في السياسة الخارجية الإيرانية

الفرع الثاني: القارة السمراء والتوجهات الإفريقية في السياسة الخارجية الإيرانية

الخاتمة

مقدمة

يعتبر مجال السياسة الخارجية من المجالات المهمة في حقل العلاقات الدولية، كونه يعطي توصيفات واضحة المعالم لسلوكات الدول في المنظومة الدولية، ومن جهة أخرى فقد جرى التسويق لفكرة مفادها أن أيّا كان يمكنه البحث في هذ الحقل المعرفي وهذه من أكبر المغالطات التي شابت الحقل، بل العكس تماما فالبحث في حقل السياسة الخارجية ليس بالأمر اليسير ولا الهيّن كونه يستوجب إحاطة وإلماما كاملين بكل حيثيات الحقل من جهة وموضوع الدراسة من جهة أخرى.

إن المغالطة أعلاه كانت إيرانُ إحدى أهم أمثلتها، فأكَبّ الكثيرون يتحدثون في سياستها الخارجية بدون إلمام كامل بجوانبها، من حيث مبانيها ومرتكزتها التي تستند عليها من جهة، ومحدداتها نحو دوائرها المباشرة وغير المباشرة من جهة ثانية، وحتى سلوكاتها في البيئة لدولية من جهة ثالثة، ومختلف التحديات التي تعترضها من جهة رابعة، وكانت النتيجة أن غرقت المكتبات العربية بدراسات وبحوث لا تمثل حقيقة السياسة الخارجية الإيرانية، وقد تكرس هذا التوجه بشكل أكثر مع الحقبة التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وبالرغم مما مثّلته من منعطف حاسم في سلوكات كثير من الدول –من ضمنها إيران طبعا– فإنها لم تشهد تصحيحا لمسار البحوث والدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية الإيرانية كإحدى أهم الدول التي حَفَلَت بها الساحة الدولية منذ ذلك التاريخ وإلى يومنا الحاضر.

التعريف بالموضوع:

يُعتبر موضوع الدراسة من المواضيع المهمة في مجال العلاقات الدولية، ويستقي أهميته هذه من أهمية البيئتين الإقليميتين (الشرق الأوسط وشمال غرب آسيا) اللتين تنتمي إليهما إيران، والتي أعطتها الميزات التاريخية والحضارية والاقتصادية صفة مناطق الجذب، لذلك كانت الأحداث الجارية فيها ذات أبعاد واهتمامات تتعدى نطاق الحدود الجغرافية لهما لتأخذ الطابع الدولي، وإيران كدولة شرق أوسطية ودولة شمال غرب آسيوية بطبيعة الحال لم تكن بمنأى عن هذا كله، وعليه فمن خلال عنوان الدراسة الموسوم بالتوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها الدولية منذ 2001، فإننا نسعى للبحث في مضامين هذه التوجهات، ومحدداتها وكذا تحدياتها وإمكانات تمددها دوليا. كما أن الموضوع يندرج ضمن نطاق دراسات السياسة الخارجية في شقٍّ وضِمن نطاق الدراسات الإقليمية في شقّ آخر منه؛ فإدراك الدول لمقوّمات بيئتها الداخلية وإمكانيات توظيفها على المستوى الخارجي يدفع بها للبحث عن مكانة إقليمية في البيئة الإقليمية التي تتواجد فيها وتتحرك في مجالها، وينسحب هذا الكلام على الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق ثُلّة من الأهداف يمكن إجمالها في الآتي:

- في مقدمة هذه الأهداف تأتي الدراسة كمحاولة لإعطاء صورة شاملة عن توجهات السياسة الخارجية الإيرانية في بيئاتها الإقليمية، ومختلف محددات وضوابط سلوكها الخارجي تجاه هذه البيئات.
- تأتي هذه الدراسة أيضا كمحاولة لتبيان مواطن القوة في تحركات السياسة الخارجية الإيرانية ومواطن الضعف فيها، وهو ما يجعل الفهم متيسرا حول الأسباب والدوافع التي تجعل إيران تتحرك في منطقة ما أكثر من منطقة أخرى.
- وتسعى الدراسة لأن تبسّط مجمل تفاعلات إيران مع الدول في الشرق الأوسط وشمال غرب آسيا بشكل خاص، وتفاعلاتها على المستوى الدولي بشكل عام.
- كذلك تسعى هذه الدراسة لأن تكون مرجعا مساعدا للباحث في توجهات السياسة الخارجية للدول بشكل عام والتوجهات الإيرانية بشكل خاص.

أسباب إختيار الموضوع:

يعود إختيار موضوع الدراسة والبحث في ثناياه إلى أسباب علمية موضوعية، وأخرى ذاتية يمكن إجمالها في الآتي:

- **الأسباب الموضوعية:** يحظى الشأن الإيراني بإهتمام علمي وأكاديمي لابأس به خاصة في الدوائر العلمية الغربية والأمريكية على وجه التحديد، وذلك يعود لـ:

✓ الموقع الجغرافي لإيران وأهيمته من حيث توسطها وانتمائها لإقليم الشرق الأوسط وشمال غرب آسيا، وكذا إهتمام وتواجد القوى الدولية فيها وفق منطق البراغماتية المصلحية، وما لذلك من تأثير على الدور الإيراني في الإقليمين وأجندة سياستها الخارجية فيهما.

✓ التنافس الإقليمي بين القوى في المنطقة على غرار تركيا وإسرائيل وإيران على النفوذ في المنطقة، وتشكيل تحالفات إقليمية تتماشى مع مصالح كل دولة، وإهتمام الدراسة ينصب حول الإستراتيجية الإيرانية في مواجهة هذا التنافس، وما تواجهه القيادة الإيرانية من تحديات على مستوى الوضع القائم في المنطقة.

- ✓ إقرار أغلب الدراسات السابقة بأن إيران تصنف على أنها قوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد أحداث 11سبتمبر والغزو الأمريكي لأفغانستان وللعراق، وما آلت إليه المنطقة من فراغ إستراتيجي في القوى، هذا الأخير الذي عمدت إيران إلى مَلئه بما يتماشى مع مصلحتها وحماية لأمنها القومي، وعملت على ضرورة تكييف مخرجات التنافس الإقليمي والدولي في المنطقة بما يتوافق مع إدراكها لحجمها ومكانتها.
- ✓ تأكيد دراسات الجيوبوليتيكا والجغرافية السياسية على أن منطقة آسيا هي قلب العالم وساحة التنافس الدولي القادم، وضرورة وعي دول المنطقة بحجم التغيرات في ديناميكية التفاعل بين القوى الصاعدة والقوى الفاعلة في البيئة الدولية، وعلى إعتبار أن إيران من القوى المهمة في المنطقة توجّب عليها التحرك وفق توازن الرؤى المصلحية تجاه البيئة الإقليمية الآسيوية في المدرك الإستراتيجي الإيراني.
- ✓ السعي لدراسة السياسة الإيرانية في مجالها الحيوي ومدى قدرتها على تجسيد أهدافها على أرض الواقع، خاصة مع ما يعرفه هذا المجال من تعقيد وديناميةوتداخل على غرار الأزمة العراقية والأزمة السورية وما آلت إليه الأحداث والتفاعلات البينية، بالإضافة إلى ردود أفعالها صوب سياسة التطويق التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها للحد من نفوذها في المنطقة والتهديد الذي تشكله لحلفائها(إسرائيل، تركيا).

- **الأسباب الذاتية:** تتلخص الأسباب الذاتية للباحث لدراسة هذا الموضوع في:

- ✓ الإهتمام البحثي بالشأن الإيراني والسياسة الخارجية الإيرانية على إعتبار أن تخصص الباحث العلمي والأكاديمي في الماجستير هو الدراسات الآسيوية وما يرتبط بها.
- ✓ الميول الشخصية نحو كل ما له علاقة بالجانب الإسلامي.
- ✓ رغبة الباحث في تقصي حيثيات الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز وتداعيات ذلك الدور على دول المنطقة العربية.

إشكالية الدراسة:

دفعت التحولات الحاصلة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بإيران وبشكل تدريجي نحو التحول إلى دولة تشارك في بنية بيئتها الإقليمية بدلا من أن تكون مادّة يشكّلها الآخرون، وهو ما يمكن

تلمّسه في التواجد الإيراني في الشرق الأوسط وشمال غرب آسيا وكذا في الامتدادات في أماكن أخرى في البيئة الدولية. تأسيسا على هذا، نسوق الإشكالية التالية للبحث فيها:

ماهي الاستبصارات التي يمكن للباحث أن يستقيها أثناء دراسته لتوجهات إيران الإقليمية ومختلف أبعادها الدولية بخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ؟

وتتصل بهذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تثيرها الدراسة:

- فيم تتمثل المباني والمرتكزات التي تستند عليها إيران في توجهات سياستها الخارجية؟
- ما هي المحددات الضابطة لتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية في بيئتها الإقليمية الشرق أوسطية؟
- ما الذي يميز تحركات السياسة الإيرانية في شمال غرب آسيا عن تحركاتها في الشرق الأوسط؟
- ما هي أبرز التحديات التي تعيق تحركات إيران في بيئتها الإقليمية ؟ وهل حالت هذه المعيقات دون تمدد هذه السياسة إلى البيئة الدولية؟

فرضيات الدراسة:

- كلما كان هناك توافق على مستوى المؤسسات الفاعلة في السياسة الخارجية الإيرانية كلما أمكن لإيران التحرك بِحُرّيّة في بيئتها الإقليمية والتمدد من ثَمّ دوليّا.
- عززت الفترة التي تلت سقوط الاتحاد السوفيتي وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بشكل كبير من أهمية إيران في شمال غرب آسيا والشرق الأوسط على التوالي.
- تؤثر طبيعة بناء النظام الإقليمي في شمال غرب آسيا في سلوك السياسة الخارجية الإيرانية وتفرض عليها نمطا معينا من التوجهات.
- يسهم تواجد سياسات منافسة أو معارضة لسياسات إيران في كلّ من الشرق الأوسط وكذا شمال غرب آسيا في انكفاء إيران إقليميا دون التمدد دوليا.

حدود الدراسة:

وعليه فإن مجال الدراسة المكاني يعنى بالبيئة الإقليمية التي تنتمي إليها إيران ونعني بها كلّا من النظام الإقليمي الشرق الأوسطي والنظام الإقليمي شمال غرب آسيا، في حين يتحدد المجال الزماني

للدراسة بالفترة التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وإلى اليوم، بالرغم من انسحاب الدراسة بين الفينة والأخرى إلى فترات سابقة لهذه الفترة، وذلك من أجل إحاطة أكبر بالموضوع محل البحث وفهم أكبر لحقائق اليوم من خلال التحقيب التاريخي لها.

تبرير الخطة:

تنتظم الدراسة في خطة هيكلية تتألف من مقدمة، وأربعة فصول رئيسية وخاتمة؛ بالنسبة للفصل الأول والمعنون بمباني ومرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية فكان بمثابة المدخل لفهم السياق العام الذي تتحرك وفقه السياسة الخارجية الإيرانية، بداية بالمباني الرسمية (المتمثلة في مؤسسات المرشد الأعلى والهيأتين التنفيذية والتشريعية) وغير الرسمية (المتمثلة في القوى الدينية والتيارات والأحزاب السياسية وكذا المجتمع المدني)، ثم تأتي المرتكزات بشقيها المادية (بما تتوفر عليه من مرتكز جغراسي ومرتكز عسكري) والمجتمعية(بما تتوفر عليه من مرتكز قيمي وسياسي مجتمعي).

أما الفصل الثاني والموسوم بالتوجهات الشرق أوسطية في السياسة الخارجية الإيرانية، فكان بمثابة أولى محطات السياسة الخارجية الإيرانية، فجاءت دراسته بتبيان لماهية الشرق الأوسط في المدخل من أجل إزالة اللُّبس عن هذه المفهوم ومعرفة نطاقه الجغرافي الذي سيكون ساحة لتحركات السياسة الخارجية الإيرانية. بعد ذلك سيتم دراسة محددات السياسة الخارجية الإيرانية نحو بيئتها الإقليمية الشرق أوسطية المباشرة في المبحث الأول، والتي تشمل كلّا من النظام الإقليمي الفرعي للخليج العربي وكذا كلّ من دولتي أفغانستان والعراق، أما المبحث الثاني فسيخصص لدراسة محددات السياسة الخارجية الإيرانية نحو بيئتها الإقليمية الشرق أوسطية غير المباشرة، والتي تشمل هي الأخرى تفاعل إيران مع الفواعل ما دون الدولاتية ممثلة في حزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الفلسطينيتين وحركة أنصار الله الحوثية اليمنية، ثم تفاعلاتها المصلحية في إطار تحالفاتها مع سوريا.

في حين يمثل الفصل الثالث الموسوم بشمال غرب آسيا وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية المحطة الثانية من محطات السياسة الخارجية الإيرانية، وتأتي دراسته بمدخل حول الإقليمين الفرعيين لهذه المنطقة والذي سيكون ساحة لتحركات السياسة الخارجية الإيرانية فيه، ونعني بذلك إقليمي آسيا الوسطى والقوقاز من حيث موقعهما ومكانتهما. بعد ذلك سيتم دراسة التوجهات الاقتصادية والطاقوية والثقافية الإيرانية في شمال غرب آسيا في المبحث الأول في إطار دبلوماسية النوادي، هذه الأخيرة التي

كانت محور تحرك إيران في هذه الجغرافيا، فكان لها أن ساهمت في تأسيس ثلاث منظمات إقليمية هي "الإيكو" و"الكاسكو" واتحاد الدول المتحدثة بالفارسية، وكل هذه المنظمات وفرت لإيران أرضية لتحركاتها في شمال غرب آسيا. أما في المبحث الثاني من هذ الفصل فسيتم البحث في التوجهات الأمنية والبراغماتية في سياسة إيران الخارجية في شمال غرب آسيا، وذلك من خلال التطرق إلى المشاكل الأمنية في آسيا الوسطى والتي تُجمع في إطار مصطلح الأمن الرخو وما ستوفره شنغهاي كمنظمة أمنية لإيران من ملاذ لمجابهة هذه المشاكل الأمنية، كذلك سيتم التطرق إلى المشاكل الإثنوسياسية التي يعاني منها القوقاز وآليات التحرك الإيراني المصلحي في ظلها.

أخيرا سيأتي الفصل الرابع للبحث في مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية بين الانكفاء على المستوى الإقليمي وبين تمددها الدولي، ذلك أن تحرك إيران في بيئتها الإقليمية ليس منفردا بل تعترضه تحديات إقليمية ودولية؛ ففي الشرق الأوسط نجد التحديات الإقليمية لها ممثلة في التحدي التركي والتحدي السعودي والتحدي الإسرائيلي ، وكذا التحديات الدولية لها ممثلة في التحدي الأمريكي، أما في شمال غرب آسيا فنجد أن التحديات الإقليمية تتمثل في التحدي التركي والتحدي الروسي والتحدي الصيني، وبالنسبة للتحديات الدولية فيدخل في نطاقها كلّ من التحدي الأمريكي والتحدي الأوروبي والتحدي الإسرائيلي. وانطلاقا من هذه التحديات ظهرت ضرورات للتمدد نحو البيئة الدولية، هذه الأخيرة التي تشمل العوالم الثالث العالم الأول (الاتحاد الأوروبي) وقوى العالم الثاني (روسيا والصين والهند) والعالم الثالث ممثلة في قارتي أمريكا اللاتينية وأفريقيا، ولكل عالَم من هذه العوالم الثلاثة كانت توجهات السياسة الخارجية الإيرانية مختلفة عن توجهاتها في الأخرى. وكانت الخاتمة بمثابة إجابة على الإشكالية المُثارة أول الأمر وحوصلة عامة لما تم البحث فيه في ثنايا هذه الأطروحة وتأكيدا أو نفيا للفرضيات التي تم طرحها أول الأمر.

المقاربة المنهجية والنظرية للدراسة

كلما كان الاستخدام للمنهج العلمي سليما كلما أضفى طابعا علميا وموضوعيا على الدراسة، لذلك تم الاعتماد على توليفة من المناهج، ولكون الدراسة محددة في فترة زمنية وبيئة إقليمية بعينها كان لزاما الأخذ بالمنهج التاريخي من أجل الحصول على أنواع المعرفة عن طريق الماضي بقصد تحليل بعض ملامح السياسة الإيرانية الحالية، إضافة لذلك تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي وذلك عن طريق البحث في معطيات التفاعلات الإيرانية في بيئتها الإقليمية ودراسة هذه التفاعلات كما هي في الواقع

العملي، ووصفُها بالتالي لا يعني مجرد سرد للمعلومات بل ما يقتضيه ذلك من تحليل لها. هذا، بالإضافة إلى المنهج المقارن وذلك من أجل المقارنة بين المحددات الضابطة للسلوك الإيراني شرق أوسطيا مع محدداتها في شمال غرب آسيا، من جهة مقارنة تحركات إيران بتحركات الدول الأخرى على غرار تركيا وإسرائيل والسعودية.

أما بالنسبة للمقاربة النظرية التي تم الاعتماد عليها فهي الأخرى توليفة من النظريات؛ فتم الاعتماد على طروحات المقاربة الواقعية في شكلها العام ممثلة في الجماعية، والأنانية، والمصلحة ، وكذا مركزية القوة. وفي حالة إيران فإنها تتفاعل في بيئتها الإقليمية في إطار جماعة من الدول تتلاحم معها وتتفاعل معها وهذا التلاحم يوّلد الصراع بينها وبين هذه الدول، بفعل الأنانية التي تنبع من رغبة إيران في تحسين مكانتها ومركزيتها في بيئتها الإقليمية، وفق ما تقتضيه مصلحتها، ولن يتأتى لها ذلك إلا بتحصيل مزيد من القوة، هذه الأخيرة التي يشكل السعي الإيراني لاكتساب التكنولوجيا النووية أحد أوجهها.

كذلك تم الاعتماد على طروحات المقاربة الليبرالية في شكلها العام، وتأتي في مقدمتها تفسيرها للعلاقات الدولية في شكلها التعاوني بفعل الطبيعة الخيرة للبشر، لذلك نجد أن الليبرالية تعطي أهمية قصوى للتعاون الدولي في إطار مؤسسات أو منظمات إقليمية أو دولية تلعب دور الضامن لإحلال الأمن والسلم والحد بالتالي من الفوضى، فالاعتماد المتبادل بين الدول وفق الرؤية الليبرالية تفْضي إلى ثنْي الفواعل الدولية من استخدام العنف والقوة أو حتى التهديد بهما. في الحالة الإيرانية فإن إيران تميزت تحركاتها في بيئتها الإقليمية في شمال غرب آسيا بالتعاون، وذلك بانخراطها في تكتلات إقليمية اقتصادية وطاقوية وأمنية، لعبت هذه التكتلات لفترات عديدة دور الضامن في إحلال الأمن والسلم والحد من الفوضى، كما أمكن لإنخراط إيران في هذه المنظمات الظهور بصورة الدولة المسؤولة المتعاونة، بعيدا عن عبارات التهديد بالقوة أو باستخدامها كما هي عليه سلوكاتها في الشرق الأوسط.

كما تم الاعتماد على طروحات المقاربة البنائية في شكلها العام، وتأتي في مقدمتها التركيز على الأسس والبنى الاجتماعية غير المادية أو القيمية المعيارية التي تحكم العلاقات ما بين الوحدات الدولاتية، كما تهتم بدراسة وتحليل دور الثقافة واللغة في توجيه سلوكات الدول، كما تتناول دور المتغيرات الثقافية والفهم الجماعي المشترك في تشكيل أفضليات ومصالح وأولويات الدول. وفي الحالة الإيرانية فقد كان للعامل الثقافي والهوياتي أن أثر في توجهاتها الخارجية في الشرق الأوسط مع المكوّن الشيعي، وفي آسيا الوسطى مع طاجيكستان وأفغانستان وتأسيس اتحاد الدول الناطقة باللغة الفارسية، أما على المستوى

الدولي فيشكل توجه إيران نحو الحكومات اليسارية في أمريكا اللاتينية وتفاعل هذه الأخيرة مع إيران من جهة ، وتوجهها نحو الأقطاب الصاعدة وتفاعلها معها من جهة ثانية، وتوجهها نحو إفريقيا من جهة ثالثة، كل هذا يشكّل فهما جماعيا مشتركا في ضرورة تشكيل نظام دولي بعيدا عن الهيمنة الغربية ومنظومتها الرأسمالية.

الدراسات والأدبيات السابقة:

لقد كان لموضوع بحث الدراسة الموسوم بـ"التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها الدولية منذ 2001" امتداد في الدراسات والكتابات الأكاديمية، عديدة عربية وأجنبية، التي تناولت أحد جوانبه بالتحليل والنقاش، ولكل دراسة إضافة قيمة في حقل الدراسات المختصة بالشأن الإيراني، خاصة ماتتميز به إيران من مكانة في بنية نظامها الإقليمي وما تلعبه من أدوار وما توظفه من إستراتيجيات لتتموضع وتحقق أهدافها، وكذا نزعتها الدولية في ظل نظام دولي يقوم على تعدد أوجه وأدوات القوة. ومن أهم تلك الدراسات نجد:

- كتاب عريق في الشأن الإيراني الموسوم بـ "**إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**" الصادر في 2010 للدكتور **وليد عبد الحي** وهو متخصص في الدراسات المستقبيلة، ولقد جاء هذا الكتاب في خمسة فصول تناول من خلالها الإطار التاريخي والبنية المجتمعية لإيران ومانتتميز به من خصائص، وكذا النظام السياسي الإيراني والذي يعد فريدا من نوعه، وتناول البنية الإقتصادية للنظام الإيراني والتي تتميز بالريعية وأنه "اقتصاد شعبوي" على حد تعبير الكاتب، وتناولت الدراسة أيضا السياسة الخارجية لإيران تجاه دول الجوار الإقليمي وأبرز تصوراتها الإستراتيجة وكذا أهم نقاط الجذب الإستراتيجي في كل من المنطقة العربية وآسيا الوسطى والقوقاز، وأخيرا تناول الكاتب سيناريوهات المكانة الإقليمية لإيران بإستخدام تقنية مصفوفة التأثير المتبادل وكذا دولاب المستقبل اللتان ترتكز عليهما الدراسات المستقبيلة، وقد تراوحت السيناريوهات حسبه بين السيناريو الممكن، والمتشائم، والمعياري والسيناريو المحتمل هذا الأخير الذي رجحه الكاتب والذي يتمحور على سعي إيران لتحسين مكانتها الإقليمية والتقليل من توظيف البعد الطائفي في سياستها الخارجية، وكذا تنمية علاقاتها أكثر مع دول آسيا الوسطى مما يعزز مكانتها الإقليمية في بيئاتها المختلفة وفق منظور برغماتي مصلحي.
- كتاب مترجم لـ **Thierry Coville** "**تييرّي كوفيل**" بعنوان "**إيران الثورة الخفية**" **"Iran, la révolution invisible**" تعريب خليل أحمد خليل والصادر في 2008، ركز الباحث في دراسته

على الثورة الإسلامية الإيرانية وتداعياتها أولا، على النظام السياسي من خلال إقامة نظام إسلامي أو أسلمة النظام وإزدواجية الخطاب الإسلامي والإقصائي، وكذا معضلة التناقض بين الشرعية الدينية والديموقراطية، ثانيا أسلمة المجتمع وبحثه عن قيم جديدة إسلامية تحكمه وتحدد مساره وإثبات أن الشرعية الثورية والقومية الشيعية هي أساس القوة الإيرانية ومحاولة إيران تصديرها للعالم الإسلامي وتزعمه، وكذا النظام الإقتصادي الريعي غير القادر على مواجهة الصدمات سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي ، وتوصل الباحث إلى أنه رغم كل ما مر على النظام الإيراني من أزمات سواء الإضطرابات الثورية والعقوبات الإقتصادية الأمريكية وكذا الحرب على العراق إلا أنه بقي صلبا ممانعا وأبرز ما ساعده في ذلك حسب الباحث هو الشرعية الدينية والقومية الإيرانية .

- كتاب بعنوان "**جغرافية إيران السياسية**" لـ **برنار أوركاد**، ترجمة فاطمة علي الخوجة والصادر في 2012، ركز الكاتب في كتابه على دراسة إيران بعد ثلاثين سنة من إنهيار الإمبراطورية والإضطراب الذي عرفته الدولة الناشئة في ظل تموقعها بين الشرق الأوسط، آسيا الوسطى، الهند والقوقاز وما تعرفه هذه المناطق من تحولات وتحديات وتجاذبات دولية. ولقد أكد الكاتب أن الجغرافيا السياسية لإيران تمكنها من أن تطمح بأن تكون فاعلا ليس فقط على الصعيد المحلي أو في العالم الإسلامي وإنما كدولة ناشئة ذات طموحات دولية فاعلة وكقائد للعالم الثالث، فبعد ثلاثين عاما من النظام الإسلامي ها هي إيران اليوم قوة إقليمية عصية، أو على الأقل دولة تملك مقومات القوة، لكن ما يعوق إيران عن المضي قدما ويحد من قدراتها النابعة من ماضيها الإمبراطوري هو الصراع الدائم بين التقليد والحداثة، بين الدين ومتطلبات الديموقراطية، فكل بعد من الأبعاد التالية: القومية والإسلام والإنفتاح الدولي يشكل الهوية السياسية والجغرافية السياسية لإيران المعاصرة. ويخلص الكاتب أن جغرافية إيران السياسية معقدة لأنها تنطوي على ثلاث مستويات متداخلة في المنطق وهي الأمة، العالم الإسلامي والإقتصاد العالمي خاصة في عالم يتسم بديناميات وتناقضات العولمة.
- كتاب لكل من **فراس عباس هاشم** و **علي حسين حميد** الموسوم بـ "**ارتدادات الجيوبوليتيكا الدلالات النظرية الموجهة لمسارات التأثير الإيراني في الشرق الأوسط**" الصادر في 2020، وهي دراسة مستفيضة ومفصلة جاءت في إحدى عشر فصلا، حيث تناولا دراسة نظرية للجيوبوليتيك والأداء الإستراتيجي، ومن ثم جيوبوليتيكية الشرق الأوسط وحالة الإضطراب في موازين القوى وسعي الإدارة الأمريكية وحلفائها إلى تفكيك وإعادة بناء الشرق الأوسط وتداعيات ذلك على سياسات الدول الإقليمية وتحالفاتها الخارجية، الرؤية الإيرانية لأسباب ومآلات الأوضاع الإقليمية واتجاهات التأثير والمُدركات

المُحركة للأداء الاستراتيجي الإيراني التي تتمحور حول مبدأ تصدير الثورة الإيرانية، والحفاظ على تماسك النظام داخليا واستقراره وكذا الحد من تأثير العقوبات الاقتصادية عليها، وخلصا في هذه النقطة إلى أن هناك ثلاثة أبعاد أساسية تحد من قدرة إيران على مواجهة التحولات الإقليمية والدولية وهي العامل الإيديولوجي والشخصية القومية ومكتسبات الثورة. ولقد أحاط الكاتبين بمرتكزات القوة الإستراتيجية الإيرانية وعلى رأسها المرتكز الجيوبوليتيكي والتكنولوجي، ثم تَمّ التطرق للمنطلقات الجيوبوليتيكة للأداء الإستراتيجي الإيراني التي أكسبتها وزنا إقليميا وبعدا جيواستراتيجيا في المنطقة، تناول الكاتبين أيضا سياسة الإستقطاب التي انتهجتها إيران تجاه القوى الكبرى في إطار توزيع الأدوار خاصة تجاه الصين وروسيا، وبعدها أشار الكاتبين لكل من المعوقات والتحديات التي تحد من الأداء الإستراتيجي لإيران تجاه متغيرات بيئتها الإقليمية وكذا فضائها الجيوبوليتيكي خاصة التحدي السعودي والتركي والإسرائيلي بإعتبار هذه الثلاثة هي القوى المنافسة والمعارضة للنفوذ والتفوق الإيراني. وفي الأخير تناول الكاتبين التوجهات الدولية الرامية لتطويق التمدد الإيراني في منطقة الشرق الأوسط خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي فالأولى تسعى لإعادة بناء التحالفات الإقليمية في المنطقة وإدارة العلاقات مع القوى الإقليمية المركزية بما يعزز نفوذها عالميا وفق مبدأ الواقعية المبدئية، أما الإتحاد الأوروبي الذي يمثل البرنامج النووي الايراني أبرز محددات علاقاته مع إيران والذي يتقارب مع أمريكا في وجهة نظره وقراراته، إلا أنه يعترف بالعمق الجغرافي الحيوي لإيران في المنطقة وما يستدعي من صوغ تصورات جديدة وحذرة من هذه القوة الصاعدة وأنه يجب عدم تجاهل دورها في مستقبل أمن المنطقة، وفي الأخير وضع الكاتبان تصورا مستقبليا للأداء الإستراتيجي لإيران في منطقة الشرق الأوسط يتراوح بين الصعود والإنغماس أو الإنكفاء والتراجع في ظل التحولات الدراماتيكية للمنطقة، وخلصا للقول أن إيران دولة لها مكانة ودور إقليمي باعتبارها قوة صاعدة إقليميا وفاعلة وقد رجحا سيناريو الصعود والإنغماس المكثف في منطقة الشرق الأوسط على المدى المتوسط.

- مؤلَّف لـ **عمر كامل حسن** بعنوان "**المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجة الإيرانية**" بطبعته الأولى الصادر في 2015، خصص بداية الدراسة للتأصيل النظري للمجال الحيوي والشرق الأوسط وذلك لإرتباطهما بما يتصوره الكاتب حول المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية التي تنطوي على الدائرة الجيوبوليتيكة المباشرة وغير المباشرة والدائرة الإفريقية الشرق أوسطية إرتكازا على ما تمتلكه إيران من عناصر القوة الإيرانية خاصة القوة الجغرافية الإقتصادية،

وكذا الوسائل المستخدمة في تحقيق ذلك والتي تراوحت بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، وفي الأخير شخّص الكاتب مستقبل الشرق الأوسط في ظل الصراعات الإقليمية والدولية، فعلى صعيد القوى الإقليمية المنافسة لإيران نجد الصراع الجيوبوليتيكي التركي–الإيراني والصراع الجيوبوليتيكي الإسرائيلي–الإيراني، أما على الصعيد الدولي نجد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وما لتلك الصراعات من تداعيات على المجال الحيوي الإيراني في الشرق الأوسط، وخلص الكاتب إلى مجموعة من الإستنتاجات أبرزها أن منطقة الشرق الأوسط تعد أهم ساحات الصراع الجيوبوليتيكي العالمي من أجل المصالح وينطوي هذا الصراع على الإدارة الإستراتجية للمصالح السياسية الجغرافية، وكذا أن إيران إرتكزت على استراتيجة الدفاع المتقدم من خلال استراتيجيات خلق البؤر الجيوبوليتيكية الدفاعية في مناطق متعددة من الشرق الأوسط وذلك من أجل ردع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من محاولة محاصرتها جيوبوليتيكيا.

- كتاب لـ **عبد الحميد العيد الموساوي** بعنوان "**قراءة في علاقات إيران الإقليمية والدولية**" الصادر في 2018، حاول الكاتب دراسة ثنائية المحددات الدينية والمصلحية في الإستراتيجية الإيرانية ومدى وضوح ذلك في علاقاتها على الصعيد الإقليمي كالعلاقات الإيرانية التركية وكذا العلاقات الإيرانية الإسرائيلية وما يعتريها من تنافس وتعاون في نفس الوقت، والعلاقات الإيرانية العربية بين التوتر من جهة والتنسيق والتحالف من جهة أخرى، وما يربط إيران من ارتباطات إقليمية مع حركة حماس وخصوصية الأزمة السورية وما آلت إليه من تعقيد وتدخلات القوى الإقليمية والدولية، ولقد تناول الكاتب بنوع من التفصيل العلاقات الروسية الإيرانية والإدراك المشترك لمخاطر البيئة الدولية الجديدة، وردود الفعل الإقليمية من التقارب الروسي الإيراني.
- مؤلف "**الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**" للكاتب **طلال عتريسي** بطبعته الأولى الصادرة في 2006، ولقد تناول في مؤلفه هذا الوضع الذي وجدت إيران نفسها فيه بعد التحولات السياسية والإستراتيجية التي أفرزها الإحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان في إطار الحرب على الإرهاب، والفرص والتحديات التي خلقها لإيران خاصة في العراق الذي يشغل أهمية كبيرة في مدرك القيادة الإيرانية المحافظة والإصلاحية على حد سواء، هذا على الصعيد الخارجي أما على الصعيد الداخلي فركز الكاتب على تأثير تغير القيادة السياسية من إصلاحية إلى محافظة على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية وخاصة تجاه الغرب مع إبقائها على ثنائية المصالح والمبادئ، وأهم ما أشار له العتريسي في دراسته هي الفرصة التي تمكنت إيران من

إقتناصها عند سقوط النظام العراقي والفراغ الذي حدث بعد ذلك وجعل من إيران قوة إقليمية صعبة التخطي، وإقتناع كل الأطراف بضرورة إشراك إيران والتعاون معها من أجل إرساء نظام أمن إقليمي جديد.

- كتاب لـ **ضاري سرحان الحمداني** بعنوان "**سياسة إيران تجاه دول الجوار**"، الطبعة الثانية 2015، ركز الكاتب في هذا المؤلف على البيئة الإقليمية لإيران من خلال دراسة أهم المتغيرات المؤثرة في سياستها الإقليمية، وكذا مختلف السياسات الإيرانية تجاه أبرز القضايا الإقليمية سواء القضية العراقية والتواجد العسكري الأجنبي في المنطقة، أو قضايا دول آسيا الوسطى، وفي الأخير تطرق لتداعيات وإنعكاسات السياسة الإقليمية لإيران على الوطن العربي، وأبرز ما توصل إليه من نتائج أن إيران تلعب دورا إقليميا مؤثرا في نطاق الدائرة العربية والدائرة الشبه إقليمية، بالإضافة إلى أن سياسات إيران الإقليمية تحمل انعكاسات واضحة على الدول العربية بالسلب والإيجاب، وتعد هذه الإنعكاسات عامل قوة لسياسة إيران الإقليمية.
- أصدر **ياسر عبد الحسين** كتاب بعنوان "**السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني**" وذلك في 2015، وأهم ما جاء فيه تركيزه على دور القيادة السياسية في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية، ومدى تأثير رؤية الرئيس روحاني على مخرجات السياسة الخارجية الإيرانية والتي اتسمت بمنطق القوة الناعمة خاصة آلية الدبلوماسية والتفاهمات المشتركة وإيجاد مصالح مشتركة وسعيه لتخفيف حدة خطاب السياسة الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص والغرب بشكل عام، وطريقة تعاطيه لأبرز الملفات الساخنة كالملف النووي والحرب السورية والوضع المتأزم في العراق، وإشارته لأبرز الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية الإيرانية في ظل الأزمات الدولية والإقليمية الراهنة.
- مقال للباحثين "**Vincent Legrand and Vincent Eiffling**" تحت عنوان« **On interest in Iran's foreign policy: Islam in the service of national regime's interest** » "**حول المصلحة الوطنية في سياسة إيران الخارجية: الإسلام في خدمة مصلحة النظام**" وذلك في مجلة « La Revue Internationale et Stratégique » وهي دراسة قيمة تتمحور حول العلاقة المعقدة والمتداخلة بين الإيديولوجية الثورية الإسلامية وبراغماتية المصلحة الوطنية في السياسة الخارجة الإيرانية.

- مؤلف آخر للدكتور **طلال عتريسي** الموسوم بـ "**جيو-استراتيجيا الهضبة الإيرانية إشكاليات وبدائل**" الصادر في 2009، والذي ينطلق من فرضية أساسية مفادها أنه بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران إمتلكت هذه الأخيرة طموحا لتغيير العالم ودعوته للإسلام وليس لتغيير المنطقة العربية فقط لكنها لم تمتلك مشروعا عمليا لهذا التغيير، كما يذهب إلى القول بأن إيران إستطاعت فرض منطقها الأمني على مخرجات سياسات القوى الإقليمة والدولية في المنطقة، وقبول الواقع الجيوسياسي والجيو استراتيجي لإيران وقدرتها على ملأ الفراغ الإستراتيجي الذي خلفه سقوط النظام في العراق.
- دراسة للباحثة **Sara Bazoobandi** بعنوان : **'IRAN'S REGIONAL POLICY INTERESTS, CHALLENGES AND AMBITIONS'** "**السياسة الإقليمية لإيران: المصالح، التحديات والطموحات**" الصادرة في 2014، وتتلخص في احتفاظ إيران بإستراتيجيتها الإقليمية التي تقوم على تعدد الأبعاد من خلال الحفاظ على الهيمنة الإقليمية على دول الجوار وكذا الحفاظ على توازن القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، هذا فضلا على إتباع نهج معتدل في علاقاتها مع الغرب بما يخدم ملفها النووي خاصة في عهد الرئيس روحاني.
- دراسة بعنوان " **Who Makes Iran's Foreign Policy ? The Revolutionary Guard and Factional Politics in the Formulation of Iranian Foreign Policy**" "**من يصنع سياسة إيران الخارجية؟ الحرس الثوري وسياسة الفصائل في صياغة السياسة الخارجية الإيرانية**" للباحث **Behbod Negahban** الصادرة في 2017، والتي تؤكد على التأثير البارز والهام للحرس الثوري الإيراني على السياسة الخارجية لإيران، والذي يقوم على تأمين نفوذ إيران ومصالحها في الشرق الأوسط، ولقد بين تأثيره الجلي في التواجد والهيمنة الإيرانية في العراق بعد سقوط النظام العراقي.

بعد عرض الدراسات السابقة أعلاه، فإن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى هو شموليتها في دراسة السياسة الخارجية الإيرانية، وإعطاء توجهاتها تفسيرات غير التي ذُكرت في بعض من هذه الدراسات أو تلك التي نجدها في مقالات عدة، من قبيل أن التحركات الإيرانية في الشرق الأوسط مذهبية في حين أن المذهبية لا تشكل رؤية كاملة ولا تقدم تفسيرا كليا لسياسة إيران في الشرق الأوسط، وبالتالي فالمذهبية – مثلا– ما هي إلا جزء من مجموع محددات تمشي وِفْقَها السياسة الإيرانية.

كذلك فإن ما يميز هذه الدراسة هو ربطها ما بين بيئات إيران الإقليمية والدولية، فالعديد من الدراسات نجدها تدرس توجهات إيران في الشرق الأوسط مع إهمال واضح لتوجهاتها نحو شمال غرب آسيا، وحتى إن وجدت هذه الدراسات فهي لا تكون بصورة أعمق كما جاء في هذه الدراسة. أيضا يتم في دراست كثيرة إهمال توجهات إيران الدولية، وحتى لو وجدت فهي لا تخرج من نطاق التوجه الإيراني الأفريقي، هذ الأخير الذي غالبا ما يتم حصره في السودان والتواجد الإيراني المذهبي، في حين أن التوجهات الإيرانية الدولية تذهب إلى أبعد منطقة وهي أمريكا اللاتينية، وحتى في أفريقيا لا يمثل السودان المنطلق الوحيد لسياسة إيران الإفريقية، كما لا تمثل المذهبية تفسيرا كليا لتوجهات إيران الإفريقية بل هناك اعتبارات أخرى جعلت من إيران تتوجه إلى هذه القارة. كل هذه الأمور والثغرات العلمية والمعرفية عملت هذه الدراسة على سدّها ومعالجتها والبحث فيها بكل موضوعية وروح علمية.

صعوبات البحث:

كأي بحث علمي، فلا شك أنها تنطوي على صعوبات ومعوقات حالت دون الإلمام الكامل والوافي –ربما– بالموضوع وتغطية كل جوانبه، مما يجعل إمكانية دراسات إضافية وبحوث أخرى أمرا واردا، وهذا ما يقتضيه التراكم المعرفي، وعموما يمكن تلخيص أهم الصعوبات التي اعترضت هذا البحث في:

- طبيعة التعقيد الذي يتسم به موضوع الدراسة، وهو تعقيد نابع من تعقيدات البيئات الإقليمية لإيران، والتي تفرض إلماما بكل حيثياتها وجزئياتها من أجل الوصول إلى فكرة أو إستنتاج معين.
- عدم توفر أرقام وإحصائيات رسمية، فقد تم إيجاد تذبذب فيها ما بين إحصائية رسمية وأجنبية وأممية، الأمر الذي أدى بالتقصي عن مدى صحّتها ومن ثم التوفيق بينها، وفي أحيان كثيرة يفرض منطق البحث العلمي إيراد الأرقام والإحصائيات كما هي على اختلافها حفظا للأمانة العلمية وتأكيدا للموضوعية في طرح ومعالجة الموضوع.
- ندرة المراجع المتخصصة في الموضوع، فلئن كانت الدراسات متوفرة في الحالة الشرق أوسطية فإنها قليلة جدا في حالة شمال غرب آسيا ومثلها مع أمريكا اللاتينية وأوروبا، وحتى تلك التي كُتبت عن السياسة الخارجية الإيرانية الشرق أوسطية وبدرجة أقل الإفريقية – بعضها– مليء بالنزعة الذاتية في انتهاك صارخ لمبادئ البحث العلمي القائم على الموضوعية والأمانة العلمية.

الفصل الأول:

مباني ومرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية

المبحث الأول:

المباني الرسمية وغير الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية

المبحث الثاني:

المرتكزات المادية والمجتمعية للسياسة الخارجية الإيرانية

تشير العديد من الأدبيات أنه ما من سياسة خارجية إلا ولها خطوط تُرسم وفقها وكذا أُسس تستند عليها، والشكل الذي تظهر به في نهاية المطاف إنما هو نتاج لهما؛ فالخطوط التي تُرسم إنما تتحدد بواسطة المباني التي تُبنى عليها، مبانٍ قد تكون رسمية تشمل هيكلة النظام السياسي والجهات الرسمية الفاعلة في رسم السياسة الخارجية، أو قد تكون غير رسمية تشمل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط وكذلك مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على اختلاف مشاربها. أما بالنسبة للمسند الذي تستند عليه فيظهر في شكل مرتكزات، مرتكزاتٌ لا يمكن أن تكون إلا مادية للدولة محل الدراسة، وتشمل مرتكز الجغرافيا السياسية وما يدخل في نطاقها، وكذا المرتكز العسكري وما يدخل في نطاقه كذلك، أو مجتمعية لمجتمع الدولة محل الدراسة، وتشمل المرتكز القيمي وما يدخل في نطاقه، والمرتكز السياسي وما يدخل في نطاقه.

بالعودة إلى الحالة الإيرانية، فإنه سيتم في هذا الفصل الموسوم بـ " مباني ومرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية" التطرق إلى المباني الرسمية وغير الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية في المبحث الأول، مع ما يقتضيه ذلك من منهجية علمية، ونعني بذلك التطرق أولا إلى المباني الرسمية ممثلةً في مؤسسة المرشد الأعلى والمؤسسات المتصلة به وكذا الهيأتين التنفيذية والتشريعية، وسيتم التحدث عن التفرد الذي يطبع السياسة الخارجية الإيرانية في هذا المقام. من ثم سيتم التطرق إلى المباني غير الرسمية ممثلةً في القوى الدينية وتأثيرها، وكذا التيارات والأحزاب السياسية على اختلافها المؤيدة والمعارضة للنظام، وأخيرا تأتي مؤسسات المجتمع المدني ومالها من وزن يمكن أن يؤثر على السياسة الخارجية.

أما المبحث الثاني فسيتم تخصيصه للبحث في مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية، ويكون ذلك بالتطرق إلى المرتكزات المادية أولا ممثلةً في مرتكز الجغرافيا السياسية والتي تشتمل على الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية ومالهما من أهمية كبرى في رسم السياسة الخارجية لإيران، أما المرتكز المادي الآخر فيتمثل في العامل العسكري ونعني به قدرات الدولة الإيرانية العسكرية سواء التقليدية منها أو الحديثة، وسيتم التحدث في هذه النقطة عن ميزة هذه القدرات والتي تنقسم إلى قدرات عسكرية نظامية لإيران كدولة، وقدرات عسكرية لإيران كإيديولوجيا ثورية. من ثم سيتم التطرق إلى المرتكزات المجتمعية ممثلة في المرتكز القيمي ونعني به القومية الفارسية والمذهبية الشيعية من جهة، والمرتكز السياسي ونعني به الرضا الشعبي عن الحكومة والمشاركة الشعبية في الانتخابات من جهة ثانية، وما يمكن أن تمثله هذه المرتكزات (المجتمعية) مجتمعة من رافد مهمّ للسياسة الخارجية الإيرانية في بيئاتها الإقليمية أو الدولية.

المبحث الأول: المباني الرسمية وغير الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية

ما من شك أن فهم مباني السياسة الخارجية الإيرانية الرسمية منها وغير الرسمية يمكّننا من فهم أوسع وأشمل لكل تحركاتها في بيئاتها الإقليمية أو الدولية، والملاحظ أن السياسة الخارجية الإيرانية تتميز – كما سيأتي لاحقا– بتعدد مصادر صنع القرار فيها، وهو تعدد نابع من تنوع مؤسساتها الدستورية المكونة لها منها مؤسسة المرشد الأعلى والمؤسسات المرتبطة بها، ومنها ما يقع ضمن السلطتين التشريعية والتنفيذية، فضلا عن الجمعيات الدينية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، هذه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تسهم بدرجات متفاوتة في صناعة القرار السياسي الخارجي أو التأثير عليه وهو ما سيظهر جليّا في ثنايا هذا المبحث.

المطلب الأول: المباني الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية:

لكي تتضح معالم السياسة الخارجية الإيرانية وليساعدنا ذلك في تحليل آلية صنع القرار السياسي كان لزاما علينا استعراض أبرز المؤسسات السياسية للنظام السياسي والفاعلة في رسم المعالم الكبرى للسياسة الخارجية الإيرانية وكذلك توجيهها، ترتكز هذه المؤسسات على بناء معرفي وفلسفي فريد يتجلى في الهيكلية المؤسساتية؛ فإلى جانب المؤسسات التي نصادفها في أنظمة الحكم التقليدية في مختلف البلدان كرئاسة الجمهورية والبرلمان والمؤسسة القضائية ومجلس الوزراء، نجد مجموعة أخرى من المؤسسات متعددة الأدوار؛ رقابية: مجلس صيانة الدستور ومجلس الخبراء الذي يتمتع بالتمثيل الشعبي، استشارية: مجلس تشخيص مصلحة النظام، إشرافية: موقع الولي الفقيه أو المرشد الأعلى، وفيما يلي سنتعرض لكل هذه المباني بشيء من التفصيل، مع تبيان دورها في السياسة الخارجية الإيرانية بدءًا بمؤسسة المرشد الأعلى وما يتصل بها من مؤسسات، وانتهاءً بالهيأتين التنفيذية والتشريعية.

الفرع الأول: مؤسسة المرشد الأعلى والمؤسسات المتصلة بها

سنتعرض في هذا العنصر لمؤسسة المرشد الأعلى أولا باعتباره أعلى سلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومن ثم لمجلس الخبراء ومجمع تشخيص مصلحة النظام والمجلس الأعلى للأمن القومي على اعتبار أن هذه المؤسسات هي مؤسسات متصلة بمؤسسة المرشد الأعلى.

أولا– مؤسسة المرشد الأعلى:

ما من شكّ أن لإيران تاريخ عريق في مجال الدولة والتنظيم السياسي، ليس أولها كونها أنها السباقة لتأسيس الممالك حوالي 2800 ق.م وظلت كذلك حتى نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، وليس آخرها أنها أول جمهورية إسلامية وكذا أول جمهورية يعتلي سدة الحكم فيها رجل دين يسمى الولي الفقيه والقائد الأعلى للثورة وفي نفس الوقت هو مرشدها[1]، ويمثّل أعلى مؤسسة وسلطة دينية وسياسية شعبية يعبّر عنها بمؤسسة القيادة، وهذه الأخيرة التي تحوي العديد من المؤسسات والممثّليات المتداخلة في الشعب التي تعمل كمقياس لبيان واقع الشعب واحتياجاته ورغباته ومنها مثلا ممثليات القيادة الموجودة في مؤسسات الدولة وتشكيلاتها جميعا، والقوات المسلحة وكبريات الصحف الممولة من الدولة وحتى الملحقات الثقافية خارج البلاد[2].

إن الحديث عن المرشد الأعلى في إيران يستدعي منا التطرق قبل كل شيء إلى نقطتين تتمثلان في المواصفات والدور؛ النقطة الأولى يشرحها الإمام **آية الله الخميني** *Ayatollah Khomeini**، موضّحا تميّز الحاكم في الإسلام فهو " ليس كبقية الحكام أو السلاطين أو رؤساء الجمهورية؛ فالحاكم الإسلامي كان يحضر بين الناس وفي مسجد المدينة الصغير، ويستمع لكلام الناس، وكان المسؤولون في البلاد يجتمعون في المسجد مثل سائر الناس، بحيث أن القادم من الخارج لا يميز بين من هو رئيس الدولة ومن هو صاحب المناصب، فكانوا يلبسون كما يلبس الناس، ويعاشرونهم كما يعاشر الناس بعضهم، وكان إجراء العدالة يشكل أنه إذا كان لشخص من أدنى طبقات المجتمع دعوى على الشخص

---

[1]- إلياس ميسوم، " **النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه: دراسة في المؤسسات الرسمية** "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان 2018، ص 164.

[2]– عبد العظيم البدران، كيف تحكم إيران: دراسة في صنع السياسات العامة بعد 1989، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 161–162.

* هو روح الله مصطفى خميني، ولد عام 1902 في قرية خمين 120 كلم جنوب غرب مدينة قم، كان أبوه من علماء الشيعة، انضم الخميني في شبابه إلى حوزة آية الله عبد الكريم حائري في مدينة قم، تدرج شيئا فشيئا في مراتب الحوزات بدءًا من طالب علم، مجتهد، فمبلغ رسالة، وحجة الإسلام، فآية الله، وأخير آية الله العظمى، هذه الأخيرة لا ينالها إلا خمسة ممن هم في هذه المرتبة بعد تقديم بحث ديني ذو قيمة علمية، وقد كانت رسالة الخميني بعنوان تحرير الوسيلة، وحسب التقاليد المتّبعة في إيران لا يمكن إلقاء القبض على من هم في هذه المرتبة طبقا لدستور 1906، ولذلك حين ثبت تورّط الإمام الخميني في أحداث 1963 نفاه الشاه إلى منفاه الاختياري تركيا ومنها إلى العراق، أين كان يتلقى بوفود الزوار الإيرانيين للنجف ويحرضهم ضد النظام، الأمر الذي دفع بالقيادة في العراق إلى طرده وذهابه إلى فرنسا ومكث بها لغاية عودته لإيران عام 1979 وتأسيسه للجمهورية الإسلامية الإيرانية. للمزيد أنظر:

Masoumeh. Rad. Goudarzi, Jayoum. A. Jawan, Zaid. B. Ahmed, «**The Roots of Formation of Ayatollah Komeini's Political Thought** » ,Canadian Social Science. Vol 5. Nº 6. 2009. P-p 65-80.

الأول في المجتمع وذهب إلى القاضي فإن القاضي كان يطلب الشخص الأول في الدولة وكان ذلك الشخص يحضر أيضا "[1] .

فمؤسسة الولي الفقيه هي ميزة فريدة يتفرد بها النظام السياسي الإيراني عن باقي النظم السياسية في العالم، ويصف **مالك وهبي** دور الفقيه بأنه " هو الذي يمنع رئيس الجمهورية من أن ينحرف وأن يحكم بهواه...وهو الذي يمنع رئيس الوزراء من أن ينحرف وأن يحكم بهواه...كما أن مبدأ ولاية الفقيه تمنع الفقيه نفسه من أن ينحرف ويحكم بهواه، ولا يحق له ذلك أصلا، بل عليه أن يحكم وفق رأي الإسلام حسب اجتهاده..."[2].

يفهم من الكلام أعلاه أن الولي الفقيه هو حارس لمنطق العدل ومانع من الجور، وباستطاعته أن يكون طرفا وسطيّا بين الشعب والنظام بالثقة التي ينالها من كليهما، فيعمل على توفير الانسجام بينهما قدر ما أمكن، وذلك بما يملكه من تأثير في الشارع لموقعه الديني والشرعي، وما يملكه من صلاحيات تمكّنه من إرشاد وتوجيه سياسات النظام[3]؛ موقعه الديني والشرعي تكرّسه عوامل عدة كنظرية ولاية الفقيه*، انتخابه من قبل أهل الخبرة، خبرته وتفقهه في الدين، رمزية موقعه كنائب للإمام المعصوم الغائب، المواصفات الخلقية كالعدالة والتقوى والزهد والشجاعة، هذه العوامل كلها مجتمعة توفر تأثيرا فريدا في المجتمع الإسلامي، بحيث تسود الثقة المتبادلة بين القائد والشعب[4].

---

[1] – بدون كاتب، منهجية الثورة الإسلامية: مقتطفات من أفكار وآراء الإمام الخميني (س)، طهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني (س) الشؤون الدولية، الطبعة الأولى، 1996، ص 105.

[2] – مالك مصطفى وهبي العاملي، الفقيه والسلطة والأمة: بحوث في ولاية الفقيه والأمة، لبنان: الدار الإسلامية، الطبعة الأولى، 2000، ص 395.

[3] – هادي قبيسي، " **مباني النظام الإيراني**"، شؤون الأوسط ، العدد 121، شتاء 2006، ص 106.

* – ظهرت نظرية ولاية الفقيه أول مرة في فكر الملا أحمد النراقي الكاشاني المتوفى عام 1829، ثم تبناها آية الله الخميني في كتابه " ثلاث رسائل: ولاية الفقيه" الصادر عام 1970، وطبقها عمليّا بعد إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بعد أن نصت المادة الخامسة من الدستور أن في زمن غياب الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الإمام العادل، ولذا فإن للولي الفقيه حق السلطة والولاية في زمن الغيبة، وهو من يدير أمور المجتمع ويجب على الشعب الامتثال لأوامره وطاعته، ومن يخالف أوامره يخالف أوامر إمام الزمان طبقا لرؤية مؤيدي النظرية من الشيعة الإثني عشرية. للمزيد انظر:

– حميد بارسا نيا، الخريطة الفكرية الإيرانية عشية الثورة: دراسة اجتماعية معرفية، تعريب: خليل زامل العصامي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2012، ص 369 وما بعدها. وكذلك: مصطفى الخميني، ثلاث رسائل: ولاية الفقيه، تحقيق ونشر :مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني ، إيران–قم: مطبعة مؤسسة العروج، الطبعة الأولى، جمادي الثاني 1418، ص 3 وما بعدها.

[4] – أحمد منيسي، " **بين التحول والتغيير: خصوصية بنية النظام السياسي الإيراني**"، مجلة مختارات إيرانية ، السنة الأولى، العدد الرابع، نوفمبر 2000، ص 63.

هذا، وقد منح الدستور الإيراني الصادر عام 1979 والمعدل عام 1989، صلاحيات قانونية ودستورية واسعة للمرشد الأعلى، صلاحياتٌ تمكّنه من الهيمنة على كافة مؤسسات الدولة، وبالتالي التدخل بصورة مباشرة فيها، وهو ما تضمنته المادة 57 من الدستور المعدل لعام 1989 والتي أكدت على أن السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة، ولذلك وفقا للمواد اللاحقة من مواد الدستور أعلاه [1]، كما أضاف ذات الدستور المزيد من الصلاحيات والاختصاصات لمنصب المرشد الأعلى، وجعل من نظرية ولاية الفقيه والإيمان بها من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية، فلا يستقيم النظام إلا بها، بل لا يكتسب شرعية إلا بأعمالها، وتضمن أيضا تعديلات على الشروط الواجب توفرها فيه [2]، فتم إلغاء شرط أن يحظى الفقيه بالاعتراف والقبول بوصفه مرجع تقليد من جانب الغالبية الكبرى من الشعب، كما كان مؤشرا في دستور عام 1979، إذ شدّد في شروط التعديل على إعطاء الأفضلية للمرشحين لمنصب المرشد الأعلى، هو أن يثبتوا درايتهم الواسعة في القضايا السياسية والاجتماعية، لكي تتناسب ومرحلة ما بعد الخميني [3]، يضاف إليها شرط الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه، وكذا العدالة والتقوى اللازمة لقيادة الأمة الإسلامية، وأيضا الكفاءة الإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية للقيادة، وفي حالة تعدد من تتوفر فيهم الصفات المذكورة، يفضَّل من كان له رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره[4].

ويجب الانتباه إلى أن المرشد ينتخبه مجلس الخبراء الذي ينتخبه بدوره الشعب الإيراني انتخابا مباشرا، فإذا كانت المواد من 107 إلى 112 قد حددت بشكل جليّ صلاحيات المرشد الأعلى، فإن المادة 110 تفصّل تحديدا مسؤولياته بشكل عام وبشكل أخص ما يتعلق بعملية صنع القرار السياسي الخارجي وتأتي في مقدمتها تعيين السياسة العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وكذلك الإشراف على حسن إجراء السياسات العام للنظام، مع حل الاختلافات وتنظيم

[1]- محمد توفيق، التجربة الإيرانية: النموذج المذهبي الانتقاضي، الرياض: مكتبة الملك فهد للنشر، الطبعة الأولى، 1436هـ، ص ص 65-66

[2]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ديسمبر 2002، ص-ص 78-80

[3]- ويلفريد بوختا، إيران بعد ربع قرن من الجمهورية الأولى إلى الثالثة، ترجمة: حسين بن حمزة، العراق: معهد الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2006، ص 30.

[4]- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 109.

العلاقات بين السلطات الثلاثة، وكذا حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلّها بالطرائق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام [1].

ومن ناحية أخرى يشرف بصورة غير مباشرة على أهم المناصب في البلاد، من خلال تخويله دستوريّا صلاحية تنصيب وعزل كل من فقهاء مجلس صيانة الدستور، أعلى مسؤول في السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في الجمهورية، رئيس أركان القيادة المشتركة، القائد العام لقوى حرس الثورة الإسلامية، القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي [2]، هذا الموقع المحوري يعززه استغناء الولي الفقيه عن تجديد انتخابه من قبل الشعب، فالأمر الوحيد الذي تنتهي به ولايته –سوى الموت– هو تلك اللحظة التي يفقد فيها إحدى أو كل مواصفاته الدستورية، ويعوّل المجتمع الإسلامي على المؤسسة الدينية وخططها التربوية الخاصة لتوفير شخصيات تمتلك المواصفات الدستورية التي تخوّلها تحمّل كل هذه المسؤوليات وممارسة تلك السلطات [3].

أما على صعيد العلاقات غير المباشرة بالشعب والنظام ينسق مكتب المرشد الأعلى نشاط الولي الفقيه، وهو مكوّن من أربعة أعضاء يشترط أن يكون كل منهم حجة الإسلام أو آية الله، وللمرشد الأعلى أكثر من 2000 ممثّل أغلبهم برتبة حجة الإسلام، منتشرين في كل الوزارات وفي مؤسسات الدولة وفي المراكز الثقافية داخل وخارج إيران وفي محافظات إيران كلها [4]، وبالتالي يظهر المرشد وكأنه هو المتحكم في مفاصل الدولة داخليا وخارجيا، مع ما يقتضيه ذلك من ممارسة دور مؤثر في صنع واتخاذ السياسات الإيرانية الداخلية منها والخارجية على حدا سواء [5]. وهو ما سنبحث فيه في العناصر التالية.

ثانيا– المؤسسات المتصلة بالمرشد الأعلى

المتعارف عليه في مجال الأنظمة السياسية هو وجود ثلاث سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، مع اختلاف التسمية من نظام لآخر، إلا أن في إيران الحال ليس بهذه البساطة، فالنظام السياسي يحوز على

---

[1]– دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 110

[2]– غضنفر ركن أبادي، الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2013، ص 434.

[3]– ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003، ص 69.

[4]– ناصر إيماني، "**مأسسة صلاحيات منصب المرشد**"، مختارات إيرانية ، السنة الثانية، العدد 23، يونيو 2002، ص 11.

[5]– أحمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة، القاهرة: دار الحرية، 1989، ص ص 60–61.

السلطات الثلاث السابقة الذكر، إلا أنها بمفردها لا يمكنها أن تفعل أي شيء، والسبب أن هناك مؤسسات أخرى جرى إنشاؤها لتكييف عمل النظام السياسي ذي الصبغة الإسلامية، وهذه المؤسسات (وصلاحياتها) تتداخل مع كل من السلطات الثلاث من جهة، وتتفاعل بعلاقات رسمية مع مؤسسة المرشد الأعلى؛ معنى هذا الكلام أنها مؤسسات رسمية لكن ما من سبيل لضمها إلا أيٍّ من السلطات الرئيسية الثلاث، وتضم هذه المؤسسات كل من مجلس الخبراء، وكذا مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وأخيرا المجلس الأعلى للأمن القومي.

أ- مجلس الخبراء:

برزت فكرة إنشاء مجلس الخبراء مع بداية إعداد مسودة الدستور سنة 1979، إذ رأى آية الله الخميني أن يشكّل مجلس خبراء يراجعون مسودة الدستور ثم يعرضها على الشعب في استفتاء عام، انقسم على إثرها رجال الثورة حول عدد أعضاء هذا المجلس إلى فريقين، تزعّم الاتجاه الأول **آية الله منتظري** الذي نادى بأن يكون عدد أعضاء مجلس الخبراء مائتي (200) عضو يمثّلون جميع المناطق الإيرانية، في حين رأى الفريق الثاني بقيادة الخميني – وأغلبه من رجال الدين– بأن تكون العضوية محصورة في عدد قليل حتى يتمكن المجلس من مراجعة الدستور في فترة وجيزة، ومن ثم يتم عرضه في الاستفتاء العام، وقد رجحت الكفة للتيار الثاني وانتخب سبعين (70) عضواً لمجلس الخبراء، قاموا بمراجعة مسودات الدستور وطرحوه في استفتاء عام يوم 2 ديسمبر عام 1979[1].

وفي عام 1982 ارتفع عدد أعضاء مجلس الخبراء إلى ثلاثة وثمانين (83) عضواً غالبيتهم من رجال الدين، ليرتفع في 2005 إلى ستة وثمانين (86) عضوا، يشترط في كل واحد منهم أن يكون مخلصا وأمينا، وحسن الخلق، مُلِمّا بالفقه لمعرفة الشروط الواجب استيفاؤها لتولي منصب المرشد الأعلى متمتّعا بمهارات اجتماعية وسياسية وعارفا بالأوضاع العامة، معروفا بولائه لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ونظرية ولاية الفقيه [2].

وحدد القانون الذي وُضِع عام 1980 أن تقوم كل محافظة من المحافظات الإيرانية الثماني والعشرون (28) بانتخاب رجل دين يمثّلها في المجلس لمدة ثماني سنوات بشرط موافقة مجلس صيانة

[1]- أمنية سالم، تحولات في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2018، ص 65.

[2]–هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 108.

الدستور عليهم [*]، وإذا زاد عدد سكان المحافظة على مليون نسمة، يحِقّ للمحافظة انتخاب ممثّل إضافي في المجلس عن كل نصف مليون نسمة إضافية [1]، كما حدد قانون المجلس بأن يكون مقر واجتماعات المجلس السنوية في مدينة قم، إلا أن كل اجتماعاته عقدت في العاصمة طهران، ويجتمع أعضاؤه مرة واحدة على الأقل لمدة يومين، يضاف إليها الاجتماعات غير العادية، التي يُمكن أن يعقدها المجلس في وقت الأزمات[2].

ويعتبَر فقهاء المجلس مجموعة من نخبة المجتمع الإسلامي أولا، وكخبراء في الشريعة الإسلامية ثانيا، يتولون مهمّات فريدة في النظام، وذلك ما استدعى انتخابهم المباشر من قبل الشعب، هذا الأخير الذي له أن يشعر بالمشاركة في السلطة، ومقابل ذلك يشيّد بناء ولاية الفقيه على أساس شرعيتين: دينية وضعية، ويعلّق **الإمام الخميني** على هذه الثنائية بقوله: " الخبراء ثقة الشعب وأمناؤه في أمر يُعدّ من أهم الأمور في النظام السياسي...ومجلس الخبراء يمثّل مظهرا لحاكمية الشعب الدينية، فمن ناحية إن وجود هذا المجلس وتشكيله يعتمد على الشعب، وإن أعضاء المجلس أناس عارفون بالنظام السياسي للإسلام وقضية الحكومة، وفقا للمعايير الإسلامية، ولا يتعدّون هذه المعايير من ناحية أخرى، وهذه صورة لما نسمّيه حاكمية الشعب الدينية" [3].

ويُعدّ المجلس من أهم المؤسسات السياسية في النظام السياسي الإيراني، وذلك لاتصاله المباشر بالمرشد الأعلى؛ من حيث كونه هو الذي يحدّد صلاحيات القائد، ومدى توفر الشروط اللازمة فيه لتعيينه في هذا المنصب الحساس [4]، وهذا حسب المادة 107 من الدستور، كما نص مبدأ المادة 111 على مهمة أخرى من مهام مجلس الخبراء وهي أنه في حالة عجز القائد الأعلى عن أداء وظائفه القانونية أو فقدانه أحد الشروط المذكورة في الدستور، أو علم بفقدانه لبعضها منذ البداية فإنه يعزل من منصبه ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء [5]، معنى هذا الكلام أن الدستور يعهد إلى المجلس بوظيفيتين

---

[*] – هنا يطرح مدى مصداقية قرارات المجلس واستقلاليتها، سيما إذا علمنا –كما سيأتي ذكره لاحقا– أن مجلس صيانة الدستور يعيَّنُ نصفه من قبل المرشد الأعلى، والنصف الآخر من قبل رئيس السلطة القضائية الذي يعيّنه هو الآخر المرشد الأعلى. للاستزادة أكثر أنظر:
David E. Thaler and Other, Mullahs, Guards Bonyads an Exploration of Iranian Leadership Dynamics, Washington: Rand National Defense Research Institute, 2010, Pp 28-29.

[1] – ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 85–86.

[2] – محمد صادق الحسيني، الخاتمية المصالحة بين الدين والحرية، بيروت: دار الجديد، 1999، ص 83.

[3] – توفيق السيف، حدود الديمقراطية الدينية: دراسة في تجربة إيران منذ 1979، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 2008، ص 220.

[4] – طلال عتريسي، جيواستراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2009، ص 135.

[5] – مدحت أحمد حماد، النظام السياسي الإيراني الخماسي الأضلاع: مراكز الثقل ونقاط الضعف، في : محمد السعيد عبد المؤمن وآخرون، إيران: جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الأولى، 2010، ص 73.

أساسيتين؛ تتمثل الأولى في تحديد صلاحية القائد وترشيحه للقيادة ومتابعة قيامه بمهامه ووظائفه القانونية، في حين تتلخص الوظيفة الثانية في عزل القائد إذا ما رأى المجلس أنه انحرف عن مساره الدستوري أو افتقد لأيٍّ من الشروط اللازمة[1].

وهناك إشكالية تطرح بخصوص مكانة المجلس واستقلاليته عن المرشد، ودوره في السياسة الخارجية الإيرانية، سيما إذا علمنا أن رئاسة المجلس عهدت منذ استحداثه إلى اليوم إلى ستة (06) أشخاص كلهم رجال دين مقربون من المرشد **آية الله علي خامنئي Ayatollah Ali Khamenei** * وهم: علي مشكيني (1983–2007)، هاشمي رفسنجاني (2007–2011)، محمد رضا مهدوي كني (2011–2014)، محمود الهاشمي الشاهرودي (منصبه مؤقت 2014–2015)، محمد يزدي (2015–2016)، أحمد جنتي (2016– إلى اليوم)[2]، الأمر يؤكد ما تم الإشارة إليه من قبل حول الطابع المعقد والمتداخل الذي يوسَمُ به النظام السياسي الإيراني من جهة، ومن جهة ثانية محورية مؤسسة المرشد الأعلى.

ب –مجمع تشخيص مصلحة النظام:

كان للخلافات التي حصلت بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور أن أصابت النظام السياسي الإيراني بشلل في ثمانينيات القرن الماضي، وأغلب هذه النزاعات كانت في جانبها الكبير ذات صبغة اقتصادية، ففي الوقت الذي رأى فيه أعضاء من مجلس الشورى الإسلامي أن الدولة يجب أن تتدخل في الاقتصاد، رأى أعضاء من مجلس صيانة الدستور أنه من الضروري جدا العمل من أجل حماية القطاع الخاص[3]، ولأجل حل هذا النزاع والنزاعات التي على شاكلته عمد آية الله الخميني إلى إصدار قرار بإنشاء مجمّع تشخيص مصلحة النظام عام 1988.

---

[1]– بيزن إيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة: سعيد الصباغ، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2000، ص 16.

*– هو آية الله علي خامنئي من مواليد 17 جويلية 1939 بمدينة مشهد الإيرانية، كان والده من أبرز علماء مشهد ووعاظه، وأمّه ابنة سيد هاشم نجف آبادي أحد علماء مشهد المعروفين، التحق بحفظ القرآن وعمره خمس (5) سنوات، وبعدها بمدرسة دار تعليم الديانات الابتدائية ، ثم التحق بعدة مدارس دينية وحكومية بمشهد والنجف وقم، نهل منها جميعها مختلف العلوم وتلقى تعليمه عل يد نخبة مميزة من علماء الدين والفقه، امتهن التدريس بعد تخرجه، وكرّس جزءا كبيرا من حياته في النضال ضد نظام الشاه بالكلمة والسلاح وتحمّل عبء نشر رسائل الخميني التي تدعوا للثورة ضد النظام البهلوي، الأمر الذي جعله عرضة للاعتقال، وبعد إطلاق سراحه استقر في مشهد بدلا من قم وطهران، وعمل لسنوات من أجل تأسيس جمعية العلماء المجاهدين من أجل حشد المسيرات والمظاهرات ضد نظام الشاه حتى سقوطه، تولى رئاسة الجمهورية لعهدتين متتاليتين من 1981–1989 ليتم انتخابه بالإجماع مرشدا أعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية. لتفاصيل أكثر أنظر :

كريم سجادبور، في فهم الإمام الخامنئي: رؤية قائد الثورة الإسلامية، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008، ص-ص 5–10.

[2]– إلياس ميسوم، مرجع سابق، ص 180.

[3]– تييري كوفيل، إيران الثورة الخفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2008، ص 138.

وضمّ المجلس في بداية تأسيسه اثنا عشرة (12) عضواً يتوزعون بين رؤساء السلطات الثلاثة (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) وفقهاء مجلس صيانة الدستور وممثلٍ عن المرشد الأعلى، وممثّلٍ عن رئيس الجمهورية، والوزير الذي يتعلق القانون أو القضية محلّ الخلاف بوزارته، ثم وسّعت هيكلية المجلس بعد ذلك إلى واحد وثلاثين (31) عضواً، بعد إضافة عدد من الأعضاء ومنهم النائب الأول لرئيس الجمهورية، ونائب رئيس مجلس الشورى، ليصبح لاحقا ثمانية وثلاثون (38) عضوا، يعيّنهم المرشد الأعلى مدة خمس (05) سنوات، وبعد أن كانت رئاسة المجمّع توكل إلى رئيس الجمهورية أصبح المرشد الأعلى ومنذ عام 1997 يتولى تعيين رئيس للمجمّع[1]، وقد عرف المجلس منذ تأسيسه إلى اليوم سبعة (07) مجالس؛ **الأول** (1988–1989)[*]**الثاني** (1989–1997)، **الثالث** (1997–2002) **الرابع** (2002–2007)، **الخامس** (2007–2012)، **السادس** (2012–2017)، **السابع**(2017–2022)[2].

هذا، وتتّبع للمجمّع لجان خاصة تعمل في مجال السياسة والأمن والثقافة والاقتصاد وغير ذلك، وهو سلطة استشارية يستفيد منها الولي الفقيه في إدارة شؤون البلاد داخليا وخارجيا بمختلف جوانبها، كما يمتلك دوراً فعّالا في مجال التشريع، فهو كما ورد في المادة 112 من الدستور يتولى تشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة والدستور، وذلك عندما لا يقبل مجلس الشورى رأي مجلس صيانة الدستور بملاحظة مصلحة النظام، ويقوم المجمّع بدراسة توجيهات المرشد ووضع التصورات والخطط التفصيلية والرئيسية الخاصة بها، ويقوم بعد ذلك المجمّع بإبلاغ السلطات المختصة بقرارات المرشد، ويراقب آليات عملها [3].

من ناحية أخرى، فبما أن الحكومة الإسلامية تملك الحق بإقرار قوانين استثنائية (تسمى القوانين الخاصة) قد تخالف حُكْماً شرعيّاً جزئيّاً أو فرعيّاً لمصلحة حكم شرعي أهمّ أو للحفاظ على دولة الإسلام ومصلحة الأمة ككل، باعتبار أن الحكومة هي الوسيلة الأساس للحفاظ على المجتمع الإسلامي، فإن هذه الصلاحيات الواسعة بطبيعة الحال تستدعي سلطة عليا تحسم الخلاف حول أولويات البلاد، على أساس مصلحة النظام واستمراره [4].

---

[1]– محمد عباس ناجي، " من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران "، **قضايا: محاولة بلورة تطورات جارية**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 25، يناير 2004، ص 9.

[*]– ترأّسه خامنئي عندما كان رئيسا للجمهورية وأسندها إلى هاشمي رفسنجاني من 1989 إلى غاية وفاته عام 2017 وخلفه بصفة مؤقتة محمد علي موحدي كرماني عام 2017 ثم آية الله محمود هاشمي شاهرودي من 2017 إلى اليوم.

[2]– إلياس ميسوم، مرجع سابق، ص 183.

[3]– علي محافظة، إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2013، ص 206.

[4]– هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 109.

ومن الناحية الاستشارية، يدرس المجلس القضايا التي يوكلها القائد إليه والمقررات التي تتعلق بهذا المجلس تتم تهيئتها والمصادقة عليها من قبل أعضاء المجلس أنفسهم، وترفع إلى القائد لتتم الموافقة عليها بحسب الدستور، وفي حالات الضرورة التي تتطلب إعادة النظر في الدستور يقوم القائد – بعد التشاور مع مجلس تشخيص مصلحة النظام– باقتراح المواد التي يلزم إعادة النظر فيها أو تكميل الدستور بها، والدعوة لتشكيل مجلس إعادة النظر بالدستور، ويشارك في هذا المجلس الأعضاء الدائمون في مجلس تشخيص مصلحة النظام [1]، معنى هذا الكلام أن المجلس مؤسسة ذات بعدين استشاري وتشريعي، جاءت لتزيد من فصل السلطات وتساند موقع ولاية الفقيه بشكل استشاري، وتخفف من الأزمات التي قد تتعلق بمسألة من مسائل السياسة الخارجية، وتعمل على وضع حدّ للاختلاف بين ممثّلي الشعب وفقهاء صيانة الدستور حول إسلامية القوانين من جهة، ودستوريتها من جهة ثانية.

ت –المجلس الأعلى للأمن القومي :

يسمى أيضا مجلس الأمن القومي الإيراني، وهو مؤسسة تم تأسيسها في عام 1989 بعد نهاية الحرب الإيرانية– العراقية وما تبعها من تعديل للدستور، وهو مؤسسة مطورة عن مجلس الدفاع الوطني الأعلى الذي تأسس بموجب دستور عام 1979*، وأفردت المادة 177 من دستور إيران 1989 الحديث عن المجلس، كما توسعت صلاحياته وزاد عدد أعضائه ليصل إلى عشرين (20) عضواً [2]، ويمثّل المجلس بؤرة اتخاذ القرارات الإستراتيجية للدولة، إذ يضطلع بقضايا السياسة الخارجية والدفاع والتنسيق بينهما، إلى جانب القضايا الإستراتيجية في الدولة كقضايا الطاقة وغيرها، ومن الصعب جدا الخروج على قراراته خلافا للمؤسسات الأخرى، وذلك راجع للطريقة التي يتم اتخاذ القرار فيه وهي طريقة التوافق، الأمر الذي يعني أن كل طرف ساهم بقدر معين في اتخاذ القرار، طالما أن الأمور تتمّ بالتوافق وليس بالتصويت [3].

ومن أبرز الأعضاء الدائمين في المجلس نجد كلّ من: ممثلان عن المرشد الأعلى، رئيس مجلس الشورى، رئيس القضاة، رئيس الدولة، رئيس الأركان، رئيس لجنة الموازنة، نائب الرئيس، سكرتير

---

[1] – غضنفر ركن آبادي، مرجع سابق، ص ص 477–478.

* – تأسس المجلس الأعلى للدفاع الوطني في العام الأول من الثورة الإيرانية الإسلامية، وكان متكوّنا وقتها من 7 أعضاء هم رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان، والقائد العام لقوات الحرس الثوري، واثنان من مستشاري المرشد الأعلى للجمهورية، للاستزادة انظر: ويلفريد بوختا، من يحكم إيران ؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 91–99.

[2] – خالد البسيوني، التحول العاصف: سياسة إيران الخارجية بين عهدين، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 219–220.

[3] – هشام داود الغنجة، العامل المذهبي ودوره في توجيه السياسة الخارجية تجاه العراق 2003–2013، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2017، ص ص 54–55.

المجلس، وزير الخارجية، وزير الداخلية، مدير المخابرات، قائد الجيش، قائد الحرس الثوري، رئيس مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وزير الدفاع، رئيس وكالة الطاقة النووية، وزير العلوم والتكنولوجيا، وزير الطاقة، ومندوب إيران في الأمم المتحدة، وقد يضاف لكل هؤلاء أي وزير قد يكون للقرار موضوع البحث صلة بمؤسسته، ويترأس المجلس رئيس الجمهورية الذي يعدّ مصدرا للسياسة الخارجية ومراقبا لتحركاتها ومواقفها[1].

وبالنسبة للشخصيات التي ترأست المجلس فتمثلت في كل من هاشمي رفسنجاني (1989-1997)، ثم محمد خاتمي (1997-2005)، فمحمود أحمدي نجاد (2005-2013)، وأخيرا حسن روحاني (2013- إلى اليوم)، بينما تولى أمانته العامة أربعة (04) شخصيات، ويعدّ الرئيس الحالي حسن روحاني عميد الأمناء العامّين إذ تولى هذا المنصب لفترة ستة عشر (16) سنة خلال فترة الرئيسين رفسنجاني وخاتمي أي من 1989 حتى 2005، وفي فترة أحمدي نجاد تولى الأمانة العامة علي لاريجاني (2005-2007) وسعيد جليلي (2007-2013)، في حين تولى علي شمخاني ذات المنصب منذ انتخاب حسن روحاني رئيسا للجمهورية سنة 2013 إلى اليوم [2].

وتتركز أهم أعمال المجلس الأعلى للأمن القومي في حماية وتأمين المصالح العليا للبلاد، وحماية الثورة الإسلامية وسيادة البلاد، وكذلك تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسة العامة، والاستفادة من الإمكانات المادية والمعنوية للبلاد في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، أخيرا تعيين المجالس الفرعية لقضايا أمن البلاد، على أن يترأسها كما سبق وتمت الإشارة إليه رئيس الجمهورية أو نائبا يتم تعيينه من أعضاء المجلس [3]. وبالرغم من الضغط الذي يمارسه المرشد الأعلى عبر صلاحياته الواسعة للتأثير في قرارات المجلس، إلا أن هذا الأخير يبقى مؤسسة ضليعة بحماية النظام داخليا وتوجيه ومراقبة السياسة الخارجية في بيئتيها الإقليمية والدولية[4].

الفرع الثاني: الهيأتين التنفيذية والتشريعية

بالإضافة لمؤسسة المرشد الأعلى وما يتصل به من مؤسسات، يوجد هناك هيأتين رسميتين تساهمان بشكل كبير في السياسة الخارجية الإيرانية وهما: الهيأة التنفيذية والتي تحوي مؤسسة الرئاسة وما

[1]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة : إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 2006، ص 109.

[2]- إلياس ميسوم ، مرجع سابق، ص ص 184-185.

[3]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 130.

4

يتصل بها من وزارات على رأسها وزارة الخارجية (سنتطرق إليهما في العنصر الأول من هذا الفرع)، وكذا الهيأة التشريعية والتي تحوي كلّا من مجلس الشورى الإسلامي وكذا مجلس صيانة الدستور (سنتطرق إليهما في العنصر الثاني من هذا الفرع).

أولا- الهيأة التنفيذية (مؤسسة رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية):

سنستعرض في هذا العنصر كل ما يتعلق بمؤسسة رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية ودورهما في رسم وتوجيه ملامح السياسة الخارجية الإيرانية، سواء من وضعهما القانوني (كما هو مبيّن في الفصل التاسع من الدستور الإيراني)، أو أهميتهما في المنظومة الإيرانية ككل.

أ- مؤسسة رئاسة الجمهورية:

يحتل رئيس الجمهورية المرتبة الثانية في الأهمية بعد منصب المرشد الأعلى في النظام السياسي الإيراني، وهو ما دلت عليه صراحة المادة 113 من الدستور بحيث اعتبرت رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، كما وأنه هو المسؤول عن تنفيذ الدستور كما يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة [1]، ومن ناحية أخرى فإن رئيس الجمهورية يكتسب توازنا في التمثيل يكون نابعا من انتخابه من قبل الشعب الأمر الذي يهبه القدرة على تنفيذ السياسات العامة للبلاد بحيوية أكبر، ويحق له تكرار انتخابه لأربع (04) سنوات مرة واحدة، ويشترط في فوزه حصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين المشتركين في التصويت، وفي الحالة التي لا تتحقق فيها الأغلبية فتتم إعادة الانتخابات مرة ثانية، بعد مرور أسبوع واحد على الانتخابات الأولى، على أن تنحصر الانتخابات الثانية بالمرشحين الاثنين اللذيْن حصلا على أعلى نسبة من الأصوات في الجولة الأولى [2].

وينسجم منصب رئيس الجمهورية مع روح النظام الإسلامي من خلال المواصفات الخَمْسة التي حددتها المادة 115 من الدستور؛ أن يكون إيراني الأصل أولا، حاملا للجنسية الإيرانية ثانيا، قديرا في مجال الإدارة والتدريب ثالثا، حسن السيرة وتتوافر فيه الأمانة والتقوى رابعا، معتقدا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد خامسا [3]، مواصفات يعمل كلّ من مجلس صيانة الدستور – بموافقة

[1]- غسان بن جدو، إيران إلى أين ؟ ، في مجموعة مؤلفين، العرب وجوارهم إلى أين ؟، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص 251.

[2]- محجوب الزويري، الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2010، ص 7.

[3]- علي عبد الصادق، إيران- تركيا والحرب الأمريكية العراقية، أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الطبعة الأولى، 2003، ص 19.

المرشد الأعلى الذي يوقع حكم تنصيبه بعد انتخابه- على توافرها في المرّشحين كما دلت عليه المادتين 110 و 115 ، وبالرغم من الهامش الكبير الذي يتمتع به الرئيس إلا أنه يظل ملتزما بسياسات يضعها المرشد الأعلى، وذلك على صعيد ترتيب الأولويات وتوجيه سياسات الدولة داخليا وخارجيا [1].

وتعتبر الضوابط أعلاه بمثابة ضمانة لانسجام نظرية المشاركة الشعبية مع إسلامية النظام، ويبقى للقائد بمعية مجلس الشورى حق الرقابة على موقع رئيس الجمهورية؛ إذ يحق للمرشد الأعلى عزل الرئيس خدمة لمصالح البلاد بإحدى الطريقتين، الأولى إذا صدر حكم قضائي بحقه في دعوى جنائية، ويستطيع المرشد في هذه الحالة إقالته من منصبه استنادا إلى هذا الحكم القضائي، وهي حالة لم تحدث في تاريخ إيران حتى وقتنا هذا، الثانية تحدث الإقالة فيها في حالة ما إذا قرّر البرلمان عدم صلاحية الرئيس وطلب من المرشد إقالته، وهذه الطريقة حدثت في حالة واحدة فقط، عندما أعفي فيها الرئيس من منصبه وكان بقرار من البرلمان الإيراني حيث تم سحب الثقة من أول رئيس للجمهورية وهو **أبو الحسن بني صدر Abolhassan Bani Sadr** [*]من منصبه، والطلب من المرشد الأعلى آنذاك الإمام الخميني أن يعفيه من منصبه، وهو ما فعله الإمام الخميني فعلا [2].

وجدير بالذكر أنه ومنذ 1979 تولى سبع (07) رؤساء منصب الرئاسة وهم: **أبو الحسن بني صدر** (1980-1981)، **محمد علي رجائي Mohammad Ali Rajai** (1981)، **علي خامنئي** (1981-1989)، **علي أكبر هاشمي رفسنجاني Hachemi Rafsandjani** (1989-1997)، **محمد خاتمي Mohammad Khatami** (1997-2005)، **محمود أحمدي نجاد Mahmoud Ahmadinejad** (2005-2013)، **حسن روحاني Hassan Rohani** (2013- إلى اليوم)[**].

---

[1]- حميد أنصاري، " **رأي الأمة والنظام الجمهوري: الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجا**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 68، مارس 2006، ص ص 13-14.

[*]- كان أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد تولى مؤقتا منصب وزير الشؤون الخارجية في إيران بعد إبراهيم يزدي، وتلاه في هذا المنصب صادق قطب زاده، وقد تولى رئاسة الجمهورية الإيرانية من 04 فيفري 1980 وحتى 21 جوان 1981، وهو تاريخ سحب الثقة منه من طرف البرلمان الإيراني وإقالته من قبل المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله الخميني. للاستزادة أنظر:
ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 43-44.

[2]- غضنفر ركن آبادي ، مرجع سابق، ص 490.

[**]- إذا استثنينا السنة الأولى من عمر الثورة التي شهدت هروب الرئيس الأول واغتيال الثاني، يتضح لنا أن كل الرؤساء الذي تعاقبوا على منصب الرئاسة قد ضفروا بعهدتين رئاسيتين من جهة، من جهة ثانية إذا استثنينا أيضا علي خامنئي الذي أصبح مرشدا للثورة الإسلامية عام 1989 يظهر وكأنه ثمّة تبادل للأدوار في قيادة البلاد بين أهم فصيلين سياسيين في إيران: المحافظون والاصلاحيون، فمثلا هاشمي رفسنجاني كان محسوبا على المحافظين في بدايات حياته السياسية خَلَفه خاتمي وهو من الإصلاحيين، ليخلفه محمود أحمدي نجاد من المحافظين، ليُخلَف هو الآخر بالرئيس الإصلاحي الحالي حسن روحاني.

هذا، وتعتبر الصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية واسعة في النظام السياسي في إيران؛ إذ يتولى ممارسة السلطة التنفيذية –عدا تلك المخصصة للقائد مباشرة– فهو بمثابة رئيس للوزراء يعينهم ويعزلهم بنفسه، وهو ما بيّنته المادة 124 من الدستور الإيراني[1]، والتي أكدت على أن رئاسة مجلس الوزراء تسند إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزراء ، يضاف إليها مصادقته على القوانين وتطبيقها بعد المصادقة عليها من مجلس الشورى، كما يرأس –كما سبق وأشرنا– المجلس الأعلى للأمن القومي [2].

ويتضح دور الرئيس في السياسة الخارجية من خلال تعيين الوزراء ومن ضمنهم وزير الخارجية، كذلك فإنه يقوم وفقا للدستور الإيراني بتعيين السفراء المقترحين من قبل وزير الخارجية، وفق الصلاحيات المخوّلة له دستوريا، ومن ثم يقوم بالتوقيع على أوراق اعتمادهم وكذلك تسلّم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى في البعثات الدبلوماسية [3]، وأيضا هو من يحق له التوقيع – أو عبر ممثله القانوني– على المعاهدات والعقود والاتفاقيات التي تبرم بين الحكومة الإيرانية وسائر دول العالم بشرط مصادقة مجلس الشورى الإسلامي عليها، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالتكتلات والاتحادات الدولية [4].

وعلى العموم فإن فِعليّة الرئيس في السياسة الخارجية يتوقف على اعتبارات أربعة أساسية مهمّة، بداية بشخصيته وعلاقته بالقوى المختلفة، ثم طبيعة العلاقة بينه وبين المرشد الأعلى، فعلاقته بمجلس الشورى، وأخيرا طبيعة القضية المثارة على المستوى الخارجي وما إذا كانت لا تدخل في صلاحيات المرشد الأعلى [5]، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يبقى موقع رئاسة الجمهورية بما له من تمثيل شعبي، في حال من التوازن مع مجلس ممثلي الشعب(الشورى) الذي له الحق بتوجيه السؤال إلى الرئيس (أو الوزراء الذين يتعين عليهم الحضور للمجلس) للإجابة فهو – إلى جانب الوزراء – مسؤول أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى [6].

ب –وزارة الخارجية:

على المستوى الدستوري، فإن وزارة الخارجية تُعدّ السلطة المسؤولة عن تطبيق بنود الدستور فيما يخص السياسة الخارجية، والتي تولاها الفصل العاشر من الدستور الإيراني بداية من المادة 125 وانتهاء بالمادة 155، وكل هذه المواد تتحدث حول شمولية عمل الوزارة والتزامها الخطط الإسلامية التي أعدّت

[1] – دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 124.

[2] – أمينة سالم، مرجع سابق، ص 57.

[3] – دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 127.

[4] – دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 125.

[5] – محمد ناصر شحاتة، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 22–27.

[6] – نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 14–15.

في عهد آية الله الإمام الخميني 1979–1989 [1]، بالإضافة إلى ذلك، فإن وزير الخارجية عادة ما يكون منتميّا إلى فصيل سياسي مختلف عن رئيس الجمهورية، وهو إجراء متعمّد الغرض منه السماح لقوى أخرى أن تكون لها يدٌ وبصمةٌ في تشكيل السياسة الخارجية الإيرانية [2].

على المستوى الحكومي، فعادة ما يكون دور وزارة الخارجية في السياسة الخارجية متمثّلا في إعداد الخطط لإدارة المسائل الجزئية أو الكلية الحاسمة لأن معظم القرارات في إيران يستوجب التنفيذ، وذلك في حالات معينة منها عدم القدرة على مراجعة المخططين ومتّخذي السياسات، ويمكنها أيضا على المستوى العملي أن تتخذ كثيرا من القرارات الفورية والضرورية، أو القيام بزيارات إلى الخارج مع مراعاة الخط العام لسياسات إيران الخارجية [3].

على المستوى السياسي العملي، فإن هذا الهيكل ليس مُجديّا دائما، لأنه قد يُظنُّ أن وزارة الخارجية هي الجهة المخوّلة والمعنية بصناعة القرار الخارجي، وفق منطق الأمور، بينما الواقع العملي مخالف لذلك؛ لأنه بالنظر إلى مباني السلطة الفعلية في إيران وصلاحيات المسؤولين سنجد أن تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية معقّدة، كونه (التنفيذ) يقع على كاهل وزارات ومؤسسات مختلفة، كلٌّ حسب نطاق صلاحياته، فوزير التجارة مثلا يتدخل في الأمور المتعلقة بالتبادل التجاري مع العالم الآخر، بينما يتدخل وزير الدفاع مثلا عندما يتعلق الأمر بشؤون التسليح وهكذا دواليك [4].

من جهة أخرى فإن تنفيذ السياسة الخارجية في أحيان أخرى يقع ضمن الصلاحيات المباشرة للمرشد الأعلى سيما إذا تعلق الأمر بشؤون تهمُّ الأمن القومي الإيراني، ونستدل هنا بما جاء على لسان أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية **أبو الحسن بني صدر** الذي أكّد على أن التعامل في القضايا المُهِمّة والمصيرية (أزمة رهائن السفارة الأمريكية مثلا) كان يتم بمعزل عن الحكومة أو الرئيس، ومن خلال مكتب المرشد الأعلى شخصيّاً الذي حظر على المسؤولين الإيرانيين الرسميين مقابلة الوفود الأجنبية التي كانت تأتي لمحاولة حل هذه الأزمة، ليعهد بها لاحقا إلى البرلمان الإيراني [5].

---

[1]– بيزن إيزدي ، مرجع سابق، ص 102.

[2]– والتر بوتش، العالم الثالث والإسلام العالمي والبراجماتية: صناعة السياسة الخارجية الإيرانية، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014، ص 12.

[3]– أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية 1979–2011، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 229–230.

[4]– غضنفر ركن آبادي، مرجع سابق، ص 500.

[5] - Bani Sadr ,My Turn to Speak : Iran, the Revolution and the Secret Deals With U.S, Washington: DC: Brassey's, 1991, P-p 26-32.

وبعد نهاية حرب الخليج الأولى ووفاة آية الله الخميني وتبوأ آية الله علي خامنئي منصب المرشد الأعلى، تغيرت أوضاع وزارة الخارجية، ونستدلّ هنا بحقبة وزير الخارجية السابق **علي أكبر ولايتي** الذي تسلّم مهامه منذ 1981 وبقي حتى عام 1997، كانت هذه السنوات كفيلةً بأن يحقق فيها **ولايتي** قدرا معيّنا من الاستقرار في السياسة الخارجية الإيرانية، كما عمل على تحسين صورة الوزارة على المستوى الخارجي عن طريق حضور المحافل الدولية [1]، واستمرّ هذا التوجه مع حالات قليلة من المدّ والجزر في صلاحيات الوزارة مع المرشد الأعلى والرئيس، ووصل التصادم لحدّ الإقالة كما حدث مع **منوشهر متقي** الذي أقاله الرئيس الأسبق **محمود أحمدي نجاد** في محاولة من هذا الأخير التحكم بزمام الأمور، متّبعا بذلك التوجه الدولي الذي جرى العرف فيه أن تبقى وزارة الخارجية تحت إمرة الرئيس[2].

وتُعدّ وزارة الخارجية الإيرانية مقرًّا للنخب الإسلامية الكفؤة والأكاديمية، فضلا عن دقة اختيار كوادرها وإخلاصها المؤكد للدولة الإسلامية، وتُعدّ جامعة الإمام جعفر الصادق من أهم مصادر تخريج الكوادر التي تقود الجهاز الدبلوماسي الإيراني[3]، وقد عرفت إيران منذ 1979 إلى اليوم ثُلّة من ساستها الذين عُهِد إليهم مسؤولية وزارة الخارجية، **كريم سنجابي** (من 11-2-1979 إلى 1-4- 1979)، **مهدي بازركان** (من 1-4-1979 إلى 12-4-1979)، **إبراهيم اليزدي** (من 12-4-1979 إلى 12-11-1979)، **أبو الحسن بني صدر** (من 12-11-1979 إلى 29-11-1979)، **صادق قطب زادة** (من 29-11-1979 إلى 3-8-1980)، **محمد كريم خدا بناه** (من 3-8-1980 إلى 11-3-1981)، **محمد علي رجائي** (11-3-1981 إلى 15-8-1981)، **مير حسين موسوي** (من 15-8-1981 إلى 15-12-1981)، **علي أكبر ولايتي** (من 15-12-1981 إلى 20-8-1997)، **كمال خرازي** (من 20-8-1997 إلى 24-8-2005)، **منوشهر متقي** (من 24-8-2005 إلى 13-12-2010)، **علي أكبر صالحي** (من 13-12-2010 إلى 15-8- 2013)، **محمد جواد ظريف** (من 15-8-2013 إلى اليوم)*.

---

[1] - Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami, eds, The foreign Policies of Middle East States, Middle East in the International System, Boulder, CO: LYNNE Rinner Publishers, 2002, P 294.

[2] – والتر بوتش، مرجع سابق، ص 11.

[3] – غضنفر ركن آبادي، مرجع سابق، ص 501.

* – إذا أمعنّا النظر في هذه القائمة يتضح لنا جليا ما تم الإشارة إليه حول حالة اللاإستقرار التي كانت تعرفها وزارة الخارجية الإيرانية؛ فمن ضمن 13 وزير خارجية تبوأ خمسة (5) منهم المنصب في العام الأول لتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وثلاثة (3) منهم في العام الثاني، ولتشهد أزيد من ثلاثة عقود كاملة (من 1981 حتى اليوم) تولّي خمسة (5) وزراء منهم المنصب، والذي إن دلّ على شيء فإنما يدل على ضبابية الرؤية والعمل السياسي للجمهورية حال تأسيسها من جهة (ليس على المستوى الخارجي فقط بل حتى على المستوى الداخلي)، ومحورية المرشد الأعلى الراحل آية الله الخميني في تعيين وعزل أي شخص لا تتوافق رؤاه معه ومع مبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية 1979، ليعرف الوضع حالة من الاستتباب مع تبوأ عميد وزراء الخارجية علي أكبر ولايتي المنصب لمدة 16 سنة كاملة (الذي كان يتّسم بحنكة سياسية في إدارة شؤون وزارة الخارجية بما يتّسق ومعالم السياسة الخارجية الإيرانية التي خطّها الإمام الخميني)، وإظهار المرشد الحالي نوعا من المرونة مع وزراء الخارجية في العديد من القضايا الخارجية على غرار الملف النووي الإيراني، الذي حمل في جزء كبير منه بصمة آخر أربعة (4) وزراء خارجية إيران سيما الوزير الحالي محمد جواد ظريف وفريق عمله، والوصول إلى اتفاق مع القوى الكبرى كما سيأتي ذكره لاحقا.

ثانيا – الهيأة التشريعية:

تتكون الهيأة التشريعية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية من مؤسستين هما مجلس الشورى الإسلامي وكذا مجلس صيانة الدستور، وفيما يلي سنتعرض لكل منها بالتفصيل مبينين وضعهما القانوني في الدستور وكذا كيفية تأثيرهما على السياستين الداخلية والخارجية لإيران.

أ – مجلس الشورى الإسلامي:

يمثّل السلطة التشريعية للدولة الإيرانية، وقد تمت زيادة عدد مقاعده من 270 مقعد إلى 290 مقعد عام 2007، يتم انتخاب أعضائه مباشرة من قبل الشعب، لذلك عدّ آية الله الخميني المجلس على أساس أنه محور التقاء الحق الديني بالحق الشعبي، كما أنه مؤسسة التشريع التي تشرّع على أساس الإسلام وبمقتضى احتياجات العصر[1].

دستوريا، يتشكل هذا المجلس من المرشحين الذين وافق عليهم مجلس صيانة الدستور ولمدة أربع سنوات، وهم مسؤولون اتجاه جميع أبناء الشعب، ولكل منهم الحق في إبداء وجهة نظره في قضايا البلاد الداخلية والخارجية كافة، ولا يجوز ملاحقتهم أو توقيفهم بسبب آرائهم أو وجهات نظرهم التي يبدونها في المجلس في إطار عملهم كنواب، ويشترط في العضو المرشح لعضوية المجلس أن يكون حاصلا على درجة جامعية أو ما يعادلها، وأن يكون عمره ما بين 35 و 70 سنة، ويتولى مجلس الخبراء مسؤولية الإشراف الكامل على عملية الانتخابات، وتعيين اللجان التي تقوم بفحص أسماء المرشحين [2].

وفي نفس السياق، فقد أقر الدستور الإيراني شكلا آخر لتمثيل الرأي العام جرى إتباعه في شكل مكثّف خلال عمر الدولة؛ حيث أجاز الدستور كما جاء في المادة 59 ممارسة السلطة التشريعية بإجراء الاستفتاء العام والرجوع إلى آراء الناس مباشرة بعد مصادقة ثلثي أعضاء مجلس الشورى الإسلامي حول القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المهمّة جدا، فيما تظل أجواء مناقشات مجلس الشورى قريبة من الرأي العام، ويرجع ذلك لكون أن مناقشات المجلس يجب أن تكون علنية، هذا بالإضافة إلى نشر التقرير الكامل عنها عن طريق الإذاعة والجريدة الرسمية [3].

---

[1] – بدون كاتب، منهجية الثورة الإسلامية، مرجع سابق، ص 241.

[2] – باكينام الشرقاوي، " **خصوصية صنع القرار السياسي الإيراني**" ، مختارات إيرانية ، السنة الأولى، العدد الثامن، مارس 2001، ص ص 50–51.

[3] – هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 112.

وينقسم دور مجلس الشورى إلى بُعدين: التشريع والرقابة؛ البعد الأول يتضمن في جوهره إشكالية أساسية في النظام–التجربة، وتدور حول الحاجة للتشريع في ظل وجود الشريعة؟ وكيف يتلاءم التشريع الإنساني مع الشريعة السماوية؟ وما درجة الارتباط بينهما؟، الجزء الأول من الإشكالية حلّها الدستور بأن وضع ضمن أسس النظام الإسلامي الاجتهاد المستمر* من قبل الفقهاء جامعي الشرائط على أساس "الكتاب وسنة المعصومين" ، أما الجزء الثاني فقد تم وضع آلية قانونية لحله بإعطاء الأولوية للشريعة الإسلامية، فلا يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين المتناقضة مع أصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو الدستور، ويتولى مجلس صيانة الدستور مهمّة البتّ في هذا الأمر، وذلك لأن سلطة النص يحميها الاختصاصيون لا ممثلو الشعب، وفي حال الاختلاف يحسم القرار مجمع تشخيص مصلحة النظام [1].

في حين يتبدى نطاق البعد الرقابي في علاقات مجلس الشورى الإسلامي بالسلطة التنفيذية؛ فنجد أن أعضاء المجلس يستطيعون مسائلة مجلس الوزراء أو أحدهم في أي مجال يرونه ضروريا وكذلك رئيس الجمهورية بشرط موافقة ثلث النواب على الأقل، ويلزم موافقة ثلثي النواب لإقالة رئيس الجمهورية، وقبل كل هذا فالسلطة التنفيذية غير المنتخبة –ممثلة بالوزراء– تنال ثقة الشعب ممثّلا بنوابه قبل الإقدام على أي عمل [2]، ويضاف إلى هذه الرقابة صلاحياته الرقابية المختلفة والتي تشمل في مجملها الزوايا الحساسة في النظام، وتلك التي تمس أمن البلاد واستقراره، منها أحقيته وتوليه التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد، وكذا مصادقته على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والعمل على عدم تجاوز المؤسسات لخطوطها المرسومة لها في الدستور خدمة لمصالح البلاد، وإن حدث ذلك يتعين توفر مصادقة أربعة أخماس أعضائه، هذا إلى جانب ترخيصه للحكومة بفرض الأحكام العرفية في شكل مؤقت قابل للتجديد في حالات الضرورة، وكذا مصادقته على كل من عمليات الاقتراض والإقراض التي تجريها الحكومة، وكذا مسألة توظيف الأجانب في حالة الضرورة [3].

---

* – الاجتهاد المستمر هو الذي أنتج نظرية ولاية الفقيه وأسس للثورة الإسلامية ووضع اطر نظام إسلامي حديث، الاجتهاد المستمر هو الذي سمح للحوزات أن تتواجد في الشارع كذلك بدلا من أن تقبع في محاريبها جامدة لا تحرّك ساكنا.

[1] – أحمد النعيمي، النظام السياسي في إيران، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2016، ص ص 124–125.

[2] – نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 112–113.

[3] – بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)، في جمال سند السويدي ، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1998، ص ص 95–96.

وجدير بالذكر أن إيران عرفت منذ العام 1979 إلى يومنا هذا عشرة مجالس شورى، اتسمت فترة كل منها بطغيان أحداث مهمة عليه؛

- **المجلس الأول** (1980–1984) وفيه تم تغيير اسم المجلس من مجلس الشورى الوطني إلى مجلس الشورى الإسلامي، وقد طغى على هذه المرحلة اضطرابات حادة في النظام السياسي بسبب الحرب مع العراق وما صاحبها من الخلافات بين قيادات النظام؛
- **المجلس الثاني** (1984–1988) وتميزت هذه المرحلة بهدوء نسبي في النظام السياسي الإيراني مع استمرار الحرب الإيرانية العراقية؛
- **المجلس الثالث** (1988–1992) تميزت هذه المرحلة بانتهاء الحرب الإيرانية العراقية ووفاة الخميني وخلافته من قبل علي خامنئي وخلافة رفسنجاني لهذا الأخير في منصب الرئاسة؛
- **المجلس الرابع** (1992–1996) شهدت هذه الفترة مزيدا من سيطرة المحافظين على مفاصل الحكم؛
- **المجلس الخامس** (1996–2000) شهدت هذه الفترة رجحان الكفة لصالح الإصلاحيين وسيطرتهم على مقاليد الحكم وتبوأ خاتمي للرئاسة؛
- **المجلس السادس** (2000–2004) شهدت هذه الفترة على المستوى الداخلي انفتاحا وترسيخا للديمقراطية بشكل كبير، أما على المستوى الخارجي فقد شهدت احتلال العراق وسقوط نظام صدام حسين وقبله احتلال أفغانستان وسقوط نظام طالبان وما صاحبه ذلك من اختلالات في التوازنات في البيئات الإقليمية التي تنتمي إليها إيران؛
- **المجلس السابع** (2004–2008) تميزت هذه الفترة بتولي المحافظين ممثّلين بمحمود أحمدي نجاد زمام الأمور في إيران، خارجيا تميزت بظهور الملف النووي الإيراني وتنامي الضغوط الدولية على إيران؛
- **المجلس الثامن** (2008–2012) تميزت هذه المرحلة باستمرار هيمنة المحافظين على السلطة، أما خارجيا فشهدت ارتفاعا جنونيا لأسعار البترول وما صاحب ذلك من عوائد مالية ضخمة وانتعاش الاقتصاد الإيراني، وكذا بداية موجة الحراك العربي في دول مهمّة بالنسبة لإيران؛
- **المجلس التاسع** (2012–2016) تميزت هذه الفترة باستعادة الإصلاحيين للسيطرة على دواليب السلطة في الداخل الإيراني، أما على المستوى الخارجي فتميزت باستمرار الحراك العربي وتأثيراته

على المصالح الإيرانية من جهة، ومن جهة ثانية شهدت الفترة التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني مع المجتمع الدولي وما أعقبه من رفع للعقوبات وانتعاش الاقتصاد الإيراني؛

- **المجلس العاشر** (2016-2020) وهو المجلس القائم حاليا، وقد شهد استمرار سيطرة الإصلاحيين على السلطة في الداخل الإيراني، أما على المستوى الخارجي فقد شهدت خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، وما صاحبه ذلك من تداعيات على الاقتصاد الإيراني بشكل خاص والدور الإيراني في بيئاتها الإقليمية بشكل عام.

ب- مجلس صيانة الدستور:

لما كان مجلس الشورى الإسلامي يمتلك القدرة على التشريع في إطار الحدود الفقهية، وموقعه القانوني والشرعي والفقهي الحساس، ودروه الكبير في إدارة البلاد، ولما كانت الدولة الإسلامية مهمتها تطبيق الشريعة أولا والدستور ثانيا، فينبغي ألا تفقد الرقابة عليها، ولا بد لها -بالتالي- من إيجاد سلطة تتولى الإشراف على انتظام القوانين والمقررات البرلمانية في سياق الفقه الإسلامي والدستور، لذلك فإن أساس وجود مجلس دستوري من ناحية الشكل هو تقليد ديمقراطي، أما من حيث المضمون فيختلف في الدولة الإسلامية عن سواها من الدول بالأهداف والقوانين والمعايير، ويعتبر المكوّن الثاني للسلطة التشريعية والذي يعدُّ الامتداد لمجلس الحكماء الذي أُسّس في عام 1906، والذي هُمّش بعد الثورة البيضاء وهو أعلى سلطة دستورية في البلاد، ولا وجود لنظير لها في دساتير العالم[1].

يتألف مجلس صيانة الدستور من أعضاء غير منتخبين من الشعب مباشرة، ويبقى بعيدا عن التجاذبات السياسية كما يقوم بدوره كمجلس اختصاصي ذي مهمّة أكاديمية محضة، وبحسب **هادي قبيسي** فإن دور المجلس يتلخص في كونه أنه بمثابة المانع لانحراف النظام الإسلامي عن خط الدين والإسلام، ويحول أيضا دون الخروج عن الدستور – الذي يأتي في الدرجة الثانية في الأهمية إلا أنه مهمّ جدا – الذي يُعدّ بمثابة العمود الفقري، بل في الحقيقة هو مركز السلطة للنظام وهو المعيار الضابط، لهذا أنيطت للمجلس مهمّة العمل من أجل الحؤول دون انحراف مؤسسات النظام عن الدستور، وبالتالي عدم سماحه بالمصادقة على ما يخالف الدستور من القوانين ويقف أمامها [2].

---

[1]- قهرمان حمدي، " **نظرة على تاريخ مجلس صيانة الدستور ورقابته**"، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 90 ، يناير 2008، ص ص 50-51.

[2]- هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 108.

دستوريا، تم الإقرار على تشكيل المجلس في المادة 91 والتي نصت على أنه يهدف إلى ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور، على أن يتكون من ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة يختارهم القائد، وستة أعضاء آخرين من المسلمين من ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون، يرشّحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي، وفي الدستور عينه تم الإقرار في المادة 110 للولي الفقيه صلاحية إقالة فقهاء المجلس، على أن يُعاد انتخاب أعضائه كل ست سنوات بحسب المادة 92 من الدستور الإيراني [1].

يتضح إذن من الكلام أعلاه أن الهدف الأساسي للمجلس هو الإشراف على إسلامية ودستورية قوانين مجلس الشورى الإسلامي ومقرراته، ولكن هنا نطرح تساؤل حول الآلية الدستورية لهذا الإشراف ؟ وقبل ذلك ما هو موقع مجلس صيانة الدستور في النظام ؟، الإجابة على هذه الأسئلة يكمن أساسا في ما تضمنته المادة 93 من الدستور الإيراني والتي تؤكد على أنه لا توجد مشروعية لمجلس الشورى الإسلامي دون وجود مجلس صيانة الدستور، في حين تتجلى الآلية الدستورية في إلزامية مجلس الشورى إرسال كل ما يصادَق عليه إلى مجلس صيانة الدستور[2]، وبإمكان أعضاء هذا الأخير حضور جلسات مجلس الشورى الإسلامي توفيرا للوقت، لتتم الموافقة على القوانين والمقررات عبر آلية خاصة تتلخص أساسا في كون تحديد عدم تعارض ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع أحكام الإسلام يتم بأغلبية الفقهاء في مجلس صيانة الدستور، أما تحديد عدم التعارض مع مواد الدستور فيتم بأغلبية أعضائه [3].

وإلى جانب ما أُثير أعلاه من صلاحيات للمجلس فإن له صلاحيات أخرى تتمثل في الإشراف على انتخاب مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي وعلى الاستفتاء العام، ورغم كل هذا إلا أن ثمة جدلا دائرا في الداخل الإيراني، والذي يُثار بين الفينة والأخرى ومع كل مناسبة –سيما السياسية منها – والمتمحور على آليات إسقاط الفكر الإسلامي في كل أبعاده على جميع مناحي الحياة المعاصرة وما يتطلبه ذلك من تحديث للفقه وفلسفته، نجد أن دور مجلس صيانة الدستور يتنامى في الإشراف على الحياة السياسية داخليا وخارجيا ككل متكامل [4].

---

[1]– عباس ملكي، " **صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية**"، مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد 36، يوليو 2003، ص 24.

[2]– دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 93.

[3]– عبد الرزاق خلف محمد الطائي، " **النظام السياسي في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية** "، مجلة الدراسات الإقليمية ، المجلد التاسع، العدد 30، 2013، ص 288.

[4]– بدون كاتب، منهجية الثورة الإسلامية، مرجع سابق، ص ص 246–247.

المطلب الثاني: المباني غير الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية

إنه من غير الممكن فهم السياسة الخارجية لدولة ما وبصورة أدق بواسطة المباني الرسمية لها وفقط، بل في كثير من الحالات يكون لزاما علينا البحث في المباني غير الرسمية للسياسة الخارجية لدولة معينة، مبانٍ تلعب دورا مؤثرا لا يمكن تجاوزه أثناء الدراسة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية بطبيعة الحال لا تشذّ عن هذه القاعدة؛ إذ توجد فيها عدد من المؤسسات والقوى غير الرسمية، والتي تؤدي دورا معينا في الداخل الإيراني والخارج أيضا، وأغلب هذه القوى والمؤسسات لها علاقات وارتباطات مختلفة مع المؤسسات الرسمية، لأن بعض الأشخاص في المؤسسات الرسمية يصنّفون ضمن القوى غير الرسمية، كما أن لهم علاقات متبادلة معها، ويضاف إليه أن أغلب هذه القوى والمؤسسات غير الرسمية ذات طابع ديني في جانب كبير منه، كما أنها مرتبطة بالضرورة مع النظام السياسي الإيراني.

لذلك سنسعى في هذا المجال للبحث في مضامين البنى غير الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية، مقسّمين المطلب إلى ثلاثة فروع؛ بداية بالقوى الدينية، مرورا بالتيارات والأحزاب السياسية، وانتهاءً بالمجتمع المدني.

الفرع الأول: القوى الدينية

ما من شكّ أن للقوى الدينية أهمية كبيرة في الحياة العامة الإيرانية على المستويين الداخلي والخارجي، أهميةٌ تعود إلى أزمان غابرة، واستمرت كذلك حتى قيام الثورة الإسلامية عام 1979، وتشمل القوى الدينية كلٌّ من الحوزة الدينية وما يتبعها من مؤسسات أخرى، يضاف إليها خطباء المساجد ومالهم من تأثير واسع في الداخل والخارج الإيراني، وهو ما سنتتبعه فيما يلي.

أولا– الحوزة الدينية:

بداية وجب التأكيد على أن للحوزة الدينية مكانة مهمّة في إيران، وذلك راجع لكونها صاحبة الفضل الكبير في المحافظة على المذهب الرسمي للدولة، كما وأنها كانت – وما تزال– تُعدُّ مركزا دينيّا للمسلمين الشيعة، وكذلك مقصداً للعديد من طلبة العلوم الدينية، وترجع بجذورها إلى العهد الصفوي[1]. وتُعدّ حوزة **قم** من أهم الحوزات الدينية في إيران، وتُعتبر مركزا لتخريج العديد من علماء الدين، ناهيك عما تتضمنه من

[1]– مهدي كلشي، من الحكم العثماني إلى الحكم الإيراني، ترجمة: سرمد الطائي، دمشق: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص 135.

مدارس دينية مهمّة نذكر منها مثلا المدرسة الفيضية والتي كانت مقرّا للحركة الثورية الإيرانية منذ عام 1963 وحتى الثورة الإسلامية عام 1979 [1].

وتتمتع الحوزات الدينية بالاستقلالية عن الدولة وعن مناهجها الدراسية، وليس معنى ذلك أن المؤسسة الدينية كانت على طرف نقيض مع السلطة في كل الأحوال، أو أنها تعمّقت في العمل السياسي، بل معنى ذلك أن وجودها المتميّز والسمات التي حافظت عليها منذ نشأتها جعلتها قادرة على إفراز قيادات سياسية تستقطب الجماهير من ناحية، وتربي قيادات جديدة تدفع إلى الساحة في وقت الضرورة من ناحية أخرى [2]، وقد تحالفت المؤسسة الدينية مع الفئات الاجتماعية المستقرة أو المؤثرة في التاريخ الإيراني، حيث كان لها (للمؤسسة الدينية) التأثير الكبير من خلال صوغها للأحكام والقوانين الضابطة للسلوكات الاجتماعية والاقتصادية، كما كانت فتاويها أكثر فعّالية من أي أمر آخر [3].

ولكون النظام في إيران كان –وما يزال– يستند في شرعيته على أسس دينية حتى ولو كانت متفاوتة، فقد كان الحكّام في بعض المراحل يحاولون كسب تأييد الحوزات الدينية لإصباغ الشرعية على حكمهم، وهو ما كان حاصلا إبان الحكم الصفوي وبدايات الحكم الشاهنشاهي[4]، كما يتمتع رجال الدين بالحصانة الدينية المعترف بها ضِمنًا، والتي تجعل من الصعب على النظام السياسي ملاحقتهم، ومثال معارضة آية الله الخميني للشاه دليل على ذلك، فأقصى ما فعله النظام وقتئذ هو نفيه إلى الخارج على خلاف التعامل مع المعارضة السياسية الأخرى والتي يحال أفرادها وشخصياتها للمحاكمة [5].

ونظرًا لعدم وجود إيديولوجية واحدة سياسية في إيران (بسبب التعدد القومي والديني، وكذا عدم قدرة الأحزاب السياسية والحركات الجمعوية على توفير إيديولوجية واحدة تجمع كل أطياف الشعب الإيراني)، فقد عُدّت الحوزة الدينية بديلا لتوفير الإيديولوجية الجامعة لأغلب الإيرانيين من جهة، ومتنفسا لقوى المجتمع من جهة ثانية، كونها الأكثر تنظيما في المجتمع[6]. ورغم هذا كلّه لم تَخْلُ الحوزات الدينية من

---

[1]– محمد عباس ناجي، " **من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران** "، دراسات مترجمة ، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007، ص 11.

[2]– أمينة سالم، مرجع سابق، ص ص 72–73.

[3]– فهمي هويدي، إيران من الداخل، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الرابعة، 1998، ص ص 84–85.

[4]– رعد عبد الجليل، التطرف الديني في إيران : دراسة في جذوره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بغداد: معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، 1985، ص 85.

[5]– سعد الأنصاري، الفقهاء حكام على الملوك: علماء إيران من العهد الصفوي إلى العهد البهلوي 1500–1979، بيروت: دار الهدى، 1986، ص-ص 40–44.

[6]– محمد كاظم علي، صراع الأحزاب السياسية في إيران 1979–1985، بغداد: معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، 1986، ص 4.

التجاذبات السياسية منذ قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979، وكان محور هذه التجاذبات محصورا في غالبه في نقطة مهمّة وهي قضية المشاركة في الحكم[1]، الأمر الذي جعلها تنقسم (تبعا لرؤيتها) إلى ثلاثة تيارات*؛ بالنسبة للتيار الأول فقد كان يرى بضرورة الانخراط في الحكم والمشاركة في مؤسسات النظام، أما التيار الثاني فقد أكّد على دعم الدولة لكن ليس بالانخراط في الحكم بل يكفي أن يكون ذلك من داخل الحوزة الدينية، بتطويرها لمواكبة حاجات الدولة محليّا وإقليميا ودوليّا، أما التيار الثالث فقد طالب بالاستقلال عن النظام السياسي وعدم خوض غمار السياسة، والاكتفاء بالتالي بالدور الديني الذي كانت الحوزات تمارسه قبل الثورة الإسلامية [2].

ثانيا – أئمة الجمعة والجماعات " خطباء المساجد":

بداية نشير إلى دور المسجد المهم في قيام الثورة الإسلامية في إيران، وهو ما وعاه الخميني جيدا، لذلك عمد إلى استغلال المسجد وخطباء الجمعة من أجل مزيد من التعبئة السياسية للجماهير ومزيد من الالتفاف حول أفكار الثورة الإسلامية، الأمر الذي جعل المساجد وخطب الجمعة منذ بداية الثورة – وإلى اليوم– تتحول إلى اجتماعات سياسية، يتم فيها توضيح سياسات الدولة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي [3]، وكان هناك مغزى حقيقي لإعادة شعيرة صلاة الجمعة بعد أن كان يمارَس عليها الضغط في السابق واعتبرت غير واجبة من قبل علماء الدين في عصر الغيبة، لكن بعد نجاح الثورة الإسلامية جعل آية الله الخميني منها واجبة في ظل الغيبة، وبصفته نائب الإمام عيّن أول إمام لصلاة الجمعة في المدن الإيرانية، وتشكيل أمانة عامة لأئمة الجمعة وخطبائها في عام 1982، تنحصر مهمتها في الإشراف على مراسيم صلاة الجمعة وتحدِّد المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية [4].

هذا، وقد أقيمت أول صلاة للجمعة في إيران عام 1979 بأمر من الخميني بإمامة **آية الله علي طالقاني**، وبعد وفاته في 10 سبتمبر 1979 عيّن الخميني مجموعة من رجال الدين مهمّتهم إمامة الناس

---

[1]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 144.

*– ومتى ما ألقينا نظرة على الانتخابات الرئاسية لعام 2009 فإننا نجد انعكاس هذه الرؤى الثلاثة والتباين في مواقف رجال الدين من السلطة في إيران والتنافس الدائر بين المحافظين والإصلاحيين بين مؤيد لها مثل آية الله مصباح يزد ومعارض لها مثل آية الله حسين منتظري. للمزيد أنظر: محمد عطوي، " **الانتخابات الرئاسية الإيرانية والوقائع والمواقف**"، شؤون الأوسط ، العدد 133، 2009، ص 36.

[2]– مهند مبيضين، الفكر السياسي الإسلامي والإصلاح: التجربتان العثمانية والإيرانية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2008، ص 95.

[3] - Said Arjomand (et al), The Iranian Islamic Clergy : Governmental Politics And Theocracy, Washington : The Middle East Institute.D.C, March 5, 1984, P76.

[4]– يحيى داود عباس، " **قراءة في صلاة الجمعة في إيران بعد مرور ما يقرب ثلاثين عاما على إقامتها**"، مختارات إيرانية، العدد 99، أكتوبر 2008، ص ص 76–77.

في المدن الإيرانية الكبرى وهم : **علي الخامنئي، علي مشكيني، محمد خاتمي، محسن ملكوتي، جلال الدين طاهري**، ورأس هذه الأمانة في بداية تأسيسها آية الله علي خامنئي عندما كان رئيسا للجمهورية (1981–1989) [1].

ورغم ما تتمتع به صلاة الجمعة من أهمية إلا أن هناك أصواتا في الداخل الإيراني انتقد طريقة تسييرها، وجعلها في خدمة أجندة سياسية لفصيل سياسي دون آخر، وضرورة العمل من أجل فصلها عن السياسة وحصرها في الوعظ الديني، درءًا للخلاف والتحيز [2]، ومع ذلك تبقى صلاة الجمعة إحدى أدوات النظام السياسي واستغلالها لكسب التأييد الشعبي، وإضفاء الشرعية للحكومة والولاء التام للقيادة.

الفرع الثاني: التيارات والأحزاب السياسية:

مرّت الحياة الحزبية في إيران بمرحلتين رئيسيتين؛ المرحلة الأولى تبدأ من تاريخ نجاح الثورة الإسلامية 1979 وإلى غاية 1991، اتسمت خلالها بغياب أحزاب سياسية ذات تأثير عدا حزب الجمهورية الإسلامية، ويرجع ذلك إلى الظروف المحلية (ممثلة أساسا في القبضة القوية للمرشد الأعلى الخميني، والصدامات السياسية غداة قيام الجمهورية الإسلامية)، والإقليمية (ممثلة أساسا في الحرب الإيرانية–العراقية)، أما المرحلة الثانية فتستمر من 1991 وإلى يومنا هذا، واتسمت في مجملها بظهور عدة تيارات سياسية نتيجة المرونة التي أبداها المرشد الأعلى علي خامنئي، وتوزعت بين اليمين المحافظ واليسار الإصلاحي [3].

وعلى العموم يمكن إجمال هذه التيارات السياسية في قالبين؛ القالب الأول هو الأحزاب الموالية للنظام السياسي، والقالب الثاني هو الأحزاب المعارضة للنظام السياسي، وهو ما سيتم بحثه في هذا العنصر؛ بداية بأحزاب الموالاة السياسية (محافظين وإصلاحيين)، وتاليا بأحزاب المعارضة السياسية (معارضة الداخل ومعارضة الخارج) وتبيان تأثيرها –طبعا– في السلوك الخارجي لإيران.

أولا– أحزاب الموالاة السياسية للنظام:

تتوزع في إيران فصائل حزبية عدة منها التي تؤكد على الطابع الثوري في منهجها، ومنها التي تركز على الطابع الإنمائي والسعي لتطوير الدولة، ومنها التي تركز على عملية إصلاح المنظومة

---

[1]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 144.

[2]– يحيى داود عباس، " **قراءة في صلاة الجمعة في إيران بعد مرور ما يقرب ثلاثين عاما على إقامتها**"، مرجع سابق، ص ص 78–79.

[3]– سعيد عكاشة، " **الإصلاحيون والمحافظون في إيران...جدل المنفعة المتبادلة !!**"، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد الثاني عشر، يوليو 2001، ص ص 70–71.

السياسية في البلاد والسعي في سبيل تحقيق التعددية وكفل الحريات [1]، كما أنها في عمومها تعدّ من بين الأحزاب والتيارات السياسية التي عملت –وما تزال تعمل– داخل الساحة السياسية الرسمية الإيرانية، سواء أكانت قد شاركت في الحكم والسلطة السياسية أم لا، ومنها كما سبق الإشارة ما هو محسوب على التيار المحافظ، ومنها ما هو محسوب على التيار الإصلاحي. وفيما يلي سنتعرض لكلٍّ منها بالتفصيل.

أ- التيارات الحزبية المحافظة:

تضم في عمومها كلًّا من الأحزاب التالية: الحزب الجمهوري الإسلامي، حزب كوادر البناء، حزب جمعية المؤتلفة الإسلامي، حزب الله، رابطة علماء الدين المناضلين.

1- الحزب الجمهوري الإسلامي: يعود تاريخ تشكّل هذا الحزب مباشرة بعد نجاح الثورة الإسلامية، وتم ذلك من قبل عدد من رجال الدين المقرّبين من المرشد الأعلى آية الله الخميني، ومغزى ذلك أنهم كانوا يريدون أن يؤكدوا دورهم في الحياة السياسية، انطلاقا من دورهم المركزي في قيام ومن ثَمَّ نجاح الثورة الإسلامية [2]، وقد ضمّ في بداية تأسيسه كلٌّ من: **علي خامنئي**، و**هاشمي رفسنجاني**، و**محمد بهشتي**، و**محمد جواد باهنر**، و**أردبيلي** [3].

على المستوى الداخليّ، نجد أن الحزب أيّد مبدأ ولاية الفقيه، ودعمه لسيطرة رجال الدين على الحكم المركزي والتأكيد عليه، ومعارضته بالتالي للأصوات المنادية لمنح الأقليات حُكْمًا ذاتيًّا، ومعارضته كذلك لفكرة قيام مجلس يحلّ محلّ المرشد الأعلى في حال وفاته وتفضيله لتولية المنصب لفقيه من رجال الدين، وتأييده للتخطيط المركزي للاقتصاد، مع ما يستتبع ذلك من عملية تأميمٍ للصناعات الأساسية وسيطرة للدولة على التجارة الداخلية والخارجية [4].

على المستوى الخارجيّ، وفي مجال السياسة الخارجية فقد آمن الحزب بنشر أفكار الثورة الإسلامية الإيرانية إلى خارج إيران من جهة، واعتباره بأن الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة هي العدو الأول للجمهورية الإسلامية من جهة ثانية، ورفضه التعامل مع الاتحاد السوفيتي (سابقا) من منطلق الجانب السلبي الذي طبع العلاقات بين الدولتين عبر التاريخ [5].

---

[1]- محمد بشندي، " **دولة الفقيه ومعضلة المؤسسية الحزبية في إيران** "، مجلة الدراسات الإيرانية ، السنة الأولى، العدد الثالث، يونيو 2017، ص ص 14-15.

[2]- فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، أفريل 2012، ص 81.

[3]- حجت مرتجى، التيارات السياسية في إيران المعاصرة، ترجمة: محمود علاوي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 47-48.

[4]- توفيق السيف، مرجع سابق، ص 323.

[5]- ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 32-33.

2- **حزب جمعية المؤتلفة الإسلامي:** يعدّ من أبرز الأحزاب المحسوبة على التيار المحافظ، وهو عبارة عن خليط من شبكة تحالفات لعدد من الجمعيات الدينية التي لها اهتمام كبير بالجوانب الثقافية والاجتماعية سيما في العاصمة طهران، انضم بعد نجاح الثورة الإسلامية للحزب الجمهوري الإسلامي حتى عام 1987، وبعدها عادت للعمل كمنظمة مستقلة، كما عملت على المحافظة على دورها المؤثر[1].

على المستوى الداخلي، نجد أن الحزب كان يعارض سياسات التخطيط المركزي من قبل الحكومة، والسياسات الحكومية المتعلقة بالسوق القائمة على تدخل الدولة، كما يؤمن بولاية الفقيه بل ويعدّها أساس النظام السياسي، لذلك فعلاقته جد قوية مع الأحزاب الأخرى التي تدور في فلك المحافظين، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب ليس لديه رؤية واضحة، وذلك راجع كون أغلب أعضائه أصبحوا كبارا في السن، وبعضٌ ممّن تبقى منهم خرجوا عن خطه كرابطة علماء الدين المناضلين [2].

3- **حزب الله:** منشأ الحزب هو الحزب الجمهوري الإسلامي، وقد كان في بداياته الأولى ذراعه العسكرية، واعتبرت نهاية الحرب الإيرانية-العراقية بمثابة بداية نشأة هذا الحزب، حيث انخرط فيه غالبية الشباب الذين كانوا مشاركين في الحرب، وكانت شعاراتهم التي رفعوها هي مواجهة الفساد الإداري وكذا صد الغزو الثقافي الغربي [3].

على المستوى الداخلي، فإن الحزب يسعى إلى الوقوف مع طبقة الفقراء في مواجهة جشع الأغنياء، ومعارضته كذلك لكل الأفكار الوافدة للداخل الإيراني على رأسها الماركسية واليسارية (بالرغم من قبوله أفكارها فيما يتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية)، وكذا الليبرالية، وقد وقف الحزب في تسعينيات القرن الماضي ضد أفكار الإصلاحيين جملة وتفصيلا [4].

على المستوى الخارجي، يعدّ الحزب من الداعمين للنظام وسياسته الخارجية ولذلك ما يفتأ يدعوا من أجل أن يستمر في طريقه، كذلك فإن الحزب معارضٌ لأي شكلٍ من أشكال التطبيع في العلاقات الخارجية مع الغرب، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي يسعى الحزب من

---

[1]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 46.

[2]- صحيفة صبح الإيرانية، " **دور جمعية المؤتلفة الإسلامية في بنية النظام الإيراني**"، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد الثاني عشر، يوليو 2001، ص ص 44-45-46.

[3]- حجت مرتجى، مرجع سابق، ص ص 72-73.

[4]- سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران منذ الثمانينات وحتى 1997 ، ترجمة: نبيل علي العتوم، لندن: مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2012، ص 57.

أجل التعامل معها بأسلوب ثوري لأنها تمثّل الاستكبار العالمي بمعية إسرائيل، ومثلُ هذه المواقف هي التي ألقت بظلالها على علاقات إيران مع جيرانها من العرب والمسلمين، وأسبغها التوتر بين الفينة والأخرى [1].

4- رابطة علماء الدين المناضلين: تعود أولى الجذور لهذه الرابطة إلى فترة ما قبل الثورة الإسلامية، وكان هدفها هو الثورة ضد الملكية، وبعد نجاح الثورة الإسلامية استمر عملها السياسي، سيما بعد أن انخرط فيها بعض أقطاب التيار الديني المحسوب على المحافظين من أمثال **آية الله بهشتي، ومطهّري، وأردبيلي، وعلي أكبر ناطق نوري**، والمرشد الحالي **علي خامنئي**[2]، وعلى الرغم من تأثيرها في الداخل الإيراني إلا أن الرابطة لا توصَف بالحزب وذلك راجع لكونها لم تسع للحصول على ترخيص رسمي ضمن قانون الأحزاب، كما تعدّ الرابطة بمثابة الواجهة السياسية الرسمية لجمعية مدرّسي الحوزة العلمية في قم، نظرا لالتقائهما في غالبية التطلعات والتوجهات الفكرية [3].

على المستوى الداخلي، نجد أن الرابطة تدعوا إلى انتهاج أسلوب الاقتصاد الحر من جهة، مع المحافظة على الشؤون الاجتماعية من جهة أخرى، ومزيدٍ من المركزية في مؤسسات الدولة تحقيقا للانضباط السياسي من جهة ثالثة، ولذلك عُرِف عنها محاربتها للأفكار الغربية الوافدة على المجتمع، والتي هي –بحسبها– تشكّل خطرا على الثقافة الإسلامية في الداخل الإيراني [4]، أما على المستوى الخارجي فإن الرابطة تدعوا إلى التشدد في علاقاتها الخارجية مع الدول التي تصنّفها ضمن محور الاستكبار العالمي، وتأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل [5].

لكن بمرور الوقت بدأ نجم الرابطة بالأفول وتراجع تأثيره لصالح أحزاب سياسية أخرى، ومردّ ذلك أنه يقف عاجزا على تجديد كوادره الذين بلغوا من الكبر عتيّا، وإيثارهم العمل الديني على العمل السياسي، يضاف إليها انتشار الأفكار الإصلاحية بين النخبة المثقفة وعامة الناس على حد سواء، ورغبة هؤلاء في الانضمام إليها، الأمر الذي أضعف ليس فقط الرابطة بل التيار المحافظ، لذلك مُنيت الرابطة بهزائم سياسية ليس أولها الانتخابات الرئاسية لعام 1997 [6]، ولن يكون آخرها حتما أنها لم تقدم مرشّحا للرئاسيات الأخيرة التي شهدتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

---

[1]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 47.

[2]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية ، مرجع سابق، ص 157.

[3]- توفيق السيف، مرجع سابق، ص 343.

[4]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 45.

[5]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 157.

[6]- توفيق السيف، مرجع سابق، ص 346.

ب- التيارات الحزبية الإصلاحية:

تضم في عمومها كلًّا من الأحزاب التالية: حركة تحرير إيران، حزب كوادر البناء، مجاهدو الثورة الإسلامية، حزب جبهة المشاركة، تجمع علماء الدين المناضلين.

1- **حركة تحرير إيران** : تأسست قبل الثورة الإسلامية في مواجهة تسلط الشاه بعد أن انشقت عن الحركة الأم وهي الجبهة الوطنية، وضمت في صفوفها ساسة ورجال دين معروفين مثل **مهدي بازركان** وكذا **آية الله طالقاني**، ونتيجة للمضايقات التي مورست ضدها كان عملها سرّيا في غالبه حتى غداة اندلاع الثورة الإسلامية، أين ظهر اسم الحركة للعلن مجددا[1]، وبعد نجاح الثورة الإسلامية قام **آية الله الخميني** بتعيين رئيس الحركة **بازركان** في منصب رئيس للحكومة المؤقتة، ولكنها لم تستمر طويلا بسبب استقالته (بازركان) من منصبه على خلفية أحداث السفارة الأمريكية، لأنه كان يرى أن ما قام به الطلبة من اعتداء على السفارة واعتقالهم لطاقمها لا يمتّ بصلة للأعراف الدبلوماسية من جهة، ومن جهة أخرى أن ذلك سيترتب عليه عواقب وخيمة على الدولة الفتيّة [2].

على المستوى الداخلي، سعت الحركة من أجل تعزيز اللحمة الوطنية وخدمة مطالب الشعب الإيراني، كما دعت إلى إعطاء تصور معاصر للدين يكون وسطا بين تصور علماء الدين التقليديين من جهة ودعاة العلمانية من جهة ثانية، الأمر الذي جعلها تلقى إقبالا من قبل العديد من القوى الوطنية ونخبة المجتمع ورجال الدين، وهو ما عجزت عنه العديد من الأحزاب والحركات [3]، أما على المستوى الخارجي فمُجمَل ما يمكن قوله أن للحركة آراء سديدة لو أنها وجدت طريقها للتطبيق والتنفيذ، لكن استقالة رئيسها من الحكومة المؤقتة وما تلاها من تصدعات في صفوفها، وكذا كاريزمية آية الله الخميني والطوق الذي فرضه عليها حال دون تجسيد مختلف أفكارها وبقائها حبيسة منتسبيها[4].

2- **حزب كوادر البناء:** مثّلت نهاية الحرب الإيرانية- العراقية بداية ظهور هذا الحزب، لكن تأسيسه بصورة رسمية كان في عام 1996، وذلك بعد انفصاله عن مجمع رجال الدين المجاهدين، ويدعوا

---

[1]- محمد جواد لاريجاني، الحكومة: دراسات في مشروعيتها وفاعليتها، بيروت: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، 2001، ص45.

[2]- ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص 110.

[3]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 158.

[4]- علي محافظة، مرجع سابق، ص ص 129-130.

الحزب إلى نوع من الحكومة الشعبية تكون قاعدتها المجتمع وتدار بواسطة الخبراء والتكنوقراط وعلماء الدين معا، مع تغليب دور علماء الدين في تسيير شؤون الحكم [1].

على المستوى الداخلي، فإن الحزب يدعوا إلى التنمية السياسية والتطور، وتقليل دور الدولة في الاقتصاد، ودعم القطاع الخاص مع زيادة الضرائب، وتعدّ الطبقة الوسطى هي قاعدة الحزب الأساسية، كما أنها مرتبطة بالحكومة وتحديدا الشريحة العليا منها، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب اعتبر من دعاة الواقعية، لأنه يركز على مسألة الانفتاح في الشؤون الدولية وإقامة علاقات مع دول العالم على أساس المصالح المشتركة [2].

3- **مجاهدو الثورة الإسلامية:** أنشئت هذه الحركة قبل الثورة الإسلامية تحديدا عام 1951 وكانت أنشطتها وقتها في كل أنحاء الدولة الإيرانية إبان حكم الشاه، وكان مؤسسوها هم من المنشقين عن حركة مجاهدي خلق المعارضة (سيأتي ذكرها في أحزاب المعارضة)، ويعتبرون من المعتدلين فيها، وتشكلت حركة مجاهدي الثورة الإسلامية من اتحاد سبع مجموعات سياسية، وقد شملت هذه المجموعة كلًّا من: الأمة الواحدة، وحدة بدر، وحدة الصف، الفلاح، الفلق، المنصورون، الموحّدون، جمعت كل هذه الأطياف فكرة أحقية الإمام الخميني بالزعامة وضرورة الجهاد المسلح ضد الشاه، وتوحدت كليّا بعد انتصار الثورة الإسلامية بناء على توصية المرشد الأعلى [3].

ويتضح أهمية دور المنظمة وقربها أول الأمر من المرشد الأعلى في المناصب التي حصل عليها أعضاؤها؛ فقد تسلّم **محسن رضائي** قيادة الحرس الثوري، و**محمد علي رجائي** أصبح رئيسا للجمهورية عام 1981، و**بهزاد نبوي** وزيرا للصناعات الثقيلة، وقد تم اعتمادها لاحقا (عام 1998) بشكل رسمي بعد أن انفصلت عن الحزب الجمهوري (الذي كانت قد انضمت إليه في الثمانينيات) ونأت بنفسها عن خطه السياسي، واستطاعت أن تشكّل نفسها من جديد، بل وتستقطب عددا لا يستهان به من فئات المجتمع نخبة كانت أو من عامة الشعب [4].

على المستوى الداخلي، كان الحزب يدعوا أول الأمر إلى بسط سيطرة الدولة على التجارة والاقتصاد وكل ما من شأنه أن يدخل في هذا المضمار، لكن فيما بعد ونظرا لتغير قناعات قادته

---

[1]- سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران 1981-1997، ترجمة: علاء الرضائي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2000، ص 77.

[2]- حجت مرتجى، مرجع سابق، ص 57.

[3]- فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، مرجع سابق، ص ص 110-111.

[4]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 43.

السياسيين (كبهزاد نبوي مثلا) فإن ذلك شكّل نوعا من التحوّل في الأفكار السياسية للحزب، بداية من دعوته لرفع يد الدولة على الاقتصاد والتجارة وإعطاء هامش للقطاع الخاص، مرورا بقضية ولاية الفقيه التي أصبح الحزب ينادي بضرورة تحديد صلاحياته وفق الدستور، وانتهاء بمطالبه بضرورة كفل الحريات العامة والعدالة الاجتماعية، هذا التحول جعل أفكار الحزب أكثر اعتدالا وليبرالية، سيما مع انضمام شخصيات ضليعة في المجال السياسي أمثال **مير حسين موسوي** للحزب وما عُرِف عنه من نضاله في مجال الإصلاحات السياسية [1].

4- **حزب جبهة المشاركة:** تأسس هذا الحزب بإيعاز من الرئيس السابق **محمد خاتمي** وكان ذلك في عام 1998، ضّم في بدايته شخصيات من خيرة ساسة الجمهورية أمثال **سعيد حاجاريان** وكذا **معصومة ابتكار** و**عباس عبدي**، ونتيجة لذلك تمكن الحزب من حصد أغلبية المقاعد الانتخابية لعام 1999، واستطاع هذا الحزب أن يحقق فوزا كبيرا في الانتخابات البرلمانية لعام 2000، ليتراجع عام 2004 مع انتخابات مجلس الشورى [2].

على المستوى الداخلي، فقد عُدّ الحزب من أبرز الأحزاب الإصلاحية التي برزت في الساحة الإيرانية طيلة فترة رئاسة خاتمي (من 1999 إلى 2005)، ويهدف الحزب إلى التنمية السياسية ودعم الحريات العامة، وحفظ حقوق الشعب مع ما يستدعيه ذلك من تطبيق كامل للدستور واحترامه، وأن الحكومة الإسلامية هي التي يختارها الشعب ومشروعيتها بالتالي قائمة على الالتزام بالدستور[3]، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب اعتمد على تسويق سياسة الانفتاح والتعامل مع دول العالم وفق فكرة حوار الحضارات لرئيس الحزب محمد خاتمي[4]، والتي كان لها الصدى الواسع فشهدت العلاقات الإيرانية مع الجوار العربي مثلا انفراجا (كما سيأتي ذكره في ثنايا هذه الأطروحة)، وكذا شهدت العلاقات مع "الشيطان الأكبر " الولايات المتحدة الأمريكية تناغما في وجهات النظر (كما سيأتي ذكره لاحقا).

5- **تجمع علماء الدين المناضلين:** انبثقت هذه الحركة من الحركة الأم رابطة علماء الدين المناضلين عام 1988 بسبب خلافات حول السياسات الداخلية والخارجية، وأبرزها كان متمحورا حول المعايير الواجب توفرها لاختيار المرشحين للعضوية في البرلمان، الأمر الذي جعلها تعيش في عزلة شبه

[1]- حجت مرتجى، مرجع سابق، ص 58.

[2]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 44.

[3]- سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران منذ الثمانينات وحتى 1997 ، ترجمة: نبيل علي العتوم، مرجع سابق، ص 78.

[4]- سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران 1981-1997، ترجمة: علاء الرضائي، مرجع سابق، ص 84

سياسية طيلة سنوات، لتعيد الظهور مع وصول أحد أعضائها السابقين محمد خاتمي لسدّ الحكم عام 1997 والذي أعطاها متنفسا وثقة أكبر لخوض غمار السياسة من جديد [1]، وضمت في صفوفها شخصيات فذة في الساحة السياسية الإيرانية أمثال **مهدي كروبي** (مرشح الرئاسيات عام 2009)، وكذا **علي أكبر محتشمي** (وزير الداخلية السابق)، و**موسوي خوئينيها** (رئيس تحرير صحيفة سلام)، و**عبد الواحد موسوي لاري** (وزير الداخلية السابق).

على المستوى الداخلي، فإن الحزب يدعوا إلى إعطاء الأولوية للقطاع الحكومي في المجالات الاقتصادية، وإعطاء هامش أكبر للخواص من جهة ولسيطرة الدولة على القطاعات الرئيسية المتعلقة بالأمن القومي من جهة ثانية، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب ينادي إلى الانفتاح قدر المستطاع في مجال العلاقات الخارجية وفق ما تقتضيه ظروف المرحلة الحالية، هذا دون نسيان القضايا المصيرية للأمة الإسلامية تأتي في مقدمتها دعم المستضعفين، وكذا النضال من أجل تحرير القدس وإرجاع سيادتها [2].

ثانيا – أحزاب المعارضة السياسية للنظام:

لئن كانت الرغبة في الإطاحة بنظام الشاه مدعاة للاتحاد بين المشارب السياسية والفكرية في إيران، فإن لنجاح الثورة والإطاحة بالنظام الملكي فيما بعد كان مدعاة للاختلاف؛ فسرعان ما انقسم حلفاء الأمس في رؤيتهم للنظام السياسي الجمهوري الجديد، فمنهم من عارض اسم الجمهورية الإسلامية، ومنهم من عارض ولاية الفقيه، ونتيجة لهذه الاختلافات ظهرت أحزاب معارضة للنظام السياسي، سواء أكان ذلك في البدايات الأولى له أم لاحقا ، وعلى العموم يمكن تقسيم أحزاب المعارضة السياسية للنظام الإيراني إلى نوعين : معارضة الخارج ومعارضة الداخل. وهو ما سيتم بحثه فيما يلي.

أ – معارضة الخارج:

نقصد هنا بمعارضة الخارج أحزاب المعارضة التي تمارس نشاطها من خارج إيران، لذلك سيتم التركيز هنا على كل من الحزب الشيوعي الإيراني (تودة)، وكذا منظمة مجاهدي خلق.

1– الحزب الشيوعي الإيراني (تودة): تأسس هذه الحزب في شمال إيران في بدايات القرن الماضي، وذلك راجع لوجود القوات السوفيتية وقتها في المنطقة من جهة، وعدم وجود حزب منظم في المنطقة

[1]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 157

[2]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 42.

عينها من جهة ثانية، يضاف إليها أن المنطقة تعدّ مركزا للأقليات الإيرانية المطالبة بالحكم الذاتي (والتي يتفق الحزب مع أهدافها) من جهة ثالثة، وضعف السيطرة المركزية على المنطقة وقتها من جهة رابعة [1].

وكان الحزب قويّا بالإضافة إلى ثقله السياسي الأمر الذي دفع بالشاه إلى حبس المنتسبين إليه وفرار من تبقى منه للخارج وتنسيق عملهم هناك مع آية الله الخميني، لذلك لم يهاجم الخميني الحزب في خطاباته، لكن الأمر لم يبق على حاله بعد انتصار الثورة وإعلان الجمهورية الإسلامية، بداية بمعارضته لأسلمة النظام السياسي، وكذا اتهامه من قبل السلطة الجديدة بالتواطؤ مع خبراء سوفييت من أجل العمل على الانقلاب ضد النظام الجديد عام 1983، لذلك فرّت أغلبية قياداته للخارج وأصبحت جزءا من المعارضة الإيرانية [2].

والملاحظ أن الحزب الشيوعي لم يستطع الحفاظ على قاعدته الشعبية طويلا والتي كان يتمتع بها قبل نجاح الثورة الإسلامية، رغم أن طروحاته كانت تلتقي مع رغبات شريحة عريضة من القوى الاجتماعية في الداخل الإيراني [3]، إلا أن إخفاقه في التعامل الصحيح مع مجريات الثورة وما بعد الثورة ألّب عليه الرأي العام الداخلي، هذا الأخير الذي استند وقتئذ في معارضته للحزب لفتاوي رجال الدين وآرائهم في الحزب، وهم الذين لم يتوانوا لحظة باتهامه بالانتهازية [4].

غير أنه برأينا فإن لتراجع تأثير الحزب أسباب داخلية تلاقت مع أسباب خارجية؛ الداخلية منها تتلخص في أن أفكار الحزب كانت تتعارض مع الواقع الجديد للإيرانيين ومعتقداتهم بعد نجاح الثورة وإعلان الجمهورية الإسلامية، أما الخارجية منها فتتلخص هي الأخرى في كون أن الداعم الحقيقي للحزب والمتمثل في الاتحاد السوفيتي قد انهار تماما من جهة ومن جهة أخرى فإن الدعم الغربي للمعارضة الإيرانية استمر فقط مع الأحزاب والفصائل التي تعمل ضمن أجندتها، كل هذه الأمور مجتمعة برأينا أسهمت بصورة أو بأخرى في تراجع تأثير الحزب داخليا وخارجيا.

2- منظمة مجاهدي خلق: تأسست هذه الحركة عام 1965 من قبل ثلاثة أشخاص هم **محمد حنيف** و**سعيد محسن** و**علي أصغر بديع**، وكانت أفكارهم عند تأسيس المنظمة دينية إسلامية، غير أنهم ما

[1]- أحمد نوري النعيمي، حسين علي الجميلي، النظام السياسي في تركيا وإيران، بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2007، ص 457.

[2]- علي محافظة، مرجع سابق، ص 131.

[3]- محمد شفيعي فر، الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية، ترجمة: محمد حسن زراقط ، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2007، ص 153.

[4]- عبد الكريم سروش، السياسة والتدين: دقائق نظرية ومآزق عملية، ترجمة: أحمد القبانجي، لبنان: مؤسسة الانتشار العربي، 2009، ص 42.

لبثوا أن انفتحوا على الأفكار الماركسية الثورية وحاولوا مزاوجتها مع الإسلام في شكل عام، لاعتقاد قادتها بعدم وجود تعارض ما بين الأفكار الإسلامية الثورية وما بين الأفكار الماركسية، الأمر الذي جعلها تصنّفُ لدى البعض كونها منظمة يسارية، في حين يصنّفها آخرون بأنها منظمة ثورية إسلامية[1].

وتشكّل المنظمة حركة المعارضة الرئيسية للنظام الإيراني، وقد تكونت كانشقاق عن حركة الحرية احتجاجا على عدم تقدّمها في تحقيق أهدافها، وعندما تصاعدت حدة مقاومة الشاه في نهاية السبعينيات شارك أعضاؤها في دعم المقاومة ولعبوا دورا كبيرا في التعبئة الجماهيرية [2]، وتمكّنت من حشد الآلاف ومساندة الثورة الإسلامية بعد نجاحها، وكانت قوة المنظمة تتركز في الجامعات، إذ نشرت أفكارها بين صفوف الطلبة، وكان لها دور في عملية احتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين في السفارة الأمريكية آنذاك بطهران عام 1979 [3].

لاحقا، كان لتدخل المنظمة في الصراع الدائر بين رجال الدين والرئيس السابق **أبو الحسن بني صدر**، وكان لوقوفها إلى جانب هذا الأخير ودعمها له، أن مثَّل ذلك أولَ مؤشّر على تدهور العلاقة بين السلطة السياسية لرجال الدين وبين منظمة مجاهدي خلق، واتُّهِمت المنظمة بعد ذلك بالعديد من الأعمال التخريبية في إيران ضد السلطة، وقتلها لرئيس الجمهورية **محمد رجائي** عام 1981، كل هذه الأمور دفعت بالسلطات إلى شن حملة اعتقالات في صفوف المنظمة وإعدام البعض منهم، وهروب زعيمها **مسعود رجوي** إلى فرنسا عام 1981 ثم لاجئا في العراق عام 1986 [4].

بالإضافة لدعم المنظمة للرئيس السابق **أبو الحسن بني صدر** فقد كان هناك خلاف آخر بينها وبين السلطة الدينية، تركز في مجمله حول اعتراض المنظمة على اسم الدولة في حد ذاته، فقد كانت تريد أن تكون التسمية هي الجمهورية الديمقراطية الإسلامية الإيرانية، فضلا عن رفضها الكلي لمنصب ولاية الفقيه، الأمر الذي جعل **الخميني** لاحقا يبعد رئيس المنظمة من الترشح للرئاسة [5].

---

[1] – ويلفريد بوختا، إيران بعد ربع قرن من الجمهورية الأولى إلى الثالثة، مرجع سابق، ص 13.

[2] – نفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 159.

[3] – سكوت ريتر، استهداف إيران: حقيقة الخطط التي يعدّها البيت الأبيض لتغيير النظام، ترجمة: أمين الأيوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 20 .

[4] – أمل حمادة، الخبرة الإيرانية: الإنتقال من الثورة إلى الدولة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص 218.

[5] - Keith Crane and others, Iran's Political, Demographic, Economic Vulnerabilities, Washington: Santa Monica, 2008, P 25

داخليا، كانت أهداف المنظمة تتركز في إقامة حكومة ديمقراطية وتعددية، واحترام كل الأديان، ومنح الأقليات حكما ذاتيا في إطار الدولة الإيرانية، والعمل على خلق مجتمع متجانس متساوٍ خال من الطبقات الاجتماعية، ورفض كل أشكال الحكم الرجعي (لرجال الدين)، خارجيا، ترى المنظمة بأن العمل المسلح هو الحل الوحيد لتحقيق أهداف الدولة الإيرانية، ونتيجة لهذا شكّلت المنظمة حكومة في المنفى تحت مسمى الجمهورية الديمقراطية الإسلامية الإيرانية، وعمدت إلى وضع برنامج العمل لهذه الحكومة وكل ما من شأنه تحقيق مطالب المنظمة [1].

ويرجع العديد من المهتمّين بالحركات السياسية المعارضة في إيران ضُعْفَ قدرة المنظمة على التأثير في الداخل الإيراني لسببين مهِمّين، أولاهما هو ارتباطها بالخارج وربط مصيرها به كمصادر تمويل وتسليح، وثانيهما أن أغلب عملياتها ضد السلطة كانت من خارج الحدود الإقليمية [2]، مع ذلك تبقى المنظمة – في رأينا– من أقوى تنظيمات المعارضة للنظام السياسي الإيراني، ويمكن أن تكون إحدى مَعَاوِلِ الغرب –على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية– من أجل إحداث تغيير في إيران.

ب– معارضة الداخل:

نقصد هنا بمعارضة الداخل أحزاب المعارضة التي تمارس نشاطها داخل إيران، لذلك سيتم التركيز هنا على كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكذا أحزاب المعارضة في إقليم الأهواز، وأخيرا أحزاب المعارضة في كل من بلوشستان وأذربيجان الإيرانيتين.

1– الحزب الديمقراطي الكردستاني: البدايات الأولى للحزب كانت قبل نجاح الثورة الإسلامية، وبعد قيام الجمهورية الإسلامية تركزت مطالب الحزب في المُجمل العام حول المطالبة بتحقيق الحكم الذاتي في إدارة شؤون الأكراد، والعمل على توحيد الإقليم والاعتراف من ثمّ باللغة الكردية لغة رسمية لسكان الإقليم، والتعاون مع باقي الشعب الإيراني من أجل تقدم ورفاهية البلاد كلها، والسعي من أجل إقامة نظام حكم ديمقراطي [3].

وقد حصل الحزب أول الأمر على حقيبتين وزاريتين في الحكومة المؤقتة، ولأن الدستور الإيراني الصادر عام 1979 لم يتضمن نصّا صريحا بتحقيق الحكم الذاتي ولا أي شيء من المطالب الستة التي رفعها الحزب لآية الله الخميني، والتي ضمت –إلى جانب الحكم الذاتي– توحيد كل أكراد إيران، وكذا تمكينهم من حل مشكلاتهم الخاصة بأنفسهم باستثناء الخارجية والدفاع وما له علاقة بخطط

[1]– طلال عتريسي، جيو استراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، مرجع سابق، ص 209.

[2]– شيرين عبادي، إيران تستيقظ: مذكرات الثورة والأمل، ترجمة: حسام عيتاني، بيروت : دار الساقي، الطبعة الأولى، 2010، ص 104.

[3]– سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2005، ص 56.

طويلة المدى، وأيضا تولية الأمور الإدارية للمنطقة للجنة تنفيذية كردية مستقلة عن السلطة المركزية في طهران، على أن تكون مهمة الحفاظ على الأمن الداخلي مسنودة للأكراد دون غيرهم، وأخيرا ترسيم اللغة الكردية جنبا إلى جنب مع الفارسية وتضمينها في المراسلات الرسمية [1].

ونظرا لتخوف السلطات الحاكمة على رأسهم آية الله الخميني من استشراء هذه المطالب لدى الأقليات الأخرى، واعتبار ذلك تهديدا للأمن القومي واللحمة الإيرانية، جاءت المادة 15 من الدستور لتنص على منح الأقليات حقوقا ثقافية محدودية، الأمر الذي نجم عنه اندلاع انتفاضة في كردستان استمرت حتى 1983، وهو العام الذي حلّ فيه الحزب وطرد زعيمه **عبد الرحمن قاسملوا** من مجلس خبراء الدستور [2]، وعدّت الحكومة مطالب الحزب أعلاه بأنها مؤامرة ضد الثورة الإسلامية ومكاسبها، لذلك لجأت إلى استخدام الحل العسكري لوقف الانتفاضة والسيطرة التامة على الإقليم، وتم لها ذلك بالتعاون مع الحركات الكردية في دول الجوار الإيراني في كل من العراق وسوريا وتركيا [3].

لقد أدى تعاون النظام الحاكم في إيران مع الحركات الكردية إلى تمزق وتشرذم الحركة الكردية في الداخل الإيراني، غير أن الحرب الأمريكية على العراق مثّلت لأكراد إيران مغْنَمًا كبيرا وجب الاستفادة منه، فاستعاد الحزب نشاطه في شمال العراق وشمال غرب إيران، بعد حصوله على دعم القوات الأمريكية الضمني أو الصريح، الأمر الذي دفع بمهتمين بالشأن الكردي – كعلي محافظة مثلا– للقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعمَد لاستخدام هذا الحزب كورقة ضغط ضد النظام السياسي في المستقبل إما لتغيير النظام جذريّا أو التأثير في توجهاته الخارجية وتغييرها [4].

2- **الأحزاب السياسية في إقليم الأهواز:** تاريخيا، تأسس أول حزب في الإقليم عام 1964 تحت مسمّى حزب السعادة، وكانت توجهاته وقتذاك تتلخص في السعي من أجل الحصول على حقوق مدنية لمواطني الإقليم أُسوَةً بباقي سكان إيران، إلا أن محاولات الحزب باءت كلها بالفشل، الأمر الذي دفع لتأسيس منظمات وحركات مسلّحة منها الحركة العربية لتحرير الأهواز [5].

وقد كان لمشاركة القوى السياسية الفاعلة في إقليم الأهواز في الثورة الإيرانية ضد الحكم الملكي أهمية خاصة، وذلك راجع لتمركز أهم المنشآت النفطية في هذا الإقليم، إذ أدى الإضراب في مراكز

---

[1]– سبهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية: سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2004، ص 119.

[2]– سعد ناجي جواد، مرجع سابق، ص 73.

[3]– سبهر ذبيح، مرجع سابق، ص 120.

[4]– علي محافظة، مرجع سابق، ص ص 195–196.

[5]– خالد المسالمة، الأحواز الأرض العربية المحتلة، ألمانيا: مركز الدراسات العربية–الألمانية، الطبعة الثانية، 2008، ص ص 140–141.

الإنتاج والتكرير النفطي إلى شل الحياة الاقتصادية في عموم إيران، وبعد انتصار الثورة الإسلامية خرج العرب في الأهواز –كباقي القوميات المنتشرة في إيران– للمطالبة بحقوقهم القومية، إلا أن النظام الإيراني تمكّن من إنهاء هذه الحركة –وبالمثل باقي الحركات– بالقوة العسكرية ولم يعترف بالتالي بحقوقهم القومية إلا ضمن إطار الدستور الإسلامي الصادر عام 1979 [1].

وتسببت السياسة الإيرانية عام 1981 في إعلان تشكيل الجبهة العربية لتحرير الأهواز من قبل فصائل سياسية عدة، تلخصت مجملها في التصدي للاستغلال والتخلف، وكذا السعي من أجل لملمة الشمل العربي في إقليم الأهواز، وأخيرا العمل مع القوميات الإيرانية الأخرى من أجل نيل حقوقهم القومية والثقافية [2]، ونتيجة لهذا تحوي الأهواز اليوم على ثلاثِ اتجاهات حزبية سياسية؛ **الأول** قومي عربي يطالب بالاستقلال التام عن إيران، وتأسيس دولة عربية كون الأهواز عربية وجزء من الوطن العربي، **الثاني** يساري ذو مطالب اجتماعية لا يرى مانعا من العيش في كنف الدولة الإيرانية، ويجد قبولا لدى شريحة عريضة من مثقفي وطلاب الإقليم، **الثالث** ديني قريب من السلطة السياسية الحاكمة مشاركٌ لها في مشاريعها، ويدعوا لتغليب الهوية المذهبية وإعلائها على حساب الهوية القومية، ويجد هذا الاتجاه قبولا لدى رجال دين الإقليم وبعض وجهاء العشائر [3].

على العموم، فإن الأحزاب السياسية في إقليم الأهواز ليس لديها مشكلة بخصوص نوعية الحكم في إيران، مع ذلك فإن سعيها حثيث من أجل الظفر بحقوقها ومطالبها القومية، والاستفادة من موارد وثروات الإقليم الذي يرزح قاطنوه تحت نير الفقر والبطالة، وتحسين مستواهم المعيشي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي على حد سواء.

3- الأحزاب السياسية في بلوشستان وأذربيجان الإيرانيتين: بالنسبة لبلوشستان الإيرانية، فإن أول ما نستهلّه هو الإشارة لأبرز الأحزاب السياسية فيها ممثلةً في الجمعية البلوشية المتحدة، والحركة الوطنية البلوشية، وحزب الشعب البلوشي، وأخيرا حركة الفرقان، أما الأمر الثاني وهو التذكير بمشاركة شعب البلوش الإيراني إلى جانب الخميني في الثورة ضد الحكم الملكي [4]، آملا في حصوله على مغانم تتلخص في مجملها حول الحصول على حقوقهم القومية وتحسين أوضاعهم الاجتماعية بوصف إقليمهم من أفقر الأقاليم بين الأقاليم الإيرانية، إضافة إلى تمكينهم من حكم ذاتي وحقوق

[1] - Zayar. D, The Iranian Revolution - Past, Present and Future, Iran: Iran Chamber Society, July 2006, p 34.

[2] – فاطمة الصمادي، عرب الأهواز: أزمة الهوية القومية وحقوق المواطنة، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-01-2019
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/09/180930092119361.html

[3] – خالد المسالمة، مرجع سابق، ص-ص 157-160.

[4] – يحيى داود عباس، " **بلوش إيران**"، مختارات إيرانية، السنة الثامنة، العدد 108، يوليو 2009، ص 75.

للمسلمين السنّة، والذي لن يتأتى إلا بتعديل دستوري يستتبعه اعتراف بالأحزاب السالفة الذكر وتأكيد مطالبهم فيه [1]، وهو ما لم يتحقق لحد اليوم.

أما بالنسبة لأذربيجان الإيرانية، فأول ما يمكن الإشارة إليه هو الحزب الذي تأسس في إيران عام 1945 تحت مسمّى الحزب الديمقراطي الأذربيجاني، ليس كأول حزب يتأسس بل كذلك كأول حزب يعلن إقامة جمهورية آذرية مستقلة بدعم سوفياتي، لكن ما لبث أن دحرته قوات الشاه عام 1946 بعد انسحاب السوفييت من شمال إيران، وبعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 اعتبرت أحزاب المعارضة في أذربيجان الإيرانية من بين الأحزاب المتدنية المستوى، وذلك راجع لعدة أسباب منها التاريخ الطويل والمشترك بين الآذريين الأتراك مع الفرس في حكم إيران منذ عهد الدولة الصفوية، يضاف إليها أن بعض النخب الحاكمة في إيران هم من أصول آذرية يأتي في مقدمتهم المرشد الأعلى الحالي **آية الله علي خامنئي**، الأمر الذي يدل على أن الغالبية العظمى من أذربيجان الإيرانية مندمجة مع النظام السياسي ومع سياساته الداخلية والخارجية من جهة، ومع القومية الفارسية من جهة ثانية، ومع المذهبية الشيعية من جهة ثالثة [2].

الفرع الثالث: المجتمع المدني:

بداية وجب التعقيب على شيء مهم وهو بخصوص إشكالية فصل التيارات والأحزاب السياسية عن المجتمع المدني، لأنه لا يخفى علينا أن هناك جدلا يثار حول ما إذا كانت الأحزاب السياسية تصنّف ضمن منظمات المجتمع المدني أم لا ؟، هذا الجدل حقيقة أنتج تيارين أساسيين[3]؛ الأول يُخرِج الأحزاب السياسية من منظمات المجتمع المدني، وحُجّته في ذلك أن الأحزاب السياسية تسعى للوصول إلى السلطة، في حين أن منظمات المجتمع المدني لا تسعى للوصل إلى السلطة. التيار الثاني يُدرج الأحزاب السياسية كفصيل مشكّل للمجتمع المدني، وحجته في ذلك أن الأحزاب السياسية عندما تكون خارج السلطة فإنها تقوم بمهام في جانب منها هي مهام وأدوار مؤسسات المجتمع المدني، وقد تم الأخذ هنا بالرأي الأول والحجة في ذلك أنه حتى لما تكون الأحزاب السياسية خارج السلطة فإن عملها ومهامها وأدوارها التي تقوم بها يكون من أجل الوصول إلى السلطة السياسية مستقبلا.

---

[1] – إبراهيم غرايبة، القومية البلوشية: أصولها وتطورها، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-01-2019 http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/09/2013925739548658 4.html

[2] – يحيى داود عباس، " **القوميات والعرقيات الإيرانية: حالة الآذريين**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 85، أغسطس 2007، ص ص 83-84.

[3] – أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 99-100.

بالعودة الآن إلى العنوان الأساسي لهذا الفرع، يمكن القول أن المجتمع المدني في إيران هو مجتمع نخبوي، تلعب فيه النخبة دورا لا يستهان به في الحياة العامة الإيرانية هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنه لا يخفى علينا كون أغلب مؤسسات المجتمع المدني في إيران مرتبطة بالدولة ارتباطا وثيقا[1]، وتضمّ هذه المؤسسات في طياتها أربع فئات يمكن ملاحظتها في الساحة السياسية الإيرانية؛ الفئة الأولى هي المؤسسات الخيرية، الفئة الثانية هي المؤسسات الإعلامية، الفئة الثالثة هي الحركات الطلابية، والفئة الرابعة والأخيرة هي الحركة النسوية. وفيما يلي سنتعرض لكل منها بشيء من التفصيل مع تبيان تأثيرها في السياستين الداخلية والخارجية لإيران.

أولا – المؤسسات الخيرية:

المؤسسات الخيرية في إيران لها تاريخ طويل لكنها برزت بشكل كبير للواجهة بعد الثورة الإسلامية، بسبب أعمالها ورأسمالها المكوَّنِ من مصادرة أملاك الشاه وأمواله والموالين له، والمؤسسات الخيرية هي مؤسسات غير حكومية وغير ربحية وتمارس نشاطها بحرّية ويتم إعفاؤها من الضرائب، ويقوم المرشد الأعلى بتعيين مدراء هذه المؤسسات من أجل ممارسة مهامها والتي تتقدمها تقديم المساعدات الخيرية [2]، وبسبب امتلاك هذه المؤسسات للعديد من الميزات التي هي حكر لها دون سواها ، وحصولها على الدعم الحكومي وإدارتها من قبل نخبة رجال الدين المقربين للمرشد الأعلى، حدث خلافٌ في توصيفها بين من يراها مؤسسات شبه رسمية، وبين من يراها منظمات غير حكومية مستقلة عن الدولة وصل بها الأمر في بعض الأحيان إلى وقوفها ضد قرارات الدولة [3].

وعموما يمكن تصنيف المؤسسات الخيرية إلى نوعين: مؤسسات خيرية ذات طابع ديني، ومؤسسات خيرية ذات طابع مدني، وفيما يلي سنتعرض لبعض منها.

أ – المؤسسات الخيرية ذات الطابع الديني:

أولى هذه المؤسسات نجد " **مؤسسة الشهيد** " والتي تأسست بعد الثورة الإسلامية، وتأخذ على عاتقها مهمة مساعدة العائلات الفقيرة وعائلات الشهداء الذين قضوا في الحرب ضد النظام البهلوي أو في

[1] – كريم أرغنده بور، " **مكانة المجتمع المدني في إيران**"، مختارات إيرانية، السنة الثامنة، العدد 88، نوفمبر 2007، ص ص 46-47.

[2] – محمد عباس ناجي، " **من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران** "، مرجع سابق، ص 11.

[3] – ويلفريد بوختا، من يحكم إيران: بنية السلطة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص 101.

الحرب الإيرانية العراقية، وتُحصِّل مواردها المالية من خلال ما تمت مصادرته من أملاك الشاه ومواليه [1]، بالإضافة إلى ما تملكه من مصانع ومنشآت ووكالات تجارية ومستشفيات وحتى جامعات، ويبرز تأثيرها في السياستين الداخلية والخارجية عن طريق خدماتها والتي تأخذ شكل مساعدات في المجالات الصحية والتعليمية، إلى جانب تقديم الوظائف في فروع مؤسساتها المختلفة داخليا وكذا في بعض الدول الإسلامية والعربية [2].

ثاني المؤسسات الخيرية ذات الطابع الديني هي " **مؤسسة الإمام الرضا** "، وتتلخص مهمتها في إدارة ضريح الإمام الرضا وكذا الممتلكات والأموال الخاصة بالإمام من هدايا ونذور، وكانت قبل الثورة خاضعة لقيود الحكم الملكي لتُلحق فيما بعد بالمرشد الأعلى من ناحية تعيين رئيسها، وتحصّل المؤسسة مواردها المالية من خلال ما تملكه من أراضٍ زراعية ومحلات تجارية وأزيد من 56 شركة وجامعتين ومعاهد عدة [3]، ويبرز تأثير هذه المؤسسة في السياستين الداخلية والخارجية من خلال استغلالها لإدارتها للمزارات الدينية في إيران، كما تعدّ المؤسسة من بين أبرز المؤسسات الخيرية الداعمة لسياسات النظام داخليا وخارجيا، وتقدّم خدماتها في كل المجالات الاجتماعية والسياسية، وتعدّ وفقا لتقرير **أندرو هينغز** إمبراطورية مالية بحق إذ تفوق مداخيلها السنوية المائة (100) مليون دولار [4].

آخر هذه المؤسسات هي " **مؤسسة إمداد الإمام** "، والتي تم إنشاؤها بعد الثورة الإيرانية لمساعدة الفقراء والمحتاجين، وكذا مساعدة المتضررين من الكوارث الطبيعية، وتضم مؤسسات وشركات تجارية داخل إيران وخارجها، ويتجلى تأثيرها في السياستين الداخلية والخارجية من خلال دعمها وتمويلها بالعدّة والعتاد لأنشطة الحرس الثوري الإيراني وكذا الاستخبارات الإيرانية [5].

ب- المؤسسات الخيرية ذات الطابع المدني:

أول هذه المؤسسات هي " **مؤسسة المستضعفين**" التي تم إنشاؤها عام 1979، وحلّت محل " **مؤسسة بهلوي** " بعد أن تم الاستيلاء على الممتلكات والأموال العائدة لهذه المؤسسة والتي تقدّر بأزيد من ثلاث (03) مليارات دولار، يضاف إليها بعض الأموال المصادَرة للعائلات المرتبطة بالحكم الملكي

[1]- صحيفة شرق الإيرانية، " **منظمات المجتمع المدني**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 74، سبتمبر 2006، ص 53.

[2]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 151-152.

[3]- محمد عباس ناجي، " **من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران** "، مرجع سابق، ص 12.

[4]- ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 103-104.

[5]- محمد عباس ناجي،" **من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران** "، مرجع سابق، ص 12.

السابق [1]، وتعد المؤسسة ثاني أكبر المؤسسات في إيران بعد شركة النفط الوطنية الإيرانية، وهو ما يجعل تأثيرها كبيرًا على السياستين الداخلية والخارجية لإيران، والذي يتم عن طريق استغلالها للخدمات التي تقدمها داخل وخارج إيران، والتي تشمل تقديم المساعدات المالية والأعمال الخيرية، والترويج للنموذج الإيراني وتوجهاته السياسية من خلال فروع المؤسسة في الخارج [2].

ثاني هذه المؤسسات هي " **مؤسسة 15 خرداد**" والتي يرجع تاريخ تأسيسها إلى فترة ما قبل الثورة الإيرانية تحديدا إلى 15 جوان 1963، وتموّل هذه المؤسسة من ممتلكاتها العقارية وما يخصص لها من أموال الخمس بأمر من **آية الله الخميني** ، من أجل مساعدة المحتاجين والأعمال الخيرية الأخرى داخل وخارج الجمهورية، ويتجلى تأثيرها في السياستين الداخلية والخارجية للنظام كونها تستغل قربها من مؤسسة المرشد الأعلى للتأثير في عديد من القرارات السياسية داخليا والعمل على الترويج للنموذج الإيراني وسياسته خارجيا مع ما يتوافق وخط مؤسسة المرشد الأعلى [3].

آخر هذه المؤسسات هي " **مؤسسة الإسكان**" والتي تتضح مهمتها من تسميتها، وتتلخص في السعي لتوفير السكن للعائلات الإيرانية الفقيرة والمعوزة، وخاصة الذين تضرروا إبان الحكم الملكي، أو كانوا ضحايا لأعمال الحروب (خاصة الحرب الإيرانية العراقية) والكوارث الطبيعية، ويتجلى تأثيرها في السياسة الداخلية عن طريق إنشائها لعدد من الدور والمجمّعات السكنية في مناطق عدة في إيران، أما خارجيا فإنها قدمت قروضا لأفراد وشركات في الدول الإسلامية والعربية لبناء المساكن والعمل على استمالتهم، كما تملك العديد من الفنيين والمهندسين والذين كان لهم الدور الكبير في إدارة الحرب الإيرانية العراقية وعدّوا بالتالي بمثابة كادر هندسي لمتابعة أمور الحرس الثوري الإيراني [4].

ثانيا –الصحافة والإعلام ووسائل الاتصال:

مرت الصحافة الإيرانية بمرحلتين أساسيتين؛ الأولى جاءت بعد الثورة الإيرانية مباشرة، واستمرت طيلة الحرب الإيرانية العراقية، تميزت بتعدد الأجهزة الرقابية على المادة الإعلامية، وكانت هناك خمسة

---

[1]– أمل حمادة، مرجع سابق، ص 187.

[2]– كيان تاج بخش، " **الانتخابات المحلية في إيران: اللامركزية والمجتمع المدني**"، فصلية إيران والعرب ، السنة الثانية، العدد 5، صيف 2003، ص 33.

[3]– كريم أرغنده بور، مرجع سابق، ص 46.

[4]– كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني...نشأته وتكوينه ودوره، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الثالثة، 1998، ص ص 64-65.

أجهزة رقابية * تقوم بتصفية المادة الإعلامية قبل أن تصل إلى المواطن، أما المرحلة الثانية فكانت نهاية الحرب، إذ بدأت بعض التطورات وإن كانت جزئية من خلال إلغاء مجلس إعلام الحرب وكذا زيادة البرامج التي تُعنَى بالجانب الاجتماعي[1] ، كما عُدّت المرحلة الممتدة من عام 1997 طفرة حقيقية في الصحافة والإعلام الإيرانية على مستوى الكم والنوع، إذ صدرت أزيد من ألف (1000) مطبوعة بمختلف اللغات منها مطبوعات يومية وأسبوعية وشهرية، بالإضافة إلى تنوع مواضيعها[2].

واليوم هناك العديد من الصحف التي تصدر في إيران، منها صحف تابعة للتيار المحافظ منها مثلا " كيهان " و" رسالت " و" جمهوري إسلامي "، ومنها ما تعود للتيار الإصلاحي وأهمها "صبح أمروز"[3]، وجدير بالذكر إن التيار الإصلاحي يولي أهمية كبيرة للإعلام وهويته واستقلاله من أجل أن يستقطب ويكسب المواطن الإيراني، لذلك نجد الرئيس السابق **محمد خاتمي** في كتابه " الديمقراطية وحاكمية الأمة " يطالب ببناء تقنيات الاتصال والإعلام بالشاكلة الموجودة في دول العالم، فيكفي –بحسب رأيه– لوكالة أنباء أن تبثّ خبرا متقدما بوقت قصير جدا عن باقي الوكالات الإخبارية أن تترك أثرا في الرأي العام فيغيّر وجهات نظر كثيرة، ويرى أنه من الأهمية بمكان تزويد المواطن بالمعلومات الصحفية التي تقضي على الإشاعة [4].

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن وسائل الإعلام في إيران لا تقتصر فقط على الصحف والمطبوعات، بل تتعداها إلى وسائل الإعلام الرقمي ممثّلة في الأطباق الفضائية والإنترنت وكذا الهاتف النقال، وتعدّ هذه الوسائل من الآليات الفاعلة في تحريك الشارع الإيراني تجاه القضايا السياسية الداخلية والخارجية للجمهورية الإسلامية بسبب عدم إمكانية السيطرة عليها من قبل السلطة [5]، وقد ظهرت جوانب من تأثيرها خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2009، من خلال استخدام شبكة الإنترنت من قبل المعارضة

---

* – تتعاون وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع مجموعة من الوزارات والهيئات الحكومية حيث تساعد النظام في بسط سيطرته على عملية بث الأخبار ووسائل الإعلام، فنجد كلّا من وزارة الاستخبارات، والأمن الوطني، وقسم التضليل الإعلامي، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، والمجلس الأعلى للفضاء السيبراني. للمزيد أنظر:

فراس إلياس، التداخل بين الإعلام والثقافة والاستخبارات في إيران، تم تصفح الموقع بتاريخ 18-01-2019

https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/the-overlap-of-media-culture-and-intelligence-in-iran

[1] – نيفين عبد المنعم مسعد، " **الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتحدي العولمة الثقافية**"، المستقبل العربي ، العدد 249، ديسمبر 1999، ص ص 22-23.

[2] – صحيفة أمروز الإيرانية،" **مقدمة لتأميم الصحافة**"، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 105، أبريل 2009، ص 55.

[3] – منال الريني، " **القوى الداخلية في المجتمع الإيراني– المحور الأول: القوى السياسية**"، ملفات إقليمية ، أكتوبر 2015، ص 36.

[4] – محمد خاتمي، الديمقراطية وحاكمية الأمة، ترجمة: سرمد الطائي، دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 12-13.

[5] – نيفين عبد المنعم مسعد، " **إيران إلى أين ؟** "، المستقبل العربي ، العدد 365، جويلية 2009، ص 26.

كمنبر للتعبير عن آرائها ونقل أخبارها عالميا ومحليّا، الأمر الذي استغله الغرب والتدخل لإثارة الأوضاع في إيران عبر الإنترنت، حدث ذلك عندما قدمت وزارة الخارجية الأمريكية طلبا لشركات التواصل الاجتماعي في 16 جويلية 2009 إرجاء عمليات التحديث، حتى تتمكن من نشر الأخبار وإيصالها للإيرانيين، وزيرة الخارجية الأمريكية **هيلاري كلينتون** ذهبت لأكثر من ذلك، حينما أشارت أن شبكة الإنترنت بمثابة أداة محورية للديمقراطية في إيران [1].

وبالرغم من أهمية الإنترنت ودخوله بقوة في حياة الإيرانيين إلا أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات ضد هذه الخدمة، منها حجب العديد من المواقع الإلكترونية وتقليل حجم سرعتها، الأمر الذي قوبل بمعارضة من قبل بعض البرلمانيين والأكاديميين الذين عبّروا عن خشيتهم من أن يؤثر على تقدم إيران العلمي، وانتهى الأمر بالحد من دور الإنترنت بصورة كبيرة، وذلك بعد رجحان الكفة لصالح الطبقات المحافظة والمعارضة لانتشار هذه الخدمة في إيران [2]، في مقابل ذلك تعالت أصوات من أجل رفع الحظر على قرار مجلس الشورى الإسلامي الذي اتُّخِذ عام 1994 والذي ينصّ على منع تصنيع واستعمال الأطباق الفضائية وكذا أقراص الفيديو، وحجتهم في ذلك أن حظر استخدام هذه النوع من الآليات سيؤدي لا محالة لزيادة استخدامها بشكل سري وعلى نطاق واسع، الأمر الذي ينجم عنه عسر وصعوبة بالغة من أجل مراقبتها [3].

ويبرز تأثير وسائل الإعلام في السياسيتين الداخلية والخارجية الإيرانية عن طريق استخدامها كوسيلة ضغط ضد النظام أو دعم له، من منطلق أن أغلبها –كما سبق وأشرنا– تابع لمؤسسات رسمية وغير رسمية موالية أو معارضة، الأمر الذي يجعلها تلعب دورًا مهمّا في تحريك الرأي العام وما احتجاجات جويلية 2009 إلا دليل على ذلك، والتي ارتكزت فيها المعارضة على وسائل الإعلام من أجل التأثير على النظام داخليا، وجعل العالم يضغط عليه خارجيا من أجل مزيد من الحرية والحؤول بالتالي دون قمع المعارضة، وإعطاء هامش أكبر للممارسة الديمقراطية.

ثالثا– الحركات الطلابية والشبابية والمنظمات النسائية:

بالنسبة للحركات الطلابية والشبابية فإن ما يمكن قوله أن الشباب يمثلون قوة كبيرة في إيران وذلك لارتفاع نسبتهم بين السكان، وأيضا أن للطلاب تأثيرا كبيرا على الحياة السياسية الإيرانية، الأمر الذي أدركته القيادة الإيرانية بعد نجاح الثورة مما دفع بها إلى إحاطتهم باهتمام خاص، عن طريق إعادة

[1]– عادل عبد الصادق، " **الإنترنت والديمقراطية: الأبعاد النظرية وملامح التأثير – دراسة حالة إيران**"، مختارات إيرانية ، السنة الثامنة، العدد 108، يوليو 2009، ص ص 92–93.

[2]– نيفين عبد المنعم مسعد، " **الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتحدي العولمة الثقافية** "، مرجع سابق، ص ص 25–26.

[3]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 167–168.

تنظيمهم مع ما يتلاءم مع الأسس الجديدة للنظام السياسي الجديد خوفا من أن تخترقهم الأفكار المخالفة الوافدة [1]، بل إن تخوف القيادة الإيرانية تعداه للمؤسسات التعليمية، ونتيجة لذلك قامت بإغلاق الجامعات في السنوات الأولى التي تلت نجاح الثورة الإيرانية تحديدا الفترة 1980-1983، فترةٌ تمّ فيها استبدال المناهج الدراسية ذات الصبغة الغربية بالمناهج الإسلامية [2].

ويبرز تأثير الحركات الطلابية والشبابية في السياستين الداخلية والخارجية لإيران عن طريق تنظيم نشاطاتها، فقد تم إنشاء مكتب تحت مسمّى " تحكيم الوحدة " وهو تجمّع لاتحادات الطلبة والمعلمين والمهندسين، ويقوم بتنسيق مواقفهم السياسية ويمارس دورا على مستوى الجامعات والمدارس [3]، بل إن الأمر تعدّاه لدرجة أنهم قدموا لوائح الترشح للانتخابات العامة بصورة مستقلة، وقد ظهر نشاط الحركات الطلابية في الحياة السياسية الإيرانية بشكل ملفت في فترة رئاسة الإصلاحي **محمد خاتمي** ، تحديدا في عام 1999 عندما شاركت في المظاهرات التي حدثت في الحي الجامعي بطهران تأييدا للرئيس **خاتمي** وإصلاحاته السياسية، وكذلك مع احتجاجات الحركة الخضراء في جويلية 2009 والتي أجبرت النظام على تقديم تنازلات كثيرة للحركة مخافة أن يتفاقم الوضع ويهدد النظام برمّته ويأذن بحرب داخلية [4].

وعلى الرغم من النقائص التي تعتري الحركات الطلابية والشبابية بسبب القبضة الحديدة للنظام والسلطة أو غياب الكوادر المؤهلة (التي تم تدجينها) إلا أنها تبقى أهم حركة مؤثرة في الحياة السياسية الإيرانية الداخلية والخارجية، نظرا لما تمثّله -كما سبق الإشارة إليه- من ثقل سكاني تستطيع تغيير العديد من سياسات النظام داخليا وخارجيا إلى السكة والطريق الذي يعبر عن طموحها ورغباتها ليس آنيا بل على المدى البعيد كذلك.

وبالنسبة للمنظمات النسائية فإن ما يمكن الاستهلال به هو التذكير بمشاركة المرأة في الثورة الإيرانية وقبولها للقوانين الصادرة في الأيام الأولى للثورة كفرض الحجاب وحرمانها من توليها لبعض المناصب الحكومية التي كانت متاحة لها في عهد الشاه [5]، وعلى الرغم من أن صدور هذه القوانين كان

---

[1]- صحيفة شرق الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 56-57.

[2]- أمل حمادة، مرجع سابق، ص 207.

[3]- محمد باقر حشمت زاده، " **الطلاب الجامعيون الإيرانيون والسياسة: دراسة بسيكولوجية ميدانية**"، فصلية إيران والعرب ، السنة الثانية، العدد 5، صيف 2003، ص ص 84-85.

[4]- سمير زكي البسيوني، " **بعد مرور ثلاثين عاما على قيام الثورة ...شباب إيران أقل راديكالية وأكثر نزوعا للتغيير**"، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 104، مارس 2009، ص ص 82-83.

[5]- حسين صوفى محمد، " **المرأة الحائرة بين الدين والسياسة في إيران**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 72، يوليو 2006، ص ص 139-140.

في بداية تأسيس الجمهورية الإسلامية، والتي عدّها البعض مقيّدة لحقوق المرأة وحريتها، إلا أنها أخذت بالتغير تدريجيّا خاصة بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية، وهي الفترة التي شهدت إدخال تعديلات كثيرة أسهمت في رفع القيود عن حقوق المرأة وحريتها [1]، وكان في مقدمة التعديلات تخصيص نسبة من التخصصات العلمية للنساء، وكذا تعيين المرأة في المحاكم بصفة مشاور قانوني وقاضي تحقيق، ووسع بالتالي من مجالات عملها [2].

كما خص الدستور الإيراني المرأة بعدد من النصوص الدستورية منها ما يخصها مباشرة، ومنها ما يخص الأسرة بشكل عام، ونتيجة لارتفاع معدلات تعليمها التي فاقت نسبتها 90 % من إجمالي عدد النساء اللائي في سن التعليم، وكذا نسبة الإناث في الجامعات إلى الذكور حوالي 52 % ، فقد انعكس كل هذا على سوق الشغل في إيران والذي تظفر النساء بحصة 47 % من مجموع الوظائف الحكومية [3].

غير بعيد عن هذا، فإن المنظمات النسائية في إيران تلعب دور الوسيط بين المجتمع النسوي وصناع القرار، يتم ذلك عبر عدد من المؤسسات التي تأخذ على عاتقها مهمة إيصال مطالب النساء لصانع القرار، ومن مؤشرات الدور النخبوي للمرأة الإيرانية هو أن أغلب المنظمات النسائية تترأسها نساء من النخبة الإيرانية مثلا نجد "جمعية النساء الإسلامية" برئاسة **زهراء مصطفوي** (ابنة آية الله الخميني) ووجود مثلا **فائزة رافسنجاني** كعضو في مجلس الشورى الإسلامي ورئاستها للنشاطات الرياضية النسوية في إيران [4].

ويتجلى تأثير المنظمات النسائية في السياستين الداخلية والخارجية من خلال الوزن السياسي للمرأة الإيرانية، وهو ما ينعكس على واقع ومستقبل النظام السياسي، ولا أدل على ذلك من السباق المحموم بين التيارات السياسية ممثلة في شكلها العام في الإصلاحيين والمحافظين من أجل كسب التيارات النسائية ومنظماتها، إدراكا منهم لوزنها وثقلها في البلاد وخاصة خلال الانتخابات [5].

---

[1] – زهرا عرب، " **مكانة المرأة في المجتمع الإيراني**"، مختارات إيرانية ، السنة الثالثة، العدد 33، أبريل 2003، ص ص 64–65.

[2] – مهناز اشتري، " **المرأة الإيرانية ومهنة المحاماة : رؤية للنتائج والآثار**"، فصلية إيران والعرب ، السنة الثانية، العدد 5، صيف 2003، ص 110.

[3] – بهزار حميديه، " **ولاية المرأة كيف يراها المجتمع الإيراني ؟** "، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 72، يوليو 2006، ص 67.

[4] – جميلة كديور، " **المرأة ورئاسة الجمهورية**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 74، سبتمبر 2006، ص ص 51–52.

[5] – صحيفة نامه الإيرانية، " **المرأة في ظل بقايا الأحزاب الإيرانية**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 67، فبراير 2006، ص 56.

المبحث الثاني: المرتكزات المادية والمجتمعية للسياسة الخارجية الإيرانية

بداية نشير إلى أن صناعة السياسة الخارجية ليس بالأمر اليسير، ولا هي مجرد خطط وبرامج مرسومة وشاملة، ذلك أنها تتطلب من القائمين عليها معرفة دقيقة وشاملة لكل العوامل التي تتعلق بموضوع القرار المتخذ، وفي هذه النقطة تأتي إمكانات الدولة كركائز ترتكز وتتأسس عليها السياسة الخارجية، وكذلك قدرتها على استغلال تلك الإمكانيات وتوظيفها التوظيف الأمثل، من أجل تحقيق نتائج ملموسة في بيئتها الإقليمية والدولية، لذلك فإن المقومات التي ترتكز عليها أية دولة من دول العالم في إطار سياستها الخارجية تعدّ بمثابة العنصر الأساس الذي يميّز بين مكانتها الإقليمية أو الدولية، سواء كقوة إقليمية أو دولية مؤثرة في نظر العالم أو في نظر إستراتيجية دولة معينة.

وعليه، يأتي هذا المبحث من أجل تبيان مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية، والتي تم تقسيمها إلى مرتكزات مادية (المطلب الأول) ومجتمعية (المطلب الثاني)؛ المادية منها تشتمل على المرتكز الجغراسي وكل ما يدخل في نطاقه، والمرتكز العسكري وكل ما يدخل في نطاقه، في حين تشتمل المجتمعية منها على المرتكز القيمي وكل ما يدخل في نطاقه، والمرتكز السياسي وكل ما يدخل في نطاقه.

المطلب الأول: المرتكزات المادية للسياسة الخارجية الإيرانية

تمتلك إيران عددا من المقومات المادية التي تستند عليها في إطار سياستها الخارجية، مقوماتٌ توفّر لها عوامل قوة وتأثير في بيئاتها الإقليمية والدولية، ولذلك جاء هذا المطلب للبحث في مضامين المرتكزات المادية؛ بداية بالمرتكز الجغراسي ومضامينه (الجغرافيا الطبيعية والبشرية)، وكذا المرتكز العسكري ومضامينه (القدرات التقليدية والحديثة).

الفرع الأول: المرتكز الجغراسي (الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية)

سنتعرض هنا بالتفصيل لمضامين مقومات الجغرافيا الطبيعية والبشرية كأحد أهم مرتكزات إيران في سياستها الخارجية، وتشتمل الجغرافيا الطبيعية على كل من الموقع الجغرافي الإستراتيجي وكذا الموارد الاقتصادية، في حين تشتمل الجغرافيا البشرية على كل من تعداد السكان ومعدلات النمو وكذا التركيبة العرقية.

أولا- الجغرافيا الطبيعية:

نعني بها البعد السياسي والعسكري للوضع الجغرافي الطبيعي لإيران، والجغرافيا الطبيعية هنا بمعناها الواسع تضم مجموعة من العوامل الطبيعية من مساحة وحدود برية وبحرية وأهمية للموارد الأولية الطاقوية؛ فالموقع الجغرافي للدولة ، وكذا مساحته وموارده الطبيعية، لها دور في تحديد سياستها داخليا وتوجيهها خارجيا.

أ- الموقع الإستراتيجي:

إن دراسة الموقع الجغرافي لدولة ما ليس المقصود منه التحديد المجرد الذي يربط بين أرض الوحدة السياسية وبين معالم مُعيّنة، أو مرتبطة بتحديدات فلكية أو وصفية، وإنما الهدف من وراء هذا التحديد هو إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياساتها باتجاهات معينة، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي، ولا يقتصر الأمر على ذلك وإنما تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية، الاقتصادية وحتى العسكرية منها التي تتخذها الدولة، وقد يكون الموقع الجغرافي نقمة على الكثير من الدول، كما وقد يكون نعمة على دول أخرى[1].

جغرافيًّا، تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا، ويحدها من الشمال تركمانستان وأذربيجان وأرمينيا وبحر قزوين، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب العراق وتركيا، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان والمحيط الهندي ، وتبلغ مساحتها 1648195 كلم^2 ، مساحةٌ تزيد قليلا عن مساحة ولاية آلاسكا الأمريكية، وتحتل المركز الثامن عشر على قائمة أكبر الدول مساحة على مستوى العالم، كما تمتد بين خطي الطول 44 و 63 شرقا، وخطّي العرض 25 و39 شمالا [2].

ويبلغ إجمالي حدودها البرية مع الدول المجاورة 5440 كلم ؛ وتشمل منها 936 كلم مع أفغانستان، و35 كلم مع أرمينيا، و611 كلم مع أذربيجان ، ومع العراق 1458 كلم، و 909 كلم مع باكستان، و499 كلم مع تركيا، و992 كلم مع تركمانستان، في حين يبلغ طول شريطها الساحلي 2510 كلم موزعة بين بحر قزوين 630 كلم ، وبين الخليج العربي وخليج عمان 1880 كلم [3].

---

[1]- علي دجمان، " **أولويات إيران الإقليمية في الوثيقة العشرينية**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 82، مايو 2007، ص 46.

[2]- عرفات علي جرغون، العلاقات الإيرانية الخليجية: الصراع-الإنفراج-التوتر، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص 51.

[3]- أحمد زكريا الخنسا، " **الشرق الأوسط والخليج في عالم متغير: إيران-إسرائيل**"، شؤون الأوسط ، العدد 159، ربيع 2019، ص 42.

خريطة رقم (1) الموقع الجغرافي والفلكي لإيران

المصدر: إياد عايد والي البديري، " **الدور الإستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي**"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد3، 2008، ص 345.

جدول رقم (1) أطوال الحدود البرية والبحرية لإيران مع الدول والجبهات المجاورة لها

منطقة الحدود	طول الحدود /كم		النسبة من مجموع طول الحدود (%)	
	البرية	البحرية		
إيران – العراق	1458	–	26.80	المجموع %100
إيران – تركمانستان	992	–	18.23	
إيران – أفغانستان	936	–	17.21	
إيران – باكستان	909	–	16.71	
إيران – أذربيجان	611	–	11.23	
إيران – تركيا	499	–	09.17	
إيران – أرمينيا	35	–	0.65	
إيران – الخليج العربي وخليج عمان	–	1880	74.90	المجموع %100
إيران – بحر قزوين	–	630	25.10	
المجموع :	5440	2640		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات أعلاه

وبقراءة متأنية للجدول أعلاه وإمعان للنظر في الخريطة يمكننا أن نستشف أمرين مهمّين؛ **الأول** أن حدود إيران الشرق أوسطية تبدو محمية من الشمال الغربي بواسطة **جبال زاغروس** التي تشكل حاجزا طوبوغرافيا ضخما؛ حيث تطوق البلاد على مساحة تزيد عن 500 كلم من الحدود التركية وصولا إلى ميناء بندر عباس، أما حدودها الغربية مع العراق فهي عبارة عن مستنقعات تتشكل من تجمع نهريْ دجلة والفرات، وتشكل هذه الطبيعة التضاريسية حاجزاً ضد أي قوة تستهدف الدولة الإيرانية من جهة الغرب والشمال الغربي.

الثاني، أن حدود إيران الآسيوية تبدو فيها طرفا غير قادر على المناورة؛ حيث أن إغراقها في المقلب الآسيوي من شأنه إضعاف فاعليتها وتأثيرها (كما سيأتي في الفصل الثالث بالتفصيل)، في وسط جغرافية صحراوية متناثرة لا قيمة إستراتيجية لها، فباستثناء إطلالتها الصغيرة على قلب أوراسيا عبر حدودها مع تركمانستان، يبقى لإيران حدود شاسعة مع آسيا الأخرى الأكثر قلقا واضطرابا (باكستان وأفغانستان) المفتوحة على احتمالات التمزق والانهيار، حقيقة تدفعنا لوصف الحدود الإيرانية الشرقية بالحدود الدامية.

جيوبولتيكيّا، شغلت إيران حيّزا مهمّا في الأفكار والنظريات الإستراتيجية؛ ففي **نظرية قلب الأرض Heartland*** تقع إيران في منطقة **الهلال الداخلي Internal Crescent** وتبرز أهمية سواحلها المطلة على الخليج العربي وخليج عمان، ولما لهذين الخليجين من أهمية إستراتيجية في ربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي في **نظرية القوة البحرية Sea Power** **، وكذلك برزت الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي لإيران في **نظرية النطاق الأرضي Rimland** ***، وبهذا فقد منح الموقع الجغرافي

---

* – نظرية قلب الأرض لصاحبها **هالفورد ماكندر Halford Mackinder** وتتخلص فكرتها العامة بحسب مؤسسها في أن من يسيطر على قلب الأرض (أورآسيا) يسيطر على العالم القديم (آسيا–أوروبا– أفريقيا) وأن من يسيطر على العالم القديم يسيطر على العالم كله. للاستزادة أنظر:
– نوار محمد ربيع الخيري، مبادئ الجيوبوليتيك، بغداد: دار عدنان ، الطبعة الأولى، 2014، ص 165 وما بعدها.

** – نظرية القوة البحرية لصاحبها **ألفرد تاير ماهان Alfred T. Mohan** يرى أن أي دولة تريد السيطرة على العالم يجب أن تتحكم في قوة بحرية كبيرة، ويجب أن تكون لها السيطرة على البحار، وبرأيه أن الدول البحرية هي التي ستسود العالم في نهاية المطاف. للاستزادة انظر:
– ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، الجماهيرية الليبية العظمى: دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، 2004، ص 94 وما بعدها.

*** – نظرية النطاق الأرضي لصاحبها **نيكولاس سبيكمان Nicholas J. Spykman** ويرى أنه من يحكم منطقة الأطراف يسيطر على مناطق الظهيرة، ومن يسيطر على منطقة الظهيرة يحد من سيطرة منطقة القلب وتوسعها، ومن استطاع الحد من توسع منطقة القلب استطاع أن يعم السلام في العالم أو يتحكم بأقدار العالم. للاستزادة أنظر:
– جيرارد ديسوا، دراسات في العلاقات الدولية، الجزء الأول، النظريات الجيوسياسية، ترجمة: قاسم المقداد، سوريا: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص 155 وما بعدها.

لإيران بعض المزايا الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية التي وظفتها إيران ماضيا وحاضرا في علاقاتها مع البيئة الإقليمية والدولية[1].

وغير بعيد عن هذا السياق، فقد أعطى مضيق هرمز* الذي تطل عليه إيران لهذه الأخيرة أهمية إستراتيجية كبيرة جدا وازدادت بالتالي أهميتها من أهمية المضيق، لكونه يعدّ بمنزلة عنق الزجاجة في مدخل الخليج الواصل بين مياه الخليج العربي شبه المغلقة، والبحار الكبرى على المحيط الهندي، كما يعدّ المنْفذ الوحيد للدول العربية المطلة على الخليج باستثناء المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، هذا بالإضافة إلى كونه أهم الممرات المائية في العالم نظرا للحجم الهائل من صادرات النفط التي تعبره يوميا، وكذلك الواردات الضخمة لدول الخليج، ودون أن ننسى إطلالة ساحلها على بحر قزوين والذي يمكن أن يرفع من قيمة إيران الإستراتيجية في حالة ما تقرر جعلها كممرات لأنابيب الطاقة التي يتوفر عليها بحر قزوين (سيأتي ذكر هذا بالتفصيل في الفصل الثالث)[2].

ب- الموارد الاقتصادية:

تمثل البنية الاقتصادية أحد الأسس التي ترتكز عليها المكانة الإقليمية أو الدولية لأية دولة من الدول؛ إذ يعتمد النهوض العلمي والتطور الاجتماعي والسياسي بشكل أساسي على هذا المتغير وقد شكل التحول السياسي بعد الثورة الإيرانية نقطة تَحوُّل في البنية الاقتصادية، لذلك فلدراسة الموارد الاقتصادية لإيران لابد من التنبيه أولا وقبل كل شيء إلى الإطار القانوني والتنظيمي الذي يعمل في إطاره الاقتصاد الإيراني، وإدراك أنه محكوم بنصوص دستورية تحدد له إطارا عاما للحركة، فقد نص الدستور على بناء نظام اقتصادي طبقا للمعايير الإسلامية، كما أكد على العمل لتحقيق اكتفاء ذاتي في ميادين العلوم الصناعية، والزراعية، والعلوم العسكرية [3].

---

[1]- ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية : مستقبل السياسة في عهد الرئيس روحاني، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 26-27.

*- مضيق هرمز من حيث الموقع يقع في الخليج العربي، تطل عليه إيران من الناحية الشمالية ومن الناحية الجنوبية نجد سلطنة عمان، ويعتبر المنفذ الوحيد لأربعة دول هي : قطر، الكويت، البحرين، العراق، أما من حيث السيطرة نجد أن إيران تسيطر عليه من الناحية الشمالية عن طريق حدودها ومن الناحية الشرقية عن طريق الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبي موسى، في حين تسيطر سلطنة عمان على الناحية الجنوبية، ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض سيطرتها من خلال قواعدها العسكرية المنتشرة في الخليج، وتنبع أهميته انطلاقا من كونه ممرّا حيويّا عالميا لنقل النفط في منطقة إستراتيجية من العالم وهي الشرق الأوسط، للمزيد انظر:

- علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى ، كانون الثاني 2013، ص 18 وما بعدها.

[2]- مصطفى شفيق علام، الدولة الإيرانية: محددات القوة وعوامل الضعف، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، ديسمبر 2010، ص ص 26-27.

[3]- لزهر وناسي، فهيم رملي، " المثلثاتية الإقليمية في الشرق الأوسط : دراسة في الأدوار والتفاعلات"، في : التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط ، تحرير: حسين قادري، الجزائر -باتنة : منشورات مخبر الأمن الإنساني ، الطبعة الأولى، السداسي الأول 2019، ص 56.

النقطة الثانية هي معرفة الحالة العامة لإجمالي الناتج المحلي الإيراني، حتى يتسنى لنا إعطاء صورة شاملة عن حالة الاقتصاد ومعرفة ما إذا كان يتوسع أو يتعاقد من جهة ، ومن جهة أخرى معرفة ما إذا كان يحتاج لدفعة قوية أو ضبطه[1]؛ وفي هذه النقطة نشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في إيران عرف منذ 2001 تذبذبا شأنه في ذلك شأن الدول "الريعية"، فقد بلغ متوسطه في العهدة الثانية للرئيس **محمد خاتمي** (أوت 2001-أوت 2005) ما يقارب 150 مليار دولار، أي بنسبة نمو تقدر بحوالي 5 %، في حين بلغ متوسط الناتج المحلي في العهدة الأولى للرئيس **محمود أحمدي نجاد** (أوت 2005- أوت 2009) ما يقارب 312 مليار دولار، أي بنسبة نمو تقدر بحوالي 4 %، أما في العهدة الثانية لنفس الرئيس (أوت 2009- أوت 2013) فقد بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي حوالي 521 مليار دولار، أي بنسبة نمو قدرت 2 %، أما في العهدة الأولى للرئيس **حسن روحاني** (أوت2013-أوت 2017) فقد بلغ هذا الناتج 426 مليار دولار، أي بنسبة نمو قدّرت بـ 4 % [2]. والجدول التالي يوضح ما قيل أعلاه بشيء من التفصيل.

جدول رقم (2) يوضح الناتج المحلي الإجمالي لإيران ونسبة النمو من 2001-2017

السنة	إ.ن.م GDP (مليار دولار)	نسبة النمو (% سنويا)	السنة	إ.ن.م GDP (مليار دولار)	نسبة النمو (% سنويا)
2001	126.8	0.78	2010	487	05.80
2002	128.6	07.27	2011	583.5	02.65
2003	153.5	08.73	2012	598.8	07.44-
2004	190	04.37	2013	467.5	0.19-
2005	226.5	03.19	2014	434.5	04.60
2006	266.3	05	2015	385.8	01.32-
2007	349.8	08.16	2016	419	13.40
2008	406	0.25	2017	454	03.76
2009	414	01.01			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة في الموقع الرسمي للبنك الدولي

[1]- بدون كاتب، " الناتج المحلي الإجمالي وأهميته "، تم تصفح الموقع بتاريخ 07-11-2018
https://ar.talkingofmoney.com/gdp-and-its-importance

[2]- الموقع الرسمي للبنك الدولي ، تم تصفح الموقع بتاريخ 07-11-2018
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IR&view=chart

بقراءة سريعة لبيانات الجدول أعلاه يمكننا أن نخلص إلى عدة نقاط مهمّة، نذكر منها ما يلي:

- العهدة الثانية للرئيس **خاتمي** شهدت تذبذبا في إجمالي الناتج المحلي كانت أقساها في العام الأول بالذات (2001)، وذلك نتيجة تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما تلاها من تصنيف إيران من قبل إدارة **جورج.و. بوش. George W. Bush** ضمن دول " **محور الشر** " إلى جانب كلّ من العراق وكوريا الشمالية [*]. لاحقا عادت هذه النسبة للارتفاع مجددا بفعل السياسة التي اعتمدها **خاتمي** والتي تدخل في إطار " حوار الحضارات "، ولينهيَ عهدته بانخفاض جديد نتيجة تداعيات احتلال العراق وارتداداتها العملية على قطاع الطاقة العالمي، هذه الأخيرة التي تمثل العصب المحرك لعجلة الاقتصاد في الداخل الإيراني.
- العهدة الأولى للرئيس **نجاد** استهلّها بتذبذب آخر في الناتج المحلي الإجمالي، لتعود الأمور إلى الارتفاع تدريجيا بفعل المأزق الأمريكي في العراق والهامش الذي منحه للتحرك الإيراني من جهة، ومن جهة أخرى الارتفاع الجنوني لأسعار الطاقة العالمية وهو ما استفادت منه إيران لدعم اقتصادها وبنيتها التحتية، ومن جهة أخرى مكاسبها من حرب جويلية 2006 بين حزب الله وإسرائيل (كما سيأتي ذكره لاحقا في الفصل الثاني)، ليعود إجمالي الناتج المحلي للانهيار من جديد أواخر 2008 بفعل الحرب الإسرائيلية على غزة والدعم الإيراني لحركة حماس (كما سيأتي ذكره لاحقا في الفصل الثاني)، فبالرغم من أن هذه الحرب جعلت أسعار الطاقة العالمية ترتفع بنسبة 50% إلا أنها لم تكن كذلك على إيران، بفعل تداعيات تفعيل حزمة جديدة من العقوبات الأممية عليها، هذه الأخيرة التي أثرت على الاقتصاد الإيراني بشكل كبير جدا.
- العهدة الثانية للرئيس **نجاد** شهدت تذبذبا بين انخفاض وارتفاع وانخفاض شديد في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بفعل تمكن السياسة الإيرانية من الالتفاف على العقوبات الأممية نتيجة الدعم الروسي–الصيني لها، وليعود الناتج للانهيار بشكل غير مسبوق بفعل الحزمة الجديدة من العقوبات المزدوجة الأممية والأمريكية على إيران، مسّت قطاع الطاقة الإيراني من جهة، وتداعيات

[*]– محور الشر Axis of Evil هي عبارة ترددت أولاً على لسان الرئيس الأمريكي جورج و. بوش في خطاب ألقاه بتاريخ 29 يناير 2002 ليصف به حكومات كل من: العراق، وإيران، وكوريا الشمالية. وقد استخدم هذه العبارة بحسب ما ذكر لأنه يعتقد بأن تلك الدول تدعم الإرهاب وتسعى لشراء أسلحة الدمار الشامل. ويرى الكثيرون بأن فكرة بوش هذه هي التي قادته لبدأ ما يسمى "بالحرب على الإرهاب". وفي 6 مايو من عام 2002، أشار السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة جون بولتون خلال أحد الخطابات إلى بعض البلدان بعبارة "ما وراء محور الشر " Beyond the Axis of Evil مشيراً إلى كل من: ليبيا، وسوريا، وكوبا . بينما أشارت وزيرة خارجية الولايات المتحدة كوندوليزا رايس في يناير 2005 إلى كل من: كوبا، وروسيا البيضاء، وزيمبابوي، وميانمار، بعبارة "ركائز الاستبداد" Outposts of Tyranny.

انخفاض أسعار الطاقة العالمية من جهة ثانية، وكذا الارتدادات الأولى لما عُرف بموجة "الربيع العربي" من جهة ثالثة والتي جعلت مصالح إيران على المحك وأثرت على الداخل الإيراني (كما سيأتي ذكره لاحقا في الفصل الثاني).

- اتسمت الولاية الأولى للرئيس **روحاني** بتراجع في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2015 بفعل سياسة اللين التي اتبعها، والتي أثمرت عن توقيع إيران للاتفاق النووي مع القوى الغربية، وليشهد عام 2016 ارتفاعا غير مسبوق لناتجها المحلي، بفعل تفعيل التزامات القوى الغربية بمضامين الاتفاق (كما سيأتي ذكره لاحقا) ومنها الإفراج عن العديد من الأصول المالية، ورفع غالبية العقوبات المفروضة عليها، وعودة الشركات الكبرى إليها للاستثمار في قطاع الطاقة الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على الداخل الإيراني .

الآن، بعد معرفة الإطار القانوني الناظم للاقتصاد في إيران وإجمالي الناتج المحلي له، ننتقل للبحث في مضامين الموارد الاقتصادية الإيرانية، هذه الأخيرة التي تشكّل عاملا مهمّا في تحديد قوة الدولة من خلال الاستخدام والاستثمار الأمثل لها، ونجد أن إيران تتوفر على نسب هامة من الموارد الاقتصادية، تتنوع في مجملها ما بين موارد غير متجددة (هايدروكاربونية ومعادن) من جهة، وما بين موارد متجددة (الزراعة والتجارة والصناعة) من جهة أخرى[1]. وفيما يلي سنتناول كل منها على حدى .

بالنسبة للموارد الاقتصادية الغير متجددة فإنها تدخل كذلك في إطار الموارد الأولية، ونعني بها النفط والغاز والمعادن الأخرى، لكن ما يهمّنا نحن هنا في هذا المقام هو كلّ من: النفط والغاز كونها من الموارد الأولية التي تمتلك منها إيران كميات ضخمة جدا ؛ بالنسبة **للغاز** فالمؤكد أن أراضي إيران تحوي في باطنها احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي في العالم جعلها تتبوأ المرتبة الثانية بعد روسيا الاتحادية، احتياطيٌّ يصل وفق إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أكثر من 992 تريليون قدم مكعب، مع ترشيحه ليفوق هذا الرقم، سيما إذا علمنا أن لإيران احتياطات ضخمة جدا في بحر قزوين تقدر بأكثر من 11 تريليون قدم مكعب، وهو رقم قد يبدو محدودا مقارنة مع احتياطات الدول المشاطئة للبحر، مع ذلك فإنه يزوّد إيران من جهة أخرى بقوة اقتصادية وقوة مساومة سياسية مؤثرة [2].

[1]– عدنان مهنا، مجابهة الهيمنة إيران وأمريكا في الشرق الأوسط، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،الطبعة الأولى، 2014، ص 102.

[2]– أحمد قنديل، " **قطاع الطاقة في إيران مستقبل غامض في ظل الاتفاق النووي**"، مجلة دراسات إيرانية ، العدد الرابع، 2017، ص 99.

ومتى ما راجعنا الدراسات التي سلطت الضوء على هذا الجانب من الاقتصاد الإيراني سنجد أن هناك فجوة كبيرة في الإنتاج الإيراني بخصوص الغاز الطبيعي؛ فمثلا بلغ عام 2005 ما مقداره 60 مليار متر مكعب بما نسبته 2.5% من الإنتاج العالمي بمعدل تصدير يصل إلى 2.6 مليار مكعب يوميا، ليرتفع إلى حدود 11 مليار مكعب يوميا في أواخر عام 2007 بفعل اكتشافات جديدة لحقول الغاز سيما في الشواطئ الإيرانية بالقرب من **بوشهر** وفي منطقة **سراخس** في الشمال الشرقي، هذا فضلا عن حقول **تانبك** وجزيرة **لامانج** و**بارس**[1].

وعن مساهمة الصادرات الإيرانية من الغاز في الناتج المحلي فعلى الرغم من مساهمته في زيادة الصادرات إلا أن هذا لا يتناسب وحجم الاحتياط الضخم ، فقد بلغت إيرادات الغاز الطبيعي حوالي مليار دولار عام 2007، ليتراجع بعد سنوات 2009 إلى يومنا هذا بفعل ثلاثة أمور ؛ **الأولى** بعدها عن أسواق الاستهلاك الأوروبية والآسيوية التي هي حكر تقريبا على منتجات روسيا الاتحادية ودول آسيا الوسطى، **الثانية** تقنية تتمثل في ضعف القدرات التكنولوجية اللازمة لإسالة الغاز الطبيعي، و**الأخيرة** –وهي مربط الفرس– تتمثل في العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران والتي لا تسمح بدخول الاستثمارات المهمة لتطوير هذه الصناعة [2].

ولذلك ما فتئت إيران منذ مطلع الألفية الجديدة –وإلى اليوم – تسعى لعقد عدد من الاتفاقيات في مجال الغاز مع شركات عالمية كشركة **بي جي** البريطانية عام 2005، وقبلها أبرمت مع اليونان عقدا لتوريد الغاز إليها عام 2002، وبعدها بعام مع كل من النمسا وإيطاليا [3]، كما سعت إيران حثيثا من أجل مدّ أنابيب الغاز لتصديره إلى أوروبا عن طريق تركيا وإلى آسيا عن طريق كل من باكستان والهند، إلا أن هذا ليس بالأمر اليسير ذلك أن هناك صعوبات ستلاقي وتلاقي فعلا هذه المشاريع الطموحة لن يكون أولها الضغوط الأمريكية على هذه الدول من أجل الحؤول دون المشاركة فيها، ولن يكون آخرها طبعا المنافسة الشرسة من الدول الأخرى التي تتطلع هي الأخرى لتصدير الغاز وفي طليعتها روسيا الاتحادية مع ما يستوجبه ذلك من إمكانات مالية وبنية تحتية متطورة [4].

---

[1] - Bijan Khajehpour , The Future of The Petroleum Sector in Iran, Future of Iran Serie, Legatum Institute, London, September 2013, P 3.

[2] - Gulmira Rzayeva, Post-Sanction Iranian Natural Gas Production And Export Potential : Challenges and Opportunities , CEDIGAZ Insights ,No.19 ,November 2016, P.26.

[3] – عادل سيد أحمد، " **أنابيب الطاقة الجغرافية تقود السياسة** "، السياسة الدولية ، العدد 164، 2006، ص 96.

[4] - Keith Crane and others ,Op, Cit, P 71.

ولأن صانع القرار الإيراني يدرك الحجم الكبير لفائدة تصدير الغاز الطبيعي ، وما ستوفره من مزيد من العملات الأجنبية، الأمر الذي يرفع من درجة نموها الاقتصادي وتحسين بنيتها التحتية في مجال الطاقة ، خاصة إذا علمنا أن ثمة تقارير تؤكد أن العالم متوجه مستقبلا نحو تفضيل الغاز على النفط سيما مع ثلاثينات هذا القرن ليصل الطلب العالمي إلى 4.5 مليار مكعب سنويا، وهو ما يعني بلغة الأرقام نموّا قدره 2 % سنويا، مما سيجعل نمو معدلات استهلاك الغاز الأعلى بين المواد الأولية الأخرى[1].

وبناء على الاكتشافات الجديدة تخطط إيران لمضاعفة إنتاجها من الغاز الطبيعي بمعدل 182 مليار متر مكعب سنويا في الوقت الحالي لتصل بحلول نهاية خطة التنمية الخماسية السادسة (2016-2021 إلى ما معدله 365 مليار متر مكعب سنويا، كما تخطط لزيادة تصدير الغاز من 10 مليارات متر مكعب سنويا في الوقت الحالي إلى 66 مليار متر مكعب بحلول مارس 2021[2]، وفي هذه النقطة بالذات يمكن القول إن إضافة 56 مليار متر مكعب سنوي من الغاز الطبيعي إلى حجم الصادرات الحالية خلال خمس سنوات (تنتهي في عام 2021) يبدو هدفا طموحا، ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار وتيرة تطوير الحقول الإيرانية سيما حقل **بارس الجنوبي South Pars** وحقول الغاز الجديدة الأخرى، فضلا عن احتمال زيادة الاستثمارات والتكنولوجية الأجنبية، فإن الهدف المعلن في الخطة السادسة من الممكن تحقيقه بحلول نهاية عام 2021[3].

كان هذا بالنسبة للغاز، أما بالنسبة **للنفط** فإن ما يمكن قوله في هذا الصدد لا يختلف كثيرا عما قيل وأثير بخصوص الغاز الطبيعي، فأراضي إيران تحوز على احتياطيات ضخمة جدا من النفط الخام فاقت عتبة 140 مليار برميل، مما يعني أنه لا يوجد ما يفوقها في العالم سوى احتياطات السعودية البالغة 264 مليار برميل، حقيقة تشكك فيها دراسة تابعة للمعهد الفرنسي للبترول مفادها أن إيران بهذه الاحتياطات تتبوأ المرتبة الثالثة وليس الثانية، بعد كل من السعودية وكذا العراق هذا الأخير الذي بلغت احتياطاته وفق ذات الدراسة 200 مليار برميل[4]، من جهة أخرى فإن هذا الرقم مرشح للارتفاع سيما إذا

---

[1]- فهد مزبان الخزار، " **إيران وفكرة إنشاء تكتل للغاز على غرار الأوبك** "، شؤون إيرانية ، العدد 32، 2009، ص 9.

[2]- ناصر التميمي، عودة إيران إلى أسواق الطاقة: الفرص والتحديات لدول الخليج، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص 6.

[3]- محمد حميد محمد، محمد عباس أحمد، الغاز الطبيعي: جيوبوليتيك الصراعات القادمة، عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020، ص ص 74-75.

[4]- علي ناصر ناصر، مرجع سابق، ص 11.

علمنا أن هناك آبارا لم تكتشف بعد سواء في الداخل الإيراني أو غير بعيد عنها، نعني بهذه الأخيرة الاحتياطات الهائلة من النفط في بحر قزوين والتي تشكل سندا آخر مضافا لاحتياطات الداخل الإيراني، الأمر الذي دفع بشركة **بريتيش بيتروليوم** لأن تقرّ في أحد تقاريرها السنوية الصادرة حديثا بأن نفط إيران ومصادره ستبقى لأكثر من قرن آخر [1].

أما من ناحية الإنتاج، فتاريخيا تعود أولى بدايات إنتاج النفط في إيران إلى عام 1913م، ليرتفع خلال الحرب العالمية الأولى وذلك راجع إلى أن إيران كانت الممول الرئيسي لتزويد البريطانيين بالنفط، وفي عام 1919 وصل الإنتاج النفطي إلى 10 ملايين برميل ليتصاعد بعدها إلى 25 مليون برميل بحلول 1923، ليقفز بعدها إلى حدود 43.5 مليون عام 1928، ووصل عام 1938 إلى 78.3 مليون برميل واستمر الإنتاج الإيراني في الزيادة ليصل عام 1975 إلى حوالي 06 ملايين برميل يوميا [2].

لكن الأمور لم تبق على حالها، ذلك أن نسب الإنتاج هذه انخفضت بشكل كبير جدا، فبلغ معدل إنتاج إيران مثلا في العقد الأول من الألفية الجديدة ما يقارب عتبة الأربعة ملايين برميل في اليوم، أي بفارق مليوني برميل يوميا عما كانت عليه قبل الثورة الإسلامية لعام 1979[3]، لينخفض بعدها في السنوات الخمسة التي تلتها ويراوح متوسط إنتاجه بين 3.5 و 3.9 مليون برميل يوميا، ومردّ ذلك إلى الوضع الإقليمي والدولي الذي صاحب نجاح الثورة الإسلامية ، فما إن تم إسقاط نظام الشاه وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية حتى فرض الغرب (على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية) الحصار على إيران، ولتدخل بعدها في حرب الثماني سنوات مع الجار اللدود العراق بين أعوام 1980-1988، حربٌ عكف خلالها النظام العراقي على تدمير البنية التحتية الإيرانية، وكذلك أهم المرافئ الخاصة التي كانت تعوّل عليها إيران في تصدير نفطها للخارج، ومع انتهاء الحرب مع العراق واستمرار الحصار الغربي تضررت غالبية الآبار النفطية وحقولها الرئيسية، مما يستوجب الحاجة لإدامة تقنيات متطورة من أجل تطوير هذه الحقول والاستفادة منها بشكل أكبر[4].

---

[1]- عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد 2003: من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية أم إيران الفارسية، بغداد: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 2014، ص ص 27-28.

[2]- مهدي حسن الخفاجي، النفط الإسلامي والتآمر الاستكباري، إيران: المركز الإسلامي للدراسات السياسية، 1985، ص 09.

[3]- وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 ، الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010، ص 96.

[4]- روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة ، ترجمة: مروان سعد الدين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 18 وما بعدها.

وعن دور النفط في دعم الاقتصاد الإيراني فأول ما نشير إليه هو ما أورده كل من **فاليري مارسيل وجون ق ميتشيل** في مؤلفهما الموسوم بـ " عمالقة النفط" بأنه ليس من قبيل المبالغة القول بأن الاقتصاد الإيراني قد وُلد يوم 26-5-1908 وهو التاريخ الذي يصادف أول حقل نفطي اكتشفها المهندس الإنجليزي **جورج رينولدز** قرب مسجد سليمان في جنوب غرب البلاد ومنذ ذلك الوقت لعبت الاستثمارات في هذه السلعة الإستراتيجية دورا هامّا في تحسين المستوى الاقتصادي الإيراني [1].

غير بعيد عن هذا، فقد ساهم تصدير النفط في توفير العملة الصعبة وهي عامل مهم للاقتصاد الإيراني، فقد بلغت قيمة هذه الصادرات حوالي 22 مليار دولار في عام 2001 لوحدها، لترتفع ثلاثة أضعاف هذه القيمة بحلول عام 2007 لتستقر في حدود 66 مليار دولار، أي ما نسبته 85 % من الصادرات الإيرانية[2]، لتنخفض بين أعوام 2008-2011 متأثرة بحزمة العقوبات الاقتصادية الدولية، لتعود بعدها للارتفاع عام 2012 وتنخفض عامي 2013 و 2014 بفعل تضييق القيود الدولية على صادراتها النفطية بالأساس لتحقق ناتجا محليا قدره 101.4 مليار دولار (2012) وما قيمته 61.9 مليار دولار (2013) وتحصيل 53.6 مليار دولار (2014) [3].

أما نسبة مساهمة إيرادات الموارد النفطية من إجمالي الناتج المحلي فقد بلغ متوسطها في العهدة الثانية للرئيس **محمد خاتمي** 22.63%، في حين بلغ متوسط هذه النسبة في العهدة الأولى للرئيس **أحمدي نجاد** 30.47%، أما العهدة الثانية لذات الرئيس فقد بلغت النسبة 20.7%، أما في عهدة الرئيس **حسن روحاني** الأولى فقد نزلت النسبة لدرجة غير مسبوقة بحيث بلغت مساهمتها 17.37% فقط [4]. والجدول التالي يوضح ما قيل أعلاه بشيء من التفصيل.

---

[1]- فاليري مارسيل، وجون ق ميتشيل، عمالقة النفط وشركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة: حسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 323.

[2] - Keith Crane and others, op.cit. p 70.

[3]- عبد الحافظ الصاوي، " النتائج الاقتصادية للاتفاق النووي الإيراني ورفع العقوبات وانعكاسات ذلك على الصراع في المنطقة "، في: الأمة في مواجهة الصعود الإيراني، أحمد بن عبد الرحمن الصويان محررا، التقرير الارتيادي الإستراتيجي ، الإصدار الثالث عشر، الرياض: مجلة البيان، 2016، ص 549.

[4]- الموقع الرسمي للبنك الدولي ، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-11-2018
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PETR.RT.ZS?locations=IR

جدول رقم (3) يوضح نسبة مساهمة إيرادات الموارد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لإيران من 2001-2017

السنة	نسبة مساهمة الإيرادات (% سنويا)	السنة	نسبة مساهمة الإيرادات (% سنويا)	السنة	نسبة مساهمة الإيرادات (% سنويا)
2001	22.14	2007	26.39	2013	22.90
2002	20.43	2008	31.15	2014	22.36
2003	22.14	2009	17.44	2015	12.81
2004	25.81	2010	20.46	2016	11.44
2005	32.64	2011	24.70	2017	15.34
2006	31.72	2012	20.20		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة في الموقع الرسمي للبنك الدولي

بقراءة سريعة لبيانات الجدول أعلاه يمكننا أن نخلص إلى عدة نقاط مهمّة، نذكر منها ما يلي:

- شهدت العهدة الثانية للرئيس **خاتمي** شبه استقرار في نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وذلك كان نتيجة سياسة الانفتاح التي اتبعها خاتمي على الغرب، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الإيراني بتوافد المزيد من الشركات العالمية من أجل الظفر بنسبة من احتياطات النفط، من جهة أخرى فقد ألقت هجمات 9/11 بظلالها على أسواق النفط العالمية مما جعلها ترتفع واستمرت كذلك حتى بعد غزو العراق، لكن ولأن إيران كانت ضمن دول "محور الشرّ" جعل استفادتها قليلة مقارنة بما تتوفر عليه من احتياطات هائلة.
- العهدة الأولى للرئيس **نجاد** اتسمت بارتفاع لأسعار النفط تخطت عتبة 100 دولار للبرميل وهو ما جعل نسبة مساهمة الإيردات في الناتج المحلي الإجمالي يشهد ارتفاعا عما كانت عليه في العهدة الثانية لمحمد خاتمي، ولتشهد آخر سنوات عهدته الأولى تراجعا كبيرا نتيجة تطبيق الحزمة الدولية للعقوبات والتي مست عصب الاقتصاد الإيراني ألا وهو القطاع الطاقوي.
- العهدة الثانية للرئيس **نجاد** شهدت تذبذبا بين انخفاض وارتفاع وانخفاض شديد في نسبة مساهمة إيرادات الموارد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، بفعل العقوبات الأممية والأمريكية التي وُجِّهت لقطاع الطاقة الإيراني ما جعل الشركات العالمية الطاقوية تلغي أغلب العقود المبرمة مع الحكومة الإيرانية حتى لا تطالها العقوبات.

- اتسمت الولاية الأولى للرئيس **روحاني** بتراجع حاد في أسعار النفط العالمية والتي فقدت أكثر من 60 دولار للبرميل وهو الأمر الذي انعكس سلبا على نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، وحتى مع توقيع الاتفاق النووي مع القوى الغربية بقيت نسبة المساهمة جد متواضعة مقارنة بما تتوفر عليه إيران من احتياطات نفطية هائلة كما رأينا سابقا.

ثانيا – الجغرافيا البشرية:

يُعدّ العامل البشري ذا أثر جيوبوليتيكي في قوة الدولة وضعفها، وإذا كانت البنية الاقتصادية تمثل أحد الأسس التي ترتكز عليها المكانة الإقليمية أو الدولية لأية دولة من الدول، فإن التركيبة السكانية والعرقية لا تقل أهمية عنها؛ إذ يُعتمد عليها من ناحيتين الاقتصادية (التي تتعلق بأهمية حجم القوة البشرية ودورها في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية)، والعسكرية (التي تتعلق بأهمية حجم القوة البشرية ودورها في تكوين قوة عسكرية لها تأثيرات إقليمية). لذلك فإن الجغرافيا البشرية هنا بمعناها الواسع لا تنحصر فقط في تعداد السكان ونموه عام بعد عام ، بل تتعداه إلى البحث في مضامين التوزيع السكاني وأهم مكونات النسيج السكاني عرقيا، وما يعنيه ذلك من إسهام في رسم وتحديد سياستها داخليا وتوجيهها خارجيا.

أ – تعداد السكان ومعدل النمو:

بلغ تعداد السكان في إيران في النصف الثاني من عام 2018 أزيد من 81 مليون نسمة، حيث يعيش 79 مليون نسمة منهم داخل المدن في حين يقيم مليونًا نسمة خارج المدن، تعدادٌ يضع إيران في المركز العاشر من بين الدول الآسيوية والثالث في منطقة الشرق الأوسط، في حين بلغ متوسط الكثافة السكانية 46 شخصا لكل كيلومتر مربع من مساحة البلاد، ولن يتباين ذلك عن المناطق المكتظة بالسكان حيث تبلغ كثافتها السكانية ما يعادل 360 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد [1]، ويعيش 30% في المناطق الريفية مقابل 70% في المدن والحضر، وتشكّل النساء 49% من السكان في مقابل 51 % من الرجال، أما من ناحية التركيبة السكانية والفئات العمرية فإن 24% من السكان تقل أعمارهم عن 15 عاما و31% منهم ما بين 15–30 عاما و 39% منهم ما بين 30–64 عاما و 6% منهم فوق 60 عاما [2].

[1] – تقرير الحالة الإيرانية (أبريل 2018)، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018، ص 28.

[2] – سلطان محمد النعيمي، " **التركيبة العمرية للمجتمع الإيراني وآثارها السياسية والأمنية**"، السياسة الدولية ، السنة 52، العدد 204، أبريل 2016، ص 47.

وغير بعيد عما أثير أعلاه، فقد بلغ متوسط تعداد السكان بحسب إحصائيات البنك الدولي في العهدة الثانية للرئيس **محمد خاتمي** (أوت 2001–أوت 2005) ما يفوق 67 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 1.3 % ومتوسط كثافة سكانية مقدر بحوالي 40 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد من مساحة البلاد، في حين بلغ متوسط التعداد السكاني في العهدة الأولى للرئيس **محمود أحمدي نجاد** (أوت 2005– أوت 2009) ما يفوق 70 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 1.3 % ومتوسط كثافة سكانية مقدر بحوالي 40 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد من مساحة البلاد ، أما في العهدة الثانية لنفس الرئيس (أوت 2009– أوت 2013) فقد بلغ متوسط التعداد السكاني ما يفوق 74 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة قدرت 1.15 % ومتوسط كثافة سكانية مقدر بحوالي 45 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد من مساحة البلاد، أما في العهدة الأولى للرئيس **حسن روحاني** (أوت2013–أوت 2017) فقد بلغ متوسط هذا التعداد 78 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة قدّرت بـ 1.3 % ومتوسط كثافة سكانية مقدر بحوالي 48 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد من مساحة البلاد[1]. والجدول التالي يوضح ما قيل أعلاه بشيء من التفصيل.

جدول رقم (4) يوضح تعداد السكان في إيران ومعدلات النمو من 2001–2018

السنة	تعداد السكان (مليون/سنويا)	نسبة الزيادة (% سنويا)	الكثافة السكانية (شخص/1كم^2)	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ($ /سنويا)	النمو في نصيب الفرد من إ ن م (% سنويا)
2001	66.5	1.3	40.3	1790	0.47–
2002	67.2	1.3	40.3	1880	5.93
2003	68	1.3	40.3	2200	7.40
2004	69	1.3	40.3	2520	3.12
2005	69.7	1.3	40.3	2960	1.99
2006	70.5	1.3	40.3	3480	3.82
2007	71	1.3	40.3	4270	6.97
2008	72	1.3	40.3	4950	0.84–
2009	73	1.1	44.8	5520	0.11–
2010	73.7	1.1	45.3	6200	4.60

[1] – الموقع الرسمي للبنك الدولي، تم تصفح الموقع بتاريخ 28–11–2018
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=IR

1.45	6860	45.8	1.2	74.5	2011
8.55-	7140	46.4	1.2	75.5	2012
1.42-	7040	47	1.2	76.4	2013
3.27	6550	47.6	1.3	77.4	2014
2.61-	5400	48.2	1.3	78.4	2015
11.87	5520	48.8	1.4	79.5	2016
2.33	5470	49.5	1.4	80.5	2017
/	/	50.2	1.4	82	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة في الموقع الرسمي للبنك الدولي

بقراءة سريعة لبيانات الجدول أعلاه، يمكننا الوقوف على بعض الأمور نرتبها كما يلي:

- الزيادة السكانية في إيران تقريبا في كل عهدات الرؤساء الثلاثة كانت ثابتة حوالي مليون نسمة كل عام، وذلك لأن الحكومة الإيرانية كانت – وما تزال – قد وضعت حزمة من البرامج التي تهدف لدعم إنجاب الأزواج المصابين بالعقم، ويشمل البرنامج بصفة أولى تغطية التأمين الصحي لنفقات العلاج تصل نسبتها إلى 70%، وكخطوة لتأكيد هذه البرامج فقد صادقت الحكومة في عام 2014 على قانون يقضي بزيادة عدد السكان عن طريق زيادة معدلات الخصوبة ومنع انخفاض معدل النمو السكاني، وانعكس ذلك بشكل مباشر على الكثافة السكانية كما هو مبين في الجدول [1].
- بخصوص نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وكذا النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، فقد شهد تذبذا صعودا ونزولا، متأثرة بذلك بالوضع السياسي محليا وإقليميا وكذا دوليا، ومثال ذلك التراجع الكبير في عام 2012 مع تفعيل الحُزَمِ الجديدة للعقوبات الأمريكية على إيران جراء تدخلها في كل من العراق وسوريا بعد الحراك فيهما (كما سيأتي ذكر لاحقا في الفصل الثاني)، والارتفاع الكبير في نصيب الفرد ونسبة نموه في عام 2016 والتي شهدت تفعيل بنود الاتفاق النووي بين إيران من جهة والمجتمع الدولي من جهة أخرى.

[1] – للاستزادة حول هذه النقطة ، انظر: سلطان محمد النعيمي، مرجع سابق، ص 56 وما بعدها.

ب- التركيبة العرقية في إيران:

يتميز البناء الاجتماعي الإيراني بتكوين عرقي متعدد وما يصاحبه من تعدد لغوي كذلك، تعدّدٌ أتاح لإيران إنشاء علاقات مع دول الجوار مثل أذربيجان، تركمانستان، أرمينيا، تركيا،العراق، والدول المطلة على الخليج العربي[1]، حيث أتاح الموقع الجغرافي لإيران تاريخيّا قدرة كبيرة على التفاعل مع دول جوارها، إذ مثّلت نقطة جذب للهجرات البشرية المتنوعة، وكانت بمثابة طريق لحركة التجارة بين الشرق الآسيوي والغرب الأوروبي، في حين ساعدت طبيعتها الجغرافية الجبلية على حفاظ هذه الهجرات البشرية على خصوصيتها الثقافية واللغوية، الأمر الذي يفسّر إلى حدّ بعيد أنماط معيشة مختلف العرقيات الإيرانية بعضها ببعض، وذلك باختلاف طبيعة الإقليم الذي تعيش فيه[2].

ويمكن الإشارة هنا إلى أهم العرقيات الإيرانية وتوزيعها الجغرافي على النحو التالي:

- **الآذريون:** يشكلون نسبة 24% من مجموع السكان، وهي نسبة تؤهلها لتبؤ المركز الثاني من الأهمية بعد الفرس (51%)، ويتمركزون في المناطق الشمالية والشمالية الغربية من إيران تحديدا في كل من تبريز، وأرومية، وأردبيل، وزنجان، ولغتهم التركية[3].
- **الأكراد:** من أقدم العرقيات التي قطنت إيران، إذ ترجع العديد من الكتابات وجودها في المجتمع الإيراني إلى عهد الإمبراطورية الميدية التي حكمت بلاد فارس في العام 612 ق.م، وتبلغ نسبتهم حوالي 7% من مجموع السكان، ويتمركز الأكراد في المحافظات والمدن الغربية، تحديدا في مدن شهر كرد، خرم آباد، كرمنشاه، إيلام، كردستان، ويمكن أن نجد بعضا منهم في مدن أخرى على غرار طهران، خورستان، ومشهد [4].
- **العرب:** يشكلون نسبة 3% من مجموع السكان، ويتواجد غالبيتهم في منطقة الأحواز الغنية بالثروات الطبيعية وفي مقدمتها النفط، فضلا عن كونها أكبر مساحة سهبية في إيران تمرّ وتنبع منه ثمانية أنهار، بالإضافة إلى احتوائها على أغلب الموانئ الإيرانية.

---

[1]- عبد الله يغين، " **القوة الصلبة والناعمة لإيران**"، رؤية تركية ، العدد 2، 2016، ص 96.

[2]- رانيا مكرم، "**طموح الأقليات ومستقبل الدولة في إيران**"، مجلة الدراسات الإيرانية ، العدد 6 ، مارس 2018، ص 38.

[3]- سلطان محمد النعيمي، مرجع سابق، ص 48.

[4]- موسى مخوّل، الأكراد من العشيرة إلى القبيلة ، لبنان: دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، مارس 2013، ص 12، وكذلك ص 141 وما بعدها.

- **الأتراك:** يشكّلون نسبة 2% من مجموع السكان، ويتواجدون في المناطق الصحراوية نظرا لارتباطهم بأعمال الرعي، وتحديدا في مدن جنبد، جلستان، بجنورد، قوشان، كما ينقسم الأتراك الإيرانيون إلى ثلاثة طوائف رئيسية هي جوجولان ويموت وتكة.
- **البلوش:** يشكّلون نسبة 2% من مجموع السكان، ويتواجدون في مثلث الحدود الإيرانية–الباكستانية–الأفغانية في سيستان وبلوشستان، وأشهر المدن التي يتواجدون فيها خراسان، كرمان، زابل، جلستان، هرمزجان [1].

غير أن هناك إحصاءات متعددة ومختلفة تكشف عن تعداد العرقيات في إيران؛ إذ نجد مثلا في دراسة صادرة عن المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية بأن نسبة الفرس تتعدى 60% من مجموع السكان، والباقي (40%) للعرقيات الأخرى موزعة كما يلي: الآذريون 16%، الأكراد 10%، اللور 6%، العرب 3%، التركمان 2%، البلوش 2%، أخرى 1%. كما لا يغيب عن أذهاننا أمر مهمّ وهو متعلق بالتنوع المذهبي والديني (كما سيأتي التفصيل فيه لاحقا) إذ نجد أن أزيد 84% من إيران مسلمون شيعة، و15% مسلمون سنّة ، وتتقاسم بقية النسبة الديانة المسيحية واليهودية والزرادشتية وغيرهم وهم يشكّلون نسبة تقارب 1% [2].

خريطة رقم (2) توضح أهم العرقيات في إيران ومناطق تواجدها

المصدر : https://ahwaziculture.wordpress.com/tag/

[1]– جلال إبراهيم فقيرة، التقرير الإستراتيجي الخليجي 2009–2010، الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ط1 ، 2010، ص 40.

[2]– إدارة البحوث والدراسات، القوى الداخلية في المجتمع الإيراني: المحور الثالث – القوى الاجتماعية، ملفات بحثية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 20 أكتوبر 2015، ص 2.

إن إطلالة سريعة على خريطة العرقيات في إيران ومناطق تواجدها، تجعلنا نتحدث عما يمكن وصفه بـ" **المجتمعات المتوازية داخل الدولة الواحدة** "[1]، هذه الأخيرة التي تعني التداخل العرقي واللغوي وبدرجة أقل الديني والمذهبي بين دول معينة متجاورة في منطقة جغرافية ما، وهو ما ينطبق بشكل كبير على إيران؛ فمعظم العرقيات في إيران يقطنون المناطق الحدودية: العرب في الجنوب والجنوب الغربي، البلوش في الجنوب والجنوب الشرقي، والتركمان في الشمال والشمال الشرقي، والآذريون في الشمال والشمال الغربي والأكراد واللور في الغرب.

الحقيقة أعلاه جعلت الكثير من الباحثين يتحدثون عن الخطر المحدق بإيران وإمكانيات التفكك على أسس عرقية، وحجتهم في ذلك أن للعرقيات أعلاه امتداداتها في الخارج؛ فالبلوش لهم امتداد في إقليم بلوشستان في باكستان وأفغانستان، والتركمان يجاورون تركمانستان، والآذريون يقطنون جنوب جمهورية أذربيجان، وما يزيد الأمر تعقيدا هو العداء التاريخي لهذه الدول مع القومية الفارسية.

لكن في الوقت ذاته تغيب عنهم ما يسمى في علم الاجتماع السياسي بنظرية **التجزؤ الهرمي Segmentary Pyramidal**، هذه الأخيرة التي ترى أن الفرد ينتمي إلى عدة أنساق اجتماعية تعلو بعضها على بعض، فإذا حدث تنازع في المطالب بين الولاء الأعلى والولاء الأدنى ينجذب الفرد أو المجموعة نحو الولاء الأدنى[2] ؛ فالفرد الإيراني وفق هذه النظرية ينتمي للقومية "الإيرانية" وللدين "الإسلامي" وللمذهب "الجعفري"، وعند التصادم في المطالب بين هذه الأنساق فإنه يغلب مطالب الولاءات الأدنى على غيرها، ففي الداخل الإيراني نجد أولوية " القومية الإيرانية" بين الأقليات في مواجهة الأغلبية، ومع البيئة الإسلامية المجاورة نجد الأولوية للمذهب، ومع البيئة الدولية غير الإسلامية نجد الأولوية للدين الإسلامي، وهو الأمر الذي يجعل السلطة في إيران تستثمر فيه من أجل إيجاد موطئ قدم في الجوار الإقليمي عن طريق كل من " الدبلوماسية الروحية" وكذا " الدبلوماسية الثقافية " (كما سيأتي ذكر ذلك في الفصل الثالث).

[1] – للاستزادة حول هذه النقطة، أنظر: مصطفى شفيق علام، مرجع سابق، ص 41 وما بعدها.

[2] – للاستزادة حول هذه النقطة، أنظر: وليد عبد الحي ، نموذج قياس النزعة الإنفصالية للأقليات في الوطن العربي ، في : مجموعة مؤلفين ، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، مايو 2014، ص 107 وما بعدها.

الفرع الثاني: المرتكز العسكري (القدرات الإيرانية التقليدية والحديثة)

يُعدّ المتغير العسكري من المتغيرات المؤثرة في مجمل السياسة الداخلية والخارجية لأية دولة، ويرتبط بواقع وحجم القوات المسلحة وقدرتها على التأثير في مجمل أوضاع الدولة الداخلية واستقرارها السياسي، وعليه سنتعرض هنا بالتفصيل لمضامين مقومات المرتكز العسكري كأحد أهم مرتكزات إيران في سياستها الخارجية، ويشتمل على كل من القدرات الإيرانية التقليدية بشقيها النظامي (تابع للنظام) والثوري (تابع للمرشد)، في حين نعني بالقدرات الحديثة لإيران كلّا من قدراتها النووية من جهة، وكذا القدرات الكيميائية والبيولوجية من جهة أخرى .

أولا- القدرات الإيرانية التقليدية:

بداية نشير إلا نقطتين جوهريتين؛ **الأولى** مفادها أن العجلة العسكرية لأية دولة في العالم واحدة من أهم العناصر التي تحدد قوتها أو ضعفها تجاه التحديات الخارجية التي من الممكن أن تمس مصالحها، إذ أن القدرات العسكرية للدول هي التي تعزز مكانة الدولة بمنطقتها الجغرافية [1] والكلام حتما لا يستثني إيران. **الثانية** ومفادها أنه ليس من السهولة بمكان معرفة القدرات العسكرية الإيرانية على وجه الدقة والتحديد، وهذا راجع لغياب المعلومات الرسمية الدقيقة عن موازنتها العسكرية السنوية، وصفقات السلاح التي تشتريها من الخارج، بل وأكثر من ذلك ما تنتجه في الداخل بفعل العقوبات المفروضة عليها، وما يزيد من صعوبة معرفة حجم وقدرات القوات المسلحة الإيرانية كون إيران في السنوات الأخيرة باتت تولي أهمية كبيرة لأسلوب الحرب غير التقليدية، واعتمادها الكبير على نظام التعبئة الشعبية والتشكيلات الشبه عسكرية[2]. مع ذلك سنحاول أن نرصد في هذا العنصر قدرات إيران التقليدية النظامية والثورية بمختلف تفرعاتها (برية –جوية– بحرية) استنادا لما هو متاح من أرقام ومعلومات.

أ- القدرات العسكرية النظامية:

لقد أدركت إيران أن تعزيز مكانتها ودورها الإقليمي يستدعي منها تعزيزا لقدراتها العسكرية، لذلك سعت طوال عقود خلت وبشكل حثيث إلى بناء قدراتها العسكرية، وتحسين منظومتها الدفاعية والهجومية للحفاظ على قوة ردع تقليدية وغير تقليدية، ولتبني إستراتيجية ردع صارمة [3]، وذلك انطلاقا من مبدأ راسخ

[1]- عبد الوهاب عبد الستار القصاب، احتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الإستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، نوفمبر 2007، ص 18.

[2]- مصطفى شفيق علام، مرجع سابق، ص ص 63-64.

[3]- محمد نجاح محمد الجزائري، الإمكانات العسكرية الإيرانية وأثرها على التوازن الإستراتيجي الإقليمي بعد 2003، بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2014، ص 32.

في ذهنية صانع القرار الإيراني مفاده أن قرار التوجه للتسلح لا يعني تكديسا للطائرات والمدافع والدبابات ومختلف الأسلحة، بل هو أعمق من ذلك كونه يعني التحول إلى سياسة وإستراتيجيات تحمل في طيّاتها مضامين أمنية ونمطا للعلاقات، تسعى من خلالها لفرض منطقها وهيبتها في بيئتها الإقليمية والدولية [1].

بالنسبة **للقوات البرية النظامية**، فما من شك أنها تعدّ أحد أكبر القوات في المنطقة من الناحية العددية، ويبلغ تعدادها أكثر من 350 ألف فرد، مضافٌ إليها أكثر من 250 ألف كقوة احتياطية، وتتكون القوة البرية من خمس قيادات مركزية تحتوي على أربعة فيالق مدرعة، وست فرق مشاة، وفرقة قوات خاصة، وفرقتين من قوات المغاوير، ولواء محمول جوّا ، وست مجموعات مدفعية [2].

كما تمتلك إيران حوالي 2600 دبابة حديثة من مختلف الأنواع منها 1693 دبابة قتال رئيسية، وأهمها دبابة ذو الفقار، وكذا تشيفتين من طراز MK-3 ، MK-4، M-60A1، ودبابات من نوع T-72، M-84، و M-60A3، وM-1A . أما المدرعات فيبلغ تعدادها 2900 مدرعة وتشمل 1500 مدرعة قتال رئيسية، و1000 مدرعة ناقلة جند، و400 مدرعة لنقل الإمدادات. في حين بلغ العدد الإجمالي للمدفعية ما يفوق 2240 واحدة، منها 1950 مدفع مسحوب من نوع GUN-4، M-115، M-46، M-30،D-20، M-101، ومنها 290 مدفع ذاتي الحركة من أنواع مختلفة M-110، M-1978، M-107، M-10، أما عدد راجمات الصواريخ فبلغ عددها حوالي 876 من عيار 107 ملم من أنواع: حاسب، فجر، وفجر3 [3].

وبالنسبة **للقوات الجوية النظامية**، فيقدر عدد المنتسبين إليها حوالي 55 ألف فرد منهم 12 ألفا من قوات الدفاع الجوي، ويمتلك سلاح الجو الإيراني نحو 319 طائرة موزعة على تشكيلات مختلفة المهام والمدى القتالي، فهناك خمسة أسراب مقاتلة تحوي 118 طائرة، منها 25 طائرة من طراز F-14، و25 طائرة من طراز MIG-29A، و24 طائرة من طراز J-7، و20 طائرة من طراز F-7M، وبالمثل من طراز F-5B، و24 طائرة من طراز ميراج (أغلب المصادر تشير إلى أن إيران تحصلت عليها من القوات الجوية العراقية إبان الحرب العراقية- الإيرانية 1980-1988) [4].

---

[1]- عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 52.

[2]- محمد قشقوش، " **التوازن العسكري في منطقة الخليج: مقوماته-أسسه-تحدياته**"، مجلة آراء الخليج ،العدد 116، فبراير 2017، ص 40

[3]- أنتوني كوردزمان، " قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد "، في : إيران والخليج :البحث عن الاستقرار، جمال سند السويدي محررا، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الثانية، 2014، ص ص 318-319.

[4]- هاني سليمان، " **الملامح الرئيسية للتحولات في موازين القوى العسكرية والإستراتيجية في الشرق الأوسط** "، مجلة أبحاث إستراتيجية ، العدد 16، 2017، ص 136.

كما توجد 118 طائرة أخرى مقسمة على تسعة أسراب مقاتلة تتكون من 13 طائرة من طراز SU-25 (أغلبها من الأسطول العراقي السابق)، و30 طائرة من طراز SU-24MK (معظمها من الأسطول العراقي السابق)، و 65 طائرة " فانتوم" من طراز F4-E/F4-D و 60 طائرة "تايجر" من طراز F5-E، بالإضافة إلى سرب طائرات استطلاع مكوّن من ست طائرات من طراز RF-4 ، إلى جانب سرب مكون من خمس طائرات مهمتها مراقبة المجال البحري الإيراني [1].

أما بالنسبة **للقوات البحرية النظامية**، فيبلغ تعدادها 20 ألف فرد، ومقر قيادتها في ميناء بندر عباس، وتنتظم تشكيلات البحرية الإيرانية في خمسة مناطق رئيسية؛ ثلاثة منها تقع على الخليج العربي في موانئ بندر عباس وبوشهر وخرج، وواحدة منها تقع في ميناء شاه بهار على المحيط الهندي، والأخيرة تقع في ميناء بندر إنزلي على بحر قزوين، كما تشمل القوات البحرية الإيرانية على 3 غواصات من طراز كيلو (روسية الصنع)، وخمسة فرقاطات، و250 مركبة من مراكب الدورية والقتال الساحلي، وكذا 85 مركبة من مركبات الدوريات الشاطئية، و10 مركبات برمائية، وحوالي 30 مركبة دعم، و10 مركبات استطلاع، ومثلها مضادة للغواصات[2].

وعلى الرغم من أن القوات البحرية الإيرانية تعدّ الأكثر أهمية من الناحية الإستراتيجية لطهران، إلا أن هذه القوات تحتاج للكثير من التدريب والاهتمام والتجديد، من جانب آخر فإن الغواصات التي تمتلكها إيران أقل كفاءة من نظيرتها في الخليج العربي (السعودية بالأساس)، من جهة أخرى فإن القدرات البحرية الإيرانية بشكل عام تعدّ محدودة بالنظر لطول سواحلها البحرية، الأمر الذي دفع بالعديد من الدراسات إلى اعتبارها قوات دفاع ساحلي فقط ولا يمكنها الصمود كثيرا لو حدثت هناك حرب، ما جعل من صانع القرار الإيراني يولي أهمية كبيرة لتحديث الأسطول البحري الإيراني تحسّبا لأي مواجهة سيما في ظل التوترات التي طبعت وتطبع الخليج العربي بين الفينة والأخرى[3].

[1]- مصطفى شفيق علام، مرجع سابق، ص ص 67-68.

[2]- هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية أمريكا-روسيا-إيران-الكيان الصهيوني-حزب الله-كوريا الشمالية، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 2017، ص 135 وما بعدها.

[3]- كينيث كاتزمان، " التهديدات العسكرية والسياسية الإيرانية"، في : إيران والخليج :البحث عن الاستقرار، جمال سند السويدي محررا، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الثانية، 2014، ص ص 277-278.

ب- القدرات العسكرية الثورية:

يعتبر الحرس الثوري الإيراني أهم القوات العسكرية الإيرانية من حيث التسليح والإعداد والنفقات والمهمات العسكرية الموكلة له، ويعود تأسيسه إلى بدايات الثورة الإسلامية من عناصر مختلفة، هذه الأخيرة التي تلتقي جميعها في العامل العقائدي والحماسة الثورية والولاء للقيادة السياسية الجديدة ممثلةً في المرشد **آية الله الخميني**[1]، وكما نص الدستور فإن الهدف الأساسي من إنشاء هذه القوات هو حماية الثورة الإسلامية والنظام السياسي الإيراني الجديد، ويبلغ تعداد الحرس الثوري أزيد من 175 ألف فرد، يتوزعون بين ثلاثة صنوف هي البرية والجوية والبحرية [2].

بالنسبة **للقوات البرية الثورية**، يبلغ تعدادها أزيد من 100 ألف فرد موزعون على 20 فرقة صغيرة، منها فرقتان مدرعة، وخمس فرق آلية، وفرقة قوات خاصة، والباقي فرق مشاة وعددها 13، مع 15 لواء مستقل، و خمسة جحافل مدفعية، كما يمتلك الحرس الثوري حوالي 470 دبابة و 260 عجلة مدرعة و 370 مدفع ميدان مختلف الأنواع [3].

وللإشارة فإن قوات الحرس الثوري يتم إخضاعها لتدريب وتنظيم وتجهيز خاص جدا، وذلك من أجل أداء جيد للمهمة المنوطة إليه وهي الحفاظ على المصالح الإيرانية على المستوى الخارجي، والاشتراك بعمليات استخباراتية وحفظ الأمن الداخلي، لذلك فإن قوات الحرس الثوري غالبا ما تتصرف وكأنها قوة مستقلة على الساحة السياسية الإيرانية، وتقوم بإجراء عملياتها والمهام الخاصة المسندة إليها بشكل مستقل[4].

من جهة أخرى، نجد أن الحرس الثوري يسيطر على قوات التعبئة والنفير (الباسيج)، وهم متطوعون سبق وأن قضوا خدمتهم في الجيش النظامي السابق من الشباب الإيراني، مهمتهم فقط الحفاظ على الأمن إلى جانب قوى الأمن الداخلي، كما تعتبر هذه القوات رافدة احتياطية للحرس الثوري بالجنود، موزعون

---

[1]- كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الثالثة، 1998، ص ص 49-50.

[2]- محمد عباس ناجي، " **الدولة العميقة: حدود دور الحرس الثوري في السياسة الإيرانية** "، آفاق آسيوية ، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص 83.

[3]- مهيندخت مصباح، " **الحرس الثوري : حماة أيديولوجية النظام** "، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 89، ديسمبر 2007، ص ص 64-65.

[4]- أنتوني كوردزمان، مرجع سابق، ص 333.

على 150 كتيبة وكذا لواء مكوّن من 17 ألف جندي مهمته الأساسية إنهاء الاضطرابات في المدن إذا ما حدثت[1].

وبالنسبة **للقوات الجوية الثورية**، يبلغ تعدادها حوالي خمسة آلاف فرد، وقد تم تأسيسها أول مرة عام 1985، وهي السنة التي تم فيها إنشاء قوة جوية مشكلة من وحدات من الطائرات تابعة للحرس الثوري، كما تم ضمّ إليها تشكيل من صواريخ أرض–أرض، وكذا صواريخ مقاومة للطائرات، مهمتها الدفاع عن البلاد في مواجهة أكبر تهديد وقتها وهو الطيران الحربي العراقي، لاحقا وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية استمرت هذه القوات وتم تطويرها بعد عام 1991، وذلك عن طريق استخدام الطائرات الحربية العراقية التي لجأت إلى إيران في حرب الخليج الثانية، وضمتها إلى أسطولها باعتبارها تعويضات حرب من العراق للجانب الإيراني [2].

وتتألف القوات الجوية للحرس الثوري الإيراني من طائرات تدريب إيرانية الصنع من نوع PC–7، هذا بالإضافة إلى طائرات باكستانية الصنع، وطائرات مقاتلة من نوع ميغ–25 وسوخوي، إضافة إلى أجهزة دفاع جوي متطورة مثل صواريخ توكونا وصواريخ EMB–312، وصواريخ سام روسية الصنع [3].

أما بالنسبة **للقوات البحرية الثورية**، يبلغ تعدادها أزيد من 20 ألف فرد تم تسليحها بزوارق وسفن تحمل صواريخ ومدفعية في قواعدها المنتشرة على طول الخليج العربي، ومن أجل تطوير قدرات الحرس الثوري البحرية قامت إيران بصنع العديد من المعدات البحرية، وأعلن مسؤولوا الحرس الثوري في مناسبات عديدة عن تطويرهم لأزيد من 100 نوع من الأجهزة المتقدمة ، وعديد من السفن مضافٌ إليها غواصات على غرار غواصة " قادر"، وصواريخ نصر2 والتي أصبحت بمدى 30 كلم، وصناعة طوربيدات موجهة، بالإضافة إلى الدخول في مجال التصنيع العسكري للحوامات العسكرية والمزودة بأجهزة عسكرية إلكترونية مزودة بالليزر، بل امتد الأمر إلى مجال صناعة المدافع على غرار مدفع "يونس" [4].

كما يمتلك الحرس الثوري قوات جوية للإسناد البحري مكونة من طائرات دورية ملاحية وطائرات إنذار مبكر من نوع FALCON DA–20، وكذا طائرات مضادة للألغام والغواصات من نوع SH–3D،

---

[1] - David E. Thaler and Other, Op, Cit, Pp 33-34.

[2] – كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره، مرجع سابق، ص 129.

[3] – أنتوني كوردزمان، مرجع سابق، ص 334.

[4] - David E. Thaler and Other, Op, Cit, Pp 35-36.

بالإضافة إلى مروحيات للملاحة البحرية الليلية من نوع MI-17 ، هذه الأخيرة التي تم تزويدها بصواريخ محلية الصنع هي صواريخ " النور"[1].

ثانيا – القدرات الإيرانية الحديثة:

تبين لنا مما سبق الرغبة الشديدة لإيران من أجل تطوير قدراتها العسكرية التقليدية، لأنها تُعدّ سبيلا من بين السُّبُل التي تمكّنها من تعزيز تفوقها الإقليمي ومكانتها الإقليمية، لذلك حضيت مسألة تطوير القوة العسكرية بأهمية خاصة لدى صنّاع القرار في إيران، إدراكاً منهم أن هناك تلازما حتميّا بين القوة والنفوذ السياسي، وبين القوة الاقتصادية وبين القدرات العسكرية، وانعكس ذلك في التوجه نحو اكتساب القدرات العسكرية في شقها الحديث نعني بذلك القدرات الكيماوية والبيولوجية وكذا القدرات النووية. وفيما يلي سنتعرض لكل منهما على حدى .

أ – القدرات الكيماوية والبيولوجية:

بالنسبة للقدرات الكيماوية فإن بعض الكتابات والتقارير (أجنبية في غالبها) تشير أن لدى إيران قاعدة مهمة عالية التقنية لتطوير برنامج أسلحة كيماوية، وتعود بداياتها إلى حقبة الحرب العراقية الإيرانية، وهي الحرب التي أعطت لإيران (كما العراق) دفعة قوية من أجل تطوير قدرات دفاعية كيماوية قوية، وتضيف ذات التقارير أن إيران تتعامل مع الموضوع بشكل مموّه وذلك عن طريق إبرامها ما أسمته "صفقات لمواد مزدوجة الاستخدام"، كمادتي "الثيوديجليكول" و"كلوريد الثيونيل" التي من الممكن استخدامها في الأغراض المشروعة مثل الأصباغ والمنسوجات والمبيدات الحشرية، أو تحويلها إلى برنامج أسلحة كيماوية غير مشروع، ومن أمثلة المواد المزدوجة الاستخدام التي ابتاعتها إيران مادة " خماسي أكسيد الفوسفور" والذي يستخدم بالأساس كوسيط في الصناعات الزراعية ولكنه في نفس الوقت يمكن استعماله كعامل محفّز لإنتاج بعض غازات الأعصاب [2].

وتجدر الإشارة أن إيران قامت بالتصديق عام 1997 على اتفاقية حضر الأسلحة الكيماوية، ورغم ذلك فإنها بحسب الكثيرين لم تقدم بيانات كافية تفيد بتخليها عن برامج التسليح الكيماوي، الأمر الذي من الممكن أن ينعكس عليها سلبا، سيما أن هناك دراسات تقول أن إيران حصلت على التقنيات من شركات

[1] – مصطفى شفيق علام، مرجع سابق، ص 70.

[2] - Jonathan B. Tucker, « Trafficking Networks for Chemical Weapons Precursors : Lessons from the Iran-Iraq War of the 1980's », Center for Nonproliferation Studies , November 2008, P-p 10-22.

غربية بصورة سرية، كما أنها تعاقدت مع مهندسين غربيين وتم بناء مصنعين متوسطي الحجم في كل من "دامغان" و"بارشين" وأنتجت فيهما غازات كيماوية كغاز الخردل وعوامل تسميم الدم وكذا غاز الأعصاب، ويقدّر إنتاجها السنوي بين 25–50 طن، وقد بلغ تطوير هذه التقنية لدرجة أنه بإمكانها استخدام ما تنتجه في الصواريخ وكذا تطويرها لمدفعيات يمكنها إطلاق القنابل الكيماوية [1].

أما بالنسبة للقدرات البيولوجية، فتم امتلاكها وتصنيعها في بدايات 1984، وذلك عندما اشترت إيران نوعين من الفطر السام من كندا، وهو الذي يمكن استخدامه لإنتاج أسلحة بيولوجية، كما تعاونت إيران مع شركات ألمانية في هذا المجال، واللافت للنظر هنا أن الأسلحة البيولوجية تخضع لسيطرة تامة من قبل الحرس الثوري الإيراني، وخلال السنوات الماضية عملت إيران على إنتاج كميات كبيرة من جراثيم الحمى القلاعية والجراثيم السامة [2]، وللإشارة فإنه يمكن استخدام هذه الأسلحة بسهولة من خلال الدبابات وكذلك يسهل نقلها بالسفن التجارية وإطلاقها على سواحل الدول المستهدفة، وبواسطة الصواريخ ، وما يميز هذه الأسلحة سهولة صنعها وقلة الرقابة عليها، فهي تُعدّ خيارا مناسبا لإيران مقارنة بالقدرات الكيماوية التي تحوز عليها [3].

وغير بعيد عما قيل أعلاه، نجد أن إيران غالبا ما يتهم اتهامها من قبل دوائر غربية (أمريكية في أغلبها) بتطوير برامج حرب بيولوجية هجومية، كما تعتقد أن إيران تحوز برامج بيولوجية وتسعى لاقتناء بعض من المواد ظاهريا يبدو استخدامها مشروعا لكنها في حقيقة الأمر يراد منها أن توجه كدعامة لبرنامجها البيولوجي هذا، لذلك تؤكد ذات الدوائر أن إيران دعمت برنامج التسليح البيولوجي عبر الصناعات البيوتكنولوجية والدوائية لتأمين وتغطية أنشطة البرنامج، كما وظفت المؤسسة العسكرية الإيرانية مؤسسات البحث العلمي والتعليم والصحة لمصلحة كثير من فروع البحث الخاصة بنشاط هذا البرنامج بهدف التمويه أو الادعاء بمدنيته [4].

---

[1] – ممدوح حامد عطية، أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2004، ص 54.

[2] – أنتوني كوردزمان، مرجع سابق، ص 383.

[3] – أمين شحاتة، برنامج التسلح الإيراني، تم تصفح الموقع بتاريخ 2018/12/26
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d33e086c-39c4-42dc-977a-7272bb279f68

[4] - J.Michael Mc Connell, Annual Threat Assessment of the Director of National Intelligence for the Senate Select Committee on Intelligence, Washington, DC, 5 February 2008, P-p 11-14.

ب- القدرات النووية:

تاريخيا، تعود البدايات الأولى للبرنامج النووي الإيراني إلى ستينيات القرن الماضي في عهد الشاه وبمساعدة الدول الغربية، غير أن باحثين آخرين يقولون أن الحديث عن استخدام التقانة النووية كانت قد بدأت في خمسينيات القرن الماضي، وتزامنت مع إعلان الرئيس الأمريكي آنذاك **دوايت دافيد أيزنهاور Dwight David Eisenhower** عن ما أسماه " مشروع الذرة من أجل السلام" [*]، وهو العرض الذي استفادت منه إيران وقتها بحكم علاقاتها المميزة بالولايات المتحدة الأمريكية أولا، وإمكاناتها المالية الجيدة ثانيا، والنزعة الإمبراطورية التي تتحكم بتوجيهات شاه إيران **محمد رضا بهلوي** وأهدافه ثالثا، وهي مميزات من شأنها أن تجعل من إيران ليس قوة إقليمية طليعية تتحكم بالخليج وبالشرق الأوسط فقط، إنما كذلك لاعبا دوليا وزاناً ومؤثرا في القرارات الدولية [1].

استمر الدعم الغربي لإيران في مجال التقنية النووية حتى عام 1979، فبانتصار الثورة الإسلامية وانهيار نظام الشاه تراجع الاهتمام الإيراني بتطوير البرنامج النووي، حين أعلن الخميني أن إيران لا تسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية وكان مبرره وقتها أن امتلاكها أمر غير أخلاقي ولا ينسجم مع مبادئ الإسلام، وتلا هذا الإعلان إلغاءٌ للصفقات والعقود النووية كلها مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، وقد أُبقي على مفاعل بحوث صغير في أمير آباد تم إخضاعه للرقابة الدولية لأن إيران كانت قد وقعت عام 1968 على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ووافقت عليها في عام 1970 [2].

بعد وفاة آية الله الخميني وتبوأ آية الله خامنئي منصب المرشد الأعلى، التزمت إيران بإعادة إحياء برنامجها النووي بشكل فاعل وسعت لتطويره باستخدامها لتقنيات متطورة تحمل طابعا مزدوجا "مدنيا وعسكريا"، كانت مبرراتها الظاهرية أنه لا يمكن تجاهل العصر النووي في العالم الحديث، لكن باحثين كثر يتحدثون أن السعي الحثيث لإيران كان نتيجة ما أصابها من النظام العراقي في حربها معه من 1980-1988 وبالتالي كان التوجه ينم عن رغبة إيرانية باكتساب التكنولوجيا النووية وكذا السلاح النووي

---

[*] - الذرة من أجل السلام هي خطة أعلنها الرئيس الأمريكي السابق أيزنهاور في عام 1953 في خطابه أمام الهيأة العامة للأمم المتحدة للتوجه بالطاقة الذرية إلى الاستخدامات السلمية من أجل خير البشرية ورفاهها. للاستزادة، انظر:

- جون لارج، ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص 20.

[1] - عدنان مهنّا، مرجع سابق، ص 28.

[2] - Chris Quillen, " **Iranian Nuclear Weapons Policy : Past, Present and Possible Future** ", Middle East Review of International Affairs , Vol 6, No 2, June 2002, P 19.

من أجل تطبيق نظرية الردع الاستراتيجي لحماية نظامها ومصالحها، سيما مع إعلان العراق نيته لامتلاك سلاح نووي من جهة ومن جهة أخرى إقرار إسرائيل بأنها حازت على السلاح النووي وأضحت بالتالي دولة نووية فعلية، أوضاعٌ كلها زادت من القلق الإيراني ودفع بها لإعادة طرح فكرة برنامجها النووي [1].

وتجدر الإشارة إلى أن إيران استمرت في شق طريقها هذا في سرية تامة، ومردّ ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية ومن في فلكها من الدول الغربية كانت قد فرضت عليها حظرا عسكريّا، عملت إيران على الالتفاف عليه باللجوء إلى السوق السوداء في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، مستعملة بذلك الفائض المالي لديها من أجل الحصول على التقنية النووية بطرق غير رسمية، وتحديداً من روسيا الاتحادية وكازاخستان والصين وأوكرانيا والأرجنتين، وكذا من شبكة العالِم النووي الباكستاني **عبد القدير خان** التي كانت منتشرة في كل من أوروبا والشرق الأوسط [2].

استمر الاختراق الإيراني للحضر الغربي، وكانت أن وقّعت مع روسيا في جانفي 1995 عقدا لبناء أول وحدة في مفاعل بوشهر النووي، على أن تنتهي الأشغال بها مطلع عام 2002 وليبدأ العمل فيها بحلول عام 2004، ولم يثن الجمهورية أي شيء في سبيل حصولها على التنقية النووية، حتى بعد وصول **محمد خاتمي** للرئاسة عام 1997 ووعوده التي أطلقها بخصوص تغيير سياسة طهران النووية في عهدته الأولى، وعود لاقت استحسانا غربيّا لكنها لم تجد طريقها للتجسيد كونها تعارضت مع سياسات سلطات أخرى في النظام على رأسها الحرس الثوري وكذا المجلس الأعلى للأمن القومي، وانتهى الأمر بالرئيس خاتمي أن عدل عن التزاماته، وأعلن في أواخر عهدته الثانية (مارس 2005) بأن الحديث عن إنهاء البرنامج النووي الإيراني أمر غير مقبول [3].

ولئن كان الطموح الإيراني الوصول إلى اكتساب سلاح نووي، فإنه بمجرد أن أصبح البرنامج مكشوفا حتى أدرك المسؤولون الإيرانيون أن خياراتهم أضحت محدودة، فباكتشاف البرنامج السري مع نهاية العام 2002 دخلت إيران مرحلة جديدة في سياستها الخارجية مع الغرب، وسرعان ما تم تدويل

---

[1] – شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 35.

[2] – إبراهيم نوار، " **الخيار النووي الإيراني....رؤية تحليلية** "، السياسة الدولية ، العدد 171، المجلد 43، يناير 2008، ص 23.

[3] – رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، ط2، 2008، ص 132.

القضية وتصدّرَ جدولُ أعمالِ المجتمع الدولي ما بات يُعرف بـ"أزمة البرنامج النووي الإيراني"[1]، أزمةٌ بدأت أولى خيوطها بتأكد مخاوف الدول الكبرى بأن إيران تخفي عدة منشآت نووية، بعدما قام أحد أبرز وجوه معارضة النظام في الخارج " **مسعود رجوي** " بتوفير معلومات على ذلك، ولتتشابك خيوطها وتتعقد أكثر طيلة عهدتي الرئيس **محمود أحمدي نجاد** من 2005-2013، وهي الفترة التي شهدت الأزمة فيها عدة تجاذبات وجولات حثيثة من المفاوضات بين إيران من جهة والمجتمع الدولي ممثّلا بالقوى الكبرى دائمة العضوية زائد ألمانيا من جهة أخرى، ونتيجة لعدم التجانس بين الجانبين وتمسك إيران بحقها في اكتساب التكنولوجيا النووية السلمية وإنكار القوى الكبرى لهذه الحجة تم فرض عقوبات عليها (إيران) [2].

لم تُثنِ العقوبات التي فُرضت على إيران بسبب مشروعها النووي، بل عملت على استغلال كل المنافذ التي من شأنها أن تعزز موقفها التفاوضي، وهو ما كان لها بمرور الوقت*، والحقيقة أن الإشكالية لم تكن في الجهة المفاوضة لإيران بخصوص أحقيتها في اكتساب التنقية النووية بل في الطرف الإيراني في حد ذاته كذلك، فلا يخفى علينا الطبيعة الحساسة للبرنامج النووي من جهة، والرهانات المرتفعة المرتبطة به من جهة أخرى، والطريقة التي بقي يُدار بها الملف والذي تكشّفت وتبدّت معالمه من خلال الجهات والدوائر المنوطة به طوال هذه الفترة، دوائرٌ يقسّمها الباحث " **نادر انتصار**" إلى ثلاثة في مجملها، تعمل كلها مجتمعة بشكل وثيق مع المرشد الأعلى صانع القرار النهائي؛ تتشكل **الدائرة الأولى** الحاسمة من رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، ووزير الدفاع، ورئيس مركز البحوث الإستراتيجية، ورئيس الحرس الثوري، ورئيس الجمهورية، أما **الدائرة الثانية** فتتشكل من وزير الاستخبارات، ومدير منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، ومستشار الرئيس الأعلى للسياسة الخارجية، ووزير الخارجية، وأمين

---

[1]- أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى، سبتمبر 2005، ص 145 وما بعدها.

[2]- كان للرفض الإيراني تارة والمماطلة في تطبيق بنود عديد من الاتفاقيات مع المجموعة الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن دفع بهذه الأخيرة إلى إحالة ملفها على مجلس الأمن، والذي بدوره أصدر حزمة من العقوبات على إيران بسبب ملفها النووي نذكر أبرزها : القرار رقم 1696 بتاريخ 3 جويلية 2006، والقرار رقم 1737 بتاريخ 23 ديسمبر 2006، والقرار رقم 1747 بتاريخ 24 مارس 2007، والقرار رقم 1803 بتاريخ 3 مارس 2008، والقرار رقم 1835 بتاريخ 27 سبتمبر 2008، والقرار رقم 1887 بتاريخ 24 سبتمبر 2009، والقرار رقم 1929 بتاريخ 9 جويلية 2010، هذا بالإضافة إلى العقوبات الأمريكية والأوروبية خارج نطاق الهيأة الأممية. للمزيد ينظر:

- عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، 2015، ص 31.

*- أمكن لإيران نسج عدة تحالفات مع دول كبرى كروسيا والصين (دائمتي العضوية) وعقد اتفاقيات وشراكات كبرى في القطاع العسكري والطاقوي، وكذا دول صديقة من أمريكا الجنوبية كالبرازيل والأرجنتين وفنزويلا (الحديقة الخلفية لأمريكا) ودول صاعدة اقتصاديا كتركيا والهند وجنوب أفريقيا، واستمالة كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا أقطاب الاتحاد الأوروبي (لتأخذ هذه الدول لاحقا مسمّى الترويكا الأوروبية)، وكانت تلعب على وتر التناقضات بينها جميعا من أجل ربح الوقت وكسب المزيد من التأييد الدولي في مشروعية برنامجها النووي.

المجلس الأعلى للأمن القومي، وكبير المفاوضين النوويين، أما **الدائرة الثالثة** فتحوي كلّا من الممثلين التقنيين ورئيس البرلمان[1].

وبوصول **حسن روحاني** للرئاسة (والذي شغل قبل ذلك منصب كبير المفاوضين على البرنامج النووي الإيراني مع الاتحاد الأوروبي) بدأت ملامح الانفراج في الملف تظهر، انفراجٌ استغرق الطريق للوصول إليه أزيد من عقد من الجهود المكثفة والمفاوضات والصفقات التي فشلت، بما في ذلك جُهدان بارزان هما اتفاق باريس لعام 2004 والاقتراح المشترك من تركيا والبرازيل في عام 2010 *، فلم تمض سنتان من تاريخ تسلمه للرئاسة حتى وصلت إيران مع مجموعة دول 5+1 (الدول دائمة العضوية بمعية ألمانيا) إلى اتفاق شامل يمثّل خطة العمل المشتركة بين الجانبين وذلك بتاريخ 2 أفريل 2015، يتم بمقتضاه إعادة دمج إيران في المجتمع الدولي من خلال رفع العقوبات المفروضة عليها من قبل مجلس الأمن، وكذا تحرير الأصول الإيرانية المجمدة في الخارج والسماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار، كل هذا من خلال قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231 بتاريخ 20 جويلية 2015 [2].

ووفقا للباحث **كينيث كاتزمان** فإن ما تم التوصل إليه صفقة أكثر منها اتفاق على الأقل بالنسبة لإيران، والتي –بحسبه– ترى أنها (الصفقة) ليست مجرد اعتراف دولي بحقها في اكتساب التكنولوجيا النووية السلمية، بل يتعداها إلى أكثر من ذلك وهو اعتراف دولي كذلك بموقعها (إيران) ودورها كقوة إقليمية مشروعة، وقد توصل ذات الباحث إلى هذه النتيجة بتتبعه لمختلف خطابات ورسائل المرشد الأعلى وموقفه من الصفقة، التي حملت بالإضافة إلى كل ما ذُكر آنفا نوعا من التأييد الضمني للرئيس روحاني وجهوده المبذولة في سبيل الوصول إلى التوقيع على الاتفاق من جهة، وتحذيرا من أي تغيير قد يطال السياسة الخارجية الإيرانية نتيجة هذا الاتفاق [3].

---

[1] - Nader Entessar, " **Iran's Nuclear Decision-Making Calculus** ", Middle East Policy Council , vol 16, no 2, Summer 2009, Pp 30-31.

*- سقط اتفاق باريس لأن المفاوضين الأوروبيين لم "يقدروا" على تقديم وعود والتزامات واضحة تجاه إيران بخصوص الضمانات المتعلقة بالتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، أو فيما يتعلق بالمساعدات التكنولوجية والاقتصادية والضمانات الأمنية، في حين فشلت المبادرة المشتركة لتركيا والبرازيل في سبيل التوصل إلى اتفاق لمقايضة مخزون إيران النووي وذلك بسبب رفض الولايات المتحدة الأمريكية للعرض وإصرارها على توسيع العقوبات ضد إيران في مجلس الأمن.

[2] - Gregory Shank, " **Anatomy of a Done Deal: The Fight Over The Iran Nuclear Accord** ", Social Justice , Vol 42, No 1(139), 2015, P p 12-13.

[3] - Kenneth Katzman, "Iran's Foreign and Defense Policies", Congressional Research Service, March 20, 2018, P 8. Available at: https://www.hsdl.org/?view&did=809217

ولئن كانت تلك نظرة القيادة الإيرانية للاتفاق النووي –بحسب كاتزمان طبعا– فإن القيادة الأمريكية الجديدة على الأرجح كان لديها نظرة أخرى، فلم يمض زمن طويل على دخول الاتفاق حيّز التنفيذ (دخلت بتاريخ 15 جانفي 2016) حتى أعلن الوافد الجديد في البيت الأبيض **دونالد جون ترامب Donald John Trump** أنه لن يقوم بتجديد رفع العقوبات على إيران* (كان ذلك بتاريخ 12 ماي 2018)[1]، ولم يكن خفيّا على المتتبعين أن يصدر قرار كهذا من الرئيس الجديد، سيما إذا علمنا أن **ترامب** امتعض –في حملته الانتخابية– مرات عديدة وانتقد إدارة سلفه **باراك أوباما** بتوقيعها على "أسوأ صفقة على الإطلاق" بحسب كلامه، وبمجرد توقيعه على الخروج من الاتفاقية النووية أعلن أن هناك ضرورة ملحة لإعادة إبرام اتفاق جديد يأخذ بعين الاعتبار أربعة أمور أساسية؛ **أولاها** البرنامج الصاروخي الذي تحوز عليه إيران، **ثانيها** تهديدات إيران لحلفاء أمريكا في المنطقة (يعني إسرائيل)، **ثالثها** دعم إيران للجماعات الإرهابية (يعني حزب الله في لبنان وجماعة الحوثي في اليمن وحركة حماس في غزة)، **رابعها** سياسات التدخل الإيراني في المنطقة (في سوريا والعراق أساسا)[2].

وعلى الرغم من انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي، إلا أن هذا الأخير ما يزال ساري المفعول على الأقل من الجانب التقني لأسباب عديدة منها أن الولايات المتحدة الأمريكية ما هي إلا طرف من أطراف الاتفاق والبقية لم ينسحبوا منه، كذلك عدم العثور على أي شيء يمكن إدراجه خرقا من قبل إيران للالتزامات التي قبلت بها وهذا باعتراف صانعي السياسة الأوروبية والأمريكية، وأيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية لما انسحبت طرحت في ذات الوقت رغبة باتفاق أفضل وأكثر شمولا (كما تمت الإشارة إليه أعلاه) مع إيران وهو ما رفضته هذه الأخيرة من حيث المبدأ، وهو ما يعني أن نافذة التفاوض لم تغلق والفرص ما تزال سانحة إذا توفرت الشروط لذلك، لكن ومهما يكن فلا أحد ينكر أن انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي خلّف حالة من الارتباك لدى الأطراف كلهم وإعادة لترتيب الأوراق[3].

---

* – بحسب الاتفاق النووي فإن الولايات المتحدة الأمريكية تجدد رفع العقوبات كل أربعة أشهر في مقابل التحقق من جدية إيران فيما يتعلق بالتزاماتها التي أخذتها على عاتقها في إطار الاتفاق النووي.

[1] – وليد كاصد الزيدي، " **تطورات الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة**" ، مدارات إيرانية ، العدد الأول، سبتمبر 2018، ص 64.

[2] – شيماء عادل فاضل، علي طارق، " **الاتفاق النووي الإيراني: دراسة مقارنة بين إدارتي أوباما وترامب**"، مدارات إيرانية ، العدد الثالث، مارس 2019، ص ص 226–227.

[3] – هالة محمود طه دودين، " **السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني 2000–2019** "، مدارات إيرانية ، العدد الرابع، ماي 2019،ص 154.

أما بالنسبة للمواقع والإمكانيات الإيرانية النووية، فنجد أن لإيران العديد منها والتي تستخدمها لأغراض سلمية من قبيل إنتاج الطاقة النووية واستغلالها في الأبحاث، ونذكر منها "محطة بوشهر" في جنوب إيران، وحوالي اثنتا عشرة محطة متفرقة في إيران، ومراكز أبحاث نووية منها مركز أبحاث في أمرجاد في طهران، ومركز أبحاث أصفهان، ومركز كازج لتخصيب اليورانيوم، ومركز أبحاث في قزوين، ومعمل بني هاشم للأبحاث في طهران، وموقع آراك للماء الثقيل، وموقع ناطنز للتخصيب وإنتاج الوقود النووي، كما أنها عملت وتعمل على بناء عدة مواقع أخرى من أجل تنفيذ مشروعها في امتلاك القدرات النووية، لأن القيادة الإيرانية خَبِرتْ طيلة العقود الماضية أن الاعتماد على الخارج في تحقيق ذلك يجعل منها رهينة لهذه القوى، وللخروج من هذه الحالة يتعين عليها الاعتماد على نفسها[1].

المطلب الثاني: المرتكزات المجتمعية للسياسة الخارجية الإيرانية

تعتبر المرتكزات المجتمعية أحد أهم المرتكزات تأثيرا في السياسة الخارجية، وتشمل مجموعة سمات وصفات عامة والتي يشترك فيها غالبية مواطنو الدولة، وقد تكون قومية أو دينية أو لغوية، وفي الحالة الإيرانية فإنها تتوفر عليها جميعا. لذلك سيتم التركيز في هذا العنصر أولا على المرتكز القيمي وما يحتوي عليه من تفرعات ونعني بها هنا القومية الفارسية وكذا المذهبية الشيعية، ومن ثم سيتم التركيز على المرتكز السياسي وما يحويه هو الآخر من تفرعات ونعني بها الرضا الشعبي عن السلطة وكذا المشاركة السياسية في الانتخابات، وبطبيعة الحال سيتم تبيان أهمية وتأثير كل ما ذُكر من عناصر في السياسة الخارجية الإيرانية.

الفرع الأول: المرتكز القيمي

سيتم التركيز في هذه النقطة على جزئيتين كما سبقت الإشارة إليه؛ الأولى تتعلق بالمرتكز القيمي الأول والمتمثل في القومية الفارسية وتفرعاتها، الثانية تتعلق بالمرتكز القيمي الثاني والمتمثل في المذهبية الشيعية وتفرعاتها.

أولا– القومية والقومية الفارسية:

سيتم أولا التطرق لمفهوم القومية في حد ذاتها، ومن ثم سنتطرق للقومية الفارسية وما تمثله من رافد مجتمعي مهم للسياسة الخارجية الإيرانية.

[1]– توفيق شومان، " **الاتفاق النووي بين إيران والغرب آليات التنفيذ وصعوبات التطبيق**"، دراسات باحث ، العدد 56، خريف 1438/2016، ص ص 58–59.

أ- في مفهوم القومية:

بداية، تجدر الإشارة إلا أن مفهوم "القومية" يُعدّ من جملة المفاهيم الغامضة والمبهمة في البحوث الاجتماعية، نظرا للتعقيدات والإشكاليات الكثيرة المحيطة به وكذا المفاهيم المتداخلة معه كالإثنية والعرقية، ومع التطور الحاصل في مجالات المعرفة انتقل استخدام المصطلح من مجالات ودوائر علم الاجتماع إلى مجالات ودوائر أخرى كالانثروبولوجيا والعلوم السياسية، ونظرا لهذا التنوع والاتساع العلمي والوظيفي الذي يستخدم فيه هذا المفهوم فلا يوجد تعريف محدد يكون واضحا وجامعا له[1]، وقد أورد الباحث "**مثنى أمير نادر**" في مؤلفه "*قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية* " الأسباب التي تكمن وراء ذلك، فبحسبه هناك أربعة أسباب تحول دون وجود اتفاق على مفهوم واحد للقومية، تتنوع ما بين مجال المفهوم، ورؤى الباحثين له، والغاية من استخدامه، وأخيرا العوامل المشكلة له [2].

لغويا، فاللفظة مصدرها من القوم أي جماعة تجمع بينهم رابطة معينة، أما الدلالات السياسية فإن المفهوم ككل يرتبط بمفهوم الأمة من حيث الانتماء إلى أمة محددة، ولذلك من الممكن القول بأن القومية تعني ذلك الإدراك والشعور والإحساس بالانتماء إلى تراث مشترك وتضامن بين كل مكونات الأمة من أجل تحقيق وحدة سياسية، معنى هذا أن القومية إنما هي من زاوية أخرى تلك الإيديولوجية السياسية التي تقوم على أساس متين يتمثل في الشعور القومي، هذا الأخير الذي يكون بمثابة دافعة لبناء الأمة، وذلك عن طريق الاعتقاد الراسخ بأن كل جماعة بشرية متميزة حريّ بها أن يكون لديها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية، مع ما يستتبعه ذلك من حق في الانضواء في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها في كل المناحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وفق ما يحقق لها شخصيتها القومية[3].

وبالعودة إلى كتاب " *العرقية والقومية وجهات نظر أنثروبولوجية* " سنجد أن صاحبه في معرض كلامه عن القومية، أورد تعريفا للمفكر **إرنست غيلنر Ernest Gellner** يوافق ما أثير أعلاه بقوله "**القومية أساسا مبدأ سياسي، والذي يقول أن على الوحدتين السياسية والقومية أن تتواءمان....القومية نظرية للشرعنة السياسية والتي تتطلب ألا تتقاطع الحدود العرقية عبر الحدود**

---

[1]- مينزا عظيمى، " **نظرة على مفهوم القومية**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 76، نوفمبر 2006، ص 59.

[2]- مثنى أمين نادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية: القضية الكردية نموذجا، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 11- 12.

[3]- رابح مرابط، " **الإطار المفاهيمي وانظري لدراسة المجموعة العرقية القومية والأمة**"، دفاتر السياسة والقانون ، العدد الأول، جوان 2009، ص 137.

السياسية"[1]، فالقومية وفقا لوجهة النظر هذه هي الإيديولوجيات العرقية التي ينبغي أن تهيمن على الدولة؛ بمعنى أننا نكون أمام "دولة قومية"* يكون مهيمن عليها من قبل جماعة عرقية ممن تتجسد معالم الهوية فيها (كاللغة والدين) في الأغلب برموزها وتشريعاتها الرمزية، وهو ما نجده في إيران من خلال الفارسية وكما سيأتي لاحقا بخصوص المذهبية الشيعية.

وغير بعيد عن التعاريف أعلاه، يعدّ التعريف الذي قدمه **أنتوني سميث Anthony Smith** من أكثر التعاريف شمولية بشأن "القومية" فنجده يقول أن : "**القومية تعني مجموعة بشرية محددة، ذات أساطير موروثة عن الأجداد، يحيط بهم مخاطر مشتركة وتجمعهم عناصر ثقافية، تربطهم في الوقت نفسه بمنطقة –أرض– ما، تشكل لهم الوطن وتحقق لهم قدرا من المصالح، ويشعرون اتجاهها بالمسؤولية**" [2]. ولو نُمعنُ في هذا التعريف سنجد أن شموليته نابعة من كونه يتضمن أربعة عناصر أساسية للقومية لا يمكن الاستغناء عنها؛ أولها جماعة بشرية (وهذا يعني التركيز على العدد أي على نسبة معينة معتبرة من السكان)، ثانيها الأصل المشترك (وهو عنصر مهمّ وجوهري، لا يمكن الاستغناء عنه، كما أنه الركيزة الأساسية للقومية)، ثالثها الوطن (الارتباط بإقليم خاص وبلد تقطن فيه الجماعة العرقية)، رابعها التضامن والتلاحم والتكتل (كلها شروط جوهرية للقومية، لأن أية قومية موحدة تعدّ بمثابة الغراء الاجتماعي للأمة واستقرارها السياسي والاقتصادي).

ب– القومية الفارسية:

تمت الإشارة فيما سبق إلى أن إيران بلد متعدد العرقيات، وقد تم ذكرها مع نِسبها، ومناطق تركّزها، ودورها في النسيج المجتمعي الإيراني، وتم استثناء الفارسية منها ليتم إفراد عنصر بها، نظرا لما لها من أهمية في توجيه السياسية الخارجية الإيرانية، فالقومية الفارسية تعدّ من أكبر المجموعات القومية الإيرانية، وينتشرون في وسط البلاد (طهران، همدان، مركزي، قم، سمنان، أصفهان، بوشهر، فارس، يزد، كرمان،

[1]– توماس هايلاند إريكسن، العرقية والقومية وجهات نظر أنثروبولوجية، ترجمة: لاهاي عبد الحسين، الكويت: دار المعرفة، أكتوبر 2012، ص– ص 152–153.

*– تشير الأدبيات إلى وجود تصنيفين معاصرين للقومية: قومية مدنية وقومية عرقية؛ الأولى تلعب دورا أساسيا إيجابيا، بينما الثانية قد تلعب دورا أساسيا إيجابيا وسلبيا، وذلك راجع كون القومية المدنية ترتكز على تكوين الأمة ككل دون الأخذ بعين الاعتبار السلالة واللون واللغة والإثنية، بمعنى أن الجميع فيها متساوي الحقوق ومتحدون، في حين أن القومية العرقية تعير الاهتمام للسلالة ورابطة الدم ولا تعتمد على التطور السياسي لتكوين الأمة، كألمانيا التي كانت مبنية على أسس عرقية وانتشر فيها الوعي العرقي قبل الوعي المدني. انظر:
– رابح مرابط، مرجع سابق، ص 137.

[2] - Anthony Smith, National Identity, London : Penguin Books, 1995, P 39.

خراسان، جهار محل، وبختياري)، ويشكّلون الغالبية الكبرى من مجموع السكان ولغتهم الفارسية[1]، وللفرس العديد من المزايا مقارنة ببقية الأعراق في مجالات شتى كالسياسة والثقافة والاقتصاد، وهذه الامتيازات ليست وليدة اللحظة أو بعد الثورة الإسلامية، بل تعود إلى قرون خلت، فلُغَتُهم هي السائدة وترمز إلى الدولة الإيرانية وهي لغة الدولة الرسمية، كما تعدّ الهضبة الإيرانية في وسط البلاد مركز الدولة الإيرانية القديمة وإلى اليوم ما تزال تحتفظ بجاذبيتها الاقتصادية، وهي معزولة بعوامل طبيعية كالجبال والصحاري، وتتسم مدنها بالكثافة السكانية المتوسطة نسبة لباقي مدن الشمال الإيراني [2].

تاريخيا، تعود بدايات القومية الإيرانية الحديثة المعاصرة إلى " القجار "، وإن كانت هذه السلالة قد احتفظت ولمدة طويلة بثقافة قبلية وبدوية، قد حفظت خارج الحركات السياسية، والثقافية، وبالطبع الحركات الاقتصادية، التي بدلت العالم في القرن التاسع عشر [3]، وقد كانت أول تظاهرة قومية ناشئة لرجال دين شيعة حضّوا الشعب على الثورة ضد تجارة الدخان التي كان الإنجليزي **تالبو** قد حثّ على امتيازها، كما أثارت الثورة المؤسساتية في العام 1906، واكتشاف النفط في العام 1908، ثم الحرب العالمية الأولى ردّات فعل وخطابات قومية، ومع ذلك كان لا بد من انتظار العام 1921 – وهو تاريخ الانقلاب العسكري الذي قام به محمد رضا بهلوي – حتى تبدأ فارس ببناء نفسها من جديد [4].

وثمة من المفكرين من يعتبر أن الفترة التي تلت نجاح الثورة الإسلامية في إيران تعتبر بمثابة "عصر القومية الذهبي"، أين بلغ فيها تقديس القومية وتأكيد الولاء الإيراني ذروته – بلا شك – عندما اجتاح العراق في 20 سبتمبر 1980 مقاطعة " خوزستان "، وللمرة الأولى في تاريخ إيران الحديث تتعرض فيه البلاد لعدوان أجنبي، فانطلق الجيش الذي أسسه **محمد رضا شاه بهلوي** بلا شفقة لمواجهة العدو، كما أجمعت كل الأطياف السياسية على إدانة العدوان وتحركت للدفاع عن الوطن في محنته [5].

ولئن ذهبت بعض الكتابات إلى أن التعدد العرقي في إيران عامل إيجابي إذا ما أحسن النظام الإيراني استخدامه، وتؤكد أن كل هذه القوميات ساهمت بشكل أو بآخر في بناء المدنية والحضارة

---

[1] - Keith Crane and Others, Op. Cit, P 39.

[2] – جون وز لمبرث ، إيران حرب مع التاريخ، ترجمة: حسين عبد الزهرة مجيد، العراق– جامعة البصرة: مركز الدراسات الإيرانية، 1992، ص ص 39–40.

[3] – تيبري كوفيل، مرجع سابق، ص ص 97–98.

[4] – برنار أوركاد ، جغرافية إيران السياسية ، ترجمة : فاطمة علي الخوجة ، لبنان : منشورات أرمان كولين ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 53.

[5] – راي تقية، إيران الخفية، ترجمة: أيهم الصباغ، الرياض: العبيكان للنشر، 1431هـ–2010 م، ص 107.

الفارسية ومن بعدها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك في إطار بناءٍ وهيكلٍ واحد من الجغرافيا السياسية الموحدة، وحجتهم في ذلك أنه بالرغم من وجود محطات صعود وهبوط في حالة الاستقرار الداخلي، إلا أن هذه القوميات استطاعت أن تحفظ وتحمي الكيان السياسي لهذه الحدود الجغرافية الوطنية التي شكلتها الجغرافيا تحت مسمى " إيران" [1].

وعن أهمية القومية الفارسية في توجهات إيران الخارجية، فنجد أن العديد من الإيرانيين يفتخرون بأن الفارسية كانت اللغة الوحيدة المشتركة في القرن الرابع، واللغة الرسمية لشركة الهند الشرقية، ولغة الإنتاج الثقافي للبلاط العثماني في الهند الشمالية، ولغة وجهاء الأتراك في " سراييفو " حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كما كانت لغة التعامل خلال مؤتمر " بون " الذي انعقد في 2001 حول أفغانستان بين إيران وأفغانستان وبعض الدبلوماسيين الأمريكيين [2].

في المقابل، تقرّ بعض الكتابات بأن إيران مع هذه الفسيفساء التي تحويها إنما هي أكبر تهديد لها (كما تم تبيان ذلك في عنصر سابق من هذا الفصل)، على اعتبار أنه لو يحصل وأن تقوّي الدولة المتاخمة لها من نزعتها القومية فإن ذلك سينعكس سلبا على إيران وبالتالي سيتزعزع الأمن المجتمعي الإيراني، وقد يؤدي إلى انهيار الدولة كأسوأ الاحتمالات أو تفقد أجزاء واسعة من جغرافيتها كأخف الاحتمالات[3]، والحقيقة أن هذه الاحتمالات واردة جدا سيما مع تزايد التضييق على هذه العرقيات من قبل النظام، لكن من جهة أخرى فإن النظام استغل الركيزة القومية الثانية والمتمثلة في المذهبية الشيعية من أجل رأب الصدع بينه وبين هذه الأطياف، وهو ما سيتم مناقشته في العنصر الموالي.

ثانيا – المذهبية الشيعية:

سيتم أولا التطرق للمذهب الشيعي الإمامي (الاثني عشرية)، ومن ثم سنتطرق لنظرية ولاية الفقيه وما تمثله من رافد مجتمعي مهم للسياسة الخارجية الإيرانية.

[1] – مينزا عظيمي، مرجع سابق، ص 59.

[2] – برنار أروكاد، مرجع سابق، ص 53.

[3] – علم صالح ، جيمس وارل، بين دارا والخميني: استكشاف إشكالية الهوية القومية في إيران، ترجمة: محمد العربي، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2016، ص ص 20-21.

أ- الشيعة الإمامية الإثني عشرية:

التشيع لغة كما جاء في "*لسان العرب*" لمؤلفه **ابن منظور** من المشايعة، ومعناه المتابعة والمناصرة والموالاة، والشيعة بالمعنى اللغوي هم الأتباع والأنصار، وقد غلب هذا الاسم على أتباع الإمام عليّ عليه السلام، حتى اختص بهم، وأصبح إذا أُطلِق ينصرف إليهم. أما اصطلاحا فهم الذين شايعوا الإمام عليّ عليه السلام، وقالوا بإمامته وخلافته نصًّا ووصايةً، إما جليّا وإما خفيّا، واعتقدوا أن الخلافة لا تخرج عن أولاده، وإن حدث وخرجت فبظلم من غيره أو بتقية من عنده[1].

دستوريا، من المعروف أن المذهب السائد في إيران هو المذهب الشيعي الاثني عشرية وأشار إليها الدستور في المادة 12 فَوَرَدَ فيها أن " **الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثنا عشر، ويبقى هذا المبدأ قائما وغير قابل للتغيير إلى الأبد، أما المذاهب الإسلامية الأخرى، التي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي، فإنها تتمتع باحترام كامل، وأتباعُها أحرار في أداء طقوسهم الدينية المذهبية حسب فقههم، وتحظى هذه المذاهب باعتراف رسمي في مسائل التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية وما يتعلق بها من دعاوى المحاكم. وفي كل منطقة يكون أتباع هذه المذاهب هم الأكثرية، فإن الأحكام المحلية لتلك المنطقة –في حدود صلاحيات مجلس الشورى– تتبع ذلك المذهب، دون المساس بحقوق أتباع المذاهب الأخرى**" [2].

ويعتقد الشيعة الاثني عشرية بإمامة أحد عشرة إماما من ولد الإمام علي "ظاهرا مشهورا أو غائبا مستورا"، ولا تكون الإمامة إلا في الأعقاب كما لا تكون في آخرين بعد الحسن والحسين، ولا تجوز في أخ ولا عم ولا في غيرهما من القرابات، وحجتهم في ذلك قول الإمام جعفر الصادق بأنه لا تجتمع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين إنما هي في الأعقاب وأعقاب الأعقاب [3].

وإذا كانت الشيعة في عهد علي والحسن والحسين فرقة واحدة إلا أنها لم تبق كذلك؛ فبعد وفاة الإمام الحسين بن علي حدث أول انقسام في صفوف الشيعة، إذ قالت جماعة بإمامة علي بن الحسين، بينما قالت جماعة بإمامة محمد بن الحنفية إماما رابعا لهم، وعرف هؤلاء **بالكيانية**، وبعد وفاة الإمام علي بن الحسين قالت الشيعة الإمامية بإمامة محمد الباقر، في حين قالت جماعة بإمامة زيد بن علي واشتهر هؤلاء **بالزيدية**، وبعد وفاة الإمام محمد الباقر اتفقت الإمامية على إمامة ابنه جعفر الصادق، وبعد وفاة

---

[1]– أحمد محمود السيد، " ظاهرة التشيع السياسي..أبعادها ودورها في نجاح المشروع الإيراني"، في: الأمة في مواجهة الصعود الإيراني، الرياض– مجلة البيان: تقرير استراتيجي، الإصدار الثالث عشر، 1437هـ– 2016م، ص ص 61–62.

[2]– دستور جمهورية إيران الإسلامية ، المادة 12.

[3]– محمد بن يعقوب الكليني، الكافي في أصول الدين، إيران: مطبعة طهران الإسلامية، ج 1، 1968، ص 286.

هذا الأخير قالت أكثرية الشيعة الإمامية بإمامة أخيه موسى الكاظم، في حين قال آخرون بإمامة ابن عبد الله الملقب بإسماعيل واشتهر هؤلاء **بالإسماعيلية** ، وبعد وفاة موسى الكاظم قالت الشيعة الإمامية بإمامة ابنه علي الرضا باستثناء بعض الذين توقفوا بالإمامة عند الإمام موسى الكاظم وسموهم **بالواقفية**، وأطلق على الفرقة التي استمرت بالإمامية إلى الإمام الثاني عشر– وهو المهدي المنتظر–الشيعة الإمامية" أو "الشيعة الإثنى عشرية" بسبب قولهم بإمامة 12 (اثنتا عشر) إماما، كما سموا بالجعفرية لأخذهم بالمذهب الفقهي الجعفري نسبة لإمامهم جعفر الصادق، وهذه أكبر الفرق التي قامت بالتجديد في الفكر السياسي الشيعي فيما بعد في إطار ما يُسمّى بولاية الفقيه (سوف نتطرق إليها في العنصر الموالي)[1]. ومصطلح الشيعة الاثنى عشرية مختص بمن قال بإمامة هؤلاء على هذا الترتيب، فمن زاد أو أنقص أو غيّر في هذا الترتيب فليس من هذه الفرقة.

ومن الملاحظ أيضا أن الشيعة كانوا مؤيدين للدعوة العباسية، إلا أن الخلفاء العباسيين اضطهدوا الشيعة وحاربوهم على اعتبار أنه خطر يهدد الدولة العباسية، فقمعوا ثورات الزيديين والحسنيين بصورة قاسية، وأغلب أئمة الشيعة الإمامية ماتوا مسمومين في سجون العباسيين، رغم الطابع المسالم للإمامية الاثنى عشرية الذي كان له أكبر أثر في انتشار هذا المذهب، وبعد سقوط بغداد اعتنق البويهيون المذهب الإثني عشرية وساهموا في تأسيس مركز شيعي وهو النجف الأشرف، وتأسست لهم بعض التقاليد إذ أمر معز الدولة البويهي سنة 352هـ بإقامة التعازي وعقد المناحات في عاشوراء في ذكرى استشهاد الحسين بن علي، ولا تزال هذه العادة متواترة إلى اليوم، وفي هذا العصر (البويهي) إنتشر المذهب الاثني عشرية واتضحت ملامحه في الحديث والفقه وعلم الكلام، وظهر أشهر مفكري هذا المذهب مثل الشيخ الصدوق، ومحمد الطوسي، والشيخ المفيد، وظهرت لهم إمارة شيعية في هذه المرحلة [2].

وكان لظهور السلاجقة (كانوا يتبعون المذهب السني) أن أدى إلى انكماش المذهب الاثنى عشري، وفي سنة 672 ميلادي تمكّن المفكر الشيعي الطوسي من إقناع هولاكو باعتناق المذهب الاثنى عشري مما أدى إلى انتعاش هذا المذهب من جديد، وبقيت الشيعة الإمامية بين مد وجزر حتى مطلع القرن العاشر عندما تمكن صفي الدين أحد أحفاد الإمام موسى الكاظم (الإمام السابع للشيعة) من الإطاحة بالأمراء الذين كانوا يحكمون إيران وأقام الدولة الصفوية، وقد جعلت هذه الدولة المذهب الاثنى عشري

[1] – مصطفى اللباد، حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه، القاهرة: دار الشروق، ط1، 2008، ص-ص، 13-14-15.

[2] – ابن الأثير، الكامل في التاريخ، القاهرة، 1302 هـ، ج 8، ص 149.

مذهبا رسميا لها، ولاقت هذه الدولة تعاطفًا من الشيعة في البحرين وجبل عامل في سوريا، وفي عهد هذه الدولة اكتسب مذهب الشيعة الإمامية على يد الفيلسوف صدر الدين الشيرازي بعدا فلسفيا وشهرة متميزة[1].

بعد التطرق إلى كل من القومية الفارسية وكذا المذهبية الشيعية الإمامية نجد أنفسنا ملزمين بطرح التساؤل التالي: ما مدى تأثير النزعة القومية الفارسية على المذهب الاثنى عشرية؟ ، وللإجابة على هذه الإشكالية المهمة يتعين علينا التطرق إلى نظرية ولاية الفقيه.

ب- نظرية ولاية الفقيه:

تمثل نظرية ولاية الفقيه تجديدا في الفكر السياسي الإسلامي عامة وفي الفكر السياسي الشيعي الإمامي خاصة، رغم أن العوامل الفاعلة في البيئة السياسية داخل إيران والعوامل المؤثرة في الحياة السياسية الدولية جعلت الباحثين يتناولون النظرية السياسية الجديدة للشيعة الإمامية التي تقوم على أساس ولاية الفقيه على نحو غير متعادل؛ حيث انقسم الباحثون بين مؤيد مغال وبين ناقد رافض.

لكن المهم أن فيه إجماع على أن ثمة أزمة سياسية شيعية فكريا وواقعيا اعتبرت بمثابة طريق إلى ميلاد نظرية ولاية الفقيه، وهو ما يظهر جليا في فكر **الإمام الخميني** خاصة من خلال كتابه "الحكومة الإسلامية" (ذلك أنه أحد كبار زعماء الثورة الإيرانية المعاصرة التي أطاحت بنظام الشاه)؛ فقد عبّر عن مدى تذمره وشعوره بالمسؤولية تجاه هذه الأزمة أحسن تعبير، إذ يقول "اليوم في عهد الغيبة لا يوجد نص على شخص معين يدير شؤون الدولة فما هو الرأي؟ هل نترك أحكام الإسلام معطلة؟ أم نرغب بأنفسنا على الإسلام؟ أم نقول أن الإسلام جاء ليحكم الناس فترة من الزمن فحسب ليهملهم؟، أو نقول أن الإسلام قد أهمل أمور تنظيم الدول؟ ونحن نعلم أن عدم وجود حكومة يعني ضياع ثغور المسلمين وانتهاكها ويعني تخاذلنا عن أرضنا وحقنا وهل يسمح بذلك في ديننا أليست الحكومة ضرورة من ضروريات الحياة؟"[2].

وبعد صياغته لتلك التساؤلات انتهى إلى أخذ قرار مفاده أنه بالرغم من عدم وجود نص على شخص من ينوب عن الإمام حال غيبته، إلا أن خصائص الحاكم الشرعي لا يزال يعتبر توفرها في أي

[1]- محمد عبد الكريم عتوم، النظرية السياسية المعاصرة للشيعة الإمامية الإثني عشرية، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1980، ص 61.

[2]- آية الله الخميني، الحكومة الإسلامية، لبنان: دار الطليعة، 1985، ص 48.

شخص مؤهلا إياه في الحكم في الناس، وهذه الخصائص التي هي عبارة عن حكم بالقانون والعدالة موجودة في معظم فقهائنا في هذا العصر[1].

تاريخيا، فالنظرية ليست وليدة هذا العصر، وإنما امتداد لجذورها؛ فبعد استشهاد الحسين بن علي في كربلاء بايع الشيعة سرًّا زين العابدين بن علي، ثم توالى الأئمة حتى وصل إلى الإمام الثاني عشر، الذي يقولون أنه اختفى وهو الذي ينتظرون عودته، وحين طالت الغيبة جاء فقهاء الاثني عشرية بفكرة **الغيبة الصغرى**، وهذه الأخيرة التي تعني أن الإمام المهدي المختفي في مكان ما، يقوم باختيار نائب له يتصل من خلاله بأعوانه وأتباعه وينقل إليهم أحكامه وفتاويه، وكان النائب الأول أبو عمرو بن سعيد العمري، وبموته خلفه ابنه أبو جعفر، وبموته خلفه أبو القاسم الحسين بن روح، وبموته خلفه أبو الحسن علي بن محمد السمري [2].

ويُذكر أنه لما سُئل (أبو الحسن) عمن يريد أن يُعيّنه المهدي نائبا له أجابهم بأن المهدي لن يعين نائبا له لأن وقت الغيبة الكبرى قد حل، ونظرا لطول فترة الغيبة الكبرى ذهب بعض فقهاء الاثنى عشرية لإيجاد حل لواقع الافتقار للإمام، والذي هو المرجع الأوحد إلى أمور الدنيا والدين، إلى جانب أن الإمامة لديهم من أصول الدين، ومن هنا تبنى الفكر الشيعي فكرة نيابة الإمام بواسطة الفقيه المجتهد الجامع للشروط، فهو حاكم الإمام في حين غيبته وهو الحاكم والرئيس المطلق [3]. وهنا تجدر الإشارة أن تلك النظرية لم تلق إجماعا من كافة فقهاء الشيعة حيث اعتبرها البعض مثل **شريعتمداري** و**طالقاني** اغتصاب للحكم باسم الدين، كما عارضها بعض الفقهاء الآخرين من أمثال الخوئي ومحمد حسين فضل الله [4].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا جليا أن الشخصية الإيرانية الفارسية متوافقة مع تلك النظرية التي تعيد فكرة الحق الإلهي للحاكم، حيث كان الفرس قديما يؤمنون بأن روح الله تتجسد في الحاكم وأن تلك الروح تنتقل في أصلاب الملوك لأبنائهم.

---

[1]- محمد توفيق، التجربة الإيرانية: النموذج المذهبي الانتقاضي، الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، 1436 هـ، ص ص 90-91.

[2]- سيف الدين عبد الفتاح ، صدقي عابدين، (محررين)، الأفكار الآسيوية الكبرى في القرن العشرين، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، الطبعة الأولى، 2001، ص 385.

[3]- فتحي أبو بكر المراغي، " **ولاية الفقيه في العقل المذهبي والسياسي الإيراني المعاصر: المحددات الفكرية للتيار المعارض**"، مجلة الدراسات الإيرانية ، السنة الأولى، العدد الثاني، مارس 2017، ص ص 83-84.

[4]- عبد الستار الراوي، التجربة الإيرانية: الواقع والمآلات، الأردن:مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2017، ص 109 وما بعدها.

الفرع الثاني: المرتكز السياسي

كما تمت الإشارة إليه آنفا، سيتم التركيز في هذه النقطة على جزئيتين؛ الأولى تتعلق بالمرتكز السياسي الأول والمتمثل في الرضا الشعبي عن الحكومة، الثانية تتعلق بالمرتكز السياسي الثاني والمتمثل في المشاركة في الانتخابات.

أولا- الرضا الشعبي عن الحكومة:

قد يتساءل البعض عن جدوى التطرق إلى جزئية كهذه تحت بند المحددات المجتمعية، بدل الخوض مباشرة في المرتكز الثاني المتعلق بالمشاركة في الانتخابات، وهو تساؤل له مسوغاته، لكن إيراده أولا له مسوغاته أيضا؛ ذلك أنه بمقدار الرضا الشعبي عن سياسات النظام يمكن الاستدلال على حجم قاعدة التأييد له، من جهة أخرى فإن درجة التوافق حول القضايا المختلفة تعكس مدى صعوبة اختراق المجتمع من قبل المعارضة أو القوى الخارجية بهدف زعزعة استقرار النظام، ومن جهة ثالثة فإن معرفة نسبة المشاركة في الانتخابات دليل على درجة معينة من هذا الرضا؛ معنى هذا الكلام أنه إذا قلنا مثلا أن نظاماً ما في دولة ما يحوز على نسبة معينة من الرضا الشعبي فيتعين إثبات ذلك، والمشاركة في الانتخابات كفيلة بإزالة اللبس، فإذا كان النظام يتمتع بالشرعية فلا بد له من مشروعية، كون هذه الأخيرة هي التعبير القانوني عن الشرعية من جهة، والتي تُنتِج علاقة رضا بين الحاكم والمحكوم من جهة أخرى.

وبالعودة إلى الحالة الإيرانية ، نجد أن الدكتور **وليد عبد الحي** بحث في هذه الجزيئية في مؤلفه الموسوم بـ: "*إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020*" ، وأورد دراسة للباحثين Clifford Grammich and Christine Fair* ضمّنهما في جدولين لعملية استطلاع في إيران مست عدة مواضيع تخص توجهات الرأي العام الإيراني حيال الوضع الداخلي لإيران كدولة في المقام الأول، وعلاقاتها الدولية في المقام الثاني، وكذلك توجهات الرأي العام الإيراني نحو الحكومة الإيرانية وآدائها، وخلص إلى أن نسبة الرضا الشعبي العام للحكومة تبلغ أزيد من 56%[1].

ورغم النِسبة أعلاه، إلا أن هناك زاوية أخرى وجب النظر من خلالها بخصوص كفاءة الحكومة الإيرانية، وتتعلق "بإشكالية رضا الأقليات" في إيران عن الحكومة، والمنطلق في ذلك أن توجهات

---

*- الدراسة كانت بعنوان: (الرأي العام الأمريكي والإيراني: البحث نحو أرضية مشتركة) American and Iranian Public Opinion : The Quest for Common Ground، وتقع في 25 صفحة، كما أنها نشرت في : Journal of South Asian and Middle Eastern Studies العدد 3 من ربيع 2007. وقد تم نشرها لاحقا في موقع RAND Corporation. للإطلاع على الدراسة كاملة :
https://www.rand.org/pubs/reprints/RP1261.html

[1]- وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مرجع سابق، ص-ص 211-212-213.

الحكومات –أيّا كانت إصلاحية أم محافظة– لا تسعى لرضا هذه المجتمعات دوما، لكأننا نستعير هاهنا مقولة **دافيد هيوم** كما نقلها الدكتور **مصطفى النشار** " **ليس هناك جدوى من القول إن كل الحكومات قامت أو يجب أن تقوم في أول الأمر على الرضا العام بقدر ما تسمح به ضرورات أحول البشر**"[1]، وكما جاء في دراسة **مصطفى شفيق علام** أن متوسط نسبة الرضا على عمل الحكومة الإيرانية وكفاءتها في بعض هذه المجتمعات (لم يذكر أيّا منها) تصل إلى ما دون الصفر وفقا للمعايير الدولية، وهو ما يعدّه مؤشر ضعف في ما يتعلق بقدرة الدولة سياسيا واحتمالية اهتزاز استقرارها السياسي في لحظة ما[2].

إن القول بنسبة رضا شعبي تصل إلى ما دون الصفر لهو مدعاة لمزيد من البحث والاستبصار، سيما إذا كانت المصادر التي يتم الاعتماد عليها من جانب واحد، وهي المعارضة، وليست أية معارضة بل معارضة الخارج، هذه الأخيرة التي تلتقي بياناتها وأرقامها التي تقدمها مع بيانات وأرقام لدول كالولايات المتحدة الأمريكية، ودون أية دعائم على أرض الواقع، لأن الملاحظ من خلال نتائج استطلاعات الرأي العام الواردة في الدراسة الميدانية للباحثين Clifford Grammich and Christine Fair ترصد أن 88% من الإيرانيين يرون أن موضوع الاقتصاد هو الأكثر أهمية قياسا للموضوعات الأخرى، في حين يبلغ معدّل الرضا الشعبي عن الأداء الاقتصادي** للنظام السياسي أزيد من 63%، ويلتقي هذا المؤشر مع مؤشرين آخرين هما: درجة الثقة بالحكومة واعتبار الشعب بأن الحكومة تمثله، وقد بلغت نسبة درجة الثقة بالحكومة حوالي 61%، في حين بلغت نسبة المؤشر الثاني 69%، وهو ما يعني – بحسب وليد عبد الحي – أن دالة الرضا في المجتمع الإيراني هي المؤشر الاقتصادي وليس الإنجاز السياسي[3]، نتيجة قد تبدو بشكل جلي في العنصر الموالي بخصوص متلازمة الرضا الشعبي عن الحكومة ونسبة المشاركة في الانتخابات على اختلافها.

ثانيا – المشاركة في الانتخابات:

بداية وقبل البحث في هذا العنصر، وجب التحدث عن جزئيتين أساسيتين؛ الأولى وهي ذلك الاعتقاد الذي مفاده أنه كلما زاد معدل مشاركة الشعب وكلما زادت ممارساته الإيجابية في الانتخابات فإن

---

[1] – مصطفى النشار، نحو المستقبل: الحكومة والرضا الشعبي، تم تصفح الموقع بتاريخ 29-04-2019 https://alwafd.news/essay/46447

[2] – مصطفى شفيق علام، مرجع سابق، ص ص 106-107.

** – الأداء الاقتصادي بحسب الدراسة تشمل : إدارة الاقتصاد بشكل صحيح، وتحسن الوضع الاقتصادي، وسياسات محاربة التضخم، سياسات محاربة البطالة، وسياسات محاربة الفساد.

[3] – وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مرجع سابق، ص 214.

ذلك سيُعدّ بمثابة خطوة مؤثرة في إجهاض المؤامرات الداخلية والخارجية ضد النظام[1]، وعلى العكس كلما انخفضت مشاركته وكلما انخفضت الحماسة الشعبية في هذا الصدد فمن شأن ذلك إحداث صراعات داخلية وخارجية للنظام. الثانية وتتعلق بظاهرة تراجع نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات، وأضحت بالتالي السمة التي طبعت السلوك الانتخابي في الألفية الجديدة [2].

رغم أن المشاركة في الانتخابات في إيران عرفت تراجعا في فترات (كما سيأتي ذكره) إلا أنها ما تزال أعلى من بين عدد من الدول الديمقراطية ، فبمقارنة بسيطة مثلا مع الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن متوسط نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية الخمسة الأخيرة (من 2000 إلى 2016) لم يتعدّ 55%*، في مقابل ذلك بلغ متوسط نسبة المشاركة في إيران أزيد من 71%. وفيما يلي سنورد إحصائيات حول المشاركة في الانتخابات في إيران، على أن يتم التركيز على الانتخابات الرئاسية وكذا الانتخابات التشريعية البرلمانية (مجلس الشورى)، لما لهما من أهمية على المستويين الداخلي والخارجي لإيران.

جدول رقم (05) يوضح نسب المشاركة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية منذ 2001

الانتخابات الرئاسية وتاريخها	نسبة المشاركة الشعبية (%)		الرئيس المنتخب وتوجهاته السياسية	النسبة المئوية من مجموع الأصوات (%)
الانتخابات الرئاسية الثامنة 8 جوان 2001	%66.77		محمد خاتمي (التيار الإصلاحي)	%77.01
الانتخابات الرئاسية التاسعة 17 جوان 2005	الجولة الأولى	%63	محمود أحمدي نجاد (التيار المحافظ)	%61.69
	جولة الإعادة	%59.76		
الانتخابات الرئاسية العاشرة 12 جوان 2009	%84.83		محمود أحمدي نجاد (التيار المحافظ)	%62.63
الانتخابات الرئاسية الحادية عشر 14 جوان2013	%72.94		حسن روحاني (التيار الإصلاحي)	%50.71
الانتخابات الرئاسية الثانية عشر 19 ماي 2017	%73.33		حسن روحاني (التيار الإصلاحي)	%57.14

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة في الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الإيرانية

[1] – صحيفة جام جم الإيرانية، " **بيئة الانتخابات المحلية**"، مختارات إيرانية ، السنة الثالثة، العدد 33، أبريل 2003، ص 25.

[2] – وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مرجع سابق، ص 215.

* – شهدت نسب المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية تراجعا في الألفية الجديدة؛ فقد بلغت في انتخابات 2000 حوالي 51.2%، وفي 2004 حوالي 58.2%، لتنزل في عام 2008 إلى حوالي 56.7%، وتنزل مجددا في انتخابات 2012 إلى 55.7%، ولتنزل في آخر انتخابات رئاسية عام 2016 إلى 54.9%، وهو ما يعطينا متوسط نسب المشاركة الذي هو في حدود 55.34%.

ومتى ما بحثنا في النِسب أعلاه يمكن أن نسجل ما يلي:

- الملاحظ في انتخابات الرئاسة الثامنة (2001) أنها الوحيدة التي حصد فيها مرشح رئاسي أعلى النسب (77%) في الألفية الجديدة، ومرد ذلك أن الجو العام الداخلي لإيران شهد تصاعد وتيرة الاغتيالات السياسية، ومست في جانب منها العديد من الكوادر الإصلاحية، وهو ما كان سببا لسخونة المشهد السياسي الداخلي، والذي أحسن خاتمي ومن معه من التيار الإصلاحي توظيفه لتحقيق مكاسب كثيرة ومتعددة، من جهة أخرى تذكر كتابات أن النسبة المرتفعة كانت بسبب تخفيض سن الانتخاب إلى 15 سنة [1]، في سابقة هي الأولى من نوعها من أجل حشد تيار المحافظين لأصوات أخرى لكن العكس تماما هو ما حدث فقد تحولت غالبية الأصوات إلى خاتمي الذي كان الشباب يرون فيه رمزا للإصلاح.
- تراجع الإصلاحيين في تاسع انتخابات رئاسية (الدور الأول والثاني) مرده الوجه الباهت الذي ظهرت به حكومة خاتمي محليا، والتي لم تشهد تجسيدا لكثير من التعهدات على أرض الواقع، سيما ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي وتشظي تحالف "جبهة الثاني من خرداد" [2]، أما إقليميا فكانت الصورة قاتمة، سيما تعاملها مع الأحداث التي جرت بمحاذاة الحدود الإيرانية والتي عرفت حربين؛ الأولى بعد عدة أشهر فقط من تبوأ خاتمي سدة الحكم للمرة الثانية، والتي اعتبرت بمثابة بالون اختبار من الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة الإيرانية "الخاتمية الإصلاحية" المتفتحة على الغرب، والثانية الحرب الأمريكية على العراق، والتي عرفت هي الأخرى نوعا من اللامبالاة من الحكومة مع ما تبعه بعد ذلك من تصنيف إيران في دول "محور الشر".
- نجاح المحافظين (ممثلون في أحمدي نجاد) في الظفر بعهدة ثانية مرده إلى النتائج المحققة على المستوى الداخلي سيما في شقها الاقتصادي من قبيل تقليص نسبة الاعتماد على إيرادات النفط إلى النصف تقريبا، وكذلك تخفيض قيمة التضخم إلى أدنى مستوياته منذ أزيد من عقد ونيف[3]، وقد التقت هذه النتائج مع قضايا إقليمية ودولية تخص وتمس إيران في مقدمتها العقوبات الأممية والأمريكية عليها بسبب ملفها النووي، وهذا الأخير الذي يعتبر من القضايا التي يلتف عليها المجتمع الإيراني

[1] – للاستزادة ينظر: مصطفى اللباد، " **أربعة أبعاد في انتخابات الرئاسة الإيرانية**"، شرق نامه، العدد الثاني، ربيع 2001، ص 10 وما بعدها.

[2] – للاستزادة ينظر: رأي تقية، مرجع سابق، ص 17 وما بعدها.

[3] – للاستزادة ينظر: محمد عباس ناجي، " خريطة القوى السياسية في ضوء انتخابات 2009"، في : مجموعة مؤلفين، إيران جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية، مرجع سابق، ص 147 وما بعدها.

بكل أطيافه، وتزكية نجاد مجددا هو بمثابة دفعة له باعتباره الباعث للبرنامج النووي الإيراني، وكذا موقف إيران من حرب لبنان ودعمها لحزب الله "الشيعي" في 2006 وكذا حرب غزة 2008 ودعمها للقطاع وكلاهما كانتا –بحسب المرشد الأعلى– ضد الشيطان الأصغر "إسرائيل" ومن ورائه الشيطان الأكبر "الولايات المتحدة الأمريكية" وانعكاسات ذلك على الداخل الإيراني، لذلك نجد أن أعلى نسبة مشاركة في تاريخ الرئاسيات الإيرانية كانت عام 2009 والتي بلغت أزيد من 84%.

- الملاحظ في انتخابات الرئاسة الحادية عشر (2013) أنها الوحيدة التي حصد فيها مرشح أدنى النسب (50%) ليس في الألفية الجديدة فقط بل في تاريخ الانتخابات الرئاسية في إيران، ومرد ذلك هو الجو العام المتسم بعدم الرضا الشعبي عن أداء الحكومة ليس في الداخل الإيراني بل في أدائها في البيئة الإقليمية والدولية [1]، فمحليا ظهرت هناك مشاكل في الاقتصاد وطفت إلى السطح مسألة التضخم وتمت العودة إلى الاعتماد على إيرادات النفط بفعل العقوبات الاقتصادية التي كانت تزداد وطأتها في كل مرة، أما إقليميا فقد تضررت إيران بفعل الانغماس في ملفات دول كسوريا والعراق وما تبعه من تشديد العقوبات الدولية عليها وانعكاس ذلك على الداخل الإيراني، لتعود هذه النسبة فترتفع لاحقا في الانتخابات الرئاسية الثانية عشر (2017) بفعل النتائج المحققة على المستوى المحلي (سيما الإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها الحكومة)، والإقليمي (الانسحاب التدريجي من ملفي العراق وسوريا)، والدولي (في مقدمتها توقيع الاتفاق النووي مع القوى الكبرى).
- مثلت انتخابات الرئاسة الثانية عشر (2017) بمثابة تحدٍّ للإصلاحيين ليس في الداخل الإيراني (الذي كان يتسم بمشهد ضبابي على المستويين السياسي والاقتصادي) بل على المستوى الإقليمي والدولي كذلك، سيما بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات عليها، لذلك عُدّت الانتخابات بمثابة استفتاء للشعب من أجل الوقوف مع الإصلاحيين ومواصلة المسير مع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي وعد بها المرشح الإصلاحي "حسن روحاني" في برنامجه الانتخابي، وهو ما كان حالا واقعا بعد ذلك، بنسبة مشاركة بلغت أزيد من 73% حظي منها روحاني بأزيد من 57% من أصوات ناخبيها.

[1] – للاستزادة ينظر: علي محافظة، مرجع سابق، ص 232 وما بعدها.

جدول رقم (06) يوضح نسب المشاركة في الانتخابات التشريعية الإيرانية منذ 2000

الانتخابات التشريعية وتاريخها	نسبة المشاركة الشعبية (%)	الانتخابات التشريعية وتاريخها	نسبة المشاركة الشعبية (%)
الانتخابات التشريعية السادسة 18-2-2000	%67.35	**الانتخابات التشريعية التاسعة** 2-3-2012	%63.87
الانتخابات التشريعية السابعة 20-2-2004	%51.21	**الانتخابات التشريعية العاشرة** 26-2-2016	%61.83
الانتخابات التشريعية الثامنة 14-3-2008	%55.4	**الانتخابات التشريعية الحادية عشر** 21-2-2020	غير متوفرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة في الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الإيرانية

ومتى ما بحثنا في النِّسب أعلاه يمكن أن نسجل ما يلي:

- الملاحظ أن نسبة المشاركة في انتخابات المجلس السادس (2000) كانت فيها أعلى النسب ليس في الألفية الجديدة وحسب بل في تاريخ الانتخابات التشريعية في إيران، ومرد ذلك أن الجو العام الداخلي لإيران شهد صعودا بارزا للتيار الإصلاحي خاصة بعد نجاح خاتمي في الرئاسة ومشاريعه التي تعهد بها في حملته الانتخابية [1]، وهو ما ولّد نوعا من الأمل وروح التفاعل لدى شريحة عريضة من المجتمع بل إن ذلك امتد للجانب الخارجي فأفرز بدوره مناخا إيجابيا للوجه الدولي لإيران والمكانة الدولية مما أدى بدوره إلى خلق حالة من الأمل في انفراج علاقات إيران الدولية.
- سجلت انتخابات المجلس السابع (2004) أدنى نسبة للمشاركة ليس في الألفية الجديدة فقط بل في كل تاريخ الانتخابات التشريعية في إيران (تستثنى منها انتخابات 2020 كون الأرقام والنسب غير متوفرة لحد اللحظة)، وذلك نتيجة إقصاء للعديد من المترشحين المحسوبين على التيار الإصلاحي الذي قدم مترشحين بعدة قوائم انتخابية، الأمر الذي فسح المجال لاكتساح المجالس من قبل المحافظين الذين قدموا في كل محافظة قائمة انتخابية موحدة [2]، ويمكن تفسير نتائج هذه الانتخابات

[1] – للاستزادة ينظر: علي كهن نسب، " **هل يظل خاتمي رئيسا للجمهورية؟**"، مختارات إيرانية ، السنة الأولى، العدد التاسع، أفريل 2000، ص 6 وما بعدها.

[2] – للاستزادة ينظر: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية بين الثوابت والمتغيرات، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، ص 153 وما بعدها.

التشريعية بأنها جس نبض للرئاسيات القادمة، وهو ما حصل فعلا حيث فاز المحافظون في الانتخابات الرئاسية التاسعة (2005).

- بالنسبة لانتخابات المجلس الثامن (2008) فبالرغم من نسبة المشاركة المعتبرة بفعل السياسات الاقتصادية والسياسية لحكومة أحمدي نجاد، إلا أنها تجاوزت أهميتها من كونها مجرد انتخابات تشريعية ذلك أنها مثلت من جهة أخرى اختبارا لشعبية نجاد (ومن ورائه المحافظين) من أجل الترشح مجددا لرئاسيات 2009[1]، كونهم أظهروا قوة وصلابة أمام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين عندما رفضوا طلبها بخصوص البرنامج النووي، وهو ما كان له، حيث حضي نجاد بعهدة رئاسية ثانية في انتخابات الرئاسة العاشرة (2009).
- بالنسبة لانتخابات المجلس التاسع (2012) فقد اتسمت في طابعها العام بعدم الرضا الشعبي عن السياسات التي كانت حكومة نجاد تقوم بها على المستويين السياسي والاقتصادي؛ سياسيا فقد جاء عزوف العديد من الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم كنتيجة لما وصفه الإصلاحيون بالقمع الممارس ضدهم من قبل السلطات وإقصائهم من ممارسة العمل السياسي، وهي الممارسات التي بدأت باحتجاجات "الحركة الخضراء" عقب فوز نجاد بعهدة ثانية، وتوسعت في مدن ومناطق عديدة انتهت بالقمع والسجن للكثيرين من رموز الإصلاح [2]، وأما اقتصاديا فكانت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد الإيراني ونسب التضخم الناجمة عن العقوبات الاقتصادية أن دفعت بالكثيرين إلى عدم التصويت احتجاجا على ذلك، وكان لهذه الانتخابات أن عبّدت الطريق أمام الإصلاحيين للرئاسيات الحادية عشر (2013) وهو ما كان لهم فعلا.
- تميزت انتخابات المجلس العاشر (2016) بأنها جاءت في ظروف جد خاصة، ليس على المستوى المحلي، بل كذلك إقليميا ودوليا؛ فعلى المستوى الإقليمي تأتي في سياق الصراع المحتدم في أهم دول بالنسبة لإيران ويتعلق الأمر بكل من سوريا والعراق واليمن، أما دوليا فكان أهم إنجاز هو الاتفاق النووي وما نجم عنه من تقارب مع الغرب، والنجاح في إبعاد شبح الضربة العسكرية، وهما وعدان قطعهما روحاني في حملته الانتخابية، أما محليا فالانتخابات تأتي في فترة بزوغ نجم روحاني وتياره الإصلاحي [3]، وكما كانت انتخابات المجلس الثامن كاختبار لشعبية نجاد وتقديمه لرئاسيات 2009

[1]– محمد برون، " **الإصلاحيون وانتخابات المجلس الثامن**"، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 90، يناير 2008، ص 40 وما بعدها.

[2]– للاستزادة ينظر: محمد السعيد عبد المؤمن، الجمهورية الثالثة في إيران، القاهرة: الهيأة المصرية العامة للكتاب، 2012، ص 37 وما بعدها.

[3]– أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية بين الثوابت والمتغيرات، مرجع سابق، ص 168 وما بعدها.

كانت هذه الانتخابات كاختبار لشعبية روحاني وتقديمه لرئاسيات 2017، وهو ما كان فعلا، حيث حصّل روحاني (ومن ورائه التيار الإصلاحي) عهدة رئاسية أخرى.

- لئن تعذر تحديد نسبة المشاركة بالضبط في انتخابات المجلس الحادي عشر (2020)، إلا أنها تقارب 50 % بحسب مسؤولين إيرانيين وهيئات محلية وأجنبية، واتسم الجو العام للانتخابات بالتالي بمشاركة شعبية متدنية مقارنة بالانتخابات السابقة [1]، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها ما يتعلق بالأداء الهزيل للحكومة وتفشي الفساد الاقتصادي والسياسي، وكذا ارتدادات التورط الإيراني في العراق وسوريا ومقتل الرجل الثاني في النظام الإيراني وهو الجنرال **قاسمي سليمان** والرد الباهت للحكومة بخصوص عملية الاغتيال، وكذلك تشديد العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، كل هذه الأمور مجتمعة أسهمت في عزوف شريحة واسعة من الإيرانيين عن الانتخاب، ويسارع التيار المحافظ باستغلال الوضع ويقدم نفسه بديلا عن الإصلاحيين، ليظفر بعديد من المناصب في المجلس التشريعي، وهو ما يمكن أن يكون ضربة قاصمة للإصلاحيين في الرئاسيات المقبلة بحلول عام 2021 وإزاحتهم من المشهد السياسي الإيراني.

[1] – للاستزادة ينظر: حسن فحص، الانتخابات الإيرانية وبعض الحقائق،تم تصفح الموقع بتاريخ 1-3-2020
https://www.independentarabia.com/node/97801/

كان المسعى البحثي في هذا الفصل هو التركيز على مباني ومرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية، وقد بدا لنا أن فهم هذه المباني والمرتكزات ليس بالأمر الهين البتّة، وذلك راجع في جانب كبير منه إلى طبيعة التعقيد التي تمتاز بها الحالة الإيرانية، تعقيدٌ لا يقتصر على المباني التي تُبنى عليها السياسة الخارجية رسمية كانت أو غير رسمية، بل على المرتكزات كذلك المادية منها والمجتمعية.

إن التعقيد المذكور أعلاه يتجلى بشكل عام في تلك الثنائيات التي تم إيرادها في ثنايا هذا الفصل ومدى تأثيرها في السياسة الخارجية الإيرانية؛ بدءا من ثنائية مؤسسة المرشد الأعلى وما يقابلها من مؤسسة الرئاسة ودور كل منها على حدى في السياسة الخارجية، مرورا بالمؤسسات المتصلة بكل منهما وانتهاء بالمباني غير الرسمية وتبعيتها لإحدى المؤسستين.

ويظهر للباحث وكأن هناك " شبه اصطفاف" خلف مؤسستي المرشد والرئاسة؛ صحيح أن للمرشد دور في السياسة الخارجية (باعتباره ممثلا لقمة هرم الدولة الإيرانية) إلا أن هناك أيضا دور للرئيس (باعتباره ممثلا للسلطة التنفيذية والمنتخَبُ من الشعب)، وإذا كان "رئيس الجمهورية" يملك " زمام المبادرة" دستوريا عن طريق مجلس الشورى الإسلامي وإقرار خارطة لسياسة خارجية لإيران، فإن "مرشد الثورة" يملك " زمام الأمور" دستوريا عن طريق مجلس صيانة الدستور، والذي يراقب أو بالأحرى يواجه مجلس الشورى بمعية مجمع تشخيص مصلحة النظام وكلاهما للمرشد اليد الطولى في تعيين المنتسبين إليهما. وتنصرف هذه الاصطفافات إلى المباني غير الرسمية في السياسة الخارجية الإيرانية بين موالين لرؤية المرشد ومعارضيه من موالي رؤية الرئيس من القوى الدينية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

أما بالنسبة للمرتكزات فإن التعقيد وإن لم يظهر في الجغرافيا الطبيعية وأهميتها في السياسة الخارجية، إلا أنه يظهر في الجانب العسكري وما يحويه من ثنائية القدرة العسكرية النظامية لإيران كدولة (التابعة للرئيس) وأهميتها في السياسة الخارجية، في مقابل القدرة العسكرية الثورية (ممثلة في الحرس الثوري التابعة للمرشد) وأهميتها في السياسة الخارجية. ويظهر التعقيد الآخر في الجانب المجتمعي القيمي والسياسي، والذي يُبِينُ عن ثنائية أخرى، فإذا كانت السياسة الخارجية الإيرانية مرتكزة على أمجاد القومية الفارسية والتي يخشى الكثيرون أن تُهدَّ بواسطة المكونات المجتمعية الأخرى إلا أنها تُسنَد بالمذهبية الشيعية الإثني عشرية الجامعة لغالبية المجتمع الإيراني وما يشكله ذلك من داعم لسياستها الخارجية.

من خلال ما سبق، فإن إيران ونتيجة لبنائها السياسي المتفرد، وموقعها الجغرافي المذكور، وذات الطبوغرافيا والبيئات الطبيعية، وذات التركيبة البشرية المتباينة، والقدرات العسكرية، كان لا بد لها من تصور استراتيجي لكي تحافظ على الوحدة الوطنية، كما أنه في المقابل كان لا بد لها من سياسة خارجية – ليس في بيئتها الإقليمية فحسب بل حتى البيئة الدولية– حتى تحافظ على كيان الدولة المركزية، وهو ما سيتم التفصيل فيه فيما يلي من فصول.

الفصل الثاني:
التوجهات الشرق أوسطية في السياسة الخارجية الإيرانية

المبحث الأول:
محددات السياسة الخارجية الإيرانية نحو البيئة الإقليمية الشرق أوسطية المباشرة

المبحث الثاني:
محددات السياسة الخارجية الإيرانية نحو البيئة الإقليمية الشرق أوسطية غير المباشرة

في مجال السياسة الخارجية تستند الدول على جملة من المباني والمرتكزات يمكن إجمالها في مباني النظام السياسي أولا وما يدخل في نطاقها سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، ومرتكزات الدولة محل البحث ثانيا، هذه الأخيرة التي تنقسم ما بين مرتكزات مادية للدولة ومرتكزات معنوية لمجتمع تلك الدولة، وبالكاد نجد دولة ما لا تستند في سياستها الخارجية على هذه العوامل، غير أن ضمان نجاح السياسة الخارجية أو على الأقل تحقيق بعض المكاسب على المستوى الخارجي لدولة ما لا يتوقف على مدى توفر هذه العوامل وفقط، بل إن ذلك مرهون بمدى وعي صناع القرار فيها بهذه العوامل؛ فالتجارب الناجحة في السياسات الخارجية قديما وحديثا تفيد بأنه ما من دولة في العالم حققت سياسُتها الخارجية مكاسب بمعزل عن هذا الوعي. وإيران لم تكن بمنأى عما ذُكر أعلاه.

وفي هذا الفصل الموسوم بـ "التوجهات الشرق أوسطية في السياسة الخارجية الإيرانية" سيتم البحث أولا وقبل كل شيء في مضامين ودلالات "الشرق الأوسط" و"الشرق أوسطية"، وذلك من أجل فهم أكبر وحتى يتسنى لنا تحديد النطاق الجغرافي/الإقليمي الذي تتحرك فيه السياسة الخارجية الإيرانية وتتفاعل معه بداية بالدلالات التأريخية والتاريخية، مرورا بالدلالات الجغرافية، فالدلالات السياسية المصلحية، وانتهاء بالدلالات الإقليمية.

بعد ذلك سيتم التطرق إلى محددات السياسة الإيرانية نحو بيئتها الإقليمية الشرق أوسطية المباشرة في المبحث الأول، والتي تشمل كُلّا من دول مجلس التعاون الخليجي وكذا العراق وأفغانستان، مع ما يقتضيه ذلك من تراتبية منهجية في التعاطي مع المعلومات، وسيتم التحدث بالتالي عن ثالوث المحددات الموجِّه للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه هذه البيئة، بداية بالمحددين الأمني والمذهبي مع دول مجلس التعاون الخليجي واللذان بزرا بشكل جلي بعد أحداث 9/11 ، وانتهاء بالمحدد الجيوبوليتكي مُمَثّلا في نظرية المجال الحيوي مع أفغانستان والعراق سيما بعد سقوط النظامين فيهما.

في حين سيخصص المبحث الثاني للبحث في محددات السياسة الخارجية الإيرانية نحو بيئتها الإقليمية الشرق أوسطية غير المباشرة، هذه الأخيرة التي تشمل سوريا وكذا فواعل دون دولاتية في كل من لبنان وفلسطين واليمن، وذلك بالتطرق أولا إلى المحدد الإيديولوجي وما يعنيه لإيران في رسم سياستها الخارجية مع فواعل ما دون دولاتية والتي عرفت بروزا كبيرا بعد أحداث 9/11 ونعني بها حزب الله وحركتي الجهاد الإسلامي وحماس وأخيرا حركة أنصار الله الحوثية، ومن ثم سيتم التطرق إلى المحدد المصلحي وكيف يضبط توجهات السياسة الخارجية الإيرانية مع أقدم حليف لها في الشرق الأوسط وهو سوريا، والذي زاد وثاقه متانة وصلابة بعد أحداث 9/11 وتعزز أكثر مع الأزمة السورية بعد 2011.

مدخل: من " الشرق الأوسط " إلى "الشرق أوسطية": بين جغرافيا الانتماء وجغرافيا المصالح

كثُر الحديث في مختلف وسائل الإعلام ومراكز الدراسات الجيواستراتيجية عن "الشرق الأوسط"، وأضحى مادة علمية دسمة تحفل بها الأبحاث الأكاديمية وكذا الأقسام المتخصصة بعلوم السياسة في الجامعات الأجنبية والعربية، لكن وبالرغم من ذيوع المصطلح بين المهتمين في الجغرافيا السياسية، إلا أننا نجده يتقاطع مع تعابير أخرى كالشرق الأقصى والشرق الأدنى[1]، ودون أي تمييز دقيق لمحتوى المضمون –جغرافيا كان أم سياسيا– لهذه المصطلحات؛ فجميع معاني هذه الأخيرة تتسم بالدوران حول محور واحد هو أوروبا، هذا المحور الذي ارتبط ارتباطا واضحا بالنشاط الاستعماري الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين[2]، إذا أنه لا يوجد مبرر واحد مقنع عن سبب وصفه أوسطا، وبالنسبة لمن يعتبر أوسطا، فأغلب الظن أن هذا الوصف قد نُقِل عن البريطانيين، فالشرق يكون أدنى أو أوسطا أو أقصى بالنسبة للجزر البريطانية [3]. وفيما يلي، سيتم وضع حدود جغرافية للمصطلحات الآنفة الذكر لأهميتها في هذا المدخل، فضلا عن اتساع المحتوى الإقليمي الجغرافي للمساحة التي يطلق عليها تلك المصطلحات.

- **الشرق الأدنى Near East**: ظهر مصطلح الشرق الأدنى في الستينيات من القرن التاسع عشر نتيجة للنشاط الاستعماري آنذاك، وأيضا كنتيجة لظهور مشاكل الأرمن ومشاكل البلقان في الإمبراطورية العثمانية، وإلى رغبة دول أوروبا في إيجاد مناطق نفوذ لها في تلك الأراضي العثمانية الأوربية، فبدأ مصطلح الشرق الأدنى يُستعمَل منذ سنة 1869 في الأدبيات البريطانية ليعني تلك المنطقة العثمانية المتنازع عليها، والتي تتألف جغرافيا من "غرب تركيا، بلغاريا، مولدافيا، رومانيا، البوسنة والهرسك، اليونان، ألبانيا، وهنغاريا"، أو بمعنى آخر هي ممتلكات الدولة العثمانية الأوربية في تلك الفترة [4].

أما بالنسبة للدكتور **سامي ريحانا** فإنه أَوْرَد في مؤلفه الموسوم بـ " *العالم في مطالع القرن الواحد والعشرين الجزء* الثالث" رأيا مخالفا عن جغرافية الشرق الأدنى، ركّز فيه على الجانب

---

[1]– عمر الحضرمي، العلاقات العربية التركية تاريخها – واقعها ونظرة في مستقبلها، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص-ص، 12– 13– 14 .

[2]– بيتر مانسفيلد، تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة : أدهم مطر، سورية: النايا للدراسات والنشر والتوزيع ، ط 1، 2011، ص13 .

[3]– مصطفى كامل محمد، " **الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط: المخاطر والفرص**"، السياسة الدولية ، العدد 126، أكتوبر 1996، ص 202.

[4]– غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005، ص 10.

الجيواستراتيجي؛ فبالنسبة له فهو يضم الولايات العربية التابعة للسلطنة العثمانية، وتقع ضمن مستطيل غير متوازي الأضلاع، قاعدته خط يمتد من خليج العقبة إلى رأس الخليج العربي، أما رأسه فخطّ يمتد من خليج الإسكندرية إلى نقطة لا تبعد كثيرا عن الشاطئ الشرقي لبحيرة أورميا (في إيران)، أما ضِلعَا المستطيل الجانبيان فهما البحر المتوسط غربا وإيران شرقا، وبهذا فهو يتميز بموقع جغرافي واستراتيجي هام [1].

في حين نجد أن وزارة الخارجية الأمريكية تعمد إلى تلبيس المصطلح بغطاء سياسي–حضاري؛ ذلك أنها تقوم بتقسيم الشرق الأدنى إلى مكتبين: **الأول** خاص بتركيا واليونان (وما حولهما من دول كانت فيما سبق ضمن نطاق الدولة العثمانية) وإيران، و**الثاني** خاص بالدول العربية، بمعنى أن أساس التقسيم ظاهريا يبدو وكأنه يتمحور حول التفريق اللغوي لكن في الحقيقة هو يدور حول المصلحة السياسية البحتة والخلفية الحضارية. وعموما فقد قلّ استخدام هذا المصطلح في الكتابات المعاصرة باستثناء المؤرخ **يال YALE** الذي حدد الشرق الأدنى في كتاب له بأنه يشمل المنطقة الجغرافية التي تضم العراق، و"إسرائيل"، والأردن، وسوريا، ولبنان، والسعودية، ومصر، وتركيا[2].

- **الشرق الأقصى Far East:** هو منطقة إقليمية واسعة، تتمتع جغرافيا بامتداداتها الكبرى المحيطية كونها تطل على المحيطين الهندي والهادي، وتؤلفها مجموعة أقاليم واسعة تجتمع فيها شعوب عدة، وتقع في شرق وجنوب شرق آسيا، وتتألف جغرافيا من: الهند، ومنغوليا، والصين، واليابان، والكوريتين، وفيتنام، ولاوس، وكمبوديا، وتايلاند، وميانمار (بورما)، وماليزيا، وإندونيسيا، والفلبين، وكذا شرق سيبيريا[3]. هذا، وتأتي تسمية الشرق الأقصى من الدول الغربية الاستعمارية، وذلك في إطار خارطة تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، وعليه جاءت التسمية بشكل نسبي للغرب[4] الذي هو المركز أو محور الدوران.

وبعد انحسار الاستعمار الأوربي القديم لصالح القوى الجديد(الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي) استعملت دوائر السياسة الخارجية العاملة في هذه القوى هذه التسميات مع تبديل في المفهوم الجيوسياسي لهذه التسميات، فتلاشى بذلك الدوران حول المحور الأوربي الذي كانت تدور في فلكه

[1] – سامي ريحانا، العالم في مطالع القرن الحادي والعشرين، الجزء الثالث، بيروت: دار نوبليس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 9.

[2] – مريم سلطان لوتاه، أمن الخليج: التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2013، ص 18.

[3] – حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2009، ص 338.

[4] – عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الثالث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، 1993، ص 454.

هذه التسميات مع بقاء هذه المصطلحات قيد الاستخدام، حيث بقي مصطلح (الشرق الأقصى) كمصطلح سائد في الأوساط السياسة والإعلامية، إلا أن مصطلح (الشرق الأدنى) تراجع لصالح مصطلح **الشرق الأوسط Middle East** [1].

بعد الاستطراد اللازم لمصطلحي الشرق الأدنى والشرق الأقصى، سيتم فيما يلي من بحث التوسع في مضامين الشرق الأوسط، بداية من نشأته وتطوره وسبر أغوار الدلالات التأريخية والتاريخية، مرورا بتحديد نطاقه والبحث في الدلالات الجغرافية للمفهوم الذي يلفه غموض كبير، ولأن المصالح السياسية طغت في مراحل معينة كان لزاما التطرق كذلك إلى الدلالات السياسية المصلحية للشرق الأوسط، ونعني بهذا مشاريع: الشرق الأوسط الجديد والشرق الأوسط الكبير والعودة إلى الصيغة "الجديدة" للشرق الأوسط الجديد، وأخيرا التوقف عند المصطلح كإقليم والمترجم في لفظة " الشرق أوسطية "، ومعرفة مدى إمكانية تطابقها مع عموم الأقاليم الأخرى.

أولا- مؤسسة المرشد الأعلى:

ما من شكّ أن لإيران تاريخ عريق في مجال الدولة والتنظيم السياسي، ليس أولها كونها أنها السباقة لتأسيس الممالك حوالي 2800 ق.م وظلت كذلك حتى نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، وليس آخرها أنها أول جمهورية إسلامية وكذا أول جمهورية يعتلي سدة الحكم فيها رجل دين يسمى الولي الفقيه والقائد الأعلى للثورة وفي نفس الوقت هو مرشدها[2]، ويمثّل أعلى مؤسسة وسلطة دينية وسياسية شعبية يعبّر عنها بمؤسسة القيادة، وهذه الأخيرة التي تحوي العديد من المؤسسات والممثّليات المتداخلة في الشعب التي تعمل كمقياس لبيان واقع الشعب واحتياجاته ورغباته ومنها مثلا ممثليات القيادة الموجودة في مؤسسات الدولة وتشكيلاتها جميعا، والقوات المسلحة وكبريات الصحف الممولة من الدولة وحتى الملحقات الثقافية خارج البلاد[3].

---

[1]- معين حداد، "**مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبوليتيكا** "، شؤون الأوسط ، عدد 38، 1994، ص 41.

[2]- إلياس ميسوم، " **النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه: دراسة في المؤسسات الرسمية** "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان 2018، ص 164.

[3]- عبد العظيم البدران، كيف تحكم إيران: دراسة في صنع السياسات العامة بعد 1989، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 161-162.

إن الحديث عن المرشد الأعلى في إيران يستدعي منا التطرق قبل كل شيء إلى نقطتين تتمثلان في المواصفات والدور؛ النقطة الأولى يشرحها الإمام **آية الله الخميني** [*] **Ayatollah Khomeini**، موضّحا تميّز الحاكم في الإسلام فهو " ليس كبقية الحكام أو السلاطين أو رؤساء الجمهورية؛ فالحاكم الإسلامي كان يحضر بين الناس وفي مسجد المدينة الصغير، ويستمع لكلام الناس، وكان المسؤولون في البلاد يجتمعون في المسجد مثل سائر الناس، بحيث أن القادم من الخارج لا يميز بين من هو رئيس الدولة ومن هو صاحب المناصب، فكانوا يلبسون كما يلبس الناس، ويعاشرونهم كما يعاشر الناس بعضهم، وكان إجراء العدالة يشكل أنه إذا كان لشخص من أدنى طبقات المجتمع دعوى على الشخص الأول في المجتمع وذهب إلى القاضي فإن القاضي كان يطلب الشخص الأول في الدولة وكان ذلك الشخص يحضر أيضا "[1].

فمؤسسة الولي الفقيه هي ميزة فريدة يتفرد بها النظام السياسي الإيراني عن باقي النظم السياسية في العالم، ويصف **مالك وهبي** دور الفقيه بأنه " هو الذي يمنع رئيس الجمهورية من أن ينحرف وأن يحكم بهواه...وهو الذي يمنع رئيس الوزراء من أن ينحرف وأن يحكم بهواه...كما أن مبدأ ولاية الفقيه تمنع الفقيه نفسه من أن ينحرف ويحكم بهواه، ولا يحق له ذلك أصلا، بل عليه أن يحكم وفق رأي الإسلام حسب اجتهاده..."[2].

يفهم من الكلام أعلاه أن الولي الفقيه هو حارس لمنطق العدل ومانع من الجور، وباستطاعته أن يكون طرفا وسطيّا بين الشعب والنظام بالثقة التي ينالها من كليهما، فيعمل على توفير الانسجام بينهما قدر ما أمكن، وذلك بما يملكه من تأثير في الشارع لموقعه الديني والشرعي، وما يملكه من صلاحيات

---

[*] هو روح الله مصطفى خميني، ولد عام 1902 في قرية خمين 120 كلم جنوب غرب مدينة قم، كان أبوه من علماء الشيعة، انضم الخميني في شبابه إلى حوزة آية الله عبد الكريم حائري في مدينة قم، تدرج شيئا فشيئا في مراتب الحوزات بدءًا من طالب علم، مجتهد، فمبلغ رسالة، وحجة الإسلام، فآية الله، وأخير آية الله العظمى، هذه الأخيرة لا ينالها إلا خمسة ممن هم في هذه المرتبة بعد تقديم بحث ديني ذو قيمة علمية، وقد كانت رسالة الخميني بعنوان تحرير الوسيلة، وحسب التقاليد المتّبعة في إيران لا يمكن إلقاء القبض على من هم في هذه المرتبة طبقا لدستور 1906، ولذلك حين ثبت تورّط الإمام الخميني في أحداث 1963 نفاه الشاه إلى منفاه الاختياري تركيا ومنها إلى العراق، أين كان يتلقى بوفود الزوار الإيرانيين للنجف ويحرضهم ضد النظام، الأمر الذي دفع بالقيادة في العراق إلى طرده وذهابه إلى فرنسا ومكث بها لغاية عودته لإيران عام 1979 وتأسيسه للجمهورية الإسلامية الإيرانية. للمزيد أنظر:

Masoumeh. Rad. Goudarzi, Jayoum. A. Jawan, Zaid. B. Ahmed, «**The Roots of Formation of Ayatollah Komeini's Political Thought** » ,Canadian Social Science. Vol 5. Nº 6. 2009. P-p 65-80.

[1] – بدون كاتب، منهجية الثورة الإسلامية: مقتطفات من أفكار وآراء الإمام الخميني (س)، طهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني (س) الشؤون الدولية، الطبعة الأولى، 1996، ص 105.

[2] – مالك مصطفى وهبي العاملي، الفقيه والسلطة والأمة: بحوث في ولاية الفقيه والأمة، لبنان: الدار الإسلامية، الطبعة الأولى، 2000، ص 395.

تمكّنه من إرشاد وتوجيه سياسات النظام[1]؛ موقعه الديني والشرعي تكرّسه عوامل عدة كنظرية ولاية الفقيه*، انتخابه من قبل أهل الخبرة، خبرته وتفقهه في الدين، رمزية موقعه كنائب للإمام المعصوم الغائب، المواصفات الخلقية كالعدالة والتقوى والزهد والشجاعة، هذه العوامل كلها مجتمعة توفر تأثيرا فريدا في المجتمع الإسلامي، بحيث تسود الثقة المتبادلة بين القائد والشعب[2].

هذا، وقد منح الدستور الإيراني الصادر عام 1979 والمعدل عام 1989، صلاحيات قانونية ودستورية واسعة للمرشد الأعلى، صلاحياتٌ تمكّنه من الهيمنة على كافة مؤسسات الدولة، وبالتالي التدخل بصورة مباشرة فيها، وهو ما تضمنته المادة 57 من الدستور المعدل لعام 1989 والتي أكدت على أن السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة، ولذلك وفقا للمواد اللاحقة من مواد الدستور أعلاه [3]، كما أضاف ذات الدستور المزيد من الصلاحيات والاختصاصات لمنصب المرشد الأعلى، وجعل من نظرية ولاية الفقيه والإيمان بها من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية، فلا يستقيم النظام إلا بها، بل لا يكتسب شرعية إلا بأعمالها، وتضمن أيضا تعديلات على الشروط الواجب توفرها فيه [4]، فتم إلغاء شرط أن يحظى الفقيه بالاعتراف والقبول بوصفه مرجع تقليد من جانب الغالبية الكبرى من الشعب، كما كان مؤشرا في دستور عام 1979، إذ شدّد في شروط التعديل على إعطاء الأفضلية للمرشحين لمنصب المرشد الأعلى، هو أن يثبتوا درايتهم الواسعة في القضايا السياسية والاجتماعية، لكي تتناسب ومرحلة ما

---

[1]– هادي قبيسي، " **مباني النظام الإيراني**"، شؤون الأوسط ، العدد 121، شتاء 2006، ص 106.

*– ظهرت نظرية ولاية الفقيه أول مرة في فكر الملا أحمد النراقي الكاشاني المتوفى عام 1829، ثم تبناها آية الله الخميني في كتابه " ثلاث رسائل: ولاية الفقيه" الصادر عام 1970، وطبقها عمليّا بعد إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بعد أن نصت المادة الخامسة من الدستور أن في زمن غياب الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الإمام العادل، ولذا فإن للولي الفقيه حق السلطة والولاية في زمن الغيبة، وهو من يدير أمور المجتمع ويجب على الشعب الامتثال لأوامره وطاعته، ومن يخالف أوامره يخالف أوامر إمام الزمان طبقا لرؤية مؤيدي النظرية من الشيعة الإثني عشرية. للمزيد انظر:

– حميد بارسا نيا، الخريطة الفكرية الإيرانية عشية الثورة: دراسة اجتماعية معرفية، تعريب: خليل زامل العصامي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2012، ص 369 وما بعدها. وكذلك: مصطفى الخميني، ثلاث رسائل: ولاية الفقيه، تحقيق ونشر:مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني ، إيران–قم: مطبعة مؤسسة العروج، الطبعة الأولى، جمادي الثاني 1418، ص 3 وما بعدها.

[2]– أحمد منيسي، " **بين التحول والتغيير: خصوصية بنية النظام السياسي الإيراني**"، مجلة مختارات إيرانية ، السنة الأولى، العدد الرابع، نوفمبر 2000، ص 63.

[3]– محمد توفيق، التجربة الإيرانية: النموذج المذهبي الانتقاضي، الرياض: مكتبة الملك فهد للنشر، الطبعة الأولى، 1436هـ، ص ص 65–66

[4]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية–الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ديسمبر 2002، ص–ص 78–80

بعد الخميني [1]، يضاف إليها شرط الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه، وكذا العدالة والتقوى اللازمة لقيادة الأمة الإسلامية، وأيضا الكفاءة الإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية للقيادة، وفي حالة تعدد من تتوفر فيهم الصفات المذكورة، يفضَّل من كان له رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره[2].

ويجب الانتباه إلى أن المرشد ينتخبه مجلس الخبراء الذي ينتخبه بدوره الشعب الإيراني انتخابا مباشرا، فإذا كانت المواد من 107 إلى 112 قد حددت بشكل جليّ صلاحيات المرشد الأعلى، فإن المادة 110 تفصّل تحديدا مسؤولياته بشكل عام وبشكل أخص ما يتعلق بعملية صنع القرار السياسي الخارجي وتأتي في مقدمتها تعيين السياسة العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وكذلك الإشراف على حسن إجراء السياسات العام للنظام، مع حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاثة، وكذا حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلّها بالطرائق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام [3].

ومن ناحية أخرى يشرف بصورة غير مباشرة على أهم المناصب في البلاد، من خلال تخويله دستوريّا صلاحية تنصيب وعزل كل من فقهاء مجلس صيانة الدستور، أعلى مسؤول في السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في الجمهورية، رئيس أركان القيادة المشتركة، القائد العام لقوى حرس الثورة الإسلامية، القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي [4]، هذا الموقع المحوري يعززه استغناء الولي الفقيه عن تجديد انتخابه من قبل الشعب، فالأمر الوحيد الذي تنتهي به ولايته –سوى الموت– هو تلك اللحظة التي يفقد فيها إحدى أو كل مواصفاته الدستورية، ويعوّل المجتمع الإسلامي على المؤسسة الدينية وخططها التربوية الخاصة لتوفير شخصيات تمتلك المواصفات الدستورية التي تخوّلها تحمّل كل هذه المسؤوليات وممارسة تلك السلطات [5].

---

[1]– ويلفريد بوختا، إيران بعد ربع قرن من الجمهورية الأولى إلى الثالثة، ترجمة: حسين بن حمزة، العراق: معهد الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2006، ص 30.

[2]– دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 109.

[3]– دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 110

[4]– غضنفر ركن أبادي، الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2013، ص 434.

[5]– ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003، ص 69.

أما على صعيد العلاقات غير المباشرة بالشعب والنظام ينسق مكتب المرشد الأعلى نشاط الولي الفقيه، وهو مكوّن من أربعة أعضاء يشترط أن يكون كل منهم حجة الإسلام أو آية الله، وللمرشد الأعلى أكثر من 2000 ممثّل أغلبهم برتبة حجة الإسلام، منتشرين في كل الوزارات وفي مؤسسات الدولة وفي المراكز الثقافية داخل وخارج إيران وفي محافظات إيران كلها [1]، وبالتالي يظهر المرشد وكأنه هو المتحكم في مفاصل الدولة داخليا وخارجيا، مع ما يقتضيه ذلك من ممارسة دور مؤثر في صنع واتخاذ السياسات الإيرانية الداخلية منها والخارجية على حدا سواء [2]. وهو ما سنبحث فيه في العناصر التالية.

ثانيا – المؤسسات المتصلة بالمرشد الأعلى

المتعارف عليه في مجال الأنظمة السياسية هو وجود ثلاث سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، مع اختلاف التسمية من نظام لآخر، إلا أن في إيران الحال ليس بهذه البساطة، فالنظام السياسي يحوز على السلطات الثلاث السابقة الذكر، إلا أنها بمفردها لا يمكنها أن تفعل أي شيء، والسبب أن هناك مؤسسات أخرى جرى إنشاؤها لتكييف عمل النظام السياسي ذي الصبغة الإسلامية، وهذه المؤسسات (وصلاحياتها) تتداخل مع كل من السلطات الثلاث من جهة، وتتفاعل بعلاقات رسمية مع مؤسسة المرشد الأعلى؛ معنى هذا الكلام أنها مؤسسات رسمية لكن ما من سبيل لضمها إلا أيٍّ من السلطات الرئيسية الثلاث، وتضم هذه المؤسسات كل من مجلس الخبراء، وكذا مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وأخيرا المجلس الأعلى للأمن القومي.

أ – مجلس الخبراء:

برزت فكرة إنشاء مجلس الخبراء مع بداية إعداد مسودة الدستور سنة 1979، إذ رأى آية الله الخميني أن يشكّل مجلس خبراء يراجعون مسودة الدستور ثم يعرضها على الشعب في استفتاء عام، انقسم على إثرها رجال الثورة حول عدد أعضاء هذا المجلس إلى فريقين، تزعّم الاتجاه الأول **آية الله منتظري** الذي نادى بأن يكون عدد أعضاء مجلس الخبراء مائتي (200) عضو يمثّلون جميع المناطق الإيرانية، في حين رأى الفريق الثاني بقيادة الخميني – وأغلبه من رجال الدين– بأن تكون العضوية محصورة في عدد قليل حتى يتمكن المجلس من مراجعة الدستور في فترة وجيزة، ومن ثم يتم عرضه في الاستفتاء

[1] – ناصر إيماني، "**مأسسة صلاحيات منصب المرشد**"، مختارات إيرانية ، السنة الثانية، العدد 23، يونيو 2002، ص 11.

[2] – أحمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة، القاهرة: دار الحرية، 1989، ص ص 60–61.

العام، وقد رجحت الكفة للتيار الثاني وانتخب سبعين (70) عضواً لمجلس الخبراء، قاموا بمراجعة مسودات الدستور وطرحوه في استفتاء عام يوم 2 ديسمبر عام 1979[1].

وفي عام 1982 ارتفع عدد أعضاء مجلس الخبراء إلى ثلاثة وثمانين (83) عضواً غالبيتهم من رجال الدين، ليرتفع في 2005 إلى ستة وثمانين (86) عضوا، يشترط في كل واحد منهم أن يكون مخلصا وأمينا، وحسن الخلق، مُلِمّا بالفقه لمعرفة الشروط الواجب استيفاؤها لتولي منصب المرشد الأعلى متمتّعا بمهارات اجتماعية وسياسية وعارفا بالأوضاع العامة، معروفا بولائه لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ونظرية ولاية الفقيه [2].

وحدد القانون الذي وُضِع عام 1980 أن تقوم كل محافظة من المحافظات الإيرانية الثماني والعشرون (28) بانتخاب رجل دين يمثّلها في المجلس لمدة ثماني سنوات بشرط موافقة مجلس صيانة الدستور عليهم [*]، وإذا زاد عدد سكان المحافظة على مليون نسمة، يحِقّ للمحافظة انتخاب ممثّل إضافي في المجلس عن كل نصف مليون نسمة إضافية [3]، كما حدد قانون المجلس بأن يكون مقر واجتماعات المجلس السنوية في مدينة قم، إلا أن كل اجتماعاته عقدت في العاصمة طهران، ويجتمع أعضاؤه مرة واحدة على الأقل لمدة يومين، يضاف إليها الاجتماعات غير العادية، التي يُمكن أن يعقدها المجلس في وقت الأزمات[4].

ويعتبَر فقهاء المجلس مجموعة من نخبة المجتمع الإسلامي أولا، وكخبراء في الشريعة الإسلامية ثانيا، يتولون مهمّات فريدة في النظام، وذلك ما استدعى انتخابهم المباشر من قبل الشعب، هذا الأخير الذي له أن يشعر بالمشاركة في السلطة، ومقابل ذلك يشيّد بناء ولاية الفقيه على أساس شرعيتين: دينية وضعية، ويعلّق **الإمام الخميني** على هذه الثنائية بقوله: " الخبراء ثقة الشعب وأمناؤه في أمر يُعدّ من أهم الأمور في النظام السياسي...ومجلس الخبراء يمثّل مظهرا لحاكمية الشعب الدينية، فمن ناحية إن وجود هذا المجلس وتشكيله يعتمد على الشعب، وإن أعضاء المجلس أناس عارفون بالنظام السياسي للإسلام

---

[1]- أمنية سالم، تحولات في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2018، ص 65.

[2]–هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 108.

[*]– هنا يطرح مدى مصداقية قرارات المجلس واستقلاليتها، سيما إذا علمنا –كما سيأتي ذكره لاحقا– أن مجلس صيانة الدستور يعيَّنُ نصفه من قبل المرشد الأعلى، والنصف الآخر من قبل رئيس السلطة القضائية الذي يعيّنه هو الآخر المرشد الأعلى. للاستزادة أكثر أنظر:

David E. Thaler and Other, Mullahs, Guards Bonyads an Exploration of Iranian Leadership Dynamics, Washington: Rand National Defense Research Institute, 2010, Pp 28-29.

[3]– ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 85–86.

[4]– محمد صادق الحسيني، الخاتمية المصالحة بين الدين والحرية، بيروت: دار الجديد، 1999، ص 83.

وقضية الحكومة، وفقا للمعايير الإسلامية، ولا يتعدّون هذه المعايير من ناحية أخرى، وهذه صورة لما نسمّيه حاكمية الشعب الدينية" [1].

ويُعدّ المجلس من أهم المؤسسات السياسية في النظام السياسي الإيراني، وذلك لاتصاله المباشر بالمرشد الأعلى؛ من حيث كونه هو الذي يحدّد صلاحيات القائد، ومدى توفر الشروط اللازمة فيه لتعيينه في هذا المنصب الحساس [2]، وهذا حسب المادة 107 من الدستور، كما نص مبدأ المادة 111 على مهمة أخرى من مهام مجلس الخبراء وهي أنه في حالة عجز القائد الأعلى عن أداء وظائفه القانونية أو فقدانه أحد الشروط المذكورة في الدستور، أو علم بفقدانه لبعضها منذ البداية فإنه يعزل من منصبه ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء [3]، معنى هذا الكلام أن الدستور يعهد إلى المجلس بوظيفيتين أساسيتين؛ تتمثل الأولى في تحديد صلاحية القائد وترشيحه للقيادة ومتابعة قيامه بمهامه ووظائفه القانونية، في حين تتلخص الوظيفة الثانية في عزل القائد إذا ما رأى المجلس أنه انحرف عن مساره الدستوري أو افتقد لأيٍّ من الشروط اللازمة[4].

وهناك إشكالية تطرح بخصوص مكانة المجلس واستقلاليته عن المرشد، ودوره في السياسة الخارجية الإيرانية، سيما إذا علمنا أن رئاسة المجلس عهدت منذ استحداثه إلى اليوم إلى ستة (06) أشخاص كلهم رجال دين مقربون من المرشد **آية الله علي خامنئي Ayatollah Ali Khamenei** * وهم: علي مشكيني (1983–2007)، هاشمي رفسنجاني (2007–2011)، محمد رضا مهدوي كني (2011–2014)، محمود الهاشمي الشاهرودي (منصبه مؤقت 2014–2015)، محمد يزدي (2015–

---

[1]– توفيق السيف، حدود الديمقراطية الدينية: دراسة في تجربة إيران منذ 1979، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 2008، ص 220.

[2]– طلال عتريسي، جيواستراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2009، ص 135.

[3]– مدحت أحمد حماد، النظام السياسي الإيراني الخماسي الأضلاع: مراكز الثقل ونقاط الضعف، في : محمد السعيد عبد المؤمن وآخرون، إيران: جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الأولى، 2010، ص 73.

[4]– بيزن إيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة: سعيد الصباغ، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2000، ص 16.

*– هو آية الله علي خامنئي من مواليد 17 جويلية 1939 بمدينة مشهد الإيرانية، كان والده من أبرز علماء مشهد ووعاظه، وأمّه ابنة سيد هاشم نجف آبادي أحد علماء مشهد المعروفين، التحق بحفظ القرآن وعمره خمس (5) سنوات، وبعدها بمدرسة دار تعليم الديانات الابتدائية ، ثم التحق بعدة مدارس دينية وحكومية بمشهد والنجف وقم، نهل منها جميعها مختلف العلوم وتلقى تعليمه عل يد نخبة مميزة من علماء الدين والفقه، امتهن التدريس بعد تخرجه، وكرّس جزءا كبيرا من حياته في النضال ضد نظام الشاه بالكلمة والسلاح وتحمّل عبء نشر رسائل الخميني التي تدعوا للثورة ضد النظام البهلوي، الأمر الذي جعله عرضة للاعتقال، وبعد إطلاق سراحه استقر في مشهد بدلا من قم وطهران، وعمل لسنوات من أجل تأسيس جمعية العلماء المجاهدين من أجل حشد المسيرات والمظاهرات ضد نظام الشاه حتى سقوطه، تولى رئاسة الجمهورية لعهدتين متتاليتين من 1981–1989 ليتم انتخابه بالإجماع مرشدا أعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية. لتفاصيل أكثر أنظر :
كريم سجادبور، في فهم الإمام الخامنئي: رؤية قائد الثورة الإسلامية، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008، ص ص 5–10.

2016)، أحمد جنتي (2016- إلى اليوم)[1]، الأمر يؤكد ما تم الإشارة إليه من قبل حول الطابع المعقد والمتداخل الذي يوسَمُ به النظام السياسي الإيراني من جهة، ومن جهة ثانية محورية مؤسسة المرشد الأعلى.

ب-مجمع تشخيص مصلحة النظام:

كان للخلافات التي حصلت بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور أن أصابت النظام السياسي الإيراني بشلل في ثمانينيات القرن الماضي، وأغلب هذه النزاعات كانت في جانبها الكبير ذات صبغة اقتصادية، ففي الوقت الذي رأى فيه أعضاء من مجلس الشورى الإسلامي أن الدولة يجب أن تتدخل في الاقتصاد، رأى أعضاء من مجلس صيانة الدستور أنه من الضروري جدا العمل من أجل حماية القطاع الخاص[2]، ولأجل حل هذا النزاع والنزاعات التي على شاكلته عمد آية الله الخميني إلى إصدار قرار بإنشاء مجمّع تشخيص مصلحة النظام عام 1988.

وضمّ المجلس في بداية تأسيسه اثنا عشرة (12) عضواً يتوزعون بين رؤساء السلطات الثلاثة (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) وفقهاء مجلس صيانة الدستور وممثلٍ عن المرشد الأعلى، وممثّلٍ عن رئيس الجمهورية، والوزير الذي يتعلق القانون أو القضية محلّ الخلاف بوزارته، ثم وسّعت هيكلية المجلس بعد ذلك إلى واحد وثلاثين (31) عضواً، بعد إضافة عدد من الأعضاء ومنهم النائب الأول لرئيس الجمهورية، ونائب رئيس مجلس الشورى، ليصبح لاحقا ثمانية وثلاثون (38) عضوا، يعيّنهم المرشد الأعلى مدة خمس (05) سنوات، وبعد أن كانت رئاسة المجمّع توكل إلى رئيس الجمهورية أصبح المرشد الأعلى ومنذ عام 1997 يتولى تعيين رئيس للمجمّع[3]، وقد عرف المجلس منذ تأسيسه إلى اليوم سبعة (07) مجالس؛ **الأول** (1988-1989)[*]**الثاني** (1989-1997)، **الثالث** (1997-2002) **الرابع** (2002-2007)، **الخامس** (2007-2012)، **السادس** (2012-2017)، **السابع**(2017-2022)[4].

هذا، وتتّبع للمجمّع لجان خاصة تعمل في مجال السياسة والأمن والثقافة والاقتصاد وغير ذلك، وهو سلطة استشارية يستفيد منها الولي الفقيه في إدارة شؤون البلاد داخليا وخارجيا بمختلف جوانبها، كما

---

[1]- إلياس ميسوم، مرجع سابق، ص 180.

[2]- تييري كوفيل، إيران الثورة الخفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2008، ص 138.

[3]- محمد عباس ناجي، " من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران "، **قضايا: محاولة بلورة تطورات جارية**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 25، يناير 2004، ص 9.

[*]- ترأّسه خامنئي عندما كان رئيسا للجمهورية وأسندها إلى هاشمي رفسنجاني من 1989 إلى غاية وفاته عام 2017 وخلفه بصفة مؤقتة محمد علي موحدي كرماني عام 2017 ثم آية الله محمود هاشمي شاهرودي من 2017 إلى اليوم.

[4]- إلياس ميسوم، مرجع سابق، ص 183.

يمتلك دوراً فعّالا في مجال التشريع، فهو كما ورد في المادة 112 من الدستور يتولى تشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة والدستور، وذلك عندما لا يقبل مجلس الشورى رأي مجلس صيانة الدستور بملاحظة مصلحة النظام، ويقوم المجمّع بدراسة توجيهات المرشد ووضع التصورات والخطط التفصيلية والرئيسية الخاصة بها، ويقوم بعد ذلك المجمّع بإبلاغ السلطات المختصة بقرارات المرشد، ويراقب آليات عملها [1].

من ناحية أخرى، فبما أن الحكومة الإسلامية تملك الحق بإقرار قوانين استثنائية (تسمى القوانين الخاصة) قد تخالف حُكْماً شرعيّاً جزئيّاً أو فرعيّاً لمصلحة حكم شرعي أهمّ أو للحفاظ على دولة الإسلام ومصلحة الأمة ككل، باعتبار أن الحكومة هي الوسيلة الأساس للحفاظ على المجتمع الإسلامي، فإن هذه الصلاحيات الواسعة بطبيعة الحال تستدعي سلطة عليا تحسم الخلاف حول أولويات البلاد، على أساس مصلحة النظام واستمراره [2].

ومن الناحية الاستشارية، يدرس المجلس القضايا التي يوكلها القائد إليه والمقررات التي تتعلق بهذا المجلس تتم تهيئتها والمصادقة عليها من قبل أعضاء المجلس أنفسهم، وترفع إلى القائد لتتم الموافقة عليها بحسب الدستور، وفي حالات الضرورة التي تتطلب إعادة النظر في الدستور يقوم القائد – بعد التشاور مع مجلس تشخيص مصلحة النظام– باقتراح المواد التي يلزم إعادة النظر فيها أو تكميل الدستور بها، والدعوة لتشكيل مجلس إعادة النظر بالدستور، ويشارك في هذا المجلس الأعضاء الدائمون في مجلس تشخيص مصلحة النظام [3]، معنى هذا الكلام أن المجلس مؤسسة ذات بعدين استشاري وتشريعي، جاءت لتزيد من فصل السلطات وتساند موقع ولاية الفقيه بشكل استشاري، وتخفف من الأزمات التي قد تتعلق بمسألة من مسائل السياسة الخارجية، وتعمل على وضع حدّ للاختلاف بين ممثّلي الشعب وفقهاء صيانة الدستور حول إسلامية القوانين من جهة، ودستوريتها من جهة ثانية.

ت –المجلس الأعلى للأمن القومي :

يسمى أيضا مجلس الأمن القومي الإيراني، وهو مؤسسة تم تأسيسها في عام 1989 بعد نهاية الحرب الإيرانية– العراقية وما تبعها من تعديل للدستور، وهو مؤسسة مطورة عن مجلس الدفاع الوطني

[1] – علي محافظة، إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2013، ص 206.

[2] – هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 109.

[3] – غضنفر ركن آبادي، مرجع سابق، ص ص 477–478.

الأعلى الذي تأسس بموجب دستور عام 1979*، وأفردت المادة 177 من دستور إيران 1989 الحديث عن المجلس، كما توسعت صلاحياته وزاد عدد أعضائه ليصل إلى عشرين (20) عضواً [1]، ويمثّل المجلس بؤرة اتخاذ القرارات الإستراتيجية للدولة، إذ يضطلع بقضايا السياسة الخارجية والدفاع والتنسيق بينهما، إلى جانب القضايا الإستراتيجية في الدولة كقضايا الطاقة وغيرها، ومن الصعب جدا الخروج على قراراته خلافا للمؤسسات الأخرى، وذلك راجع للطريقة التي يتم اتخاذ القرار فيه وهي طريقة التوافق، الأمر الذي يعني أن كل طرف ساهم بقدر معين في اتخاذ القرار، طالما أن الأمور تتمّ بالتوافق وليس بالتصويت [2].

ومن أبرز الأعضاء الدائمين في المجلس نجد كلّ من: ممثلان عن المرشد الأعلى، رئيس مجلس الشورى، رئيس القضاة، رئيس الدولة، رئيس الأركان، رئيس لجنة الموازنة، نائب الرئيس، سكرتير المجلس، وزير الخارجية، وزير الداخلية، مدير المخابرات، قائد الجيش، قائد الحرس الثوري، رئيس مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وزير الدفاع، رئيس وكالة الطاقة النووية، وزير العلوم والتكنولوجيا، وزير الطاقة، ومندوب إيران في الأمم المتحدة، وقد يضاف لكل هؤلاء أي وزير قد يكون للقرار موضوع البحث صلة بمؤسسته، ويترأس المجلس رئيس الجمهورية الذي يعدّ مصدرا للسياسة الخارجية ومراقبا لتحركاتها ومواقفها[3].

وبالنسبة للشخصيات التي ترأست المجلس فتمثلت في كل من هاشمي رفسنجاني (1989-1997)، ثم محمد خاتمي (1997-2005)، فمحمود أحمدي نجاد (2005-2013)، وأخيرا حسن روحاني (2013- إلى اليوم)، بينما تولى أمانته العامة أربعة (04) شخصيات، ويعدّ الرئيس الحالي حسن روحاني عميد الأمناء العامّين إذ تولى هذا المنصب لفترة ستة عشر (16) سنة خلال فترة الرئيسين رفسنجاني وخاتمي أي من 1989 حتى 2005، وفي فترة أحمدي نجاد تولى الأمانة العامة علي لاريجاني (2005-2007) وسعيد جليلي (2007-2013)، في حين تولى علي شمخاني ذات المنصب منذ انتخاب حسن روحاني رئيسا للجمهورية سنة 2013 إلى اليوم [4].

---

* - تأسس المجلس الأعلى للدفاع الوطني في العام الأول من الثورة الإيرانية الإسلامية، وكان متكوّنا وقتها من 7 أعضاء هم رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان، والقائد العام لقوات الحرس الثوري، واثنان من مستشاري المرشد الأعلى للجمهورية، للاستزادة انظر: ويلفريد بوختا، من يحكم إيران ؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص-ص 91-99.

[1] - خالد البسيوني، التحول العاصف: سياسة إيران الخارجية بين عهدين، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 219-220.

[2] - هشام داود الغنجة، العامل المذهبي ودوره في توجيه السياسة الخارجية تجاه العراق 2003-2013، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2017، ص ص 54-55.

[3] - طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة : إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 2006، ص 109.

[4] - إلياس ميسوم ، مرجع سابق، ص ص 184-185.

وتتركز أهم أعمال المجلس الأعلى للأمن القومي في حماية وتأمين المصالح العليا للبلاد، وحماية الثورة الإسلامية وسيادة البلاد، وكذلك تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسة العامة، والاستفادة من الإمكانات المادية والمعنوية للبلاد في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، أخيرا تعيين المجالس الفرعية لقضايا أمن البلاد، على أن يترأسها كما سبق وتمت الإشارة إليه رئيس الجمهورية أو نائبا يتم تعيينه من أعضاء المجلس [1]. وبالرغم من الضغط الذي يمارسه المرشد الأعلى عبر صلاحياته الواسعة للتأثير في قرارات المجلس، إلا أن هذا الأخير يبقى مؤسسة ضليعة بحماية النظام داخليا وتوجيه ومراقبة السياسة الخارجية في بيئتيها الإقليمية والدولية.

الفرع الثاني: الهيأتين التنفيذية والتشريعية

بالإضافة لمؤسسة المرشد الأعلى وما يتصل به من مؤسسات، يوجد هناك هيأتين رسميتين تساهمان بشكل كبير في السياسة الخارجية الإيرانية وهما: الهيأة التنفيذية والتي تحوي مؤسسة الرئاسة وما يتصل بها من وزارات على رأسها وزارة الخارجية (سنتطرق إليهما في العنصر الأول من هذا الفرع)، وكذا الهيأة التشريعية والتي تحوي كلّا من مجلس الشورى الإسلامي وكذا مجلس صيانة الدستور (سنتطرق إليهما في العنصر الثاني من هذا الفرع).

أولا- الهيأة التنفيذية (مؤسسة رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية):

سنستعرض في هذا العنصر كل ما يتعلق بمؤسسة رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية ودورهما في رسم وتوجيه ملامح السياسة الخارجية الإيرانية، سواء من وضعهما القانوني (كما هو مبيّن في الفصل التاسع من الدستور الإيراني)، أو أهميتهما في المنظومة الإيرانية ككل.

أ- مؤسسة رئاسة الجمهورية:

يحتل رئيس الجمهورية المرتبة الثانية في الأهمية بعد منصب المرشد الأعلى في النظام السياسي الإيراني، وهو ما دلت عليه صراحة المادة 113 من الدستور بحيث اعتبرت رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، كما وأنه هو المسؤول عن تنفيذ الدستور كما يرأس السلطة التنفيذية إلا

[1]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 130.

في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة [1]، ومن ناحية أخرى فإن رئيس الجمهورية يكتسب توازنا في التمثيل يكون نابعا من انتخابه من قبل الشعب الأمر الذي يهبه القدرة على تنفيذ السياسات العامة للبلاد بحيوية أكبر، ويحق له تكرار انتخابه لأربع (04) سنوات مرة واحدة، ويشترط في فوزه حصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين المشتركين في التصويت، وفي الحالة التي لا تتحقق فيها الأغلبية فتتم إعادة الانتخابات مرة ثانية، بعد مرور أسبوع واحد على الانتخابات الأولى، على أن تنحصر الانتخابات الثانية بالمرشحين الاثنين اللذيْن حصلا على أعلى نسبة من الأصوات في الجولة الأولى [2].

وينسجم منصب رئيس الجمهورية مع روح النظام الإسلامي من خلال المواصفات الخَمْسة التي حددتها المادة 115 من الدستور؛ أن يكون إيراني الأصل أولا، حاملا للجنسية الإيرانية ثانيا، قديرا في مجال الإدارة والتدريب ثالثا، حسن السيرة وتتوافر فيه الأمانة والتقوى رابعا، معتقدا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد خامسا [3]، مواصفات يعمل كلّ من مجلس صيانة الدستور – بموافقة المرشد الأعلى الذي يوقع حكم تنصيبه بعد انتخابه– على توافرها في المرّشحين كما دلت عليه المادتين 110 و 115 ، وبالرغم من الهامش الكبير الذي يتمتع به الرئيس إلا أنه يظل ملتزما بسياسات يضعها المرشد الأعلى، وذلك على صعيد ترتيب الأولويات وتوجيه سياسات الدولة داخليا وخارجيا [4].

وتعتبر الضوابط أعلاه بمثابة ضمانة لانسجام نظرية المشاركة الشعبية مع إسلامية النظام، ويبقى للقائد بمعية مجلس الشورى حق الرقابة على موقع رئيس الجمهورية؛ إذ يحق للمرشد الأعلى عزل الرئيس خدمة لمصالح البلاد بإحدى الطريقتين، الأولى إذا صدر حكم قضائي بحقه في دعوى جنائية، ويستطيع المرشد في هذه الحالة إقالته من منصبه استنادا إلى هذا الحكم القضائي، وهي حالة لم تحدث في تاريخ إيران حتى وقتنا هذا، الثانية تحدث الإقالة فيها في حالة ما إذا قرّر البرلمان عدم صلاحية الرئيس وطلب من المرشد إقالته، وهذه الطريقة حدثت في حالة واحدة فقط، عندما أعفي فيها الرئيس من منصبه وكان بقرار من البرلمان الإيراني حيث تم سحب الثقة من أول رئيس للجمهورية وهو **أبو الحسن بني صدر**

---

[1]– غسان بن جدو، إيران إلى أين ؟ ، في مجموعة مؤلفين، العرب وجوارهم إلى أين ؟، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص 251.

[2]– محجوب الزويري، الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2010، ص 7.

[3]– علي عبد الصادق، إيران– تركيا والحرب الأمريكية العراقية، أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الطبعة الأولى، 2003، ص 19.

[4]– حميد أنصاري، " **رأي الأمة والنظام الجمهوري: الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجا**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 68، مارس 2006، ص ص 13-14.

Abolhassan Bani Sadr [*]من منصبه، والطلب من المرشد الأعلى آنذاك الإمام الخميني أن يعفيه من منصبه، وهو ما فعله الإمام الخميني فعلا [1].

وجدير بالذكر أنه ومنذ 1979 تولى سبع (07) رؤساء منصب الرئاسة وهم: **أبو الحسن بني صدر** (1980-1981)، **محمد علي رجائي Mohammad Ali Rajai** (1981)، **علي خامنئي** (1981-1989)، **علي أكبر هاشمي رفسنجاني Hachemi Rafsandjani** (1989-1997)، **محمد خاتمي Mohammad Khatami** (1997-2005)، **محمود أحمدي نجاد Mahmoud Ahmadinejad** (2005-2013)، **حسن روحاني Hassan Rohani** (2013- إلى اليوم)[**].

هذا، وتعتبر الصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية واسعة في النظام السياسي في إيران؛ إذ يتولى ممارسة السلطة التنفيذية -عدا تلك المخصصة للقائد مباشرة- فهو بمثابة رئيس للوزراء يعينهم ويعزلهم بنفسه، وهو ما بيّنته المادة 124 من الدستور الإيراني[2]، والتي أكدت على أن رئاسة مجلس الوزراء تسند إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزراء ، يضاف إليها مصادقته على القوانين وتطبيقها بعد المصادقة عليها من مجلس الشورى، كما يرأس -كما سبق وأشرنا- المجلس الأعلى للأمن القومي [3].

ويتضح دور الرئيس في السياسة الخارجية من خلال تعيين الوزراء ومن ضمنهم وزير الخارجية، كذلك فإنه يقوم وفقا للدستور الإيراني بتعيين السفراء المقترحين من قبل وزير الخارجية، وفق الصلاحيات المخوّلة له دستوريا، ومن ثم يقوم بالتوقيع على أوراق اعتمادهم وكذلك تسلّم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى في البعثات الدبلوماسية [4]، وأيضا هو من يحق له التوقيع – أو عبر ممثله القانوني- على

---

[*]- كان أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد تولى مؤقتا منصب وزير الشؤون الخارجية في إيران بعد إبراهيم يزدي، وتلاه في هذا المنصب صادق قطب زاده، وقد تولى رئاسة الجمهورية الإيرانية من 04 فيفري 1980 وحتى 21 جوان 1981، وهو تاريخ سحب الثقة منه من طرف البرلمان الإيراني وإقالته من قبل المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله الخميني. للاستزادة أنظر:
ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 43-44.

[1]- غضنفر ركن آبادي ، مرجع سابق، ص 490.

[**]- إذا استثنينا السنة الأولى من عمر الثورة التي شهدت هروب الرئيس الأول واغتيال الثاني، يتضح لنا أن كل الرؤساء الذي تعاقبوا على منصب الرئاسة قد ضفروا بعهدتين رئاسيتين من جهة، من جهة ثانية إذا استثنينا أيضا علي خامنئي الذي أصبح مرشدا للثورة الإسلامية عام 1989 يظهر وكأنه ثمّة تبادل للأدوار في قيادة البلاد بين أهم فصيلين سياسيين في إيران: المحافظون والاصلاحيون، فمثلا هاشمي رفسنجاني كان محسوبا على المحافظين في بدايات حياته السياسية خَلَفه خاتمي وهو من الإصلاحيين، ليخلفه محمود أحمدي نجاد من المحافظين، ليُخلَف هو الآخر بالرئيس الإصلاحي الحالي حسن روحاني.

[2]- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 124.

[3]- أمينة سالم، مرجع سابق، ص 57.

[4]- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 127.

المعاهدات والعقود والاتفاقيات التي تبرم بين الحكومة الإيرانية وسائر دول العالم بشرط مصادقة مجلس الشورى الإسلامي عليها، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالتكتلات والاتحادات الدولية.وعلى العموم فإن فِعليّة الرئيس في السياسة الخارجية يتوقف على اعتبارات أربعة أساسية مهمّة، بداية بشخصيته وعلاقته بالقوى المختلفة، ثم طبيعة العلاقة بينه وبين المرشد الأعلى، فعلاقته بمجلس الشورى، وأخيرا طبيعة القضية المثارة على المستوى الخارجي وما إذا كانت لا تدخل في صلاحيات المرشد الأعلى ، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يبقى موقع رئاسة الجمهورية بما له من تمثيل شعبي، في حال من التوازن مع مجلس ممثلي الشعب(الشورى) الذي له الحق بتوجيه السؤال إلى الرئيس (أو الوزراء الذين يتعين عليهم الحضور للمجلس) للإجابة فهو – إلى جانب الوزراء – مسؤول أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى[1].

وينسجم منصب رئيس الجمهورية مع روح النظام الإسلامي من خلال المواصفات الخَمْسة التي حددتها المادة 115 من الدستور؛ أن يكون إيراني الأصل أولا، حاملا للجنسية الإيرانية ثانيا، قديرا في مجال الإدارة والتدريب ثالثا، حسن السيرة وتتوافر فيه الأمانة والتقوى رابعا، معتقدا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد خامسا وعلى العموم فإن فِعليّة الرئيس في السياسة الخارجية يتوقف على اعتبارات أربعة أساسية مهمّة، بداية بشخصيته وعلاقته بالقوى المختلفة، ثم طبيعة العلاقة بينه وبين المرشد الأعلى، فعلاقته بمجلس الشورى، وأخيرا طبيعة القضية المثارة على المستوى الخارجي وما إذا كانت لا تدخل في صلاحيات المرشد الأعلى [2].

استنادا للحجج أعلاه قدمت إيران بديلا يتمثل في الدعوة لإقامة نظام "**شرق أوسط إسلامي**" إدراكا منها بأنه سيمثّل مدخلا مناسبا لها للقيام بدور أكثر فاعلية على مستوى المنطقة، وذلك عن طريق محورين أساسيين؛ **الأول إيديولوجي** ويتمثل في إيمانها بحتمية قيام حكومة عالمية وما يفرضه ذلك من التزامات عديدة عليها، **والثاني إستراتيجي** ويتصل بمحاولاتِ إيران تكوينَ حزامٍ أمنيٍّ يكون بمثابة حائط يصد كل محاولات اختراقها من قبل خصومها في المنطقة[3] (الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" تحديدا)، ولذلك سعت حثيثيا من أجل ترسيخ وجودها في عدة دول كمصر بعد سقوط نظام حسني مبارك، وكذا دورها في اليمن والعراق وسوريا ولبنان، وكذا دول الخليج العربي، وهو ما سيلي البحث فيه فيما تبقى من هذا الفصل.

---

[1] – دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 125.

[2] – علي عبد الصادق، إيران – تركيا والحرب الأمريكية العراقية، أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الطبعة الأولى، 2003، ص 19.

[3] – هالة أحمد الحسيني، الخطاب الصحفي في العلاقات المصرية الإيرانية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص 64.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية نحو البيئة الإقليمية الشرق أوسطية المباشرة

تتعدد المحددات الضابطة لتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية الشرق أوسطية بِحُكْم تعدد وتنوع جيرانها؛ فإلى الشرق الإيراني توجد أفغانستان وباكستان، وإلى الغرب منه توجد العراق، في حين توجد تركيا في الشمال الغربي منه*، وفي الجنوب توجد دول الخليج العربي. فإذا ما اعتبرنا أن مفاهيم "الحكم الإسلامي" و"الاستقلالية" و"النفوذ" هي بمثابة أحجار زوايا السياسة الخارجية الإيرانية على رقعة الشطرنج الشرق أوسطية، فإن ما يهمنا في هذا المبحث هو المحورين الأول والثالث؛ فالمحور الأول طغى على ملامح السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول بعينها هي دول الخليج مما قاد في كثير من الأحيان إلى علاقات متوترة معها، في حين شكّل المحور الثالث خارطة طريق لتوجهات إيرانية الخارجية نحو العراق وأفغانستان سيما بعد إسقاط أنظمة الحكم فيهما.

تأسيسا على ما سبق فإننا نروم من خلال هذه المبحث إلى تبيان محددات السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه بيئتها الإقليمية الشرق أوسطية المباشرة، هذه الأخيرة التي تضم دول الخليج مجتمعة بمعيّة دولتي أفغانستان والعراق.

المطلب الأول: دول مجلس التعاون وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية: ثنائية الأمن والمذهبية

لكي تتضح معالم السياسة الخارجية الإيرانية وليساعدنا ذلك في تحليل آلية صنع القرار السياسي كان لزاما علينا استعراض أبرز المؤسسات السياسية للنظام السياسي والفاعلة في رسم المعالم الكبرى للسياسة الخارجية الإيرانية وكذلك توجيهها، ترتكز هذه المؤسسات على بناء معرفي وفلسفي فريد يتجلى في الهيكلية المؤسساتية؛ فإلى جانب المؤسسات التي نصادفها في أنظمة الحكم التقليدية في مختلف البلدان كرئاسة الجمهورية والبرلمان والمؤسسة القضائية ومجلس الوزراء، نجد مجموعة أخرى من المؤسسات متعددة الأدوار؛ رقابية: مجلس صيانة الدستور ومجلس الخبراء الذي يتمتع بالتمثيل الشعبي، استشارية: مجلس تشخيص مصلحة النظام، إشرافية: موقع الولي الفقيه أو المرشد الأعلى، وفيما يلي سنتعرض لكل هذه المباني بشيء من التفصيل، مع تبيان دورها في السياسة الخارجية الإيرانية بدءًا بمؤسسة المرشد الأعلى وما يتصل بها من مؤسسات، وانتهاءً بالهيأتين التنفيذية والتشريعية.

* – تم استثناء جهة الشمال هنا كونها تضم دولا هي أرمينيا، أذربيجان وتركمانستان ، وهي دول لا تدخل في نطاق النظام الشرق أوسطي كما سيأتي ذكره، بل تدخل في نطاق إقليمي آخر وهو آسيا الوسطى والقوقاز.

الفرع الأول: مؤسسة المرشد الأعلى والمؤسسات المتصلة بها

سنتعرض في هذا العنصر لمؤسسة المرشد الأعلى أولا باعتباره أعلى سلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومن ثم لمجلس الخبراء ومجمع تشخيص مصلحة النظام والمجلس الأعلى للأمن القومي على اعتبار أن هذه المؤسسات هي مؤسسات متصلة بمؤسسة المرشد الأعلى.

أولا- مؤسسة المرشد الأعلى:

ما من شكّ أن لإيران تاريخ عريق في مجال الدولة والتنظيم السياسي، ليس أولها كونها أنها السباقة لتأسيس الممالك حوالي 2800 ق.م وظلت كذلك حتى نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، وليس آخرها أنها أول جمهورية إسلامية وكذا أول جمهورية يعتلي سدة الحكم فيها رجل دين يسمى الولي الفقيه والقائد الأعلى للثورة وفي نفس الوقت هو مرشدها[1]، ويمثّل أعلى مؤسسة وسلطة دينية وسياسية شعبية يعبّر عنها بمؤسسة القيادة، وهذه الأخيرة التي تحوي العديد من المؤسسات والممثّليات المتداخلة في الشعب التي تعمل كمقياس لبيان واقع الشعب واحتياجاته ورغباته ومنها مثلا ممثليات القيادة الموجودة في مؤسسات الدولة وتشكيلاتها جميعا، والقوات المسلحة وكبريات الصحف الممولة من الدولة وحتى الملحقات الثقافية خارج البلاد[2].

إن الحديث عن المرشد الأعلى في إيران يستدعي منا التطرق قبل كل شيء إلى نقطتين تتمثلان في المواصفات والدور؛ النقطة الأولى يشرحها الإمام **آية الله الخميني** [*]**Ayatollah Khomeini**، موضّحا تميّز الحاكم في الإسلام فهو " ليس كبقية الحكام أو السلاطين أو رؤساء الجمهورية؛ فالحاكم

---

[1]- إلياس ميسوم، " **النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه: دراسة في المؤسسات الرسمية** "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان 2018، ص 164.

[2]- عبد العظيم البدران، كيف تحكم إيران: دراسة في صنع السياسات العامة بعد 1989، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 161-162.

[*] هو روح الله مصطفى خميني، ولد عام 1902 في قرية خمين 120 كلم جنوب غرب مدينة قم، كان أبوه من علماء الشيعة، انضم الخميني في شبابه إلى حوزة آية الله عبد الكريم حائري في مدينة قم، تدرج شيئا فشيئا في مراتب الحوزات بدءًا من طالب علم، مجتهد، فمبلغ رسالة، وحجة الإسلام، فآية الله، وأخير آية الله العظمى، هذه الأخيرة لا ينالها إلا خمسة ممن هم في هذه المرتبة بعد تقديم بحث ديني ذو قيمة علمية، وقد كانت رسالة الخميني بعنوان تحرير الوسيلة، وحسب التقاليد المتّبعة في إيران لا يمكن إلقاء القبض على من هم في هذه المرتبة طبقا لدستور 1906، ولذلك حين ثبت تورّط الإمام الخميني في أحداث 1963 نفاه الشاه إلى منفاه الاختياري تركيا ومنها إلى العراق، أين كان يتلقى بوفود الزوار الإيرانيين للنجف ويحرضهم ضد النظام، الأمر الذي دفع بالقيادة في العراق إلى طرده وذهابه إلى فرنسا ومكث بها لغاية عودته لإيران عام 1979 وتأسيسه للجمهورية الإسلامية الإيرانية. للمزيد أنظر:

Masoumeh. Rad. Goudarzi, Jayoum. A. Jawan, Zaid. B. Ahmed, «**The Roots of Formation of Ayatollah Komeini's Political Thought** » ,Canadian Social Science. Vol 5. Nº 6. 2009. P-p 65-80.

الإسلامي كان يحضر بين الناس وفي مسجد المدينة الصغير، ويستمع لكلام الناس، وكان المسؤولون في البلاد يجتمعون في المسجد مثل سائر الناس، بحيث أن القادم من الخارج لا يميز بين من هو رئيس الدولة ومن هو صاحب المناصب، فكانوا يلبسون كما يلبس الناس، ويعاشرونهم كما يعاشر الناس بعضهم، وكان إجراء العدالة يشكل أنه إذا كان لشخص من أدنى طبقات المجتمع دعوى على الشخص الأول في المجتمع وذهب إلى القاضي فإن القاضي كان يطلب الشخص الأول في الدولة وكان ذلك الشخص يحضر أيضا "[1].

فمؤسسة الولي الفقيه هي ميزة فريدة يتفرد بها النظام السياسي الإيراني عن باقي النظم السياسية في العالم، ويصف **مالك وهبي** دور الفقيه بأنه " هو الذي يمنع رئيس الجمهورية من أن ينحرف وأن يحكم بهواه...وهو الذي يمنع رئيس الوزراء من أن ينحرف وأن يحكم بهواه...كما أن مبدأ ولاية الفقيه تمنع الفقيه نفسه من أن ينحرف ويحكم بهواه، ولا يحق له ذلك أصلا، بل عليه أن يحكم وفق رأي الإسلام حسب اجتهاده..."[2].

يفهم من الكلام أعلاه أن الولي الفقيه هو حارس لمنطق العدل ومانع من الجور، وباستطاعته أن يكون طرفا وسطيّا بين الشعب والنظام بالثقة التي ينالها من كليهما، فيعمل على توفير الانسجام بينهما قدر ما أمكن، وذلك بما يملكه من تأثير في الشارع لموقعه الديني والشرعي، وما يملكه من صلاحيات تمكّنه من إرشاد وتوجيه سياسات النظام[3]؛ موقعه الديني والشرعي تكرّسه عوامل عدة كنظرية ولاية الفقيه*، انتخابه من قبل أهل الخبرة، خبرته وتفقهه في الدين، رمزية موقعه كنائب للإمام المعصوم

---

[1]– بدون كاتب، منهجية الثورة الإسلامية: مقتطفات من أفكار وآراء الإمام الخميني (س)، طهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني (س) الشؤون الدولية، الطبعة الأولى، 1996، ص 105.

[2]– مالك مصطفى وهبي العاملي، الفقيه والسلطة والأمة: بحوث في ولاية الفقيه والأمة، لبنان: الدار الإسلامية، الطبعة الأولى، 2000، ص 395.

[3]– هادي قبيسي، " **مباني النظام الإيراني**"، شؤون الأوسط ، العدد 121، شتاء 2006، ص 106.

*– ظهرت نظرية ولاية الفقيه أول مرة في فكر الملا أحمد النراقي الكاشاني المتوفى عام 1829، ثم تبناها آية الله الخميني في كتابه " ثلاث رسائل: ولاية الفقيه" الصادر عام 1970، وطبقها عمليّا بعد إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بعد أن نصت المادة الخامسة من الدستور أن في زمن غياب الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الإمام العادل، ولذا فإن للولي الفقيه حق السلطة والولاية في زمن الغيبة، وهو من يدير أمور المجتمع ويجب على الشعب الامتثال لأوامره وطاعته، ومن يخالف أوامره يخالف أوامر إمام الزمان طبقا لرؤية مؤيدي النظرية من الشيعة الإثني عشرية. للمزيد انظر:

– حميد بارسا نيا، الخريطة الفكرية الإيرانية عشية الثورة: دراسة اجتماعية معرفية، تعريب: خليل زامل العصامي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2012، ص 369 وما بعدها. وكذلك: مصطفى الخميني، ثلاث رسائل: ولاية الفقيه، تحقيق ونشر:مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني ، إيران–قم: مطبعة مؤسسة العروج، الطبعة الأولى، جمادي الثاني 1418، ص 3 وما بعدها.

الغائب، المواصفات الخلقية كالعدالة والتقوى والزهد والشجاعة، هذه العوامل كلها مجتمعة توفر تأثيرا فريدا في المجتمع الإسلامي، بحيث تسود الثقة المتبادلة بين القائد والشعب[1].

هذا، وقد منح الدستور الإيراني الصادر عام 1979 والمعدل عام 1989، صلاحيات قانونية ودستورية واسعة للمرشد الأعلى، صلاحياتٌ تمكّنه من الهيمنة على كافة مؤسسات الدولة، وبالتالي التدخل بصورة مباشرة فيها، وهو ما تضمنته المادة 57 من الدستور المعدل لعام 1989 والتي أكدت على أن السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة، ولذلك وفقا للمواد اللاحقة من مواد الدستور أعلاه [2]، كما أضاف ذات الدستور المزيد من الصلاحيات والاختصاصات لمنصب المرشد الأعلى، وجعل من نظرية ولاية الفقيه والإيمان بها من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية، فلا يستقيم النظام إلا بها، بل لا يكتسب شرعية إلا بأعمالها، وتضمن أيضا تعديلات على الشروط الواجب توفرها فيه [3]، فتم إلغاء شرط أن يحظى الفقيه بالاعتراف والقبول بوصفه مرجع تقليد من جانب الغالبية الكبرى من الشعب، كما كان مؤشرا في دستور عام 1979، إذ شدّد في شروط التعديل على إعطاء الأفضلية للمرشحين لمنصب المرشد الأعلى، هو أن يثبتوا درايتهم الواسعة في القضايا السياسية والاجتماعية، لكي تتناسب ومرحلة ما بعد الخميني [4]، يضاف إليها شرط الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه، وكذا العدالة والتقوى اللازمة لقيادة الأمة الإسلامية، وأيضا الكفاءة الإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية للقيادة، وفي حالة تعدد من تتوفر فيهم الصفات المذكورة، يفضَّل من كان له رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره[5].

ويجب الانتباه إلى أن المرشد ينتخبه مجلس الخبراء الذي ينتخبه بدوره الشعب الإيراني انتخابا مباشرا، فإذا كانت المواد من 107 إلى 112 قد حددت بشكل جليّ صلاحيات المرشد الأعلى، فإن المادة

---

[1]– أحمد منيسي، " **بين التحول والتغيير: خصوصية بنية النظام السياسي الإيراني**"، مجلة مختارات إيرانية ، السنة الأولى، العدد الرابع، نوفمبر 2000، ص 63.

[2]– محمد توفيق، التجربة الإيرانية: النموذج المذهبي الانتقاضي، الرياض: مكتبة الملك فهد للنشر، الطبعة الأولى، 1436هـ، ص ص 65–66

[3]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية–الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ديسمبر 2002، ص ص 78–80

[4]– ويلفريد بوختا، إيران بعد ربع قرن من الجمهورية الأولى إلى الثالثة، ترجمة: حسين بن حمزة، العراق: معهد الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2006، ص 30.

[5]– دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 109.

110 تفصّل تحديدا مسؤولياته بشكل عام وبشكل أخص ما يتعلق بعملية صنع القرار السياسي الخارجي وتأتي في مقدمتها تعيين السياسة العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وكذلك الإشراف على حسن إجراء السياسات العام للنظام، مع حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاثة، وكذا حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلّها بالطرائق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام [1].

ومن ناحية أخرى يشرف بصورة غير مباشرة على أهم المناصب في البلاد، من خلال تخويله دستوريّا صلاحية تنصيب وعزل كل من فقهاء مجلس صيانة الدستور، أعلى مسؤول في السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في الجمهورية، رئيس أركان القيادة المشتركة، القائد العام لقوى حرس الثورة الإسلامية، القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي [2]، هذا الموقع المحوري يعززه استغناء الولي الفقيه عن تجديد انتخابه من قبل الشعب، فالأمر الوحيد الذي تنتهي به ولايته –سوى الموت– هو تلك اللحظة التي يفقد فيها إحدى أو كل مواصفاته الدستورية، ويعوّل المجتمع الإسلامي على المؤسسة الدينية وخططها التربوية الخاصة لتوفير شخصيات تمتلك المواصفات الدستورية التي تخوّلها تحمّل كل هذه المسؤوليات وممارسة تلك السلطات [3].

أما على صعيد العلاقات غير المباشرة بالشعب والنظام ينسق مكتب المرشد الأعلى نشاط الولي الفقيه، وهو مكوّن من أربعة أعضاء يشترط أن يكون كل منهم حجة الإسلام أو آية الله، وللمرشد الأعلى أكثر من 2000 ممثّل أغلبهم برتبة حجة الإسلام، منتشرين في كل الوزارات وفي مؤسسات الدولة وفي المراكز الثقافية داخل وخارج إيران وفي محافظات إيران كلها [4]، وبالتالي يظهر المرشد وكأنه هو المتحكم في مفاصل الدولة داخليا وخارجيا، مع ما يقتضيه ذلك من ممارسة دور مؤثر في صنع واتخاذ السياسات الإيرانية الداخلية منها والخارجية على حدا سواء [5]. وهو ما سنبحث فيه في العناصر التالية.

---

[1] – دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 110

[2] – غضنفر ركن أبادي، الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2013، ص 434.

[3] – ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003، ص 69.

[4] – ناصر إيماني، "**مأسسة صلاحيات منصب المرشد**"، مختارات إيرانية ، السنة الثانية، العدد 23، يونيو 2002، ص 11.

[5] – أحمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة، القاهرة: دار الحرية، 1989، ص ص 60–61.

ثانيا – المؤسسات المتصلة بالمرشد الأعلى

المتعارف عليه في مجال الأنظمة السياسية هو وجود ثلاث سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، مع اختلاف التسمية من نظام لآخر، إلا أن في إيران الحال ليس بهذه البساطة، فالنظام السياسي يحوز على السلطات الثلاث السابقة الذكر، إلا أنها بمفردها لا يمكنها أن تفعل أي شيء، والسبب أن هناك مؤسسات أخرى جرى إنشاؤها لتكييف عمل النظام السياسي ذي الصبغة الإسلامية، وهذه المؤسسات (وصلاحياتها) تتداخل مع كل من السلطات الثلاث من جهة، وتتفاعل بعلاقات رسمية مع مؤسسة المرشد الأعلى؛ معنى هذا الكلام أنها مؤسسات رسمية لكن ما من سبيل لضمها إلا أيٍّ من السلطات الرئيسية الثلاث، وتضم هذه المؤسسات كل من مجلس الخبراء، وكذا مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وأخيرا المجلس الأعلى للأمن القومي.

ث –مجلس الخبراء:

برزت فكرة إنشاء مجلس الخبراء مع بداية إعداد مسودة الدستور سنة 1979، إذ رأى آية الله الخميني أن يشكّل مجلس خبراء يراجعون مسودة الدستور ثم يعرضها على الشعب في استفتاء عام، انقسم على إثرها رجال الثورة حول عدد أعضاء هذا المجلس إلى فريقين، تزعّم الاتجاه الأول **آية الله منتظري** الذي نادى بأن يكون عدد أعضاء مجلس الخبراء مائتي (200) عضو يمثّلون جميع المناطق الإيرانية، في حين رأى الفريق الثاني بقيادة الخميني – وأغلبه من رجال الدين– بأن تكون العضوية محصورة في عدد قليل حتى يتمكن المجلس من مراجعة الدستور في فترة وجيزة، ومن ثم يتم عرضه في الاستفتاء العام، وقد رجحت الكفة للتيار الثاني وانتخب سبعين (70) عضواً لمجلس الخبراء، قاموا بمراجعة مسودات الدستور وطرحوه في استفتاء عام يوم 2 ديسمبر عام 1979[1].

وفي عام 1982 ارتفع عدد أعضاء مجلس الخبراء إلى ثلاثة وثمانين (83) عضواً غالبيتهم من رجال الدين، ليرتفع في 2005 إلى ستة وثمانين (86) عضوا، يشترط في كل واحد منهم أن يكون مخلصا وأمينا، وحسن الخلق، مُلِمّا بالفقه لمعرفة الشروط الواجب استيفاؤها لتولي منصب المرشد الأعلى

[1]- أمنية سالم، تحولات في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2018، ص 65.

متمتّعا بمهارات اجتماعية وسياسية وعارفا بالأوضاع العامة، معروفا بولائه لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ونظرية ولاية الفقيه [1].

وحدد القانون الذي وُضِع عام 1980 أن تقوم كل محافظة من المحافظات الإيرانية الثماني والعشرون (28) بانتخاب رجل دين يمثّلها في المجلس لمدة ثماني سنوات بشرط موافقة مجلس صيانة الدستور عليهم [*]، وإذا زاد عدد سكان المحافظة على مليون نسمة، يحِقّ للمحافظة انتخاب ممثّل إضافي في المجلس عن كل نصف مليون نسمة إضافية [2]، كما حدد قانون المجلس بأن يكون مقر واجتماعات المجلس السنوية في مدينة قم، إلا أن كل اجتماعاته عقدت في العاصمة طهران، ويجتمع أعضاؤه مرة واحدة على الأقل لمدة يومين، يضاف إليها الاجتماعات غير العادية، التي يُمكن أن يعقدها المجلس في وقت الأزمات[3].

ويعتبَر فقهاء المجلس مجموعة من نخبة المجتمع الإسلامي أولا، وكخبراء في الشريعة الإسلامية ثانيا، يتولون مهمّات فريدة في النظام، وذلك ما استدعى انتخابهم المباشر من قبل الشعب، هذا الأخير الذي له أن يشعر بالمشاركة في السلطة، ومقابل ذلك يشيّد بناء ولاية الفقيه على أساس شرعيتين: دينية وضعية، ويعلّق **الإمام الخميني** على هذه الثنائية بقوله: " الخبراء ثقة الشعب وأمناؤه في أمر يُعدّ من أهم الأمور في النظام السياسي...ومجلس الخبراء يمثّل مظهرا لحاكمية الشعب الدينية، فمن ناحية إن وجود هذا المجلس وتشكيله يعتمد على الشعب، وإن أعضاء المجلس أناس عارفون بالنظام السياسي للإسلام وقضية الحكومة، وفقا للمعايير الإسلامية، ولا يتعدّون هذه المعايير من ناحية أخرى، وهذه صورة لما نسمّيه حاكمية الشعب الدينية" [4].

ويُعدّ المجلس من أهم المؤسسات السياسية في النظام السياسي الإيراني، وذلك لاتصاله المباشر بالمرشد الأعلى؛ من حيث كونه هو الذي يحدّد صلاحيات القائد، ومدى توفر الشروط اللازمة فيه لتعيينه

---

[1]–هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 108.

[*] – هنا يطرح مدى مصداقية قرارات المجلس واستقلاليتها، سيما إذا علمنا –كما سيأتي ذكره لاحقا– أن مجلس صيانة الدستور يعيَّنُ نصفه من قبل المرشد الأعلى، والنصف الآخر من قبل رئيس السلطة القضائية الذي يعيّنه هو الآخر المرشد الأعلى. للاستزادة أكثر أنظر:
David E. Thaler and Other, Mullahs, Guards Bonyads an Exploration of Iranian Leadership Dynamics, Washington: Rand National Defense Research Institute, 2010, Pp 28-29.

[2] – ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 85–86.

[3] – محمد صادق الحسيني، الخاتمية المصالحة بين الدين والحرية، بيروت: دار الجديد، 1999، ص 83.

[4] – توفيق السيف، حدود الديمقراطية الدينية: دراسة في تجربة إيران منذ 1979، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 2008، ص 220.

في هذا المنصب الحساس [1]، وهذا حسب المادة 107 من الدستور، كما نص مبدأ المادة 111 على مهمة أخرى من مهام مجلس الخبراء وهي أنه في حالة عجز القائد الأعلى عن أداء وظائفه القانونية أو فقدانه أحد الشروط المذكورة في الدستور، أو علم بفقدانه لبعضها منذ البداية فإنه يعزل من منصبه ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء [2]، معنى هذا الكلام أن الدستور يعهد إلى المجلس بوظيفيتين أساسيتين؛ تتمثل الأولى في تحديد صلاحية القائد وترشيحه للقيادة ومتابعة قيامه بمهامه ووظائفه القانونية، في حين تتلخص الوظيفة الثانية في عزل القائد إذا ما رأى المجلس أنه انحرف عن مساره الدستوري أو افتقد لأيٍّ من الشروط اللازمة[3].

وهناك إشكالية تطرح بخصوص مكانة المجلس واستقلاليته عن المرشد، ودوره في السياسة الخارجية الإيرانية، سيما إذا علمنا أن رئاسة المجلس عهدت منذ استحداثه إلى اليوم إلى ستة (06) أشخاص كلهم رجال دين مقربون من المرشد **آية الله علي خامنئي Ayatollah Ali Khamenei** * وهم: علي مشكيني (1983-2007)، هاشمي رفسنجاني (2007-2011)، محمد رضا مهدوي كني (2011-2014)، محمود الهاشمي الشاهرودي (منصبه مؤقت 2014-2015)، محمد يزدي (2015-2016)، أحمد جنتي (2016- إلى اليوم)[4]، الأمر يؤكد ما تم الإشارة إليه من قبل حول الطابع المعقد والمتداخل الذي يوسَمُ به النظام السياسي الإيراني من جهة، ومن جهة ثانية محورية مؤسسة المرشد الأعلى.

---

[1]- طلال عتريسي، جيواستراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2009، ص 135.

[2]- مدحت أحمد حماد، النظام السياسي الإيراني الخماسي الأضلاع: مراكز الثقل ونقاط الضعف، في : محمد السعيد عبد المؤمن وآخرون، إيران: جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الأولى، 2010، ص 73.

[3]- بيزن إيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة: سعيد الصباغ، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2000، ص 16.

* - هو آية الله علي خامنئي من مواليد 17 جويلية 1939 بمدينة مشهد الإيرانية، كان والده من أبرز علماء مشهد ووعاظه، وأمّه ابنة سيد هاشم نجف آبادي أحد علماء مشهد المعروفين، التحق بحفظ القرآن وعمره خمس (5) سنوات، وبعدها بمدرسة دار تعليم الديانات الابتدائية ، ثم التحق بعدة مدارس دينية وحكومية بمشهد والنجف وقم، نهل منها جميعها مختلف العلوم وتلقى تعليمه عل يد نخبة مميزة من علماء الدين والفقه، امتهن التدريس بعد تخرجه، وكرّس جزءا كبيرا من حياته في النضال ضد نظام الشاه بالكلمة والسلاح وتحمّل عبء نشر رسائل الخميني التي تدعوا للثورة ضد النظام البهلوي، الأمر الذي جعله عرضة للاعتقال، وبعد إطلاق سراحه استقر في مشهد بدلا من قم وطهران، وعمل لسنوات من أجل تأسيس جمعية العلماء المجاهدين من أجل حشد المسيرات والمظاهرات ضد نظام الشاه حتى سقوطه، تولى رئاسة الجمهورية لعهدتين متتاليتين من 1981-1989 ليتم انتخابه بالإجماع مرشدا أعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية. لتفاصيل أكثر أنظر :
كريم سجادبور، في فهم الإمام الخامنئي: رؤية قائد الثورة الإسلامية، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008، ص-ص 5-10.

[4]- إلياس ميسوم، مرجع سابق، ص 180.

ج- مجمع تشخيص مصلحة النظام:

كان للخلافات التي حصلت بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور أن أصابت النظام السياسي الإيراني بشلل في ثمانينيات القرن الماضي، وأغلب هذه النزاعات كانت في جانبها الكبير ذات صبغة اقتصادية، ففي الوقت الذي رأى فيه أعضاء من مجلس الشورى الإسلامي أن الدولة يجب أن تتدخل في الاقتصاد، رأى أعضاء من مجلس صيانة الدستور أنه من الضروري جدا العمل من أجل حماية القطاع الخاص[1]، ولأجل حل هذا النزاع والنزاعات التي على شاكلته عمد آية الله الخميني إلى إصدار قرار بإنشاء مجمّع تشخيص مصلحة النظام عام 1988.

وضمّ المجلس في بداية تأسيسه اثنا عشرة (12) عضواً يتوزعون بين رؤساء السلطات الثلاثة (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) وفقهاء مجلس صيانة الدستور وممثلٍ عن المرشد الأعلى، وممثّلٍ عن رئيس الجمهورية، والوزير الذي يتعلق القانون أو القضية محلّ الخلاف بوزارته، ثم وسّعت هيكلية المجلس بعد ذلك إلى واحد وثلاثين (31) عضواً، بعد إضافة عدد من الأعضاء ومنهم النائب الأول لرئيس الجمهورية، ونائب رئيس مجلس الشورى، ليصبح لاحقا ثمانية وثلاثون (38) عضوا، يعيّنهم المرشد الأعلى مدة خمس (05) سنوات، وبعد أن كانت رئاسة المجمّع توكل إلى رئيس الجمهورية أصبح المرشد الأعلى ومنذ عام 1997 يتولى تعيين رئيس للمجمّع[2]، وقد عرف المجلس منذ تأسيسه إلى اليوم سبعة (07) مجالس؛ **الأول** (1988-1989)[*]، **الثاني** (1989-1997)، **الثالث** (1997-2002) **الرابع** (2002-2007)، **الخامس** (2007-2012)، **السادس** (2012-2017)، **السابع**(2017-2022)[3].

هذا، وتتّبع للمجمّع لجان خاصة تعمل في مجال السياسة والأمن والثقافة والاقتصاد وغير ذلك، وهو سلطة استشارية يستفيد منها الولي الفقيه في إدارة شؤون البلاد داخليا وخارجيا بمختلف جوانبها، كما يمتلك دوراً فعّالا في مجال التشريع، فهو كما ورد في المادة 112 من الدستور يتولى تشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة والدستور، وذلك عندما لا يقبل مجلس الشورى رأي مجلس صيانة الدستور بملاحظة مصلحة النظام،

---

[1]- تييري كوفيل، إيران الثورة الخفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2008، ص 138.

[2]- محمد عباس ناجي، " من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران "، **قضايا: محاولة بلورة تطورات جارية**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 25، يناير 2004، ص 9.

[*]- ترأّسه خامنئي عندما كان رئيسا للجمهورية وأسندها إلى هاشمي رفسنجاني من 1989 إلى غاية وفاته عام 2017 وخلفه بصفة مؤقتة محمد علي موحدي كرماني عام 2017 ثم آية الله محمود هاشمي شاهرودي من 2017 إلى اليوم.

[3]- إلياس ميسوم، مرجع سابق، ص 183.

ويقوم المجمّع بدراسة توجيهات المرشد ووضع التصورات والخطط التفصيلية والرئيسية الخاصة بها، ويقوم بعد ذلك المجمّع بإبلاغ السلطات المختصة بقرارات المرشد، ويراقب آليات عملها [1].

من ناحية أخرى، فبما أن الحكومة الإسلامية تملك الحق بإقرار قوانين استثنائية (تسمى القوانين الخاصة) قد تخالف حُكْماً شرعيّاً جزئيّاً أو فرعيّاً لمصلحة حكم شرعي أهمّ أو للحفاظ على دولة الإسلام ومصلحة الأمة ككل، باعتبار أن الحكومة هي الوسيلة الأساس للحفاظ على المجتمع الإسلامي، فإن هذه الصلاحيات الواسعة بطبيعة الحال تستدعي سلطة عليا تحسم الخلاف حول أولويات البلاد، على أساس مصلحة النظام واستمراره [2].

ومن الناحية الاستشارية، يدرس المجلس القضايا التي يوكلها القائد إليه والمقررات التي تتعلق بهذا المجلس تتم تهيئتها والمصادقة عليها من قبل أعضاء المجلس أنفسهم، وترفع إلى القائد لتتم الموافقة عليها بحسب الدستور، وفي حالات الضرورة التي تتطلب إعادة النظر في الدستور يقوم القائد – بعد التشاور مع مجلس تشخيص مصلحة النظام– باقتراح المواد التي يلزم إعادة النظر فيها أو تكميل الدستور بها، والدعوة لتشكيل مجلس إعادة النظر بالدستور، ويشارك في هذا المجلس الأعضاء الدائمون في مجلس تشخيص مصلحة النظام [3]، معنى هذا الكلام أن المجلس مؤسسة ذات بعدين استشاري وتشريعي، جاءت لتزيد من فصل السلطات وتساند موقع ولاية الفقيه بشكل استشاري، وتخفف من الأزمات التي قد تتعلق بمسألة من مسائل السياسة الخارجية، وتعمل على وضع حدّ للاختلاف بين ممثّلي الشعب وفقهاء صيانة الدستور حول إسلامية القوانين من جهة، ودستوريتها من جهة ثانية.

ح– المجلس الأعلى للأمن القومي :

يسمى أيضا مجلس الأمن القومي الإيراني، وهو مؤسسة تم تأسيسها في عام 1989 بعد نهاية الحرب الإيرانية– العراقية وما تبعها من تعديل للدستور، وهو مؤسسة مطورة عن مجلس الدفاع الوطني الأعلى الذي تأسس بموجب دستور عام 1979*، وأفردت المادة 177 من دستور إيران 1989 الحديث عن المجلس، كما توسعت صلاحياته وزاد عدد أعضائه ليصل إلى عشرين (20) عضواً [4]، ويمثّل

---

[1]– علي محافظة، إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2013، ص 206.

[2]– هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 109.

[3]– غضنفر ركن آبادي، مرجع سابق، ص ص 477–478.

*– تأسس المجلس الأعلى للدفاع الوطني في العام الأول من الثورة الإيرانية الإسلامية، وكان متكوّنا وقتها من 7 أعضاء هم رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان، والقائد العام لقوات الحرس الثوري، واثنان من مستشاري المرشد الأعلى للجمهورية، للاستزادة انظر: ويلفريد بوختا، من يحكم إيران ؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 91–99.

[4]– خالد البسيوني، التحول العاصف: سياسة إيران الخارجية بين عهدين، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 219–220.

المجلس بؤرة اتخاذ القرارات الإستراتيجية للدولة، إذ يضطلع بقضايا السياسة الخارجية والدفاع والتنسيق بينهما، إلى جانب القضايا الإستراتيجية في الدولة كقضايا الطاقة وغيرها، ومن الصعب جدا الخروج على قراراته خلافا للمؤسسات الأخرى، وذلك راجع للطريقة التي يتم اتخاذ القرار فيه وهي طريقة التوافق، الأمر الذي يعني أن كل طرف ساهم بقدر معين في اتخاذ القرار، طالما أن الأمور تتمّ بالتوافق وليس بالتصويت [1].

ومن أبرز الأعضاء الدائمين في المجلس نجد كلّ من: ممثلان عن المرشد الأعلى، رئيس مجلس الشورى، رئيس القضاة، رئيس الدولة، رئيس الأركان، رئيس لجنة الموازنة، نائب الرئيس، سكرتير المجلس، وزير الخارجية، وزير الداخلية، مدير المخابرات، قائد الجيش، قائد الحرس الثوري، رئيس مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وزير الدفاع، رئيس وكالة الطاقة النووية، وزير العلوم والتكنولوجيا، وزير الطاقة، ومندوب إيران في الأمم المتحدة، وقد يضاف لكل هؤلاء أي وزير قد يكون للقرار موضوع البحث صلة بمؤسسته، ويترأس المجلس رئيس الجمهورية الذي يعدّ مصدرا للسياسة الخارجية ومراقبا لتحركاتها ومواقفها[2].

وبالنسبة للشخصيات التي ترأست المجلس فتمثلت في كل من هاشمي رفسنجاني (1989-1997)، ثم محمد خاتمي (1997-2005)، فمحمود أحمدي نجاد (2005-2013)، وأخيرا حسن روحاني (2013- إلى اليوم)، بينما تولى أمانته العامة أربعة (04) شخصيات، ويعدّ الرئيس الحالي حسن روحاني عميد الأمناء العامّين إذ تولى هذا المنصب لفترة ستة عشر (16) سنة خلال فترة الرئيسين رفسنجاني وخاتمي أي من 1989 حتى 2005، وفي فترة أحمدي نجاد تولى الأمانة العامة علي لاريجاني (2005-2007) وسعيد جليلي (2007-2013)، في حين تولى علي شمخاني ذات المنصب منذ انتخاب حسن روحاني رئيسا للجمهورية سنة 2013 إلى اليوم [3].

وتتركز أهم أعمال المجلس الأعلى للأمن القومي في حماية وتأمين المصالح العليا للبلاد، وحماية الثورة الإسلامية وسيادة البلاد، وكذلك تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسة العامة، والاستفادة من الإمكانات المادية والمعنوية للبلاد في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، أخيرا تعيين المجالس الفرعية لقضايا أمن البلاد، على أن يترأسها كما سبق وتمت الإشارة إليه رئيس الجمهورية أو

[1]- هشام داود الغنجة، العامل المذهبي ودوره في توجيه السياسة الخارجية تجاه العراق 2003-2013، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2017، ص ص 54-55.

[2]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة : إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 2006، ص 109.

[3]- إلياس ميسوم ، مرجع سابق، ص ص 184-185.

نائبا يتم تعيينه من أعضاء المجلس [1]. وبالرغم من الضغط الذي يمارسه المرشد الأعلى عبر صلاحياته الواسعة للتأثير في قرارات المجلس، إلا أن هذا الأخير يبقى مؤسسة ضليعة بحماية النظام داخليا وتوجيه ومراقبة السياسة الخارجية في بيئتيها الإقليمية والدولية[2].

الفرع الثاني: الهيأتين التنفيذية والتشريعية

بالإضافة لمؤسسة المرشد الأعلى وما يتصل به من مؤسسات، يوجد هناك هيأتين رسميتين تساهمان بشكل كبير في السياسة الخارجية الإيرانية وهما: الهيأة التنفيذية والتي تحوي مؤسسة الرئاسة وما يتصل بها من وزارات على رأسها وزارة الخارجية (سنتطرق إليهما في العنصر الأول من هذا الفرع)، وكذا الهيأة التشريعية والتي تحوي كلّا من مجلس الشورى الإسلامي وكذا مجلس صيانة الدستور (سنتطرق إليهما في العنصر الثاني من هذا الفرع).

أولا- الهيأة التنفيذية (مؤسسة رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية):

سنستعرض في هذا العنصر كل ما يتعلق بمؤسسة رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية ودورهما في رسم وتوجيه ملامح السياسة الخارجية الإيرانية، سواء من وضعهما القانوني (كما هو مبيّن في الفصل التاسع من الدستور الإيراني)، أو أهميتهما في المنظومة الإيرانية ككل.

ب-مؤسسة رئاسة الجمهورية:

يحتل رئيس الجمهورية المرتبة الثانية في الأهمية بعد منصب المرشد الأعلى في النظام السياسي الإيراني، وهو ما دلت عليه صراحة المادة 113 من الدستور بحيث اعتبرت رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، كما وأنه هو المسؤول عن تنفيذ الدستور كما يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة [3]، ومن ناحية أخرى فإن رئيس الجمهورية يكتسب توازنا في التمثيل يكون نابعا من انتخابه من قبل الشعب الأمر الذي يهبه القدرة على تنفيذ السياسات العامة للبلاد بحيوية أكبر، ويحق له تكرار انتخابه لأربع (04) سنوات مرة واحدة، ويشترط في فوزه حصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين المشتركين في التصويت، وفي الحالة التي لا تتحقق فيها الأغلبية فتتم

[1]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 130.

[2]

[3]- غسان بن جدو، إيران إلى أين ؟ ، في مجموعة مؤلفين، العرب وجوارهم إلى أين ؟، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص 251.

إعادة الانتخابات مرة ثانية، بعد مرور أسبوع واحد على الانتخابات الأولى، على أن تنحصر الانتخابات الثانية بالمرشحين الاثنين اللذيْن حصلا على أعلى نسبة من الأصوات في الجولة الأولى [1].

وينسجم منصب رئيس الجمهورية مع روح النظام الإسلامي من خلال المواصفات الخَمْسة التي حددتها المادة 115 من الدستور؛ أن يكون إيراني الأصل أولا، حاملا للجنسية الإيرانية ثانيا، قديرا في مجال الإدارة والتدريب ثالثا، حسن السيرة وتتوافر فيه الأمانة والتقوى رابعا، معتقدا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد خامسا [2]، مواصفات يعمل كلّ من مجلس صيانة الدستور – بموافقة المرشد الأعلى الذي يوقع حكم تنصيبه بعد انتخابه– على توافرها في المرّشحين كما دلت عليه المادتين 110 و 115 ، وبالرغم من الهامش الكبير الذي يتمتع به الرئيس إلا أنه يظل ملتزما بسياسات يضعها المرشد الأعلى، وذلك على صعيد ترتيب الأولويات وتوجيه سياسات الدولة داخليا وخارجيا [3].

وتعتبر الضوابط أعلاه بمثابة ضمانة لانسجام نظرية المشاركة الشعبية مع إسلامية النظام، ويبقى للقائد بمعية مجلس الشورى حق الرقابة على موقع رئيس الجمهورية؛ إذ يحق للمرشد الأعلى عزل الرئيس خدمة لمصالح البلاد بإحدى الطريقتين، الأولى إذا صدر حكم قضائي بحقه في دعوى جنائية، ويستطيع المرشد في هذه الحالة إقالته من منصبه استنادا إلى هذا الحكم القضائي، وهي حالة لم تحدث في تاريخ إيران حتى وقتنا هذا، الثانية تحدث الإقالة فيها في حالة ما إذا قرّر البرلمان عدم صلاحية الرئيس وطلب من المرشد إقالته، وهذه الطريقة حدثت في حالة واحدة فقط، عندما أعفي فيها الرئيس من منصبه وكان بقرار من البرلمان الإيراني حيث تم سحب الثقة من أول رئيس للجمهورية وهو **أبو الحسن بني صدر Abolhassan Bani Sadr** [*] من منصبه، والطلب من المرشد الأعلى آنذاك الإمام الخميني أن يعفيه من منصبه، وهو ما فعله الإمام الخميني فعلا [4].

---

[1]– محجوب الزويري، الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2010، ص 7.

[2]– علي عبد الصادق، إيران– تركيا والحرب الأمريكية العراقية، أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الطبعة الأولى، 2003، ص 19.

[3]– حميد أنصاري، " **رأي الأمة والنظام الجمهوري: الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجا**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 68، مارس 2006، ص ص 13–14.

[*]– كان أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد تولى مؤقتا منصب وزير الشؤون الخارجية في إيران بعد إبراهيم يزدي، وتلاه في هذا المنصب صادق قطب زاده، وقد تولى رئاسة الجمهورية الإيرانية من 04 فيفري 1980 وحتى 21 جوان 1981، وهو تاريخ سحب الثقة منه من طرف البرلمان الإيراني وإقالته من قبل المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله الخميني. للاستزادة أنظر:
ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 43–44.

[4]– غضنفر ركن آبادي ، مرجع سابق، ص 490.

وجدير بالذكر أنه ومنذ 1979 تولى سبع (07) رؤساء منصب الرئاسة وهم: **أبو الحسن بني صدر** (1980-1981)، **محمد علي رجائي Mohammad Ali Rajai** (1981)، **علي خامنئي** (1981-1989)، **علي أكبر هاشمي رفسنجاني Hachemi Rafsandjani** (1989-1997)، **محمد خاتمي Mohammad Khatami** (1997-2005)، **محمود أحمدي نجاد Mahmoud Ahmadinejad** (2005-2013)، **حسن روحاني Hassan Rohani** (2013- إلى اليوم)[**].

هذا، وتعتبر الصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية واسعة في النظام السياسي في إيران؛ إذ يتولى ممارسة السلطة التنفيذية -عدا تلك المخصصة للقائد مباشرة- فهو بمثابة رئيس للوزراء يعينهم ويعزلهم بنفسه، وهو ما بيّنته المادة 124 من الدستور الإيراني[1]، والتي أكدت على أن رئاسة مجلس الوزراء تسند إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزراء ، يضاف إليها مصادقته على القوانين وتطبيقها بعد المصادقة عليها من مجلس الشورى، كما يرأس -كما سبق وأشرنا- المجلس الأعلى للأمن القومي [2].

ويتضح دور الرئيس في السياسة الخارجية من خلال تعيين الوزراء ومن ضمنهم وزير الخارجية، كذلك فإنه يقوم وفقا للدستور الإيراني بتعيين السفراء المقترحين من قبل وزير الخارجية، وفق الصلاحيات المخوّلة له دستوريا، ومن ثم يقوم بالتوقيع على أوراق اعتمادهم وكذلك تسلّم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى في البعثات الدبلوماسية [3]، وأيضا هو من يحق له التوقيع – أو عبر ممثله القانوني- على المعاهدات والعقود والاتفاقيات التي تبرم بين الحكومة الإيرانية وسائر دول العالم بشرط مصادقة مجلس الشورى الإسلامي عليها، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالتكتلات والاتحادات الدولية [4].

وعلى العموم فإن فِعليّة الرئيس في السياسة الخارجية يتوقف على اعتبارات أربعة أساسية مهمّة، بداية بشخصيته وعلاقته بالقوى المختلفة، ثم طبيعة العلاقة بينه وبين المرشد الأعلى، فعلاقته بمجلس الشورى، وأخيرا طبيعة القضية المثارة على المستوى الخارجي وما إذا كانت لا تدخل في صلاحيات

[**]- إذا استثنينا السنة الأولى من عمر الثورة التي شهدت هروب الرئيس الأول واغتيال الثاني، يتضح لنا أن كل الرؤساء الذي تعاقبوا على منصب الرئاسة قد ضفروا بعهدتين رئاسيتين من جهة، من جهة ثانية إذا استثنينا أيضا علي خامنئي الذي أصبح مرشدا للثورة الإسلامية عام 1989 يظهر وكأنه ثمّة تبادل للأدوار في قيادة البلاد بين أهم فصيلين سياسيين في إيران: المحافظون والاصلاحيون، فمثلا هاشمي رفسنجاني كان محسوبا على المحافظين في بدايات حياته السياسية خَلَفه خاتمي وهو من الإصلاحيين، ليخلفه محمود أحمدي نجاد من المحافظين، ليُخلَف هو الآخر بالرئيس الإصلاحي الحالي حسن روحاني.

[1]- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 124.

[2]- أمينة سالم، مرجع سابق، ص 57.

[3]- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 127.

[4]- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 125.

المرشد الأعلى [1]، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يبقى موقع رئاسة الجمهورية بما له من تمثيل شعبي، في حال من التوازن مع مجلس ممثلي الشعب(الشورى) الذي له الحق بتوجيه السؤال إلى الرئيس (أو الوزراء الذين يتعين عليهم الحضور للمجلس) للإجابة فهو – إلى جانب الوزراء – مسؤول أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى [2].

ت –وزارة الخارجية:

على المستوى الدستوري، فإن وزارة الخارجية تُعدّ السلطة المسؤولة عن تطبيق بنود الدستور فيما يخص السياسة الخارجية، والتي تولاها الفصل العاشر من الدستور الإيراني بداية من المادة 125 وانتهاء بالمادة 155، وكل هذه المواد تتحدث حول شمولية عمل الوزارة والتزامها الخطط الإسلامية التي أعدّت في عهد آية الله الإمام الخميني 1979–1989 [3]، بالإضافة إلى ذلك، فإن وزير الخارجية عادة ما يكون منتميّا إلى فصيل سياسي مختلف عن رئيس الجمهورية، وهو إجراء متعمّد الغرض منه السماح لقوى أخرى أن تكون لها يدٌ وبصمةٌ في تشكيل السياسة الخارجية الإيرانية [4].

على المستوى الحكومي، فعادة ما يكون دور وزارة الخارجية في السياسة الخارجية متمثّلا في إعداد الخطط لإدارة المسائل الجزئية أو الكلية الحاسمة لأن معظم القرارات في إيران يستوجب التنفيذ، وذلك في حالات معينة منها عدم القدرة على مراجعة المخططين ومتّخذي السياسات، ويمكنها أيضا على المستوى العملي أن تتخذ كثيرا من القرارات الفورية والضرورية، أو القيام بزيارات إلى الخارج مع مراعاة الخط العام لسياسات إيران الخارجية [5].

على المستوى السياسي العملي، فإن هذا الهيكل ليس مُجديّا دائما، لأنه قد يُظنُّ أن وزارة الخارجية هي الجهة المخوّلة والمعنية بصناعة القرار الخارجي، وفق منطق الأمور، بينما الواقع العملي مخالف لذلك؛ لأنه بالنظر إلى مباني السلطة الفعلية في إيران وصلاحيات المسؤولين سنجد أن تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية معقّدة، كونه (التنفيذ) يقع على كاهل وزارات ومؤسسات مختلفة، كلٌّ حسب نطاق

---

[1]– محمد ناصر شحاتة، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014، ص-ص 22–27.

[2]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 14–15.

[3]– بيزن إيزدي ، مرجع سابق، ص 102.

[4]– والتر بوتش، العالم الثالث والإسلام العالمي والبراجماتية: صناعة السياسة الخارجية الإيرانية، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014، ص 12.

[5]– أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية 1979–2011، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 229–230.

صلاحياته، فوزير التجارة مثلا يتدخل في الأمور المتعلقة بالتبادل التجاري مع العالم الآخر، بينما يتدخل وزير الدفاع مثلا عندما يتعلق الأمر بشؤون التسليح وهكذا دواليك [1].

من جهة أخرى فإن تنفيذ السياسة الخارجية في أحيان أخرى يقع ضمن الصلاحيات المباشرة للمرشد الأعلى سيما إذا تعلق الأمر بشؤون تهمُّ الأمن القومي الإيراني، ونستدل هنا بما جاء على لسان أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية **أبو الحسن بني صدر** الذي أكّد على أن التعامل في القضايا المُهِمّة والمصيرية (أزمة رهائن السفارة الأمريكية مثلا) كان يتم بمعزل عن الحكومة أو الرئيس، ومن خلال مكتب المرشد الأعلى شخصيّاً الذي حظر على المسؤولين الإيرانيين الرسميين مقابلة الوفود الأجنبية التي كانت تأتي لمحاولة حل هذه الأزمة، ليعهد بها لاحقا إلى البرلمان الإيراني [2].

وبعد نهاية حرب الخليج الأولى ووفاة آية الله الخميني وتبوأ آية الله علي خامنئي منصب المرشد الأعلى، تغيرت أوضاع وزارة الخارجية، ونستدلّ هنا بحقبة وزير الخارجية السابق **علي أكبر ولايتي** الذي تسلّم مهامه منذ 1981 وبقي حتى عام 1997، كانت هذه السنوات كفيلةً بأن يحقق فيها **ولايتي** قدرا معيّنا من الاستقرار في السياسة الخارجية الإيرانية، كما عمل على تحسين صورة الوزارة على المستوى الخارجي عن طريق حضور المحافل الدولية [3]، واستمرّ هذا التوجه مع حالات قليلة من المدّ والجزر في صلاحيات الوزارة مع المرشد الأعلى والرئيس، ووصل التصادم لحدّ الإقالة كما حدث مع **منوشهر متقي** الذي أقاله الرئيس الأسبق **محمود أحمدي نجاد** في محاولة من هذا الأخير التحكم بزمام الأمور، متّبعا بذلك التوجه الدولي الذي جرى العرف فيه أن تبقى وزارة الخارجية تحت إمرة الرئيس[4].

وتُعدّ وزارة الخارجية الإيرانية مقرًّا للنخب الإسلامية الكفؤة والأكاديمية، فضلا عن دقة اختيار كوادرها وإخلاصها المؤكد للدولة الإسلامية، وتُعدّ جامعة الإمام جعفر الصادق من أهم مصادر تخريج الكوادر التي تقود الجهاز الدبلوماسي الإيراني[5]، وقد عرفت إيران منذ 1979 إلى اليوم ثلّة من ساستها الذين عُهِد إليهم مسؤولية وزارة الخارجية، **كريم سنجابي** (من 11-2-1979 إلى 1-4- 1979)، **مهدي بازركان** (من 1-4-1979 إلى 12-4-1979)، **إبراهيم اليزدي** (من 12-4-1979 إلى 12-11-1979)، **أبو الحسن بني صدر** (من 12-11-1979 إلى 29-11-1979)، **صادق قطب زادة** (من 29-11-1979 إلى 3-8-1980)، **محمد كريم خدا بناه** (من 3-8-1980 إلى 11-3-

---

[1]- غضنفر ركن آبادي، مرجع سابق، ص 500.

[2] - Bani Sadr ,My Turn to Speak : Iran, the Revolution and the Secret Deals With U.S, Washington: DC: Brassey's, 1991, P-p 26-32.

[3] - Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami, eds, The foreign Policies of Middle East States, Middle East in the International System, Boulder, CO: LYNNE Rinner Publishers, 2002, P 294.

[4]- والتر بوتش، مرجع سابق، ص 11.

[5]- غضنفر ركن آبادي، مرجع سابق، ص 501.

1981)، **محمد علي رجائي** (11-3-1981 إلى 15-8-1981)، **مير حسين موسوي** (من 15-8-1981 إلى 15-12-1981)، **علي أكبر ولايتي** (من 15-12-1981 إلى 20-8-1997)، **كمال خرازي** (من 20-8-1997 إلى 24-8-2005)، **منوشهر متقي** (من 24-8-2005 إلى 13-12-2010)، **علي أكبر صالحي** (من 13-12-2010 إلى 15-8- 2013)، **محمد جواد ظريف** (من 15-8-2013 إلى اليوم)*.

ثانيا- الهيأة التشريعية:

تتكون الهيأة التشريعية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية من مؤسستين هما مجلس الشورى الإسلامي وكذا مجلس صيانة الدستور، وفيما يلي سنتعرض لكل منها بالتفصيل مبينين وضعهما القانوني في الدستور وكذا كيفية تأثيرهما على السياستين الداخلية والخارجية لإيران.

أ- مجلس الشورى الإسلامي:

يمثّل السلطة التشريعية للدولة الإيرانية، وقد تمت زيادة عدد مقاعده من 270 مقعد إلى 290 مقعد عام 2007، يتم انتخاب أعضائه مباشرة من قبل الشعب، لذلك عدّ آية الله الخميني المجلس على أساس أنه محور التقاء الحق الديني بالحق الشعبي، كما أنه مؤسسة التشريع التي تشرّع على أساس الإسلام وبمقتضى احتياجات العصر[1].

دستوريا، يتشكل هذا المجلس من المرشحين الذين وافق عليهم مجلس صيانة الدستور ولمدة أربع سنوات، وهم مسؤولون اتجاه جميع أبناء الشعب، ولكل منهم الحق في إبداء وجهة نظره في قضايا البلاد الداخلية والخارجية كافة، ولا يجوز ملاحقتهم أو توقيفهم بسبب آرائهم أو وجهات نظرهم التي يبدونها في المجلس في إطار عملهم كنواب، ويشترط في العضو المرشح لعضوية المجلس أن يكون حاصلا على

---

* - إذا أمعنّا النظر في هذه القائمة يتضح لنا جليا ما تم الإشارة إليه حول حالة اللاإستقرار التي كانت تعرفها وزارة الخارجية الإيرانية؛ فمن ضمن 13 وزير خارجية تبوأ خمسة (5) منهم المنصب في العام الأول لتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وثلاثة (3) منهم في العام الثاني، ولتشهد أزيد من ثلاثة عقود كاملة (من 1981 حتى اليوم) تولّي خمسة (5) وزراء منهم المنصب، والذي إن دلّ على شيء فإنما يدل على ضبابية الرؤية والعمل السياسي للجمهورية حال تأسيسها من جهة (ليس على المستوى الخارجي فقط بل حتى على المستوى الداخلي)، ومحورية المرشد الأعلى الراحل آية الله الخميني في تعيين وعزل أي شخص لا تتوافق رؤاه معه ومع مبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية 1979، ليعرف الوضع حالة من الاستتباب مع تبوأ عميد وزراء الخارجية علي أكبر ولايتي المنصب لمدة 16 سنة كاملة (الذي كان يتّسم بحنكة سياسية في إدارة شؤون وزارة الخارجية بما يتّسق ومعالم السياسة الخارجية الإيرانية التي خطّها الإمام الخميني)، وإظهار المرشد الحالي نوعا من المرونة مع وزراء الخارجية في العديد من القضايا الخارجية على غرار الملف النووي الإيراني، الذي حمل في جزء كبير منه بصمة آخر أربعة (4) وزراء خارجية إيران سيما الوزير الحالي محمد جواد ظريف وفريق عمله، والوصول إلى اتفاق مع القوى الكبرى كما سيأتي ذكره لاحقا.

[1]- بدون كاتب، منهجية الثورة الإسلامية، مرجع سابق، ص 241.

درجة جامعية أو ما يعادلها، وأن يكون عمره ما بين 35 و 70 سنة، ويتولى مجلس الخبراء مسؤولية الإشراف الكامل على عملية الانتخابات، وتعيين اللجان التي تقوم بفحص أسماء المرشحين [1].

وفي نفس السياق، فقد أقر الدستور الإيراني شكلا آخر لتمثيل الرأي العام جرى إتباعه في شكل مكثّف خلال عمر الدولة؛ حيث أجاز الدستور كما جاء في المادة 59 ممارسة السلطة التشريعية بإجراء الاستفتاء العام والرجوع إلى آراء الناس مباشرة بعد مصادقة ثلثي أعضاء مجلس الشورى الإسلامي حول القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المهمّة جدا، فيما تظل أجواء مناقشات مجلس الشورى قريبة من الرأي العام، ويرجع ذلك لكون أن مناقشات المجلس يجب أن تكون علنية، هذا بالإضافة إلى نشر التقرير الكامل عنها عن طريق الإذاعة والجريدة الرسمية [2].

وينقسم دور مجلس الشورى إلى بُعدين: التشريع والرقابة؛ البعد الأول يتضمن في جوهره إشكالية أساسية في النظام–التجربة، وتدور حول الحاجة للتشريع في ظل وجود الشريعة؟ وكيف يتلاءم التشريع الإنساني مع الشريعة السماوية؟ وما درجة الارتباط بينهما؟، الجزء الأول من الإشكالية حلّها الدستور بأن وضع ضمن أسس النظام الإسلامي الاجتهاد المستمر* من قبل الفقهاء جامعي الشرائط على أساس "الكتاب وسنة المعصومين" ، أما الجزء الثاني فقد تم وضع آلية قانونية لحله بإعطاء الأولوية للشريعة الإسلامية، فلا يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين المتناقضة مع أصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو الدستور، ويتولى مجلس صيانة الدستور مهمّة البتّ في هذا الأمر، وذلك لأن سلطة النص يحميها الاختصاصيون لا ممثلو الشعب، وفي حال الاختلاف يحسم القرار مجمع تشخيص مصلحة النظام [3].

في حين يتبدى نطاق البعد الرقابي في علاقات مجلس الشورى الإسلامي بالسلطة التنفيذية؛ فنجد أن أعضاء المجلس يستطيعون مسائلة مجلس الوزراء أو أحدهم في أي مجال يرونه ضروريا وكذلك رئيس الجمهورية بشرط موافقة ثلث النواب على الأقل، ويلزم موافقة ثلثي النواب لإقالة رئيس الجمهورية،

---

[1]– باكينام الشرقاوي، " **خصوصية صنع القرار السياسي الإيراني**" ، مختارات إيرانية ، السنة الأولى، العدد الثامن، مارس 2001، ص ص 50–51.

[2]– هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 112.

*– الاجتهاد المستمر هو الذي أنتج نظرية ولاية الفقيه وأسس للثورة الإسلامية ووضع اطر نظام إسلامي حديث، الاجتهاد المستمر هو الذي سمح للحوزات أن تتواجد في الشارع كذلك بدلا من أن تقبع في محاريبها جامدة لا تحرّك ساكنا.

[3]– أحمد النعيمي، النظام السياسي في إيران، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2016، ص ص 124–125.

وقبل كل هذا فالسلطة التنفيذية غير المنتخبة –ممثلة بالوزراء– تنال ثقة الشعب ممثّلا بنوابه قبل الإقدام على أي عمل [1]، ويضاف إلى هذه الرقابة صلاحياته الرقابية المختلفة والتي تشمل في مجملها الزوايا الحساسة في النظام، وتلك التي تمس أمن البلاد واستقراره، منها أحقيته وتوليه التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد، وكذا مصادقته على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والعمل على عدم تجاوز المؤسسات لخطوطها المرسومة لها في الدستور خدمة لمصالح البلاد، وإن حدث ذلك يتعين توفر مصادقة أربعة أخماس أعضائه، هذا إلى جانب ترخيصه للحكومة بفرض الأحكام العرفية في شكل مؤقت قابل للتجديد في حالات الضرورة، وكذا مصادقته على كل من عمليات الاقتراض والإقراض التي تجريها الحكومة، وكذا مسألة توظيف الأجانب في حالة الضرورة [2].

وجدير بالذكر أن إيران عرفت منذ العام 1979 إلى يومنا هذا عشرة مجالس شورى، اتسمت فترة كل منها بطغيان أحداث مهمة عليه؛

- **المجلس الأول** (1980–1984) وفيه تم تغيير اسم المجلس من مجلس الشورى الوطني إلى مجلس الشورى الإسلامي، وقد طغى على هذه المرحلة اضطرابات حادة في النظام السياسي بسبب الحرب مع العراق وما صاحبها من الخلافات بين قيادات النظام؛
- **المجلس الثاني** (1984–1988) وتميزت هذه المرحلة بهدوء نسبي في النظام السياسي الإيراني مع استمرار الحرب الإيرانية العراقية؛
- **المجلس الثالث** (1988–1992) تميزت هذه المرحلة بانتهاء الحرب الإيرانية العراقية ووفاة الخميني وخلافته من قبل علي خامنئي وخلافة رفسنجاني لهذا الأخير في منصب الرئاسة؛
- **المجلس الرابع** (1992–1996) شهدت هذه الفترة مزيدا من سيطرة المحافظين على مفاصل الحكم؛
- **المجلس الخامس** (1996–2000) شهدت هذه الفترة رجحان الكفة لصالح الإصلاحيين وسيطرتهم على مقاليد الحكم وتبوأ خاتمي للرئاسة؛

[1]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 112–113.

[2]– بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)، في جمال سند السويدي ، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1998، ص ص 95–96.

- **المجلس السادس** (2000-2004) شهدت هذه الفترة على المستوى الداخلي انفتاحا وترسيخا للديمقراطية بشكل كبير، أما على المستوى الخارجي فقد شهدت احتلال العراق وسقوط نظام صدام حسين وقبله احتلال أفغانستان وسقوط نظام طالبان وما صاحبه ذلك من اختلالات في التوازنات في البيئات الإقليمية التي تنتمي إليها إيران؛
- **المجلس السابع** (2004-2008) تميزت هذه الفترة بتولي المحافظين ممثّلين بمحمود أحمدي نجاد زمام الأمور في إيران، خارجيا تميزت بظهور الملف النووي الإيراني وتنامي الضغوط الدولية على إيران؛
- **المجلس الثامن** (2008-2012) تميزت هذه المرحلة باستمرار هيمنة المحافظين على السلطة، أما خارجيا فشهدت ارتفاعا جنونيا لأسعار البترول وما صاحب ذلك من عوائد مالية ضخمة وانتعاش الاقتصاد الإيراني، وكذا بداية موجة الحراك العربي في دول مهمّة بالنسبة لإيران؛
- **المجلس التاسع** (2012-2016) تميزت هذه الفترة باستعادة الإصلاحيين للسيطرة على دواليب السلطة في الداخل الإيراني، أما على المستوى الخارجي فتميزت باستمرار الحراك العربي وتأثيراته على المصالح الإيرانية من جهة، ومن جهة ثانية شهدت الفترة التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني مع المجتمع الدولي وما أعقبه من رفع للعقوبات وانتعاش الاقتصاد الإيراني؛
- **المجلس العاشر** (2016-2020) وهو المجلس القائم حاليا، وقد شهد استمرار سيطرة الإصلاحيين على السلطة في الداخل الإيراني، أما على المستوى الخارجي فقد شهدت خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، وما صاحبه ذلك من تداعيات على الاقتصاد الإيراني بشكل خاص والدور الإيراني في بيئاتها الإقليمية بشكل عام.

ب- مجلس صيانة الدستور:

لما كان مجلس الشورى الإسلامي يمتلك القدرة على التشريع في إطار الحدود الفقهية، وموقعه القانوني والشرعي والفقهي الحساس، ودروه الكبير في إدارة البلاد، ولما كانت الدولة الإسلامية مهمتها تطبيق الشريعة أولا والدستور ثانيا، فينبغي ألا تفقد الرقابة عليها، ولا بد لها -بالتالي- من إيجاد سلطة تتولى الإشراف على انتظام القوانين والمقررات البرلمانية في سياق الفقه الإسلامي والدستور، لذلك فإن أساس وجود مجلس دستوري من ناحية الشكل هو تقليد ديمقراطي، أما من حيث المضمون فيختلف في الدولة الإسلامية عن سواها من الدول بالأهداف والقوانين والمعايير، ويعتبر المكوّن الثاني للسلطة

التشريعية والذي يعدُّ الامتداد لمجلس الحكماء الذي أُسّس في عام 1906، والذي هُمّش بعد الثورة البيضاء وهو أعلى سلطة دستورية في البلاد، ولا وجود لنظير لها في دساتير العالم[1].

يتألف مجلس صيانة الدستور من أعضاء غير منتخبين من الشعب مباشرة، ويبقى بعيدا عن التجاذبات السياسية كما يقوم بدوره كمجلس اختصاصي ذي مهمّة أكاديمية محضة، وبحسب **هادي قبيسي** فإن دور المجلس يتلخص في كونه أنه بمثابة المانع لانحراف النظام الإسلامي عن خط الدين والإسلام، ويحول أيضا دون الخروج عن الدستور – الذي يأتي في الدرجة الثانية في الأهمية إلا أنه مهمّ جدا – الذي يُعدّ بمثابة العمود الفقري، بل في الحقيقة هو مركز السلطة للنظام وهو المعيار الضابط، لهذا أنيطت للمجلس مهمّة العمل من أجل الحؤول دون انحراف مؤسسات النظام عن الدستور، وبالتالي عدم سماحه بالمصادقة على ما يخالف الدستور من القوانين ويقف أمامها [2].

دستوريا، تم الإقرار على تشكيل المجلس في المادة 91 والتي نصت على أنه يهدف إلى ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور، على أن يتكون من ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة يختارهم القائد، وستة أعضاء آخرين من المسلمين من ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون، يرشّحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي، وفي الدستور عينه تم الإقرار في المادة 110 للولي الفقيه صلاحية إقالة فقهاء المجلس، على أن يُعاد انتخاب أعضائه كل ست سنوات بحسب المادة 92 من الدستور الإيراني [3].

يتضح إذن من الكلام أعلاه أن الهدف الأساسي للمجلس هو الإشراف على إسلامية ودستورية قوانين مجلس الشورى الإسلامي ومقرراته، ولكن هنا نطرح تساؤل حول الآلية الدستورية لهذا الإشراف ؟ وقبل ذلك ما هو موقع مجلس صيانة الدستور في النظام ؟، الإجابة على هذه الأسئلة يكمن أساسا في ما تضمنته المادة 93 من الدستور الإيراني والتي تؤكد على أنه لا توجد مشروعية لمجلس الشورى الإسلامي دون وجود مجلس صيانة الدستور، في حين تتجلى الآلية الدستورية في إلزامية مجلس الشورى إرسال كل

---

[1]– قهرمان حمدي، " **نظرة على تاريخ مجلس صيانة الدستور ورقابته**"، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 90 ، يناير 2008، ص ص 50-51.

[2]– هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 108.

[3]– عباس ملكي، " **صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية**"، مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد 36، يوليو 2003، ص 24.

ما يصادَق عليه إلى مجلس صيانة الدستور[1]، وبإمكان أعضاء هذا الأخير حضور جلسات مجلس الشورى الإسلامي توفيرا للوقت، لتتم الموافقة على القوانين والمقررات عبر آلية خاصة تتلخص أساسا في كون تحديد عدم تعارض ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع أحكام الإسلام يتم بأغلبية الفقهاء في مجلس صيانة الدستور، أما تحديد عدم التعارض مع مواد الدستور فيتم بأغلبية أعضائه [2].

وإلى جانب ما أُثير أعلاه من صلاحيات للمجلس فإن له صلاحيات أخرى تتمثل في الإشراف على انتخاب مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي وعلى الاستفتاء العام، ورغم كل هذا إلا أن ثمة جدلا دائرا في الداخل الإيراني، والذي يُثار بين الفينة والأخرى ومع كل مناسبة –سيما السياسية منها – والمتمحور على آليات إسقاط الفكر الإسلامي في كل أبعاده على جميع مناحي الحياة المعاصرة وما يتطلبه ذلك من تحديث للفقه وفلسفته، نجد أن دور مجلس صيانة الدستور يتنامى في الإشراف على الحياة السياسية داخليا وخارجيا ككل متكامل [3].

المطلب الثاني: المباني غير الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية

إنه من غير الممكن فهم السياسة الخارجية لدولة ما وبصورة أدق بواسطة المباني الرسمية لها وفقط، بل في كثير من الحالات يكون لزاما علينا البحث في المباني غير الرسمية للسياسة الخارجية لدولة معينة، مبانٍ تلعب دورا مؤثرا لا يمكن تجاوزه أثناء الدراسة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية بطبيعة الحال لا تشذّ عن هذه القاعدة؛ إذ توجد فيها عدد من المؤسسات والقوى غير الرسمية، والتي تؤدي دورا معينا في الداخل الإيراني والخارج أيضا، وأغلب هذه القوى والمؤسسات لها علاقات وارتباطات مختلفة مع المؤسسات الرسمية، لأن بعض الأشخاص في المؤسسات الرسمية يصنّفون ضمن القوى غير الرسمية، كما أن لهم علاقات متبادلة معها، ويضاف إليه أن أغلب هذه القوى والمؤسسات غير الرسمية ذات طابع ديني في جانب كبير منه، كما أنها مرتبطة بالضرورة مع النظام السياسي الإيراني.

لذلك سنسعى في هذا المجال للبحث في مضامين البنى غير الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية، مقسّمين المطلب إلى ثلاثة فروع؛ بداية بالقوى الدينية، مرورا بالتيارات والأحزاب السياسية، وانتهاءً بالمجتمع المدني.

---

[1] – دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 93.

[2] – عبد الرزاق خلف محمد الطائي، " **النظام السياسي في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية** "، مجلة الدراسات الإقليمية ، المجلد التاسع، العدد 30، 2013، ص 288.

[3] – بدون كاتب، منهجية الثورة الإسلامية، مرجع سابق، ص ص 246–247.

الفرع الأول: القوى الدينية

ما من شكّ أن للقوى الدينية أهمية كبيرة في الحياة العامة الإيرانية على المستويين الداخلي والخارجي، أهميةٌ تعود إلى أزمان غابرة، واستمرت كذلك حتى قيام الثورة الإسلامية عام 1979، وتشمل القوى الدينية كلٌّ من الحوزة الدينية وما يتبعها من مؤسسات أخرى، يضاف إليها خطباء المساجد ومالهم من تأثير واسع في الداخل والخارج الإيراني، وهو ما سنتتبعه فيما يلي.

أولا– الحوزة الدينية:

بداية وجب التأكيد على أن للحوزة الدينية مكانة مهمّة في إيران، وذلك راجع لكونها صاحبة الفضل الكبير في المحافظة على المذهب الرسمي للدولة، كما وأنها كانت – وما تزال– تُعدُّ مركزا دينيّا للمسلمين الشيعة، وكذلك مقصداً للعديد من طلبة العلوم الدينية، وترجع بجذورها إلى العهد الصفوي[1]. وتُعدّ حوزة **قم** من أهم الحوزات الدينية في إيران، وتُعتبر مركزا لتخريج العديد من علماء الدين، ناهيك عما تتضمنه من مدارس دينية مهمّة نذكر منها مثلا المدرسة الفيضية والتي كانت مقرّا للحركة الثورية الإيرانية منذ عام 1963 وحتى الثورة الإسلامية عام 1979 [2].

وتتمتع الحوزات الدينية بالاستقلالية عن الدولة وعن مناهجها الدراسية، وليس معنى ذلك أن المؤسسة الدينية كانت على طرف نقيض مع السلطة في كل الأحوال، أو أنها تعمّقت في العمل السياسي، بل معنى ذلك أن وجودها المتميّز والسمات التي حافظت عليها منذ نشأتها جعلتها قادرة على إفراز قيادات سياسية تستقطب الجماهير من ناحية، وتربي قيادات جديدة تدفع إلى الساحة في وقت الضرورة من ناحية أخرى [3]، وقد تحالفت المؤسسة الدينية مع الفئات الاجتماعية المستقرة أو المؤثرة في التاريخ الإيراني، حيث كان لها (للمؤسسة الدينية) التأثير الكبير من خلال صوغها للأحكام والقوانين الضابطة للسلوكات الاجتماعية والاقتصادية، كما كانت فتاويها أكثر فعّالية من أي أمر آخر [4].

---

[1]– مهدي كلشي، من الحكم العثماني إلى الحكم الإيراني، ترجمة: سرمد الطائي، دمشق: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص 135.

[2]– محمد عباس ناجي، " **من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران** "، دراسات مترجمة ، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007، ص 11.

[3]– أمينة سالم، مرجع سابق، ص ص 72–73.

[4]– فهمي هويدي، إيران من الداخل، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الرابعة، 1998، ص ص 84–85.

ولكون النظام في إيران كان –وما يزال– يستند في شرعيته على أسس دينية حتى ولو كانت متفاوتة، فقد كان الحكّام في بعض المراحل يحاولون كسب تأييد الحوزات الدينية لإصباغ الشرعية على حكمهم، وهو ما كان حاصلا إبان الحكم الصفوي وبدايات الحكم الشاهنشاهي[1]، كما يتمتع رجال الدين بالحصانة الدينية المعترف بها ضِمنًا، والتي تجعل من الصعب على النظام السياسي ملاحقتهم، ومثال معارضة آية الله الخميني للشاه دليل على ذلك، فأقصى ما فعله النظام وقتئذ هو نفيه إلى الخارج على خلاف التعامل مع المعارضة السياسية الأخرى والتي يحال أفرادها وشخصياتها للمحاكمة [2].

ونظرًا لعدم وجود إيديولوجية واحدة سياسية في إيران (بسبب التعدد القومي والديني، وكذا عدم قدرة الأحزاب السياسية والحركات الجمعوية على توفير إيديولوجية واحدة تجمع كل أطياف الشعب الإيراني)، فقد عُدّت الحوزة الدينية بديلا لتوفير الإيديولوجية الجامعة لأغلب الإيرانيين من جهة، ومتنفسا لقوى المجتمع من جهة ثانية، كونها الأكثر تنظيما في المجتمع[3]. ورغم هذا كلّه لم تَخْلُ الحوزات الدينية من التجاذبات السياسية منذ قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979، وكان محور هذه التجاذبات محصورا في غالبه في نقطة مهمّة وهي قضية المشاركة في الحكم[4]، الأمر الذي جعلها تنقسم (تبعا لرؤيتها) إلى ثلاثة تيارات*؛ بالنسبة للتيار الأول فقد كان يرى بضرورة الانخراط في الحكم والمشاركة في مؤسسات النظام، أما التيار الثاني فقد أكّد على دعم الدولة لكن ليس بالانخراط في الحكم بل يكفي أن يكون ذلك من داخل الحوزة الدينية، بتطويرها لمواكبة حاجات الدولة محليّا وإقليميا ودوليّا، أما التيار الثالث فقد طالب بالاستقلال عن النظام السياسي وعدم خوض غمار السياسة، والاكتفاء بالتالي بالدور الديني الذي كانت الحوزات تمارسه قبل الثورة الإسلامية [5].

---

[1]– رعد عبد الجليل، التطرف الديني في إيران : دراسة في جذوره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بغداد: معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، 1985، ص 85.

[2]– سعد الأنصاري، الفقهاء حكام على الملوك: علماء إيران من العهد الصفوي إلى العهد البهلوي 1500–1979، بيروت: دار الهدى، 1986، ص–ص 40–44.

[3]– محمد كاظم علي، صراع الأحزاب السياسية في إيران 1979–1985، بغداد: معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، 1986، ص 4.

[4]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 144.

*– ومتى ما ألقينا نظرة على الانتخابات الرئاسية لعام 2009 فإننا نجد انعكاس هذه الرؤى الثلاثة والتباين في مواقف رجال الدين من السلطة في إيران والتنافس الدائر بين المحافظين والإصلاحيين بين مؤيد لها مثل آية الله مصباح يزد ومعارض لها مثل آية الله حسين منتظري. للمزيد أنظر: محمد عطوي، " **الانتخابات الرئاسية الإيرانية والوقائع والمواقف**"، شؤون الأوسط ، العدد 133، 2009، ص 36.

[5]– مهند مبيضين، الفكر السياسي الإسلامي والإصلاح: التجربتان العثمانية والإيرانية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2008، ص 95.

ثانيا – أئمة الجمعة والجماعات " خطباء المساجد":

بداية نشير إلى دور المسجد المهم في قيام الثورة الإسلامية في إيران، وهو ما وعاه الخميني جيدا، لذلك عمد إلى استغلال المسجد وخطباء الجمعة من أجل مزيد من التعبئة السياسية للجماهير ومزيد من الالتفاف حول أفكار الثورة الإسلامية، الأمر الذي جعل المساجد وخطب الجمعة منذ بداية الثورة – وإلى اليوم– تتحول إلى اجتماعات سياسية، يتم فيها توضيح سياسات الدولة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي [1]، وكان هناك مغزى حقيقي لإعادة شعيرة صلاة الجمعة بعد أن كان يمارَس عليها الضغط في السابق واعتبرت غير واجبة من قبل علماء الدين في عصر الغيبة، لكن بعد نجاح الثورة الإسلامية جعل آية الله الخميني منها واجبة في ظل الغيبة، وبصفته نائب الإمام عيّن أول إمام لصلاة الجمعة في المدن الإيرانية، وتشكيل أمانة عامة لأئمة الجمعة وخطبائها في عام 1982، تنحصر مهمتها في الإشراف على مراسيم صلاة الجمعة وتحدِّد المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية [2].

هذا، وقد أقيمت أول صلاة للجمعة في إيران عام 1979 بأمر من الخميني بإمامة **آية الله علي طالقاني**، وبعد وفاته في 10 سبتمبر 1979 عيّن الخميني مجموعة من رجال الدين مهمّتهم إمامة الناس في المدن الإيرانية الكبرى وهم : **علي الخامنئي، علي مشكيني، محمد خاتمي، محسن ملكوتي، جلال الدين طاهري**، ورأس هذه الأمانة في بداية تأسيسها آية الله علي خامنئي عندما كان رئيسا للجمهورية (1981–1989) [3].

ورغم ما تتمتع به صلاة الجمعة من أهمية إلا أن هناك أصواتا في الداخل الإيراني انتقد طريقة تسييرها، وجعلها في خدمة أجندة سياسية لفصيل سياسي دون آخر، وضرورة العمل من أجل فصلها عن السياسة وحصرها في الوعظ الديني، درءًا للخلاف والتحيز [4]، ومع ذلك تبقى صلاة الجمعة إحدى أدوات النظام السياسي واستغلالها لكسب التأييد الشعبي، وإضفاء الشرعية للحكومة والولاء التام للقيادة.

الفرع الثاني: التيارات والأحزاب السياسية:

مرّت الحياة الحزبية في إيران بمرحلتين رئيسيتين؛ المرحلة الأولى تبدأ من تاريخ نجاح الثورة الإسلامية 1979 وإلى غاية 1991، اتسمت خلالها بغياب أحزاب سياسية ذات تأثير عدا حزب

---

[1] - Said Arjomand (et al), The Iranian Islamic Clergy : Governmental Politics And Theocracy, Washington : The Middle East Institute.D.C, March 5, 1984, P76.

[2] – يحيى داود عباس، " **قراءة في صلاة الجمعة في إيران بعد مرور ما يقرب ثلاثين عاما على إقامتها**"، مختارات إيرانية، العدد 99، أكتوبر 2008، ص ص 76–77.

[3] – نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 144.

[4] – يحيى داود عباس، " **قراءة في صلاة الجمعة في إيران بعد مرور ما يقرب ثلاثين عاما على إقامتها**"، مرجع سابق، ص ص 78–79.

الجمهورية الإسلامية، ويرجع ذلك إلى الظروف المحلية (ممثلة أساسا في القبضة القوية للمرشد الأعلى الخميني، والصدامات السياسية غداة قيام الجمهورية الإسلامية)، والإقليمية (ممثلة أساسا في الحرب الإيرانية–العراقية)، أما المرحلة الثانية فتستمر من 1991 وإلى يومنا هذا، واتسمت في مجملها بظهور عدة تيارات سياسية نتيجة المرونة التي أبداها المرشد الأعلى علي خامنئي، وتوزعت بين اليمين المحافظ واليسار الإصلاحي [1].

وعلى العموم يمكن إجمال هذه التيارات السياسية في قالبين؛ القالب الأول هو الأحزاب الموالية للنظام السياسي، والقالب الثاني هو الأحزاب المعارضة للنظام السياسي، وهو ما سيتم بحثه في هذا العنصر؛ بداية بأحزاب الموالاة السياسية (محافظين وإصلاحيين)، وتاليا بأحزاب المعارضة السياسية (معارضة الداخل ومعارضة الخارج) وتبيان تأثيرها –طبعا– في السلوك الخارجي لإيران.

أولا– أحزاب الموالاة السياسية للنظام:

تتوزع في إيران فصائل حزبية عدة منها التي تؤكد على الطابع الثوري في منهجها، ومنها التي تركز على الطابع الإنمائي والسعي لتطوير الدولة، ومنها التي تركز على عملية إصلاح المنظومة السياسية في البلاد والسعي في سبيل تحقيق التعددية وكفل الحريات [2]، كما أنها في عمومها تعدّ من بين الأحزاب والتيارات السياسية التي عملت –وما تزال تعمل– داخل الساحة السياسية الرسمية الإيرانية، سواء أكانت قد شاركت في الحكم والسلطة السياسية أم لا، ومنها كما سبق الإشارة ما هو محسوب على التيار المحافظ، ومنها ما هو محسوب على التيار الإصلاحي. وفيما يلي سنتعرض لكلٍّ منها بالتفصيل.

أ– التيارات الحزبية المحافظة:

تضم في عمومها كلًّا من الأحزاب التالية: الحزب الجمهوري الإسلامي، حزب كوادر البناء، حزب جمعية المؤتلفة الإسلامي، حزب الله، رابطة علماء الدين المناضلين.

1– الحزب الجمهوري الإسلامي: يعود تاريخ تشكّل هذا الحزب مباشرة بعد نجاح الثورة الإسلامية، وتم ذلك من قبل عدد من رجال الدين المقرّبين من المرشد الأعلى آية الله الخميني، ومغزى ذلك أنهم كانوا يريدون أن يؤكدوا دورهم في الحياة السياسية، انطلاقا من دورهم المركزي في قيام ومن ثمَّ نجاح

[1]– سعيد عكاشة، " **الإصلاحيون والمحافظون في إيران...جدل المنفعة المتبادلة !!**"، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد الثاني عشر، يوليو 2001، ص ص 70–71.

[2]– محمد بشندي، " **دولة الفقيه ومعضلة المؤسسية الحزبية في إيران** "، مجلة الدراسات الإيرانية ، السنة الأولى، العدد الثالث، يونيو 2017، ص ص 14–15.

الثورة الإسلامية [1]، وقد ضمّ في بداية تأسيسه كلٌّ من: **علي خامنئي**، و**هاشمي رفسنجاني**، و**محمد بهشتي**، و**محمد جواد باهنر**، و**أردبيلي** [2].

على المستوى الداخليّ، نجد أن الحزب أيّد مبدأ ولاية الفقيه، ودعمه لسيطرة رجال الدين على الحكم المركزي والتأكيد عليه، ومعارضته بالتالي للأصوات المنادية لمنح الأقليات حُكْمًا ذاتيًّا، ومعارضته كذلك لفكرة قيام مجلس يحلّ محلّ المرشد الأعلى في حال وفاته وتفضيله لتولية المنصب لفقيه من رجال الدين، وتأييده للتخطيط المركزي للاقتصاد، مع ما يستتبع ذلك من عملية تأميمٍ للصناعات الأساسية وسيطرة للدولة على التجارة الداخلية والخارجية [3].

على المستوى الخارجيّ، وفي مجال السياسة الخارجية فقد آمن الحزب بنشر أفكار الثورة الإسلامية الإيرانية إلى خارج إيران من جهة، واعتباره بأن الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة هي العدو الأول للجمهورية الإسلامية من جهة ثانية، ورفضه التعامل مع الاتحاد السوفيتي (سابقا) من منطلق الجانب السلبي الذي طبع العلاقات بين الدولتين عبر التاريخ [4].

2- **حزب جمعية المؤتلفة الإسلامي:** يعدّ من أبرز الأحزاب المحسوبة على التيار المحافظ، وهو عبارة عن خليط من شبكة تحالفات لعدد من الجمعيات الدينية التي لها اهتمام كبير بالجوانب الثقافية والاجتماعية سيما في العاصمة طهران، انضم بعد نجاح الثورة الإسلامية للحزب الجمهوري الإسلامي حتى عام 1987، وبعدها عادت للعمل كمنظمة مستقلة، كما عملت على المحافظة على دورها المؤثر [5].

على المستوى الداخلي، نجد أن الحزب كان يعارض سياسات التخطيط المركزي من قبل الحكومة، والسياسات الحكومية المتعلقة بالسوق القائمة على تدخل الدولة، كما يؤمن بولاية الفقيه بل ويعدّها أساس النظام السياسي، لذلك فعلاقته جد قوية مع الأحزاب الأخرى التي تدور في فلك المحافظين، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب ليس لديه رؤية واضحة، وذلك راجع كون أغلب

---

[1]- فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، أفريل 2012، ص 81.

[2]- حجت مرتجى، التيارات السياسية في إيران المعاصرة، ترجمة: محمود علاوي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 47-48.

[3]- توفيق السيف، مرجع سابق، ص 323.

[4]- ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 32-33.

[5]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 46.

أعضائه أصبحوا كبارا في السن، وبعضٌ ممّن تبقى منهم خرجوا عن خطه كرابطة علماء الدين المناضلين [1].

3- حزب الله: منشأ الحزب هو الحزب الجمهوري الإسلامي، وقد كان في بداياته الأولى ذراعه العسكرية، واعتبرت نهاية الحرب الإيرانية–العراقية بمثابة بداية نشأة هذا الحزب، حيث انخرط فيه غالبية الشباب الذين كانوا مشاركين في الحرب، وكانت شعاراتهم التي رفعوها هي مواجهة الفساد الإداري وكذا صد الغزو الثقافي الغربي [2].

على المستوى الداخلي، فإن الحزب يسعى إلى الوقوف مع طبقة الفقراء في مواجهة جشع الأغنياء، ومعارضته كذلك لكل الأفكار الوافدة للداخل الإيراني على رأسها الماركسية واليسارية (بالرغم من قبوله أفكارها فيما يتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية)، وكذا الليبرالية، وقد وقف الحزب في تسعينيات القرن الماضي ضد أفكار الإصلاحيين جملة وتفصيلا [3].

على المستوى الخارجي، يعدّ الحزب من الداعمين للنظام وسياسته الخارجية ولذلك ما يفتأ يدعوا من أجل أن يستمر في طريقه، كذلك فإن الحزب معارضٌ لأي شكلٍ من أشكال التطبيع في العلاقات الخارجية مع الغرب، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي يسعى الحزب من أجل التعامل معها بأسلوب ثوري لأنها تمثّل الاستكبار العالمي بمعية إسرائيل، ومثلُ هذه المواقف هي التي ألقت بظلالها على علاقات إيران مع جيرانها من العرب والمسلمين، وأسبغها التوتر بين الفينة والأخرى [4].

4- رابطة علماء الدين المناضلين: تعود أولى الجذور لهذه الرابطة إلى فترة ما قبل الثورة الإسلامية، وكان هدفها هو الثورة ضد الملكية، وبعد نجاح الثورة الإسلامية استمر عملها السياسي، سيما بعد أن انخرط فيها بعض أقطاب التيار الديني المحسوب على المحافظين من أمثال **آية الله بهشتي، ومطهّري، وأردبيلي، وعلي أكبر ناطق نوري**، والمرشد الحالي **علي خامنئي**[5]، وعلى الرغم من تأثيرها في الداخل الإيراني إلا أن الرابطة لا توصَف بالحزب وذلك راجع لكونها لم تسع للحصول

---

[1]– صحيفة صبح الإيرانية، " **دور جمعية المؤتلفة الإسلامية في بنية النظام الإيراني**"، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد الثاني عشر، يوليو 2001، ص-ص 44-45-46.

[2]– حجت مرتجى، مرجع سابق، ص ص 72-73.

[3]– سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران منذ الثمانينات وحتى 1997 ، ترجمة: نبيل علي العتوم، لندن: مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2012، ص 57.

[4]– طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 47.

[5]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية ، مرجع سابق، ص 157.

على ترخيص رسمي ضمن قانون الأحزاب، كما تعدّ الرابطة بمثابة الواجهة السياسية الرسمية لجمعية مدرّسي الحوزة العلمية في قم، نظرا لالتقائهما في غالبية التطلعات والتوجهات الفكرية [1].

على المستوى الداخلي، نجد أن الرابطة تدعوا إلى انتهاج أسلوب الاقتصاد الحر من جهة، مع المحافظة على الشؤون الاجتماعية من جهة أخرى، ومزيدٍ من المركزية في مؤسسات الدولة تحقيقا للانضباط السياسي من جهة ثالثة، ولذلك عُرِف عنها محاربتها للأفكار الغربية الوافدة على المجتمع، والتي هي –بحسبها– تشكّل خطرا على الثقافة الإسلامية في الداخل الإيراني [2]، أما على المستوى الخارجي فإن الرابطة تدعوا إلى التشدد في علاقاتها الخارجية مع الدول التي تصنّفها ضمن محور الاستكبار العالمي، وتأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل [3].

لكن بمرور الوقت بدأ نجم الرابطة بالأفول وتراجع تأثيره لصالح أحزاب سياسية أخرى، ومردّ ذلك أنه يقف عاجزا على تجديد كوادره الذين بلغوا من الكبر عتيّا، وإيثارهم العمل الديني على العمل السياسي، يضاف إليها انتشار الأفكار الإصلاحية بين النخبة المثقفة وعامة الناس على حد سواء، ورغبة هؤلاء في الانضمام إليها، الأمر الذي أضعف ليس فقط الرابطة بل التيار المحافظ، لذلك مُنيت الرابطة بهزائم سياسية ليس أولها الانتخابات الرئاسية لعام 1997 [4]، ولن يكون آخرها حتما أنها لم تقدم مرشّحا للرئاسيات الأخيرة التي شهدتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ب– التيارات الحزبية الإصلاحية:

تضم في عمومها كلًّا من الأحزاب التالية: حركة تحرير إيران، حزب كوادر البناء، مجاهدو الثورة الإسلامية، حزب جبهة المشاركة، تجمع علماء الدين المناضلين.

1– حركة تحرير إيران : تأسست قبل الثورة الإسلامية في مواجهة تسلط الشاه بعد أن انشقت عن الحركة الأم وهي الجبهة الوطنية، وضمت في صفوفها ساسة ورجال دين معروفين مثل **مهدي بازركان** وكذا **آية الله طالقاني**، ونتيجة للمضايقات التي مورست ضدها كان عملها سرّيا في غالبه حتى غداة اندلاع الثورة الإسلامية، أين ظهر اسم الحركة للعلن مجددا[5]، وبعد نجاح الثورة الإسلامية قام **آية**

[1]– توفيق السيف، مرجع سابق، ص 343.

[2]– طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 45.

[3]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 157.

[4]– توفيق السيف، مرجع سابق، ص 346.

[5]– محمد جواد لاريجاني، الحكومة: دراسات في مشروعيتها وفاعليتها، بيروت: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، 2001، ص45.

الله الخميني بتعيين رئيس الحركة **بازركان** في منصب رئيس للحكومة المؤقتة، ولكنها لم تستمر طويلا بسبب استقالته (بازركان) من منصبه على خلفية أحداث السفارة الأمريكية، لأنه كان يرى أن ما قام به الطلبة من اعتداء على السفارة واعتقالهم لطاقمها لا يمتّ بصلة للأعراف الدبلوماسية من جهة، ومن جهة أخرى أن ذلك سيترتب عليه عواقب وخيمة على الدولة الفتيّة [1].

على المستوى الداخلي، سعت الحركة من أجل تعزيز اللحمة الوطنية وخدمة مطالب الشعب الإيراني، كما دعت إلى إعطاء تصور معاصر للدين يكون وسطا بين تصور علماء الدين التقليديين من جهة ودعاة العلمانية من جهة ثانية، الأمر الذي جعلها تلقى إقبالا من قبل العديد من القوى الوطنية ونخبة المجتمع ورجال الدين، وهو ما عجزت عنه العديد من الأحزاب والحركات [2]، أما على المستوى الخارجي فمُجمَل ما يمكن قوله أن للحركة آراء سديدة لو أنها وجدت طريقها للتطبيق والتنفيذ، لكن استقالة رئيسها من الحكومة المؤقتة وما تلاها من تصدعات في صفوفها، وكذا كاريزمية آية الله الخميني والطوق الذي فرضه عليها حال دون تجسيد مختلف أفكارها وبقائها حبيسة منتسبيها[3].

2- **حزب كوادر البناء:** مثّلت نهاية الحرب الإيرانية- العراقية بداية ظهور هذا الحزب، لكن تأسيسه بصورة رسمية كان في عام 1996، وذلك بعد انفصاله عن مجمع رجال الدين المجاهدين، ويدعوا الحزب إلى نوع من الحكومة الشعبية تكون قاعدتها المجتمع وتدار بواسطة الخبراء والتكنوقراط وعلماء الدين معا، مع تغليب دور علماء الدين في تسيير شؤون الحكم [4].

على المستوى الداخلي، فإن الحزب يدعوا إلى التنمية السياسية والتطور، وتقليل دور الدولة في الاقتصاد، ودعم القطاع الخاص مع زيادة الضرائب، وتعدّ الطبقة الوسطى هي قاعدة الحزب الأساسية، كما أنها مرتبطة بالحكومة وتحديدا الشريحة العليا منها، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب اعتبر من دعاة الواقعية، لأنه يركز على مسألة الانفتاح في الشؤون الدولية وإقامة علاقات مع دول العالم على أساس المصالح المشتركة [5].

---

[1]- ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص 110.

[2]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 158.

[3]- علي محافظة، مرجع سابق، ص ص 129-130.

[4]- سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران 1981-1997، ترجمة: علاء الرضائي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2000، ص 77.

[5]- حجت مرتجى، مرجع سابق، ص 57.

3- مجاهدو الثورة الإسلامية: أنشئت هذه الحركة قبل الثورة الإسلامية تحديدا عام 1951 وكانت أنشطتها وقتها في كل أنحاء الدولة الإيرانية إبان حكم الشاه، وكان مؤسسوها هم من المنشقين عن حركة مجاهدي خلق المعارضة (سيأتي ذكرها في أحزاب المعارضة)، ويعتبرون من المعتدلين فيها، وتشكلت حركة مجاهدي الثورة الإسلامية من اتحاد سبع مجموعات سياسية، وقد شملت هذه المجموعة كلًّا من: الأمة الواحدة، وحدة بدر، وحدة الصف، الفلاح، الفلق، المنصورون، الموحّدون، جمعت كل هذه الأطياف فكرة أحقية الإمام الخميني بالزعامة وضرورة الجهاد المسلح ضد الشاه، وتوحدت كليّا بعد انتصار الثورة الإسلامية بناء على توصية المرشد الأعلى [1].

ويتضح أهمية دور المنظمة وقربها أول الأمر من المرشد الأعلى في المناصب التي حصل عليها أعضاؤها؛ فقد تسلّم **محسن رضائي** قيادة الحرس الثوري، و**محمد علي رجائي** أصبح رئيسا للجمهورية عام 1981، و**بهزاد نبوي** وزيرا للصناعات الثقيلة، وقد تم اعتمادها لاحقا (عام 1998) بشكل رسمي بعد أن انفصلت عن الحزب الجمهوري (الذي كانت قد انضمت إليه في الثمانينيات) ونأت بنفسها عن خطه السياسي، واستطاعت أن تشكّل نفسها من جديد، بل وتستقطب عددا لا يستهان به من فئات المجتمع نخبة كانت أو من عامة الشعب [2].

على المستوى الداخلي، كان الحزب يدعوا أول الأمر إلى بسط سيطرة الدولة على التجارة والاقتصاد وكل ما من شأنه أن يدخل في هذا المضمار، لكن فيما بعد ونظرا لتغير قناعات قادته السياسيين (كبهزاد نبوي مثلا) فإن ذلك شكّل نوعا من التحوّل في الأفكار السياسية للحزب، بداية من دعوته لرفع يد الدولة على الاقتصاد والتجارة وإعطاء هامش للقطاع الخاص، مرورا بقضية ولاية الفقيه التي أصبح الحزب ينادي بضرورة تحديد صلاحياته وفق الدستور، وانتهاء بمطالبه بضرورة كفل الحريات العامة والعدالة الاجتماعية، هذا التحول جعل أفكار الحزب أكثر اعتدالا وليبرالية، سيما مع انضمام شخصيات ضليعة في المجال السياسي أمثال **مير حسين موسوي** للحزب وما عُرِف عنه من نضاله في مجال الإصلاحات السياسية [3].

4- حزب جبهة المشاركة: تأسس هذا الحزب بإيعاز من الرئيس السابق **محمد خاتمي** وكان ذلك في عام 1998، ضّم في بدايته شخصيات من خيرة ساسة الجمهورية أمثال **سعيد حاجاريان** وكذا

---

[1]- فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، مرجع سابق، ص ص 110-111.

[2]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 43.

[3]- حجت مرتجى، مرجع سابق، ص 58.

معصومة ابتكار و**عباس عبدي**، ونتيجة لذلك تمكن الحزب من حصد أغلبية المقاعد الانتخابية لعام 1999، واستطاع هذا الحزب أن يحقق فوزا كبيرا في الانتخابات البرلمانية لعام 2000، ليتراجع عام 2004 مع انتخابات مجلس الشورى [1].

على المستوى الداخلي، فقد عُدّ الحزب من أبرز الأحزاب الإصلاحية التي برزت في الساحة الإيرانية طيلة فترة رئاسة خاتمي (من 1999 إلى 2005)، ويهدف الحزب إلى التنمية السياسية ودعم الحريات العامة، وحفظ حقوق الشعب مع ما يستدعيه ذلك من تطبيق كامل للدستور واحترامه، وأن الحكومة الإسلامية هي التي يختارها الشعب ومشروعيتها بالتالي قائمة على الالتزام بالدستور[2]، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب اعتمد على تسويق سياسة الانفتاح والتعامل مع دول العالم وفق فكرة حوار الحضارات لرئيس الحزب محمد خاتمي[3]، والتي كان لها الصدى الواسع فشهدت العلاقات الإيرانية مع الجوار العربي مثلا انفراجا (كما سيأتي ذكره في ثنايا هذه الأطروحة)، وكذا شهدت العلاقات مع "الشيطان الأكبر " الولايات المتحدة الأمريكية تناغما في وجهات النظر (كما سيأتي ذكره لاحقا).

5- **تجمع علماء الدين المناضلين:** انبثقت هذه الحركة من الحركة الأم رابطة علماء الدين المناضلين عام 1988 بسبب خلافات حول السياسات الداخلية والخارجية، وأبرزها كان متمحورا حول المعايير الواجب توفرها لاختيار المرشحين للعضوية في البرلمان، الأمر الذي جعلها تعيش في عزلة شبه سياسية طيلة سنوات، لتعيد الظهور مع وصول أحد أعضائها السابقين محمد خاتمي لسدّ الحكم عام 1997 والذي أعطاها متنفسا وثقة أكبر لخوض غمار السياسة من جديد [4]، وضمت في صفوفها شخصيات فذة في الساحة السياسية الإيرانية أمثال **مهدي كروبي** (مرشح الرئاسيات عام 2009)، وكذا **علي أكبر محتشمي** (وزير الداخلية السابق)، و**موسوي خوئينيها** (رئيس تحرير صحيفة سلام)، و**عبد الواحد موسوي لاري** (وزير الداخلية السابق).

على المستوى الداخلي، فإن الحزب يدعوا إلى إعطاء الأولوية للقطاع الحكومي في المجالات الاقتصادية، وإعطاء هامش أكبر للخواص من جهة ولسيطرة الدولة على القطاعات الرئيسية المتعلقة بالأمن القومي من جهة ثانية، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب ينادي إلى الانفتاح قدر

---

[1]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 44.

[2]- سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران منذ الثمانينات وحتى 1997 ، ترجمة: نبيل علي العتوم، مرجع سابق، ص 78.

[3]- سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران 1981-1997، ترجمة: علاء الرضائي، مرجع سابق، ص 84

[4]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 157

المستطاع في مجال العلاقات الخارجية وفق ما تقتضيه ظروف المرحلة الحالية، هذا دون نسيان القضايا المصيرية للأمة الإسلامية تأتي في مقدمتها دعم المستضعفين، وكذا النضال من أجل تحرير القدس وإرجاع سيادتها [1].

ثانيا – أحزاب المعارضة السياسية للنظام:

لئن كانت الرغبة في الإطاحة بنظام الشاه مدعاة للاتحاد بين المشارب السياسية والفكرية في إيران، فإن لنجاح الثورة والإطاحة بالنظام الملكي فيما بعد كان مدعاة للاختلاف؛ فسرعان ما انقسم حلفاء الأمس في رؤيتهم للنظام السياسي الجمهوري الجديد، فمنهم من عارض اسم الجمهورية الإسلامية، ومنهم من عارض ولاية الفقيه، ونتيجة لهذه الاختلافات ظهرت أحزاب معارضة للنظام السياسي، سواء أكان ذلك في البدايات الأولى له أم لاحقا ، وعلى العموم يمكن تقسيم أحزاب المعارضة السياسية للنظام الإيراني إلى نوعين : معارضة الخارج ومعارضة الداخل. وهو ما سيتم بحثه فيما يلي.

أ – معارضة الخارج:

نقصد هنا بمعارضة الخارج أحزاب المعارضة التي تمارس نشاطها من خارج إيران، لذلك سيتم التركيز هنا على كل من الحزب الشيوعي الإيراني (تودة)، وكذا منظمة مجاهدي خلق.

1- **الحزب الشيوعي الإيراني (تودة):** تأسس هذه الحزب في شمال إيران في بدايات القرن الماضي، وذلك راجع لوجود القوات السوفيتية وقتها في المنطقة من جهة، وعدم وجود حزب منظم في المنطقة عينها من جهة ثانية، يضاف إليها أن المنطقة تعدّ مركزا للأقليات الإيرانية المطالبة بالحكم الذاتي (والتي يتفق الحزب مع أهدافها) من جهة ثالثة، وضعف السيطرة المركزية على المنطقة وقتها من جهة رابعة [2].

وكان الحزب قويّا بالإضافة إلى ثقله السياسي الأمر الذي دفع بالشاه إلى حبس المنتسبين إليه وفرار من تبقى منه للخارج وتنسيق عملهم هناك مع آية الله الخميني، لذلك لم يهاجم الخميني الحزب في خطاباته، لكن الأمر لم يبق على حاله بعد انتصار الثورة وإعلان الجمهورية الإسلامية، بداية بمعارضته لأسلمة النظام السياسي، وكذا اتهامه من قبل السلطة الجديدة بالتواطؤ مع خبراء سوفييت

[1]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 42.

[2] – أحمد نوري النعيمي، حسين علي الجميلي، النظام السياسي في تركيا وإيران، بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2007، ص 457.

من أجل العمل على الانقلاب ضد النظام الجديد عام 1983، لذلك فرّت أغلبية قياداته للخارج وأصبحت جزءا من المعارضة الإيرانية [1].

والملاحظ أن الحزب الشيوعي لم يستطع الحفاظ على قاعدته الشعبية طويلا والتي كان يتمتع بها قبل نجاح الثورة الإسلامية، رغم أن طروحاته كانت تلتقي مع رغبات شريحة عريضة من القوى الاجتماعية في الداخل الإيراني [2]، إلا أن إخفاقه في التعامل الصحيح مع مجريات الثورة وما بعد الثورة ألّب عليه الرأي العام الداخلي، هذا الأخير الذي استند وقتئذ في معارضته للحزب لفتاوي رجال الدين وآرائهم في الحزب، وهم الذين لم يتوانوا لحظة باتهامه بالانتهازية [3].

غير أنه برأينا فإن لتراجع تأثير الحزب أسباب داخلية تلاقت مع أسباب خارجية؛ الداخلية منها تتلخص في أن أفكار الحزب كانت تتعارض مع الواقع الجديد للإيرانيين ومعتقداتهم بعد نجاح الثورة وإعلان الجمهورية الإسلامية، أما الخارجية منها فتتلخص هي الأخرى في كون أن الداعم الحقيقي للحزب والمتمثل في الاتحاد السوفيتي قد انهار تماما من جهة ومن جهة أخرى فإن الدعم الغربي للمعارضة الإيرانية استمر فقط مع الأحزاب والفصائل التي تعمل ضمن أجندتها، كل هذه الأمور مجتمعة برأينا أسهمت بصورة أو بأخرى في تراجع تأثير الحزب داخليا وخارجيا.

2- **منظمة مجاهدي خلق:** تأسست هذه الحركة عام 1965 من قبل ثلاثة أشخاص هم **محمد حنيف** و**سعيد محسن** و**علي أصغر بديع**، وكانت أفكارهم عند تأسيس المنظمة دينية إسلامية، غير أنهم ما لبثوا أن انفتحوا على الأفكار الماركسية الثورية وحاولوا مزاوجتها مع الإسلام في شكل عام، لاعتقاد قادتها بعدم وجود تعارض ما بين الأفكار الإسلامية الثورية وما بين الأفكار الماركسية، الأمر الذي جعلها تصنّفُ لدى البعض كونها منظمة يسارية، في حين يصنّفها آخرون بأنها منظمة ثورية إسلامية[4].

وتشكّل المنظمة حركة المعارضة الرئيسية للنظام الإيراني، وقد تكونت كانشقاق عن حركة الحرية احتجاجا على عدم تقدّمها في تحقيق أهدافها، وعندما تصاعدت حدة مقاومة الشاه في نهاية

---

[1]- علي محافظة، مرجع سابق، ص 131.

[2]- محمد شفيعي فر، الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية، ترجمة: محمد حسن زراقط ، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2007، ص 153.

[3]- عبد الكريم سروش، السياسة والتدين: دقائق نظرية ومآزق عملية، ترجمة: أحمد القبانجي، لبنان: مؤسسة الانتشار العربي، 2009، ص 42.

[4]- ويلفريد بوختا، إيران بعد ربع قرن من الجمهورية الأولى إلى الثالثة، مرجع سابق، ص 13.

السبعينيات شارك أعضاؤها في دعم المقاومة ولعبوا دورا كبيرا في التعبئة الجماهيرية [1]، وتمكّنت من حشد الآلاف ومساندة الثورة الإسلامية بعد نجاحها، وكانت قوة المنظمة تتركز في الجامعات، إذ نشرت أفكارها بين صفوف الطلبة، وكان لها دور في عملية احتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين في السفارة الأمريكية آنذاك بطهران عام 1979 [2].

لاحقا، كان لتدخل المنظمة في الصراع الدائر بين رجال الدين والرئيس السابق **أبو الحسن بني صدر**، وكان لوقوفها إلى جانب هذا الأخير ودعمها له، أن مثَّل ذلك أولَ مؤشّر على تدهور العلاقة بين السلطة السياسية لرجال الدين وبين منظمة مجاهدي خلق، واتُّهِمت المنظمة بعد ذلك بالعديد من الأعمال التخريبية في إيران ضد السلطة، وقتلها لرئيس الجمهورية **محمد رجائي** عام 1981، كل هذه الأمور دفعت بالسلطات إلى شن حملة اعتقالات في صفوف المنظمة وإعدام البعض منهم، وهروب زعيمها **مسعود رجوي** إلى فرنسا عام 1981 ثم لاجئا في العراق عام 1986 [3].

بالإضافة لدعم المنظمة للرئيس السابق **أبو الحسن بني صدر** فقد كان هناك خلاف آخر بينها وبين السلطة الدينية، تركز في مجمله حول اعتراض المنظمة على اسم الدولة في حد ذاته، فقد كانت تريد أن تكون التسمية هي الجمهورية الديمقراطية الإسلامية الإيرانية، فضلا عن رفضها الكلي لمنصب ولاية الفقيه، الأمر الذي جعل **الخميني** لاحقا يبعد رئيس المنظمة من الترشح للرئاسة [4].

داخليا، كانت أهداف المنظمة تتركز في إقامة حكومة ديمقراطية وتعددية، واحترام كل الأديان، ومنح الأقليات حكما ذاتيا في إطار الدولة الإيرانية، والعمل على خلق مجتمع متجانس متساوٍ خال من الطبقات الاجتماعية، ورفض كل أشكال الحكم الرجعي (لرجال الدين)، خارجيا، ترى المنظمة بأن العمل المسلح هو الحل الوحيد لتحقيق أهداف الدولة الإيرانية، ونتيجة لهذا شكّلت المنظمة حكومة في المنفى تحت مسمى الجمهورية الديمقراطية الإسلامية الإيرانية، وعمدت إلى وضع برنامج العمل لهذه الحكومة وكل ما من شأنه تحقيق مطالب المنظمة [5].

---

[1] – نفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 159.

[2] – سكوت ريتر، استهداف إيران: حقيقة الخطط التي يعدّها البيت الأبيض لتغيير النظام، ترجمة: أمين الأيوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 20 .

[3] – أمل حمادة، الخبرة الإيرانية: الإنتقال من الثورة إلى الدولة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص 218.

[4] - Keith Crane and others, Iran's Political, Demographic, Economic Vulnerabilities, Washington: Santa Monica, 2008, P 25

[5] – طلال عتريسي، جيو استراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، مرجع سابق، ص 209.

ويرجع العديد من المهتمّين بالحركات السياسية المعارضة في إيران ضُعْفَ قدرة المنظمة على التأثير في الداخل الإيراني لسببين مهمّين، أولاهما هو ارتباطها بالخارج وربط مصيرها به كمصادر تمويل وتسليح، وثانيهما أن أغلب عملياتها ضد السلطة كانت من خارج الحدود الإقليمية [1]، مع ذلك تبقى المنظمة – في رأينا– من أقوى تنظيمات المعارضة للنظام السياسي الإيراني، ويمكن أن تكون إحدى مَعَاوِلِ الغرب –على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية– من أجل إحداث تغيير في إيران.

ب– معارضة الداخل:

نقصد هنا بمعارضة الداخل أحزاب المعارضة التي تمارس نشاطها داخل إيران، لذلك سيتم التركيز هنا على كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكذا أحزاب المعارضة في إقليم الأهواز، وأخيرا أحزاب المعارضة في كل من بلوشستان وأذربيجان الإيرانيتين.

1– الحزب الديمقراطي الكردستاني: البدايات الأولى للحزب كانت قبل نجاح الثورة الإسلامية، وبعد قيام الجمهورية الإسلامية تركزت مطالب الحزب في المُجمل العام حول المطالبة بتحقيق الحكم الذاتي في إدارة شؤون الأكراد، والعمل على توحيد الإقليم والاعتراف من ثمّ باللغة الكردية لغة رسمية لسكان الإقليم، والتعاون مع باقي الشعب الإيراني من أجل تقدم ورفاهية البلاد كلها، والسعي من أجل إقامة نظام حكم ديمقراطي [2].

وقد حصل الحزب أول الأمر على حقيبتين وزاريتين في الحكومة المؤقتة، ولأن الدستور الإيراني الصادر عام 1979 لم يتضمن نصّا صريحا بتحقيق الحكم الذاتي ولا أي شيء من المطالب الستة التي رفعها الحزب لآية الله الخميني، والتي ضمت –إلى جانب الحكم الذاتي– توحيد كل أكراد إيران، وكذا تمكينهم من حل مشكلاتهم الخاصة بأنفسهم باستثناء الخارجية والدفاع وما له علاقة بخطط طويلة المدى، وأيضا تولية الأمور الإدارية للمنطقة للجنة تنفيذية كردية مستقلة عن السلطة المركزية في طهران، على أن تكون مهمة الحفاظ على الأمن الداخلي مسنودة للأكراد دون غيرهم، وأخيرا ترسيم اللغة الكردية جنبا إلى جنب مع الفارسية وتضمينها في المراسلات الرسمية [3].

ونظرا لتخوف السلطات الحاكمة على رأسهم آية الله الخميني من استشراء هذه المطالب لدى الأقليات الأخرى، واعتبار ذلك تهديدا للأمن القومي واللحمة الإيرانية، جاءت المادة 15 من الدستور

---

[1]– شيرين عبادي، إيران تستيقظ: مذكرات الثورة والأمل، ترجمة: حسام عيتاني، بيروت : دار الساقي، الطبعة الأولى، 2010، ص 104.

[2]– سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2005، ص 56.

[3]– سبهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية: سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2004، ص 119.

لتنص على منح الأقليات حقوقا ثقافية محدودية، الأمر الذي نجم عنه اندلاع انتفاضة في كردستان استمرت حتى 1983، وهو العام الذي حلّ فيه الحزب وطرد زعيمه **عبد الرحمن قاسملوا** من مجلس خبراء الدستور [1]، وعدّت الحكومة مطالب الحزب أعلاه بأنها مؤامرة ضد الثورة الإسلامية ومكاسبها، لذلك لجأت إلى استخدام الحل العسكري لوقف الانتفاضة والسيطرة التامة على الإقليم، وتم لها ذلك بالتعاون مع الحركات الكردية في دول الجوار الإيراني في كل من العراق وسوريا وتركيا [2].

لقد أدى تعاون النظام الحاكم في إيران مع الحركات الكردية إلى تمزق وتشرذم الحركة الكردية في الداخل الإيراني، غير أن الحرب الأمريكية على العراق مثّلت لأكراد إيران مغْنَمًا كبيرا وجب الاستفادة منه، فاستعاد الحزب نشاطه في شمال العراق وشمال غرب إيران، بعد حصوله على دعم القوات الأمريكية الضمني أو الصريح، الأمر الذي دفع بمهتمين بالشأن الكردي – كعلي محافظة مثلا– للقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعمَد لاستخدام هذا الحزب كورقة ضغط ضد النظام السياسي في المستقبل إما لتغيير النظام جذريّا أو التأثير في توجهاته الخارجية وتغييرها [3].

2- **الأحزاب السياسية في إقليم الأهواز:** تاريخيا، تأسس أول حزب في الإقليم عام 1964 تحت مسمّى حزب السعادة، وكانت توجهاته وقتذاك تتلخص في السعي من أجل الحصول على حقوق مدنية لمواطني الإقليم أُسوَةً بباقي سكان إيران، إلا أن محاولات الحزب باءت كلها بالفشل، الأمر الذي دفع لتأسيس منظمات وحركات مسلّحة منها الحركة العربية لتحرير الأهواز[4].

وقد كان لمشاركة القوى السياسية الفاعلة في إقليم الأهواز في الثورة الإيرانية ضد الحكم الملكي أهمية خاصة، وذلك راجع لتمركز أهم المنشآت النفطية في هذا الإقليم، إذ أدى الإضراب في مراكز الإنتاج والتكرير النفطي إلى شل الحياة الاقتصادية في عموم إيران، وبعد انتصار الثورة الإسلامية خرج العرب في الأهواز –كباقي القوميات المنتشرة في إيران– للمطالبة بحقوقهم القومية، إلا أن النظام الإيراني تمكّن من إنهاء هذه الحركة –وبالمثل باقي الحركات– بالقوة العسكرية ولم يعترف بالتالي بحقوقهم القومية إلا ضمن إطار الدستور الإسلامي الصادر عام 1979 [5].

---

[1]– سعد ناجي جواد، مرجع سابق، ص 73.

[2]– سبهر ذبيح، مرجع سابق، ص 120.

[3]– علي محافظة، مرجع سابق، ص ص 195–196.

[4]– خالد المسالمة، الأحواز الأرض العربية المحتلة، ألمانيا: مركز الدراسات العربية–الألمانية، الطبعة الثانية، 2008، ص ص 140–141.

[5] - Zayar. D, The Iranian Revolution - Past, Present and Future, Iran: Iran Chamber Society, July 2006, p 34.

وتسببت السياسة الإيرانية عام 1981 في إعلان تشكيل الجبهة العربية لتحرير الأهواز من قبل فصائل سياسية عدة، تلخصت مجملها في التصدي للاستغلال والتخلف، وكذا السعي من أجل لملمة الشمل العربي في إقليم الأهواز، وأخيرا العمل مع القوميات الإيرانية الأخرى من أجل نيل حقوقهم القومية والثقافية [1]، ونتيجة لهذا تحوي الأهواز اليوم على ثلاثِ اتجاهات حزبية سياسية؛ **الأول** قومي عربي يطالب بالاستقلال التام عن إيران، وتأسيس دولة عربية كون الأهواز عربية وجزء من الوطن العربي، **الثاني** يساري ذو مطالب اجتماعية لا يرى مانعا من العيش في كنف الدولة الإيرانية، ويجد قبولا لدى شريحة عريضة من مثقفي وطلاب الإقليم، **الثالث** ديني قريب من السلطة السياسية الحاكمة مشاركٌ لها في مشاريعها، ويدعوا لتغليب الهوية المذهبية وإعلائها على حساب الهوية القومية، ويجد هذا الاتجاه قبولا لدى رجال دين الإقليم وبعض وجهاء العشائر [2].

على العموم، فإن الأحزاب السياسية في إقليم الأهواز ليس لديها مشكلة بخصوص نوعية الحكم في إيران، مع ذلك فإن سعيها حثيث من أجل الظفر بحقوقها ومطالبها القومية، والاستفادة من موارد وثروات الإقليم الذي يرزح قاطنوه تحت نير الفقر والبطالة، وتحسين مستواهم المعيشي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي على حد سواء.

3- **الأحزاب السياسية في بلوشستان وأذربيجان الإيرانيتين:** بالنسبة لبلوشستان الإيرانية، فإن أول ما نستهلّه هو الإشارة لأبرز الأحزاب السياسية فيها ممثلةً في الجمعية البلوشية المتحدة، والحركة الوطنية البلوشية، وحزب الشعب البلوشي، وأخيرا حركة الفرقان، أما الأمر الثاني وهو التذكير بمشاركة شعب البلوش الإيراني إلى جانب الخميني في الثورة ضد الحكم الملكي [3]، آملا في حصوله على مغانم تتلخص في مجملها حول الحصول على حقوقهم القومية وتحسين أوضاعهم الاجتماعية بوصف إقليمهم من أفقر الأقاليم بين الأقاليم الإيرانية، إضافة إلى تمكينهم من حكم ذاتي وحقوق للمسلمين السنّة، والذي لن يتأتى إلا بتعديل دستوري يستتبعه اعتراف بالأحزاب السالفة الذكر وتأكيد مطالبهم فيه [4]، وهو ما لم يتحقق لحد اليوم.

---

[1] – فاطمة الصمادي، عرب الأهواز: أزمة الهوية القومية وحقوق المواطنة، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-01-2019
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/09/180930092119361.html

[2] – خالد المسالمة، مرجع سابق، ص ص 157-160.

[3] – يحيى داود عباس، " **بلوش إيران**"، مختارات إيرانية، السنة الثامنة، العدد 108، يوليو 2009، ص 75.

[4] – إبراهيم غرايبة، القومية البلوشية: أصولها وتطورها، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-01-2019
http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/09/20139257395486584.html

أما بالنسبة لأذربيجان الإيرانية، فأول ما يمكن الإشارة إليه هو الحزب الذي تأسس في إيران عام 1945 تحت مسمّى الحزب الديمقراطي الأذربيجاني، ليس كأول حزب يتأسس بل كذلك كأول حزب يعلن إقامة جمهورية آذرية مستقلة بدعم سوفياتي، لكن ما لبث أن دحرته قوات الشاه عام 1946 بعد انسحاب السوفييت من شمال إيران، وبعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 اعتبرت أحزاب المعارضة في أذربيجان الإيرانية من بين الأحزاب المتدنية المستوى، وذلك راجع لعدة أسباب منها التاريخ الطويل والمشترك بين الآذريين الأتراك مع الفرس في حكم إيران منذ عهد الدولة الصفوية، يضاف إليها أن بعض النخب الحاكمة في إيران هم من أصول آذرية يأتي في مقدمتهم المرشد الأعلى الحالي **آية الله علي خامنئي**، الأمر الذي يدل على أن الغالبية العظمى من أذربيجان الإيرانية مندمجة مع النظام السياسي ومع سياساته الداخلية والخارجية من جهة، ومع القومية الفارسية من جهة ثانية، ومع المذهبية الشيعية من جهة ثالثة [1].

الفرع الثالث: المجتمع المدني:

بداية وجب التعقيب على شيء مهم وهو بخصوص إشكالية فصل التيارات والأحزاب السياسية عن المجتمع المدني، لأنه لا يخفى علينا أن هناك جدلا يثار حول ما إذا كانت الأحزاب السياسية تصنّف ضمن منظمات المجتمع المدني أم لا ؟، هذا الجدل حقيقة أنتج تيارين أساسيين[2]؛ الأول يُخرِج الأحزاب السياسية من منظمات المجتمع المدني، وحُجّته في ذلك أن الأحزاب السياسية تسعى للوصول إلى السلطة، في حين أن منظمات المجتمع المدني لا تسعى للوصل إلى السلطة. التيار الثاني يُدرج الأحزاب السياسية كفصيل مشكّل للمجتمع المدني، وحجته في ذلك أن الأحزاب السياسية عندما تكون خارج السلطة فإنها تقوم بمهام في جانب منها هي مهام وأدوار مؤسسات المجتمع المدني، وقد تم الأخذ هنا بالرأي الأول والحجة في ذلك أنه حتى لما تكون الأحزاب السياسية خارج السلطة فإن عملها ومهامها وأدوارها التي تقوم بها يكون من أجل الوصول إلى السلطة السياسية مستقبلا.

أخيرا، إذا كانت المحددات أعلاه "المذهبية والأمنية والمجال الحيوي" والتي تم التطرق إليها في هذا المبحث هي التي توجه السياسة الخارجية الإيرانية وترسم ملامحها تجاه بيئتها الإقليمية الشرق أوسطية المباشرة، فما هي المحددات التي تحكم وترسم ملامح توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه بيئتها الإقليمية الشرق أوسطية غير المباشرة ؟ والجواب سيكون في المبحث التالي.

---

[1]- يحيى داود عباس، " **القوميات والعرقيات الإيرانية: حالة الآذريين**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 85، أغسطس 2007، ص ص 83-84.

[2]- أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 99-100.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الإيرانية نحو البيئة الإقليمية الشرق أوسطية غير المباشرة

ما من شك أن السياسة الخارجية الإيرانية تقوم – كأي سياسة خارجية – على الاحتياجات والمصالح لتعزيز مكانتها الشرق أوسطية، مع ما يرافقه ذلك من تعارض في بعض الأحيان مع العقائد الإيديولوجية والشعارات السياسية المُعلَنة (كما سيأتي ذكره).

وقد تمت الإشارة في تقديم المبحث الأول إلى المحاور التي تُشَكِّل أحجار زوايا السياسة الخارجية الإيرانية على رقعة الشطرنج الشرق أوسطية، والمتمثلة في مفاهيم "الحكم الإسلامي" و"الاستقلالية" و"النفوذ"، وما يهمنا هاهنا هو المحور الثاني "الاستقلالية" الذي كان عامل تقارب على مستوى آخر في توجهات إيران الخارجية وهو الملف السوري الإيراني من جهة، وكذا محور إيران وحركات المقاومة (حزب الله اللبناني– حركتي الجهاد الإسلامي وحماس الفلسطينيتين– حركة أنصار الله الحوثية اليمنية) من جهة أخرى.

وعليه، سيتم التطرق في هذا الجزء إلى البحث في محددات السياسة الخارجية الإيرانية نحو الدائرة الإقليمية الشرق أوسطية غير المباشرة، هذه الأخيرة التي تضم كلًّا من حركات المقاومة السالفة الذكر وسوريا.

المطلب الأول: الالتزامات الإيديولوجية كمحدد للسياسة الخارجية الإيرانية: حركات المقاومة نموذجا

وعليه، يأتي هذا المبحث من أجل تبيان مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية، والتي تم تقسيمها إلى مرتكزات مادية (المطلب الأول) ومجتمعية (المطلب الثاني)؛ المادية منها تشتمل على المرتكز الجغراسي وكل ما يدخل في نطاقه، والمرتكز العسكري وكل ما يدخل في نطاقه، في حين تشتمل المجتمعية منها على المرتكز القيمي وكل ما يدخل في نطاقه، والمرتكز السياسي وكل ما يدخل في نطاقه.

المطلب الأول: المرتكزات المادية للسياسة الخارجية الإيرانية

تمتلك إيران عددا من المقومات المادية التي تستند عليها في إطار سياستها الخارجية، مقوماتٌ توفّر لها عوامل قوة وتأثير في بيئاتها الإقليمية والدولية، ولذلك جاء هذا المطلب للبحث في مضامين المرتكزات المادية؛ بداية بالمرتكز الجغراسي ومضامينه (الجغرافيا الطبيعية والبشرية)، وكذا المرتكز العسكري ومضامينه (القدرات التقليدية والحديثة).

الفرع الأول: المرتكز الجغراسي (الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية)

سنتعرض هنا بالتفصيل لمضامين مقومات الجغرافيا الطبيعية والبشرية كأحد أهم مرتكزات إيران في سياستها الخارجية، وتشتمل الجغرافيا الطبيعية على كل من الموقع الجغرافي الإستراتيجي وكذا الموارد الاقتصادية، في حين تشتمل الجغرافيا البشرية على كل من تعداد السكان ومعدلات النمو وكذا التركيبة العرقية.

أولا- الجغرافيا الطبيعية:

نعني بها البعد السياسي والعسكري للوضع الجغرافي الطبيعي لإيران، والجغرافيا الطبيعية هنا بمعناها الواسع تضم مجموعة من العوامل الطبيعية من مساحة وحدود برية وبحرية وأهمية للموارد الأولية الطاقوية؛ فالموقع الجغرافي للدولة ، وكذا مساحته وموارده الطبيعية، لها دور في تحديد سياستها داخليا وتوجيهها خارجيا.

أ- الموقع الإستراتيجي:

إن دراسة الموقع الجغرافي لدولة ما ليس المقصود منه التحديد المجرد الذي يربط بين أرض الوحدة السياسية وبين معالم مُعيّنة، أو مرتبطة بتحديدات فلكية أو وصفية، وإنما الهدف من وراء هذا التحديد هو إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياساتها باتجاهات معينة، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي، ولا يقتصر الأمر على ذلك وإنما تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية، الاقتصادية وحتى العسكرية منها التي تتخذها الدولة، وقد يكون الموقع الجغرافي نقمة على الكثير من الدول، كما وقد يكون نعمة على دول أخرى[1].

جغرافيًّا، تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا، ويحدها من الشمال تركمانستان وأذربيجان وأرمينيا وبحر قزوين، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب العراق وتركيا، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان والمحيط الهندي ، وتبلغ مساحتها 1648195 كلم^2 ، مساحةٌ تزيد قليلا عن مساحة

[1]- علي دجمان، " **أولويات إيران الإقليمية في الوثيقة العشرينية**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 82، مايو 2007، ص 46.

ولاية آلاسكا الأمريكية، وتحتل المركز الثامن عشر على قائمة أكبر الدول مساحة على مستوى العالم، كما تمتد بين خطي الطول 44 و 63 شرقا، وخطّي العرض 25 و39 شمالا [1].

ويبلغ إجمالي حدودها البرية مع الدول المجاورة 5440 كلم ؛ وتشمل منها 936 كلم مع أفغانستان، و35 كلم مع أرمينيا، و611 كلم مع أذربيجان ، ومع العراق 1458 كلم، و 909 كلم مع باكستان، و499 كلم مع تركيا، و992 كلم مع تركمانستان، في حين يبلغ طول شريطها الساحلي 2510 كلم موزعة بين بحر قزوين 630 كلم ، وبين الخليج العربي وخليج عمان 1880 كلم [2].

خريطة رقم (1) الموقع الجغرافي والفلكي لإيران

المصدر: إياد عايد والي البديري، " **الدور الإستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي**"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد3، 2008، ص 345.

جدول رقم (1) أطوال الحدود البرية والبحرية لإيران مع الدول والجبهات المجاورة لها

منطقة الحدود	طول الحدود /كم		النسبة من مجموع طول الحدود (%)
	البرية	البحرية	
إيران – العراق	1458	–	26.80
إيران – تركمانستان	992	–	18.23

[1] – عرفات علي جرغون، العلاقات الإيرانية الخليجية: الصراع–الإنفراج–التوتر، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص 51.

[2] – أحمد زكريا الخنسا، " **الشرق الأوسط والخليج في عالم متغير: إيران–إسرائيل**"، شؤون الأوسط ، العدد 159، ربيع 2019، ص 42.

إيران – أفغانستان	936	–	17.21	المجموع
إيران– باكستان	909	–	16.71	
إيران– أذربيجان	611	–	11.23	%100
إيران – تركيا	499	–	09.17	
إيران – أرمينيا	35	–	0.65	
إيران – الخليج العربي وخليج عمان	–	1880	74.90	المجموع
إيران – بحر قزوين	–	630	25.10	%100
المجموع :	5440	2640		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات أعلاه

وبقراءة متأنية للجدول أعلاه وإمعان للنظر في الخريطة يمكننا أن نستشف أمرين مهمّين؛ **الأول** أن حدود إيران الشرق أوسطية تبدو محمية من الشمال الغربي بواسطة **جبال زاغروس** التي تشكل حاجزا طوبوغرافيا ضخما؛ حيث تطوق البلاد على مساحة تزيد عن 500 كلم من الحدود التركية وصولا إلى ميناء بندر عباس، أما حدودها الغربية مع العراق فهي عبارة عن مستنقعات تتشكل من تجمع نهريْ دجلة والفرات، وتشكل هذه الطبيعة التضاريسية حاجزاً ضد أي قوة تستهدف الدولة الإيرانية من جهة الغرب والشمال الغربي.

الثاني، أن حدود إيران الآسيوية تبدو فيها طرفا غير قادر على المناورة؛ حيث أن إغراقها في المقلب الآسيوي من شأنه إضعاف فاعليتها وتأثيرها (كما سيأتي في الفصل الثالث بالتفصيل)، في وسط جغرافية صحراوية متناثرة لا قيمة إستراتيجية لها، فباستثناء إطلالتها الصغيرة على قلب أوراسيا عبر حدودها مع تركمانستان، يبقى لإيران حدود شاسعة مع آسيا الأخرى الأكثر قلقا واضطرابا (باكستان وأفغانستان) المفتوحة على احتمالات التمزق والانهيار، حقيقة تدفعنا لوصف الحدود الإيرانية الشرقية بالحدود الدامية.

جيوبولتيكيّا، شغلت إيران حيّزا مهمّا في الأفكار والنظريات الإستراتيجية؛ ففي **نظرية قلب الأرض Heartland*** تقع إيران في منطقة **الهلال الداخلي Internal Crescent** وتبرز أهمية سواحلها المطلة على الخليج العربي وخليج عمان، ولما لهذين الخليجين من أهمية إستراتيجية في ربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي في **نظرية القوة البحرية Sea Power** **، وكذلك برزت الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي لإيران في **نظرية النطاق الأرضي Rimland** ***، وبهذا فقد منح الموقع الجغرافي لإيران بعض المزايا الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية التي وظفتها إيران ماضيا وحاضرا في علاقاتها مع البيئة الإقليمية والدولية[1].

وغير بعيد عن هذا السياق، فقد أعطى مضيق هرمز* الذي تطل عليه إيران لهذه الأخيرة أهمية إستراتيجية كبيرة جدا وازدادت بالتالي أهميتها من أهمية المضيق، لكونه يعدّ بمنزلة عنق الزجاجة في مدخل الخليج الواصل بين مياه الخليج العربي شبه المغلقة، والبحار الكبرى على المحيط الهندي، كما يعدّ المنْفذ الوحيد للدول العربية المطلة على الخليج باستثناء المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، هذا بالإضافة إلى كونه أهم الممرات المائية في العالم نظرا للحجم الهائل من صادرات النفط التي تعبره يوميا، وكذلك الواردات الضخمة لدول الخليج، ودون أن ننسى إطلالة ساحلها على بحر قزوين والذي يمكن أن

---

* – نظرية قلب الأرض لصاحبها **هالفورد ماكندر Halford Mackinder** وتتخلص فكرتها العامة بحسب مؤسسها في أن من يسيطر على قلب الأرض (أورآسيا) يسيطر على العالم القديم (آسيا–أوروبا– أفريقيا) وأن من يسيطر على العالم القديم يسيطر على العالم كله. للاستزادة أنظر:
– نوار محمد ربيع الخيري، مبادئ الجيوبوليتيك، بغداد: دار عدنان ، الطبعة الأولى، 2014، ص 165 وما بعدها.

** – نظرة القوة البحرية لصاحبها **ألفرد تاير ماهان Alfred T. Mohan** يرى أن أي دولة تريد السيطرة على العالم يجب أن تتحكم في قوة بحرية كبيرة، ويجب أن تكون لها السيطرة على البحار، وبرأيه أن الدول البحرية هي التي ستسود العالم في نهاية المطاف. للاستزادة انظر:
– ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، الجماهيرية الليبية العظمى: دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، 2004، ص 94 وما بعدها.

*** – نظرية النطاق الأرضي لصاحبها **نيكولاس سبيكمان Nicholas J. Spykman** ويرى أنه من يحكم منطقة الأطراف يسيطر على مناطق الظهيرة، ومن يسيطر على منطقة الظهيرة يحد من سيطرة منطقة القلب وتوسعها، ومن استطاع الحد من توسع منطقة القلب استطاع أن يعم السلام في العالم أو يتحكم بأقدار العالم. للاستزادة أنظر:
– جيرارد ديسوا، دراسات في العلاقات الدولية، الجزء الأول، النظريات الجيوسياسية، ترجمة: قاسم المقداد، سوريا: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص 155 وما بعدها.

[1] – ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية : مستقبل السياسة في عهد الرئيس روحاني، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 26–27.

* – مضيق هرمز من حيث الموقع يقع في الخليج العربي، تطل عليه إيران من الناحية الشمالية ومن الناحية الجنوبية نجد سلطنة عمان، ويعتبر المنفذ الوحيد لأربعة دول هي : قطر، الكويت، البحرين، العراق، أما من حيث السيطرة نجد أن إيران تسيطر عليه من الناحية الشمالية عن طريق حدودها ومن الناحية الشرقية عن طريق الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبي موسى، في حين تسيطر سلطنة عمان على الناحية الجنوبية، ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض سيطرتها من خلال قواعدها العسكرية المنتشرة في الخليج، وتتبع أهميته انطلاقا من كونه ممرّا حيويّا عالميا لنقل النفط في منطقة إستراتيجية من العالم وهي الشرق الأوسط، للمزيد انظر:
– علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى ، كانون الثاني 2013، ص 18 وما بعدها.

يرفع من قيمة إيران الإستراتيجية في حالة ما تقرر جعلها كممرات لأنابيب الطاقة التي يتوفر عليها بحر قزوين (سيأتي ذكر هذا بالتفصيل في الفصل الثالث)[1].

ب- الموارد الاقتصادية:

تمثل البنية الاقتصادية أحد الأسس التي ترتكز عليها المكانة الإقليمية أو الدولية لأية دولة من الدول؛ إذ يعتمد النهوض العلمي والتطور الاجتماعي والسياسي بشكل أساسي على هذا المتغير وقد شكل التحول السياسي بعد الثورة الإيرانية نقطة تَحوُّل في البنية الاقتصادية، لذلك فلدراسة الموارد الاقتصادية لإيران لابد من التنبيه أولا وقبل كل شيء إلى الإطار القانوني والتنظيمي الذي يعمل في إطاره الاقتصاد الإيراني، وإدراك أنه محكوم بنصوص دستورية تحدد له إطارا عاما للحركة، فقد نص الدستور على بناء نظام اقتصادي طبقا للمعايير الإسلامية، كما أكد على العمل لتحقيق اكتفاء ذاتي في ميادين العلوم الصناعية، والزراعية، والعلوم العسكرية [2].

النقطة الثانية هي معرفة الحالة العامة لإجمالي الناتج المحلي الإيراني، حتى يتسنى لنا إعطاء صورة شاملة عن حالة الاقتصاد ومعرفة ما إذا كان يتوسع أو يتعاقد من جهة ، ومن جهة أخرى معرفة ما إذا كان يحتاج لدفعة قوية أو ضبطه[3]؛ وفي هذه النقطة نشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في إيران عرف منذ 2001 تذبذبا شأنه في ذلك شأن الدول "الريعية"، فقد بلغ متوسطه في العهدة الثانية للرئيس **محمد خاتمي** (أوت 2001-أوت 2005) ما يقارب 150 مليار دولار، أي بنسبة نمو تقدر بحوالي 5 %، في حين بلغ متوسط الناتج المحلي في العهدة الأولى للرئيس **محمود أحمدي نجاد** (أوت 2005- أوت 2009) ما يقارب 312 مليار دولار، أي بنسبة نمو تقدر بحوالي 4 %، أما في العهدة الثانية لنفس الرئيس (أوت 2009- أوت 2013) فقد بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي حوالي 521 مليار دولار، أي بنسبة نمو قدرت 2 %، أما في العهدة الأولى للرئيس **حسن روحاني** (أوت2013-أوت 2017) فقد بلغ هذا الناتج 426 مليار دولار، أي بنسبة نمو قدّرت بـ 4 % [4]. والجدول التالي يوضح ما قيل أعلاه بشيء من التفصيل.

جدول رقم (2) يوضح الناتج المحلي الإجمالي لإيران ونسبة النمو من 2001-2017

---

[1]- مصطفى شفيق علام، الدولة الإيرانية: محددات القوة وعوامل الضعف، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، ديسمبر 2010، ص ص 26-27.

[2]- لزهر وناسي، فهيم رملي، " المثلثاتية الإقليمية في الشرق الأوسط : دراسة في الأدوار والتفاعلات"، في : التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط ، تحرير: حسين قادري، الجزائر-باتنة : منشورات مخبر الأمن الإنساني ، الطبعة الأولى، السداسي الأول 2019، ص 56.

[3]- بدون كاتب، " الناتج المحلي الإجمالي وأهميته "، تم تصفح الموقع بتاريخ 07-11-2018
https://ar.talkingofmoney.com/gdp-and-its-importance

[4]- الموقع الرسمي للبنك الدولي ، تم تصفح الموقع بتاريخ 07-11-2018
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IR&view=chart

السنة	إ.ن.م GDP (مليار دولار)	نسبة النمو (% سنويا)	السنة	إ.ن.م GDP (مليار دولار)	نسبة النمو (% سنويا)
2001	126.8	0.78	2010	487	05.80
2002	128.6	07.27	2011	583.5	02.65
2003	153.5	08.73	2012	598.8	07.44-
2004	190	04.37	2013	467.5	0.19-
2005	226.5	03.19	2014	434.5	04.60
2006	266.3	05	2015	385.8	01.32-
2007	349.8	08.16	2016	419	13.40
2008	406	0.25	2017	454	03.76
2009	414	01.01			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة في الموقع الرسمي للبنك الدولي

بقراءة سريعة لبيانات الجدول أعلاه يمكننا أن نخلص إلى عدة نقاط مهمّة، نذكر منها ما يلي:

- العهدة الثانية للرئيس **خاتمي** شهدت تذبذبا في إجمالي الناتج المحلي كانت أقساها في العام الأول بالذات (2001)، وذلك نتيجة تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما تلاها من تصنيف إيران من قبل إدارة **جورج.و. بوش. George W. Bush** ضمن دول " **محور الشر** " إلى جانب كلّ من العراق وكوريا الشمالية *. لاحقا عادت هذه النسبة للارتفاع مجددا بفعل السياسة التي اعتمدها **خاتمي** والتي تدخل في إطار " حوار الحضارات "، ولينهيَ عهدته بانخفاض جديد نتيجة تداعيات احتلال العراق وارتداداتها العملية على قطاع الطاقة العالمي، هذه الأخيرة التي تمثل العصب المحرك لعجلة الاقتصاد في الداخل الإيراني.

* - محور الشر Axis of Evil هي عبارة ترددت أولاً على لسان الرئيس الأمريكي جورج و. بوش في خطاب ألقاه بتاريخ 29 يناير 2002 ليصف به حكومات كل من: العراق، وإيران، وكوريا الشمالية. وقد استخدم هذه العبارة بحسب ما ذكر لأنه يعتقد بأن تلك الدول تدعم الإرهاب وتسعى لشراء أسلحة الدمار الشامل. ويرى الكثيرون بأن فكرة بوش هذه هي التي قادته لبدأ ما يسمى "بالحرب على الإرهاب". وفي 6 مايو من عام 2002، أشار السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة جون بولتون خلال أحد الخطابات إلى بعض البلدان بعبارة "ما وراء محور الشر" Beyond the Axis of Evil مشيراً إلى كل من: ليبيا، وسوريا، وكوبا . بينما أشارت وزيرة خارجية الولايات المتحدة كوندوليزا رايس في يناير 2005 إلى كل من: كوبا، وروسيا البيضاء، وزيمبابوي، وميانمار، بعبارة "ركائز الاستبداد" Outposts of Tyranny.

- العهدة الأولى للرئيس **نجاد** استهلّها بتذبذب آخر في الناتج المحلي الإجمالي، لتعود الأمور إلى الارتفاع تدريجيا بفعل المأزق الأمريكي في العراق والهامش الذي منحه للتحرك الإيراني من جهة، ومن جهة أخرى الارتفاع الجنوني لأسعار الطاقة العالمية وهو ما استفادت منه إيران لدعم اقتصادها وبنيتها التحتية، ومن جهة أخرى مكاسبها من حرب جويلية 2006 بين حزب الله وإسرائيل (كما سيأتي ذكره لاحقا في الفصل الثاني)، ليعود إجمالي الناتج المحلي للانهيار من جديد أواخر 2008 بفعل الحرب الإسرائيلية على غزة والدعم الإيراني لحركة حماس (كما سيأتي ذكره لاحقا في الفصل الثاني)، فبالرغم من أن هذه الحرب جعلت أسعار الطاقة العالمية ترتفع بنسبة 50% إلا أنها لم تكن كذلك على إيران، بفعل تداعيات تفعيل حزمة جديدة من العقوبات الأممية عليها، هذه الأخيرة التي أثرت على الاقتصاد الإيراني بشكل كبير جدا.
- العهدة الثانية للرئيس **نجاد** شهدت تذبذبا بين انخفاض وارتفاع وانخفاض شديد في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بفعل تمكن السياسة الإيرانية من الالتفاف على العقوبات الأممية نتيجة الدعم الروسي–الصيني لها، وليعود الناتج للانهيار بشكل غير مسبوق بفعل الحزمة الجديدة من العقوبات المزدوجة الأممية والأمريكية على إيران، مسّت قطاع الطاقة الإيراني من جهة، وتداعيات انخفاض أسعار الطاقة العالمية من جهة ثانية، وكذا الارتدادات الأولى لما عُرف بموجة "الربيع العربي" من جهة ثالثة والتي جعلت مصالح إيران على المحك وأثرت على الداخل الإيراني (كما سيأتي ذكره لاحقا في الفصل الثاني).
- اتسمت الولاية الأولى للرئيس **روحاني** بتراجع في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2015 بفعل سياسة اللين التي اتبعها، والتي أثمرت عن توقيع إيران للاتفاق النووي مع القوى الغربية، وليشهد عام 2016 ارتفاعا غير مسبوق لناتجها المحلي، بفعل تفعيل التزامات القوى الغربية بمضامين الاتفاق (كما سيأتي ذكره لاحقا) ومنها الإفراج عن العديد من الأصول المالية، ورفع غالبية العقوبات المفروضة عليها، وعودة الشركات الكبرى إليها للاستثمار في قطاع الطاقة الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على الداخل الإيراني .

الآن، بعد معرفة الإطار القانوني الناظم للاقتصاد في إيران وإجمالي الناتج المحلي له، ننتقل للبحث في مضامين الموارد الاقتصادية الإيرانية، هذه الأخيرة التي تشكّل عاملا مهمّا في تحديد قوة الدولة من خلال الاستخدام والاستثمار الأمثل لها، ونجد أن إيران تتوفر على نسب هامة من الموارد

الاقتصادية، تتنوع في مجملها ما بين موارد غير متجددة (هايدروكاربونية ومعادن) من جهة، وما بين موارد متجددة (الزراعة والتجارة والصناعة) من جهة أخرى[1]. وفيما يلي سنتناول كل منها على حدى .

بالنسبة للموارد الاقتصادية الغير متجددة فإنها تدخل كذلك في إطار الموارد الأولية، ونعني بها النفط والغاز والمعادن الأخرى، لكن ما يهمّنا نحن هنا في هذا المقام هو كلّ من: النفط والغاز كونها من الموارد الأولية التي تمتلك منها إيران كميات ضخمة جدا ؛ بالنسبة **للغاز** فالمؤكد أن أراضي إيران تحوي في باطنها احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي في العالم جعلها تتبوأ المرتبة الثانية بعد روسيا الاتحادية، احتياطيٌ يصل وفق إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أكثر من 992 تريليون قدم مكعب، مع ترشيحه ليفوق هذا الرقم، سيما إذا علمنا أن لإيران احتياطات ضخمة جدا في بحر قزوين تقدر بأكثر من 11 تريليون قدم مكعب، وهو رقم قد يبدو محدودا مقارنة مع احتياطات الدول المشاطئة للبحر، مع ذلك فإنه يزوّد إيران من جهة أخرى بقوة اقتصادية وقوة مساومة سياسية مؤثرة [2].

ومتى ما راجعنا الدراسات التي سلطت الضوء على هذا الجانب من الاقتصاد الإيراني سنجد أن هناك فجوة كبيرة في الإنتاج الإيراني بخصوص الغاز الطبيعي؛ فمثلا بلغ عام 2005 ما مقداره 60 مليار متر مكعب بما نسبته 2.5% من الإنتاج العالمي بمعدل تصدير يصل إلى 2.6 مليار مكعب يوميا، ليرتفع إلى حدود 11 مليار مكعب يوميا في أواخر عام 2007 بفعل اكتشافات جديدة لحقول الغاز سيما في الشواطئ الإيرانية بالقرب من **بوشهر** وفي منطقة **سراخس** في الشمال الشرقي، هذا فضلا عن حقول **تانبك** وجزيرة **لامانج** و**بارس**[3].

وعن مساهمة الصادرات الإيرانية من الغاز في الناتج المحلي فعلى الرغم من مساهمته في زيادة الصادرات إلا أن هذا لا يتناسب وحجم الاحتياط الضخم ، فقد بلغت إيرادات الغاز الطبيعي حوالي مليار دولار عام 2007، ليتراجع بعد سنوات 2009 إلى يومنا هذا بفعل ثلاثة أمور ؛ **الأولى** بعدها عن أسواق الاستهلاك الأوروبية والآسيوية التي هي حكر تقريبا على منتجات روسيا الاتحادية ودول آسيا الوسطى، **الثانية** تقنية تتمثل في ضعف القدرات التكنولوجية اللازمة لإسالة الغاز الطبيعي، و**الأخيرة** –وهي مربط

[1]– عدنان مهنا، مجابهة الهيمنة إيران وأمريكا في الشرق الأوسط، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،الطبعة الأولى، 2014، ص 102.

[2]– أحمد قنديل، " **قطاع الطاقة في إيران مستقبل غامض في ظل الاتفاق النووي**"، مجلة دراسات إيرانية ، العدد الرابع، 2017، ص 99.

[3] - Bijan Khajehpour , The Future of The Petroleum Sector in Iran, Future of Iran Serie, Legatum Institute, London, September 2013, P 3.

الفرس– تتمثل في العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران والتي لا تسمح بدخول الاستثمارات المهمة لتطوير هذه الصناعة [1].

ولذلك ما فتئت إيران منذ مطلع الألفية الجديدة –وإلى اليوم – تسعى لعقد عدد من الاتفاقيات في مجال الغاز مع شركات عالمية كشركة **بي جي** البريطانية عام 2005، وقبلها أبرمت مع اليونان عقدا لتوريد الغاز إليها عام 2002، وبعدها بعام مع كل من النمسا وإيطاليا [2]، كما سعت إيران حثيثا من أجل مدّ أنابيب الغاز لتصديره إلى أوروبا عن طريق تركيا وإلى آسيا عن طريق كل من باكستان والهند، إلا أن هذا ليس بالأمر اليسير ذلك أن هناك صعوبات ستلاقي وتلاقي فعلا هذه المشاريع الطموحة لن يكون أولها الضغوط الأمريكية على هذه الدول من أجل الحؤول دون المشاركة فيها، ولن يكون آخرها طبعا المنافسة الشرسة من الدول الأخرى التي تتطلع هي الأخرى لتصدير الغاز وفي طليعتها روسيا الاتحادية مع ما يستوجبه ذلك من إمكانات مالية وبنية تحتية متطورة [3].

ولأن صانع القرار الإيراني يدرك الحجم الكبير لفائدة تصدير الغاز الطبيعي ، وما ستوفره من مزيد من العملات الأجنبية، الأمر الذي يرفع من درجة نموها الاقتصادي وتحسين بنيتها التحتية في مجال الطاقة ، خاصة إذا علمنا أن ثمة تقارير تؤكد أن العالم متوجه مستقبلا نحو تفضيل الغاز على النفط سيما مع ثلاثينات هذا القرن ليصل الطلب العالمي إلى 4.5 مليار مكعب سنويا، وهو ما يعني بلغة الأرقام نموّا قدره 2 % سنويا، مما سيجعل نمو معدلات استهلاك الغاز الأعلى بين المواد الأولية الأخرى[4].

وبناء على الاكتشافات الجديدة تخطط إيران لمضاعفة إنتاجها من الغاز الطبيعي بمعدل 182 مليار متر مكعب سنويا في الوقت الحالي لتصل بحلول نهاية خطة التنمية الخماسية السادسة (2016–2021 إلى ما معدله 365 مليار متر مكعب سنويا، كما تخطط لزيادة تصدير الغاز من 10 مليارات متر مكعب سنويا في الوقت الحالي إلى 66 مليار متر مكعب بحلول مارس 2021[5]، وفي هذه النقطة بالذات يمكن القول إن إضافة 56 مليار متر مكعب سنوي من الغاز الطبيعي إلى حجم الصادرات الحالية

---

[1] - Gulmira Rzayeva, Post-Sanction Iranian Natural Gas Production And Export Potential : Challenges and Opportunities , CEDIGAZ Insights ,No.19 ,November 2016, P.26.

[2]– عادل سيد أحمد، " **أنابيب الطاقة الجغرافية تقود السياسة** "، السياسة الدولية ، العدد 164، 2006، ص 96.

[3] - Keith Crane and others ,Op, Cit, P 71.

[4]– فهد مزبان الخزار، " **إيران وفكرة إنشاء تكتل للغاز على غرار الأوبك** "، شؤون إيرانية ، العدد 32، 2009، ص 9.

[5]– ناصر التميمي، عودة إيران إلى أسواق الطاقة: الفرص والتحديات لدول الخليج، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص 6.

خلال خمس سنوات (تنتهي في عام 2021) يبدو هدفا طموحا، ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار وتيرة تطوير الحقول الإيرانية سيما حقل **بارس الجنوبي South Pars** وحقول الغاز الجديدة الأخرى، فضلا عن احتمال زيادة الاستثمارات والتكنولوجية الأجنبية، فإن الهدف المعلن في الخطة السادسة من الممكن تحقيقه بحلول نهاية عام 2021[1].

كان هذا بالنسبة للغاز، أما بالنسبة **للنفط** فإن ما يمكن قوله في هذا الصدد لا يختلف كثيرا عما قيل وأثير بخصوص الغاز الطبيعي، فأراضي إيران تحوز على احتياطيات ضخمة جدا من النفط الخام فاقت عتبة 140 مليار برميل، مما يعني أنه لا يوجد ما يفوقها في العالم سوى احتياطات السعودية البالغة 264 مليار برميل، حقيقة تشكك فيها دراسة تابعة للمعهد الفرنسي للبترول مفادها أن إيران بهذه الاحتياطات تتبوأ المرتبة الثالثة وليس الثانية، بعد كل من السعودية وكذا العراق هذا الأخير الذي بلغت احتياطاته وفق ذات الدراسة 200 مليار برميل[2]، من جهة أخرى فإن هذا الرقم مرشح للارتفاع سيما إذا علمنا أن هناك آبارا لم تكتشف بعد سواء في الداخل الإيراني أو غير بعيد عنها، نعني بهذه الأخيرة الاحتياطات الهائلة من النفط في بحر قزوين والتي تشكل سندا آخر مضافا لاحتياطات الداخل الإيراني، الأمر الذي دفع بشركة **بريتيش بيتروليوم** لأن تقرّ في أحد تقاريرها السنوية الصادرة حديثا بأن نفط إيران ومصادره ستبقى لأكثر من قرن آخر [3].

أما من ناحية الإنتاج، فتاريخيا تعود أولى بدايات إنتاج النفط في إيران إلى عام 1913م، ليرتفع خلال الحرب العالمية الأولى وذلك راجع إلى أن إيران كانت الممول الرئيسي لتزويد البريطانيين بالنفط، وفي عام 1919 وصل الإنتاج النفطي إلى 10 ملايين برميل ليتصاعد بعدها إلى 25 مليون برميل بحلول 1923، ليقفز بعدها إلى حدود 43.5 مليون عام 1928، ووصل عام 1938 إلى 78.3 مليون برميل واستمر الإنتاج الإيراني في الزيادة ليصل عام 1975 إلى حوالي 06 ملايين برميل يوميا [4].

---

[1]- محمد حميد محمد، محمد عباس أحمد، الغاز الطبيعي: جيوبوليتيك الصراعات القادمة، عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020، ص ص 74-75.

[2]- علي ناصر ناصر، مرجع سابق، ص 11.

[3]- عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد 2003: من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية أم إيران الفارسية، بغداد: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 2014، ص ص 27-28.

[4]- مهدي حسن الخفاجي، النفط الإسلامي والتآمر الاستكباري، إيران: المركز الإسلامي للدراسات السياسية، 1985، ص 09.

لكن الأمور لم تبق على حالها، ذلك أن نسب الإنتاج هذه انخفضت بشكل كبير جدا، فبلغ معدل إنتاج إيران مثلا في العقد الأول من الألفية الجديدة ما يقارب عتبة الأربعة ملايين برميل في اليوم، أي بفارق مليوني برميل يوميا عما كانت عليه قبل الثورة الإسلامية لعام 1979[1]، لينخفض بعدها في السنوات الخمسة التي تلتها ويراوح متوسط إنتاجه بين 3.5 و 3.9 مليون برميل يوميا، ومردّ ذلك إلى الوضع الإقليمي والدولي الذي صاحب نجاح الثورة الإسلامية ، فما إن تم إسقاط نظام الشاه وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية حتى فرض الغرب (على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية) الحصار على إيران، ولتدخل بعدها في حرب الثماني سنوات مع الجار اللدود العراق بين أعوام 1980-1988، حربٌ عكف خلالها النظام العراقي على تدمير البنية التحتية الإيرانية، وكذلك أهم المرافئ الخاصة التي كانت تعوّل عليها إيران في تصدير نفطها للخارج، ومع انتهاء الحرب مع العراق واستمرار الحصار الغربي تضررت غالبية الآبار النفطية وحقولها الرئيسية، مما يستوجب الحاجة لإدامة تقنيات متطورة من أجل تطوير هذه الحقول والاستفادة منها بشكل أكبر[2].

وعن دور النفط في دعم الاقتصاد الإيراني فأول ما نشير إليه هو ما أورده كل من **فاليري مارسيل وجون ق ميتشيل** في مؤلفهما الموسوم بـ " عمالقة النفط" بأنه ليس من قبيل المبالغة القول بأن الاقتصاد الإيراني قد وُلد يوم 26-5-1908 وهو التاريخ الذي يصادف أول حقل نفطي اكتشفها المهندس الإنجليزي **جورج رينولدز** قرب مسجد سليمان في جنوب غرب البلاد ومنذ ذلك الوقت لعبت الاستثمارات في هذه السلعة الإستراتيجية دورا هامّا في تحسين المستوى الاقتصادي الإيراني [3].

غير بعيد عن هذا، فقد ساهم تصدير النفط في توفير العملة الصعبة وهي عامل مهم للاقتصاد الإيراني، فقد بلغت قيمة هذه الصادرات حوالي 22 مليار دولار في عام 2001 لوحدها، لترتفع ثلاثة أضعاف هذه القيمة بحلول عام 2007 لتستقر في حدود 66 مليار دولار، أي ما نسبته 85 % من الصادرات الإيرانية[4]، لتنخفض بين أعوام 2008-2011 متأثرة بحزمة العقوبات الاقتصادية الدولية، لتعود بعدها للارتفاع عام 2012 وتنخفض عامي 2013 و 2014 بفعل تضييق القيود الدولية على

[1]- وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 ، الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010، ص 96.

[2]- روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة ، ترجمة: مروان سعد الدين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 18 وما بعدها.

[3]- فاليري مارسيل، وجون ق ميتشيل، عمالقة النفط وشركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة: حسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 323.

[4] - Keith Crane and others, op.cit. p 70.

صادراتها النفطية بالأساس لتحقق ناتجا محليا قدره 101.4 مليار دولار (2012) وما قيمته 61.9 مليار دولار (2013) وتحصيل 53.6 مليار دولار (2014) [1].

أما نسبة مساهمة إيرادات الموارد النفطية من إجمالي الناتج المحلي فقد بلغ متوسطها في العهدة الثانية للرئيس **محمد خاتمي** 22.63%، في حين بلغ متوسط هذه النسبة في العهدة الأولى للرئيس **أحمدي نجاد** 30.47%، أما العهدة الثانية لذات الرئيس فقد بلغت النسبة 20.7%، أما في عهدة الرئيس **حسن روحاني** الأولى فقد نزلت النسبة لدرجة غير مسبوقة بحيث بلغت مساهمتها 17.37% فقط [2]. والجدول التالي يوضح ما قيل أعلاه بشيء من التفصيل.

جدول رقم (3) يوضح نسبة مساهمة إيرادات الموارد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لإيران من 2001-2017

السنة	نسبة مساهمة الإيرادات (% سنويا)	السنة	نسبة مساهمة الإيرادات (% سنويا)	السنة	نسبة مساهمة الإيرادات (% سنويا)
2001	22.14	2007	26.39	2013	22.90
2002	20.43	2008	31.15	2014	22.36
2003	22.14	2009	17.44	2015	12.81
2004	25.81	2010	20.46	2016	11.44
2005	32.64	2011	24.70	2017	15.34
2006	31.72	2012	20.20		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة في الموقع الرسمي للبنك الدولي

بقراءة سريعة لبيانات الجدول أعلاه يمكننا أن نخلص إلى عدة نقاط مهمّة، نذكر منها ما يلي:

[1] – عبد الحافظ الصاوي، " النتائج الاقتصادية للاتفاق النووي الإيراني ورفع العقوبات وانعكاسات ذلك على الصراع في المنطقة "، في: الأمة في مواجهة الصعود الإيراني، أحمد بن عبد الرحمن الصويان محررا، التقرير الارتيادي الإستراتيجي ، الإصدار الثالث عشر، الرياض: مجلة البيان، 2016، ص 549.

[2] – الموقع الرسمي للبنك الدولي ، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-11-2018
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PETR.RT.ZS?locations=IR

- شهدت العهدة الثانية للرئيس **خاتمي** شبه استقرار في نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وذلك كان نتيجة سياسة الانفتاح التي اتبعها خاتمي على الغرب، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الإيراني بتوافد المزيد من الشركات العالمية من أجل الظفر بنسبة من احتياطات النفط، من جهة أخرى فقد ألقت هجمات 9/11 بظلالها على أسواق النفط العالمية مما جعلها ترتفع واستمرت كذلك حتى بعد غزو العراق، لكن ولأن إيران كانت ضمن دول "محور الشرّ" جعل استفادتها قليلة مقارنة بما تتوفر عليه من احتياطات هائلة.
- العهدة الأولى للرئيس **نجاد** اتسمت بارتفاع لأسعار النفط تخطت عتبة 100 دولار للبرميل وهو ما جعل نسبة مساهمة الإيردات في الناتج المحلي الإجمالي يشهد ارتفاعا عما كانت عليه في العهدة الثانية لمحمد خاتمي، ولتشهد آخر سنوات عهدته الأولى تراجعا كبيرا نتيجة تطبيق الحزمة الدولية للعقوبات والتي مست عصب الاقتصاد الإيراني ألا وهو القطاع الطاقوي.
- العهدة الثانية للرئيس **نجاد** شهدت تذبذبا بين انخفاض وارتفاع وانخفاض شديد في نسبة مساهمة إيرادات الموارد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، بفعل العقوبات الأممية والأمريكية التي وُجِّهت لقطاع الطاقة الإيراني ما جعل الشركات العالمية الطاقوية تلغي أغلب العقود المبرمة مع الحكومة الإيرانية حتى لا تطالها العقوبات.
- اتسمت الولاية الأولى للرئيس **روحاني** بتراجع حاد في أسعار النفط العالمية والتي فقدت أكثر من 60 دولار للبرميل وهو الأمر الذي انعكس سلبا على نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، وحتى مع توقيع الاتفاق النووي مع القوى الغربية بقيت نسبة المساهمة جد متواضعة مقارنة بما تتوفر عليه إيران من احتياطات نفطية هائلة كما رأينا سابقا.

ثانيا – الجغرافيا البشرية:

يُعدّ العامل البشري ذا أثر جيوبوليتيكي في قوة الدولة وضعفها، وإذا كانت البنية الاقتصادية تمثل أحد الأسس التي ترتكز عليها المكانة الإقليمية أو الدولية لأية دولة من الدول، فإن التركيبة السكانية والعرقية لا تقل أهمية عنها؛ إذ يُعتمد عليها من ناحيتين الاقتصادية (التي تتعلق بأهمية حجم القوة البشرية ودورها في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية)، والعسكرية (التي تتعلق بأهمية حجم القوة البشرية ودورها في تكوين قوة عسكرية لها تأثيرات إقليمية). لذلك فإن الجغرافيا البشرية هنا بمعناها الواسع لا تنحصر فقط في تعداد السكان ونموه عام بعد عام ، بل تتعداه إلى البحث في مضامين التوزيع السكاني

وأهم مكونات النسيج السكاني عرقيا، وما يعنيه ذلك من إسهام في رسم وتحديد سياستها داخليا وتوجيهها خارجيا.

أ- تعداد السكان ومعدل النمو:

بلغ تعداد السكان في إيران في النصف الثاني من عام 2018 أزيد من 81 مليون نسمة، حيث يعيش 79 مليون نسمة منهم داخل المدن في حين يقيم مليونًا نسمة خارج المدن، تعدادٌ يضع إيران في المركز العاشر من بين الدول الآسيوية والثالث في منطقة الشرق الأوسط، في حين بلغ متوسط الكثافة السكانية 46 شخصا لكل كيلومتر مربع من مساحة البلاد، ولن يتباين ذلك عن المناطق المكتظة بالسكان حيث تبلغ كثافتها السكانية ما يعادل 360 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد [1]، ويعيش 30% في المناطق الريفية مقابل 70% في المدن والحضر، وتشكّل النساء 49% من السكان في مقابل 51 % من الرجال، أما من ناحية التركيبة السكانية والفئات العمرية فإن 24% من السكان تقل أعمارهم عن 15 عاما و31% منهم ما بين 15-30 عاما و 39% منهم ما بين 30-64 عاما و 6% منهم فوق 60 عاما [2].

وغير بعيد عما أثير أعلاه، فقد بلغ متوسط تعداد السكان بحسب إحصائيات البنك الدولي في العهدة الثانية للرئيس **محمد خاتمي** (أوت 2001-أوت 2005) ما يفوق 67 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 1.3 % ومتوسط كثافة سكانية مقدر بحوالي 40 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد من مساحة البلاد، في حين بلغ متوسط التعداد السكاني في العهدة الأولى للرئيس **محمود أحمدي نجاد** (أوت 2005- أوت 2009) ما يفوق 70 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 1.3 % ومتوسط كثافة سكانية مقدر بحوالي 40 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد من مساحة البلاد ، أما في العهدة الثانية لنفس الرئيس (أوت 2009- أوت 2013) فقد بلغ متوسط التعداد السكاني ما يفوق 74 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة قدرت 1.15 % ومتوسط كثافة سكانية مقدر بحوالي 45 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد من مساحة البلاد، أما في العهدة الأولى للرئيس **حسن روحاني** (أوت2013-أوت 2017) فقد بلغ متوسط هذا التعداد 78 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة قدّرت بـ 1.3 % ومتوسط كثافة سكانية

[1]- تقرير الحالة الإيرانية (أبريل 2018)، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018، ص 28.

[2]- سلطان محمد النعيمي، " **التركيبة العمرية للمجتمع الإيراني وآثارها السياسية والأمنية**"، السياسة الدولية ، السنة 52، العدد 204، أبريل 2016، ص 47.

مقدر بحوالي 48 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد من مساحة البلاد[1]. والجدول التالي يوضح ما قيل أعلاه بشيء من التفصيل.

جدول رقم (4) يوضح تعداد السكان في إيران ومعدلات النمو من 2001-2018

السنة	تعداد السكان (مليون/سنويا)	نسبة الزيادة (% سنويا)	الكثافة السكانية (شخص/1كم^2)	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ($ /سنويا)	النمو في نصيب الفرد من إ ن م (% سنويا)
2001	66.5	1.3	40.3	1790	0.47-
2002	67.2	1.3	40.3	1880	5.93
2003	68	1.3	40.3	2200	7.40
2004	69	1.3	40.3	2520	3.12
2005	69.7	1.3	40.3	2960	1.99
2006	70.5	1.3	40.3	3480	3.82
2007	71	1.3	40.3	4270	6.97
2008	72	1.3	40.3	4950	0.84-
2009	73	1.1	44.8	5520	0.11-
2010	73.7	1.1	45.3	6200	4.60
2011	74.5	1.2	45.8	6860	1.45
2012	75.5	1.2	46.4	7140	8.55-
2013	76.4	1.2	47	7040	1.42-
2014	77.4	1.3	47.6	6550	3.27
2015	78.4	1.3	48.2	5400	2.61-
2016	79.5	1.4	48.8	5520	11.87
2017	80.5	1.4	49.5	5470	2.33
2018	82	1.4	50.2	/	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة في الموقع الرسمي للبنك الدولي

بقراءة سريعة لبيانات الجدول أعلاه، يمكننا الوقوف على بعض الأمور نرتبها كما يلي:

[1] – الموقع الرسمي للبنك الدولي، تم تصفح الموقع بتاريخ 28-11-2018
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=IR

- الزيادة السكانية في إيران تقريبا في كل عهدات الرؤساء الثلاثة كانت ثابتة حوالي مليون نسمة كل عام، وذلك لأن الحكومة الإيرانية كانت – وما تزال – قد وضعت حزمة من البرامج التي تهدف لدعم إنجاب الأزواج المصابين بالعقم، ويشمل البرنامج بصفة أَولى تغطية التأمين الصحي لنفقات العلاج تصل نسبتها إلى 70%، وكخطوة لتأكيد هذه البرامج فقد صادقت الحكومة في عام 2014 على قانون يقضي بزيادة عدد السكان عن طريق زيادة معدلات الخصوبة ومنع انخفاض معدل النمو السكاني، وانعكس ذلك بشكل مباشر على الكثافة السكانية كما هو مبين في الجدول [1].
- بخصوص نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وكذا النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، فقد شهد تذبذا صعودا ونزولا، متأثرة بذلك بالوضع السياسي محليا وإقليميا وكذا دوليا، ومثال ذلك التراجع الكبير في عام 2012 مع تفعيل الحُزَمِ الجديدة للعقوبات الأمريكية على إيران جراء تدخلها في كل من العراق وسوريا بعد الحراك فيهما (كما سيأتي ذكر لاحقا في الفصل الثاني)، والارتفاع الكبير في نصيب الفرد ونسبة نموه في عام 2016 والتي شهدت تفعيل بنود الاتفاق النووي بين إيران من جهة والمجتمع الدولي من جهة أخرى.

ب- التركيبة العرقية في إيران:

يتميز البناء الاجتماعي الإيراني بتكوين عرقي متعدد وما يصاحبه من تعدد لغوي كذلك، تعدّدٌ أتاح لإيران إنشاء علاقات مع دول الجوار مثل أذربيجان، تركمانستان، أرمينيا، تركيا،العراق، والدول المطلة على الخليج العربي[2]، حيث أتاح الموقع الجغرافي لإيران تاريخيّا قدرة كبيرة على التفاعل مع دول جوارها، إذ مثّلت نقطة جذب للهجرات البشرية المتنوعة، وكانت بمثابة طريق لحركة التجارة بين الشرق الآسيوي والغرب الأوروبي، في حين ساعدت طبيعتها الجغرافية الجبلية على حفاظ هذه الهجرات البشرية على

[1] – للاستزادة حول هذه النقطة ، انظر: سلطان محمد النعيمي، مرجع سابق، ص 56 وما بعدها.

[2] – عبد الله يغين، " **القوة الصلبة والناعمة لإيران**"، رؤية تركية ، العدد 2، 2016، ص 96.

خصوصيتها الثقافية واللغوية، الأمر الذي يفسّر إلى حدّ بعيد أنماط معيشة مختلف العرقيات الإيرانية بعضها ببعض، وذلك باختلاف طبيعة الإقليم الذي تعيش فيه[1].

ويمكن الإشارة هنا إلى أهم العرقيات الإيرانية وتوزيعها الجغرافي على النحو التالي:

- **الآذريون:** يشكلون نسبة 24% من مجموع السكان، وهي نسبة تؤهلها لتبؤ المركز الثاني من الأهمية بعد الفرس (51%)، ويتمركزون في المناطق الشمالية والشمالية الغربية من إيران تحديدا في كل من تبريز، وأرومية، وأردبيل، وزنجان، ولغتهم التركية[2].
- **الأكراد:** من أقدم العرقيات التي قطنت إيران، إذ ترجع العديد من الكتابات وجودها في المجتمع الإيراني إلى عهد الإمبراطورية الميدية التي حكمت بلاد فارس في العام 612 ق.م، وتبلغ نسبتهم حوالي 7% من مجموع السكان، ويتمركز الأكراد في المحافظات والمدن الغربية، تحديدا في مدن شهر كرد، خرم آباد، كرمنشاه، إيلام، كردستان، ويمكن أن نجد بعضا منهم في مدن أخرى على غرار طهران، خورستان، ومشهد [3].
- **العرب:** يشكلون نسبة 3% من مجموع السكان، ويتواجد غالبيتهم في منطقة الأحواز الغنية بالثروات الطبيعية وفي مقدمتها النفط، فضلا عن كونها أكبر مساحة سهبية في إيران تمرّ وتنبع منه ثمانية أنهار، بالإضافة إلى احتوائها على أغلب الموانئ الإيرانية.
- **الأتراك:** يشكّلون نسبة 2% من مجموع السكان، ويتواجدون في المناطق الصحراوية نظرا لارتباطهم بأعمال الرعي، وتحديدا في مدن جنبد، جلستان، بجنورد، قوشان، كما ينقسم الأتراك الإيرانيون إلى ثلاثة طوائف رئيسية هي جوجولان ويموت وتكة.
- **البلوش:** يشكّلون نسبة 2% من مجموع السكان، ويتواجدون في مثلث الحدود الإيرانية–الباكستانية–الأفغانية في سيستان وبلوشستان، وأشهر المدن التي يتواجدون فيها خراسان، كرمان، زابل، جلستان، هرمزجان [4].

غير أن هناك إحصاءات متعددة ومختلفة تكشف عن تعداد العرقيات في إيران؛ إذ نجد مثلا في دراسة صادرة عن المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية بأن نسبة الفرس تتعدى 60% من

---

[1]– رانيا مكرم، "**طموح الأقليات ومستقبل الدولة في إيران**"، مجلة الدراسات الإيرانية ، العدد 6 ، مارس 2018، ص 38.

[2]– سلطان محمد النعيمي، مرجع سابق، ص 48.

[3]– موسى مخوّل، الأكراد من العشيرة إلى القبيلة ، لبنان: دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، مارس 2013، ص 12، وكذلك ص 141 وما بعدها.

[4]– جلال إبراهيم فقيرة، التقرير الإستراتيجي الخليجي 2009–2010، الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ط1 ، 2010، ص 40.

مجموع السكان، والباقي (40%) للعرقيات الأخرى موزعة كما يلي: الآذريون 16%، الأكراد 10%، اللور 6%، العرب 3%، التركمان 2%، البلوش 2%، أخرى 1%. كما لا يغيب عن أذهاننا أمر مهمّ وهو متعلق بالتنوع المذهبي والديني (كما سيأتي التفصيل فيه لاحقا) إذ نجد أن أزيد 84% من إيران مسلمون شيعة، و15% مسلمون سنّة ، وتتقاسم بقية النسبة الديانة المسيحية واليهودية والزرادشتية وغيرهم وهم يشكّلون نسبة تقارب 1% [1].

خريطة رقم (2) توضح أهم العرقيات في إيران ومناطق تواجدها

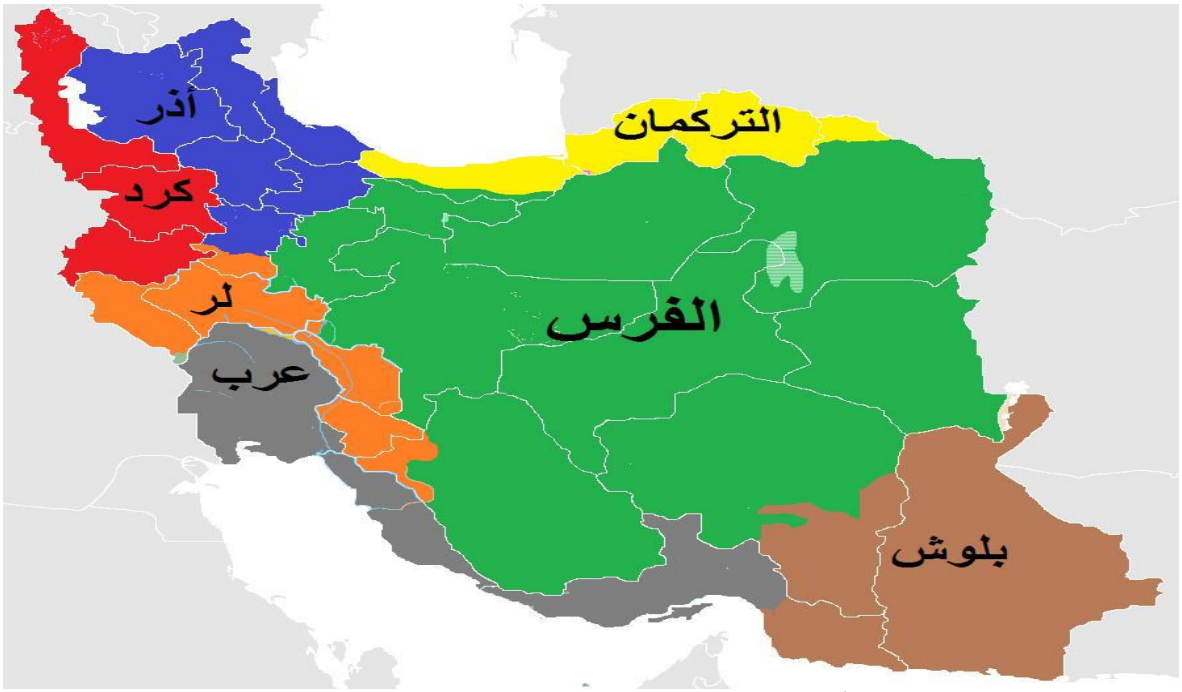

المصدر : https://ahwaziculture.wordpress.com/tag/

إن إطلالة سريعة على خريطة العرقيات في إيران ومناطق تواجدها، تجعلنا نتحدث عما يمكن وصفه بـ" **المجتمعات المتوازية داخل الدولة الواحدة** "[2]، هذه الأخيرة التي تعني التداخل العرقي واللغوي وبدرجة أقل الديني والمذهبي بين دول معينة متجاورة في منطقة جغرافية ما، وهو ما ينطبق بشكل كبير على إيران؛ فمعظم العرقيات في إيران يقطنون المناطق الحدودية: العرب في الجنوب والجنوب الغربي، البلوش في الجنوب والجنوب الشرقي، والتركمان في الشمال والشمال الشرقي، والآذريون في الشمال والشمال الغربي والأكراد واللور في الغرب.

[1] – إدارة البحوث والدراسات، القوى الداخلية في المجتمع الإيراني: المحور الثالث – القوى الاجتماعية، ملفات بحثية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 20 أكتوبر 2015، ص 2.

[2] – للاستزادة حول هذه النقطة، أنظر: مصطفى شفيق علام، مرجع سابق، ص 41 وما بعدها.

الحقيقة أعلاه جعلت الكثير من الباحثين يتحدثون عن الخطر المحدق بإيران وإمكانيات التفكك على أسس عرقية، وحجتهم في ذلك أن للعرقيات أعلاه امتداداتها في الخارج؛ فالبلوش لهم امتداد في إقليم بلوشستان في باكستان وأفغانستان، والتركمان يجاورون تركمانستان، والآذريون يقطنون جنوب جمهورية أذربيجان، وما يزيد الأمر تعقيدا هو العداء التاريخي لهذه الدول مع القومية الفارسية.

لكن في الوقت ذاته تغيب عنهم ما يسمى في علم الاجتماع السياسي بنظرية **التجزؤ الهرمي Segmentary Pyramidal**، هذه الأخيرة التي ترى أن الفرد ينتمي إلى عدة أنساق اجتماعية تعلو بعضها على بعض، فإذا حدث تنازع في المطالب بين الولاء الأعلى والولاء الأدنى ينجذب الفرد أو المجموعة نحو الولاء الأدنى[1]؛ فالفرد الإيراني وفق هذه النظرية ينتمي للقومية "الإيرانية" وللدين "الإسلامي" وللمذهب "الجعفري"، وعند التصادم في المطالب بين هذه الأنساق فإنه يغلب مطالب الولاءات الأدنى على غيرها، ففي الداخل الإيراني نجد أولوية " القومية الإيرانية" بين الأقليات في مواجهة الأغلبية، ومع البيئة الإسلامية المجاورة نجد الأولوية للمذهب، ومع البيئة الدولية غير الإسلامية نجد الأولوية للدين الإسلامي، وهو الأمر الذي يجعل السلطة في إيران تستثمر فيه من أجل إيجاد موطئ قدم في الجوار الإقليمي عن طريق كل من " الدبلوماسية الروحية" وكذا " الدبلوماسية الثقافية " (كما سيأتي ذكر ذلك في الفصل الثالث).

الفرع الثاني: المرتكز العسكري (القدرات الإيرانية التقليدية والحديثة)

يُعدّ المتغير العسكري من المتغيرات المؤثرة في مجمل السياسة الداخلية والخارجية لأية دولة، ويرتبط بواقع وحجم القوات المسلحة وقدرتها على التأثير في مجمل أوضاع الدولة الداخلية واستقرارها السياسي، وعليه سنتعرض هنا بالتفصيل لمضامين مقومات المرتكز العسكري كأحد أهم مرتكزات إيران في سياستها الخارجية، ويشتمل على كل من القدرات الإيرانية التقليدية بشقيها النظامي (تابع للنظام) والثوري (تابع للمرشد)، في حين نعني بالقدرات الحديثة لإيران كلّا من قدراتها النووية من جهة، وكذا القدرات الكيميائية والبيولوجية من جهة أخرى .

[1]– للاستزادة حول هذه النقطة، أنظر: وليد عبد الحي ، نموذج قياس النزعة الإنفصالية للأقليات في الوطن العربي ، في : مجموعة مؤلفين ، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، مايو 2014، ص 107 وما بعدها.

أولا- القدرات الإيرانية التقليدية:

بداية نشير إلا نقطتين جوهريتين؛ **الأولى** مفادها أن العجلة العسكرية لأية دولة في العالم واحدة من أهم العناصر التي تحدد قوتها أو ضعفها تجاه التحديات الخارجية التي من الممكن أن تمس مصالحها، إذ أن القدرات العسكرية للدول هي التي تعزز مكانة الدولة بمنطقتها الجغرافية [1] والكلام حتما لا يستثني إيران. **الثانية** ومفادها أنه ليس من السهولة بمكان معرفة القدرات العسكرية الإيرانية على وجه الدقة والتحديد، وهذا راجع لغياب المعلومات الرسمية الدقيقة عن موازنتها العسكرية السنوية، وصفقات السلاح التي تشتريها من الخارج، بل وأكثر من ذلك ما تنتجه في الداخل بفعل العقوبات المفروضة عليها، وما يزيد من صعوبة معرفة حجم وقدرات القوات المسلحة الإيرانية كون إيران في السنوات الأخيرة باتت تولي أهمية كبيرة لأسلوب الحرب غير التقليدية، واعتمادها الكبير على نظام التعبئة الشعبية والتشكيلات الشبه عسكرية[2]. مع ذلك سنحاول أن نرصد في هذا العنصر قدرات إيران التقليدية النظامية والثورية بمختلف تفرعاتها (برية – جوية- بحرية) استنادا لما هو متاح من أرقام ومعلومات.

أ- القدرات العسكرية النظامية:

لقد أدركت إيران أن تعزيز مكانتها ودورها الإقليمي يستدعي منها تعزيزا لقدراتها العسكرية، لذلك سعت طوال عقود خلت وبشكل حثيث إلى بناء قدراتها العسكرية، وتحسين منظومتها الدفاعية والهجومية للحفاظ على قوة ردع تقليدية وغير تقليدية، ولتبني إستراتيجية ردع صارمة [3]، وذلك انطلاقا من مبدأ راسخ في ذهنية صانع القرار الإيراني مفاده أن قرار التوجه للتسلح لا يعني تكديسا للطائرات والمدافع والدبابات ومختلف الأسلحة، بل هو أعمق من ذلك كونه يعني التحول إلى سياسة وإستراتيجيات تحمل في طيّاتها مضامين أمنية ونمطا للعلاقات، تسعى من خلالها لفرض منطقها وهيبتها في بيئتها الإقليمية والدولية [4].

بالنسبة **للقوات البرية النظامية**، فما من شك أنها تعدّ أحد أكبر القوات في المنطقة من الناحية العددية، ويبلغ تعدادها أكثر من 350 ألف فرد، مضافٌ إليها أكثر من 250 ألف كقوة احتياطية، وتتكون

[1]- عبد الوهاب عبد الستار القصاب، احتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الإستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، نوفمبر 2007، ص 18.

[2]- مصطفى شفيق علام، مرجع سابق، ص ص 63-64.

[3]- محمد نجاح محمد الجزائري، الإمكانات العسكرية الإيرانية وأثرها على التوازن الإستراتيجي الإقليمي بعد 2003، بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2014، ص 32.

[4]- عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 52.

القوة البرية من خمس قيادات مركزية تحتوي على أربعة فيالق مدرعة، وست فرق مشاة، وفرقة قوات خاصة، وفرقتين من قوات المغاوير، ولواء محمول جوّا ، وست مجموعات مدفعية [1].

كما تمتلك إيران حوالي 2600 دبابة حديثة من مختلف الأنواع منها 1693 دبابة قتال رئيسية، وأهمها دبابة ذو الفقار، وكذا تشيفتين من طراز MK-3 ، MK-4، M-60A1، ودبابات من نوع T-72، M-84، و M-60A3، وM-1A . أما المدرعات فيبلغ تعدادها 2900 مدرعة وتشمل 1500 مدرعة قتال رئيسية، و1000 مدرعة ناقلة جند، و400 مدرعة لنقل الإمدادات. في حين بلغ العدد الإجمالي للمدفعية ما يفوق 2240 واحدة، منها 1950 مدفع مسحوب من نوع GUN-4، M-115، M-46، M-30،D-20، M-101، ومنها 290 مدفع ذاتي الحركة من أنواع مختلفة M-110، M-1978، M-107، M-10، أما عدد راجمات الصواريخ فبلغ عددها حوالي 876 من عيار 107 ملم من أنواع: حاسب، فجر، وفجر3 [2].

وبالنسبة **للقوات الجوية النظامية**، فيقدر عدد المنتسبين إليها حوالي 55 ألف فرد منهم 12 ألفا من قوات الدفاع الجوي، ويمتلك سلاح الجو الإيراني نحو 319 طائرة موزعة على تشكيلات مختلفة المهام والمدى القتالي، فهناك خمسة أسراب مقاتلة تحوي 118 طائرة، منها 25 طائرة من طراز F-14، و25 طائرة من طراز MIG-29A، و24 طائرة من طراز J-7، و20 طائرة من طراز F-7M، وبالمثل من طراز F-5B، و24 طائرة من طراز ميراج (أغلب المصادر تشير إلى أن إيران تحصلت عليها من القوات الجوية العراقية إبان الحرب العراقية- الإيرانية 1980-1988) [3].

كما توجد 118 طائرة أخرى مقسمة على تسعة أسراب مقاتلة تتكون من 13 طائرة من طراز SU-25 (أغلبها من الأسطول العراقي السابق)، و30 طائرة من طراز SU-24MK (معظمها من الأسطول العراقي السابق)، و 65 طائرة " فانتوم" من طراز F4-E/F4-D و 60 طائرة "تايجر" من طراز F5-E، بالإضافة إلى سرب طائرات استطلاع مكوّن من ست طائرات من طراز RF-4 ، إلى جانب سرب مكون من خمس طائرات مهمتها مراقبة المجال البحري الإيراني [4].

---

[1]- محمد قشقوش، " **التوازن العسكري في منطقة الخليج: مقوماته-أسسه-تحدياته**"، مجلة آراء الخليج ،العدد 116، فبراير 2017، ص 40

[2]- أنتوني كوردزمان، " قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد "، في : إيران والخليج :البحث عن الاستقرار، جمال سند السويدي محررا، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الثانية، 2014، ص ص 318-319.

[3]- هاني سليمان، " **الملامح الرئيسية للتحولات في موازين القوى العسكرية والإستراتيجية في الشرق الأوسط** "، مجلة أبحاث إستراتيجية ، العدد 16، 2017، ص 136.

[4]- مصطفى شفيق علام، مرجع سابق، ص ص 67-68.

أما بالنسبة **للقوات البحرية النظامية**، فيبلغ تعدادها 20 ألف فرد، ومقر قيادتها في ميناء بندر عباس، وتنتظم تشكيلات البحرية الإيرانية في خمسة مناطق رئيسية؛ ثلاثة منها تقع على الخليج العربي في موانئ بندر عباس وبوشهر وخرج، وواحدة منها تقع في ميناء شاه بهار على المحيط الهندي، والأخيرة تقع في ميناء بندر إنزلي على بحر قزوين، كما تشمل القوات البحرية الإيرانية على 3 غواصات من طراز كيلو (روسية الصنع)، وخمسة فرقاطات، و250 مركبة من مراكب الدورية والقتال الساحلي، وكذا 85 مركبة من مركبات الدوريات الشاطئية، و10 مركبات برمائية، وحوالي 30 مركبة دعم، و10 مركبات استطلاع، ومثلها مضادة للغواصات[1].

وعلى الرغم من أن القوات البحرية الإيرانية تعدّ الأكثر أهمية من الناحية الإستراتيجية لطهران، إلا أن هذه القوات تحتاج للكثير من التدريب والاهتمام والتجديد، من جانب آخر فإن الغواصات التي تمتلكها إيران أقل كفاءة من نظيرتها في الخليج العربي (السعودية بالأساس)، من جهة أخرى فإن القدرات البحرية الإيرانية بشكل عام تعدّ محدودة بالنظر لطول سواحلها البحرية، الأمر الذي دفع بالعديد من الدراسات إلى اعتبارها قوات دفاع ساحلي فقط ولا يمكنها الصمود كثيرا لو حدثت هناك حرب، ما جعل من صانع القرار الإيراني يولي أهمية كبيرة لتحديث الأسطول البحري الإيراني تحسّبا لأي مواجهة سيما في ظل التوترات التي طبعت وتطبع الخليج العربي بين الفينة والأخرى[2].

ب- القدرات العسكرية الثورية:

يعتبر الحرس الثوري الإيراني أهم القوات العسكرية الإيرانية من حيث التسليح والإعداد والنفقات والمهمات العسكرية الموكلة له، ويعود تأسيسه إلى بدايات الثورة الإسلامية من عناصر مختلفة، هذه الأخيرة التي تلتقي جميعها في العامل العقائدي والحماسة الثورية والولاء للقيادة السياسية الجديدة ممثلةً في

[1]- هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية أمريكا-روسيا-إيران-الكيان الصهيوني-حزب الله-كوريا الشمالية، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 2017، ص 135 وما بعدها.

[2]- كينيث كاتزمان، " التهديدات العسكرية والسياسية الإيرانية"، في : إيران والخليج :البحث عن الاستقرار، جمال سند السويدي محررا، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الثانية، 2014، ص ص 277-278.

المرشد **آية الله الخميني**[1]، وكما نص الدستور فإن الهدف الأساسي من إنشاء هذه القوات هو حماية الثورة الإسلامية والنظام السياسي الإيراني الجديد، ويبلغ تعداد الحرس الثوري أزيد من 175 ألف فرد، يتوزعون بين ثلاثة صنوف هي البرية والجوية والبحرية [2].

بالنسبة **للقوات البرية الثورية**، يبلغ تعدادها أزيد من 100 ألف فرد موزعون على 20 فرقة صغيرة، منها فرقتان مدرعة، وخمس فرق آلية، وفرقة قوات خاصة، والباقي فرق مشاة وعددها 13، مع 15 لواء مستقل، و خمسة جحافل مدفعية، كما يمتلك الحرس الثوري حوالي 470 دبابة و 260 عجلة مدرعة و 370 مدفع ميدان مختلف الأنواع [3].

وللإشارة فإن قوات الحرس الثوري يتم إخضاعها لتدريب وتنظيم وتجهيز خاص جدا، وذلك من أجل أداء جيد للمهمة المنوطة إليه وهي الحفاظ على المصالح الإيرانية على المستوى الخارجي، والاشتراك بعمليات استخباراتية وحفظ الأمن الداخلي، لذلك فإن قوات الحرس الثوري غالبا ما تتصرف وكأنها قوة مستقلة على الساحة السياسية الإيرانية، وتقوم بإجراء عملياتها والمهام الخاصة المسندة إليها بشكل مستقل[4].

من جهة أخرى، نجد أن الحرس الثوري يسيطر على قوات التعبئة والنفير (الباسيج)، وهم متطوعون سبق وأن قضوا خدمتهم في الجيش النظامي السابق من الشباب الإيراني، مهمتهم فقط الحفاظ على الأمن إلى جانب قوى الأمن الداخلي، كما تعتبر هذه القوات رافدة احتياطية للحرس الثوري بالجنود، موزعون على 150 كتيبة وكذا لواء مكوّن من 17 ألف جندي مهمته الأساسية إنهاء الاضطرابات في المدن إذا ما حدثت[5].

وبالنسبة **للقوات الجوية الثورية**، يبلغ تعدادها حوالي خمسة آلاف فرد، وقد تم تأسيسها أول مرة عام 1985، وهي السنة التي تم فيها إنشاء قوة جوية مشكلة من وحدات من الطائرات تابعة للحرس

---

[1]– كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الثالثة، 1998، ص ص 49–50.

[2]– محمد عباس ناجي، " **الدولة العميقة: حدود دور الحرس الثوري في السياسة الإيرانية** "، آفاق آسيوية ، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص 83.

[3]– مهيندخت مصباح، " **الحرس الثوري : حماة أيديولوجية النظام** "، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 89، ديسمبر 2007، ص ص 64–65.

[4]– أنتوني كوردزمان، مرجع سابق، ص 333.

[5] - David E. Thaler and Other, Op, Cit, Pp 33-34.

الثوري، كما تم ضمّ إليها تشكيل من صواريخ أرض–أرض، وكذا صواريخ مقاومة للطائرات، مهمتها الدفاع عن البلاد في مواجهة أكبر تهديد وقتها وهو الطيران الحربي العراقي، لاحقا وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية استمرت هذه القوات وتم تطويرها بعد عام 1991، وذلك عن طريق استخدام الطائرات الحربية العراقية التي لجأت إلى إيران في حرب الخليج الثانية، وضمتها إلى أسطولها باعتبارها تعويضات حرب من العراق للجانب الإيراني [1].

وتتألف القوات الجوية للحرس الثوري الإيراني من طائرات تدريب إيرانية الصنع من نوع PC–7، هذا بالإضافة إلى طائرات باكستانية الصنع، وطائرات مقاتلة من نوع ميغ–25 وسوخوي، إضافة إلى أجهزة دفاع جوي متطورة مثل صواريخ توكونا وصواريخ EMB–312، وصواريخ سام روسية الصنع [2].

أما بالنسبة **للقوات البحرية الثورية**، يبلغ تعدادها أزيد من 20 ألف فرد تم تسليحها بزوارق وسفن تحمل صواريخ ومدفعية في قواعدها المنتشرة على طول الخليج العربي، ومن أجل تطوير قدرات الحرس الثوري البحرية قامت إيران بصنع العديد من المعدات البحرية، وأعلن مسؤولوا الحرس الثوري في مناسبات عديدة عن تطويرهم لأزيد من 100 نوع من الأجهزة المتقدمة ، وعديد من السفن مضافٌ إليها غواصات على غرار غواصة " قادر"، وصواريخ نصر 2 والتي أصبحت بمدى 30 كلم، وصناعة طوربيدات موجهة، بالإضافة إلى الدخول في مجال التصنيع العسكري للحوامات العسكرية والمزودة بأجهزة عسكرية إلكترونية مزودة بالليزر، بل امتد الأمر إلى مجال صناعة المدافع على غرار مدفع "يونس" [3].

كما يمتلك الحرس الثوري قوات جوية للإسناد البحري مكونة من طائرات دورية ملاحية وطائرات إنذار مبكر من نوع FALCON DA–20، وكذا طائرات مضادة للألغام والغواصات من نوع SH–3D، بالإضافة إلى مروحيات للملاحة البحرية الليلية من نوع MI–17 ، هذه الأخيرة التي تم تزويدها بصواريخ محلية الصنع هي صواريخ " النور"[4].

ثانيا – القدرات الإيرانية الحديثة:

[1] – كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره، مرجع سابق، ص 129.

[2] – أنتوني كوردزمان، مرجع سابق، ص 334.

[3] - David E. Thaler and Other, Op, Cit, Pp 35-36.

[4] – مصطفى شفيق علام، مرجع سابق، ص 70.

تبين لنا مما سبق الرغبة الشديدة لإيران من أجل تطوير قدراتها العسكرية التقليدية، لأنها تُعدّ سبيلا من بين السُّبُل التي تمكّنها من تعزيز تفوقها الإقليمي ومكانتها الإقليمية، لذلك حضيت مسألة تطوير القوة العسكرية بأهمية خاصة لدى صنّاع القرار في إيران، إدراكاً منهم أن هناك تلازما حتميّا بين القوة والنفوذ السياسي، وبين القوة الاقتصادية وبين القدرات العسكرية، وانعكس ذلك في التوجه نحو اكتساب القدرات العسكرية في شقها الحديث نعني بذلك القدرات الكيماوية والبيولوجية وكذا القدرات النووية. وفيما يلي سنتعرض لكل منهما على حدى .

أ- القدرات الكيماوية والبيولوجية:

بالنسبة للقدرات الكيماوية فإن بعض الكتابات والتقارير (أجنبية في غالبها) تشير أن لدى إيران قاعدة مهمة عالية التقنية لتطوير برنامج أسلحة كيماوية، وتعود بداياتها إلى حقبة الحرب العراقية الإيرانية، وهي الحرب التي أعطت لإيران (كما العراق) دفعة قوية من أجل تطوير قدرات دفاعية كيماوية قوية، وتضيف ذات التقارير أن إيران تتعامل مع الموضوع بشكل مموّه وذلك عن طريق إبرامها ما أسمته "صفقات لمواد مزدوجة الاستخدام"، كمادتي "الثيوديجليكول" و"كلوريد الثيونيل" التي من الممكن استخدامها في الأغراض المشروعة مثل الأصباغ والمنسوجات والمبيدات الحشرية، أو تحويلها إلى برنامج أسلحة كيماوية غير مشروع، ومن أمثلة المواد المزدوجة الاستخدام التي ابتاعتها إيران مادة " خماسي أكسيد الفوسفور" والذي يستخدم بالأساس كوسيط في الصناعات الزراعية ولكنه في نفس الوقت يمكن استعماله كعامل محفّز لإنتاج بعض غازات الأعصاب [1].

وتجدر الإشارة أن إيران قامت بالتصديق عام 1997 على اتفاقية حضر الأسلحة الكيماوية، ورغم ذلك فإنها بحسب الكثيرين لم تقدم بيانات كافية تفيد بتخليها عن برامج التسليح الكيماوي، الأمر الذي من الممكن أن ينعكس عليها سلبا، سيما أن هناك دراسات تقول أن إيران حصلت على التقنيات من شركات غربية بصورة سرية، كما أنها تعاقدت مع مهندسين غربيين وتم بناء مصنعين متوسطي الحجم في كل من "دامغان" و"بارشين" وأنتجت فيهما غازات كيماوية كغاز الخردل وعوامل تسميم الدم وكذا غاز الأعصاب،

[1] - Jonathan B. Tucker, « Trafficking Networks for Chemical Weapons Precursors : Lessons from the Iran-Iraq War of the 1980's », Center for Nonproliferation Studies , November 2008, P-p 10-22.

ويقدّر إنتاجها السنوي بين 25–50 طن، وقد بلغ تطوير هذه التقنية لدرجة أنه بإمكانها استخدام ما تنتجه في الصواريخ وكذا تطويرها لمدفعيات يمكنها إطلاق القنابل الكيماوية [1].

أما بالنسبة للقدرات البيولوجية، فتم امتلاكها وتصنيعها في بدايات 1984، وذلك عندما اشترت إيران نوعين من الفطر السام من كندا، وهو الذي يمكن استخدامه لإنتاج أسلحة بيولوجية، كما تعاونت إيران مع شركات ألمانية في هذا المجال، واللافت للنظر هنا أن الأسلحة البيولوجية تخضع لسيطرة تامة من قبل الحرس الثوري الإيراني، وخلال السنوات الماضية عملت إيران على إنتاج كميات كبيرة من جراثيم الحمى القلاعية والجراثيم السامة [2]، وللإشارة فإنه يمكن استخدام هذه الأسلحة بسهولة من خلال الدبابات وكذلك يسهل نقلها بالسفن التجارية وإطلاقها على سواحل الدول المستهدفة، وبواسطة الصواريخ ، وما يميز هذه الأسلحة سهولة صنعها وقلة الرقابة عليها، فهي تُعدّ خيارا مناسبا لإيران مقارنة بالقدرات الكيماوية التي تحوز عليها [3].

وغير بعيد عما قيل أعلاه، نجد أن إيران غالبا ما يتهم اتهامها من قبل دوائر غربية (أمريكية في أغلبها) بتطوير برامج حرب بيولوجية هجومية، كما تعتقد أن إيران تحوز برامج بيولوجية وتسعى لاقتناء بعض من المواد ظاهريا يبدو استخدامها مشروعا لكنها في حقيقة الأمر يراد منها أن توجه كدعامة لبرنامجها البيولوجي هذا، لذلك تؤكد ذات الدوائر أن إيران دعمت برنامج التسليح البيولوجي عبر الصناعات البيوتكنولوجية والدوائية لتأمين وتغطية أنشطة البرنامج، كما وظفت المؤسسة العسكرية الإيرانية مؤسسات البحث العلمي والتعليم والصحة لمصلحة كثير من فروع البحث الخاصة بنشاط هذا البرنامج بهدف التمويه أو الادعاء بمدنيته [4].

ب– القدرات النووية:

[1]– ممدوح حامد عطية، أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2004، ص 54.

[2]– أنتوني كوردزمان، مرجع سابق، ص 383.

[3]– أمين شحاتة، برنامج التسلح الإيراني، تم تصفح الموقع بتاريخ 2018/12/26
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d33e086c-39c4-42dc-977a-7272bb279f68

[4] - J.Michael Mc Connell, Annual Threat Assessment of the Director of National Intelligence for the Senate Select Committee on Intelligence, Washington, DC, 5 February 2008, P-p 11-14.

تاريخيا، تعود البدايات الأولى للبرنامج النووي الإيراني إلى ستينيات القرن الماضي في عهد الشاه وبمساعدة الدول الغربية، غير أن باحثين آخرين يقولون أن الحديث عن استخدام التقانة النووية كانت قد بدأت في خمسينيات القرن الماضي، وتزامنت مع إعلان الرئيس الأمريكي آنذاك **دوايت دافيد أيزنهاور Dwight David Eisenhower** عن ما أسماه " مشروع الذرة من أجل السلام" *، وهو العرض الذي استفادت منه إيران وقتها بحكم علاقاتها المميزة بالولايات المتحدة الأمريكية أولا، وإمكاناتها المالية الجيدة ثانيا، والنزعة الإمبراطورية التي تتحكم بتوجيهات شاه إيران **محمد رضا بهلوي** وأهدافه ثالثا، وهي مميزات من شأنها أن تجعل من إيران ليس قوة إقليمية طليعية تتحكم بالخليج وبالشرق الأوسط فقط، إنما كذلك لاعبا دوليا وزاناً ومؤثرا في القرارات الدولية [1].

استمر الدعم الغربي لإيران في مجال التقنية النووية حتى عام 1979، فبانتصار الثورة الإسلامية وانهيار نظام الشاه تراجع الاهتمام الإيراني بتطوير البرنامج النووي، حين أعلن الخميني أن إيران لا تسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية وكان مبرره وقتها أن امتلاكها أمر غير أخلاقي ولا ينسجم مع مبادئ الإسلام، وتلا هذا الإعلان إلغاءٌ للصفقات والعقود النووية كلها مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، وقد أُبقي على مفاعل بحوث صغير في أمير آباد تم إخضاعه للرقابة الدولية لأن إيران كانت قد وقعت عام 1968 على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ووافقت عليها في عام 1970 [2].

بعد وفاة آية الله الخميني وتبوأ آية الله خامنئي منصب المرشد الأعلى، التزمت إيران بإعادة إحياء برنامجها النووي بشكل فاعل وسعت لتطويره باستخدامها لتقنيات متطورة تحمل طابعا مزدوجا "مدنيا وعسكريا"، كانت مبرراتها الظاهرية أنه لا يمكن تجاهل العصر النووي في العالم الحديث، لكن باحثين كثر يتحدثون أن السعي الحثيث لإيران كان نتيجة ما أصابها من النظام العراقي في حربها معه من 1980-1988 وبالتالي كان التوجه ينم عن رغبة إيرانية باكتساب التكنولوجيا النووية وكذا السلاح النووي من أجل تطبيق نظرية الردع الاستراتيجي لحماية نظامها ومصالحها، سيما مع إعلان العراق نيته لامتلاك

---

* – الذرة من أجل السلام هي خطة أعلنها الرئيس الأمريكي السابق أيزنهاور في عام 1953 في خطابه أمام الهيأة العامة للأمم المتحدة للتوجه بالطاقة الذرية إلى الاستخدامات السلمية من أجل خير البشرية ورفاهها. للاستزادة، انظر:

– جون لارج، ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص 20.

[1] – عدنان مهنّا، مرجع سابق، ص 28.

[2] - Chris Quillen, " **Iranian Nuclear Weapons Policy : Past, Present and Possible Future** ", Middle East Review of International Affairs , Vol 6, No 2, June 2002, P 19.

سلاح نووي من جهة ومن جهة أخرى إقرار إسرائيل بأنها حازت على السلاح النووي وأضحت بالتالي دولة نووية فعلية، أوضاعٌ كلها زادت من القلق الإيراني ودفع بها لإعادة طرح فكرة برنامجها النووي [1].

وتجدر الإشارة إلى أن إيران استمرت في شق طريقها هذا في سرية تامة، ومردّ ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية ومن في فلكها من الدول الغربية كانت قد فرضت عليها حظرا عسكريّا، عملت إيران على الالتفاف عليه باللجوء إلى السوق السوداء في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، مستعملة بذلك الفائض المالي لديها من أجل الحصول على التقنية النووية بطرق غير رسمية، وتحديداً من روسيا الاتحادية وكازاخستان والصين وأوكرانيا والأرجنتين، وكذا من شبكة العالِم النووي الباكستاني **عبد القدير خان** التي كانت منتشرة في كل من أوروبا والشرق الأوسط [2].

استمر الاختراق الإيراني للحضر الغربي، وكانت أن وقّعت مع روسيا في جانفي 1995 عقدا لبناء أول وحدة في مفاعل بوشهر النووي، على أن تنتهي الأشغال بها مطلع عام 2002 وليبدأ العمل فيها بحلول عام 2004، ولم يثن الجمهورية أي شيء في سبيل حصولها على التنقية النووية، حتى بعد وصول **محمد خاتمي** للرئاسة عام 1997 ووعوده التي أطلقها بخصوص تغيير سياسة طهران النووية في عهدته الأولى، وعود لاقت استحسانا غربيّا لكنها لم تجد طريقها للتجسيد كونها تعارضت مع سياسات سلطات أخرى في النظام على رأسها الحرس الثوري وكذا المجلس الأعلى للأمن القومي، وانتهى الأمر بالرئيس خاتمي أن عدل عن التزاماته، وأعلن في أواخر عهدته الثانية (مارس 2005) بأن الحديث عن إنهاء البرنامج النووي الإيراني أمر غير مقبول [3].

ولئن كان الطموح الإيراني الوصول إلى اكتساب سلاح نووي، فإنه بمجرد أن أصبح البرنامج مكشوفا حتى أدرك المسؤولون الإيرانيون أن خياراتهم أضحت محدودة، فباكتشاف البرنامج السري مع نهاية العام 2002 دخلت إيران مرحلة جديدة في سياستها الخارجية مع الغرب، وسرعان ما تم تدويل القضية وتصدّرَ جدولُ أعمالِ المجتمع الدولي ما بات يُعرف بـ"أزمة البرنامج النووي الإيراني"[4]، أزمةٌ بدأت

---

[1] – شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 35.

[2] – إبراهيم نوار، " **الخيار النووي الإيراني....رؤية تحليلية** "، السياسة الدولية ، العدد 171، المجلد 43، يناير 2008، ص 23.

[3] – رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، ط2، 2008، ص 132.

[4] – أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى، سبتمبر 2005، ص 145 وما بعدها.

أولى خيوطها بتأكد مخاوف الدول الكبرى بأن إيران تخفي عدة منشآت نووية، بعدما قام أحد أبرز وجوه معارضة النظام في الخارج " **مسعود رجوي** " بتوفير معلومات على ذلك، ولتتشابك خيوطها وتتعقد أكثر طيلة عهدتي الرئيس **محمود أحمدي نجاد** من 2005-2013، وهي الفترة التي شهدت الأزمة فيها عدة تجاذبات وجولات حثيثة من المفاوضات بين إيران من جهة والمجتمع الدولي ممثّلا بالقوى الكبرى دائمة العضوية زائد ألمانيا من جهة أخرى، ونتيجة لعدم التجانس بين الجانبين وتمسك إيران بحقها في اكتساب التكنولوجيا النووية السلمية وإنكار القوى الكبرى لهذه الحجة تم فرض عقوبات عليها (إيران) [1].

لم تُثنِ العقوبات التي فُرضت على إيران بسبب مشروعها النووي، بل عملت على استغلال كل المنافذ التي من شأنها أن تعزز موقفها التفاوضي، وهو ما كان لها بمرور الوقت*، والحقيقة أن الإشكالية لم تكن في الجهة المفاوضة لإيران بخصوص أحقيتها في اكتساب التنقية النووية بل في الطرف الإيراني في حد ذاته كذلك، فلا يخفى علينا الطبيعة الحساسة للبرنامج النووي من جهة، والرهانات المرتفعة المرتبطة به من جهة أخرى، والطريقة التي بقي يُدار بها الملف والذي تكشّفت وتبدّت معالمه من خلال الجهات والدوائر المنوطة به طوال هذه الفترة، دوائرٌ يقسّمها الباحث " **نادر انتصار**" إلى ثلاثة في مجملها، تعمل كلها مجتمعة بشكل وثيق مع المرشد الأعلى صانع القرار النهائي؛ تتشكل **الدائرة الأولى** الحاسمة من رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، ووزير الدفاع، ورئيس مركز البحوث الإستراتيجية، ورئيس الحرس الثوري، ورئيس الجمهورية، أما **الدائرة الثانية** فتتشكل من وزير الاستخبارات، ومدير منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، ومستشار الرئيس الأعلى للسياسة الخارجية، ووزير الخارجية، وأمين

[1]- كان للرفض الإيراني تارة والمماطلة في تطبيق بنود عديد من الاتفاقيات مع المجموعة الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن دفع بهذه الأخيرة إلى إحالة ملفها على مجلس الأمن، والذي بدوره أصدر حزمة من العقوبات على إيران بسبب ملفها النووي نذكر أبرزها : القرار رقم 1696 بتاريخ 3 جويلية 2006، والقرار رقم 1737 بتاريخ 23 ديسمبر 2006، والقرار رقم 1747 بتاريخ 24 مارس 2007، والقرار رقم 1803 بتاريخ 3 مارس 2008، والقرار رقم 1835 بتاريخ 27 سبتمبر 2008، والقرار رقم 1887 بتاريخ 24 سبتمبر 2009، والقرار رقم 1929 بتاريخ 9 جويلية 2010، هذا بالإضافة إلى العقوبات الأمريكية والأوروبية خارج نطاق الهيأة الأممية. للمزيد ينظر:

- عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، 2015، ص 31.

*- أمكن لإيران نسج عدة تحالفات مع دول كبرى كروسيا والصين (دائمتي العضوية) وعقد اتفاقيات وشراكات كبرى في القطاع العسكري والطاقوي، وكذا دول صديقة من أمريكا الجنوبية كالبرازيل والأرجنتين وفنزويلا (الحديقة الخلفية لأمريكا) ودول صاعدة اقتصاديا كتركيا والهند وجنوب أفريقيا، واستمالة كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا أقطاب الاتحاد الأوروبي (لتأخذ هذه الدول لاحقا مسمّى الترويكا الأوروبية)، وكانت تلعب على وتر التناقضات بينها جميعا من أجل ربح الوقت وكسب المزيد من التأييد الدولي في مشروعية برنامجها النووي.

المجلس الأعلى للأمن القومي، وكبير المفاوضين النوويين، أما **الدائرة الثالثة** فتحوي كلّا من الممثلين التقنيين ورئيس البرلمان[1].

وبوصول **حسن روحاني** للرئاسة (والذي شغل قبل ذلك منصب كبير المفاوضين على البرنامج النووي الإيراني مع الاتحاد الأوروبي) بدأت ملامح الانفراج في الملف تظهر، انفراجٌ استغرق الطريق للوصول إليه أزيد من عقد من الجهود المكثفة والمفاوضات والصفقات التي فشلت، بما في ذلك جُهدان بارزان هما اتفاق باريس لعام 2004 والاقتراح المشترك من تركيا والبرازيل في عام 2010 *، فلم تمض سنتان من تاريخ تسلمه للرئاسة حتى وصلت إيران مع مجموعة دول 5+1 (الدول دائمة العضوية بمعية ألمانيا) إلى اتفاق شامل يمثّل خطة العمل المشتركة بين الجانبين وذلك بتاريخ 2 أفريل 2015، يتم بمقتضاه إعادة دمج إيران في المجتمع الدولي من خلال رفع العقوبات المفروضة عليها من قبل مجلس الأمن، وكذا تحرير الأصول الإيرانية المجمدة في الخارج والسماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار، كل هذا من خلال قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231 بتاريخ 20 جويلية 2015 [2].

ووفقا للباحث **كينيث كاتزمان** فإن ما تم التوصل إليه صفقة أكثر منها اتفاق على الأقل بالنسبة لإيران، والتي –بحسبه– ترى أنها (الصفقة) ليست مجرد اعتراف دولي بحقها في اكتساب التكنولوجيا النووية السلمية، بل يتعداها إلى أكثر من ذلك وهو اعتراف دولي كذلك بموقعها (إيران) ودورها كقوة إقليمية مشروعة، وقد توصل ذات الباحث إلى هذه النتيجة بتتبعه لمختلف خطابات ورسائل المرشد الأعلى وموقفه من الصفقة، التي حملت بالإضافة إلى كل ما ذُكر آنفا نوعا من التأييد الضمني للرئيس روحاني وجهوده المبذولة في سبيل الوصول إلى التوقيع على الاتفاق من جهة، وتحذيرا من أي تغيير قد يطال السياسة الخارجية الإيرانية نتيجة هذا الاتفاق [3].

---

[1] - Nader Entessar, " **Iran's Nuclear Decision-Making Calculus** ", Middle East Policy Council , vol 16, no 2, Summer 2009, Pp 30-31.

*- سقط اتفاق باريس لأن المفاوضين الأوروبيين لم "يقدروا" على تقديم وعود والتزامات واضحة تجاه إيران بخصوص الضمانات المتعلقة بالتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، أو فيما يتعلق بالمساعدات التكنولوجية والاقتصادية والضمانات الأمنية، في حين فشلت المبادرة المشتركة لتركيا والبرازيل في سبيل التوصل إلى اتفاق لمقايضة مخزون إيران النووي وذلك بسبب رفض الولايات المتحدة الأمريكية للعرض وإصرارها على توسيع العقوبات ضد إيران في مجلس الأمن.

[2] - Gregory Shank, " **Anatomy of a Done Deal: The Fight Over The Iran Nuclear Accord** ", Social Justice , Vol 42, No 1(139), 2015, P p 12-13.

[3] - Kenneth Katzman, " Iran's Foreign and Defense Policies", Congressional Research Service, March 20, 2018, P 8. Available at: https://www.hsdl.org/?view&did=809217

ولئن كانت تلك نظرة القيادة الإيرانية للاتفاق النووي –بحسب كاتزمان طبعا– فإن القيادة الأمريكية الجديدة على الأرجح كان لديها نظرة أخرى، فلم يمض زمن طويل على دخول الاتفاق حيّز التنفيذ (دخلت بتاريخ 15 جانفي 2016) حتى أعلن الوافد الجديد في البيت الأبيض **دونالد جون ترامب Donald John Trump** أنه لن يقوم بتجديد رفع العقوبات على إيران* (كان ذلك بتاريخ 12 ماي 2018)[1]، ولم يكن خفيّا على المتتبعين أن يصدر قرار كهذا من الرئيس الجديد، سيما إذا علمنا أن **ترامب** امتعض –في حملته الانتخابية– مرات عديدة وانتقد إدارة سلفه **باراك أوباما** بتوقيعها على "أسوأ صفقة على الإطلاق" بحسب كلامه، وبمجرد توقيعه على الخروج من الاتفاقية النووية أعلن أن هناك ضرورة ملحة لإعادة إبرام اتفاق جديد يأخذ بعين الاعتبار أربعة أمور أساسية؛ **أولاها** البرنامج الصاروخي الذي تحوز عليه إيران، **ثانيها** تهديدات إيران لحلفاء أمريكا في المنطقة (يعني إسرائيل)، **ثالثها** دعم إيران للجماعات الإرهابية (يعني حزب الله في لبنان وجماعة الحوثي في اليمن وحركة حماس في غزة)، **رابعها** سياسات التدخل الإيراني في المنطقة (في سوريا والعراق أساسا)[2].

وعلى الرغم من انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي، إلا أن هذا الأخير ما يزال ساري المفعول على الأقل من الجانب التقني لأسباب عديدة منها أن الولايات المتحدة الأمريكية ما هي إلا طرف من أطراف الاتفاق والبقية لم ينسحبوا منه، كذلك عدم العثور على أي شيء يمكن إدراجه خرقا من قبل إيران للالتزامات التي قبلت بها وهذا باعتراف صانعي السياسة الأوروبية والأمريكية، وأيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية لما انسحبت طرحت في ذات الوقت رغبة باتفاق أفضل وأكثر شمولا (كما تمت الإشارة إليه أعلاه) مع إيران وهو ما رفضته هذه الأخيرة من حيث المبدأ، وهو ما يعني أن نافذة التفاوض لم تغلق والفرص ما تزال سانحة إذا توفرت الشروط لذلك، لكن ومهما يكن فلا أحد ينكر أن انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي خلّف حالة من الارتباك لدى الأطراف كلهم وإعادة لترتيب الأوراق[3].

---

* – بحسب الاتفاق النووي فإن الولايات المتحدة الأمريكية تجدد رفع العقوبات كل أربعة أشهر في مقابل التحقق من جدية إيران فيما يتعلق بالتزاماتها التي أخذتها على عاتقها في إطار الاتفاق النووي.

[1] – وليد كاصد الزيدي، " **تطورات الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة**" ، مدارات إيرانية ، العدد الأول، سبتمبر 2018، ص 64.

[2] – شيماء عادل فاضل، علي طارق، " **الاتفاق النووي الإيراني: دراسة مقارنة بين إدارتي أوباما وترامب**"، مدارات إيرانية ، العدد الثالث، مارس 2019، ص ص 226–227.

[3] – هالة محمود طه دودين، " **السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني 2000–2019** "، مدارات إيرانية ، العدد الرابع، ماي 2019، ص 154.

أما بالنسبة للمواقع والإمكانيات الإيرانية النووية، فنجد أن لإيران العديد منها والتي تستخدمها لأغراض سلمية من قبيل إنتاج الطاقة النووية واستغلالها في الأبحاث، ونذكر منها "محطة بوشهر" في جنوب إيران، وحوالي اثنتا عشرة محطة متفرقة في إيران، ومراكز أبحاث نووية منها مركز أبحاث في أمرجاد في طهران، ومركز أبحاث أصفهان، ومركز كازج لتخصيب اليورانيوم، ومركز أبحاث في قزوين، ومعمل بني هاشم للأبحاث في طهران، وموقع آراك للماء الثقيل، وموقع ناطنز للتخصيب وإنتاج الوقود النووي، كما أنها عملت وتعمل على بناء عدة مواقع أخرى من أجل تنفيذ مشروعها في امتلاك القدرات النووية، لأن القيادة الإيرانية خَبِرتْ طيلة العقود الماضية أن الاعتماد على الخارج في تحقيق ذلك يجعل منها رهينة لهذه القوى، وللخروج من هذه الحالة يتعين عليها الاعتماد على نفسها[1].

المطلب الثاني: المرتكزات المجتمعية للسياسة الخارجية الإيرانية

تعتبر المرتكزات المجتمعية أحد أهم المرتكزات تأثيرا في السياسة الخارجية، وتشمل مجموعة سمات وصفات عامة والتي يشترك فيها غالبية مواطنو الدولة، وقد تكون قومية أو دينية أو لغوية، وفي الحالة الإيرانية فإنها تتوفر عليها جميعا. لذلك سيتم التركيز في هذا العنصر أولا على المرتكز القيمي وما يحتوي عليه من تفرعات ونعني بها هنا القومية الفارسية وكذا المذهبية الشيعية، ومن ثم سيتم التركيز على المرتكز السياسي وما يحويه هو الآخر من تفرعات ونعني بها الرضا الشعبي عن السلطة وكذا المشاركة السياسية في الانتخابات، وبطبيعة الحال سيتم تبيان أهمية وتأثير كل ما ذُكر من عناصر في السياسة الخارجية الإيرانية.

الفرع الأول: المرتكز القيمي

سيتم التركيز في هذه النقطة على جزئيتين كما سبقت الإشارة إليه؛ الأولى تتعلق بالمرتكز القيمي الأول والمتمثل في القومية الفارسية وتفرعاتها، الثانية تتعلق بالمرتكز القيمي الثاني والمتمثل في المذهبية الشيعية وتفرعاتها.

أولا– القومية والقومية الفارسية:

سيتم أولا التطرق لمفهوم القومية في حد ذاتها، ومن ثم سنتطرق للقومية الفارسية وما تمثله من رافد مجتمعي مهم للسياسة الخارجية الإيرانية.

[1]– توفيق شومان، " **الاتفاق النووي بين إيران والغرب آليات التنفيذ وصعوبات التطبيق**"، دراسات باحث ، العدد 56، خريف 1438/2016، ص ص 58–59.

أ- في مفهوم القومية:

بداية، تجدر الإشارة إلا أن مفهوم "القومية" يُعدّ من جملة المفاهيم الغامضة والمبهمة في البحوث الاجتماعية، نظرا للتعقيدات والإشكاليات الكثيرة المحيطة به وكذا المفاهيم المتداخلة معه كالإثنية والعرقية، ومع التطور الحاصل في مجالات المعرفة انتقل استخدام المصطلح من مجالات ودوائر علم الاجتماع إلى مجالات ودوائر أخرى كالانثروبولوجيا والعلوم السياسية، ونظرا لهذا التنوع والاتساع العلمي والوظيفي الذي يستخدم فيه هذا المفهوم فلا يوجد تعريف محدد يكون واضحا وجامعا له[1]، وقد أورد الباحث "**مثنى أمير نادر**" في مؤلفه "*قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية* " الأسباب التي تكمن وراء ذلك، فبحسبه هناك أربعة أسباب تحول دون وجود اتفاق على مفهوم واحد للقومية، تتنوع ما بين مجال المفهوم، ورؤى الباحثين له، والغاية من استخدامه، وأخيرا العوامل المشكلة له [2].

لغويا، فاللفظة مصدرها من القوم أي جماعة تجمع بينهم رابطة معينة، أما الدلالات السياسية فإن المفهوم ككل يرتبط بمفهوم الأمة من حيث الانتماء إلى أمة محددة، ولذلك من الممكن القول بأن القومية تعني ذلك الإدراك والشعور والإحساس بالانتماء إلى تراث مشترك وتضامن بين كل مكونات الأمة من أجل تحقيق وحدة سياسية، معنى هذا أن القومية إنما هي من زاوية أخرى تلك الإيديولوجية السياسية التي تقوم على أساس متين يتمثل في الشعور القومي، هذا الأخير الذي يكون بمثابة دافعة لبناء الأمة، وذلك عن طريق الاعتقاد الراسخ بأن كل جماعة بشرية متميزة حريّ بها أن يكون لديها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية، مع ما يستتبعه ذلك من حق في الانضواء في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها في كل المناحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وفق ما يحقق لها شخصيتها القومية[3].

وبالعودة إلى كتاب " *العرقية والقومية وجهات نظر أنثروبولوجية* " سنجد أن صاحبه في معرض كلامه عن القومية، أورد تعريفا للمفكر **إرنست غيلنر Ernest Gellner** يوافق ما أثير أعلاه بقوله "**القومية أساسا مبدأ سياسي، والذي يقول أن على الوحدتين السياسية والقومية أن تتواءمان....القومية نظرية للشرعنة السياسية والتي تتطلب ألا تتقاطع الحدود العرقية عبر الحدود**

---

[1]- مينزا عظيمى، " **نظرة على مفهوم القومية**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 76، نوفمبر 2006، ص 59.

[2]- مثنى أمين نادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية: القضية الكردية نموذجا، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 11- 12.

[3]- رابح مرابط، " **الإطار المفاهيمي وانظري لدراسة المجموعة العرقية القومية والأمة**"، دفاتر السياسة والقانون ، العدد الأول، جوان 2009، ص 137.

السياسية"[1]، فالقومية وفقا لوجهة النظر هذه هي الإيديولوجيات العرقية التي ينبغي أن تهيمن على الدولة؛ بمعنى أننا نكون أمام "دولة قومية"* يكون مهيمن عليها من قبل جماعة عرقية ممن تتجسد معالم الهوية فيها (كاللغة والدين) في الأغلب برموزها وتشريعاتها الرمزية، وهو ما نجده في إيران من خلال الفارسية وكما سيأتي لاحقا بخصوص المذهبية الشيعية.

وغير بعيد عن التعاريف أعلاه، يعدّ التعريف الذي قدمه **أنتوني سميث Anthony Smith** من أكثر التعاريف شمولية بشأن "القومية" فنجده يقول أن : "**القومية تعني مجموعة بشرية محددة، ذات أساطير موروثة عن الأجداد، يحيط بهم مخاطر مشتركة وتجمعهم عناصر ثقافية، تربطهم في الوقت نفسه بمنطقة –أرض– ما، تشكل لهم الوطن وتحقق لهم قدرا من المصالح، ويشعرون اتجاهها بالمسؤولية**" [2]. ولو نُمعنُ في هذا التعريف سنجد أن شموليته نابعة من كونه يتضمن أربعة عناصر أساسية للقومية لا يمكن الاستغناء عنها؛ أولها جماعة بشرية (وهذا يعني التركيز على العدد أي على نسبة معينة معتبرة من السكان)، ثانيها الأصل المشترك (وهو عنصر مهمّ وجوهري، لا يمكن الاستغناء عنه، كما أنه الركيزة الأساسية للقومية)، ثالثها الوطن (الارتباط بإقليم خاص وبلد تقطن فيه الجماعة العرقية)، رابعها التضامن والتلاحم والتكتل (كلها شروط جوهرية للقومية، لأن أية قومية موحدة تعدّ بمثابة الغراء الاجتماعي للأمة واستقرارها السياسي والاقتصادي).

ب– القومية الفارسية:

تمت الإشارة فيما سبق إلى أن إيران بلد متعدد العرقيات، وقد تم ذكرها مع نِسبها، ومناطق تركّزها، ودورها في النسيج المجتمعي الإيراني، وتم استثناء الفارسية منها ليتم إفراد عنصر بها، نظرا لما لها من أهمية في توجيه السياسية الخارجية الإيرانية، فالقومية الفارسية تعدّ من أكبر المجموعات القومية الإيرانية، وينتشرون في وسط البلاد (طهران، همدان، مركزي، قم، سمنان، أصفهان، بوشهر، فارس، يزد، كرمان،

[1]– توماس هايلاند إريكسن، العرقية والقومية وجهات نظر أنثروبولوجية، ترجمة: لاهاي عبد الحسين، الكويت: دار المعرفة، أكتوبر 2012، ص– ص 152–153.

*– تشير الأدبيات إلى وجود تصنيفين معاصرين للقومية: قومية مدنية وقومية عرقية؛ الأولى تلعب دورا أساسيا إيجابيا، بينما الثانية قد تلعب دورا أساسيا إيجابيا وسلبيا، وذلك راجع كون القومية المدنية ترتكز على تكوين الأمة ككل دون الأخذ بعين الاعتبار السلالة واللون واللغة والإثنية، بمعنى أن الجميع فيها متساوي الحقوق ومتحدون، في حين أن القومية العرقية تعير الاهتمام للسلالة ورابطة الدم ولا تعتمد على التطور السياسي لتكوين الأمة، كألمانيا التي كانت مبنية على أسس عرقية وانتشر فيها الوعي العرقي قبل الوعي المدني. انظر:
–رابح مرابط، مرجع سابق، ص 137.

[2] - Anthony Smith, National Identity, London : Penguin Books, 1995, P 39.

خراسان، جهار محل، وبختياري)، ويشكّلون الغالبية الكبرى من مجموع السكان ولغتهم الفارسية[1]، وللفرس العديد من المزايا مقارنة ببقية الأعراق في مجالات شتى كالسياسة والثقافة والاقتصاد، وهذه الامتيازات ليست وليدة اللحظة أو بعد الثورة الإسلامية، بل تعود إلى قرون خلت، فلُغَتُهم هي السائدة وترمز إلى الدولة الإيرانية وهي لغة الدولة الرسمية، كما تعدّ الهضبة الإيرانية في وسط البلاد مركز الدولة الإيرانية القديمة وإلى اليوم ما تزال تحتفظ بجاذبيتها الاقتصادية، وهي معزولة بعوامل طبيعية كالجبال والصحاري، وتتسم مدنها بالكثافة السكانية المتوسطة نسبة لباقي مدن الشمال الإيراني [2].

تاريخيا، تعود بدايات القومية الإيرانية الحديثة المعاصرة إلى " القجار "، وإن كانت هذه السلالة قد احتفظت ولمدة طويلة بثقافة قبلية وبدوية، قد حفظت خارج الحركات السياسية، والثقافية، وبالطبع الحركات الاقتصادية، التي بدلت العالم في القرن التاسع عشر [3]، وقد كانت أول تظاهرة قومية ناشئة لرجال دين شيعة حضّوا الشعب على الثورة ضد تجارة الدخان التي كان الإنجليزي **تالبو** قد حثّ على امتيازها، كما أثارت الثورة المؤسساتية في العام 1906، واكتشاف النفط في العام 1908، ثم الحرب العالمية الأولى ردّات فعل وخطابات قومية، ومع ذلك كان لا بد من انتظار العام 1921 – وهو تاريخ الانقلاب العسكري الذي قام به محمد رضا بهلوي – حتى تبدأ فارس ببناء نفسها من جديد [4].

وثمة من المفكرين من يعتبر أن الفترة التي تلت نجاح الثورة الإسلامية في إيران تعتبر بمثابة "عصر القومية الذهبي"، أين بلغ فيها تقديس القومية وتأكيد الولاء الإيراني ذروته – بلا شك – عندما اجتاح العراق في 20 سبتمبر 1980 مقاطعة " خوزستان "، وللمرة الأولى في تاريخ إيران الحديث تتعرض فيه البلاد لعدوان أجنبي، فانطلق الجيش الذي أسسه **محمد رضا شاه بهلوي** بلا شفقة لمواجهة العدو، كما أجمعت كل الأطياف السياسية على إدانة العدوان وتحركت للدفاع عن الوطن في محنته [5].

ولئن ذهبت بعض الكتابات إلى أن التعدد العرقي في إيران عامل إيجابي إذا ما أحسن النظام الإيراني استخدامه، وتؤكد أن كل هذه القوميات ساهمت بشكل أو بآخر في بناء المدنية والحضارة

---

[1] - Keith Crane and Others, Op. Cit, P 39.

[2] – جون وز لمبرث ، إيران حرب مع التاريخ، ترجمة: حسين عبد الزهرة مجيد، العراق– جامعة البصرة: مركز الدراسات الإيرانية، 1992، ص ص 39–40.

[3] – تيبري كوفيل، مرجع سابق، ص ص 97–98.

[4] – برنار أوركاد ، جغرافية إيران السياسية ، ترجمة : فاطمة علي الخوجة ، لبنان : منشورات أرمان كولين ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 53.

[5] – راي تقية، إيران الخفية، ترجمة: أيهم الصباغ، الرياض: العبيكان للنشر، 1431هـ–2010 م، ص 107.

الفارسية ومن بعدها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك في إطار بناءٍ وهيكلٍ واحد من الجغرافيا السياسية الموحدة، وحجتهم في ذلك أنه بالرغم من وجود محطات صعود وهبوط في حالة الاستقرار الداخلي، إلا أن هذه القوميات استطاعت أن تحفظ وتحمي الكيان السياسي لهذه الحدود الجغرافية الوطنية التي شكلتها الجغرافيا تحت مسمى " إيران" [1].

وعن أهمية القومية الفارسية في توجهات إيران الخارجية، فنجد أن العديد من الإيرانيين يفتخرون بأن الفارسية كانت اللغة الوحيدة المشتركة في القرن الرابع، واللغة الرسمية لشركة الهند الشرقية، ولغة الإنتاج الثقافي للبلاط العثماني في الهند الشمالية، ولغة وجهاء الأتراك في " سراييفو " حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كما كانت لغة التعامل خلال مؤتمر " بون " الذي انعقد في 2001 حول أفغانستان بين إيران وأفغانستان وبعض الدبلوماسيين الأمريكيين [2].

في المقابل، تقرّ بعض الكتابات بأن إيران مع هذه الفسيفساء التي تحويها إنما هي أكبر تهديد لها (كما تم تبيان ذلك في عنصر سابق من هذا الفصل)، على اعتبار أنه لو يحصل وأن تقوّي الدولة المتاخمة لها من نزعتها القومية فإن ذلك سينعكس سلبا على إيران وبالتالي سيتزعزع الأمن المجتمعي الإيراني، وقد يؤدي إلى انهيار الدولة كأسوأ الاحتمالات أو تفقد أجزاء واسعة من جغرافيتها كأخف الاحتمالات[3]، والحقيقة أن هذه الاحتمالات واردة جدا سيما مع تزايد التضييق على هذه العرقيات من قبل النظام، لكن من جهة أخرى فإن النظام استغل الركيزة القومية الثانية والمتمثلة في المذهبية الشيعية من أجل رأب الصدع بينه وبين هذه الأطياف، وهو ما سيتم مناقشته في العنصر الموالي.

ثانيا – المذهبية الشيعية:

سيتم أولا التطرق للمذهب الشيعي الإمامي (الاثني عشرية)، ومن ثم سنتطرق لنظرية ولاية الفقيه وما تمثله من رافد مجتمعي مهم للسياسة الخارجية الإيرانية.

[1] – مينزا عظيمي، مرجع سابق، ص 59.

[2] – برنار أروكاد، مرجع سابق، ص 53.

[3] – علم صالح ، جيمس وارل، بين دارا والخميني: استكشاف إشكالية الهوية القومية في إيران، ترجمة: محمد العربي، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2016، ص ص 20-21.

أ- الشيعة الإمامية الإثني عشرية:

التشيع لغة كما جاء في "*لسان العرب*" لمؤلفه **ابن منظور** من المشايعة، ومعناه المتابعة والمناصرة والموالاة، والشيعة بالمعنى اللغوي هم الأتباع والأنصار، وقد غلب هذا الاسم على أتباع الإمام عليّ عليه السلام، حتى اختص بهم، وأصبح إذا أُطلِق ينصرف إليهم. أما اصطلاحا فهم الذين شايعوا الإمام عليّ عليه السلام، وقالوا بإمامته وخلافته نصًّا ووصايةً، إما جليّا وإما خفيّا، واعتقدوا أن الخلافة لا تخرج عن أولاده، وإن حدث وخرجت فبظلم من غيره أو بتقية من عنده[1].

دستوريا، من المعروف أن المذهب السائد في إيران هو المذهب الشيعي الاثني عشرية وأشار إليها الدستور في المادة 12 فَوَرَدَ فيها أن " **الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثنا عشر، ويبقى هذا المبدأ قائما وغير قابل للتغيير إلى الأبد، أما المذاهب الإسلامية الأخرى، التي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي، فإنها تتمتع باحترام كامل، وأتباعُها أحرار في أداء طقوسهم الدينية المذهبية حسب فقههم، وتحظى هذه المذاهب باعتراف رسمي في مسائل التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية وما يتعلق بها من دعاوى المحاكم. وفي كل منطقة يكون أتباع هذه المذاهب هم الأكثرية، فإن الأحكام المحلية لتلك المنطقة –في حدود صلاحيات مجلس الشورى– تتبع ذلك المذهب، دون المساس بحقوق أتباع المذاهب الأخرى**" [2].

ويعتقد الشيعة الاثني عشرية بإمامة أحد عشرة إماما من ولد الإمام علي "ظاهرا مشهورا أو غائبا مستورا"، ولا تكون الإمامة إلا في الأعقاب كما لا تكون في آخرين بعد الحسن والحسين، ولا تجوز في أخ ولا عم ولا في غيرهما من القرابات، وحجتهم في ذلك قول الإمام جعفر الصادق بأنه لا تجتمع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين إنما هي في الأعقاب وأعقاب الأعقاب [3].

وإذا كانت الشيعة في عهد علي والحسن والحسين فرقة واحدة إلا أنها لم تبق كذلك؛ فبعد وفاة الإمام الحسين بن علي حدث أول انقسام في صفوف الشيعة، إذ قالت جماعة بإمامة علي بن الحسين، بينما قالت جماعة بإمامة محمد بن الحنفية إماما رابعا لهم، وعرف هؤلاء **بالكيانية**، وبعد وفاة الإمام علي بن الحسين قالت الشيعة الإمامية بإمامة محمد الباقر، في حين قالت جماعة بإمامة زيد بن علي واشتهر هؤلاء **بالزيدية**، وبعد وفاة الإمام محمد الباقر اتفقت الإمامية على إمامة ابنه جعفر الصادق، وبعد وفاة

---

[1]– أحمد محمود السيد، " ظاهرة التشيع السياسي..أبعادها ودورها في نجاح المشروع الإيراني"، في: الأمة في مواجهة الصعود الإيراني، الرياض– مجلة البيان: تقرير استراتيجي، الإصدار الثالث عشر، 1437هـ– 2016م، ص ص 61–62.

[2]– دستور جمهورية إيران الإسلامية ، المادة 12.

[3]– محمد بن يعقوب الكليني، الكافي في أصول الدين، إيران: مطبعة طهران الإسلامية، ج 1، 1968، ص 286.

هذا الأخير قالت أكثرية الشيعة الإمامية بإمامة أخيه موسى الكاظم، في حين قال آخرون بإمامة ابن عبد الله الملقب بإسماعيل واشتهر هؤلاء **بالإسماعيلية** ، وبعد وفاة موسى الكاظم قالت الشيعة الإمامية بإمامة ابنه علي الرضا باستثناء بعض الذين توقفوا بالإمامة عند الإمام موسى الكاظم وسموهم **بالواقفية**، وأطلق على الفرقة التي استمرت بالإمامية إلى الإمام الثاني عشر – وهو المهدي المنتظر –الشيعة الإمامية" أو "الشيعة الإثنى عشرية" بسبب قولهم بإمامة 12 (اثنتا عشر) إماما، كما سموا بالجعفرية لأخذهم بالمذهب الفقهي الجعفري نسبة لإمامهم جعفر الصادق، وهذه أكبر الفرق التي قامت بالتجديد في الفكر السياسي الشيعي فيما بعد في إطار ما يُسمّى بولاية الفقيه (سوف نتطرق إليها في العنصر الموالي)[1]. ومصطلح الشيعة الاثنى عشرية مختص بمن قال بإمامة هؤلاء على هذا الترتيب، فمن زاد أو أنقص أو غيّر في هذا الترتيب فليس من هذه الفرقة.

ومن الملاحظ أيضا أن الشيعة كانوا مؤيدين للدعوة العباسية، إلا أن الخلفاء العباسيين اضطهدوا الشيعة وحاربوهم على اعتبار أنه خطر يهدد الدولة العباسية، فقمعوا ثورات الزيديين والحسنيين بصورة قاسية، وأغلب أئمة الشيعة الإمامية ماتوا مسمومين في سجون العباسيين، رغم الطابع المسالم للإمامية الاثنى عشرية الذي كان له أكبر أثر في انتشار هذا المذهب، وبعد سقوط بغداد اعتنق البويهيون المذهب الإثني عشرية وساهموا في تأسيس مركز شيعي وهو النجف الأشرف، وتأسست لهم بعض التقاليد إذ أمر معز الدولة البويهي سنة 352هـ بإقامة التعازي وعقد المناحات في عاشوراء في ذكرى استشهاد الحسين بن علي، ولا تزال هذه العادة متواترة إلى اليوم، وفي هذا العصر (البويهي) إنتشر المذهب الاثني عشرية واتضحت ملامحه في الحديث والفقه وعلم الكلام، وظهر أشهر مفكري هذا المذهب مثل الشيخ الصدوق، ومحمد الطوسي، والشيخ المفيد، وظهرت لهم إمارة شيعية في هذه المرحلة [2].

وكان لظهور السلاجقة (كانوا يتبعون المذهب السني) أن أدى إلى انكماش المذهب الاثنى عشري، وفي سنة 672 ميلادي تمكّن المفكر الشيعي الطوسي من إقناع هولاكو باعتناق المذهب الاثنى عشري مما أدى إلى انتعاش هذا المذهب من جديد، وبقيت الشيعة الإمامية بين مد وجزر حتى مطلع القرن العاشر عندما تمكن صفي الدين أحد أحفاد الإمام موسى الكاظم (الإمام السابع للشيعة) من الإطاحة بالأمراء الذين كانوا يحكمون إيران وأقام الدولة الصفوية، وقد جعلت هذه الدولة المذهب الاثنى عشري

[1] – مصطفى اللباد، حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه، القاهرة: دار الشروق، ط1، 2008، ص-ص، 13-14-15.

[2] – ابن الأثير، الكامل في التاريخ، القاهرة، 1302 هـ، ج 8، ص 149.

مذهبا رسميا لها، ولاقت هذه الدولة تعاطفًا من الشيعة في البحرين وجبل عامل في سوريا، وفي عهد هذه الدولة اكتسب مذهب الشيعة الإمامية على يد الفيلسوف صدر الدين الشيرازي بعدا فلسفيا وشهرة متميزة[1].

بعد التطرق إلى كل من القومية الفارسية وكذا المذهبية الشيعية الإمامية نجد أنفسنا ملزمين بطرح التساؤل التالي: ما مدى تأثير النزعة القومية الفارسية على المذهب الاثنى عشرية؟ ، وللإجابة على هذه الإشكالية المهمة يتعين علينا التطرق إلى نظرية ولاية الفقيه.

ب- نظرية ولاية الفقيه:

تمثل نظرية ولاية الفقيه تجديدا في الفكر السياسي الإسلامي عامة وفي الفكر السياسي الشيعي الإمامي خاصة، رغم أن العوامل الفاعلة في البيئة السياسية داخل إيران والعوامل المؤثرة في الحياة السياسية الدولية جعلت الباحثين يتناولون النظرية السياسية الجديدة للشيعة الإمامية التي تقوم على أساس ولاية الفقيه على نحو غير متعادل؛ حيث انقسم الباحثون بين مؤيد مغال وبين ناقد رافض.

لكن المهم أن فيه إجماع على أن ثمة أزمة سياسية شيعية فكريا وواقعيا اعتبرت بمثابة طريق إلى ميلاد نظرية ولاية الفقيه، وهو ما يظهر جليا في فكر **الإمام الخميني** خاصة من خلال كتابه "الحكومة الإسلامية" (ذلك أنه أحد كبار زعماء الثورة الإيرانية المعاصرة التي أطاحت بنظام الشاه)؛ فقد عبّر عن مدى تذمره وشعوره بالمسؤولية تجاه هذه الأزمة أحسن تعبير، إذ يقول "اليوم في عهد الغيبة لا يوجد نص على شخص معين يدير شؤون الدولة فما هو الرأي؟ هل نترك أحكام الإسلام معطلة؟ أم نرغب بأنفسنا على الإسلام؟ أم نقول أن الإسلام جاء ليحكم الناس فترة من الزمن فحسب ليهملهم؟، أو نقول أن الإسلام قد أهمل أمور تنظيم الدول؟ ونحن نعلم أن عدم وجود حكومة يعني ضياع ثغور المسلمين وانتهاكها ويعني تخاذلنا عن أرضنا وحقنا وهل يسمح بذلك في ديننا أليست الحكومة ضرورة من ضروريات الحياة؟"[2].

وبعد صياغته لتلك التساؤلات انتهى إلى أخذ قرار مفاده أنه بالرغم من عدم وجود نص على شخص من ينوب عن الإمام حال غيبته، إلا أن خصائص الحاكم الشرعي لا يزال يعتبر توفرها في أي

[1]- محمد عبد الكريم عتوم، النظرية السياسية المعاصرة للشيعة الإمامية الإثني عشرية، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1980، ص 61.

[2]- آية الله الخميني، الحكومة الإسلامية، لبنان: دار الطليعة، 1985، ص 48.

شخص مؤهلا إياه في الحكم في الناس، وهذه الخصائص التي هي عبارة عن حكم بالقانون والعدالة موجودة في معظم فقهائنا في هذا العصر[1].

تاريخيا، فالنظرية ليست وليدة هذا العصر، وإنما امتداد لجذورها؛ فبعد استشهاد الحسين بن علي في كربلاء بايع الشيعة سرًّا زين العابدين بن علي، ثم توالى الأئمة حتى وصل إلى الإمام الثاني عشر، الذي يقولون أنه اختفى وهو الذي ينتظرون عودته، وحين طالت الغيبة جاء فقهاء الاثني عشرية بفكرة **الغيبة الصغرى**، وهذه الأخيرة التي تعني أن الإمام المهدي المختفي في مكان ما، يقوم باختيار نائب له يتصل من خلاله بأعوانه وأتباعه وينقل إليهم أحكامه وفتاويه، وكان النائب الأول أبو عمرو بن سعيد العمري، وبموته خلفه ابنه أبو جعفر، وبموته خلفه أبو القاسم الحسين بن روح، وبموته خلفه أبو الحسن علي بن محمد السمري [2].

ويُذكر أنه لما سُئل (أبو الحسن) عمن يريد أن يُعيّنه المهدي نائبا له أجابهم بأن المهدي لن يعين نائبا له لأن وقت الغيبة الكبرى قد حل، ونظرا لطول فترة الغيبة الكبرى ذهب بعض فقهاء الاثنى عشرية لإيجاد حل لواقع الافتقار للإمام، والذي هو المرجع الأوحد إلى أمور الدنيا والدين، إلى جانب أن الإمامة لديهم من أصول الدين، ومن هنا تبنى الفكر الشيعي فكرة نيابة الإمام بواسطة الفقيه المجتهد الجامع للشروط، فهو حاكم الإمام في حين غيبته وهو الحاكم والرئيس المطلق [3]. وهنا تجدر الإشارة أن تلك النظرية لم تلق إجماعا من كافة فقهاء الشيعة حيث اعتبرها البعض مثل **شريعتمداري** و**طالقاني** اغتصاب للحكم باسم الدين، كما عارضها بعض الفقهاء الآخرين من أمثال الخوئي ومحمد حسين فضل الله [4].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا جليا أن الشخصية الإيرانية الفارسية متوافقة مع تلك النظرية التي تعيد فكرة الحق الإلهي للحاكم، حيث كان الفرس قديما يؤمنون بأن روح الله تتجسد في الحاكم وأن تلك الروح تنتقل في أصلاب الملوك لأبنائهم.

---

[1]- محمد توفيق، التجربة الإيرانية: النموذج المذهبي الانتفاضي، الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، 1436 هـ، ص ص 90-91.

[2]- سيف الدين عبد الفتاح ، صدقي عابدين، (محررين)، الأفكار الآسيوية الكبرى في القرن العشرين، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، الطبعة الأولى، 2001، ص 385.

[3]- فتحي أبو بكر المراغي، " **ولاية الفقيه في العقل المذهبي والسياسي الإيراني المعاصر: المحددات الفكرية للتيار المعارض**"، مجلة الدراسات الإيرانية ، السنة الأولى، العدد الثاني، مارس 2017، ص ص 83-84.

[4]- عبد الستار الراوي، التجربة الإيرانية: الواقع والمآلات، الأردن:مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2017، ص 109 وما بعدها.

الفرع الثاني: المرتكز السياسي

كما تمت الإشارة إليه آنفا، سيتم التركيز في هذه النقطة على جزئيتين؛ الأولى تتعلق بالمرتكز السياسي الأول والمتمثل في الرضا الشعبي عن الحكومة، الثانية تتعلق بالمرتكز السياسي الثاني والمتمثل في المشاركة في الانتخابات.

أولا- الرضا الشعبي عن الحكومة:

قد يتساءل البعض عن جدوى التطرق إلى جزئية كهذه تحت بند المحددات المجتمعية، بدل الخوض مباشرة في المرتكز الثاني المتعلق بالمشاركة في الانتخابات، وهو تساؤل له مسوغاته، لكن إيراده أولا له مسوغاته أيضا؛ ذلك أنه بمقدار الرضا الشعبي عن سياسات النظام يمكن الاستدلال على حجم قاعدة التأييد له، من جهة أخرى فإن درجة التوافق حول القضايا المختلفة تعكس مدى صعوبة اختراق المجتمع من قبل المعارضة أو القوى الخارجية بهدف زعزعة استقرار النظام، ومن جهة ثالثة فإن معرفة نسبة المشاركة في الانتخابات دليل على درجة معينة من هذا الرضا؛ معنى هذا الكلام أنه إذا قلنا مثلا أن نظاماً ما في دولة ما يحوز على نسبة معينة من الرضا الشعبي فيتعين إثبات ذلك، والمشاركة في الانتخابات كفيلة بإزالة اللبس، فإذا كان النظام يتمتع بالشرعية فلا بد له من مشروعية، كون هذه الأخيرة هي التعبير القانوني عن الشرعية من جهة، والتي تُنتِج علاقة رضا بين الحاكم والمحكوم من جهة أخرى.

وبالعودة إلى الحالة الإيرانية ، نجد أن الدكتور **وليد عبد الحي** بحث في هذه الجزيئية في مؤلفه الموسوم بـ: "*إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020*" ، وأورد دراسة للباحثين Clifford Grammich and Christine Fair* ضمّنهما في جدولين لعملية استطلاع في إيران مست عدة مواضيع تخص توجهات الرأي العام الإيراني حيال الوضع الداخلي لإيران كدولة في المقام الأول، وعلاقاتها الدولية في المقام الثاني، وكذلك توجهات الرأي العام الإيراني نحو الحكومة الإيرانية وآدائها، وخلص إلى أن نسبة الرضا الشعبي العام للحكومة تبلغ أزيد من 56%[1].

ورغم النِسبة أعلاه، إلا أن هناك زاوية أخرى وجب النظر من خلالها بخصوص كفاءة الحكومة الإيرانية، وتتعلق "بإشكالية رضا الأقليات" في إيران عن الحكومة، والمنطلق في ذلك أن توجهات

*- الدراسة كانت بعنوان: (الرأي العام الأمريكي والإيراني: البحث نحو أرضية مشتركة) American and Iranian Public Opinion : The Quest for Common Ground، وتقع في 25 صفحة، كما أنها نشرت في : Journal of South Asian and Middle Eastern Studies العدد 3 من ربيع 2007. وقد تم نشرها لاحقا في موقع RAND Corporation. للإطلاع على الدراسة كاملة : https://www.rand.org/pubs/reprints/RP1261.html

[1]- وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مرجع سابق، ص-ص 211-212-213.

الحكومات –أيّا كانت إصلاحية أم محافظة– لا تسعى لرضا هذه المجتمعات دوما، لكأننا نستعير هاهنا مقولة **دافيد هيوم** كما نقلها الدكتور **مصطفى النشار** " **ليس هناك جدوى من القول إن كل الحكومات قامت أو يجب أن تقوم في أول الأمر على الرضا العام بقدر ما تسمح به ضرورات أحول البشر**"[1]، وكما جاء في دراسة **مصطفى شفيق علام** أن متوسط نسبة الرضا على عمل الحكومة الإيرانية وكفاءتها في بعض هذه المجتمعات (لم يذكر أيّا منها) تصل إلى ما دون الصفر وفقا للمعايير الدولية، وهو ما يعدّه مؤشر ضعف في ما يتعلق بقدرة الدولة سياسيا واحتمالية اهتزاز استقرارها السياسي في لحظة ما[2].

إن القول بنسبة رضا شعبي تصل إلى ما دون الصفر لهو مدعاة لمزيد من البحث والاستبصار، سيما إذا كانت المصادر التي يتم الاعتماد عليها من جانب واحد، وهي المعارضة، وليست أية معارضة بل معارضة الخارج، هذه الأخيرة التي تلتقي بياناتها وأرقامها التي تقدمها مع بيانات وأرقام لدول كالولايات المتحدة الأمريكية، ودون أية دعائم على أرض الواقع، لأن الملاحظ من خلال نتائج استطلاعات الرأي العام الواردة في الدراسة الميدانية للباحثين Clifford Grammich and Christine Fair ترصد أن 88% من الإيرانيين يرون أن موضوع الاقتصاد هو الأكثر أهمية قياسا للموضوعات الأخرى، في حين يبلغ معدّل الرضا الشعبي عن الأداء الاقتصادي** للنظام السياسي أزيد من 63%، ويلتقي هذا المؤشر مع مؤشرين آخرين هما: درجة الثقة بالحكومة واعتبار الشعب بأن الحكومة تمثله، وقد بلغت نسبة درجة الثقة بالحكومة حوالي 61%، في حين بلغت نسبة المؤشر الثاني 69%، وهو ما يعني – بحسب وليد عبد الحي – أن دالة الرضا في المجتمع الإيراني هي المؤشر الاقتصادي وليس الإنجاز السياسي[3]، نتيجة قد تبدو بشكل جلي في العنصر الموالي بخصوص متلازمة الرضا الشعبي عن الحكومة ونسبة المشاركة في الانتخابات على اختلافها.

ثانيا – المشاركة في الانتخابات:

بداية وقبل البحث في هذا العنصر، وجب التحدث عن جزئيتين أساسيتين؛ الأولى وهي ذلك الاعتقاد الذي مفاده أنه كلما زاد معدل مشاركة الشعب وكلما زادت ممارساته الإيجابية في الانتخابات فإن

---

[1] – مصطفى النشار، نحو المستقبل: الحكومة والرضا الشعبي، تم تصفح الموقع بتاريخ 29-04-2019 https://alwafd.news/essay/46447

[2] – مصطفى شفيق علام، مرجع سابق، ص ص 106-107.

** – الأداء الاقتصادي بحسب الدراسة تشمل : إدارة الاقتصاد بشكل صحيح، وتحسن الوضع الاقتصادي، وسياسات محاربة التضخم، سياسات محاربة البطالة، وسياسات محاربة الفساد.

[3] – وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مرجع سابق، ص 214.

ذلك سيُعدّ بمثابة خطوة مؤثرة في إجهاض المؤامرات الداخلية والخارجية ضد النظام[1]، وعلى العكس كلما انخفضت مشاركته وكلما انخفضت الحماسة الشعبية في هذا الصدد فمن شأن ذلك إحداث صراعات داخلية وخارجية للنظام. الثانية وتتعلق بظاهرة تراجع نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات، وأضحت بالتالي السمة التي طبعت السلوك الانتخابي في الألفية الجديدة [2].

رغم أن المشاركة في الانتخابات في إيران عرفت تراجعا في فترات (كما سيأتي ذكره) إلا أنها ما تزال أعلى من بين عدد من الدول الديمقراطية ، فبمقارنة بسيطة مثلا مع الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن متوسط نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية الخمسة الأخيرة (من 2000 إلى 2016) لم يتعدّ 55%*، في مقابل ذلك بلغ متوسط نسبة المشاركة في إيران أزيد من 71%. وفيما يلي سنورد إحصائيات حول المشاركة في الانتخابات في إيران، على أن يتم التركيز على الانتخابات الرئاسية وكذا الانتخابات التشريعية البرلمانية (مجلس الشورى)، لما لهما من أهمية على المستويين الداخلي والخارجي لإيران.

جدول رقم (05) يوضح نسب المشاركة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية منذ 2001

الانتخابات الرئاسية وتاريخها	نسبة المشاركة الشعبية (%)		الرئيس المنتخب وتوجهاته السياسية	النسبة المئوية من مجموع الأصوات (%)
الانتخابات الرئاسية الثامنة 8 جوان 2001	%66.77		محمد خاتمي (التيار الإصلاحي)	%77.01
الانتخابات الرئاسية التاسعة 17 جوان 2005	الجولة الأولى	%63	محمود أحمدي نجاد (التيار المحافظ)	%61.69
	جولة الإعادة	%59.76		
الانتخابات الرئاسية العاشرة 12 جوان 2009	%84.83		محمود أحمدي نجاد (التيار المحافظ)	%62.63
الانتخابات الرئاسية الحادية عشر 14 جوان2013	%72.94		حسن روحاني (التيار الإصلاحي)	%50.71
الانتخابات الرئاسية الثانية عشر 19 ماي 2017	%73.33		حسن روحاني (التيار الإصلاحي)	%57.14

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة في الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الإيرانية

[1]– صحيفة جام جم الإيرانية، " **بيئة الانتخابات المحلية**"، مختارات إيرانية ، السنة الثالثة، العدد 33، أبريل 2003، ص 25.

[2]– وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مرجع سابق، ص 215.

*– شهدت نسب المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية تراجعا في الألفية الجديدة؛ فقد بلغت في انتخابات 2000 حوالي 51.2%، وفي 2004 حوالي 58.2%، لتنزل في عام 2008 إلى حوالي 56.7%، وتنزل مجددا في انتخابات 2012 إلى 55.7%، ولتنزل في آخر انتخابات رئاسية عام 2016 إلى 54.9%، وهو ما يعطينا متوسط نسب المشاركة الذي هو في حدود 55.34%.

ومتى ما بحثنا في النِّسب أعلاه يمكن أن نسجل ما يلي:

- الملاحظ في انتخابات الرئاسة الثامنة (2001) أنها الوحيدة التي حصد فيها مرشح رئاسي أعلى النسب (77%) في الألفية الجديدة، ومرد ذلك أن الجو العام الداخلي لإيران شهد تصاعد وتيرة الاغتيالات السياسية، ومست في جانب منها العديد من الكوادر الإصلاحية، وهو ما كان سببا لسخونة المشهد السياسي الداخلي، والذي أحسن خاتمي ومن معه من التيار الإصلاحي توظيفه لتحقيق مكاسب كثيرة ومتعددة، من جهة أخرى تذكر كتابات أن النسبة المرتفعة كانت بسبب تخفيض سن الانتخاب إلى 15 سنة [1]، في سابقة هي الأولى من نوعها من أجل حشد تيار المحافظين لأصوات أخرى لكن العكس تماما هو ما حدث فقد تحولت غالبية الأصوات إلى خاتمي الذي كان الشباب يرون فيه رمزا للإصلاح.
- تراجع الإصلاحيين في تاسع انتخابات رئاسية (الدور الأول والثاني) مرده الوجه الباهت الذي ظهرت به حكومة خاتمي محليا، والتي لم تشهد تجسيدا لكثير من التعهدات على أرض الواقع، سيما ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي وتشظي تحالف "جبهة الثاني من خرداد" [2]، أما إقليميا فكانت الصورة قاتمة، سيما تعاملها مع الأحداث التي جرت بمحاذاة الحدود الإيرانية والتي عرفت حربين؛ الأولى بعد عدة أشهر فقط من تبوأ خاتمي سدة الحكم للمرة الثانية، والتي اعتبرت بمثابة بالون اختبار من الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة الإيرانية "الخاتمية الإصلاحية" المتفتحة على الغرب، والثانية الحرب الأمريكية على العراق، والتي عرفت هي الأخرى نوعا من اللامبالاة من الحكومة مع ما تبعه بعد ذلك من تصنيف إيران في دول "محور الشر".
- نجاح المحافظين (ممثلون في أحمدي نجاد) في الظفر بعهدة ثانية مرده إلى النتائج المحققة على المستوى الداخلي سيما في شقها الاقتصادي من قبيل تقليص نسبة الاعتماد على إيرادات النفط إلى النصف تقريبا، وكذلك تخفيض قيمة التضخم إلى أدنى مستوياته منذ أزيد من عقد ونيف[3]، وقد التقت هذه النتائج مع قضايا إقليمية ودولية تخص وتمس إيران في مقدمتها العقوبات الأممية والأمريكية عليها بسبب ملفها النووي، وهذا الأخير الذي يعتبر من القضايا التي يلتف عليها المجتمع الإيراني

[1] – للاستزادة ينظر: مصطفى اللباد، " **أربعة أبعاد في انتخابات الرئاسة الإيرانية**"، شرق نامه، العدد الثاني، ربيع 2001، ص 10 وما بعدها.

[2] – للاستزادة ينظر: رأي تقية، مرجع سابق، ص 17 وما بعدها.

[3] – للاستزادة ينظر: محمد عباس ناجي، " خريطة القوى السياسية في ضوء انتخابات 2009"، في : مجموعة مؤلفين، إيران جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية، مرجع سابق، ص 147 وما بعدها.

بكل أطيافه، وتزكية نجاد مجددا هو بمثابة دفعة له باعتباره الباعث للبرنامج النووي الإيراني، وكذا موقف إيران من حرب لبنان ودعمها لحزب الله "الشيعي" في 2006 وكذا حرب غزة 2008 ودعمها للقطاع وكلاهما كانتا –بحسب المرشد الأعلى– ضد الشيطان الأصغر "إسرائيل" ومن ورائه الشيطان الأكبر "الولايات المتحدة الأمريكية" وانعكاسات ذلك على الداخل الإيراني، لذلك نجد أن أعلى نسبة مشاركة في تاريخ الرئاسيات الإيرانية كانت عام 2009 والتي بلغت أزيد من 84%.

- الملاحظ في انتخابات الرئاسة الحادية عشر (2013) أنها الوحيدة التي حصد فيها مرشح أدنى النسب (50%) ليس في الألفية الجديدة فقط بل في تاريخ الانتخابات الرئاسية في إيران، ومرد ذلك هو الجو العام المتسم بعدم الرضا الشعبي عن أداء الحكومة ليس في الداخل الإيراني بل في أدائها في البيئة الإقليمية والدولية [1]، فمحليا ظهرت هناك مشاكل في الاقتصاد وطفت إلى السطح مسألة التضخم وتمت العودة إلى الاعتماد على إيرادات النفط بفعل العقوبات الاقتصادية التي كانت تزداد وطأتها في كل مرة، أما إقليميا فقد تضررت إيران بفعل الانغماس في ملفات دول كسوريا والعراق وما تبعه من تشديد العقوبات الدولية عليها وانعكاس ذلك على الداخل الإيراني، لتعود هذه النسبة فترتفع لاحقا في الانتخابات الرئاسية الثانية عشر (2017) بفعل النتائج المحققة على المستوى المحلي (سيما الإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها الحكومة)، والإقليمي (الانسحاب التدريجي من ملفي العراق وسوريا)، والدولي (في مقدمتها توقيع الاتفاق النووي مع القوى الكبرى).
- مثلت انتخابات الرئاسة الثانية عشر (2017) بمثابة تحدٍّ للإصلاحيين ليس في الداخل الإيراني (الذي كان يتسم بمشهد ضبابي على المستويين السياسي والاقتصادي) بل على المستوى الإقليمي والدولي كذلك، سيما بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات عليها، لذلك عُدّت الانتخابات بمثابة استفتاء للشعب من أجل الوقوف مع الإصلاحيين ومواصلة المسير مع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي وعد بها المرشح الإصلاحي "حسن روحاني" في برنامجه الانتخابي، وهو ما كان حالا واقعا بعد ذلك، بنسبة مشاركة بلغت أزيد من 73% حظي منها روحاني بأزيد من 57% من أصوات ناخبيها.

[1] – للاستزادة ينظر: علي محافظة، مرجع سابق، ص 232 وما بعدها.

جدول رقم (06) يوضح نسب المشاركة في الانتخابات التشريعية الإيرانية منذ 2000

الانتخابات التشريعية وتاريخها	نسبة المشاركة الشعبية (%)	الانتخابات التشريعية وتاريخها	نسبة المشاركة الشعبية (%)
الانتخابات التشريعية السادسة 18-2-2000	%67.35	**الانتخابات التشريعية التاسعة** 2-3-2012	%63.87
الانتخابات التشريعية السابعة 20-2-2004	%51.21	**الانتخابات التشريعية العاشرة** 26-2-2016	%61.83
الانتخابات التشريعية الثامنة 14-3-2008	%55.4	**الانتخابات التشريعية الحادية عشر** 21-2-2020	غير متوفرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة في الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الإيرانية

ومتى ما بحثنا في النِّسب أعلاه يمكن أن نسجل ما يلي:

- الملاحظ أن نسبة المشاركة في انتخابات المجلس السادس (2000) كانت فيها أعلى النسب ليس في الألفية الجديدة وحسب بل في تاريخ الانتخابات التشريعية في إيران، ومرد ذلك أن الجو العام الداخلي لإيران شهد صعودا بارزا للتيار الإصلاحي خاصة بعد نجاح خاتمي في الرئاسة ومشاريعه التي تعهد بها في حملته الانتخابية [1]، وهو ما ولّد نوعا من الأمل وروح التفاعل لدى شريحة عريضة من المجتمع بل إن ذلك امتد للجانب الخارجي فأفرز بدوره مناخا إيجابيا للوجه الدولي لإيران والمكانة الدولية مما أدى بدوره إلى خلق حالة من الأمل في انفراج علاقات إيران الدولية.
- سجلت انتخابات المجلس السابع (2004) أدنى نسبة للمشاركة ليس في الألفية الجديدة فقط بل في كل تاريخ الانتخابات التشريعية في إيران (تستثنى منها انتخابات 2020 كون الأرقام والنسب غير متوفرة لحد اللحظة)، وذلك نتيجة إقصاء للعديد من المترشحين المحسوبين على التيار الإصلاحي الذي قدم مترشحين بعدة قوائم انتخابية، الأمر الذي فسح المجال لاكتساح المجالس من قبل المحافظين الذين قدموا في كل محافظة قائمة انتخابية موحدة [2]، ويمكن تفسير نتائج هذه الانتخابات

[1] – للاستزادة ينظر: علي كهن نسب، " **هل يظل خاتمي رئيسا للجمهورية؟**"، مختارات إيرانية ، السنة الأولى، العدد التاسع، أفريل 2000، ص 6 وما بعدها.

[2] – للاستزادة ينظر: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية بين الثوابت والمتغيرات، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، ص 153 وما بعدها.

التشريعية بأنها جس نبض للرئاسيات القادمة، وهو ما حصل فعلا حيث فاز المحافظون في الانتخابات الرئاسية التاسعة (2005).

- بالنسبة لانتخابات المجلس الثامن (2008) فبالرغم من نسبة المشاركة المعتبرة بفعل السياسات الاقتصادية والسياسية لحكومة أحمدي نجاد، إلا أنها تجاوزت أهميتها من كونها مجرد انتخابات تشريعية ذلك أنها مثلت من جهة أخرى اختبارا لشعبية نجاد (ومن ورائه المحافظين) من أجل الترشح مجددا لرئاسيات 2009[1]، كونهم أظهروا قوة وصلابة أمام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين عندما رفضوا طلبها بخصوص البرنامج النووي، وهو ما كان له، حيث حضي نجاد بعهدة رئاسية ثانية في انتخابات الرئاسة العاشرة (2009).
- بالنسبة لانتخابات المجلس التاسع (2012) فقد اتسمت في طابعها العام بعدم الرضا الشعبي عن السياسات التي كانت حكومة نجاد تقوم بها على المستويين السياسي والاقتصادي؛ سياسيا فقد جاء عزوف العديد من الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم كنتيجة لما وصفه الإصلاحيون بالقمع الممارس ضدهم من قبل السلطات وإقصائهم من ممارسة العمل السياسي، وهي الممارسات التي بدأت باحتجاجات "الحركة الخضراء" عقب فوز نجاد بعهدة ثانية، وتوسعت في مدن ومناطق عديدة انتهت بالقمع والسجن للكثيرين من رموز الإصلاح [2]، وأما اقتصاديا فكانت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد الإيراني ونسب التضخم الناجمة عن العقوبات الاقتصادية أن دفعت بالكثيرين إلى عدم التصويت احتجاجا على ذلك، وكان لهذه الانتخابات أن عبّدت الطريق أمام الإصلاحيين للرئاسيات الحادية عشر (2013) وهو ما كان لهم فعلا.
- تميزت انتخابات المجلس العاشر (2016) بأنها جاءت في ظروف جد خاصة، ليس على المستوى المحلي، بل كذلك إقليميا ودوليا؛ فعلى المستوى الإقليمي تأتي في سياق الصراع المحتدم في أهم دول بالنسبة لإيران ويتعلق الأمر بكل من سوريا والعراق واليمن، أما دوليا فكان أهم إنجاز هو الاتفاق النووي وما نجم عنه من تقارب مع الغرب، والنجاح في إبعاد شبح الضربة العسكرية، وهما وعدان قطعهما روحاني في حملته الانتخابية، أما محليا فالانتخابات تأتي في فترة بزوغ نجم روحاني وتياره الإصلاحي [3]، وكما كانت انتخابات المجلس الثامن كاختبار لشعبية نجاد وتقديمه لرئاسيات 2009

[1]– محمد برون، " **الإصلاحيون وانتخابات المجلس الثامن**"، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 90، يناير 2008، ص 40 وما بعدها.

[2]– للاستزادة ينظر: محمد السعيد عبد المؤمن، الجمهورية الثالثة في إيران، القاهرة: الهيأة المصرية العامة للكتاب، 2012، ص 37 وما بعدها.

[3]– أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية بين الثوابت والمتغيرات، مرجع سابق، ص 168 وما بعدها.

كانت هذه الانتخابات كاختبار لشعبية روحاني وتقديمه لرئاسيات 2017، وهو ما كان فعلا، حيث حصّل روحاني (ومن ورائه التيار الإصلاحي) عهدة رئاسية أخرى.

- لئن تعذر تحديد نسبة المشاركة بالضبط في انتخابات المجلس الحادي عشر (2020)، إلا أنها تقارب 50 % بحسب مسؤولين إيرانيين وهيئات محلية وأجنبية، واتسم الجو العام للانتخابات بالتالي بمشاركة شعبية متدنية مقارنة بالانتخابات السابقة [1]، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها ما يتعلق بالأداء الهزيل للحكومة وتفشي الفساد الاقتصادي والسياسي، وكذا ارتدادات التورط الإيراني في العراق وسوريا ومقتل الرجل الثاني في النظام الإيراني وهو الجنرال **قاسمي سليمان** والرد الباهت للحكومة بخصوص عملية الاغتيال، وكذلك تشديد العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، كل هذه الأمور مجتمعة أسهمت في عزوف شريحة واسعة من الإيرانيين عن الانتخاب، ويسارع التيار المحافظ باستغلال الوضع ويقدم نفسه بديلا عن الإصلاحيين، ليظفر بعديد من المناصب في المجلس التشريعي، وهو ما يمكن أن يكون ضربة قاصمة للإصلاحيين في الرئاسيات المقبلة بحلول عام 2021 وإزاحتهم من المشهد السياسي الإيراني.

ويعتقد الشيعة الاثني عشرية بإمامة أحد عشرة إماما من ولد الإمام علي "ظاهرا مشهورا أو غائبا مستورا"، ولا تكون الإمامة إلا في الأعقاب كما لا تكون في آخرين بعد الحسن والحسين، ولا تجوز في أخ ولا عم ولا في غيرهما من القرابات، وحجتهم في ذلك قول الإمام جعفر الصادق بأنه لا تجتمع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين إنما هي في الأعقاب وأعقاب الأعقاب [2].

وإذا كانت الشيعة في عهد علي والحسن والحسين فرقة واحدة إلا أنها لم تبق كذلك؛ فبعد وفاة الإمام الحسين بن علي حدث أول انقسام في صفوف الشيعة، إذ قالت جماعة بإمامة علي بن الحسين، بينما قالت جماعة بإمامة محمد بن الحنفية إماما رابعا لهم، وعرف هؤلاء **بالكيانية**، وبعد وفاة الإمام علي بن الحسين قالت الشيعة الإمامية بإمامة محمد الباقر، في حين قالت جماعة بإمامة زيد بن علي واشتهر هؤلاء **بالزيدية**، وبعد وفاة الإمام محمد الباقر اتفقت الإمامية على إمامة ابنه جعفر الصادق، وبعد وفاة هذا الأخير قالت أكثرية الشيعة الإمامية بإمامة أخيه موسى الكاظم، في حين قال آخرون بإمامة ابن عبد الله الملقب بإسماعيل واشتهر هؤلاء **بالإسماعيلية** ، وبعد وفاة موسى الكاظم قالت الشيعة الإمامية بإمامة ابنه علي الرضا باستثناء بعض الذين توقفوا بالإمامة عند الإمام موسى الكاظم وسموهم **بالواقفية**، وأطلق

[1] – للاستزادة ينظر: حسن فحص، الانتخابات الإيرانية وبعض الحقائق،تم تصفح الموقع بتاريخ 1-3-2020
https://www.independentarabia.com/node/97801/

[2] – محمد بن يعقوب الكليني، الكافي في أصول الدين، إيران: مطبعة طهران الإسلامية، ج 1، 1968، ص 286.

على الفرقة التي استمرت بالإمامية إلى الإمام الثاني عشر – وهو المهدي المنتظر –الشيعة الإمامية" أو "الشيعة الإثنى عشرية" بسبب قولهم بإمامة 12 (اثنتا عشر) إماما، كما سموا بالجعفرية لأخذهم بالمذهب الفقهي الجعفري نسبة لإمامهم جعفر الصادق، وهذه أكبر الفرق التي قامت بالتجديد في الفكر السياسي الشيعي فيما بعد في إطار ما يُسمّى بولاية الفقيه (سوف نتطرق إليها في العنصر الموالي)[1]. ومصطلح الشيعة الاثنى عشرية مختص بمن قال بإمامة هؤلاء على هذا الترتيب، فمن زاد أو أنقص أو غيّر في هذا الترتيب فليس من هذه الفرقة.

ومن الملاحظ أيضا أن الشيعة كانوا مؤيدين للدعوة العباسية، إلا أن الخلفاء العباسيين اضطهدوا الشيعة وحاربوهم على اعتبار أنه خطر يهدد الدولة العباسية، فقمعوا ثورات الزيديين والحسنيين بصورة قاسية، وأغلب أئمة الشيعة الإمامية ماتوا مسمومين في سجون العباسيين، رغم الطابع المسالم للإمامية الاثنى عشرية الذي كان له أكبر أثر في انتشار هذا المذهب، وبعد سقوط بغداد اعتنق البويهيون المذهب الإثني عشرية وساهموا في تأسيس مركز شيعي وهو النجف الأشرف، وتأسست لهم بعض التقاليد إذ أمر معز الدولة البويهي سنة 352هـ بإقامة التعازي وعقد المناحات في عاشوراء في ذكرى استشهاد الحسين بن علي، ولا تزال هذه العادة متواترة إلى اليوم، وفي هذا العصر (البويهي) إنتشر المذهب الاثني عشرية واتضحت ملامحه في الحديث والفقه وعلم الكلام، وظهر أشهر مفكري هذا المذهب مثل الشيخ الصدوق، ومحمد الطوسي، والشيخ المفيد، وظهرت لهم إمارة شيعية في هذه المرحلة [2].

وكان لظهور السلاجقة (كانوا يتبعون المذهب السني) أن أدى إلى انكماش المذهب الاثنى عشري، وفي سنة 672 ميلادي تمكّن المفكر الشيعي الطوسي من إقناع هولاكو باعتناق المذهب الاثنى عشري مما أدى إلى انتعاش هذا المذهب من جديد، وبقيت الشيعة الإمامية بين مد وجزر حتى مطلع القرن العاشر عندما تمكن صفي الدين أحد أحفاد الإمام موسى الكاظم (الإمام السابع للشيعة) من الإطاحة بالأمراء الذين كانوا يحكمون إيران وأقام الدولة الصفوية، وقد جعلت هذه الدولة المذهب الاثنى عشري مذهبا رسميا لها، ولاقت هذه الدولة تعاطفًا من الشيعة في البحرين وجبل عامل في سوريا، وفي عهد هذه الدولة اكتسب مذهب الشيعة الإمامية على يد الفيلسوف صدر الدين الشيرازي بعدا فلسفيا وشهرة متميزة[3].

---

[1] – مصطفى اللباد، حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه، القاهرة: دار الشروق، ط1، 2008، ص-ص، 13-14-15.

[2] – ابن الأثير، الكامل في التاريخ، القاهرة، 1302 هـ، ج 8، ص 149.

[3] – محمد عبد الكريم عتوم، النظرية السياسية المعاصرة للشيعة الإمامية الإثني عشرية، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1980، ص 61.

بعد التطرق إلى كل من القومية الفارسية وكذا المذهبية الشيعية الإمامية نجد أنفسنا ملزمين بطرح التساؤل التالي: ما مدى تأثير النزعة القومية الفارسية على المذهب الاثنى عشرية؟ ، وللإجابة على هذه الإشكالية المهمة يتعين علينا التطرق إلى نظرية ولاية الفقيه.

ت- نظرية ولاية الفقيه:

تمثل نظرية ولاية الفقيه تجديدا في الفكر السياسي الإسلامي عامة وفي الفكر السياسي الشيعي الإمامي خاصة، رغم أن العوامل الفاعلة في البيئة السياسية داخل إيران والعوامل المؤثرة في الحياة السياسية الدولية جعلت الباحثين يتناولون النظرية السياسية الجديدة للشيعة الإمامية التي تقوم على أساس ولاية الفقيه على نحو غير متعادل؛ حيث انقسم الباحثون بين مؤيد مغال وبين ناقد رافض.

لكن المهم أن فيه إجماع على أن ثمة أزمة سياسية شيعية فكريا وواقعيا اعتبرت بمثابة طريق إلى ميلاد نظرية ولاية الفقيه، وهو ما يظهر جليا في فكر **الإمام الخميني** خاصة من خلال كتابه "الحكومة الإسلامية" (ذلك أنه أحد كبار زعماء الثورة الإيرانية المعاصرة التي أطاحت بنظام الشاه)؛ فقد عبّر عن مدى تذمره وشعوره بالمسؤولية تجاه هذه الأزمة أحسن تعبير، إذ يقول "اليوم في عهد الغيبة لا يوجد نص على شخص معين يدير شؤون الدولة فما هو الرأي؟ هل نترك أحكام الإسلام معطلة؟ أم نرغب بأنفسنا على الإسلام؟ أم نقول أن الإسلام جاء ليحكم الناس فترة من الزمن فحسب ليهملهم؟، أو نقول أن الإسلام قد أهمل أمور تنظيم الدول؟ ونحن نعلم أن عدم وجود حكومة يعني ضياع ثغور المسلمين وانتهاكها ويعني تخاذلنا عن أرضنا وحقنا وهل يسمح بذلك في ديننا أليست الحكومة ضرورة من ضروريات الحياة؟"[1].

وبعد صياغته لتلك التساؤلات انتهى إلى أخذ قرار مفاده أنه بالرغم من عدم وجود نص على شخص من ينوب عن الإمام حال غيبته، إلا أن خصائص الحاكم الشرعي لا يزال يعتبر توفرها في أي شخص مؤهلا إياه في الحكم في الناس، وهذه الخصائص التي هي عبارة عن حكم بالقانون والعدالة موجودة في معظم فقهائنا في هذا العصر[2].

تاريخيا، فالنظرية ليست وليدة هذا العصر، وإنما امتداد لجذورها؛ فبعد استشهاد الحسين بن علي في كربلاء بايع الشيعة سرًّا زين العابدين بن علي، ثم توالى الأئمة حتى وصل إلى الإمام الثاني عشر،

[1]- آية الله الخميني، الحكومة الإسلامية، لبنان: دار الطليعة، 1985، ص 48.

[2]- محمد توفيق، التجربة الإيرانية: النموذج المذهبي الانتقاضي، الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، 1436 هـ، ص ص 90-91.

الذي يقولون أنه اختفى وهو الذي ينتظرون عودته، وحين طالت الغيبة جاء فقهاء الاثني عشرية بفكرة **الغيبة الصغرى**، وهذه الأخيرة التي تعني أن الإمام المهدي المختفي في مكان ما، يقوم باختيار نائب له يتصل من خلاله بأعوانه وأتباعه وينقل إليهم أحكامه وفتاويه، وكان النائب الأول أبو عمرو بن سعيد العمري، وبموته خلفه ابنه أبو جعفر، وبموته خلفه أبو القاسم الحسين بن روح، وبموته خلفه أبو الحسن علي بن محمد السمري [1].

ويُذكر أنه لما سُئل (أبو الحسن) عمن يريد أن يُعيّنه المهدي نائبا له أجابهم بأن المهدي لن يعين نائبا له لأن وقت الغيبة الكبرى قد حل، ونظرا لطول فترة الغيبة الكبرى ذهب بعض فقهاء الاثنى عشرية لإيجاد حل لواقع الافتقار للإمام، والذي هو المرجع الأوحد إلى أمور الدنيا والدين، إلى جانب أن الإمامة لديهم من أصول الدين، ومن هنا تبنى الفكر الشيعي فكرة نيابة الإمام بواسطة الفقيه المجتهد الجامع للشروط، فهو حاكم الإمام في حين غيبته وهو الحاكم والرئيس المطلق [2]. وهنا تجدر الإشارة أن تلك النظرية لم تلق إجماعا من كافة فقهاء الشيعة حيث اعتبرها البعض مثل **شريعتمداري** و**طالقاني** اغتصاب للحكم باسم الدين، كما عارضها بعض الفقهاء الآخرين من أمثال الخوئي ومحمد حسين فضل الله [3].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا جليا أن الشخصية الإيرانية الفارسية متوافقة مع تلك النظرية التي تعيد فكرة الحق الإلهي للحاكم، حيث كان الفرس قديما يؤمنون بأن روح الله تتجسد في الحاكم وأن تلك الروح تنتقل في أصلاب الملوك لأبنائهم.

الفرع الثاني: المرتكز السياسي

كما تمت الإشارة إليه آنفا، سيتم التركيز في هذه النقطة على جزئيتين؛ الأولى تتعلق بالمرتكز السياسي الأول والمتمثل في الرضا الشعبي عن الحكومة، الثانية تتعلق بالمرتكز السياسي الثاني والمتمثل في المشاركة في الانتخابات.

---

[1] – سيف الدين عبد الفتاح ، صدقي عابدين، (محررين)، الأفكار الآسيوية الكبرى في القرن العشرين، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، الطبعة الأولى، 2001، ص 385.

[2] – فتحي أبو بكر المراغي، " **ولاية الفقيه في العقل المذهبي والسياسي الإيراني المعاصر: المحددات الفكرية للتيار المعارض**"، مجلة الدراسات الإيرانية ، السنة الأولى، العدد الثاني، مارس 2017، ص ص 83-84.

[3] – عبد الستار الراوي، التجربة الإيرانية: الواقع والمآلات، الأردن:مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2017، ص 109 وما بعدها.

أولا- الرضا الشعبي عن الحكومة:

قد يتساءل البعض عن جدوى التطرق إلى جزئية كهذه تحت بند المحددات المجتمعية، بدل الخوض مباشرة في المرتكز الثاني المتعلق بالمشاركة في الانتخابات، وهو تساؤل له مسوغاته، لكن إيراده أولا له مسوغاته أيضا؛ ذلك أنه بمقدار الرضا الشعبي عن سياسات النظام يمكن الاستدلال على حجم قاعدة التأييد له، من جهة أخرى فإن درجة التوافق حول القضايا المختلفة تعكس مدى صعوبة اختراق المجتمع من قبل المعارضة أو القوى الخارجية بهدف زعزعة استقرار النظام، ومن جهة ثالثة فإن معرفة نسبة المشاركة في الانتخابات دليل على درجة معينة من هذا الرضا؛ معنى هذا الكلام أنه إذا قلنا مثلا أن نظاماً ما في دولة ما يحوز على نسبة معينة من الرضا الشعبي فيتعين إثبات ذلك، والمشاركة في الانتخابات كفيلة بإزالة اللبس، فإذا كان النظام يتمتع بالشرعية فلا بد له من مشروعية، كون هذه الأخيرة هي التعبير القانوني عن الشرعية من جهة، والتي تُنتِج علاقة رضا بين الحاكم والمحكوم من جهة أخرى.

وبالعودة إلى الحالة الإيرانية ، نجد أن الدكتور **وليد عبد الحي** بحث في هذه الجزيئية في مؤلفه الموسوم بـ: "*إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020*" ، وأورد دراسة للباحثين Clifford Grammich and Christine Fair* ضمّنهما في جدولين لعملية استطلاع في إيران مست عدة مواضيع تخص توجهات الرأي العام الإيراني حيال الوضع الداخلي لإيران كدولة في المقام الأول، وعلاقاتها الدولية في المقام الثاني، وكذلك توجهات الرأي العام الإيراني نحو الحكومة الإيرانية وآدائها، وخلص إلى أن نسبة الرضا الشعبي العام للحكومة تبلغ أزيد من 56%[1].

ورغم النِسبة أعلاه، إلا أن هناك زاوية أخرى وجب النظر من خلالها بخصوص كفاءة الحكومة الإيرانية، وتتعلق "بإشكالية رضا الأقليات" في إيران عن الحكومة، والمنطلق في ذلك أن توجهات الحكومات –أيّا كانت إصلاحية أم محافظة– لا تسعى لرضا هذه المجتمعات دوما، لكأننا نستعير هاهنا مقولة **دافيد هيوم** كما نقلها الدكتور **مصطفى النشار** " **ليس هناك جدوى من القول إن كل الحكومات قامت أو يجب أن تقوم في أول الأمر على الرضا العام بقدر ما تسمح به ضرورات أحول البشر**"[2]، وكما جاء في دراسة **مصطفى شفيق علام** أن متوسط نسبة الرضا على عمل الحكومة الإيرانية وكفاءتها

*- الدراسة كانت بعنوان: (الرأي العام الأمريكي والإيراني: البحث نحو أرضية مشتركة) American and Iranian Public Opinion : The Quest for Common Ground، وتقع في 25 صفحة، كما أنها نشرت في : Journal of South Asian and Middle Eastern Studies العدد 3 من ربيع 2007. وقد تم نشرها لاحقا في موقع RAND Corporation. للإطلاع على الدراسة كاملة :
https://www.rand.org/pubs/reprints/RP1261.html

[1]- وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مرجع سابق، ص-ص 211-212-213.

[2]- مصطفى النشار، نحو المستقبل: الحكومة والرضا الشعبي، تم تصفح الموقع بتاريخ 29-04-2019
https://alwafd.news/essay/46447

في بعض هذه المجتمعات (لم يذكر أيّا منها) تصل إلى ما دون الصفر وفقا للمعايير الدولية، وهو ما يعدّه مؤشر ضعف في ما يتعلق بقدرة الدولة سياسيا واحتمالية اهتزاز استقرارها السياسي في لحظة ما[1].

إن القول بنسبة رضا شعبي تصل إلى ما دون الصفر لهو مدعاة لمزيد من البحث والاستبصار، سيما إذا كانت المصادر التي يتم الاعتماد عليها من جانب واحد، وهي المعارضة، وليست أية معارضة بل معارضة الخارج، هذه الأخيرة التي تلتقي بياناتها وأرقامها التي تقدمها مع بيانات وأرقام لدول كالولايات المتحدة الأمريكية، ودون أية دعائم على أرض الواقع، لأن الملاحظ من خلال نتائج استطلاعات الرأي العام الواردة في الدراسة الميدانية للباحثين Clifford Grammich and Christine Fair ترصد أن 88% من الإيرانيين يرون أن موضوع الاقتصاد هو الأكثر أهمية قياسا للموضوعات الأخرى، في حين يبلغ معدّل الرضا الشعبي عن الأداء الاقتصادي** للنظام السياسي أزيد من 63%، ويلتقي هذا المؤشر مع مؤشرين آخرين هما: درجة الثقة بالحكومة واعتبار الشعب بأن الحكومة تمثله، وقد بلغت نسبة درجة الثقة بالحكومة حوالي 61%، في حين بلغت نسبة المؤشر الثاني 69%، وهو ما يعني – بحسب وليد عبد الحي – أن دالة الرضا في المجتمع الإيراني هي المؤشر الاقتصادي وليس الإنجاز السياسي[2]، نتيجة قد تبدو بشكل جلي في العنصر الموالي بخصوص متلازمة الرضا الشعبي عن الحكومة ونسبة المشاركة في الانتخابات على اختلافها.

قد يتساءل البعض عن جدوى التطرق إلى جزئية كهذه تحت بند المحددات المجتمعية، بدل الخوض مباشرة في المرتكز الثاني المتعلق بالمشاركة في الانتخابات، وهو تساؤل له مسوغاته، لكن إيراده أولا له مسوغاته أيضا؛ ذلك أنه بمقدار الرضا الشعبي عن سياسات النظام يمكن الاستدلال على حجم قاعدة التأييد له، من جهة أخرى فإن درجة التوافق حول القضايا المختلفة تعكس مدى صعوبة اختراق المجتمع من قبل المعارضة أو القوى الخارجية بهدف زعزعة استقرار النظام، ومن جهة ثالثة فإن معرفة نسبة المشاركة في الانتخابات دليل على درجة معينة من هذا الرضا؛ معنى هذا الكلام أنه إذا قلنا مثلا أن نظاماً ما في دولة ما يحوز على نسبة معينة من الرضا الشعبي فيتعين إثبات ذلك، والمشاركة في الانتخابات كفيلة بإزالة اللبس، فإذا كان النظام يتمتع بالشرعية فلا بد له من مشروعية، كون هذه الأخيرة هي التعبير القانوني عن الشرعية من جهة، والتي تُنتِج علاقة رضا بين الحاكم والمحكوم من جهة أخرى.

---

[1] – مصطفى شفيق علام، مرجع سابق، ص ص 106-107.

** – الأداء الاقتصادي بحسب الدراسة تشمل : إدارة الاقتصاد بشكل صحيح، وتحسن الوضع الاقتصادي، وسياسات محاربة التضخم، سياسات محاربة البطالة، وسياسات محاربة الفساد.

[2] – وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مرجع سابق، ص 214.

وبالعودة إلى الحالة الإيرانية ، نجد أن الدكتور **وليد عبد الحي** بحث في هذه الجزيئية في مؤلفه الموسوم بـ: "*إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020*" ، وأورد دراسة للباحثين Clifford Grammich and Christine Fair* ضمّنهما في جدولين لعملية استطلاع في إيران مست عدة مواضيع تخص توجهات الرأي العام الإيراني حيال الوضع الداخلي لإيران كدولة في المقام الأول، وعلاقاتها الدولية في المقام الثاني، وكذلك توجهات الرأي العام الإيراني نحو الحكومة الإيرانية وآدائها، وخلص إلى أن نسبة الرضا الشعبي العام للحكومة تبلغ أزيد من 56%[1].

وإلى اليوم بقيت سوريا مجالا مهمّا لإيران في تنافسها الإقليمي والدولي، ومدخلا فريدا لتحقيق استحقاقات في ميادين ومجالات أخرى تكون سوريا أحد أوراق المساومة فيها، بل إن مواقفها حول الأزمة إقليميا ودوليا أصبح محدِّدا رئيسيا لتفعيل الحوارات الجارية للبحث عن حل سياسي للأزمة، إذ أصبحت بمرور الوقت طرفا رئيسيا فاعلا له مطالبه من المحاولات الجارية للتوصل إلى حلول من جهة، ومن جهة أخرى زادت مواقفها –في كثير من الحالات– من حجم التناقض والتباين بين الأطراف، وتزايد معها عدد ونفوذ الفاعلين الآخرين في الأزمة.

*- الدراسة كانت بعنوان: (الرأي العام الأمريكي والإيراني: البحث نحو أرضية مشتركة) American and Iranian Public Opinion : The Quest for Common Ground، وتقع في 25 صفحة، كما أنها نشرت في : Journal of South Asian and Middle Eastern Studies العدد 3 من ربيع 2007. وقد تم نشرها لاحقا في موقع RAND Corporation. للإطلاع على الدراسة كاملة :
https://www.rand.org/pubs/reprints/RP1261.html

[1]– وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مرجع سابق، ص–ص 211–212–213.

كان المسعى البحثي في هذا الفصل متحورا حول التوجهات الإقليمية الشرق أوسطية في السياسة الخارجية الإيرانية سواء ما تعلق بالبيئة المباشرة أو غير المباشرة، وقد بدا لنا أن حصر هذه التوجهات وتمييزها عن بعضها البعض يستدعي تعمقا كبيرا واستحضارا لشواهد تاريخية سابقة لأحداث 9/11 لفهم مساقات الحاضر، من جهة أخرى فقد تبين لنا الحضور الكبير لصانع القرار من أجل مسايرة الأحداث والتطورات وتطويع السياسة الخارجية الإيرانية وفق مقتضيات المرحلة التي تمر بها.

وبالنسبة لتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية في بيئتها الإقليمية الشرق أوسطية المباشرة فكانت الشواهد التاريخية حاضرة لفهم مساقات التوجه الإيراني في مرحلة ما بعد 9/11 تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ودولتي أفغانستان والعراق على حد سواء؛ فالمحددات الأمنية والمذهبية والجيوبولتيكية تعود بجذورها إلى فترات سابقة، وأسهمت مرحلة ما بعد أحداث 9/11 في إبرازها بشكل أكبر وتحديات أكبر، جعلت صنّاع القرار في إيران يُطوِّعون سياستهم الخارجية وفق مقتضيات المرحلة، فأمعنوا في أمننتها ومذهبتها مع دول مجلس التعاون الخليجي بفعل غياب قوة تقف في وجهها، أما مع أفغانستان والعراق فقد مثلت المرحلة فرصة لإيران من أجل مد نفوذها فيهما بعد إسقاط النظامين، ولئن كانت سياستها في السابق تتسم بالترقب الحذر والتحرك في سرية تامة وبشكل محدود، باتت بعد أحداث 9/11 تتسم بالاندفاع من أجل ملء الفراغ والتحرك بشكل علني وغير محدود.

ولم تغب ذات الشواهد عن ذهن صانع القرار في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية في بيئتها الإقليمية الشرق أوسطية غير المباشرة، فكانت الإيديولوجية والمصلحة ثنائيتا إيران في تحركاتها منذ عقود خلت، وقد عملت أحداث ما بعد 9/11 ولاحقا أحداث ما بعد 2011 على إبرازها بشكل أكبر وبتحديات أكبر كذلك، فالأولى كانت من خلال قيام "حركات المقاومة" بإعادة إنتاج الخطاب الثوري الإيراني فيما يتعلق بالصراع ضد قوى الاستكبار ونصرة المستضعفين بِلُغة تستعيد أبعادا أيديولوجية وُلدت مع الخطاب السياسي للثورة الإيرانية وترافقت معه إلى اليوم، والثانية كانت من خلال تطويع صانع القرار للتوجهات الخارجية ونسج علاقة تحالف مع سوريا، لكن هذا التحالف لا ينظر إليه بمعزل عن الأجندة السياسية الإيرانية وتعريفها بمصالحها القومية بصورة رئيسية، وهو ما ظهر جليا مع الأزمة السورية.

إذا كانت هذه هي المحددات الموجهة لإيران في بيئتها الإقليمية الشرق أوسطية فما هي المحددات الموجهة لها في بيئتها الإقليمية نحو آسيا الوسطى والقوقاز؟ والجواب عن السؤال سيكون محور البحث في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

شمال غرب آسيا وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية

المبحث الأول:

التوجهات الاقتصادية، الثقافية والطاقوية الإيرانية في شمال غرب آسيا

المبحث الثاني:

التوجهات الأمنية والبراغماتية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه شمال غرب آسيا

يُقصَد بشمال غرب آسيا الحيّز الجغرافي الممتد من آسيا الوسطى إلى القوقاز، لذلك وفي هذا الفصل سيتم البحث أولا وقبل كل شيء عن موقع ومكانة آسيا الوسطى والقوقاز كإقليمين فرعيين من النظام الإقليمي لشمال غرب آسيا ككل، وذلك حتى يتسنى لنا تحديد النطاق الجغرافي/الإقليمي الذي تتحرك فيه السياسة الخارجية الإيرانية وتتفاعل معه، بداية بنظرة عامة حول آسيا الوسطى، والتي تشمل إشكاليات تعريفها وتحديد نطاقها الجغرافي الإقليمي، وكذا أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية والطاقوية، والتي تُعدّ بمثابة إغراءات لإيران لا يمكنها غض الطرف عنها. ومن ثم سيتم تقديم بطاقة تعريفية لجنوب القوقاز، والتي تشمل أذربيجان الإسلامية، وأرمينيا الأرثوذوكسية، وأخيرا جورجيا الكاثوليكية.

ولأن التوجه الإيراني في شمال غرب آسيا أغلبه يتم وفق أطر مؤسساتية تُصنّف في إطار دبلوماسية النوادي، فسيتم تخصيص المبحث الأول لدراسة التوجهات الإيرانية الاقتصادية والثقافية والطاقوية في شمال غرب آسيا؛ بداية بالتوجه الاقتصادي والثقافي من خلال منظمتي التعاون الاقتصادي واتحاد الدول المتحدثة بالفارسية في المطلب الأول، وكذا التوجه الطاقوي من خلال منظمة بحر قزوين للتعاون ومشروعها (إيران) الخاص بنقل الطاقة من بحر قزوين نحو باقي العالم في المطلب الثاني، وسيتم البحث في كيفية توظيف إيران لثالوث الاقتصاد واللغة والطاقة في خدمة توجهاتها الخارجية والدفع بإنشاء المنظمات آنفة الذكر، وما تمثله لها من ركيزة مهمة في بلورة سياسة خارجية فاعلة.

أما المبحث الثاني فسيتم البحث فيه عن التوجهات الأمنية والبراغماتية للسياسية الخارجية الإيرانية في شمال غرب آسيا؛ بداية بالتوجهات الأمنية نحو آسيا الوسطى وسُبُل المواجهة الجماعية في المطلب الأول، وعلى اعتبار الواقع الأمني المؤرق وقضاياه في آسيا الوسطى فقد كانت الترتيبات الأمنية الإقليمية هدفا للسياسة الخارجية الإيرانية من خلال السعي للعضوية في منظمة شنغهاي للتعاون، وما يمكن لإيران أن تحصّله آنيّا في الجانب الاقتصادي ومستقبليا في الجانب الأمني. ومن ثم سيتم البحث في التوجهات البراغماتية نحو القوقاز في المطلب الثاني، فالواقع الإثنوسياسي المعقد التي تتسم به دول جنوب القوقاز يفرض على إيران –كما سيأتي ذكره– أن تسلك سياسة خارجية براغماتية حيال القضايا التي تشهدها، وهو ما حصل من خلال نزاع جورجيا مع كل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وكذا النزاع الآذري الأرميني، أين اصطفت إيران مع روسيا في الأول ومع أرمينيا المسيحية على حساب أذربيجان الشيعية في الثاني وفق مقتضيات مصلحتها.

مدخل: آسيا الوسطى والقوقاز: الموقع والمكانة

تنبع أهمية آسيا الوسطى والقوقاز من كونهما تتميزان بموقع جغرافي استراتيجي مهم، إذ تربطان بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، وتحتوي على كميات كبيرة من موارد الطاقة (النفط والغاز)، ومنذ تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1992 وظهورِ الجمهورياتِ الجديدةِ والسباقُ الدولي محمومٌ عليها بما فيها إيران –محل الدراسة–، والتي سعت منذ اللحظات الأولى من أجل النفاذ إلى هذه المنطقة لفك العزلة الدولية عليها (إيران)، وإقامة علاقات سياسية واقتصادية، خاصة أن لإيران روابط ثقافية وتاريخية مع هذه الجمهوريات –كما سيأتي ذكر ذلك– كما سعت إيران للاستفادة من هذه المنطقة على اعتبار أن جغرافية دولها مغلقة وليس لها منفذ بحري، لذلك تقدم نفسها كخيار لربط هذه الجمهوريات بالخليج العربي ومنها إلى باقي العالم. وفي هذا المدخل سيتم التعريف بكلّ من آسيا الوسطى والقوقاز وأهميتهما بالنسبة لإيران.

أولا– آسيا الوسطى: نظرة عامة

بداية وجبت الإشارة إلى أن التعريف بهذه المنطقة واجه مجموعة من الصعوبات على غرار تلك التي واجهها مفهوم الشرق الأوسط خاصة فيما يتعلق بامتدادها الجغرافي، وفي إطار هذا السياق تباينت الرؤى حول الرقعة الجغرافية التي تشغلها آسيا الوسطى Central Asia، وإن كان من المعروف أنها تلك المنطقة التي تقع في وسط القارة الآسيوية بمنأى عن البحار والمحيطات الهامة وتمثل كتلة جغرافية متماسكة وممتدة ولا تطل على بحار مفتوحة، أي أنها دول حبيسة جغرافيا بحيث يمكن القول أنها محرومة من أي منفذ ساحلي يربطها بأهم بحار ومحيطات العالم، والبحران الوحيدان اللذان تطل عليها بعض دولها هما بحر قزوين وبحر آرال[1].

أما فيما يتعلق بالحدود الجغرافية لهذه المنطقة، وفي ظل الجدل الذي شهده تعريف آسيا الوسطى يمكن التمييز بين وجهتين؛ **الأولى** ويمثلها الباحث **جيفري هويلر** والذي يعرّف آسيا الوسطى تعريفا جغرافيا ضيقا، ويحصرها في الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي عام 1991 وهي: طاجيكستان وكازاخستان وأوزبكستان وقرغيزيستان وتركمنستان. **الثانية** فتعرّف المنطقة تعريفا أكثر اتساعا بحيث تشمل المنطقة الممتدة شرقي الخط الممتد من جنوب شرق الأورال وبحر قزوين حتى شمال غربي الصين

[1]– هدى ميتكيس، الخصائص الجيوسياسية لدول آسيا الوسطى، في: آسيا الوسطى والتنافس العالمي، تحرير: هدى ميتكيس، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2008، ص 8.

ومنغوليا، وتمتد طوليّا من جنوبي سيبيريا في الشمال إلى شمالي وشمال شرقي إيران وأفغانستان في الجنوب، بمعنى أن هذه المنطقة الجغرافية تشمل منغوليا والأقاليم المستقلة ذاتيا عن غربي الصين والجزء الجنوبي في سيبيريا الروسية، والأجزاء الشمالية من أفغانستان وإيران، فضلا عن الجمهوريات الخمس التي أوردها التعريف الأول، وهي كلها جمهوريات تمثّل نظاما إقليميا آسيويا فرعيا يتقاسم عددا من الملامح والقسمات التي تشير إلى مجموعة من أوجه التشابه على كل من الصعيد التاريخي والثقافي والديني، ويمثّل هذا الاتجاه دائرة المعارف البريطانية [1].

خريطة رقم (4) تمثل جغرافية آسيا الوسطى من وجهة نظر الموسوعة البريطانية

المصدر: نقلا عن https://www.britannica.com/place/Central-Asia

فإذا ما حاولنا إلقاء الضوء على الجمهوريات الإسلامية الخمس في المنطقة فسوف نجد أن أوزبكستان تقع على خط عرض 45–37 وتبلغ مساحتها حوالي 447 ألف كلم مربع وعاصمتها طشقند. أما تركمنستان فتقع في جنوب غرب آسيا الوسطى، ويحدها من الغرب بحر قزوين ومن الجنوب إيران ومن الجنوب الشرقي أفغانستان، هذا بالإضافة إلى تجاورها مع كل من أوزبكستان في الشمال الشرقي ومن كزاخستان في الشمال، وتبلغ مساحتها حوالي 488 ألف كلم مربع وعاصمتها عشق آباد[2].

[1]- John M. Cunningham, Central Asia, Encyclopaedia Britannica, 17-12-2020. available on: https://www.britannica.com/place/Central-Asia

[2]– هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص 9.

ما من شكّ أن لإيران تاريخ عريق في مجال الدولة والتنظيم السياسي، ليس أولها كونها أنها السباقة لتأسيس الممالك حوالي 2800 ق.م وظلت كذلك حتى نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، وليس آخرها أنها أول جمهورية إسلامية وكذا أول جمهورية يعتلي سدة الحكم فيها رجل دين يسمى الولي الفقيه والقائد الأعلى للثورة وفي نفس الوقت هو مرشدها[1]، ويمثّل أعلى مؤسسة وسلطة دينية وسياسية شعبية يعبّر عنها بمؤسسة القيادة، وهذه الأخيرة التي تحوي العديد من المؤسسات والممثّليات المتداخلة في الشعب التي تعمل كمقياس لبيان واقع الشعب واحتياجاته ورغباته ومنها مثلا ممثليات القيادة الموجودة في مؤسسات الدولة وتشكيلاتها جميعا، والقوات المسلحة وكبريات الصحف الممولة من الدولة وحتى الملحقات الثقافية خارج البلاد[2].

إن الحديث عن المرشد الأعلى في إيران يستدعي منا التطرق قبل كل شيء إلى نقطتين تتمثلان في المواصفات والدور؛ النقطة الأولى يشرحها الإمام **آية الله الخميني** [*] **Ayatollah Khomeini**، موضّحا تميّز الحاكم في الإسلام فهو " ليس كبقية الحكام أو السلاطين أو رؤساء الجمهورية؛ فالحاكم الإسلامي كان يحضر بين الناس وفي مسجد المدينة الصغير، ويستمع لكلام الناس، وكان المسؤولون في البلاد يجتمعون في المسجد مثل سائر الناس، بحيث أن القادم من الخارج لا يميز بين من هو رئيس الدولة ومن هو صاحب المناصب، فكانوا يلبسون كما يلبس الناس، ويعاشرونهم كما يعاشر الناس بعضهم، وكان إجراء العدالة يشكل أنه إذا كان لشخص من أدنى طبقات المجتمع دعوى على الشخص الأول في المجتمع وذهب إلى القاضي فإن القاضي كان يطلب الشخص الأول في الدولة وكان ذلك

---

[1]- إلياس ميسوم، " **النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه: دراسة في المؤسسات الرسمية** "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان 2018، ص 164.

[2]– عبد العظيم البدران، كيف تحكم إيران: دراسة في صنع السياسات العامة بعد 1989، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 161–162.

[*] هو روح الله مصطفى خميني، ولد عام 1902 في قرية خمين 120 كلم جنوب غرب مدينة قم، كان أبوه من علماء الشيعة، انضم الخميني في شبابه إلى حوزة آية الله عبد الكريم حائري في مدينة قم، تدرج شيئا فشيئا في مراتب الحوزات بدءًا من طالب علم، مجتهد، فمبلغ رسالة، وحجة الإسلام، فآية الله، وأخير آية الله العظمى، هذه الأخيرة لا ينالها إلا خمسة ممن هم في هذه المرتبة بعد تقديم بحث ديني ذو قيمة علمية، وقد كانت رسالة الخميني بعنوان تحرير الوسيلة، وحسب التقاليد المتّبعة في إيران لا يمكن إلقاء القبض على من هم في هذه المرتبة طبقا لدستور 1906، ولذلك حين ثبت تورّط الإمام الخميني في أحداث 1963 نفاه الشاه إلى منفاه الاختياري تركيا ومنها إلى العراق، أين كان يتلقى بوفود الزوار الإيرانيين للنجف ويحرضهم ضد النظام، الأمر الذي دفع بالقيادة في العراق إلى طرده وذهابه إلى فرنسا ومكث بها لغاية عودته لإيران عام 1979 وتأسيسه للجمهورية الإسلامية الإيرانية. للمزيد أنظر:

Masoumeh. Rad. Goudarzi, Jayoum. A. Jawan, Zaid. B. Ahmed, «**The Roots of Formation of Ayatollah Komeini's Political Thought** » ,Canadian Social Science. Vol 5. Nº 6. 2009. P-p 65-80.

الشخص يحضر أيضا "[1] . فمؤسسة الولي الفقيه هي ميزة فريدة يتفرد بها النظام السياسي الإيراني عن باقي النظم السياسية في العالم، ويصف **مالك وهبي** دور الفقيه بأنه " هو الذي يمنع رئيس الجمهورية من أن ينحرف وأن يحكم بهواه...وهو الذي يمنع رئيس الوزراء من أن ينحرف وأن يحكم بهواه...كما أن مبدأ ولاية الفقيه تمنع الفقيه نفسه من أن ينحرف ويحكم بهواه، ولا يحق له ذلك أصلا، بل عليه أن يحكم وفق رأي الإسلام حسب اجتهاده..."[2].

يفهم من الكلام أعلاه أن الولي الفقيه هو حارس لمنطق العدل ومانع من الجور، وباستطاعته أن يكون طرفا وسطيّا بين الشعب والنظام بالثقة التي ينالها من كليهما، فيعمل على توفير الانسجام بينهما قدر ما أمكن، وذلك بما يملكه من تأثير في الشارع لموقعه الديني والشرعي، وما يملكه من صلاحيات تمكّنه من إرشاد وتوجيه سياسات النظام[3]؛ موقعه الديني والشرعي تكرّسه عوامل عدة كنظرية ولاية الفقيه*، انتخابه من قبل أهل الخبرة، خبرته وتفقهه في الدين، رمزية موقعه كنائب للإمام المعصوم الغائب، المواصفات الخلقية كالعدالة والتقوى والزهد والشجاعة، هذه العوامل كلها مجتمعة توفر تأثيرا فريدا في المجتمع الإسلامي، بحيث تسود الثقة المتبادلة بين الجدولين التاليين:

---

[1] – بدون كاتب، منهجية الثورة الإسلامية: مقتطفات من أفكار وآراء الإمام الخميني (س)، طهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني (س) الشؤون الدولية، الطبعة الأولى، 1996، ص 105.

[2] – مالك مصطفى وهبي العاملي، الفقيه والسلطة والأمة: بحوث في ولاية الفقيه والأمة، لبنان: الدار الإسلامية، الطبعة الأولى، 2000، ص 395.

[3] – هادي قبيسي، " **مباني النظام الإيراني**"، شؤون الأوسط ، العدد 121، شتاء 2006، ص 106.

* – ظهرت نظرية ولاية الفقيه أول مرة في فكر الملا أحمد النراقي الكاشاني المتوفى عام 1829، ثم تبناها آية الله الخميني في كتابه " ثلاث رسائل: ولاية الفقيه" الصادر عام 1970، وطبقها عمليّا بعد إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بعد أن نصت المادة الخامسة من الدستور أن في زمن غياب الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الإمام العادل، ولذا فإن للولي الفقيه حق السلطة والولاية في زمن الغيبة، وهو من يدير أمور المجتمع ويجب على الشعب الامتثال لأوامره وطاعته، ومن يخالف أوامره يخالف أوامر إمام الزمان طبقا لرؤية مؤيدي النظرية من الشيعة الإثني عشرية. للمزيد انظر:

– حميد بارسا نيا، الخريطة الفكرية الإيرانية عشية الثورة: دراسة اجتماعية معرفية، تعريب: خليل زامل العصامي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2012، ص 369 وما بعدها. وكذلك: مصطفى الخميني، ثلاث رسائل: ولاية الفقيه، تحقيق ونشر:مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني ، إيران–قم: مطبعة مؤسسة العروج، الطبعة الأولى، جمادي الثاني 1418، ص 3 وما بعدها.

جدول رقم (7) يمثل نسب إجمالي الاحتياطات المؤكدة من البترول وكذا الإنتاج المحلي لدول آسيا الوسطى (1999-2020)

البترول	إجمالي الاحتياطات المؤكدة (الوحدة ألف مليون برميل)				النسبة من إجمالي العالمي (الوحدة بالمائة)	إجمالي الإنتاج المحلي (الوحدة ألف برميل يوميا)				R/P Ratio*
السنة / الدولة	نهاية 1999	نهاية 2009	نهاية 2018	نهاية 2020		نهاية 1999	نهاية 2009	نهاية 2018	نهاية 2020	
كازاخستان	5.4	30.0	30.0	30.0	%1.7	1609	656	1927	193	43
تركمنستان	0.5	0.6	0.6	0.6	%0.05	221	143	261	264	6
أوزبكستان	0.6	0.6	0.6	0.6	%0.05	191	95	64	62	26
قرغيزيستان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
طاجيكستان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
المجموع	6.5	31.2	31.2	31.2	%1.8	2021	894	2252	2257	

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات المنشورة في: bp Statistical Review of World Energy June 2020

* - (R/P Ratio) reseves to production ratio، نسبة الاحتياطيات إلى الإنتاج إذا تم تقسيم الاحتياطات المتبقية في نهاية أي عام على الانتاج في تلك السنة فإن النتيجة هي طول الفترة الزمنية التي ستستمر فيها تلك الاحتياطيات المتبقية إذا استمر الانتاج بهذا المعدل.

جدول رقم (8) يمثل نسب إجمالي الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي وكذا الإنتاج المحلي لدول آسيا الوسطى (1999-2020)

الغاز الطبيعي	إجمالي الاحتياطات المؤكدة (الوحدة ترليون متر مكعب)				النسبة من إجمالي العالمي (الوحدة بالمائة)	إجمالي الإنتاج المحلي (الوحدة مليار متر مكعب يوميا)				R/P Ratio
السنة / الدولة	نهاية 1999	نهاية 2009	نهاية 2018	نهاية 2020		نهاية 1999	نهاية 2009	نهاية 2018	نهاية 2020	
كازاخستان	2.0	2.0	2.7	2.7	%1.3	6.8	19.0	23.9	23.4	113
تركمنستان	2.6	8.2	19.5	19.5	%9.8	20.6	33.3	61.5	63.2	308
أوزبكستان	1.2	1.3	1.2	1.2	%0.6	50.2	56.4	57.2	56.3	26
قرغيزيستان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
طاجيكستان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
المجموع	5.8	11.5	23.4	23.4	%11.7	77.6	110.7	142.6	142.9	

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات المنشورة في: bp Statistical Review of World Energy June 2020

ما من شكّ أن لإيران تاريخ عريق في مجال الدولة والتنظيم السياسي، ليس أولها كونها أنها السباقة لتأسيس الممالك حوالي 2800 ق.م وظلت كذلك حتى نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، وليس آخرها أنها أول جمهورية إسلامية وكذا أول جمهورية يعتلي سدة الحكم فيها رجل دين يسمى الولي الفقيه والقائد الأعلى للثورة وفي نفس الوقت هو مرشدها[1]، ويمثّل أعلى مؤسسة وسلطة دينية وسياسية شعبية يعبّر عنها بمؤسسة القيادة، وهذه الأخيرة التي تحوي العديد من المؤسسات والممثّليات المتداخلة في الشعب التي تعمل كمقياس لبيان واقع الشعب واحتياجاته ورغباته ومنها مثلا ممثليات القيادة الموجودة في مؤسسات الدولة وتشكيلاتها جميعا، والقوات المسلحة وكبريات الصحف الممولة من الدولة وحتى الملحقات الثقافية خارج البلاد[2].

إن الحديث عن المرشد الأعلى في إيران يستدعي منا التطرق قبل كل شيء إلى نقطتين تتمثلان في المواصفات والدور؛ النقطة الأولى يشرحها الإمام **آية الله الخميني** *__Ayatollah Khomeini__، موضّحا تميّز الحاكم في الإسلام فهو " ليس كبقية الحكام أو السلاطين أو رؤساء الجمهورية؛ فالحاكم الإسلامي كان يحضر بين الناس وفي مسجد المدينة الصغير، ويستمع لكلام الناس، وكان المسؤولون في البلاد يجتمعون في المسجد مثل سائر الناس، بحيث أن القادم من الخارج لا يميز بين من هو رئيس الدولة ومن هو صاحب المناصب، فكانوا يلبسون كما يلبس الناس، ويعاشرونهم كما يعاشر الناس بعضهم، وكان إجراء العدالة يشكل أنه إذا كان لشخص من أدنى طبقات المجتمع دعوى على الشخص

---

[1]- إلياس ميسوم، " **النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه: دراسة في المؤسسات الرسمية** "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان 2018، ص 164.

[2]– عبد العظيم البدران، كيف تحكم إيران: دراسة في صنع السياسات العامة بعد 1989، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 161–162.

* هو روح الله مصطفى خميني، ولد عام 1902 في قرية خمين 120 كلم جنوب غرب مدينة قم، كان أبوه من علماء الشيعة، انضم الخميني في شبابه إلى حوزة آية الله عبد الكريم حائري في مدينة قم، تدرج شيئا فشيئا في مراتب الحوزات بدءًا من طالب علم، مجتهد، فمبلغ رسالة، وحجة الإسلام، فآية الله، وأخير آية الله العظمى، هذه الأخيرة لا ينالها إلا خمسة ممن هم في هذه المرتبة بعد تقديم بحث ديني ذو قيمة علمية، وقد كانت رسالة الخميني بعنوان تحرير الوسيلة، وحسب التقاليد المتّبعة في إيران لا يمكن إلقاء القبض على من هم في هذه المرتبة طبقا لدستور 1906، ولذلك حين ثبت تورّط الإمام الخميني في أحداث 1963 نفاه الشاه إلى منفاه الاختياري تركيا ومنها إلى العراق، أين كان يتلقى بوفود الزوار الإيرانيين للنجف ويحرضهم ضد النظام، الأمر الذي دفع بالقيادة في العراق إلى طرده وذهابه إلى فرنسا ومكث بها لغاية عودته لإيران عام 1979 وتأسيسه للجمهورية الإسلامية الإيرانية. للمزيد أنظر:

Masoumeh. Rad. Goudarzi, Jayoum. A. Jawan, Zaid. B. Ahmed, «**The Roots of Formation of Ayatollah Komeini's Political Thought** » ,Canadian Social Science. Vol 5. Nº 6. 2009. P-p 65-80.

الأول في المجتمع وذهب إلى القاضي فإن القاضي كان يطلب الشخص الأول في الدولة وكان ذلك الشخص يحضر أيضا "[1].

فمؤسسة الولي الفقيه هي ميزة فريدة يتفرد بها النظام السياسي الإيراني عن باقي النظم السياسية في العالم، ويصف **مالك وهبي** دور الفقيه بأنه " هو الذي يمنع رئيس الجمهورية من أن ينحرف وأن يحكم بهواه...وهو الذي يمنع رئيس الوزراء من أن ينحرف وأن يحكم بهواه...كما أن مبدأ ولاية الفقيه تمنع الفقيه نفسه من أن ينحرف ويحكم بهواه، ولا يحق له ذلك أصلا، بل عليه أن يحكم وفق رأي الإسلام حسب اجتهاده..."[2].

يفهم من الكلام أعلاه أن الولي الفقيه هو حارس لمنطق العدل ومانع من الجور، وباستطاعته أن يكون طرفا وسطيّا بين الشعب والنظام بالثقة التي ينالها من كليهما، فيعمل على توفير الانسجام بينهما قدر ما أمكن، وذلك بما يملكه من تأثير في الشارع لموقعه الديني والشرعي، وما يملكه من صلاحيات تمكّنه من إرشاد وتوجيه سياسات النظام[3]؛ موقعه الديني والشرعي تكرّسه عوامل عدة كنظرية ولاية الفقيه*، انتخابه من قبل أهل الخبرة، خبرته وتفقهه في الدين، رمزية موقعه كنائب للإمام المعصوم الغائب، المواصفات الخلقية كالعدالة والتقوى والزهد والشجاعة، هذه العوامل كلها مجتمعة توفر تأثيرا فريدا في المجتمع الإسلامي، بحيث تسود الثقة المتبادلة بين القائد والشعب[4].

---

[1]– بدون كاتب، منهجية الثورة الإسلامية: مقتطفات من أفكار وآراء الإمام الخميني (س)، طهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني (س) الشؤون الدولية، الطبعة الأولى، 1996، ص 105.

[2]– مالك مصطفى وهبي العاملي، الفقيه والسلطة والأمة: بحوث في ولاية الفقيه والأمة، لبنان: الدار الإسلامية، الطبعة الأولى، 2000، ص 395.

[3]– هادي قبيسي، " **مباني النظام الإيراني**"، شؤون الأوسط ، العدد 121، شتاء 2006، ص 106.

*– ظهرت نظرية ولاية الفقيه أول مرة في فكر الملا أحمد التراقي الكاشاني المتوفى عام 1829، ثم تبناها آية الله الخميني في كتابه " ثلاث رسائل: ولاية الفقيه" الصادر عام 1970، وطبقها عمليّا بعد إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بعد أن نصت المادة الخامسة من الدستور أن في زمن غياب الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الإمام العادل، ولذا فإن للولي الفقيه حق السلطة والولاية في زمن الغيبة، وهو من يدير أمور المجتمع ويجب على الشعب الامتثال لأوامره وطاعته، ومن يخالف أوامره يخالف أوامر إمام الزمان طبقا لرؤية مؤيدي النظرية من الشيعة الإثني عشرية. للمزيد انظر:

– حميد بارسا نيا، الخريطة الفكرية الإيرانية عشية الثورة: دراسة اجتماعية معرفية، تعريب: خليل زامل العصامي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2012، ص 369 وما بعدها. وكذلك: مصطفى الخميني، ثلاث رسائل: ولاية الفقيه، تحقيق ونشر:مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني ، إيران–قم: مطبعة مؤسسة العروج، الطبعة الأولى، جمادي الثاني 1418، ص 3 وما بعدها.

[4]– أحمد منيسي، " **بين التحول والتغيير: خصوصية بنية النظام السياسي الإيراني**"، مجلة مختارات إيرانية ، السنة الأولى، العدد الرابع، نوفمبر 2000، ص 63.

هذا، وقد منح الدستور الإيراني الصادر عام 1979 والمعدل عام 1989، صلاحيات قانونية ودستورية واسعة للمرشد الأعلى، صلاحياتٌ تمكّنه من الهيمنة على كافة مؤسسات الدولة، وبالتالي التدخل بصورة مباشرة فيها، وهو ما تضمنته المادة 57 من الدستور المعدل لعام 1989 والتي أكدت على أن السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة، ولذلك وفقا للمواد اللاحقة من مواد الدستور أعلاه [1]، كما أضاف ذات الدستور المزيد من الصلاحيات والاختصاصات لمنصب المرشد الأعلى، وجعل من نظرية ولاية الفقيه والإيمان بها من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية، فلا يستقيم النظام إلا بها، بل لا يكتسب شرعية إلا بأعمالها، وتضمن أيضا تعديلات على الشروط الواجب توفرها فيه [2]، فتم إلغاء شرط أن يحظى الفقيه بالاعتراف والقبول بوصفه مرجع تقليد من جانب الغالبية الكبرى من الشعب، كما كان مؤشرا في دستور عام 1979، إذ شدّد في شروط التعديل على إعطاء الأفضلية للمرشحين لمنصب المرشد الأعلى، هو أن يثبتوا درايتهم الواسعة في القضايا السياسية والاجتماعية، لكي تتناسب ومرحلة ما بعد الخميني [3]، يضاف إليها شرط الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه، وكذا العدالة والتقوى اللازمة لقيادة الأمة الإسلامية، وأيضا الكفاءة الإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية للقيادة، وفي حالة تعدد من تتوفر فيهم الصفات المذكورة، يفضَّل من كان له رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره[4].

ويجب الانتباه إلى أن المرشد ينتخبه مجلس الخبراء الذي ينتخبه بدوره الشعب الإيراني انتخابا مباشرا، فإذا كانت المواد من 107 إلى 112 قد حددت بشكل جليّ صلاحيات المرشد الأعلى، فإن المادة 110 تفصّل تحديدا مسؤولياته بشكل عام وبشكل أخص ما يتعلق بعملية صنع القرار السياسي الخارجي وتأتي في مقدمتها تعيين السياسة العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وكذلك الإشراف على حسن إجراء السياسات العام للنظام، مع حل الاختلافات وتنظيم

[1]- محمد توفيق، التجربة الإيرانية: النموذج المذهبي الانتقاضي، الرياض: مكتبة الملك فهد للنشر، الطبعة الأولى، 1436هـ، ص ص 65-66

[2]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ديسمبر 2002، ص ص 78-80

[3]- ويلفريد بوختا، إيران بعد ربع قرن من الجمهورية الأولى إلى الثالثة، ترجمة: حسين بن حمزة، العراق: معهد الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2006، ص 30.

[4]- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 109.

العلاقات بين السلطات الثلاثة، وكذا حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلّها بالطرائق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام [1].

ومن ناحية أخرى يشرف بصورة غير مباشرة على أهم المناصب في البلاد، من خلال تخويله دستوريّا صلاحية تنصيب وعزل كل من فقهاء مجلس صيانة الدستور، أعلى مسؤول في السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في الجمهورية، رئيس أركان القيادة المشتركة، القائد العام لقوى حرس الثورة الإسلامية، القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي [2]، هذا الموقع المحوري يعززه استغناء الولي الفقيه عن تجديد انتخابه من قبل الشعب، فالأمر الوحيد الذي تنتهي به ولايته –سوى الموت– هو تلك اللحظة التي يفقد فيها إحدى أو كل مواصفاته الدستورية، ويعوّل المجتمع الإسلامي على المؤسسة الدينية وخططها التربوية الخاصة لتوفير شخصيات تمتلك المواصفات الدستورية التي تخوّلها تحمّل كل هذه المسؤوليات وممارسة تلك السلطات [3].

أما على صعيد العلاقات غير المباشرة بالشعب والنظام ينسق مكتب المرشد الأعلى نشاط الولي الفقيه، وهو مكوّن من أربعة أعضاء يشترط أن يكون كل منهم حجة الإسلام أو آية الله، وللمرشد الأعلى أكثر من 2000 ممثّل أغلبهم برتبة حجة الإسلام، منتشرين في كل الوزارات وفي مؤسسات الدولة وفي المراكز الثقافية داخل وخارج إيران وفي محافظات إيران كلها [4]، وبالتالي يظهر المرشد وكأنه هو المتحكم في مفاصل الدولة داخليا وخارجيا، مع ما يقتضيه ذلك من ممارسة دور مؤثر في صنع واتخاذ السياسات الإيرانية الداخلية منها والخارجية على حدا سواء [5]. وهو ما سنبحث فيه في العناصر التالية.

ثانيا– المؤسسات المتصلة بالمرشد الأعلى

المتعارف عليه في مجال الأنظمة السياسية هو وجود ثلاث سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، مع اختلاف التسمية من نظام لآخر، إلا أن في إيران الحال ليس بهذه البساطة، فالنظام السياسي يحوز على

[1]– دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 110

[2]– غضنفر ركن أبادي، الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2013، ص 434.

[3]– ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003، ص 69.

[4]– ناصر إيماني، "**مأسسة صلاحيات منصب المرشد**"، مختارات إيرانية ، السنة الثانية، العدد 23، يونيو 2002، ص 11.

[5]– أحمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة، القاهرة: دار الحرية، 1989، ص ص 60–61.

السلطات الثلاث السابقة الذكر، إلا أنها بمفردها لا يمكنها أن تفعل أي شيء، والسبب أن هناك مؤسسات أخرى جرى إنشاؤها لتكييف عمل النظام السياسي ذي الصبغة الإسلامية، وهذه المؤسسات (وصلاحياتها) تتداخل مع كل من السلطات الثلاث من جهة، وتتفاعل بعلاقات رسمية مع مؤسسة المرشد الأعلى؛ معنى هذا الكلام أنها مؤسسات رسمية لكن ما من سبيل لضمها إلا أيٍّ من السلطات الرئيسية الثلاث، وتضم هذه المؤسسات كل من مجلس الخبراء، وكذا مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وأخيرا المجلس الأعلى للأمن القومي.

أ- مجلس الخبراء:

برزت فكرة إنشاء مجلس الخبراء مع بداية إعداد مسودة الدستور سنة 1979، إذ رأى آية الله الخميني أن يشكّل مجلس خبراء يراجعون مسودة الدستور ثم يعرضها على الشعب في استفتاء عام، انقسم على إثرها رجال الثورة حول عدد أعضاء هذا المجلس إلى فريقين، تزعّم الاتجاه الأول **آية الله منتظري** الذي نادى بأن يكون عدد أعضاء مجلس الخبراء مائتي (200) عضو يمثّلون جميع المناطق الإيرانية، في حين رأى الفريق الثاني بقيادة الخميني – وأغلبه من رجال الدين– بأن تكون العضوية محصورة في عدد قليل حتى يتمكن المجلس من مراجعة الدستور في فترة وجيزة، ومن ثم يتم عرضه في الاستفتاء العام، وقد رجحت الكفة للتيار الثاني وانتخب سبعين (70) عضواً لمجلس الخبراء، قاموا بمراجعة مسودات الدستور وطرحوه في استفتاء عام يوم 2 ديسمبر عام 1979[1].

وفي عام 1982 ارتفع عدد أعضاء مجلس الخبراء إلى ثلاثة وثمانين (83) عضواً غالبيتهم من رجال الدين، ليرتفع في 2005 إلى ستة وثمانين (86) عضوا، يشترط في كل واحد منهم أن يكون مخلصا وأمينا، وحسن الخلق، مُلِمّا بالفقه لمعرفة الشروط الواجب استيفاؤها لتولي منصب المرشد الأعلى متمتّعا بمهارات اجتماعية وسياسية وعارفا بالأوضاع العامة، معروفا بولائه لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ونظرية ولاية الفقيه [2].

وحدد القانون الذي وُضِع عام 1980 أن تقوم كل محافظة من المحافظات الإيرانية الثماني والعشرون (28) بانتخاب رجل دين يمثّلها في المجلس لمدة ثماني سنوات بشرط موافقة مجلس صيانة

[1]- أمنية سالم، تحولات في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2018، ص 65.

[2]–هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 108.

الدستور عليهم [*]، وإذا زاد عدد سكان المحافظة على مليون نسمة، يحِقّ للمحافظة انتخاب ممثّل إضافي في المجلس عن كل نصف مليون نسمة إضافية [1]، كما حدد قانون المجلس بأن يكون مقر واجتماعات المجلس السنوية في مدينة قم، إلا أن كل اجتماعاته عقدت في العاصمة طهران، ويجتمع أعضاؤه مرة واحدة على الأقل لمدة يومين، يضاف إليها الاجتماعات غير العادية، التي يُمكن أن يعقدها المجلس في وقت الأزمات[2].

ويعتبَر فقهاء المجلس مجموعة من نخبة المجتمع الإسلامي أولا، وكخبراء في الشريعة الإسلامية ثانيا، يتولون مهمّات فريدة في النظام، وذلك ما استدعى انتخابهم المباشر من قبل الشعب، هذا الأخير الذي له أن يشعر بالمشاركة في السلطة، ومقابل ذلك يشيّد بناء ولاية الفقيه على أساس شرعيتين: دينية وضعية، ويعلّق **الإمام الخميني** على هذه الثنائية بقوله: " الخبراء ثقة الشعب وأمناؤه في أمر يُعدّ من أهم الأمور في النظام السياسي...ومجلس الخبراء يمثّل مظهرا لحاكمية الشعب الدينية، فمن ناحية إن وجود هذا المجلس وتشكيله يعتمد على الشعب، وإن أعضاء المجلس أناس عارفون بالنظام السياسي للإسلام وقضية الحكومة، وفقا للمعايير الإسلامية، ولا يتعدّون هذه المعايير من ناحية أخرى، وهذه صورة لما نسمّيه حاكمية الشعب الدينية" [3].

ويُعدّ المجلس من أهم المؤسسات السياسية في النظام السياسي الإيراني، وذلك لاتصاله المباشر بالمرشد الأعلى؛ من حيث كونه هو الذي يحدّد صلاحيات القائد، ومدى توفر الشروط اللازمة فيه لتعيينه في هذا المنصب الحساس [4]، وهذا حسب المادة 107 من الدستور، كما نص مبدأ المادة 111 على مهمة أخرى من مهام مجلس الخبراء وهي أنه في حالة عجز القائد الأعلى عن أداء وظائفه القانونية أو فقدانه أحد الشروط المذكورة في الدستور، أو علم بفقدانه لبعضها منذ البداية فإنه يعزل من منصبه ويعود

---

[*] – هنا يطرح مدى مصداقية قرارات المجلس واستقلاليتها، سيما إذا علمنا –كما سيأتي ذكره لاحقا– أن مجلس صيانة الدستور يعيِّنُ نصفه من قبل المرشد الأعلى، والنصف الآخر من قبل رئيس السلطة القضائية الذي يعيّنه هو الآخر المرشد الأعلى. للاستزادة أكثر أنظر:
David E. Thaler and Other, Mullahs, Guards Bonyads an Exploration of Iranian Leadership Dynamics, Washington: Rand National Defense Research Institute, 2010, Pp 28-29.

[1] – ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 85–86.

[2] – محمد صادق الحسيني، الخاتمية المصالحة بين الدين والحرية، بيروت: دار الجديد، 1999، ص 83.

[3] – توفيق السيف، حدود الديمقراطية الدينية: دراسة في تجربة إيران منذ 1979، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 2008، ص 220.

[4] – طلال عتريسي، جيواستراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2009، ص 135.

تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء [1]، معنى هذا الكلام أن الدستور يعهد إلى المجلس بوظيفيتين أساسيتين؛ تتمثل الأولى في تحديد صلاحية القائد وترشيحه للقيادة ومتابعة قيامه بمهامه ووظائفه القانونية، في حين تتلخص الوظيفة الثانية في عزل القائد إذا ما رأى المجلس أنه انحرف عن مساره الدستوري أو افتقد لأيٍّ من الشروط اللازمة[2].

وهناك إشكالية تطرح بخصوص مكانة المجلس واستقلاليته عن المرشد، ودوره في السياسة الخارجية الإيرانية، سيما إذا علمنا أن رئاسة المجلس عهدت منذ استحداثه إلى اليوم إلى ستة (06) أشخاص كلهم رجال دين مقربون من المرشد **آية الله علي خامنئي Ayatollah Ali Khamenei** * وهم: علي مشكيني (1983-2007)، هاشمي رفسنجاني (2007-2011)، محمد رضا مهدوي كني (2011-2014)، محمود الهاشمي الشاهرودي (منصبه مؤقت 2014-2015)، محمد يزدي (2015-2016)، أحمد جنتي (2016- إلى اليوم)[3]، الأمر يؤكد ما تم الإشارة إليه من قبل حول الطابع المعقد والمتداخل الذي يوسَمُ به النظام السياسي الإيراني من جهة، ومن جهة ثانية محورية مؤسسة المرشد الأعلى.

ب-مجمع تشخيص مصلحة النظام:

كان للخلافات التي حصلت بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور أن أصابت النظام السياسي الإيراني بشلل في ثمانينيات القرن الماضي، وأغلب هذه النزاعات كانت في جانبها الكبير ذات صبغة اقتصادية، ففي الوقت الذي رأى فيه أعضاء من مجلس الشورى الإسلامي أن الدولة يجب أن

---

[1]- مدحت أحمد حماد، النظام السياسي الإيراني الخماسي الأضلاع: مراكز الثقل ونقاط الضعف، في : محمد السعيد عبد المؤمن وآخرون، إيران: جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الأولى، 2010، ص 73.

[2]- بيزن إيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة: سعيد الصباغ، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2000، ص 16.

*- هو آية الله علي خامنئي من مواليد 17 جويلية 1939 بمدينة مشهد الإيرانية، كان والده من أبرز علماء مشهد ووعاظه، وأمّه ابنة سيد هاشم نجف آبادي أحد علماء مشهد المعروفين، التحق بحفظ القرآن وعمره خمس (5) سنوات، وبعدها بمدرسة دار تعليم الديانات الابتدائية ، ثم التحق بعدة مدارس دينية وحكومية بمشهد والنجف وقم، نهل منها جميعها مختلف العلوم وتلقى تعليمه عل يد نخبة مميزة من علماء الدين والفقه، امتهن التدريس بعد تخرجه، وكرّس جزءا كبيرا من حياته في النضال ضد نظام الشاه بالكلمة والسلاح وتحمّل عبء نشر رسائل الخميني التي تدعوا للثورة ضد النظام البهلوي، الأمر الذي جعله عرضة للاعتقال، وبعد إطلاق سراحه استقر في مشهد بدلا من قم وطهران، وعمل لسنوات من أجل تأسيس جمعية العلماء المجاهدين من أجل حشد المسيرات والمظاهرات ضد نظام الشاه حتى سقوطه، تولى رئاسة الجمهورية لعهدتين متتاليتين من 1981-1989 ليتم انتخابه بالإجماع مرشدا أعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية. لتفاصيل أكثر أنظر :
كريم سجادبور، في فهم الإمام الخامنئي: رؤية قائد الثورة الإسلامية، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008، ص-ص 5-10.

[3]- إلياس ميسوم، مرجع سابق، ص 180.

تتدخل في الاقتصاد، رأى أعضاء من مجلس صيانة الدستور أنه من الضروري جدا العمل من أجل حماية القطاع الخاص[1]، ولأجل حل هذا النزاع والنزاعات التي على شاكلته عمد آية الله الخميني إلى إصدار قرار بإنشاء مجمّع تشخيص مصلحة النظام عام 1988.

وضمّ المجلس في بداية تأسيسه اثنا عشرة (12) عضواً يتوزعون بين رؤساء السلطات الثلاثة (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) وفقهاء مجلس صيانة الدستور وممثلٍ عن المرشد الأعلى، وممثّلٍ عن رئيس الجمهورية، والوزير الذي يتعلق القانون أو القضية محلّ الخلاف بوزارته، ثم وسّعت هيكلية المجلس بعد ذلك إلى واحد وثلاثين (31) عضواً، بعد إضافة عدد من الأعضاء ومنهم النائب الأول لرئيس الجمهورية، ونائب رئيس مجلس الشورى، ليصبح لاحقا ثمانية وثلاثون (38) عضوا، يعيّنهم المرشد الأعلى مدة خمس (05) سنوات، وبعد أن كانت رئاسة المجمّع توكل إلى رئيس الجمهورية أصبح المرشد الأعلى ومنذ عام 1997 يتولى تعيين رئيس للمجمّع[2]، وقد عرف المجلس منذ تأسيسه إلى اليوم سبعة (07) مجالس؛ **الأول** (1988-1989)[*]**الثاني** (1989-1997)، **الثالث** (1997-2002) **الرابع** (2002-2007)، **الخامس** (2007-2012)، **السادس** (2012-2017)، **السابع**(2017-2022)[3].

هذا، وتتّبع للمجمّع لجان خاصة تعمل في مجال السياسة والأمن والثقافة والاقتصاد وغير ذلك، وهو سلطة استشارية يستفيد منها الولي الفقيه في إدارة شؤون البلاد داخليا وخارجيا بمختلف جوانبها، كما يمتلك دوراً فعّالا في مجال التشريع، فهو كما ورد في المادة 112 من الدستور يتولى تشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة والدستور، وذلك عندما لا يقبل مجلس الشورى رأي مجلس صيانة الدستور بملاحظة مصلحة النظام، ويقوم المجمّع بدراسة توجيهات المرشد ووضع التصورات والخطط التفصيلية والرئيسية الخاصة بها، ويقوم بعد ذلك المجمّع بإبلاغ السلطات المختصة بقرارات المرشد، ويراقب آليات عملها [4].

---

[1]- تيبري كوفيل، إيران الثورة الخفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2008، ص 138.

[2]- محمد عباس ناجي، " من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران "، **قضايا: محاولة بلورة تطورات جارية**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 25، يناير 2004، ص 9.

[*]- ترأّسه خامنئي عندما كان رئيسا للجمهورية وأسندها إلى هاشمي رفسنجاني من 1989 إلى غاية وفاته عام 2017 وخلفه بصفة مؤقتة محمد علي موحدي كرماني عام 2017 ثم آية الله محمود هاشمي شاهرودي من 2017 إلى اليوم.

[3]- إلياس ميسوم، مرجع سابق، ص 183.

[4]- علي محافظة، إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2013، ص 206.

من ناحية أخرى، فبما أن الحكومة الإسلامية تملك الحق بإقرار قوانين استثنائية (تسمى القوانين الخاصة) قد تخالف حُكْماً شرعيّاً جزئيّاً أو فرعيّاً لمصلحة حكم شرعي أهمّ أو للحفاظ على دولة الإسلام ومصلحة الأمة ككل، باعتبار أن الحكومة هي الوسيلة الأساس للحفاظ على المجتمع الإسلامي، فإن هذه الصلاحيات الواسعة بطبيعة الحال تستدعي سلطة عليا تحسم الخلاف حول أولويات البلاد، على أساس مصلحة النظام واستمراره [1].

ومن الناحية الاستشارية، يدرس المجلس القضايا التي يوكلها القائد إليه والمقررات التي تتعلق بهذا المجلس تتم تهيئتها والمصادقة عليها من قبل أعضاء المجلس أنفسهم، وترفع إلى القائد لتتم الموافقة عليها بحسب الدستور، وفي حالات الضرورة التي تتطلب إعادة النظر في الدستور يقوم القائد – بعد التشاور مع مجلس تشخيص مصلحة النظام– باقتراح المواد التي يلزم إعادة النظر فيها أو تكميل الدستور بها، والدعوة لتشكيل مجلس إعادة النظر بالدستور، ويشارك في هذا المجلس الأعضاء الدائمون في مجلس تشخيص مصلحة النظام [2]، معنى هذا الكلام أن المجلس مؤسسة ذات بعدين استشاري وتشريعي، جاءت لتزيد من فصل السلطات وتساند موقع ولاية الفقيه بشكل استشاري، وتخفف من الأزمات التي قد تتعلق بمسألة من مسائل السياسة الخارجية، وتعمل على وضع حدّ للاختلاف بين ممثّلي الشعب وفقهاء صيانة الدستور حول إسلامية القوانين من جهة، ودستوريتها من جهة ثانية.

ت –المجلس الأعلى للأمن القومي :

يسمى أيضا مجلس الأمن القومي الإيراني، وهو مؤسسة تم تأسيسها في عام 1989 بعد نهاية الحرب الإيرانية– العراقية وما تبعها من تعديل للدستور، وهو مؤسسة مطورة عن مجلس الدفاع الوطني الأعلى الذي تأسس بموجب دستور عام 1979*، وأفردت المادة 177 من دستور إيران 1989 الحديث عن المجلس، كما توسعت صلاحياته وزاد عدد أعضائه ليصل إلى عشرين (20) عضواً [3]، ويمثّل المجلس بؤرة اتخاذ القرارات الإستراتيجية للدولة، إذ يضطلع بقضايا السياسة الخارجية والدفاع والتنسيق

[1] – هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 109.

[2] – غضنفر ركن آبادي، مرجع سابق، ص ص 477–478.

* – تأسس المجلس الأعلى للدفاع الوطني في العام الأول من الثورة الإيرانية الإسلامية، وكان متكوّنا وقتها من 7 أعضاء هم رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان، والقائد العام لقوات الحرس الثوري، واثنان من مستشاري المرشد الأعلى للجمهورية، للاستزادة انظر: ويلفريد بوختا، من يحكم إيران ؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 91–99.

[3] – خالد البسيوني، التحول العاصف: سياسة إيران الخارجية بين عهدين، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 219–220.

بينهما، إلى جانب القضايا الإستراتيجية في الدولة كقضايا الطاقة وغيرها، ومن الصعب جدا الخروج على قراراته خلافا للمؤسسات الأخرى، وذلك راجع للطريقة التي يتم اتخاذ القرار فيه وهي طريقة التوافق، الأمر الذي يعني أن كل طرف ساهم بقدر معين في اتخاذ القرار، طالما أن الأمور تتمّ بالتوافق وليس بالتصويت [1].

ومن أبرز الأعضاء الدائمين في المجلس نجد كلّ من: ممثلان عن المرشد الأعلى، رئيس مجلس الشورى، رئيس القضاة، رئيس الدولة، رئيس الأركان، رئيس لجنة الموازنة، نائب الرئيس، سكرتير المجلس، وزير الخارجية، وزير الداخلية، مدير المخابرات، قائد الجيش، قائد الحرس الثوري، رئيس مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وزير الدفاع، رئيس وكالة الطاقة النووية، وزير العلوم والتكنولوجيا، وزير الطاقة، ومندوب إيران في الأمم المتحدة، وقد يضاف لكل هؤلاء أي وزير قد يكون للقرار موضوع البحث صلة بمؤسسته، ويترأس المجلس رئيس الجمهورية الذي يعدّ مصدرا للسياسة الخارجية ومراقبا لتحركاتها ومواقفها[2].

وبالنسبة للشخصيات التي ترأست المجلس فتمثلت في كل من هاشمي رفسنجاني (1989-1997)، ثم محمد خاتمي (1997-2005)، فمحمود أحمدي نجاد (2005-2013)، وأخيرا حسن روحاني (2013- إلى اليوم)، بينما تولى أمانته العامة أربعة (04) شخصيات، ويعدّ الرئيس الحالي حسن روحاني عميد الأمناء العامّين إذ تولى هذا المنصب لفترة ستة عشر (16) سنة خلال فترة الرئيسين رفسنجاني وخاتمي أي من 1989 حتى 2005، وفي فترة أحمدي نجاد تولى الأمانة العامة علي لاريجاني (2005-2007) وسعيد جليلي (2007-2013)، في حين تولى علي شمخاني ذات المنصب منذ انتخاب حسن روحاني رئيسا للجمهورية سنة 2013 إلى اليوم [3].

وتتركز أهم أعمال المجلس الأعلى للأمن القومي في حماية وتأمين المصالح العليا للبلاد، وحماية الثورة الإسلامية وسيادة البلاد، وكذلك تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسة العامة، والاستفادة من الإمكانات المادية والمعنوية للبلاد في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، أخيرا تعيين

[1]- هشام داود الغنجة، العامل المذهبي ودوره في توجيه السياسة الخارجية تجاه العراق 2003-2013، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2017، ص ص 54-55.

[2]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة : إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 2006، ص 109.

[3]- إلياس ميسوم ، مرجع سابق، ص ص 184-185.

المجالس الفرعية لقضايا أمن البلاد، على أن يترأسها كما سبق وتمت الإشارة إليه رئيس الجمهورية أو نائبا يتم تعيينه من أعضاء المجلس [1].

رئيس القضاة، رئيس الدولة، رئيس الأركان، رئيس لجنة الموازنة، نائب الرئيس، سكرتير المجلس، وزير الخارجية، وزير الداخلية، مدير المخابرات، قائد الجيش، قائد الحرس الثوري، رئيس مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وزير الدفاع، رئيس وكالة الطاقة وبالرغم من الضغط الذي يمارسه المرشد الأعلى عبر صلاحياته الواسعة للتأثير في قرارات المجلس، إلا أن هذا الأخير يبقى مؤسسة ضليعة بحماية النظام داخليا وتوجيه ومراقبة بااكو – جيهان[2].

خريطة رقم (5) تمثّل دول جنوب القوقاز

المصدر: نقلا عن https://othjournal.com/2017/10/02/us-russia-relations-implications-for-the-south-caucasus/

[1] – نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 130.

2

المبحث الأول: التوجهات الاقتصادية، الثقافية والطاقوية الإيرانية في شمال غرب آسيا

لم تكن منطقة شمال غرب آسيا –على ما يبدو– ضمن أولويات السياسة الخارجية الإيرانية، لأن اهتمام إيران الرئيسي انحصر في المحافظة على علاقة عملية خالية من التهديد مع جارها السوفيتي "القوي"، لأسباب متعلقة بالأمن القومي، وحتى لو قامت حركات متماسكة بين الشعوب الأصلية في شمال غرب آسيا تطالب بالاستقلال عن السيطرة السوفيتية لاعتبرت إيران أنه من الحكمة تجنب استعداء موسكو بسبب هذه القضية، ولذلك كانت أَمْيلَ لاتباع نهج متحفظ، وعندما انهارت السيطرة السوفيتية بصورة غير متوقعة، وجدت إيران نفسها تفتقر إلى الأسس الإيديولوجية أو السجل الدبلوماسي الذي يمكنها أن تستند عليه من أجل وضع استراتيجية فعالة إزاء المنطقة الواقعة على حدودها الشمالية، فلأول مرة خلال قرنين من الزمن تقريبا لم يعد لإيران حدود مع دولة أقوى منها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك جمهورياته[1].

وتشير التحليلات إلى أنه يمكن دراسة العوامل التي أسهمت في تشكيل السياسات الإيرانية الخارجية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى في إطار ثلاثة مراحل مختلفة؛ **الأولى** بدأت مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وهو ما دفع بإيران إلى تفسير استقلال تلك الجمهوريات على أنه انتصار للإسلام وأن المجال أصبح متاحا لنشر الأفكار الإسلامية بالمنطقة، وعليه بَنَتْ سياستها تجاه دول المنطقة وفقا لأسس دينية، ومن بين كافة جمهوريات آسيا الوسطى فإن الحركة الإسلامية في طاجيكستان هي التي تقوم بدور مهم ولديها قدرة حقيقية على التأثير على الساحة السياسية. وعلى الرغم من أن إيران لم تلعب أي دور في ظهور الحركات الإسلامية في طاجيكستان إلا أنها طورت علاقات وثيقة مع قيادة حزب النهضة الإسلامي، لذا فقد كان لعودة التأثير الروسي وسقوط الإسلاميين أن شكّل نكسة لإيران، فاتهمت الحكومة الإيرانية روسيا وأوزبكستان بدعم الشيوعيين الذين عادوا إلى السلطة[2].

الثانية وهي التي شهدت عملية تقييم واسعة لسياسة إيران ومصالحها في آسيا الوسطى، حيث ركزت على توثيق مزيد من العلاقات الثقافية مع تلك الدول مثل التعاون في مجالات التعليم وتقديم المِنح الدراسية وكذا تبادل الطلاب، وقد دفعت مجموعة من التحولات بإيران إلى هذا التقييم منها التطورات

[1] – ناثانيال هاول، مرجع سابق، ص 250.

[2] – وليد محمود عبد الناصر، "**العامل الإسلامي والدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة**"، السياسة الدولية، السنة الواحدة والثلاثون، العدد 120، أبريل 1995، ص 159.

السياسية بتلك الدول واندلاع الحرب الأهلية الطاجيكية وتنامي دور طالبان. وفي المرحلة **الثالثة** تم التركيز على التعاون الاقتصادي من خلال الدخول في عمليات التكامل الاقتصادي، حيث شهدت هذه المرحلة سعيا إيرانيا واضحا من أجل بناء تعاون وثيق من خلال إنشاء منظمات اقتصادية ومد شبكات واسعة من خطوط الأنابيب[1].

وفي هذا المبحث سيتم البحث في مضامين التوجهات المؤسسية الإيرانية تجاه آسيا الوسطى اقتصاديا (من خلال نموذج منظمة التعاون الاقتصادي)، وثقافيا (من خلال نموذج اتحاد الدول الناطقة بالفارسية) وطاقويا (من خلال نموذج منظمة بحر قزوين).

المطلب الأول: دبلوماسية النوادي والتوجهات الاقتصادية والثقافية الإيرانية

لكي تتضح معالم السياسة الخارجية الإيرانية وليساعدنا ذلك في تحليل آلية صنع القرار السياسي كان لزاما علينا استعراض أبرز المؤسسات السياسية للنظام السياسي والفاعلة في رسم المعالم الكبرى للسياسة الخارجية الإيرانية وكذلك توجيهها، ترتكز هذه المؤسسات على بناء معرفي وفلسفي فريد يتجلى في الهيكلية المؤسساتية؛ فإلى جانب المؤسسات التي نصادفها في أنظمة الحكم التقليدية في مختلف البلدان كرئاسة الجمهورية والبرلمان والمؤسسة القضائية ومجلس الوزراء، نجد مجموعة أخرى من المؤسسات متعددة الأدوار؛ رقابية: مجلس صيانة الدستور ومجلس الخبراء الذي يتمتع بالتمثيل الشعبي، استشارية: مجلس تشخيص مصلحة النظام، إشرافية: موقع الولي الفقيه أو المرشد الأعلى، وفيما يلي سنتعرض لكل هذه المباني بشيء من التفصيل، مع تبيان دورها في السياسة الخارجية الإيرانية بدءًا بمؤسسة المرشد الأعلى وما يتصل بها من مؤسسات، وانتهاءً بالهيأتين التنفيذية والتشريعية.

الفرع الأول: مؤسسة المرشد الأعلى والمؤسسات المتصلة بها

سنتعرض في هذا العنصر لمؤسسة المرشد الأعلى أولا باعتباره أعلى سلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومن ثم لمجلس الخبراء ومجمع تشخيص مصلحة النظام والمجلس الأعلى للأمن القومي على اعتبار أن هذه المؤسسات هي مؤسسات متصلة بمؤسسة المرشد الأعلى.

[1] – نفس المرجع السابق، ص 160.

أولا- مؤسسة المرشد الأعلى:

ما من شكّ أن لإيران تاريخ عريق في مجال الدولة والتنظيم السياسي، ليس أولها كونها أنها السباقة لتأسيس الممالك حوالي 2800 ق.م وظلت كذلك حتى نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، وليس آخرها أنها أول جمهورية إسلامية وكذا أول جمهورية يعتلي سدة الحكم فيها رجل دين يسمى الولي الفقيه والقائد الأعلى للثورة وفي نفس الوقت هو مرشدها[1]، ويمثّل أعلى مؤسسة وسلطة دينية وسياسية شعبية يعبّر عنها بمؤسسة القيادة، وهذه الأخيرة التي تحوي العديد من المؤسسات والممثّليات المتداخلة في الشعب التي تعمل كمقياس لبيان واقع الشعب واحتياجاته ورغباته ومنها مثلا ممثليات القيادة الموجودة في مؤسسات الدولة وتشكيلاتها جميعا، والقوات المسلحة وكبريات الصحف الممولة من الدولة وحتى الملحقات الثقافية خارج البلاد[2].

إن الحديث عن المرشد الأعلى في إيران يستدعي منا التطرق قبل كل شيء إلى نقطتين تتمثلان في المواصفات والدور؛ النقطة الأولى يشرحها الإمام **آية الله الخميني** [*] **Ayatollah Khomeini**، موضّحا تميّز الحاكم في الإسلام فهو " ليس كبقية الحكام أو السلاطين أو رؤساء الجمهورية؛ فالحاكم الإسلامي كان يحضر بين الناس وفي مسجد المدينة الصغير، ويستمع لكلام الناس، وكان المسؤولون في البلاد يجتمعون في المسجد مثل سائر الناس، بحيث أن القادم من الخارج لا يميز بين من هو رئيس الدولة ومن هو صاحب المناصب، فكانوا يلبسون كما يلبس الناس، ويعاشرونهم كما يعاشر الناس بعضهم، وكان إجراء العدالة يشكل أنه إذا كان لشخص من أدنى طبقات المجتمع دعوى على الشخص

---

[1]- إلياس ميسوم، " **النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه: دراسة في المؤسسات الرسمية** "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان 2018، ص 164.

[2]- عبد العظيم البدران، كيف تحكم إيران: دراسة في صنع السياسات العامة بعد 1989، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 161-162.

[*] هو روح الله مصطفى خميني، ولد عام 1902 في قرية خمين 120 كلم جنوب غرب مدينة قم، كان أبوه من علماء الشيعة، انضم الخميني في شبابه إلى حوزة آية الله عبد الكريم حائري في مدينة قم، تدرج شيئا فشيئا في مراتب الحوزات بدءًا من طالب علم، مجتهد، فمبلغ رسالة، وحجة الإسلام، فآية الله، وأخير آية الله العظمى، هذه الأخيرة لا ينالها إلا خمسة ممن هم في هذه المرتبة بعد تقديم بحث ديني ذو قيمة علمية، وقد كانت رسالة الخميني بعنوان تحرير الوسيلة، وحسب التقاليد المتّبعة في إيران لا يمكن إلقاء القبض على من هم في هذه المرتبة طبقا لدستور 1906، ولذلك حين ثبت تورّط الإمام الخميني في أحداث 1963 نفاه الشاه إلى منفاه الاختياري تركيا ومنها إلى العراق، أين كان يتلقى بوفود الزوار الإيرانيين للنجف ويحرضهم ضد النظام، الأمر الذي دفع بالقيادة في العراق إلى طرده وذهابه إلى فرنسا ومكث بها لغاية عودته لإيران عام 1979 وتأسيسه للجمهورية الإسلامية الإيرانية. للمزيد أنظر:

Masoumeh. Rad. Goudarzi, Jayoum. A. Jawan, Zaid. B. Ahmed, «**The Roots of Formation of Ayatollah Komeini's Political Thought** » ,Canadian Social Science. Vol 5. Nº 6. 2009. P-p 65-80.

الأول في المجتمع وذهب إلى القاضي فإن القاضي كان يطلب الشخص الأول في الدولة وكان ذلك الشخص يحضر أيضا "[1].

فمؤسسة الولي الفقيه هي ميزة فريدة يتفرد بها النظام السياسي الإيراني عن باقي النظم السياسية في العالم، ويصف **مالك وهبي** دور الفقيه بأنه " هو الذي يمنع رئيس الجمهورية من أن ينحرف وأن يحكم بهواه...وهو الذي يمنع رئيس الوزراء من أن ينحرف وأن يحكم بهواه...كما أن مبدأ ولاية الفقيه تمنع الفقيه نفسه من أن ينحرف ويحكم بهواه، ولا يحق له ذلك أصلا، بل عليه أن يحكم وفق رأي الإسلام حسب اجتهاده..."[2].

يفهم من الكلام أعلاه أن الولي الفقيه هو حارس لمنطق العدل ومانع من الجور، وباستطاعته أن يكون طرفا وسطيّا بين الشعب والنظام بالثقة التي ينالها من كليهما، فيعمل على توفير الانسجام بينهما قدر ما أمكن، وذلك بما يملكه من تأثير في الشارع لموقعه الديني والشرعي، وما يملكه من صلاحيات تمكّنه من إرشاد وتوجيه سياسات النظام[3]؛ موقعه الديني والشرعي تكرّسه عوامل عدة كنظرية ولاية الفقيه*، انتخابه من قبل أهل الخبرة، خبرته وتفقهه في الدين، رمزية موقعه كنائب للإمام المعصوم الغائب، المواصفات الخلقية كالعدالة والتقوى والزهد والشجاعة، هذه العوامل كلها مجتمعة توفر تأثيرا فريدا في المجتمع الإسلامي، بحيث تسود الثقة المتبادلة بين القائد والشعب[4].

---

[1] – بدون كاتب، منهجية الثورة الإسلامية: مقتطفات من أفكار وآراء الإمام الخميني (س)، طهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني (س) الشؤون الدولية، الطبعة الأولى، 1996، ص 105.

[2] – مالك مصطفى وهبي العاملي، الفقيه والسلطة والأمة: بحوث في ولاية الفقيه والأمة، لبنان: الدار الإسلامية، الطبعة الأولى، 2000، ص 395.

[3] – هادي قبيسي، " **مباني النظام الإيراني**"، شؤون الأوسط ، العدد 121، شتاء 2006، ص 106.

* – ظهرت نظرية ولاية الفقيه أول مرة في فكر الملا أحمد التراقي الكاشاني المتوفى عام 1829، ثم تبناها آية الله الخميني في كتابه " ثلاث رسائل: ولاية الفقيه" الصادر عام 1970، وطبقها عمليّا بعد إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بعد أن نصت المادة الخامسة من الدستور أن في زمن غياب الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الإمام العادل، ولذا فإن للولي الفقيه حق السلطة والولاية في زمن الغيبة، وهو من يدير أمور المجتمع ويجب على الشعب الامتثال لأوامره وطاعته، ومن يخالف أوامره يخالف أوامر إمام الزمان طبقا لرؤية مؤيدي النظرية من الشيعة الإثني عشرية. للمزيد انظر:

– حميد بارسا نيا، الخريطة الفكرية الإيرانية عشية الثورة: دراسة اجتماعية معرفية، تعريب: خليل زامل العصامي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2012، ص 369 وما بعدها. وكذلك: مصطفى الخميني، ثلاث رسائل: ولاية الفقيه، تحقيق ونشر:مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني ، إيران–قم: مطبعة مؤسسة العروج، الطبعة الأولى، جمادي الثاني 1418، ص 3 وما بعدها.

[4] – أحمد منيسي، " **بين التحول والتغيير: خصوصية بنية النظام السياسي الإيراني**"، مجلة مختارات إيرانية ، السنة الأولى، العدد الرابع، نوفمبر 2000، ص 63.

هذا، وقد منح الدستور الإيراني الصادر عام 1979 والمعدل عام 1989، صلاحيات قانونية ودستورية واسعة للمرشد الأعلى، صلاحياتٌ تمكّنه من الهيمنة على كافة مؤسسات الدولة، وبالتالي التدخل بصورة مباشرة فيها، وهو ما تضمنته المادة 57 من الدستور المعدل لعام 1989 والتي أكدت على أن السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة، ولذلك وفقا للمواد اللاحقة من مواد الدستور أعلاه [1]، كما أضاف ذات الدستور المزيد من الصلاحيات والاختصاصات لمنصب المرشد الأعلى، وجعل من نظرية ولاية الفقيه والإيمان بها من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية، فلا يستقيم النظام إلا بها، بل لا يكتسب شرعية إلا بأعمالها، وتضمن أيضا تعديلات على الشروط الواجب توفرها فيه [2]، فتم إلغاء شرط أن يحظى الفقيه بالاعتراف والقبول بوصفه مرجع تقليد من جانب الغالبية الكبرى من الشعب، كما كان مؤشرا في دستور عام 1979، إذ شدّد في شروط التعديل على إعطاء الأفضلية للمرشحين لمنصب المرشد الأعلى، هو أن يثبتوا درايتهم الواسعة في القضايا السياسية والاجتماعية، لكي تتناسب ومرحلة ما بعد الخميني [3]، يضاف إليها شرط الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه، وكذا العدالة والتقوى اللازمة لقيادة الأمة الإسلامية، وأيضا الكفاءة الإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية للقيادة، وفي حالة تعدد من تتوفر فيهم الصفات المذكورة، يفضَّل من كان له رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره[4].

ويجب الانتباه إلى أن المرشد ينتخبه مجلس الخبراء الذي ينتخبه بدوره الشعب الإيراني انتخابا مباشرا، فإذا كانت المواد من 107 إلى 112 قد حددت بشكل جليّ صلاحيات المرشد الأعلى، فإن المادة 110 تفصّل تحديدا مسؤولياته بشكل عام وبشكل أخص ما يتعلق بعملية صنع القرار السياسي الخارجي وتأتي في مقدمتها تعيين السياسة العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وكذلك الإشراف على حسن إجراء السياسات العام للنظام، مع حل الاختلافات وتنظيم

[1]- محمد توفيق، التجربة الإيرانية: النموذج المذهبي الانتقاضي، الرياض: مكتبة الملك فهد للنشر، الطبعة الأولى، 1436هـ، ص ص 65-66

[2]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ديسمبر 2002، ص ص 78-80

[3]- ويلفريد بوختا، إيران بعد ربع قرن من الجمهورية الأولى إلى الثالثة، ترجمة: حسين بن حمزة، العراق: معهد الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2006، ص 30.

[4]- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 109.

العلاقات بين السلطات الثلاثة، وكذا حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلّها بالطرائق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام [1].

ومن ناحية أخرى يشرف بصورة غير مباشرة على أهم المناصب في البلاد، من خلال تخويله دستوريّا صلاحية تنصيب وعزل كل من فقهاء مجلس صيانة الدستور، أعلى مسؤول في السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في الجمهورية، رئيس أركان القيادة المشتركة، القائد العام لقوى حرس الثورة الإسلامية، القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي [2]، هذا الموقع المحوري يعززه استغناء الولي الفقيه عن تجديد انتخابه من قبل الشعب، فالأمر الوحيد الذي تنتهي به ولايته –سوى الموت– هو تلك اللحظة التي يفقد فيها إحدى أو كل مواصفاته الدستورية، ويعوّل المجتمع الإسلامي على المؤسسة الدينية وخططها التربوية الخاصة لتوفير شخصيات تمتلك المواصفات الدستورية التي تخوّلها تحمّل كل هذه المسؤوليات وممارسة تلك السلطات [3].

أما على صعيد العلاقات غير المباشرة بالشعب والنظام ينسق مكتب المرشد الأعلى نشاط الولي الفقيه، وهو مكوّن من أربعة أعضاء يشترط أن يكون كل منهم حجة الإسلام أو آية الله، وللمرشد الأعلى أكثر من 2000 ممثّل أغلبهم برتبة حجة الإسلام، منتشرين في كل الوزارات وفي مؤسسات الدولة وفي المراكز الثقافية داخل وخارج إيران وفي محافظات إيران كلها [4]، وبالتالي يظهر المرشد وكأنه هو المتحكم في مفاصل الدولة داخليا وخارجيا، مع ما يقتضيه ذلك من ممارسة دور مؤثر في صنع واتخاذ السياسات الإيرانية الداخلية منها والخارجية على حدا سواء [5]. وهو ما سنبحث فيه في العناصر التالية.

ثانيا– المؤسسات المتصلة بالمرشد الأعلى

المتعارف عليه في مجال الأنظمة السياسية هو وجود ثلاث سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، مع اختلاف التسمية من نظام لآخر، إلا أن في إيران الحال ليس بهذه البساطة، فالنظام السياسي يحوز على

[1]– دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 110

[2]– غضنفر ركن أبادي، الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2013، ص 434.

[3]– ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003، ص 69.

[4]– ناصر إيماني، "**مأسسة صلاحيات منصب المرشد**"، مختارات إيرانية ، السنة الثانية، العدد 23، يونيو 2002، ص 11.

[5]– أحمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة، القاهرة: دار الحرية، 1989، ص ص 60–61.

السلطات الثلاث السابقة الذكر، إلا أنها بمفردها لا يمكنها أن تفعل أي شيء، والسبب أن هناك مؤسسات أخرى جرى إنشاؤها لتكييف عمل النظام السياسي ذي الصبغة الإسلامية، وهذه المؤسسات (وصلاحياتها) تتداخل مع كل من السلطات الثلاث من جهة، وتتفاعل بعلاقات رسمية مع مؤسسة المرشد الأعلى؛ معنى هذا الكلام أنها مؤسسات رسمية لكن ما من سبيل لضمها إلا أيٍّ من السلطات الرئيسية الثلاث، وتضم هذه المؤسسات كل من مجلس الخبراء، وكذا مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وأخيرا المجلس الأعلى للأمن القومي.

ث-مجلس الخبراء:

برزت فكرة إنشاء مجلس الخبراء مع بداية إعداد مسودة الدستور سنة 1979، إذ رأى آية الله الخميني أن يشكّل مجلس خبراء يراجعون مسودة الدستور ثم يعرضها على الشعب في استفتاء عام، انقسم على إثرها رجال الثورة حول عدد أعضاء هذا المجلس إلى فريقين، تزعّم الاتجاه الأول **آية الله منتظري** الذي نادى بأن يكون عدد أعضاء مجلس الخبراء مائتي (200) عضو يمثّلون جميع المناطق الإيرانية، في حين رأى الفريق الثاني بقيادة الخميني – وأغلبه من رجال الدين- بأن تكون العضوية محصورة في عدد قليل حتى يتمكن المجلس من مراجعة الدستور في فترة وجيزة، ومن ثم يتم عرضه في الاستفتاء العام، وقد رجحت الكفة للتيار الثاني وانتخب سبعين (70) عضواً لمجلس الخبراء، قاموا بمراجعة مسودات الدستور وطرحوه في استفتاء عام يوم 2 ديسمبر عام 1979[1].

وفي عام 1982 ارتفع عدد أعضاء مجلس الخبراء إلى ثلاثة وثمانين (83) عضواً غالبيتهم من رجال الدين، ليرتفع في 2005 إلى ستة وثمانين (86) عضوا، يشترط في كل واحد منهم أن يكون مخلصا وأمينا، وحسن الخلق، مُلِمّا بالفقه لمعرفة الشروط الواجب استيفاؤها لتولي منصب المرشد الأعلى متمتّعا بمهارات اجتماعية وسياسية وعارفا بالأوضاع العامة، معروفا بولائه لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ونظرية ولاية الفقيه [2].

وحدد القانون الذي وُضِع عام 1980 أن تقوم كل محافظة من المحافظات الإيرانية الثماني والعشرون (28) بانتخاب رجل دين يمثّلها في المجلس لمدة ثماني سنوات بشرط موافقة مجلس صيانة

[1]- أمنية سالم، تحولات في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2018، ص 65.

[2]-هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 108.

الدستور عليهم [*]، وإذا زاد عدد سكان المحافظة على مليون نسمة، يحِقّ للمحافظة انتخاب ممثّل إضافي في المجلس عن كل نصف مليون نسمة إضافية [1]، كما حدد قانون المجلس بأن يكون مقر واجتماعات المجلس السنوية في مدينة قم، إلا أن كل اجتماعاته عقدت في العاصمة طهران، ويجتمع أعضاؤه مرة واحدة على الأقل لمدة يومين، يضاف إليها الاجتماعات غير العادية، التي يُمكن أن يعقدها المجلس في وقت الأزمات[2].

ويعتبَر فقهاء المجلس مجموعة من نخبة المجتمع الإسلامي أولا، وكخبراء في الشريعة الإسلامية ثانيا، يتولون مهمّات فريدة في النظام، وذلك ما استدعى انتخابهم المباشر من قبل الشعب، هذا الأخير الذي له أن يشعر بالمشاركة في السلطة، ومقابل ذلك يشيّد بناء ولاية الفقيه على أساس شرعيتين: دينية وضعية، ويعلّق **الإمام الخميني** على هذه الثنائية بقوله: " الخبراء ثقة الشعب وأمناؤه في أمر يُعدّ من أهم الأمور في النظام السياسي...ومجلس الخبراء يمثّل مظهرا لحاكمية الشعب الدينية، فمن ناحية إن وجود هذا المجلس وتشكيله يعتمد على الشعب، وإن أعضاء المجلس أناس عارفون بالنظام السياسي للإسلام وقضية الحكومة، وفقا للمعايير الإسلامية، ولا يتعدّون هذه المعايير من ناحية أخرى، وهذه صورة لما نسمّيه حاكمية الشعب الدينية" [3].

ويُعدّ المجلس من أهم المؤسسات السياسية في النظام السياسي الإيراني، وذلك لاتصاله المباشر بالمرشد الأعلى؛ من حيث كونه هو الذي يحدّد صلاحيات القائد، ومدى توفر الشروط اللازمة فيه لتعيينه في هذا المنصب الحساس [4]، وهذا حسب المادة 107 من الدستور، كما نص مبدأ المادة 111 على مهمة أخرى من مهام مجلس الخبراء وهي أنه في حالة عجز القائد الأعلى عن أداء وظائفه القانونية أو فقدانه أحد الشروط المذكورة في الدستور، أو علم بفقدانه لبعضها منذ البداية فإنه يعزل من منصبه ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء [5]، معنى هذا الكلام أن الدستور يعهد إلى المجلس بوظيفيتين

---

[*] – هنا يطرح مدى مصداقية قرارات المجلس واستقلاليتها، سيما إذا علمنا –كما سيأتي ذكره لاحقا– أن مجلس صيانة الدستور يعيِّنُ نصفه من قبل المرشد الأعلى، والنصف الآخر من قبل رئيس السلطة القضائية الذي يعيّنه هو الآخر المرشد الأعلى. للاستزادة أكثر أنظر:
David E. Thaler and Other, Mullahs, Guards Bonyads an Exploration of Iranian Leadership Dynamics, Washington: Rand National Defense Research Institute, 2010, Pp 28-29.

[1] – ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 85–86.

[2] – محمد صادق الحسيني، الخاتمية المصالحة بين الدين والحرية، بيروت: دار الجديد، 1999، ص 83.

[3] – توفيق السيف، حدود الديمقراطية الدينية: دراسة في تجربة إيران منذ 1979، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 2008، ص 220.

[4] – طلال عتريسي، جيواستراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2009، ص 135.

[5] – مدحت أحمد حماد، النظام السياسي الإيراني الخماسي الأضلاع: مراكز الثقل ونقاط الضعف، في : محمد السعيد عبد المؤمن وآخرون، إيران: جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الأولى، 2010، ص 73.

أساسيتين؛ تتمثل الأولى في تحديد صلاحية القائد وترشيحه للقيادة ومتابعة قيامه بمهامه ووظائفه القانونية، في حين تتلخص الوظيفة الثانية في عزل القائد إذا ما رأى المجلس أنه انحرف عن مساره الدستوري أو افتقد لأيٍّ من الشروط اللازمة[1].

وهناك إشكالية تطرح بخصوص مكانة المجلس واستقلاليته عن المرشد، ودوره في السياسة الخارجية الإيرانية، سيما إذا علمنا أن رئاسة المجلس عهدت منذ استحداثه إلى اليوم إلى ستة (06) أشخاص كلهم رجال دين مقربون من المرشد **آية الله علي خامنئي Ayatollah Ali Khamenei** * وهم: علي مشكيني (1983–2007)، هاشمي رفسنجاني (2007–2011)، محمد رضا مهدوي كني (2011–2014)، محمود الهاشمي الشاهرودي (منصبه مؤقت 2014–2015)، محمد يزدي (2015–2016)، أحمد جنتي (2016– إلى اليوم)[2]، الأمر يؤكد ما تم الإشارة إليه من قبل حول الطابع المعقد والمتداخل الذي يوسَمُ به النظام السياسي الإيراني من جهة، ومن جهة ثانية محورية مؤسسة المرشد الأعلى.

ج–مجمع تشخيص مصلحة النظام:

كان للخلافات التي حصلت بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور أن أصابت النظام السياسي الإيراني بشلل في ثمانينيات القرن الماضي، وأغلب هذه النزاعات كانت في جانبها الكبير ذات صبغة اقتصادية، ففي الوقت الذي رأى فيه أعضاء من مجلس الشورى الإسلامي أن الدولة يجب أن تتدخل في الاقتصاد، رأى أعضاء من مجلس صيانة الدستور أنه من الضروري جدا العمل من أجل حماية القطاع الخاص[3]، ولأجل حل هذا النزاع والنزاعات التي على شاكلته عمد آية الله الخميني إلى إصدار قرار بإنشاء مجمّع تشخيص مصلحة النظام عام 1988.

---

[1]– بيزن إيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة: سعيد الصباغ، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2000، ص 16.

*– هو آية الله علي خامنئي من مواليد 17 جويلية 1939 بمدينة مشهد الإيرانية، كان والده من أبرز علماء مشهد ووعاظه، وأمّه ابنة سيد هاشم نجف آبادي أحد علماء مشهد المعروفين، التحق بحفظ القرآن وعمره خمس (5) سنوات، وبعدها بمدرسة دار تعليم الديانات الابتدائية ، ثم التحق بعدة مدارس دينية وحكومية بمشهد والنجف وقم، نهل منها جميعها مختلف العلوم وتلقى تعليمه عل يد نخبة مميزة من علماء الدين والفقه، امتهن التدريس بعد تخرجه، وكرّس جزءا كبيرا من حياته في النضال ضد نظام الشاه بالكلمة والسلاح وتحمّل عبء نشر رسائل الخميني التي تدعوا للثورة ضد النظام البهلوي، الأمر الذي جعله عرضة للاعتقال، وبعد إطلاق سراحه استقر في مشهد بدلا من قم وطهران، وعمل لسنوات من أجل تأسيس جمعية العلماء المجاهدين من أجل حشد المسيرات والمظاهرات ضد نظام الشاه حتى سقوطه، تولى رئاسة الجمهورية لعهدتين متتاليتين من 1981–1989 ليتم انتخابه بالإجماع مرشدا أعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية. لتفاصيل أكثر أنظر :

كريم سجادبور، في فهم الإمام الخامنئي: رؤية قائد الثورة الإسلامية، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008، ص-ص 5–10.

[2]– إلياس ميسوم، مرجع سابق، ص 180.

[3]– تييري كوفيل، إيران الثورة الخفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2008، ص 138.

وضمّ المجلس في بداية تأسيسه اثنا عشرة (12) عضواً يتوزعون بين رؤساء السلطات الثلاثة (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) وفقهاء مجلس صيانة الدستور وممثلٍ عن المرشد الأعلى، وممثّلٍ عن رئيس الجمهورية، والوزير الذي يتعلق القانون أو القضية محلّ الخلاف بوزارته، ثم وسّعت هيكلية المجلس بعد ذلك إلى واحد وثلاثين (31) عضواً، بعد إضافة عدد من الأعضاء ومنهم النائب الأول لرئيس الجمهورية، ونائب رئيس مجلس الشورى، ليصبح لاحقا ثمانية وثلاثون (38) عضوا، يعيّنهم المرشد الأعلى مدة خمس (05) سنوات، وبعد أن كانت رئاسة المجمّع توكل إلى رئيس الجمهورية أصبح المرشد الأعلى ومنذ عام 1997 يتولى تعيين رئيس للمجمّع[1]، وقد عرف المجلس منذ تأسيسه إلى اليوم سبعة (07) مجالس؛ **الأول** (1988-1989)[*]**الثاني** (1989-1997)، **الثالث** (1997-2002) **الرابع** (2002-2007)، **الخامس** (2007-2012)، **السادس** (2012-2017)، **السابع**(2017-2022)[2].

هذا، وتتّبع للمجمّع لجان خاصة تعمل في مجال السياسة والأمن والثقافة والاقتصاد وغير ذلك، وهو سلطة استشارية يستفيد منها الولي الفقيه في إدارة شؤون البلاد داخليا وخارجيا بمختلف جوانبها، كما يمتلك دوراً فعّالا في مجال التشريع، فهو كما ورد في المادة 112 من الدستور يتولى تشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة والدستور، وذلك عندما لا يقبل مجلس الشورى رأي مجلس صيانة الدستور بملاحظة مصلحة النظام، ويقوم المجمّع بدراسة توجيهات المرشد ووضع التصورات والخطط التفصيلية والرئيسية الخاصة بها، ويقوم بعد ذلك المجمّع بإبلاغ السلطات المختصة بقرارات المرشد، ويراقب آليات عملها [3].

من ناحية أخرى، فبما أن الحكومة الإسلامية تملك الحق بإقرار قوانين استثنائية (تسمى القوانين الخاصة) قد تخالف حُكْماً شرعيّاً جزئيّاً أو فرعيّاً لمصلحة حكم شرعي أهمّ أو للحفاظ على دولة الإسلام ومصلحة الأمة ككل، باعتبار أن الحكومة هي الوسيلة الأساس للحفاظ على المجتمع الإسلامي، فإن هذه الصلاحيات الواسعة بطبيعة الحال تستدعي سلطة عليا تحسم الخلاف حول أولويات البلاد، على أساس مصلحة النظام واستمراره [4].

---

[1]- محمد عباس ناجي، " من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران "، **قضايا: محاولة بلورة تطورات جارية**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 25، يناير 2004، ص 9.

[*]- ترأّسه خامنئي عندما كان رئيسا للجمهورية وأسندها إلى هاشمي رفسنجاني من 1989 إلى غاية وفاته عام 2017 وخلفه بصفة مؤقتة محمد علي موحدي كرماني عام 2017 ثم آية الله محمود هاشمي شاهرودي من 2017 إلى اليوم.

[2]- إلياس ميسوم، مرجع سابق، ص 183.

[3]- علي محافظة، إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2013، ص 206.

[4]- هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 109.

ومن الناحية الاستشارية، يدرس المجلس القضايا التي يوكلها القائد إليه والمقررات التي تتعلق بهذا المجلس تتم تهيئتها والمصادقة عليها من قبل أعضاء المجلس أنفسهم، وترفع إلى القائد لتتم الموافقة عليها بحسب الدستور، وفي حالات الضرورة التي تتطلب إعادة النظر في الدستور يقوم القائد – بعد التشاور مع مجلس تشخيص مصلحة النظام– باقتراح المواد التي يلزم إعادة النظر فيها أو تكميل الدستور بها، والدعوة لتشكيل مجلس إعادة النظر بالدستور، ويشارك في هذا المجلس الأعضاء الدائمون في مجلس تشخيص مصلحة النظام [1]، معنى هذا الكلام أن المجلس مؤسسة ذات بعدين استشاري وتشريعي، جاءت لتزيد من فصل السلطات وتساند موقع ولاية الفقيه بشكل استشاري، وتخفف من الأزمات التي قد تتعلق بمسألة من مسائل السياسة الخارجية، وتعمل على وضع حدّ للاختلاف بين ممثّلي الشعب وفقهاء صيانة الدستور حول إسلامية القوانين من جهة، ودستوريتها من جهة ثانية.

ح– المجلس الأعلى للأمن القومي :

يسمى أيضا مجلس الأمن القومي الإيراني، وهو مؤسسة تم تأسيسها في عام 1989 بعد نهاية الحرب الإيرانية– العراقية وما تبعها من تعديل للدستور، وهو مؤسسة مطورة عن مجلس الدفاع الوطني الأعلى الذي تأسس بموجب دستور عام 1979*، وأفردت المادة 177 من دستور إيران 1989 الحديث عن المجلس، كما توسعت صلاحياته وزاد عدد أعضائه ليصل إلى عشرين (20) عضواً [2]، ويمثّل المجلس بؤرة اتخاذ القرارات الإستراتيجية للدولة، إذ يضطلع بقضايا السياسة الخارجية والدفاع والتنسيق بينهما، إلى جانب القضايا الإستراتيجية في الدولة كقضايا الطاقة وغيرها، ومن الصعب جدا الخروج على قراراته خلافا للمؤسسات الأخرى، وذلك راجع للطريقة التي يتم اتخاذ القرار فيه وهي طريقة التوافق، الأمر الذي يعني أن كل طرف ساهم بقدر معين في اتخاذ القرار، طالما أن الأمور تتمّ بالتوافق وليس بالتصويت [3].

ومن أبرز الأعضاء الدائمين في المجلس نجد كلّ من: ممثلان عن المرشد الأعلى، رئيس مجلس الشورى، رئيس القضاة، رئيس الدولة، رئيس الأركان، رئيس لجنة الموازنة، نائب الرئيس، سكرتير

---

[1]– غضنفر ركن آبادي، مرجع سابق، ص ص 477–478.

*– تأسس المجلس الأعلى للدفاع الوطني في العام الأول من الثورة الإيرانية الإسلامية، وكان متكوّنا وقتها من 7 أعضاء هم رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان، والقائد العام لقوات الحرس الثوري، واثنان من مستشاري المرشد الأعلى للجمهورية، للاستزادة انظر: ويلفريد بوختا، من يحكم إيران ؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 91–99.

[2]– خالد البسيوني، التحول العاصف: سياسة إيران الخارجية بين عهدين، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 219–220.

[3]– هشام داود الغنجة، العامل المذهبي ودوره في توجيه السياسة الخارجية تجاه العراق 2003–2013، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2017، ص ص 54–55.

المجلس، وزير الخارجية، وزير الداخلية، مدير المخابرات، قائد الجيش، قائد الحرس الثوري، رئيس مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وزير الدفاع، رئيس وكالة الطاقة النووية، وزير العلوم والتكنولوجيا، وزير الطاقة، ومندوب إيران في الأمم المتحدة، وقد يضاف لكل هؤلاء أي وزير قد يكون للقرار موضوع البحث صلة بمؤسسته، ويترأس المجلس رئيس الجمهورية الذي يعدّ مصدرا للسياسة الخارجية ومراقبا لتحركاتها ومواقفها[1].

وبالنسبة للشخصيات التي ترأست المجلس فتمثلت في كل من هاشمي رفسنجاني (1989-1997)، ثم محمد خاتمي (1997-2005)، فمحمود أحمدي نجاد (2005-2013)، وأخيرا حسن روحاني (2013- إلى اليوم)، بينما تولى أمانته العامة أربعة (04) شخصيات، ويعدّ الرئيس الحالي حسن روحاني عميد الأمناء العامّين إذ تولى هذا المنصب لفترة ستة عشر (16) سنة خلال فترة الرئيسين رفسنجاني وخاتمي أي من 1989 حتى 2005، وفي فترة أحمدي نجاد تولى الأمانة العامة علي لاريجاني (2005-2007) وسعيد جليلي (2007-2013)، في حين تولى علي شمخاني ذات المنصب منذ انتخاب حسن روحاني رئيسا للجمهورية سنة 2013 إلى اليوم [2].

وتتركز أهم أعمال المجلس الأعلى للأمن القومي في حماية وتأمين المصالح العليا للبلاد، وحماية الثورة الإسلامية وسيادة البلاد، وكذلك تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسة العامة، والاستفادة من الإمكانات المادية والمعنوية للبلاد في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، أخيرا تعيين المجالس الفرعية لقضايا أمن البلاد، على أن يترأسها كما سبق وتمت الإشارة إليه رئيس الجمهورية أو نائبا يتم تعيينه من أعضاء المجلس [3]. وبالرغم من الضغط الذي يمارسه المرشد الأعلى عبر صلاحياته الواسعة للتأثير في قرارات المجلس، إلا أن هذا الأخير يبقى مؤسسة ضليعة بحماية النظام داخليا وتوجيه ومراقبة السياسة الخارجية في بيئتيها الإقليمية والدولية[4].

الفرع الثاني: الهيأتين التنفيذية والتشريعية

بالإضافة لمؤسسة المرشد الأعلى وما يتصل به من مؤسسات، يوجد هناك هيأتين رسميتين تساهمان بشكل كبير في السياسة الخارجية الإيرانية وهما: الهيأة التنفيذية والتي تحوي مؤسسة الرئاسة وما

[1]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة : إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 2006، ص 109.

[2]- إلياس ميسوم ، مرجع سابق، ص ص 184-185.

[3]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 130.

[4]

يتصل بها من وزارات على رأسها وزارة الخارجية (سنتطرق إليهما في العنصر الأول من هذا الفرع)، وكذا الهيأة التشريعية والتي تحوي كلّا من مجلس الشورى الإسلامي وكذا مجلس صيانة الدستور (سنتطرق إليهما في العنصر الثاني من هذا الفرع).

أولا- الهيأة التنفيذية (مؤسسة رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية):

سنستعرض في هذا العنصر كل ما يتعلق بمؤسسة رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية ودورهما في رسم وتوجيه ملامح السياسة الخارجية الإيرانية، سواء من وضعهما القانوني (كما هو مبيّن في الفصل التاسع من الدستور الإيراني)، أو أهميتهما في المنظومة الإيرانية ككل.

أ- مؤسسة رئاسة الجمهورية:

يحتل رئيس الجمهورية المرتبة الثانية في الأهمية بعد منصب المرشد الأعلى في النظام السياسي الإيراني، وهو ما دلت عليه صراحة المادة 113 من الدستور بحيث اعتبرت رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، كما وأنه هو المسؤول عن تنفيذ الدستور كما يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة [1]، ومن ناحية أخرى فإن رئيس الجمهورية يكتسب توازنا في التمثيل يكون نابعا من انتخابه من قبل الشعب الأمر الذي يهبه القدرة على تنفيذ السياسات العامة للبلاد بحيوية أكبر، ويحق له تكرار انتخابه لأربع (04) سنوات مرة واحدة، ويشترط في فوزه حصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين المشتركين في التصويت، وفي الحالة التي لا تتحقق فيها الأغلبية فتتم إعادة الانتخابات مرة ثانية، بعد مرور أسبوع واحد على الانتخابات الأولى، على أن تنحصر الانتخابات الثانية بالمرشحين الاثنين اللذيْن حصلا على أعلى نسبة من الأصوات في الجولة الأولى [2].

وينسجم منصب رئيس الجمهورية مع روح النظام الإسلامي من خلال المواصفات الخَمْسة التي حددتها المادة 115 من الدستور؛ أن يكون إيراني الأصل أولا، حاملا للجنسية الإيرانية ثانيا، قديرا في مجال الإدارة والتدريب ثالثا، حسن السيرة وتتوافر فيه الأمانة والتقوى رابعا، معتقدا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد خامسا [3]، مواصفات يعمل كلّ من مجلس صيانة الدستور – بموافقة

[1]- غسان بن جدو، إيران إلى أين ؟ ، في مجموعة مؤلفين، العرب وجوارهم إلى أين ؟، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص 251.

[2]- محجوب الزويري، الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2010، ص 7.

[3]- علي عبد الصادق، إيران- تركيا والحرب الأمريكية العراقية، أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الطبعة الأولى، 2003، ص 19.

المرشد الأعلى الذي يوقع حكم تنصيبه بعد انتخابه- على توافرها في المرّشحين كما دلت عليه المادتين 110 و 115 ، وبالرغم من الهامش الكبير الذي يتمتع به الرئيس إلا أنه يظل ملتزما بسياسات يضعها المرشد الأعلى، وذلك على صعيد ترتيب الأولويات وتوجيه سياسات الدولة داخليا وخارجيا [1].

وتعتبر الضوابط أعلاه بمثابة ضمانة لانسجام نظرية المشاركة الشعبية مع إسلامية النظام، ويبقى للقائد بمعية مجلس الشورى حق الرقابة على موقع رئيس الجمهورية؛ إذ يحق للمرشد الأعلى عزل الرئيس خدمة لمصالح البلاد بإحدى الطريقتين، الأولى إذا صدر حكم قضائي بحقه في دعوى جنائية، ويستطيع المرشد في هذه الحالة إقالته من منصبه استنادا إلى هذا الحكم القضائي، وهي حالة لم تحدث في تاريخ إيران حتى وقتنا هذا، الثانية تحدث الإقالة فيها في حالة ما إذا قرّر البرلمان عدم صلاحية الرئيس وطلب من المرشد إقالته، وهذه الطريقة حدثت في حالة واحدة فقط، عندما أعفي فيها الرئيس من منصبه وكان بقرار من البرلمان الإيراني حيث تم سحب الثقة من أول رئيس للجمهورية وهو **أبو الحسن بني صدر Abolhassan Bani Sadr** [*]من منصبه، والطلب من المرشد الأعلى آنذاك الإمام الخميني أن يعفيه من منصبه، وهو ما فعله الإمام الخميني فعلا [2].

وجدير بالذكر أنه ومنذ 1979 تولى سبع (07) رؤساء منصب الرئاسة وهم: **أبو الحسن بني صدر** (1980-1981)، **محمد علي رجائي Mohammad Ali Rajai** (1981)، **علي خامنئي** (1981-1989)، **علي أكبر هاشمي رفسنجاني Hachemi Rafsandjani** (1989-1997)، **محمد خاتمي Mohammad Khatami** (1997-2005)، **محمود أحمدي نجاد Mahmoud Ahmadinejad** (2005-2013)، **حسن روحاني Hassan Rohani** (2013- إلى اليوم)[**].

---

[1]- حميد أنصاري، " **رأي الأمة والنظام الجمهوري: الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجا**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 68، مارس 2006، ص ص 13-14.

[*]- كان أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد تولى مؤقتا منصب وزير الشؤون الخارجية في إيران بعد إبراهيم يزدي، وتلاه في هذا المنصب صادق قطب زاده، وقد تولى رئاسة الجمهورية الإيرانية من 04 فيفري 1980 وحتى 21 جوان 1981، وهو تاريخ سحب الثقة منه من طرف البرلمان الإيراني وإقالته من قبل المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله الخميني. للاستزادة أنظر:
ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 43-44.

[2]- غضنفر ركن آبادي ، مرجع سابق، ص 490.

[**]- إذا استثنينا السنة الأولى من عمر الثورة التي شهدت هروب الرئيس الأول واغتيال الثاني، يتضح لنا أن كل الرؤساء الذي تعاقبوا على منصب الرئاسة قد ضفروا بعهدتين رئاسيتين من جهة، من جهة ثانية إذا استثنينا أيضا علي خامنئي الذي أصبح مرشدا للثورة الإسلامية عام 1989 يظهر وكأنه ثمّة تبادل للأدوار في قيادة البلاد بين أهم فصيلين سياسيين في إيران: المحافظون والاصلاحيون، فمثلا هاشمي رفسنجاني كان محسوبا على المحافظين في بدايات حياته السياسية خَلَفه خاتمي وهو من الإصلاحيين، ليخلفه محمود أحمدي نجاد من المحافظين، ليُخلَف هو الآخر بالرئيس الإصلاحي الحالي حسن روحاني.

هذا، وتعتبر الصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية واسعة في النظام السياسي في إيران؛ إذ يتولى ممارسة السلطة التنفيذية –عدا تلك المخصصة للقائد مباشرة– فهو بمثابة رئيس للوزراء يعينهم ويعزلهم بنفسه، وهو ما بيّنته المادة 124 من الدستور الإيراني[1]، والتي أكدت على أن رئاسة مجلس الوزراء تسند إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزراء ، يضاف إليها مصادقته على القوانين وتطبيقها بعد المصادقة عليها من مجلس الشورى، كما يرأس –كما سبق وأشرنا– المجلس الأعلى للأمن القومي [2].

ويتضح دور الرئيس في السياسة الخارجية من خلال تعيين الوزراء ومن ضمنهم وزير الخارجية، كذلك فإنه يقوم وفقا للدستور الإيراني بتعيين السفراء المقترحين من قبل وزير الخارجية، وفق الصلاحيات المخوّلة له دستوريا، ومن ثم يقوم بالتوقيع على أوراق اعتمادهم وكذلك تسلّم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى في البعثات الدبلوماسية [3]، وأيضا هو من يحق له التوقيع – أو عبر ممثله القانوني– على المعاهدات والعقود والاتفاقيات التي تبرم بين الحكومة الإيرانية وسائر دول العالم بشرط مصادقة مجلس الشورى الإسلامي عليها، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالتكتلات والاتحادات الدولية [4].

وعلى العموم فإن فِعليّة الرئيس في السياسة الخارجية يتوقف على اعتبارات أربعة أساسية مهمّة، بداية بشخصيته وعلاقته بالقوى المختلفة، ثم طبيعة العلاقة بينه وبين المرشد الأعلى، فعلاقته بمجلس الشورى، وأخيرا طبيعة القضية المثارة على المستوى الخارجي وما إذا كانت لا تدخل في صلاحيات المرشد الأعلى [5]، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يبقى موقع رئاسة الجمهورية بما له من تمثيل شعبي، في حال من التوازن مع مجلس ممثلي الشعب(الشورى) الذي له الحق بتوجيه السؤال إلى الرئيس (أو الوزراء الذين يتعين عليهم الحضور للمجلس) للإجابة فهو – إلى جانب الوزراء – مسؤول أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى [6].

ب –وزارة الخارجية:

على المستوى الدستوري، فإن وزارة الخارجية تُعدّ السلطة المسؤولة عن تطبيق بنود الدستور فيما يخص السياسة الخارجية، والتي تولاها الفصل العاشر من الدستور الإيراني بداية من المادة 125 وانتهاء بالمادة 155، وكل هذه المواد تتحدث حول شمولية عمل الوزارة والتزامها الخطط الإسلامية التي أعدّت

[1] – دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 124.

[2] – أمينة سالم، مرجع سابق، ص 57.

[3] – دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 127.

[4] – دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 125.

[5] – محمد ناصر شحاتة، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 22–27.

[6] – نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 14–15.

في عهد آية الله الإمام الخميني 1979–1989 [1]، بالإضافة إلى ذلك، فإن وزير الخارجية عادة ما يكون منتميّا إلى فصيل سياسي مختلف عن رئيس الجمهورية، وهو إجراء متعمّد الغرض منه السماح لقوى أخرى أن تكون لها يدٌ وبصمةٌ في تشكيل السياسة الخارجية الإيرانية [2].

على المستوى الحكومي، فعادة ما يكون دور وزارة الخارجية في السياسة الخارجية متمثّلا في إعداد الخطط لإدارة المسائل الجزئية أو الكلية الحاسمة لأن معظم القرارات في إيران يستوجب التنفيذ، وذلك في حالات معينة منها عدم القدرة على مراجعة المخططين ومتّخذي السياسات، ويمكنها أيضا على المستوى العملي أن تتخذ كثيرا من القرارات الفورية والضرورية، أو القيام بزيارات إلى الخارج مع مراعاة الخط العام لسياسات إيران الخارجية [3].

على المستوى السياسي العملي، فإن هذا الهيكل ليس مُجديّا دائما، لأنه قد يُظنُّ أن وزارة الخارجية هي الجهة المخوّلة والمعنية بصناعة القرار الخارجي، وفق منطق الأمور، بينما الواقع العملي مخالف لذلك؛ لأنه بالنظر إلى مباني السلطة الفعلية في إيران وصلاحيات المسؤولين سنجد أن تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية معقّدة، كونه (التنفيذ) يقع على كاهل وزارات ومؤسسات مختلفة، كلٌّ حسب نطاق صلاحياته، فوزير التجارة مثلا يتدخل في الأمور المتعلقة بالتبادل التجاري مع العالم الآخر، بينما يتدخل وزير الدفاع مثلا عندما يتعلق الأمر بشؤون التسليح وهكذا دواليك [4].

من جهة أخرى فإن تنفيذ السياسة الخارجية في أحيان أخرى يقع ضمن الصلاحيات المباشرة للمرشد الأعلى سيما إذا تعلق الأمر بشؤون تهمُّ الأمن القومي الإيراني، ونستدل هنا بما جاء على لسان أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية **أبو الحسن بني صدر** الذي أكّد على أن التعامل في القضايا المُهِمّة والمصيرية (أزمة رهائن السفارة الأمريكية مثلا) كان يتم بمعزل عن الحكومة أو الرئيس، ومن خلال مكتب المرشد الأعلى شخصيّاً الذي حظر على المسؤولين الإيرانيين الرسميين مقابلة الوفود الأجنبية التي كانت تأتي لمحاولة حل هذه الأزمة، ليعهد بها لاحقا إلى البرلمان الإيراني [5].

---

[1]– بيزن إيزدي ، مرجع سابق، ص 102.

[2]– والتر بوتش، العالم الثالث والإسلام العالمي والبراجماتية: صناعة السياسة الخارجية الإيرانية، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014، ص 12.

[3]– أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية 1979–2011، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 229–230.

[4]– غضنفر ركن آبادي، مرجع سابق، ص 500.

[5] - Bani Sadr ,My Turn to Speak : Iran, the Revolution and the Secret Deals With U.S, Washington: DC: Brassey's, 1991, P-p 26-32.

وبعد نهاية حرب الخليج الأولى ووفاة آية الله الخميني وتبوأ آية الله علي خامنئي منصب المرشد الأعلى، تغيرت أوضاع وزارة الخارجية، ونستدلّ هنا بحقبة وزير الخارجية السابق **علي أكبر ولايتي** الذي تسلّم مهامه منذ 1981 وبقي حتى عام 1997، كانت هذه السنوات كفيلةً بأن يحقق فيها **ولايتي** قدرا معيّنا من الاستقرار في السياسة الخارجية الإيرانية، كما عمل على تحسين صورة الوزارة على المستوى الخارجي عن طريق حضور المحافل الدولية [1]، واستمرّ هذا التوجه مع حالات قليلة من المدّ والجزر في صلاحيات الوزارة مع المرشد الأعلى والرئيس، ووصل التصادم لحدّ الإقالة كما حدث مع **منوشهر متقي** الذي أقاله الرئيس الأسبق **محمود أحمدي نجاد** في محاولة من هذا الأخير التحكم بزمام الأمور، متّبعا بذلك التوجه الدولي الذي جرى العرف فيه أن تبقى وزارة الخارجية تحت إمرة الرئيس[2].

وتُعدّ وزارة الخارجية الإيرانية مقرًّا للنخب الإسلامية الكفؤة والأكاديمية، فضلا عن دقة اختيار كوادرها وإخلاصها المؤكد للدولة الإسلامية، وتُعدّ جامعة الإمام جعفر الصادق من أهم مصادر تخريج الكوادر التي تقود الجهاز الدبلوماسي الإيراني[3]، وقد عرفت إيران منذ 1979 إلى اليوم ثلّة من ساستها الذين عُهِد إليهم مسؤولية وزارة الخارجية، **كريم سنجابي** (من 11-2-1979 إلى 1-4- 1979)، **مهدي بازركان** (من 1-4-1979 إلى 12-4-1979)، **إبراهيم اليزدي** (من 12-4-1979 إلى 12-11-1979)، **أبو الحسن بني صدر** (من 12-11-1979 إلى 29-11-1979)، **صادق قطب زادة** (من 29-11-1979 إلى 3-8-1980)، **محمد كريم خدا بناه** (من 3-8-1980 إلى 11-3-1981)، **محمد علي رجائي** (11-3-1981 إلى 15-8-1981)، **مير حسين موسوي** (من 15-8-1981 إلى 15-12-1981)، **علي أكبر ولايتي** (من 15-12-1981 إلى 20-8-1997)، **كمال خرازي** (من 20-8-1997 إلى 24-8-2005)، **منوشهر متقي** (من 24-8-2005 إلى 13-12-2010)، **علي أكبر صالحي** (من 13-12-2010 إلى 15-8- 2013)، **محمد جواد ظريف** (من 15-8-2013 إلى اليوم)*.

---

[1] - Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami, eds, The foreign Policies of Middle East States, Middle East in the International System, Boulder, CO: LYNNE Rinner Publishers, 2002, P 294.

[2] – والتر بوتش، مرجع سابق، ص 11.

[3] – غضنفر ركن آبادي، مرجع سابق، ص 501.

* – إذا أمعنّا النظر في هذه القائمة يتضح لنا جليا ما تم الإشارة إليه حول حالة اللاإستقرار التي كانت تعرفها وزارة الخارجية الإيرانية؛ فمن ضمن 13 وزير خارجية تبوأ خمسة (5) منهم المنصب في العام الأول لتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وثلاثة (3) منهم في العام الثاني، ولتشهد أزيد من ثلاثة عقود كاملة (من 1981 حتى اليوم) تولّي خمسة (5) وزراء منهم المنصب، والذي إن دلّ على شيء فإنما يدل على ضبابية الرؤية والعمل السياسي للجمهورية حال تأسيسها من جهة (ليس على المستوى الخارجي فقط بل حتى على المستوى الداخلي)، ومحورية المرشد الأعلى الراحل آية الله الخميني في تعيين وعزل أي شخص لا تتوافق رؤاه معه ومع مبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية 1979، ليعرف الوضع حالة من الاستتباب مع تبوأ عميد وزراء الخارجية علي أكبر ولايتي المنصب لمدة 16 سنة كاملة (الذي كان يتّسم بحنكة سياسية في إدارة شؤون وزارة الخارجية بما يتّسق ومعالم السياسة الخارجية الإيرانية التي خطّها الإمام الخميني)، وإظهار المرشد الحالي نوعا من المرونة مع وزراء الخارجية في العديد من القضايا الخارجية على غرار الملف النووي الإيراني، الذي حمل في جزء كبير منه بصمة آخر أربعة (4) وزراء خارجية إيران سيما الوزير الحالي محمد جواد ظريف وفريق عمله، والوصول إلى اتفاق مع القوى الكبرى كما سيأتي ذكره لاحقا.

ثانيا – الهيأة التشريعية:

تتكون الهيأة التشريعية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية من مؤسستين هما مجلس الشورى الإسلامي وكذا مجلس صيانة الدستور، وفيما يلي سنتعرض لكل منها بالتفصيل مبينين وضعهما القانوني في الدستور وكذا كيفية تأثيرهما على السياستين الداخلية والخارجية لإيران.

أ – مجلس الشورى الإسلامي:

يمثّل السلطة التشريعية للدولة الإيرانية، وقد تمت زيادة عدد مقاعده من 270 مقعد إلى 290 مقعد عام 2007، يتم انتخاب أعضائه مباشرة من قبل الشعب، لذلك عدّ آية الله الخميني المجلس على أساس أنه محور التقاء الحق الديني بالحق الشعبي، كما أنه مؤسسة التشريع التي تشرّع على أساس الإسلام وبمقتضى احتياجات العصر[1].

دستوريا، يتشكل هذا المجلس من المرشحين الذين وافق عليهم مجلس صيانة الدستور ولمدة أربع سنوات، وهم مسؤولون اتجاه جميع أبناء الشعب، ولكل منهم الحق في إبداء وجهة نظره في قضايا البلاد الداخلية والخارجية كافة، ولا يجوز ملاحقتهم أو توقيفهم بسبب آرائهم أو وجهات نظرهم التي يبدونها في المجلس في إطار عملهم كنواب، ويشترط في العضو المرشح لعضوية المجلس أن يكون حاصلا على درجة جامعية أو ما يعادلها، وأن يكون عمره ما بين 35 و 70 سنة، ويتولى مجلس الخبراء مسؤولية الإشراف الكامل على عملية الانتخابات، وتعيين اللجان التي تقوم بفحص أسماء المرشحين [2].

وفي نفس السياق، فقد أقر الدستور الإيراني شكلا آخر لتمثيل الرأي العام جرى إتباعه في شكل مكثّف خلال عمر الدولة؛ حيث أجاز الدستور كما جاء في المادة 59 ممارسة السلطة التشريعية بإجراء الاستفتاء العام والرجوع إلى آراء الناس مباشرة بعد مصادقة ثلثي أعضاء مجلس الشورى الإسلامي حول القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المهمّة جدا، فيما تظل أجواء مناقشات مجلس الشورى قريبة من الرأي العام، ويرجع ذلك لكون أن مناقشات المجلس يجب أن تكون علنية، هذا بالإضافة إلى نشر التقرير الكامل عنها عن طريق الإذاعة والجريدة الرسمية [3].

---

[1] – بدون كاتب، منهجية الثورة الإسلامية، مرجع سابق، ص 241.

[2] – باكينام الشرقاوي، " **خصوصية صنع القرار السياسي الإيراني**" ، مختارات إيرانية ، السنة الأولى، العدد الثامن، مارس 2001، ص ص 50–51.

[3] – هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 112.

وينقسم دور مجلس الشورى إلى بُعدين: التشريع والرقابة؛ البعد الأول يتضمن في جوهره إشكالية أساسية في النظام–التجربة، وتدور حول الحاجة للتشريع في ظل وجود الشريعة؟ وكيف يتلاءم التشريع الإنساني مع الشريعة السماوية؟ وما درجة الارتباط بينهما؟، الجزء الأول من الإشكالية حلّها الدستور بأن وضع ضمن أسس النظام الإسلامي الاجتهاد المستمر* من قبل الفقهاء جامعي الشرائط على أساس "الكتاب وسنة المعصومين" ، أما الجزء الثاني فقد تم وضع آلية قانونية لحله بإعطاء الأولوية للشريعة الإسلامية، فلا يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين المتناقضة مع أصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو الدستور، ويتولى مجلس صيانة الدستور مهمّة البتّ في هذا الأمر، وذلك لأن سلطة النص يحميها الاختصاصيون لا ممثلو الشعب، وفي حال الاختلاف يحسم القرار مجمع تشخيص مصلحة النظام [1].

في حين يتبدى نطاق البعد الرقابي في علاقات مجلس الشورى الإسلامي بالسلطة التنفيذية؛ فنجد أن أعضاء المجلس يستطيعون مسائلة مجلس الوزراء أو أحدهم في أي مجال يرونه ضروريا وكذلك رئيس الجمهورية بشرط موافقة ثلث النواب على الأقل، ويلزم موافقة ثلثي النواب لإقالة رئيس الجمهورية، وقبل كل هذا فالسلطة التنفيذية غير المنتخبة –ممثلة بالوزراء– تنال ثقة الشعب ممثّلا بنوابه قبل الإقدام على أي عمل [2]، ويضاف إلى هذه الرقابة صلاحياته الرقابية المختلفة والتي تشمل في مجملها الزوايا الحساسة في النظام، وتلك التي تمس أمن البلاد واستقراره، منها أحقيته وتوليه التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد، وكذا مصادقته على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والعمل على عدم تجاوز المؤسسات لخطوطها المرسومة لها في الدستور خدمة لمصالح البلاد، وإن حدث ذلك يتعين توفر مصادقة أربعة أخماس أعضائه، هذا إلى جانب ترخيصه للحكومة بفرض الأحكام العرفية في شكل مؤقت قابل للتجديد في حالات الضرورة، وكذا مصادقته على كل من عمليات الاقتراض والإقراض التي تجريها الحكومة، وكذا مسألة توظيف الأجانب في حالة الضرورة [3].

---

* – الاجتهاد المستمر هو الذي أنتج نظرية ولاية الفقيه وأسس للثورة الإسلامية ووضع اطر نظام إسلامي حديث، الاجتهاد المستمر هو الذي سمح للحوزات أن تتواجد في الشارع كذلك بدلا من أن تقبع في محاريبها جامدة لا تحرّك ساكنا.

[1] – أحمد النعيمي، النظام السياسي في إيران، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2016، ص ص 124–125.

[2] – نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 112–113.

[3] – بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)، في جمال سند السويدي ، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1998، ص ص 95–96.

وجدير بالذكر أن إيران عرفت منذ العام 1979 إلى يومنا هذا عشرة مجالس شورى، اتسمت فترة كل منها بطغيان أحداث مهمة عليه؛

- **المجلس الأول** (1980-1984) وفيه تم تغيير اسم المجلس من مجلس الشورى الوطني إلى مجلس الشورى الإسلامي، وقد طغى على هذه المرحلة اضطرابات حادة في النظام السياسي بسبب الحرب مع العراق وما صاحبها من الخلافات بين قيادات النظام؛
- **المجلس الثاني** (1984-1988) وتميزت هذه المرحلة بهدوء نسبي في النظام السياسي الإيراني مع استمرار الحرب الإيرانية العراقية؛
- **المجلس الثالث** (1988-1992) تميزت هذه المرحلة بانتهاء الحرب الإيرانية العراقية ووفاة الخميني وخلافته من قبل علي خامنئي وخلافة رفسنجاني لهذا الأخير في منصب الرئاسة؛
- **المجلس الرابع** (1992-1996) شهدت هذه الفترة مزيدا من سيطرة المحافظين على مفاصل الحكم؛
- **المجلس الخامس** (1996-2000) شهدت هذه الفترة رجحان الكفة لصالح الإصلاحيين وسيطرتهم على مقاليد الحكم وتبوأ خاتمي للرئاسة؛
- **المجلس السادس** (2000-2004) شهدت هذه الفترة على المستوى الداخلي انفتاحا وترسيخا للديمقراطية بشكل كبير، أما على المستوى الخارجي فقد شهدت احتلال العراق وسقوط نظام صدام حسين وقبله احتلال أفغانستان وسقوط نظام طالبان وما صاحبه ذلك من اختلالات في التوازنات في البيئات الإقليمية التي تنتمي إليها إيران؛
- **المجلس السابع** (2004-2008) تميزت هذه الفترة بتولي المحافظين ممثّلين بمحمود أحمدي نجاد زمام الأمور في إيران، خارجيا تميزت بظهور الملف النووي الإيراني وتنامي الضغوط الدولية على إيران؛
- **المجلس الثامن** (2008-2012) تميزت هذه المرحلة باستمرار هيمنة المحافظين على السلطة، أما خارجيا فشهدت ارتفاعا جنونيا لأسعار البترول وما صاحب ذلك من عوائد مالية ضخمة وانتعاش الاقتصاد الإيراني، وكذا بداية موجة الحراك العربي في دول مهمّة بالنسبة لإيران؛
- **المجلس التاسع** (2012-2016) تميزت هذه الفترة باستعادة الإصلاحيين للسيطرة على دواليب السلطة في الداخل الإيراني، أما على المستوى الخارجي فتميزت باستمرار الحراك العربي وتأثيراته

على المصالح الإيرانية من جهة، ومن جهة ثانية شهدت الفترة التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني مع المجتمع الدولي وما أعقبه من رفع للعقوبات وانتعاش الاقتصاد الإيراني؛

- **المجلس العاشر** (2016-2020) وهو المجلس القائم حاليا، وقد شهد استمرار سيطرة الإصلاحيين على السلطة في الداخل الإيراني، أما على المستوى الخارجي فقد شهدت خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، وما صاحبه ذلك من تداعيات على الاقتصاد الإيراني بشكل خاص والدور الإيراني في بيئاتها الإقليمية بشكل عام.

ب- مجلس صيانة الدستور:

لما كان مجلس الشورى الإسلامي يمتلك القدرة على التشريع في إطار الحدود الفقهية، وموقعه القانوني والشرعي والفقهي الحساس، ودروه الكبير في إدارة البلاد، ولما كانت الدولة الإسلامية مهمتها تطبيق الشريعة أولا والدستور ثانيا، فينبغي ألا تفقد الرقابة عليها، ولا بد لها -بالتالي- من إيجاد سلطة تتولى الإشراف على انتظام القوانين والمقررات البرلمانية في سياق الفقه الإسلامي والدستور، لذلك فإن أساس وجود مجلس دستوري من ناحية الشكل هو تقليد ديمقراطي، أما من حيث المضمون فيختلف في الدولة الإسلامية عن سواها من الدول بالأهداف والقوانين والمعايير، ويعتبر المكوّن الثاني للسلطة التشريعية والذي يعدُّ الامتداد لمجلس الحكماء الذي أُسّس في عام 1906، والذي هُمّش بعد الثورة البيضاء وهو أعلى سلطة دستورية في البلاد، ولا وجود لنظير لها في دساتير العالم[1].

يتألف مجلس صيانة الدستور من أعضاء غير منتخبين من الشعب مباشرة، ويبقى بعيدا عن التجاذبات السياسية كما يقوم بدوره كمجلس اختصاصي ذي مهمّة أكاديمية محضة، وبحسب **هادي قبيسي** فإن دور المجلس يتلخص في كونه أنه بمثابة المانع لانحراف النظام الإسلامي عن خط الدين والإسلام، ويحول أيضا دون الخروج عن الدستور – الذي يأتي في الدرجة الثانية في الأهمية إلا أنه مهمّ جدا – الذي يُعدّ بمثابة العمود الفقري، بل في الحقيقة هو مركز السلطة للنظام وهو المعيار الضابط، لهذا أنيطت للمجلس مهمّة العمل من أجل الحؤول دون انحراف مؤسسات النظام عن الدستور، وبالتالي عدم سماحه بالمصادقة على ما يخالف الدستور من القوانين ويقف أمامها [2].

---

[1]- قهرمان حمدي، " **نظرة على تاريخ مجلس صيانة الدستور ورقابته**"، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 90 ، يناير 2008، ص ص 50-51.

[2]- هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 108.

دستوريا، تم الإقرار على تشكيل المجلس في المادة 91 والتي نصت على أنه يهدف إلى ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور، على أن يتكون من ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة يختارهم القائد، وستة أعضاء آخرين من المسلمين من ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون، يرشّحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي، وفي الدستور عينه تم الإقرار في المادة 110 للولي الفقيه صلاحية إقالة فقهاء المجلس، على أن يُعاد انتخاب أعضائه كل ست سنوات بحسب المادة 92 من الدستور الإيراني [1].

يتضح إذن من الكلام أعلاه أن الهدف الأساسي للمجلس هو الإشراف على إسلامية ودستورية قوانين مجلس الشورى الإسلامي ومقرراته، ولكن هنا نطرح تساؤل حول الآلية الدستورية لهذا الإشراف ؟ وقبل ذلك ما هو موقع مجلس صيانة الدستور في النظام ؟، الإجابة على هذه الأسئلة يكمن أساسا في ما تضمنته المادة 93 من الدستور الإيراني والتي تؤكد على أنه لا توجد مشروعية لمجلس الشورى الإسلامي دون وجود مجلس صيانة الدستور، في حين تتجلى الآلية الدستورية في إلزامية مجلس الشورى إرسال كل ما يصادَق عليه إلى مجلس صيانة الدستور[2]، وبإمكان أعضاء هذا الأخير حضور جلسات مجلس الشورى الإسلامي توفيرا للوقت، لتتم الموافقة على القوانين والمقررات عبر آلية خاصة تتلخص أساسا في كون تحديد عدم تعارض ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع أحكام الإسلام يتم بأغلبية الفقهاء في مجلس صيانة الدستور، أما تحديد عدم التعارض مع مواد الدستور فيتم بأغلبية أعضائه [3].

وإلى جانب ما أُثير أعلاه من صلاحيات للمجلس فإن له صلاحيات أخرى تتمثل في الإشراف على انتخاب مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي وعلى الاستفتاء العام، ورغم كل هذا إلا أن ثمة جدلا دائرا في الداخل الإيراني، والذي يُثار بين الفينة والأخرى ومع كل مناسبة –سيما السياسية منها – والمتمحور على آليات إسقاط الفكر الإسلامي في كل أبعاده على جميع مناحي الحياة المعاصرة وما يتطلبه ذلك من تحديث للفقه وفلسفته، نجد أن دور مجلس صيانة الدستور يتنامى في الإشراف على الحياة السياسية داخليا وخارجيا ككل متكامل [4].

---

[1]– عباس ملكي، " **صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية**"، مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد 36، يوليو 2003، ص 24.

[2]– دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 93.

[3]– عبد الرزاق خلف محمد الطائي، " **النظام السياسي في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية** "، مجلة الدراسات الإقليمية ، المجلد التاسع، العدد 30، 2013، ص 288.

[4]– بدون كاتب، منهجية الثورة الإسلامية، مرجع سابق، ص ص 246–247.

المطلب الثاني: المباني غير الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية

إنه من غير الممكن فهم السياسة الخارجية لدولة ما وبصورة أدق بواسطة المباني الرسمية لها وفقط، بل في كثير من الحالات يكون لزاما علينا البحث في المباني غير الرسمية للسياسة الخارجية لدولة معينة، مبانٍ تلعب دورا مؤثرا لا يمكن تجاوزه أثناء الدراسة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية بطبيعة الحال لا تشذّ عن هذه القاعدة؛ إذ توجد فيها عدد من المؤسسات والقوى غير الرسمية، والتي تؤدي دورا معينا في الداخل الإيراني والخارج أيضا، وأغلب هذه القوى والمؤسسات لها علاقات وارتباطات مختلفة مع المؤسسات الرسمية، لأن بعض الأشخاص في المؤسسات الرسمية يصنّفون ضمن القوى غير الرسمية، كما أن لهم علاقات متبادلة معها، ويضاف إليه أن أغلب هذه القوى والمؤسسات غير الرسمية ذات طابع ديني في جانب كبير منه، كما أنها مرتبطة بالضرورة مع النظام السياسي الإيراني.

لذلك سنسعى في هذا المجال للبحث في مضامين البنى غير الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية، مقسّمين المطلب إلى ثلاثة فروع؛ بداية بالقوى الدينية، مرورا بالتيارات والأحزاب السياسية، وانتهاءً بالمجتمع المدني.

الفرع الأول: القوى الدينية

ما من شكّ أن للقوى الدينية أهمية كبيرة في الحياة العامة الإيرانية على المستويين الداخلي والخارجي، أهميةٌ تعود إلى أزمان غابرة، واستمرت كذلك حتى قيام الثورة الإسلامية عام 1979، وتشمل القوى الدينية كلٌّ من الحوزة الدينية وما يتبعها من مؤسسات أخرى، يضاف إليها خطباء المساجد ومالهم من تأثير واسع في الداخل والخارج الإيراني، وهو ما سنتتبعه فيما يلي.

أولا- الحوزة الدينية:

بداية وجب التأكيد على أن للحوزة الدينية مكانة مهمّة في إيران، وذلك راجع لكونها صاحبة الفضل الكبير في المحافظة على المذهب الرسمي للدولة، كما وأنها كانت – وما تزال- تُعدُّ مركزا دينيّا للمسلمين الشيعة، وكذلك مقصداً للعديد من طلبة العلوم الدينية، وترجع بجذورها إلى العهد الصفوي[1]. وتُعدّ حوزة **قم** من أهم الحوزات الدينية في إيران، وتُعتبر مركزا لتخريج العديد من علماء الدين، ناهيك عما تتضمنه من

[1]- مهدي كلشي، من الحكم العثماني إلى الحكم الإيراني، ترجمة: سرمد الطائي، دمشق: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص 135.

مدارس دينية مهمّة نذكر منها مثلا المدرسة الفيضية والتي كانت مقرّا للحركة الثورية الإيرانية منذ عام 1963 وحتى الثورة الإسلامية عام 1979 [1].

وتتمتع الحوزات الدينية بالاستقلالية عن الدولة وعن مناهجها الدراسية، وليس معنى ذلك أن المؤسسة الدينية كانت على طرف نقيض مع السلطة في كل الأحوال، أو أنها تعمّقت في العمل السياسي، بل معنى ذلك أن وجودها المتميّز والسمات التي حافظت عليها منذ نشأتها جعلتها قادرة على إفراز قيادات سياسية تستقطب الجماهير من ناحية، وتربي قيادات جديدة تدفع إلى الساحة في وقت الضرورة من ناحية أخرى [2]، وقد تحالفت المؤسسة الدينية مع الفئات الاجتماعية المستقرة أو المؤثرة في التاريخ الإيراني، حيث كان لها (للمؤسسة الدينية) التأثير الكبير من خلال صوغها للأحكام والقوانين الضابطة للسلوكات الاجتماعية والاقتصادية، كما كانت فتاويها أكثر فعّالية من أي أمر آخر [3].

ولكون النظام في إيران كان –وما يزال– يستند في شرعيته على أسس دينية حتى ولو كانت متفاوتة، فقد كان الحكّام في بعض المراحل يحاولون كسب تأييد الحوزات الدينية لإصباغ الشرعية على حكمهم، وهو ما كان حاصلا إبان الحكم الصفوي وبدايات الحكم الشاهنشاهي[4]، كما يتمتع رجال الدين بالحصانة الدينية المعترف بها ضِمنًا، والتي تجعل من الصعب على النظام السياسي ملاحقتهم، ومثال معارضة آية الله الخميني للشاه دليل على ذلك، فأقصى ما فعله النظام وقتئذ هو نفيه إلى الخارج على خلاف التعامل مع المعارضة السياسية الأخرى والتي يحال أفرادها وشخصياتها للمحاكمة [5].

ونظرًا لعدم وجود إيديولوجية واحدة سياسية في إيران (بسبب التعدد القومي والديني، وكذا عدم قدرة الأحزاب السياسية والحركات الجمعوية على توفير إيديولوجية واحدة تجمع كل أطياف الشعب الإيراني)، فقد عُدّت الحوزة الدينية بديلا لتوفير الإيديولوجية الجامعة لأغلب الإيرانيين من جهة، ومتنفسا لقوى المجتمع من جهة ثانية، كونها الأكثر تنظيما في المجتمع[6]. ورغم هذا كلّه لم تَخْلُ الحوزات الدينية من

---

[1]– محمد عباس ناجي، " **من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران** "، دراسات مترجمة ، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007، ص 11.

[2]– أمينة سالم، مرجع سابق، ص ص 72–73.

[3]– فهمي هويدي، إيران من الداخل، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الرابعة، 1998، ص ص 84–85.

[4]– رعد عبد الجليل، التطرف الديني في إيران : دراسة في جذوره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بغداد: معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، 1985، ص 85.

[5]– سعد الأنصاري، الفقهاء حكام على الملوك: علماء إيران من العهد الصفوي إلى العهد البهلوي 1500–1979، بيروت: دار الهدى، 1986، ص-ص 40–44.

[6]– محمد كاظم علي، صراع الأحزاب السياسية في إيران 1979–1985، بغداد: معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، 1986، ص 4.

التجاذبات السياسية منذ قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979، وكان محور هذه التجاذبات محصورا في غالبه في نقطة مهمّة وهي قضية المشاركة في الحكم[1]، الأمر الذي جعلها تنقسم (تبعا لرؤيتها) إلى ثلاثة تيارات*؛ بالنسبة للتيار الأول فقد كان يرى بضرورة الانخراط في الحكم والمشاركة في مؤسسات النظام، أما التيار الثاني فقد أكّد على دعم الدولة لكن ليس بالانخراط في الحكم بل يكفي أن يكون ذلك من داخل الحوزة الدينية، بتطويرها لمواكبة حاجات الدولة محليّا وإقليميا ودوليّا، أما التيار الثالث فقد طالب بالاستقلال عن النظام السياسي وعدم خوض غمار السياسة، والاكتفاء بالتالي بالدور الديني الذي كانت الحوزات تمارسه قبل الثورة الإسلامية [2].

ثانيا– أئمة الجمعة والجماعات " خطباء المساجد":

بداية نشير إلى دور المسجد المهم في قيام الثورة الإسلامية في إيران، وهو ما وعاه الخميني جيدا، لذلك عمد إلى استغلال المسجد وخطباء الجمعة من أجل مزيد من التعبئة السياسية للجماهير ومزيد من الالتفاف حول أفكار الثورة الإسلامية، الأمر الذي جعل المساجد وخطب الجمعة منذ بداية الثورة – وإلى اليوم– تتحول إلى اجتماعات سياسية، يتم فيها توضيح سياسات الدولة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي [3]، وكان هناك مغزى حقيقي لإعادة شعيرة صلاة الجمعة بعد أن كان يمارَس عليها الضغط في السابق واعتبرت غير واجبة من قبل علماء الدين في عصر الغيبة، لكن بعد نجاح الثورة الإسلامية جعل آية الله الخميني منها واجبة في ظل الغيبة، وبصفته نائب الإمام عيّن أول إمام لصلاة الجمعة في المدن الإيرانية، وتشكيل أمانة عامة لأئمة الجمعة وخطبائها في عام 1982، تنحصر مهمتها في الإشراف على مراسيم صلاة الجمعة وتحدِّد المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية [4].

هذا، وقد أقيمت أول صلاة للجمعة في إيران عام 1979 بأمر من الخميني بإمامة **آية الله علي طالقاني**، وبعد وفاته في 10 سبتمبر 1979 عيّن الخميني مجموعة من رجال الدين مهمّتهم إمامة الناس

---

[1]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 144.

*– ومتى ما ألقينا نظرة على الانتخابات الرئاسية لعام 2009 فإننا نجد انعكاس هذه الرؤى الثلاثة والتباين في مواقف رجال الدين من السلطة في إيران والتنافس الدائر بين المحافظين والإصلاحيين بين مؤيد لها مثل آية الله مصباح يزد ومعارض لها مثل آية الله حسين منتظري. للمزيد أنظر: محمد عطوي، " **الانتخابات الرئاسية الإيرانية والوقائع والمواقف**"، شؤون الأوسط ، العدد 133، 2009، ص 36.

[2]– مهند مبيضين، الفكر السياسي الإسلامي والإصلاح: التجربتان العثمانية والإيرانية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2008، ص 95.

[3] - Said Arjomand (et al), The Iranian Islamic Clergy : Governmental Politics And Theocracy, Washington : The Middle East Institute.D.C, March 5, 1984, P76.

[4]– يحيى داود عباس، " **قراءة في صلاة الجمعة في إيران بعد مرور ما يقرب ثلاثين عاما على إقامتها**"، مختارات إيرانية، العدد 99، أكتوبر 2008، ص ص 76–77.

في المدن الإيرانية الكبرى وهم : **علي الخامنئي، علي مشكيني، محمد خاتمي، محسن ملكوتي، جلال الدين طاهري**، ورأس هذه الأمانة في بداية تأسيسها آية الله علي خامنئي عندما كان رئيسا للجمهورية (1981–1989) [1].

ورغم ما تتمتع به صلاة الجمعة من أهمية إلا أن هناك أصواتا في الداخل الإيراني انتقد طريقة تسييرها، وجعلها في خدمة أجندة سياسية لفصيل سياسي دون آخر، وضرورة العمل من أجل فصلها عن السياسة وحصرها في الوعظ الديني، درءًا للخلاف والتحيز [2]، ومع ذلك تبقى صلاة الجمعة إحدى أدوات النظام السياسي واستغلالها لكسب التأييد الشعبي، وإضفاء الشرعية للحكومة والولاء التام للقيادة.

الفرع الثاني: التيارات والأحزاب السياسية:

مرّت الحياة الحزبية في إيران بمرحلتين رئيسيتين؛ المرحلة الأولى تبدأ من تاريخ نجاح الثورة الإسلامية 1979 وإلى غاية 1991، اتسمت خلالها بغياب أحزاب سياسية ذات تأثير عدا حزب الجمهورية الإسلامية، ويرجع ذلك إلى الظروف المحلية (ممثلة أساسا في القبضة القوية للمرشد الأعلى الخميني، والصدامات السياسية غداة قيام الجمهورية الإسلامية)، والإقليمية (ممثلة أساسا في الحرب الإيرانية–العراقية)، أما المرحلة الثانية فتستمر من 1991 وإلى يومنا هذا، واتسمت في مجملها بظهور عدة تيارات سياسية نتيجة المرونة التي أبداها المرشد الأعلى علي خامنئي، وتوزعت بين اليمين المحافظ واليسار الإصلاحي [3].

وعلى العموم يمكن إجمال هذه التيارات السياسية في قالبين؛ القالب الأول هو الأحزاب الموالية للنظام السياسي، والقالب الثاني هو الأحزاب المعارضة للنظام السياسي، وهو ما سيتم بحثه في هذا العنصر؛ بداية بأحزاب الموالاة السياسية (محافظين وإصلاحيين)، وتاليا بأحزاب المعارضة السياسية (معارضة الداخل ومعارضة الخارج) وتبيان تأثيرها –طبعا– في السلوك الخارجي لإيران.

أولا– أحزاب الموالاة السياسية للنظام:

تتوزع في إيران فصائل حزبية عدة منها التي تؤكد على الطابع الثوري في منهجها، ومنها التي تركز على الطابع الإنمائي والسعي لتطوير الدولة، ومنها التي تركز على عملية إصلاح المنظومة

---

[1]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 144.

[2]– يحيى داود عباس، " **قراءة في صلاة الجمعة في إيران بعد مرور ما يقرب ثلاثين عاما على إقامتها**"، مرجع سابق، ص ص 78–79.

[3]– سعيد عكاشة، " **الإصلاحيون والمحافظون في إيران...جدل المنفعة المتبادلة !!**"، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد الثاني عشر، يوليو 2001، ص ص 70–71.

السياسية في البلاد والسعي في سبيل تحقيق التعددية وكفل الحريات [1]، كما أنها في عمومها تعدّ من بين الأحزاب والتيارات السياسية التي عملت –وما تزال تعمل– داخل الساحة السياسية الرسمية الإيرانية، سواء أكانت قد شاركت في الحكم والسلطة السياسية أم لا، ومنها كما سبق الإشارة ما هو محسوب على التيار المحافظ، ومنها ما هو محسوب على التيار الإصلاحي. وفيما يلي سنتعرض لكلٍّ منها بالتفصيل.

أ- التيارات الحزبية المحافظة:

تضم في عمومها كلًّا من الأحزاب التالية: الحزب الجمهوري الإسلامي، حزب كوادر البناء، حزب جمعية المؤتلفة الإسلامي، حزب الله، رابطة علماء الدين المناضلين.

1- الحزب الجمهوري الإسلامي: يعود تاريخ تشكّل هذا الحزب مباشرة بعد نجاح الثورة الإسلامية، وتم ذلك من قبل عدد من رجال الدين المقرّبين من المرشد الأعلى آية الله الخميني، ومغزى ذلك أنهم كانوا يريدون أن يؤكدوا دورهم في الحياة السياسية، انطلاقا من دورهم المركزي في قيام ومن ثمَّ نجاح الثورة الإسلامية [2]، وقد ضمّ في بداية تأسيسه كلٌّ من: **علي خامنئي**، و**هاشمي رفسنجاني**، و**محمد بهشتي**، و**محمد جواد باهنر**، و**أردبيلي** [3].

على المستوى الداخليّ، نجد أن الحزب أيّد مبدأ ولاية الفقيه، ودعمه لسيطرة رجال الدين على الحكم المركزي والتأكيد عليه، ومعارضته بالتالي للأصوات المنادية لمنح الأقليات حُكْمًا ذاتيًّا، ومعارضته كذلك لفكرة قيام مجلس يحلّ محلّ المرشد الأعلى في حال وفاته وتفضيله لتولية المنصب لفقيه من رجال الدين، وتأييده للتخطيط المركزي للاقتصاد، مع ما يستتبع ذلك من عملية تأميمٍ للصناعات الأساسية وسيطرة للدولة على التجارة الداخلية والخارجية [4].

على المستوى الخارجيّ، وفي مجال السياسة الخارجية فقد آمن الحزب بنشر أفكار الثورة الإسلامية الإيرانية إلى خارج إيران من جهة، واعتباره بأن الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة هي العدو الأول للجمهورية الإسلامية من جهة ثانية، ورفضه التعامل مع الاتحاد السوفيتي (سابقا) من منطلق الجانب السلبي الذي طبع العلاقات بين الدولتين عبر التاريخ [5].

---

[1]- محمد بشندي، " **دولة الفقيه ومعضلة المؤسسية الحزبية في إيران** "، مجلة الدراسات الإيرانية ، السنة الأولى، العدد الثالث، يونيو 2017، ص ص 14-15.

[2]- فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، أفريل 2012، ص 81.

[3]- حجت مرتجى، التيارات السياسية في إيران المعاصرة، ترجمة: محمود علاوي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 47-48.

[4]- توفيق السيف، مرجع سابق، ص 323.

[5]- ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 32-33.

2- **حزب جمعية المؤتلفة الإسلامي:** يعدّ من أبرز الأحزاب المحسوبة على التيار المحافظ، وهو عبارة عن خليط من شبكة تحالفات لعدد

أسلوب الاقتصاد الحر من جهة، مع المحافظة على الشؤون الاجتماعية من جهة أخرى، ومزيدٍ من المركزية في مؤسسات الدولة تحقيقا للانضباط السياسي من جهة ثالثة، ولذلك عُرِف عنها محاربتها للأفكار الغربية الوافدة على المجتمع، والتي هي –بحسبها– تشكّل خطرا على الثقافة الإسلامية في الداخل الإيراني [1]، أما على المستوى الخارجي فإن الرابطة تدعوا إلى التشدد في علاقاتها الخارجية مع الدول التي تصنّفها ضمن محور الاستكبار العالمي، وتأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل [2]. وغير بعيد عن هذه الأرقام والإحصائيات نجد أن إحصائيات شركة **بريتيش بتروليوم** تقول ما هو أعمق من ذلك، وهو ما يمكن السياسي من جهة ثالثة، ولذلك استخلاصه من الجدولين أدناه :

[1]– طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 45.

[2]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 157.

جدول رقم (9) يمثل نسب إجمالي الاحتياطات المؤكدة من البترول وكذا الإنتاج المحلي لدول بحر قزوين (1999-2020)

البترول	إجمالي الاحتياطات المؤكدة (الوحدة ألف مليون برميل)				النسبة من إجمالي العالمي (الوحدة بالمائة)	إجمالي الإنتاج المحلي (الوحدة ألف برميل يوميا)				R/P Ratio
السنة / الدولة	نهاية 1999	نهاية 2009	نهاية 2018	نهاية 2020		نهاية 1999	نهاية 2009	نهاية 2018	نهاية 2020	
أذربيجان	1.2	7.0	7.0	7.0	0.4	279	1027	796	779	25
كازاخستان	5.4	30.0	30.0	30.0	1.7	656	1609	1927	1931	43
روسيا	112.1	105.6	107.2	107.2	6.2	6119	10152	11438	11540	25
تركمنستان	0.5	0.6	0.6	0.6	0.05	143	221	261	264	6
إيران	93.1	137.0	155.6	155.6	9.0	3603	4285	4801	3535	121

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات المنشورة في: bp Statistical Review of World Energy June 2020

جدول رقم (10) يمثل نسب إجمالي الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي وكذا الإنتاج المحلي لدول بحر قزوين (1999-2020)

الغاز الطبيعي	إجمالي الاحتياطات المؤكدة (الوحدة ترليون متر مكعب)				النسبة من إجمالي العالمي (الوحدة بالمائة)	إجمالي الإنتاج المحلي (الوحدة مليار متر مكعب يوميا)				R/P Ratio
السنة / الدولة	نهاية 1999	نهاية 2009	نهاية 2018	نهاية 2020		نهاية 1999	نهاية 2009	نهاية 2018	نهاية 2020	
أذربيجان	1.0	1.0	2.1	2.8	1.4	5.5	15.9	19.0	24.3	117
كازاخستان	2.0	2.0	2.7	2.7	1.3	6.8	19.0	23.9	23.4	113
روسيا	32.9	34.0	38.0	38.0	19.1	544.8	536.2	669.1	679.0	56
تركمنستان	2.6	8.2	19.5	19.5	9.8	20.6	33.3	61.5	63.2	308
إيران	23.6	28.0	32.0	32.0	16.1	53.0	135.7	238.3	244.2	131

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات المنشورة في: bp Statistical Review of World Energy June 2020

لكن بمرور الوقت بدأ نجم الرابطة بالأفول وتراجع تأثيره لصالح أحزاب سياسية أخرى، ومردّ ذلك أنه يقف عاجزا على تجديد كوادره الذين بلغوا من الكبر عتيّا، وإيثارهم العمل الديني على العمل السياسي، يضاف إليها انتشار الأفكار الإصلاحية بين النخبة المثقفة وعامة الناس على حد سواء، ورغبة هؤلاء في الانضمام إليها، الأمر الذي أضعف ليس فقط الرابطة بل التيار المحافظ، لذلك مُنيت الرابطة بهزائم سياسية ليس أولها الانتخابات الرئاسية لعام 1997 [1]، ولن يكون آخرها حتما أنها لم تقدم مرشّحا للرئاسيات الأخيرة التي شهدتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ب- التيارات الحزبية الإصلاحية:

تضم في عمومها كلًّا من الأحزاب التالية: حركة تحرير إيران، حزب كوادر البناء، مجاهدو الثورة الإسلامية، حزب جبهة المشاركة، تجمع علماء الدين المناضلين.

1- حركة تحرير إيران : تأسست قبل الثورة الإسلامية في مواجهة تسلط الشاه بعد أن انشقت عن الحركة الأم وهي الجبهة الوطنية، وضمت في صفوفها ساسة ورجال دين معروفين مثل **مهدي بازركان** وكذا **آية الله طالقاني**، ونتيجة للمضايقات التي مورست ضدها كان عملها سرّيا في غالبه حتى غداة اندلاع الثورة الإسلامية، أين ظهر اسم الحركة للعلن مجددا[2]، وبعد نجاح الثورة الإسلامية قام **آية الله الخميني** بتعيين رئيس الحركة **بازركان** في منصب رئيس للحكومة المؤقتة، ولكنها لم تستمر طويلا بسبب استقالته (بازركان) من منصبه على خلفية أحداث السفارة الأمريكية، لأنه كان يرى أن ما قام به الطلبة من اعتداء على السفارة واعتقالهم لطاقمها لا يمتّ بصلة للأعراف الدبلوماسية من جهة، ومن جهة أخرى أن ذلك سيترتب عليه عواقب وخيمة على الدولة الفتيّة [3].

على المستوى الداخلي، سعت الحركة من أجل تعزيز اللحمة الوطنية وخدمة مطالب الشعب الإيراني، كما دعت إلى إعطاء تصور معاصر للدين يكون وسطا بين تصور علماء الدين التقليديين من جهة ودعاة العلمانية من جهة ثانية، الأمر الذي جعلها تلقى إقبالا من قبل العديد من القوى الوطنية ونخبة المجتمع ورجال الدين، وهو ما عجزت عنه العديد من الأحزاب والحركات [4]، أما على

[1]- توفيق السيف، مرجع سابق، ص 346.

[2]- محمد جواد لاريجاني، الحكومة: دراسات في مشروعيتها وفاعليتها، بيروت: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، 2001، ص45.

[3]- ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص 110.

[4]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 158.

المستوى الخارجي فمُجمَل ما يمكن قوله أن للحركة آراء سديدة لو أنها وجدت طريقها للتطبيق والتنفيذ، لكن استقالة رئيسها من الحكومة المؤقتة وما تلاها من تصدعات في صفوفها، وكذا كاريزمية آية الله الخميني والطوق الذي فرضه عليها حال دون تجسيد مختلف أفكارها وبقائها حبيسة منتسبيها[1].

2- **حزب كوادر البناء:** مثّلت نهاية الحرب الإيرانية- العراقية بداية ظهور هذا الحزب، لكن تأسيسه بصورة رسمية كان في عام 1996، وذلك بعد انفصاله عن مجمع رجال الدين المجاهدين، ويدعوا الحزب إلى نوع من الحكومة الشعبية تكون قاعدتها المجتمع وتدار بواسطة الخبراء والتكنوقراط وعلماء الدين معا، مع تغليب دور علماء الدين في تسيير شؤون الحكم [2].

على المستوى الداخلي، فإن الحزب يدعوا إلى التنمية السياسية والتطور، وتقليل دور الدولة في الاقتصاد، ودعم القطاع الخاص مع زيادة الضرائب، وتعدّ الطبقة الوسطى هي قاعدة الحزب الأساسية، كما أنها مرتبطة بالحكومة وتحديدا الشريحة العليا منها، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب اعتبر من دعاة الواقعية، لأنه يركز على مسألة الانفتاح في الشؤون الدولية وإقامة علاقات مع دول العالم على أساس المصالح المشتركة [3].

3- **مجاهدو الثورة الإسلامية:** أنشئت هذه الحركة قبل الثورة الإسلامية تحديدا عام 1951 وكانت أنشطتها وقتها في كل أنحاء الدولة الإيرانية إبان حكم الشاه، وكان مؤسسوها هم من المنشقين عن حركة مجاهدي خلق المعارضة (سيأتي ذكرها في أحزاب المعارضة)، ويعتبرون من المعتدلين فيها، وتشكلت حركة مجاهدي الثورة الإسلامية من اتحاد سبع مجموعات سياسية، وقد شملت هذه المجموعة كلًّا من: الأمة الواحدة، وحدة بدر، وحدة الصف، الفلاح، الفلق، المنصورون، الموحّدون، جمعت كل هذه الأطياف فكرة أحقية الإمام الخميني بالزعامة وضرورة الجهاد المسلح ضد الشاه، وتوحدت كليّا بعد انتصار الثورة الإسلامية بناء على توصية المرشد الأعلى [4].

ويتضح أهمية دور المنظمة وقربها أول الأمر من المرشد الأعلى في المناصب التي حصل عليها أعضاؤها؛ فقد تسلّم **محسن رضائي** قيادة الحرس الثوري، و**محمد علي رجائي** أصبح رئيسا

---

[1]- علي محافظة، مرجع سابق، ص ص 129-130.

[2]- سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران 1981-1997، ترجمة: علاء الرضائي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2000، ص 77.

[3]- حجت مرتجى، مرجع سابق، ص 57.

[4]- فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، مرجع سابق، ص ص 110-111.

للجمهورية عام 1981، و**بهزاد نبوي** وزيرا للصناعات الثقيلة، وقد تم اعتمادها لاحقا (عام 1998) بشكل رسمي بعد أن انفصلت عن الحزب الجمهوري (الذي كانت قد انضمت إليه في الثمانينيات) ونأت بنفسها عن خطه السياسي، واستطاعت أن تشكّل نفسها من جديد، بل وتستقطب عددا لا يستهان به من فئات المجتمع نخبة كانت أو من عامة الشعب [1].

على المستوى الداخلي، كان الحزب يدعوا أول الأمر إلى بسط سيطرة الدولة على التجارة والاقتصاد وكل ما من شأنه أن يدخل في هذا المضمار، لكن فيما بعد ونظرا لتغير قناعات قادته السياسيين (كبهزاد نبوي مثلا) فإن ذلك شكّل نوعا من التحوّل في الأفكار السياسية للحزب، بداية من دعوته لرفع يد الدولة على الاقتصاد والتجارة وإعطاء هامش للقطاع الخاص، مرورا بقضية ولاية الفقيه التي أصبح الحزب ينادي بضرورة تحديد صلاحياته وفق الدستور، وانتهاء بمطالبه بضرورة كفل الحريات العامة والعدالة الاجتماعية، هذا التحول جعل أفكار الحزب أكثر اعتدالا وليبرالية، سيما مع انضمام شخصيات ضليعة في المجال السياسي أمثال **مير حسين موسوي** للحزب وما عُرِف عنه من نضاله في مجال الإصلاحات السياسية [2].

4- **حزب جبهة المشاركة:** تأسس هذا الحزب بإيعاز من الرئيس السابق **محمد خاتمي** وكان ذلك في عام 1998، ضّم في بدايته شخصيات من خيرة ساسة الجمهورية أمثال **سعيد حاجاريان** وكذا **معصومة ابتكار** و**عباس عبدي**، ونتيجة لذلك تمكن الحزب من حصد أغلبية المقاعد الانتخابية لعام 1999، واستطاع هذا الحزب أن يحقق فوزا كبيرا في الانتخابات البرلمانية لعام 2000، ليتراجع عام 2004 مع انتخابات مجلس الشورى [3].

على المستوى الداخلي، فقد عُدّ الحزب من أبرز الأحزاب الإصلاحية التي برزت في الساحة الإيرانية طيلة فترة رئاسة خاتمي (من 1999 إلى 2005)، ويهدف الحزب إلى التنمية السياسية ودعم الحريات العامة، وحفظ حقوق الشعب مع ما يستدعيه ذلك من تطبيق كامل للدستور واحترامه، وأن الحكومة الإسلامية هي التي يختارها الشعب ومشروعيتها بالتالي قائمة على الالتزام بالدستور[4]، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب اعتمد على تسويق سياسة الانفتاح والتعامل مع دول العالم

---

[1]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 43.

[2]- حجت مرتجى، مرجع سابق، ص 58.

[3]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 44.

[4]- سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران منذ الثمانينات وحتى 1997 ، ترجمة: نبيل علي العتوم، مرجع سابق، ص 78.

وفق فكرة حوار الحضارات لرئيس الحزب محمد خاتمي[1]، والتي كان لها الصدى الواسع فشهدت العلاقات الإيرانية مع الجوار العربي مثلا انفراجا (كما سيأتي ذكره في ثنايا هذه الأطروحة)، وكذا شهدت العلاقات مع "الشيطان الأكبر " الولايات المتحدة الأمريكية تناغما في وجهات النظر (كما سيأتي ذكره لاحقا).

5- **تجمع علماء الدين المناضلين:** انبثقت هذه الحركة من الحركة الأم رابطة علماء الدين المناضلين عام 1988 بسبب خلافات حول السياسات الداخلية والخارجية، وأبرزها كان متمحورا حول المعايير الواجب توفرها لاختيار المرشحين للعضوية في البرلمان، الأمر الذي جعلها تعيش في عزلة شبه سياسية طيلة سنوات، لتعيد الظهور مع وصول أحد أعضائها السابقين محمد خاتمي لسدّ الحكم عام 1997 والذي أعطاها متنفسا وثقة أكبر لخوض غمار السياسة من جديد [2]، وضمت في صفوفها شخصيات فذة في الساحة السياسية الإيرانية أمثال **مهدي كروبي** (مرشح الرئاسيات عام 2009)، وكذا **علي أكبر محتشمي** (وزير الداخلية السابق)، و**موسوي خوئينيها** (رئيس تحرير صحيفة سلام)، و**عبد الواحد موسوي لاري** (وزير الداخلية السابق).

على المستوى الداخلي، فإن الحزب يدعوا إلى إعطاء الأولوية للقطاع الحكومي في المجالات الاقتصادية، وإعطاء هامش أكبر للخواص من جهة ولسيطرة الدولة على القطاعات الرئيسية المتعلقة بالأمن القومي من جهة ثانية، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب ينادي إلى الانفتاح قدر المستطاع في مجال العلاقات الخارجية وفق ما تقتضيه ظروف المرحلة الحالية، هذا دون نسيان القضايا المصيرية للأمة الإسلامية تأتي في مقدمتها دعم المستضعفين، وكذا النضال من أجل تحرير القدس وإرجاع سيادتها [3].

ثانيا- أحزاب المعارضة السياسية للنظام:

لئن كانت الرغبة في الإطاحة بنظام الشاه مدعاة للاتحاد بين المشارب السياسية والفكرية في إيران، فإن لنجاح الثورة والإطاحة بالنظام الملكي فيما بعد كان مدعاة للاختلاف؛ فسرعان ما انقسم حلفاء الأمس في رؤيتهم للنظام السياسي الجمهوري الجديد، فمنهم من عارض اسم الجمهورية الإسلامية، ومنهم من عارض ولاية الفقيه، ونتيجة لهذه الاختلافات ظهرت أحزاب معارضة للنظام السياسي، سواء أكان ذلك في

[1]- سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران 1981-1997، ترجمة: علاء الرضائي، مرجع سابق، ص 84

[2]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 157

[3]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 42.

البدايات الأولى له أم لاحقا ، وعلى العموم يمكن تقسيم أحزاب المعارضة السياسية للنظام الإيراني إلى نوعين : معارضة الخارج ومعارضة الداخل. وهو ما سيتم بحثه فيما يلي.

أ- معارضة الخارج:

نقصد هنا بمعارضة الخارج أحزاب المعارضة التي تمارس نشاطها من خارج إيران، لذلك سيتم التركيز هنا على كل من الحزب الشيوعي الإيراني (تودة)، وكذا منظمة مجاهدي خلق.

1- الحزب الشيوعي الإيراني (تودة): تأسس هذه الحزب في شمال إيران في بدايات القرن الماضي، وذلك راجع لوجود القوات السوفيتية وقتها في المنطقة من جهة، وعدم وجود حزب منظم في المنطقة عينها من جهة ثانية، يضاف إليها أن المنطقة تعدّ مركزا للأقليات الإيرانية المطالبة بالحكم الذاتي (والتي يتفق الحزب مع أهدافها) من جهة ثالثة، وضعف السيطرة المركزية على المنطقة وقتها من جهة رابعة [1].

وكان الحزب قويّا بالإضافة إلى ثقله السياسي الأمر الذي دفع بالشاه إلى حبس المنتسبين إليه وفرار من تبقى منه للخارج وتنسيق عملهم هناك مع آية الله الخميني، لذلك لم يهاجم الخميني الحزب في خطاباته، لكن الأمر لم يبق على حاله بعد انتصار الثورة وإعلان الجمهورية الإسلامية، بداية بمعارضته لأسلمة النظام السياسي، وكذا اتهامه من قبل السلطة الجديدة بالتواطؤ مع خبراء سوفييت من أجل العمل على الانقلاب ضد النظام الجديد عام 1983، لذلك فرّت أغلبية قياداته للخارج وأصبحت جزءا من المعارضة الإيرانية [2].

والملاحظ أن الحزب الشيوعي لم يستطع الحفاظ على قاعدته الشعبية طويلا والتي كان يتمتع بها قبل نجاح الثورة الإسلامية، رغم أن طروحاته كانت تلتقي مع رغبات شريحة عريضة من القوى الاجتماعية في الداخل الإيراني [3]، إلا أن إخفاقه في التعامل الصحيح مع مجريات الثورة وما بعد الثورة ألّب عليه الرأي العام الداخلي، هذا الأخير الذي استند وقتئذ في معارضته للحزب لفتاوي رجال الدين وآرائهم في الحزب، وهم الذين لم يتوانوا لحظة باتهامه بالانتهازية [4].

---

[1]- أحمد نوري النعيمي، حسين علي الجميلي، النظام السياسي في تركيا وإيران، بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2007، ص 457.

[2]- علي محافظة، مرجع سابق، ص 131.

[3]- محمد شفيعي فر، الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية، ترجمة: محمد حسن زراقط ، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2007، ص 153.

[4]- عبد الكريم سروش، السياسة والتدين: دقائق نظرية ومآزق عملية، ترجمة: أحمد القبانجي، لبنان: مؤسسة الانتشار العربي، 2009، ص 42.

غير أنه برأينا فإن لتراجع تأثير الحزب أسباب داخلية تلاقت مع أسباب خارجية؛ الداخلية منها تتلخص في أن أفكار الحزب كانت تتعارض مع الواقع الجديد للإيرانيين ومعتقداتهم بعد نجاح الثورة وإعلان الجمهورية الإسلامية، أما الخارجية منها فتتلخص هي الأخرى في كون أن الداعم الحقيقي للحزب والمتمثل في الاتحاد السوفيتي قد انهار تماما من جهة ومن جهة أخرى فإن الدعم الغربي للمعارضة الإيرانية استمر فقط مع الأحزاب والفصائل التي تعمل ضمن أجندتها، كل هذه الأمور مجتمعة برأينا أسهمت بصورة أو بأخرى في تراجع تأثير الحزب داخليا وخارجيا.

2- **منظمة مجاهدي خلق:** تأسست هذه الحركة عام 1965 من قبل ثلاثة أشخاص هم **محمد حنيف** و**سعيد محسن** و**علي أصغر بديع**، وكانت أفكارهم عند تأسيس المنظمة دينية إسلامية، غير أنهم ما لبثوا أن انفتحوا على الأفكار الماركسية الثورية وحاولوا مزاوجتها مع الإسلام في شكل عام، لاعتقاد قادتها بعدم وجود تعارض ما بين الأفكار الإسلامية الثورية وما بين الأفكار الماركسية، الأمر الذي جعلها تصنّفُ لدى البعض كونها منظمة يسارية، في حين يصنّفها آخرون بأنها منظمة ثورية إسلامية[1].

وتشكّل المنظمة حركة المعارضة الرئيسية للنظام الإيراني، وقد تكونت كانشقاق عن حركة الحرية احتجاجا على عدم تقدّمها في تحقيق أهدافها، وعندما تصاعدت حدة مقاومة الشاه في نهاية السبعينيات شارك أعضاؤها في دعم المقاومة ولعبوا دورا كبيرا في التعبئة الجماهيرية [2]، وتمكّنت من حشد الآلاف ومساندة الثورة الإسلامية بعد نجاحها، وكانت قوة المنظمة تتركز في الجامعات، إذ نشرت أفكارها بين صفوف الطلبة، وكان لها دور في عملية احتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين في السفارة الأمريكية آنذاك بطهران عام 1979 [3].

لاحقا، كان لتدخل المنظمة في الصراع الدائر بين رجال الدين والرئيس السابق **أبو الحسن بني صدر**، وكان لوقوفها إلى جانب هذا الأخير ودعمها له، أن مثَّل ذلك أولَ مؤشّر على تدهور العلاقة بين السلطة السياسية لرجال الدين وبين منظمة مجاهدي خلق، واتُّهِمت المنظمة بعد ذلك بالعديد من الأعمال التخريبية في إيران ضد السلطة، وقتلها لرئيس الجمهورية **محمد رجائي** عام 1981، كل

[1]- ويلفريد بوختا، إيران بعد ربع قرن من الجمهورية الأولى إلى الثالثة، مرجع سابق، ص 13.

[2]- نفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 159.

[3]- سكوت ريتر، استهداف إيران: حقيقة الخطط التي يعدّها البيت الأبيض لتغيير النظام، ترجمة: أمين الأيوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 20 .

هذه الأمور دفعت بالسلطات إلى شن حملة اعتقالات في صفوف المنظمة وإعدام البعض منهم، وهروب زعيمها **مسعود رجوي** إلى فرنسا عام 1981 ثم لاجئا في العراق عام 1986 [1].

بالإضافة لدعم المنظمة للرئيس السابق **أبو الحسن بني صدر** فقد كان هناك خلاف آخر بينها وبين السلطة الدينية، تركز في مجمله حول اعتراض المنظمة على اسم الدولة في حد ذاته، فقد كانت تريد أن تكون التسمية هي الجمهورية الديمقراطية الإسلامية الإيرانية، فضلا عن رفضها الكلي لمنصب ولاية الفقيه، الأمر الذي جعل **الخميني** لاحقا يبعد رئيس المنظمة من الترشح للرئاسة [2].

داخليا، كانت أهداف المنظمة تتركز في إقامة حكومة ديمقراطية وتعددية، واحترام كل الأديان، ومنح الأقليات حكما ذاتيا في إطار الدولة الإيرانية، والعمل على خلق مجتمع متجانس متساوٍ خال من الطبقات الاجتماعية، ورفض كل أشكال الحكم الرجعي (لرجال الدين)، خارجيا، ترى المنظمة بأن العمل المسلح هو الحل الوحيد لتحقيق أهداف الدولة الإيرانية، ونتيجة لهذا شكّلت المنظمة حكومة في المنفى تحت مسمى الجمهورية الديمقراطية الإسلامية الإيرانية، وعمدت إلى وضع برنامج العمل لهذه الحكومة وكل ما من شأنه تحقيق مطالب المنظمة [3].

ويرجع العديد من المهتمّين بالحركات السياسية المعارضة في إيران ضُعْفَ قدرة المنظمة على التأثير في الداخل الإيراني لسببين مهِمّين، أولاهما هو ارتباطها بالخارج وربط مصيرها به كمصادر تمويل وتسليح، وثانيهما أن أغلب عملياتها ضد السلطة كانت من خارج الحدود الإقليمية [4]، مع ذلك تبقى المنظمة – في رأينا– من أقوى تنظيمات المعارضة للنظام السياسي الإيراني، ويمكن أن تكون إحدى مَعَاوِلِ الغرب –على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية– من أجل إحداث تغيير في إيران.

ب– معارضة الداخل:

نقصد هنا بمعارضة الداخل أحزاب المعارضة التي تمارس نشاطها داخل إيران، لذلك سيتم التركيز هنا على كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكذا أحزاب المعارضة في إقليم الأهواز، وأخيرا أحزاب المعارضة في كل من بلوشستان وأذربيجان الإيرانيتين.

[1] – أمل حمادة، الخبرة الإيرانية: الإنتقال من الثورة إلى الدولة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص 218.

[2] - Keith Crane and others, Iran's Political, Demographic, Economic Vulnerabilities, Washington: Santa Monica, 2008, P 25

[3] – طلال عتريسي، جيو استراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، مرجع سابق، ص 209.

[4] – شيرين عبادي، إيران تستيقظ: مذكرات الثورة والأمل، ترجمة: حسام عيتاني، بيروت : دار الساقي، الطبعة الأولى، 2010، ص 104.

1- الحزب الديمقراطي الكردستاني: البدايات الأولى للحزب كانت قبل نجاح الثورة الإسلامية، وبعد قيام الجمهورية الإسلامية تركزت مطالب الحزب في المُجمل العام حول المطالبة بتحقيق الحكم الذاتي في إدارة شؤون الأكراد، والعمل على توحيد الإقليم والاعتراف من ثمّ باللغة الكردية لغة رسمية لسكان الإقليم، والتعاون مع باقي الشعب الإيراني من أجل تقدم ورفاهية البلاد كلها، والسعي من أجل إقامة نظام حكم ديمقراطي [1].

وقد حصل الحزب أول الأمر على حقيبتين وزاريتين في الحكومة المؤقتة، ولأن الدستور الإيراني الصادر عام 1979 لم يتضمن نصّا صريحا بتحقيق الحكم الذاتي ولا أي شيء من المطالب الستة التي رفعها الحزب لآية الله الخميني، والتي ضمت -إلى جانب الحكم الذاتي- توحيد كل أكراد إيران، وكذا تمكينهم من حل مشكلاتهم الخاصة بأنفسهم باستثناء الخارجية والدفاع وما له علاقة بخطط طويلة المدى، وأيضا تولية الأمور الإدارية للمنطقة للجنة تنفيذية كردية مستقلة عن السلطة المركزية في طهران، على أن تكون مهمة الحفاظ على الأمن الداخلي مسنودة للأكراد دون غيرهم، وأخيرا ترسيم اللغة الكردية جنبا إلى جنب مع الفارسية وتضمينها في المراسلات الرسمية [2].

ونظرا لتخوف السلطات الحاكمة على رأسهم آية الله الخميني من استشراء هذه المطالب لدى الأقليات الأخرى، واعتبار ذلك تهديدا للأمن القومي واللحمة الإيرانية، جاءت المادة 15 من الدستور لتنص على منح الأقليات حقوقا ثقافية محدودية، الأمر الذي نجم عنه اندلاع انتفاضة في كردستان استمرت حتى 1983، وهو العام الذي حلّ فيه الحزب وطرد زعيمه **عبد الرحمن قاسملوا** من مجلس خبراء الدستور [3]، وعدّت الحكومة مطالب الحزب أعلاه بأنها مؤامرة ضد الثورة الإسلامية ومكاسبها، لذلك لجأت إلى استخدام الحل العسكري لوقف الانتفاضة والسيطرة التامة على الإقليم، وتم لها ذلك بالتعاون مع الحركات الكردية في دول الجوار الإيراني في كل من العراق وسوريا وتركيا [4].

لقد أدى تعاون النظام الحاكم في إيران مع الحركات الكردية إلى تمزق وتشرذم الحركة الكردية في الداخل الإيراني، غير أن الحرب الأمريكية على العراق مثّلت لأكراد إيران مغْنَمًا كبيرا وجب الاستفادة منه، فاستعاد الحزب نشاطه في شمال العراق وشمال غرب إيران، بعد حصوله على دعم القوات الأمريكية الضمني أو الصريح، الأمر الذي دفع بمهتمين بالشأن الكردي – كعلي محافظة مثلا-

[1]- سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2005، ص 56.

[2]- سبهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية: سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2004، ص 119.

[3]- سعد ناجي جواد، مرجع سابق، ص 73.

[4]- سبهر ذبيح، مرجع سابق، ص 120.

للقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعمَد لاستخدام هذا الحزب كورقة ضغط ضد النظام السياسي في المستقبل إما لتغيير النظام جذريّا أو التأثير في توجهاته الخارجية وتغييرها [1].

2- **الأحزاب السياسية في إقليم الأهواز:** تاريخيا، تأسس أول حزب في الإقليم عام 1964 تحت مسمّى حزب السعادة، وكانت توجهاته وقتذاك تتلخص في السعي من أجل الحصول على حقوق مدنية لمواطني الإقليم أُسوَةً بباقي سكان إيران، إلا أن محاولات الحزب باءت كلها بالفشل، الأمر الذي دفع لتأسيس منظمات وحركات مسلّحة منها الحركة العربية لتحرير الأهواز[2].

وقد كان لمشاركة القوى السياسية الفاعلة في إقليم الأهواز في الثورة الإيرانية ضد الحكم الملكي أهمية خاصة، وذلك راجع لتمركز أهم المنشآت النفطية في هذا الإقليم، إذ أدى الإضراب في مراكز الإنتاج والتكرير النفطي إلى شل الحياة الاقتصادية في عموم إيران، وبعد انتصار الثورة الإسلامية خرج العرب في الأهواز -كباقي القوميات المنتشرة في إيران- للمطالبة بحقوقهم القومية، إلا أن النظام الإيراني تمكّن من إنهاء هذه الحركة -وبالمثل باقي الحركات- بالقوة العسكرية ولم يعترف بالتالي بحقوقهم القومية إلا ضمن إطار الدستور الإسلامي الصادر عام 1979 [3].

وتسببت السياسة الإيرانية عام 1981 في إعلان تشكيل الجبهة العربية لتحرير الأهواز من قبل فصائل سياسية عدة، تلخصت مجملها في التصدي للاستغلال والتخلف، وكذا السعي من أجل لملمة الشمل العربي في إقليم الأهواز، وأخيرا العمل مع القوميات الإيرانية الأخرى من أجل نيل حقوقهم القومية والثقافية [4]، ونتيجة لهذا تحوي الأهواز اليوم على ثلاثِ اتجاهات حزبية سياسية؛ **الأول** قومي عربي يطالب بالاستقلال التام عن إيران، وتأسيس دولة عربية كون الأهواز عربية وجزء من الوطن العربي، **الثاني** يساري ذو مطالب اجتماعية لا يرى مانعا من العيش في كنف الدولة الإيرانية، ويجد قبولا لدى شريحة عريضة من مثقفي وطلاب الإقليم، **الثالث** ديني قريب من السلطة السياسية الحاكمة مشاركٌ لها في مشاريعها، ويدعوا لتغليب الهوية المذهبية وإعلائها على حساب الهوية القومية، ويجد هذا الاتجاه قبولا لدى رجال دين الإقليم وبعض وجهاء العشائر [5].

---

[1] - علي محافظة، مرجع سابق، ص ص 195-196.

[2] - خالد المسالمة، الأحواز الأرض العربية المحتلة، ألمانيا: مركز الدراسات العربية-الألمانية، الطبعة الثانية، 2008، ص ص 140-141.

[3] - Zayar. D, The Iranian Revolution - Past, Present and Future, Iran: Iran Chamber Society, July 2006, p 34.

[4] - فاطمة الصمادي، عرب الأهواز: أزمة الهوية القومية وحقوق المواطنة، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-01-2019
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/09/180930092119361.html

[5] - خالد المسالمة، مرجع سابق، ص-ص 157-160.

على العموم، فإن والبطالة، وتحسين عليه فإنه سيوفر لها مزايا مستواهم المعيشي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي على حد سواء.

إن مشروع إيران هذا إذا ما تم الاعتماد عليه فإنه سيوفر لها مزايا عديدة منها زيادة نفوذ إيران في دول آسيا الوسطى بحكم تشابك المصالح بينهما، وكذا زيادة حجم النفط المنقول عبر الخليج مما يعزز من أهمية إيران لأمن الخليج، أيضا ستعمل مبادلة النفط مع دول بحر قزوين على تقليص نفقات إيران في نقل نفطها من الجنوب إلى الشمال الذي يستهلك كمية كبيرة من النفط المُنتَجِ محليا، أخيرا فإن مرور الأنابيب من إيران سيوفر لها دخلا من رسوم العبور ومن نفقات صيانة هذه الأنابيب ومن عقود تمديد هذه الأنابيب في أراضيها للشركات الإيرانية، وتقدر قيمة ذلك كله بحوالي 300-400 مليون دولار سنويا[1].

هنا يتضح دور المزايا التي تملكها إيران؛ فسوف يحتاج توصيل خط أنابيب عبر منطقة القوقاز أو إنجاز المسار الشمالي الغربي إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي على البحر الأسود أو الانتهاء من المسار الشرقي إلى آسيا إلى سنوات طويلة جدا، وإذا تمكن الإيرانيون خلال هذا الوقت من البدء في مقايضة النفط مع جيرانهم فإن هذا العمل قد يشجّع على الاستثمار في تطوير البنية التحتية للمواصلات في إيران مما يؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة الكمية التي تتم مقايضتها، وهي كمية -كما تم ذكر ذلك آنفا- لا يُستهان بها، ويمكن أن تُشكّل منافسا للنفط ولمسارات خطوط الأنابيب الممتدة عبر الأراضي الروسية أو الصينية، وعلاوة على ذلك يؤكد الإيرانيون أن تكاليف هذا الخيار المقترح تقل عن تكاليف الأنابيب المقترح من الشرق إلى الغرب[2].

[1]- Lutz Kleveman, The New Great Game : Blood and Oil in Central Asia, London: Atlantic Books, 2003, Pp 119-120.

[2]- لورنت روسكاس، تنمية نفط بحر قزوين: نظرة عامة، في: مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، مجموعة مؤلفين، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 32-33.

المبحث الثاني: التوجهات الأمنية والبراغماتية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه شمال غرب آسيا

بداية نشير إلى أن صناعة السياسة الخارجية ليس بالأمر اليسير، ولا هي مجرد خطط وبرامج مرسومة وشاملة، ذلك أنها تتطلب من القائمين عليها معرفة دقيقة وشاملة لكل العوامل التي تتعلق بموضوع القرار المتخذ، وفي هذه النقطة تأتي إمكانات الدولة كركائز ترتكز وتتأسس عليها السياسة الخارجية، وكذلك قدرتها على استغلال تلك الإمكانيات وتوظيفها التوظيف الأمثل، من أجل تحقيق نتائج ملموسة في بيئتها الإقليمية والدولية، لذلك فإن المقومات التي ترتكز عليها أية دولة من دول العالم في إطار سياستها الخارجية تعدّ بمثابة العنصر الأساس الذي يميّز بين مكانتها الإقليمية أو الدولية، سواء كقوة إقليمية أو دولية مؤثرة في نظر العالم أو في نظر إستراتيجية دولة معينة.

وعليه، يأتي هذا المبحث من أجل تبيان مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية، والتي تم تقسيمها إلى مرتكزات مادية (المطلب الأول) ومجتمعية (المطلب الثاني)؛ المادية منها تشتمل على المرتكز الجغراسي وكل ما يدخل في نطاقه، والمرتكز العسكري وكل ما يدخل في نطاقه، في حين تشتمل المجتمعية منها على المرتكز القيمي وكل ما يدخل في نطاقه، والمرتكز السياسي وكل ما يدخل في نطاقه.

المطلب الأول: المرتكزات المادية للسياسة الخارجية الإيرانية

تمتلك إيران عددا من المقومات المادية التي تستند عليها في إطار سياستها الخارجية، مقوماتٌ توفّر لها عوامل قوة وتأثير في بيئاتها الإقليمية والدولية، ولذلك جاء هذا المطلب للبحث في مضامين المرتكزات المادية؛ بداية بالمرتكز الجغراسي ومضامينه (الجغرافيا الطبيعية والبشرية)، وكذا المرتكز العسكري ومضامينه (القدرات التقليدية والحديثة).

الفرع الأول: المرتكز الجغراسي (الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية)

سنتعرض هنا بالتفصيل لمضامين مقومات الجغرافيا الطبيعية والبشرية كأحد أهم مرتكزات إيران في سياستها الخارجية، وتشتمل الجغرافيا الطبيعية على كل من الموقع الجغرافي الإستراتيجي وكذا الموارد الاقتصادية، في حين تشتمل الجغرافيا البشرية على كل من تعداد السكان ومعدلات النمو وكذا التركيبة العرقية.

أولا- الجغرافيا الطبيعية:

نعني بها البعد السياسي والعسكري للوضع الجغرافي الطبيعي لإيران، والجغرافيا الطبيعية هنا بمعناها الواسع تضم مجموعة من العوامل الطبيعية من مساحة وحدود برية وبحرية وأهمية للموارد الأولية الطاقوية؛ فالموقع الجغرافي للدولة ، وكذا مساحته وموارده الطبيعية، لها دور في تحديد سياستها داخليا وتوجيهها خارجيا.

أ- الموقع الإستراتيجي:

إن دراسة الموقع الجغرافي لدولة ما ليس المقصود منه التحديد المجرد الذي يربط بين أرض الوحدة السياسية وبين معالم مُعيّنة، أو مرتبطة بتحديدات فلكية أو وصفية، وإنما الهدف من وراء هذا التحديد هو إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياساتها باتجاهات معينة، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي، ولا يقتصر الأمر على ذلك وإنما تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية، الاقتصادية وحتى العسكرية منها التي تتخذها الدولة، وقد يكون الموقع الجغرافي نقمة على الكثير من الدول، كما وقد يكون نعمة على دول أخرى[1].

جغرافيًّا، تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا، ويحدها من الشمال تركمانستان وأذربيجان وأرمينيا وبحر قزوين، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب العراق وتركيا، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان والمحيط الهندي ، وتبلغ مساحتها 1648195 كلم^2 ، مساحةٌ تزيد قليلا عن مساحة ولاية آلاسكا الأمريكية، وتحتل المركز الثامن عشر على قائمة أكبر الدول مساحة على مستوى العالم، كما تمتد بين خطي الطول 44 و 63 شرقا، وخطّي العرض 25 و39 شمالا [2].

ويبلغ إجمالي حدودها البرية مع الدول المجاورة 5440 كلم ؛ وتشمل منها 936 كلم مع أفغانستان، و35 كلم مع أرمينيا، و611 كلم مع أذربيجان ، ومع العراق 1458 كلم، و 909 كلم مع باكستان، و499 كلم مع تركيا، و992 كلم مع تركمانستان، في حين يبلغ طول شريطها الساحلي 2510 كلم موزعة بين بحر قزوين 630 كلم ، وبين الخليج العربي وخليج عمان 1880 كلم [3].

---

[1]- علي دجمان، " **أولويات إيران الإقليمية في الوثيقة العشرينية**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 82، مايو 2007، ص 46.

[2]- عرفات علي جرغون، العلاقات الإيرانية الخليجية: الصراع-الإنفراج-التوتر، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص 51.

[3]- أحمد زكريا الخنسا، " **الشرق الأوسط والخليج في عالم متغير: إيران-إسرائيل**"، شؤون الأوسط ، العدد 159، ربيع 2019، ص 42.

خريطة رقم (1) الموقع الجغرافي والفلكي لإيران

المصدر: إياد عايد والي البديري، " **الدور الإستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي**"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد3، 2008، ص 345.

جدول رقم (1) أطوال الحدود البرية والبحرية لإيران مع الدول والجبهات المجاورة لها

منطقة الحدود	طول الحدود /كم		النسبة من مجموع طول الحدود (%)	
	البرية	البحرية		
إيران – العراق	1458	–	26.80	المجموع %100
إيران – تركمانستان	992	–	18.23	
إيران – أفغانستان	936	–	17.21	
إيران – باكستان	909	–	16.71	
إيران – أذربيجان	611	–	11.23	
إيران – تركيا	499	–	09.17	
إيران – أرمينيا	35	–	0.65	
إيران – الخليج العربي وخليج عمان	–	1880	74.90	المجموع %100
إيران – بحر قزوين	–	630	25.10	
المجموع :	5440	2640		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات أعلاه

وبقراءة متأنية للجدول أعلاه وإمعان للنظر في الخريطة يمكننا أن نستشف أمرين مهمّين؛ **الأول** أن حدود إيران الشرق أوسطية تبدو محمية من الشمال الغربي بواسطة **جبال زاغروس** التي تشكل حاجزا طوبوغرافيا ضخما؛ حيث تطوق البلاد على مساحة تزيد عن 500 كلم من الحدود التركية وصولا إلى ميناء بندر عباس، أما حدودها الغربية مع العراق فهي عبارة عن مستنقعات تتشكل من تجمع نهريْ دجلة والفرات، وتشكل هذه الطبيعة التضاريسية حاجزاً ضد أي قوة تستهدف الدولة الإيرانية من جهة الغرب والشمال الغربي.

الثاني، أن حدود إيران الآسيوية تبدو فيها طرفا غير قادر على المناورة؛ حيث أن إغراقها في المقلب الآسيوي من شأنه إضعاف فاعليتها وتأثيرها (كما سيأتي في الفصل الثالث بالتفصيل)، في وسط جغرافية صحراوية متناثرة لا قيمة إستراتيجية لها، فباستثناء إطلالتها الصغيرة على قلب أوراسيا عبر حدودها مع تركمانستان، يبقى لإيران حدود شاسعة مع آسيا الأخرى الأكثر قلقا واضطرابا (باكستان وأفغانستان) المفتوحة على احتمالات التمزق والانهيار، حقيقة تدفعنا لوصف الحدود الإيرانية الشرقية بالحدود الدامية.

جيوبولتيكيّا، شغلت إيران حيّزا مهمّا في الأفكار والنظريات الإستراتيجية؛ ففي **نظرية قلب الأرض Heartland*** تقع إيران في منطقة **الهلال الداخلي Internal Crescent** وتبرز أهمية سواحلها المطلة على الخليج العربي وخليج عمان، ولما لهذين الخليجين من أهمية إستراتيجية في ربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي في **نظرية القوة البحرية Sea Power** **، وكذلك برزت الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي لإيران في **نظرية النطاق الأرضي Rimland** ***، وبهذا فقد منح الموقع الجغرافي

---

* – نظرية قلب الأرض لصاحبها **هالفورد ماكندر Halford Mackinder** وتتخلص فكرتها العامة بحسب مؤسسها في أن من يسيطر على قلب الأرض (أورآسيا) يسيطر على العالم القديم (آسيا–أوروبا– أفريقيا) وأن من يسيطر على العالم القديم يسيطر على العالم كله. للاستزادة أنظر:
– نوار محمد ربيع الخيري، مبادئ الجيوبوليتيك، بغداد: دار عدنان ، الطبعة الأولى، 2014، ص 165 وما بعدها.

** – نظرة القوة البحرية لصاحبها **ألفرد تاير ماهان Alfred T. Mohan** يرى أن أي دولة تريد السيطرة على العالم يجب أن تتحكم في قوة بحرية كبيرة، ويجب أن تكون لها السيطرة على البحار، وبرأيه أن الدول البحرية هي التي ستسود العالم في نهاية المطاف. للاستزادة انظر:
– ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، الجماهيرية الليبية العظمى: دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، 2004، ص 94 وما بعدها.

*** – نظرية النطاق الأرضي لصاحبها **نيكولاس سبيكمان Nicholas J. Spykman** ويرى أنه من يحكم منطقة الأطراف يسيطر على مناطق الظهيرة، ومن يسيطر على منطقة الظهيرة يحد من سيطرة منطقة القلب وتوسعها، ومن استطاع الحد من توسع منطقة القلب استطاع أن يعم السلام في العالم أو يتحكم بأقدار العالم. للاستزادة أنظر:
– جيرارد ديسوا، دراسات في العلاقات الدولية، الجزء الأول، النظريات الجيوسياسية، ترجمة: قاسم المقداد، سوريا: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص 155 وما بعدها.

لإيران بعض المزايا الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية التي وظفتها إيران ماضيا وحاضرا في علاقاتها مع البيئة الإقليمية والدولية[1].

وغير بعيد عن هذا السياق، فقد أعطى مضيق هرمز* الذي تطل عليه إيران لهذه الأخيرة أهمية إستراتيجية كبيرة جدا وازدادت بالتالي أهميتها من أهمية المضيق، لكونه يعدّ بمنزلة عنق الزجاجة في مدخل الخليج الواصل بين مياه الخليج العربي شبه المغلقة، والبحار الكبرى على المحيط الهندي، كما يعدّ المنْفذ الوحيد للدول العربية المطلة على الخليج باستثناء المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، هذا بالإضافة إلى كونه أهم الممرات المائية في العالم نظرا للحجم الهائل من صادرات النفط التي تعبره يوميا، وكذلك الواردات الضخمة لدول الخليج، ودون أن ننسى إطلالة ساحلها على بحر قزوين والذي يمكن أن يرفع من قيمة إيران الإستراتيجية في حالة ما تقرر جعلها كممرات لأنابيب الطاقة التي يتوفر عليها بحر قزوين (سيأتي ذكر هذا بالتفصيل في الفصل الثالث)[2].

ب- الموارد الاقتصادية:

تمثل البنية الاقتصادية أحد الأسس التي ترتكز عليها المكانة الإقليمية أو الدولية لأية دولة من الدول؛ إذ يعتمد النهوض العلمي والتطور الاجتماعي والسياسي بشكل أساسي على هذا المتغير وقد شكل التحول السياسي بعد الثورة الإيرانية نقطة تَحوُّل في البنية الاقتصادية، لذلك فلدراسة الموارد الاقتصادية لإيران لابد من التنبيه أولا وقبل كل شيء إلى الإطار القانوني والتنظيمي الذي يعمل في إطاره الاقتصاد الإيراني، وإدراك أنه محكوم بنصوص دستورية تحدد له إطارا عاما للحركة، فقد نص الدستور على بناء نظام اقتصادي طبقا للمعايير الإسلامية، كما أكد على العمل لتحقيق اكتفاء ذاتي في ميادين العلوم الصناعية، والزراعية، والعلوم العسكرية [3].

---

[1]- ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية : مستقبل السياسة في عهد الرئيس روحاني، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 26-27.

*- مضيق هرمز من حيث الموقع يقع في الخليج العربي، تطل عليه إيران من الناحية الشمالية ومن الناحية الجنوبية نجد سلطنة عمان، ويعتبر المنفذ الوحيد لأربعة دول هي : قطر، الكويت، البحرين، العراق، أما من حيث السيطرة نجد أن إيران تسيطر عليه من الناحية الشمالية عن طريق حدودها ومن الناحية الشرقية عن طريق الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبي موسى، في حين تسيطر سلطنة عمان على الناحية الجنوبية، ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض سيطرتها من خلال قواعدها العسكرية المنتشرة في الخليج، وتنبع أهميته انطلاقا من كونه ممرّا حيويّا عالميا لنقل النفط في منطقة إستراتيجية من العالم وهي الشرق الأوسط، للمزيد انظر:

- علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى ، كانون الثاني 2013، ص 18 وما بعدها.

[2]- مصطفى شفيق علام، الدولة الإيرانية: محددات القوة وعوامل الضعف، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، ديسمبر 2010، ص ص 26-27.

[3]- لزهر وناسي، فهيم رملي، " المثلثاتية الإقليمية في الشرق الأوسط : دراسة في الأدوار والتفاعلات"، في : التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط ، تحرير: حسين قادري، الجزائر -باتنة : منشورات مخبر الأمن الإنساني ، الطبعة الأولى، السداسي الأول 2019، ص 56.

النقطة الثانية هي معرفة الحالة العامة لإجمالي الناتج المحلي الإيراني، حتى يتسنى لنا إعطاء صورة شاملة عن حالة الاقتصاد ومعرفة ما إذا كان يتوسع أو يتعاقد من جهة ، ومن جهة أخرى معرفة ما إذا كان يحتاج لدفعة قوية أو ضبطه[1]؛ وفي هذه النقطة نشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في إيران عرف منذ 2001 تذبذبا شأنه في ذلك شأن الدول "الريعية"، فقد بلغ متوسطه في العهدة الثانية للرئيس **محمد خاتمي** (أوت 2001–أوت 2005) ما يقارب 150 مليار دولار، أي بنسبة نمو تقدر بحوالي 5 %، في حين بلغ متوسط الناتج المحلي في العهدة الأولى للرئيس **محمود أحمدي نجاد** (أوت 2005– أوت 2009) ما يقارب 312 مليار دولار، أي بنسبة نمو تقدر بحوالي 4 %، أما في العهدة الثانية لنفس الرئيس (أوت 2009– أوت 2013) فقد بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي حوالي 521 مليار دولار، أي بنسبة نمو قدرت 2 %، أما في العهدة الأولى للرئيس **حسن روحاني** (أوت2013–أوت 2017) فقد بلغ هذا الناتج 426 مليار دولار، أي بنسبة نمو قدّرت بـ 4 % [2]. والجدول التالي يوضح ما قيل أعلاه بشيء من التفصيل.

جدول رقم (2) يوضح الناتج المحلي الإجمالي لإيران ونسبة النمو من 2001–2017

السنة	إ.ن.م GDP (مليار دولار)	نسبة النمو (% سنويا)	السنة	إ.ن.م GDP (مليار دولار)	نسبة النمو (% سنويا)
2001	126.8	0.78	2010	487	05.80
2002	128.6	07.27	2011	583.5	02.65
2003	153.5	08.73	2012	598.8	07.44–
2004	190	04.37	2013	467.5	0.19–
2005	226.5	03.19	2014	434.5	04.60
2006	266.3	05	2015	385.8	01.32–
2007	349.8	08.16	2016	419	13.40
2008	406	0.25	2017	454	03.76
2009	414	01.01			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة في الموقع الرسمي للبنك الدولي

[1]– بدون كاتب، " الناتج المحلي الإجمالي وأهميته "، تم تصفح الموقع بتاريخ 07–11–2018
https://ar.talkingofmoney.com/gdp-and-its-importance

[2]– الموقع الرسمي للبنك الدولي ، تم تصفح الموقع بتاريخ 07–11–2018
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IR&view=chart

بقراءة سريعة لبيانات الجدول أعلاه يمكننا أن نخلص إلى عدة نقاط مهمّة، نذكر منها ما يلي:

- العهدة الثانية للرئيس **خاتمي** شهدت تذبذبا في إجمالي الناتج المحلي كانت أقساها في العام الأول بالذات (2001)، وذلك نتيجة تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما تلاها من تصنيف إيران من قبل إدارة **جورج.و. بوش. George W. Bush** ضمن دول " **محور الشر** " إلى جانب كلّ من العراق وكوريا الشمالية [*]. لاحقا عادت هذه النسبة للارتفاع مجددا بفعل السياسة التي اعتمدها **خاتمي** والتي تدخل في إطار " حوار الحضارات "، ولينهيَ عهدته بانخفاض جديد نتيجة تداعيات احتلال العراق وارتداداتها العملية على قطاع الطاقة العالمي، هذه الأخيرة التي تمثل العصب المحرك لعجلة الاقتصاد في الداخل الإيراني.
- العهدة الأولى للرئيس **نجاد** استهلّها بتذبذب آخر في الناتج المحلي الإجمالي، لتعود الأمور إلى الارتفاع تدريجيا بفعل المأزق الأمريكي في العراق والهامش الذي منحه للتحرك الإيراني من جهة، ومن جهة أخرى الارتفاع الجنوني لأسعار الطاقة العالمية وهو ما استفادت منه إيران لدعم اقتصادها وبنيتها التحتية، ومن جهة أخرى مكاسبها من حرب جويلية 2006 بين حزب الله وإسرائيل (كما سيأتي ذكره لاحقا في الفصل الثاني)، ليعود إجمالي الناتج المحلي للانهيار من جديد أواخر 2008 بفعل الحرب الإسرائيلية على غزة والدعم الإيراني لحركة حماس (كما سيأتي ذكره لاحقا في الفصل الثاني)، فبالرغم من أن هذه الحرب جعلت أسعار الطاقة العالمية ترتفع بنسبة 50% إلا أنها لم تكن كذلك على إيران، بفعل تداعيات تفعيل حزمة جديدة من العقوبات الأممية عليها، هذه الأخيرة التي أثرت على الاقتصاد الإيراني بشكل كبير جدا.
- العهدة الثانية للرئيس **نجاد** شهدت تذبذبا بين انخفاض وارتفاع وانخفاض شديد في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بفعل تمكن السياسة الإيرانية من الالتفاف على العقوبات الأممية نتيجة الدعم الروسي–الصيني لها، وليعود الناتج للانهيار بشكل غير مسبوق بفعل الحزمة الجديدة من العقوبات المزدوجة الأممية والأمريكية على إيران، مسّت قطاع الطاقة الإيراني من جهة، وتداعيات

[*] – محور الشر Axis of Evil هي عبارة ترددت أولاً على لسان الرئيس الأمريكي جورج و. بوش في خطاب ألقاه بتاريخ 29 يناير 2002 ليصف به حكومات كل من: العراق، وإيران، وكوريا الشمالية. وقد استخدم هذه العبارة بحسب ما ذكر لأنه يعتقد بأن تلك الدول تدعم الإرهاب وتسعى لشراء أسلحة الدمار الشامل. ويرى الكثيرون بأن فكرة بوش هذه هي التي قادته لبدأ ما يسمى "بالحرب على الإرهاب". وفي 6 مايو من عام 2002، أشار السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة جون بولتون خلال أحد الخطابات إلى بعض البلدان بعبارة "ما وراء محور الشر" Beyond the Axis of Evil مشيراً إلى كل من: ليبيا، وسوريا، وكوبا . بينما أشارت وزيرة خارجية الولايات المتحدة كوندوليزا رايس في يناير 2005 إلى كل من: كوبا، وروسيا البيضاء، وزيمبابوي، وميانمار، بعبارة "ركائز الاستبداد" Outposts of Tyranny.

انخفاض أسعار الطاقة العالمية من جهة ثانية، وكذا الارتدادات الأولى لما عُرف بموجة "الربيع العربي" من جهة ثالثة والتي جعلت مصالح إيران على المحك وأثرت على الداخل الإيراني (كما سيأتي ذكره لاحقا في الفصل الثاني).

- اتسمت الولاية الأولى للرئيس **روحاني** بتراجع في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2015 بفعل سياسة اللين التي اتبعها، والتي أثمرت عن توقيع إيران للاتفاق النووي مع القوى الغربية، وليشهد عام 2016 ارتفاعا غير مسبوق لناتجها المحلي، بفعل تفعيل التزامات القوى الغربية بمضامين الاتفاق (كما سيأتي ذكره لاحقا) ومنها الإفراج عن العديد من الأصول المالية، ورفع غالبية العقوبات المفروضة عليها، وعودة الشركات الكبرى إليها للاستثمار في قطاع الطاقة الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على الداخل الإيراني .

الآن، بعد معرفة الإطار القانوني الناظم للاقتصاد في إيران وإجمالي الناتج المحلي له، ننتقل للبحث في مضامين الموارد الاقتصادية الإيرانية، هذه الأخيرة التي تشكّل عاملا مهمّا في تحديد قوة الدولة من خلال الاستخدام والاستثمار الأمثل لها، ونجد أن إيران تتوفر على نسب هامة من الموارد الاقتصادية، تتنوع في مجملها ما بين موارد غير متجددة (هايدروكاربونية ومعادن) من جهة، وما بين موارد متجددة (الزراعة والتجارة والصناعة) من جهة أخرى[1]. وفيما يلي سنتناول كل منها على حدى .

بالنسبة للموارد الاقتصادية الغير متجددة فإنها تدخل كذلك في إطار الموارد الأولية، ونعني بها النفط والغاز والمعادن الأخرى، لكن ما يهمّنا نحن هنا في هذا المقام هو كلّ من: النفط والغاز كونها من الموارد الأولية التي تمتلك منها إيران كميات ضخمة جدا ؛ بالنسبة **للغاز** فالمؤكد أن أراضي إيران تحوي في باطنها احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي في العالم جعلها تتبوأ المرتبة الثانية بعد روسيا الاتحادية، احتياطيٌّ يصل وفق إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أكثر من 992 تريليون قدم مكعب، مع ترشيحه ليفوق هذا الرقم، سيما إذا علمنا أن لإيران احتياطات ضخمة جدا في بحر قزوين تقدر بأكثر من 11 تريليون قدم مكعب، وهو رقم قد يبدو محدودا مقارنة مع احتياطات الدول المشاطئة للبحر، مع ذلك فإنه يزوّد إيران من جهة أخرى بقوة اقتصادية وقوة مساومة سياسية مؤثرة [2].

[1]– عدنان مهنا، مجابهة الهيمنة إيران وأمريكا في الشرق الأوسط، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،الطبعة الأولى، 2014، ص 102.

[2]– أحمد قنديل، " **قطاع الطاقة في إيران مستقبل غامض في ظل الاتفاق النووي**"، مجلة دراسات إيرانية ، العدد الرابع، 2017، ص 99.

ومتى ما راجعنا الدراسات التي سلطت الضوء على هذا الجانب من الاقتصاد الإيراني سنجد أن هناك فجوة كبيرة في الإنتاج الإيراني بخصوص الغاز الطبيعي؛ فمثلا بلغ عام 2005 ما مقداره 60 مليار متر مكعب بما نسبته 2.5% من الإنتاج العالمي بمعدل تصدير يصل إلى 2.6 مليار مكعب يوميا، ليرتفع إلى حدود 11 مليار مكعب يوميا في أواخر عام 2007 بفعل اكتشافات جديدة لحقول الغاز سيما في الشواطئ الإيرانية بالقرب من **بوشهر** وفي منطقة **سراخس** في الشمال الشرقي، هذا فضلا عن حقول **تانبك** وجزيرة **لامانج** و**بارس**[1].

وعن مساهمة الصادرات الإيرانية من الغاز في الناتج المحلي فعلى الرغم من مساهمته في زيادة الصادرات إلا أن هذا لا يتناسب وحجم الاحتياط الضخم ، فقد بلغت إيرادات الغاز الطبيعي حوالي مليار دولار عام 2007، ليتراجع بعد سنوات 2009 إلى يومنا هذا بفعل ثلاثة أمور ؛ **الأولى** بعدها عن أسواق الاستهلاك الأوروبية والآسيوية التي هي حكر تقريبا على منتجات روسيا الاتحادية ودول آسيا الوسطى، **الثانية** تقنية تتمثل في ضعف القدرات التكنولوجية اللازمة لإسالة الغاز الطبيعي، و**الأخيرة** –وهي مربط الفرس– تتمثل في العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران والتي لا تسمح بدخول الاستثمارات المهمة لتطوير هذه الصناعة [2].

ولذلك ما فتئت إيران منذ مطلع الألفية الجديدة –وإلى اليوم – تسعى لعقد عدد من الاتفاقيات في مجال الغاز مع شركات عالمية كشركة **بي جي** البريطانية عام 2005، وقبلها أبرمت مع اليونان عقدا لتوريد الغاز إليها عام 2002، وبعدها بعام مع كل من النمسا وإيطاليا [3]، كما سعت إيران حثيثا من أجل مدّ أنابيب الغاز لتصديره إلى أوروبا عن طريق تركيا وإلى آسيا عن طريق كل من باكستان والهند، إلا أن هذا ليس بالأمر اليسير ذلك أن هناك صعوبات ستلاقي وتلاقي فعلا هذه المشاريع الطموحة لن يكون أولها الضغوط الأمريكية على هذه الدول من أجل الحؤول دون المشاركة فيها، ولن يكون آخرها طبعا المنافسة الشرسة من الدول الأخرى التي تتطلع هي الأخرى لتصدير الغاز وفي طليعتها روسيا الاتحادية مع ما يستوجبه ذلك من إمكانات مالية وبنية تحتية متطورة [4].

---

[1] - Bijan Khajehpour , The Future of The Petroleum Sector in Iran, Future of Iran Serie, Legatum Institute, London, September 2013, P 3.

[2] - Gulmira Rzayeva, Post-Sanction Iranian Natural Gas Production And Export Potential : Challenges and Opportunities , CEDIGAZ Insights ,No.19 ,November 2016, P.26.

[3] – عادل سيد أحمد، " **أنابيب الطاقة الجغرافية تقود السياسة** "، السياسة الدولية ، العدد 164، 2006، ص 96.

[4] - Keith Crane and others ,Op, Cit, P 71.

ولأن صانع القرار الإيراني يدرك الحجم الكبير لفائدة تصدير الغاز الطبيعي ، وما ستوفره من مزيد من العملات الأجنبية، الأمر الذي يرفع من درجة نموها الاقتصادي وتحسين بنيتها التحتية في مجال الطاقة ، خاصة إذا علمنا أن ثمة تقارير تؤكد أن العالم متوجه مستقبلا نحو تفضيل الغاز على النفط سيما مع ثلاثينات هذا القرن ليصل الطلب العالمي إلى 4.5 مليار مكعب سنويا، وهو ما يعني بلغة الأرقام نموّا قدره 2 % سنويا، مما سيجعل نمو معدلات استهلاك الغاز الأعلى بين المواد الأولية الأخرى[1].

وبناء على الاكتشافات الجديدة تخطط إيران لمضاعفة إنتاجها من الغاز الطبيعي بمعدل 182 مليار متر مكعب سنويا في الوقت الحالي لتصل بحلول نهاية خطة التنمية الخماسية السادسة (2016-2021 إلى ما معدله 365 مليار متر مكعب سنويا، كما تخطط لزيادة تصدير الغاز من 10 مليارات متر مكعب سنويا في الوقت الحالي إلى 66 مليار متر مكعب بحلول مارس 2021[2]، وفي هذه النقطة بالذات يمكن القول إن إضافة 56 مليار متر مكعب سنوي من الغاز الطبيعي إلى حجم الصادرات الحالية خلال خمس سنوات (تنتهي في عام 2021) يبدو هدفا طموحا، ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار وتيرة تطوير الحقول الإيرانية سيما حقل **بارس الجنوبي South Pars** وحقول الغاز الجديدة الأخرى، فضلا عن احتمال زيادة الاستثمارات والتكنولوجية الأجنبية، فإن الهدف المعلن في الخطة السادسة من الممكن تحقيقه بحلول نهاية عام 2021[3].

كان هذا بالنسبة للغاز، أما بالنسبة **للنفط** فإن ما يمكن قوله في هذا الصدد لا يختلف كثيرا عما قيل وأثير بخصوص الغاز الطبيعي، فأراضي إيران تحوز على احتياطيات ضخمة جدا من النفط الخام فاقت عتبة 140 مليار برميل، مما يعني أنه لا يوجد ما يفوقها في العالم سوى احتياطات السعودية البالغة 264 مليار برميل، حقيقة تشكك فيها دراسة تابعة للمعهد الفرنسي للبترول مفادها أن إيران بهذه الاحتياطات تتبوأ المرتبة الثالثة وليس الثانية، بعد كل من السعودية وكذا العراق هذا الأخير الذي بلغت احتياطاته وفق ذات الدراسة 200 مليار برميل[4]، من جهة أخرى فإن هذا الرقم مرشح للارتفاع سيما إذا

---

[1]- فهد مزبان الخزار، " **إيران وفكرة إنشاء تكتل للغاز على غرار الأوبك** "، شؤون إيرانية ، العدد 32، 2009، ص 9.

[2]- ناصر التميمي، عودة إيران إلى أسواق الطاقة: الفرص والتحديات لدول الخليج، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص 6.

[3]- محمد حميد محمد، محمد عباس أحمد، الغاز الطبيعي: جيوبوليتيك الصراعات القادمة، عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020، ص ص 74-75.

[4]- علي ناصر ناصر، مرجع سابق، ص 11.

علمنا أن هناك آبارا لم تكتشف بعد سواء في الداخل الإيراني أو غير بعيد عنها، نعني بهذه الأخيرة الاحتياطات الهائلة من النفط في بحر قزوين والتي تشكل سندا آخر مضافا لاحتياطات الداخل الإيراني، الأمر الذي دفع بشركة **بريتيش بيتروليوم** لأن تقرّ في أحد تقاريرها السنوية الصادرة حديثا بأن نفط إيران ومصادره ستبقى لأكثر من قرن آخر [1].

أما من ناحية الإنتاج، فتاريخيا تعود أولى بدايات إنتاج النفط في إيران إلى عام 1913م، ليرتفع خلال الحرب العالمية الأولى وذلك راجع إلى أن إيران كانت الممول الرئيسي لتزويد البريطانيين بالنفط، وفي عام 1919 وصل الإنتاج النفطي إلى 10 ملايين برميل ليتصاعد بعدها إلى 25 مليون برميل بحلول 1923، ليقفز بعدها إلى حدود 43.5 مليون عام 1928، ووصل عام 1938 إلى 78.3 مليون برميل واستمر الإنتاج الإيراني في الزيادة ليصل عام 1975 إلى حوالي 06 ملايين برميل يوميا [2].

لكن الأمور لم تبق على حالها، ذلك أن نسب الإنتاج هذه انخفضت بشكل كبير جدا، فبلغ معدل إنتاج إيران مثلا في العقد الأول من الألفية الجديدة ما يقارب عتبة الأربعة ملايين برميل في اليوم، أي بفارق مليوني برميل يوميا عما كانت عليه قبل الثورة الإسلامية لعام 1979[3]، لينخفض بعدها في السنوات الخمسة التي تلتها ويراوح متوسط إنتاجه بين 3.5 و 3.9 مليون برميل يوميا، ومردّ ذلك إلى الوضع الإقليمي والدولي الذي صاحب نجاح الثورة الإسلامية ، فما إن تم إسقاط نظام الشاه وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية حتى فرض الغرب (على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية) الحصار على إيران، ولتدخل بعدها في حرب الثماني سنوات مع الجار اللدود العراق بين أعوام 1980-1988، حربٌ عكف خلالها النظام العراقي على تدمير البنية التحتية الإيرانية، وكذلك أهم المرافئ الخاصة التي كانت تعوّل عليها إيران في تصدير نفطها للخارج، ومع انتهاء الحرب مع العراق واستمرار الحصار الغربي تضررت غالبية الآبار النفطية وحقولها الرئيسية، مما يستوجب الحاجة لإدامة تقنيات متطورة من أجل تطوير هذه الحقول والاستفادة منها بشكل أكبر[4].

---

[1]- عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد 2003: من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية أم إيران الفارسية، بغداد: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 2014، ص ص 27-28.

[2]- مهدي حسن الخفاجي، النفط الإسلامي والتآمر الاستكباري، إيران: المركز الإسلامي للدراسات السياسية، 1985، ص 09.

[3]- وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 ، الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010، ص 96.

[4]- روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة ، ترجمة: مروان سعد الدين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 18 وما بعدها.

وعن دور النفط في دعم الاقتصاد الإيراني فأول ما نشير إليه هو ما أورده كل من **فاليري مارسيل وجون ق ميتشيل** في مؤلفهما الموسوم بـ " عمالقة النفط" بأنه ليس من قبيل المبالغة القول بأن الاقتصاد الإيراني قد وُلد يوم 26-5-1908 وهو التاريخ الذي يصادف أول حقل نفطي اكتشفها المهندس الإنجليزي **جورج رينولدز** قرب مسجد سليمان في جنوب غرب البلاد ومنذ ذلك الوقت لعبت الاستثمارات في هذه السلعة الإستراتيجية دورا هامّا في تحسين المستوى الاقتصادي الإيراني [1].

غير بعيد عن هذا، فقد ساهم تصدير النفط في توفير العملة الصعبة وهي عامل مهم للاقتصاد الإيراني، فقد بلغت قيمة هذه الصادرات حوالي 22 مليار دولار في عام 2001 لوحدها، لترتفع ثلاثة أضعاف هذه القيمة بحلول عام 2007 لتستقر في حدود 66 مليار دولار، أي ما نسبته 85 % من الصادرات الإيرانية[2]، لتنخفض بين أعوام 2008-2011 متأثرة بحزمة العقوبات الاقتصادية الدولية، لتعود بعدها للارتفاع عام 2012 وتنخفض عامي 2013 و 2014 بفعل تضييق القيود الدولية على صادراتها النفطية بالأساس لتحقق ناتجا محليا قدره 101.4 مليار دولار (2012) وما قيمته 61.9 مليار دولار (2013) وتحصيل 53.6 مليار دولار (2014) [3].

أما نسبة مساهمة إيرادات الموارد النفطية من إجمالي الناتج المحلي فقد بلغ متوسطها في العهدة الثانية للرئيس **محمد خاتمي** 22.63%، في حين بلغ متوسط هذه النسبة في العهدة الأولى للرئيس **أحمدي نجاد** 30.47%، أما العهدة الثانية لذات الرئيس فقد بلغت النسبة 20.7%، أما في عهدة الرئيس **حسن روحاني** الأولى فقد نزلت النسبة لدرجة غير مسبوقة بحيث بلغت مساهمتها 17.37% فقط [4]. والجدول التالي يوضح ما قيل أعلاه بشيء من التفصيل.

---

[1]- فاليري مارسيل، وجون ق ميتشيل، عمالقة النفط وشركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة: حسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 323.

[2] - Keith Crane and others, op.cit. p 70.

[3]- عبد الحافظ الصاوي، " النتائج الاقتصادية للاتفاق النووي الإيراني ورفع العقوبات وانعكاسات ذلك على الصراع في المنطقة "، في: الأمة في مواجهة الصعود الإيراني، أحمد بن عبد الرحمن الصويان محررا، التقرير الارتيادي الإستراتيجي ، الإصدار الثالث عشر، الرياض: مجلة البيان، 2016، ص 549.

[4]- الموقع الرسمي للبنك الدولي ، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-11-2018
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PETR.RT.ZS?locations=IR

جدول رقم (3) يوضح نسبة مساهمة إيرادات الموارد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لإيران من 2001-2017

السنة	نسبة مساهمة الإيرادات (% سنويا)	السنة	نسبة مساهمة الإيرادات (% سنويا)	السنة	نسبة مساهمة الإيرادات (% سنويا)
2001	22.14	2007	26.39	2013	22.90
2002	20.43	2008	31.15	2014	22.36
2003	22.14	2009	17.44	2015	12.81
2004	25.81	2010	20.46	2016	11.44
2005	32.64	2011	24.70	2017	15.34
2006	31.72	2012	20.20		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة في الموقع الرسمي للبنك الدولي

بقراءة سريعة لبيانات الجدول أعلاه يمكننا أن نخلص إلى عدة نقاط مهمّة، نذكر منها ما يلي:

- شهدت العهدة الثانية للرئيس **خاتمي** شبه استقرار في نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وذلك كان نتيجة سياسة الانفتاح التي اتبعها خاتمي على الغرب، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الإيراني بتوافد المزيد من الشركات العالمية من أجل الظفر بنسبة من احتياطات النفط، من جهة أخرى فقد ألقت هجمات 9/11 بظلالها على أسواق النفط العالمية مما جعلها ترتفع واستمرت كذلك حتى بعد غزو العراق، لكن ولأن إيران كانت ضمن دول "محور الشرّ" جعل استفادتها قليلة مقارنة بما تتوفر عليه من احتياطات هائلة.
- العهدة الأولى للرئيس **نجاد** اتسمت بارتفاع لأسعار النفط تخطت عتبة 100 دولار للبرميل وهو ما جعل نسبة مساهمة الإيردات في الناتج المحلي الإجمالي يشهد ارتفاعا عما كانت عليه في العهدة الثانية لمحمد خاتمي، ولتشهد آخر سنوات عهدته الأولى تراجعا كبيرا نتيجة تطبيق الحزمة الدولية للعقوبات والتي مست عصب الاقتصاد الإيراني ألا وهو القطاع الطاقوي.
- العهدة الثانية للرئيس **نجاد** شهدت تذبذبا بين انخفاض وارتفاع وانخفاض شديد في نسبة مساهمة إيرادات الموارد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، بفعل العقوبات الأممية والأمريكية التي وُجِّهت لقطاع الطاقة الإيراني ما جعل الشركات العالمية الطاقوية تلغي أغلب العقود المبرمة مع الحكومة الإيرانية حتى لا تطالها العقوبات.

- اتسمت الولاية الأولى للرئيس **روحاني** بتراجع حاد في أسعار النفط العالمية والتي فقدت أكثر من 60 دولار للبرميل وهو الأمر الذي انعكس سلبا على نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، وحتى مع توقيع الاتفاق النووي مع القوى الغربية بقيت نسبة المساهمة جد متواضعة مقارنة بما تتوفر عليه إيران من احتياطات نفطية هائلة كما رأينا سابقا.

ثانيا – الجغرافيا البشرية:

يُعدّ العامل البشري ذا أثر جيوبوليتيكي في قوة الدولة وضعفها، وإذا كانت البنية الاقتصادية تمثل أحد الأسس التي ترتكز عليها المكانة الإقليمية أو الدولية لأية دولة من الدول، فإن التركيبة السكانية والعرقية لا تقل أهمية عنها؛ إذ يُعتمد عليها من ناحيتين الاقتصادية (التي تتعلق بأهمية حجم القوة البشرية ودورها في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية)، والعسكرية (التي تتعلق بأهمية حجم القوة البشرية ودورها في تكوين قوة عسكرية لها تأثيرات إقليمية). لذلك فإن الجغرافيا البشرية هنا بمعناها الواسع لا تنحصر فقط في تعداد السكان ونموه عام بعد عام ، بل تتعداه إلى البحث في مضامين التوزيع السكاني وأهم مكونات النسيج السكاني عرقيا، وما يعنيه ذلك من إسهام في رسم وتحديد سياستها داخليا وتوجيهها خارجيا.

أ – تعداد السكان ومعدل النمو:

بلغ تعداد السكان في إيران في النصف الثاني من عام 2018 أزيد من 81 مليون نسمة، حيث يعيش 79 مليون نسمة منهم داخل المدن في حين يقيم مليونًا نسمة خارج المدن، تعدادٌ يضع إيران في المركز العاشر من بين الدول الآسيوية والثالث في منطقة الشرق الأوسط، في حين بلغ متوسط الكثافة السكانية 46 شخصا لكل كيلومتر مربع من مساحة البلاد، ولن يتباين ذلك عن المناطق المكتظة بالسكان حيث تبلغ كثافتها السكانية ما يعادل 360 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد [1]، ويعيش 30% في المناطق الريفية مقابل 70% في المدن والحضر، وتشكّل النساء 49% من السكان في مقابل 51 % من الرجال، أما من ناحية التركيبة السكانية والفئات العمرية فإن 24% من السكان تقل أعمارهم عن 15 عاما و31% منهم ما بين 15–30 عاما و 39% منهم ما بين 30–64 عاما و 6% منهم فوق 60 عاما [2].

[1] – تقرير الحالة الإيرانية (أبريل 2018)، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018، ص 28.

[2] – سلطان محمد النعيمي، " **التركيبة العمرية للمجتمع الإيراني وآثارها السياسية والأمنية**"، السياسة الدولية ، السنة 52، العدد 204، أبريل 2016، ص 47.

وغير بعيد عما أثير أعلاه، فقد بلغ متوسط تعداد السكان بحسب إحصائيات البنك الدولي في العهدة الثانية للرئيس **محمد خاتمي** (أوت 2001–أوت 2005) ما يفوق 67 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 1.3 % ومتوسط كثافة سكانية مقدر بحوالي 40 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد من مساحة البلاد، في حين بلغ متوسط التعداد السكاني في العهدة الأولى للرئيس **محمود أحمدي نجاد** (أوت 2005– أوت 2009) ما يفوق 70 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 1.3 % ومتوسط كثافة سكانية مقدر بحوالي 40 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد من مساحة البلاد ، أما في العهدة الثانية لنفس الرئيس (أوت 2009– أوت 2013) فقد بلغ متوسط التعداد السكاني ما يفوق 74 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة قدرت 1.15 % ومتوسط كثافة سكانية مقدر بحوالي 45 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد من مساحة البلاد، أما في العهدة الأولى للرئيس **حسن روحاني** (أوت2013–أوت 2017) فقد بلغ متوسط هذا التعداد 78 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة قدّرت بـ 1.3 % ومتوسط كثافة سكانية مقدر بحوالي 48 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد من مساحة البلاد[1]. والجدول التالي يوضح ما قيل أعلاه بشيء من التفصيل.

جدول رقم (4) يوضح تعداد السكان في إيران ومعدلات النمو من 2001–2018

السنة	تعداد السكان (مليون/سنويا)	نسبة الزيادة (% سنويا)	الكثافة السكانية (شخص/1كم^2)	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ($ /سنويا)	النمو في نصيب الفرد من إ ن م (% سنويا)
2001	66.5	1.3	40.3	1790	0.47–
2002	67.2	1.3	40.3	1880	5.93
2003	68	1.3	40.3	2200	7.40
2004	69	1.3	40.3	2520	3.12
2005	69.7	1.3	40.3	2960	1.99
2006	70.5	1.3	40.3	3480	3.82
2007	71	1.3	40.3	4270	6.97
2008	72	1.3	40.3	4950	0.84–
2009	73	1.1	44.8	5520	0.11–
2010	73.7	1.1	45.3	6200	4.60

[1] – الموقع الرسمي للبنك الدولي، تم تصفح الموقع بتاريخ 28–11–2018
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=IR

1.45	6860	45.8	1.2	74.5	2011
8.55-	7140	46.4	1.2	75.5	2012
1.42-	7040	47	1.2	76.4	2013
3.27	6550	47.6	1.3	77.4	2014
2.61-	5400	48.2	1.3	78.4	2015
11.87	5520	48.8	1.4	79.5	2016
2.33	5470	49.5	1.4	80.5	2017
/	/	50.2	1.4	82	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة في الموقع الرسمي للبنك الدولي

بقراءة سريعة لبيانات الجدول أعلاه، يمكننا الوقوف على بعض الأمور نرتبها كما يلي:

- الزيادة السكانية في إيران تقريبا في كل عهدات الرؤساء الثلاثة كانت ثابتة حوالي مليون نسمة كل عام، وذلك لأن الحكومة الإيرانية كانت – وما تزال – قد وضعت حزمة من البرامج التي تهدف لدعم إنجاب الأزواج المصابين بالعقم، ويشمل البرنامج بصفة أولى تغطية التأمين الصحي لنفقات العلاج تصل نسبتها إلى 70%، وكخطوة لتأكيد هذه البرامج فقد صادقت الحكومة في عام 2014 على قانون يقضي بزيادة عدد السكان عن طريق زيادة معدلات الخصوبة ومنع انخفاض معدل النمو السكاني، وانعكس ذلك بشكل مباشر على الكثافة السكانية كما هو مبين في الجدول [1].
- بخصوص نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وكذا النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، فقد شهد تذبذا صعودا ونزولا، متأثرة بذلك بالوضع السياسي محليا وإقليميا وكذا دوليا، ومثال ذلك التراجع الكبير في عام 2012 مع تفعيل الحُزَمِ الجديدة للعقوبات الأمريكية على إيران جراء تدخلها في كل من العراق وسوريا بعد الحراك فيهما (كما سيأتي ذكر لاحقا في الفصل الثاني)، والارتفاع الكبير في نصيب الفرد ونسبة نموه في عام 2016 والتي شهدت تفعيل بنود الاتفاق النووي بين إيران من جهة والمجتمع الدولي من جهة أخرى.

[1] – للاستزادة حول هذه النقطة ، انظر: سلطان محمد النعيمي، مرجع سابق، ص 56 وما بعدها.

ب- التركيبة العرقية في إيران:

يتميز البناء الاجتماعي الإيراني بتكوين عرقي متعدد وما يصاحبه من تعدد لغوي كذلك، تعدّدٌ أتاح لإيران إنشاء علاقات مع دول الجوار مثل أذربيجان، تركمانستان، أرمينيا، تركيا،العراق، والدول المطلة على الخليج العربي[1]، حيث أتاح الموقع الجغرافي لإيران تاريخيّا قدرة كبيرة على التفاعل مع دول جوارها، إذ مثّلت نقطة جذب للهجرات البشرية المتنوعة، وكانت بمثابة طريق لحركة التجارة بين الشرق الآسيوي والغرب الأوروبي، في حين ساعدت طبيعتها الجغرافية الجبلية على حفاظ هذه الهجرات البشرية على خصوصيتها الثقافية واللغوية، الأمر الذي يفسّر إلى حدّ بعيد أنماط معيشة مختلف العرقيات الإيرانية بعضها ببعض، وذلك باختلاف طبيعة الإقليم الذي تعيش فيه[2].

ويمكن الإشارة هنا إلى أهم العرقيات الإيرانية وتوزيعها الجغرافي على النحو التالي:

- **الآذريون:** يشكلون نسبة 24% من مجموع السكان، وهي نسبة تؤهلها لتبؤ المركز الثاني من الأهمية بعد الفرس (51%)، ويتمركزون في المناطق الشمالية والشمالية الغربية من إيران تحديدا في كل من تبريز، وأرومية، وأردبيل، وزنجان، ولغتهم التركية[3].
- **الأكراد:** من أقدم العرقيات التي قطنت إيران، إذ ترجع العديد من الكتابات وجودها في المجتمع الإيراني إلى عهد الإمبراطورية الميدية التي حكمت بلاد فارس في العام 612 ق.م، وتبلغ نسبتهم حوالي 7% من مجموع السكان، ويتمركز الأكراد في المحافظات والمدن الغربية، تحديدا في مدن شهر كرد، خرم آباد، كرمنشاه، إيلام، كردستان، ويمكن أن نجد بعضا منهم في مدن أخرى على غرار طهران، خورستان، ومشهد [4].
- **العرب:** يشكلون نسبة 3% من مجموع السكان، ويتواجد غالبيتهم في منطقة الأحواز الغنية بالثروات الطبيعية وفي مقدمتها النفط، فضلا عن كونها أكبر مساحة سهبية في إيران تمرّ وتنبع منه ثمانية أنهار، بالإضافة إلى احتوائها على أغلب الموانئ الإيرانية.

---

[1]- عبد الله يغين، " **القوة الصلبة والناعمة لإيران**"، رؤية تركية ، العدد 2، 2016، ص 96.

[2]- رانيا مكرم، "**طموح الأقليات ومستقبل الدولة في إيران**"، مجلة الدراسات الإيرانية ، العدد 6 ، مارس 2018، ص 38.

[3]- سلطان محمد النعيمي، مرجع سابق، ص 48.

[4]- موسى مخوّل، الأكراد من العشيرة إلى القبيلة ، لبنان: دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، مارس 2013، ص 12، وكذلك ص 141 وما بعدها.

- **الأتراك:** يشكّلون نسبة 2% من مجموع السكان، ويتواجدون في المناطق الصحراوية نظرا لارتباطهم بأعمال الرعي، وتحديدا في مدن جنبد، جلستان، بجنورد، قوشان، كما ينقسم الأتراك الإيرانيون إلى ثلاثة طوائف رئيسية هي جوجولان ويموت وتكة.
- **البلوش:** يشكّلون نسبة 2% من مجموع السكان، ويتواجدون في مثلث الحدود الإيرانية–الباكستانية–الأفغانية في سيستان وبلوشستان، وأشهر المدن التي يتواجدون فيها خراسان، كرمان، زابل، جلستان، هرمزجان [1].

غير أن هناك إحصاءات متعددة ومختلفة تكشف عن تعداد العرقيات في إيران؛ إذ نجد مثلا في دراسة صادرة عن المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية بأن نسبة الفرس تتعدى 60% من مجموع السكان، والباقي (40%) للعرقيات الأخرى موزعة كما يلي: الآذريون 16%، الأكراد 10%، اللور 6%، العرب 3%، التركمان 2%، البلوش 2%، أخرى 1%. كما لا يغيب عن أذهاننا أمر مهمّ وهو متعلق بالتنوع المذهبي والديني (كما سيأتي التفصيل فيه لاحقا) إذ نجد أن أزيد 84% من إيران مسلمون شيعة، و15% مسلمون سنّة ، وتتقاسم بقية النسبة الديانة المسيحية واليهودية والزرادشتية وغيرهم وهم يشكّلون نسبة تقارب 1% [2].

خريطة رقم (2) توضح أهم العرقيات في إيران ومناطق تواجدها

المصدر : https://ahwaziculture.wordpress.com/tag/

[1]– جلال إبراهيم فقيرة، التقرير الإستراتيجي الخليجي 2009–2010، الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ط1 ، 2010، ص 40.

[2]– إدارة البحوث والدراسات، القوى الداخلية في المجتمع الإيراني: المحور الثالث – القوى الاجتماعية، ملفات بحثية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 20 أكتوبر 2015، ص 2.

إن إطلالة سريعة على خريطة العرقيات في إيران ومناطق تواجدها، تجعلنا نتحدث عما يمكن وصفه بـ" **المجتمعات المتوازية داخل الدولة الواحدة** "[1]، هذه الأخيرة التي تعني التداخل العرقي واللغوي وبدرجة أقل الديني والمذهبي بين دول معينة متجاورة في منطقة جغرافية ما، وهو ما ينطبق بشكل كبير على إيران؛ فمعظم العرقيات في إيران يقطنون المناطق الحدودية: العرب في الجنوب والجنوب الغربي، البلوش في الجنوب والجنوب الشرقي، والتركمان في الشمال والشمال الشرقي، والآذريون في الشمال والشمال الغربي والأكراد واللور في الغرب.

الحقيقة أعلاه جعلت الكثير من الباحثين يتحدثون عن الخطر المحدق بإيران وإمكانيات التفكك على أسس عرقية، وحجتهم في ذلك أن للعرقيات أعلاه امتداداتها في الخارج؛ فالبلوش لهم امتداد في إقليم بلوشستان في باكستان وأفغانستان، والتركمان يجاورون تركمانستان، والآذريون يقطنون جنوب جمهورية أذربيجان، وما يزيد الأمر تعقيدا هو العداء التاريخي لهذه الدول مع القومية الفارسية.

لكن في الوقت ذاته تغيب عنهم ما يسمى في علم الاجتماع السياسي بنظرية **التجزؤ الهرمي Segmentary Pyramidal**، هذه الأخيرة التي ترى أن الفرد ينتمي إلى عدة أنساق اجتماعية تعلو بعضها على بعض، فإذا حدث تنازع في المطالب بين الولاء الأعلى والولاء الأدنى ينجذب الفرد أو المجموعة نحو الولاء الأدنى[2]؛ فالفرد الإيراني وفق هذه النظرية ينتمي للقومية "الإيرانية" وللدين "الإسلامي" وللمذهب "الجعفري"، وعند التصادم في المطالب بين هذه الأنساق فإنه يغلب مطالب الولاءات الأدنى على غيرها، ففي الداخل الإيراني نجد أولوية " القومية الإيرانية" بين الأقليات في مواجهة الأغلبية، ومع البيئة الإسلامية المجاورة نجد الأولوية للمذهب، ومع البيئة الدولية غير الإسلامية نجد الأولوية للدين الإسلامي، وهو الأمر الذي يجعل السلطة في إيران تستثمر فيه من أجل إيجاد موطئ قدم في الجوار الإقليمي عن طريق كل من " الدبلوماسية الروحية" وكذا " الدبلوماسية الثقافية " (كما سيأتي ذكر ذلك في الفصل الثالث).

[1] – للاستزادة حول هذه النقطة، أنظر: مصطفى شفيق علام، مرجع سابق، ص 41 وما بعدها.

[2] – للاستزادة حول هذه النقطة، أنظر: وليد عبد الحي ، نموذج قياس النزعة الإنفصالية للأقليات في الوطن العربي ، في : مجموعة مؤلفين ، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، مايو 2014، ص 107 وما بعدها.

الفرع الثاني: المرتكز العسكري (القدرات الإيرانية التقليدية والحديثة)

يُعدّ المتغير العسكري من المتغيرات المؤثرة في مجمل السياسة الداخلية والخارجية لأية دولة، ويرتبط بواقع وحجم القوات المسلحة وقدرتها على التأثير في مجمل أوضاع الدولة الداخلية واستقرارها السياسي، وعليه سنتعرض هنا بالتفصيل لمضامين مقومات المرتكز العسكري كأحد أهم مرتكزات إيران في سياستها الخارجية، ويشتمل على كل من القدرات الإيرانية التقليدية بشقيها النظامي (تابع للنظام) والثوري (تابع للمرشد)، في حين نعني بالقدرات الحديثة لإيران كلّا من قدراتها النووية من جهة، وكذا القدرات الكيميائية والبيولوجية من جهة أخرى .

أولا- القدرات الإيرانية التقليدية:

بداية نشير إلا نقطتين جوهريتين؛ **الأولى** مفادها أن العجلة العسكرية لأية دولة في العالم واحدة من أهم العناصر التي تحدد قوتها أو ضعفها تجاه التحديات الخارجية التي من الممكن أن تمس مصالحها، إذ أن القدرات العسكرية للدول هي التي تعزز مكانة الدولة بمنطقتها الجغرافية [1] والكلام حتما لا يستثني إيران. **الثانية** ومفادها أنه ليس من السهولة بمكان معرفة القدرات العسكرية الإيرانية على وجه الدقة والتحديد، وهذا راجع لغياب المعلومات الرسمية الدقيقة عن موازنتها العسكرية السنوية، وصفقات السلاح التي تشتريها من الخارج، بل وأكثر من ذلك ما تنتجه في الداخل بفعل العقوبات المفروضة عليها، وما يزيد من صعوبة معرفة حجم وقدرات القوات المسلحة الإيرانية كون إيران في السنوات الأخيرة باتت تولي أهمية كبيرة لأسلوب الحرب غير التقليدية، واعتمادها الكبير على نظام التعبئة الشعبية والتشكيلات الشبه عسكرية[2]. مع ذلك سنحاول أن نرصد في هذا العنصر قدرات إيران التقليدية النظامية والثورية بمختلف تفرعاتها (برية – جوية- بحرية) استنادا لما هو متاح من أرقام ومعلومات.

أ- القدرات العسكرية النظامية:

لقد أدركت إيران أن تعزيز مكانتها ودورها الإقليمي يستدعي منها تعزيزا لقدراتها العسكرية، لذلك سعت طوال عقود خلت وبشكل حثيث إلى بناء قدراتها العسكرية، وتحسين منظومتها الدفاعية والهجومية للحفاظ على قوة ردع تقليدية وغير تقليدية، ولتبني إستراتيجية ردع صارمة [3]، وذلك انطلاقا من مبدأ راسخ

[1]- عبد الوهاب عبد الستار القصاب، احتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الإستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، نوفمبر 2007، ص 18.

[2]- مصطفى شفيق علام، مرجع سابق، ص ص 63-64.

[3]- محمد نجاح محمد الجزائري، الإمكانات العسكرية الإيرانية وأثرها على التوازن الإستراتيجي الإقليمي بعد 2003، بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2014، ص 32.

في ذهنية صانع القرار الإيراني مفاده أن قرار التوجه للتسلح لا يعني تكديسا للطائرات والمدافع والدبابات ومختلف الأسلحة، بل هو أعمق من ذلك كونه يعني التحول إلى سياسة وإستراتيجيات تحمل في طيّاتها مضامين أمنية ونمطا للعلاقات، تسعى من خلالها لفرض منطقها وهيبتها في بيئتها الإقليمية والدولية [1].

بالنسبة **للقوات البرية النظامية**، فما من شك أنها تعدّ أحد أكبر القوات في المنطقة من الناحية العددية، ويبلغ تعدادها أكثر من 350 ألف فرد، مضافٌ إليها أكثر من 250 ألف كقوة احتياطية، وتتكون القوة البرية من خمس قيادات مركزية تحتوي على أربعة فيالق مدرعة، وست فرق مشاة، وفرقة قوات خاصة، وفرقتين من قوات المغاوير، ولواء محمول جوّا ، وست مجموعات مدفعية [2].

كما تمتلك إيران حوالي 2600 دبابة حديثة من مختلف الأنواع منها 1693 دبابة قتال رئيسية، وأهمها دبابة ذو الفقار، وكذا تشيفتين من طراز MK-3 ، MK-4، M-60A1، ودبابات من نوع T-72، M-84، و M-60A3، وM-1A . أما المدرعات فيبلغ تعدادها 2900 مدرعة وتشمل 1500 مدرعة قتال رئيسية، و1000 مدرعة ناقلة جند، و400 مدرعة لنقل الإمدادات. في حين بلغ العدد الإجمالي للمدفعية ما يفوق 2240 واحدة، منها 1950 مدفع مسحوب من نوع GUN-4، M-115، M-46، M-30،D-20، M-101، ومنها 290 مدفع ذاتي الحركة من أنواع مختلفة M-110، M-1978، M-107، M-10، أما عدد راجمات الصواريخ فبلغ عددها حوالي 876 من عيار 107 ملم من أنواع: حاسب، فجر، وفجر3 [3].

وبالنسبة **للقوات الجوية النظامية**، فيقدر عدد المنتسبين إليها حوالي 55 ألف فرد منهم 12 ألفا من قوات الدفاع الجوي، ويمتلك سلاح الجو الإيراني نحو 319 طائرة موزعة على تشكيلات مختلفة المهام والمدى القتالي، فهناك خمسة أسراب مقاتلة تحوي 118 طائرة، منها 25 طائرة من طراز F-14، و25 طائرة من طراز MIG-29A، و24 طائرة من طراز J-7، و20 طائرة من طراز F-7M، وبالمثل من طراز F-5B، و24 طائرة من طراز ميراج (أغلب المصادر تشير إلى أن إيران تحصلت عليها من القوات الجوية العراقية إبان الحرب العراقية- الإيرانية 1980-1988) [4].

---

[1]- عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 52.

[2]- محمد قشقوش، " **التوازن العسكري في منطقة الخليج: مقوماته-أسسه-تحدياته**"، مجلة آراء الخليج ،العدد 116، فبراير 2017، ص 40

[3]- أنتوني كوردزمان، " قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد "، في : إيران والخليج :البحث عن الاستقرار، جمال سند السويدي محررا، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الثانية، 2014، ص ص 318-319.

[4]- هاني سليمان، " **الملامح الرئيسية للتحولات في موازين القوى العسكرية والإستراتيجية في الشرق الأوسط** "، مجلة أبحاث إستراتيجية ، العدد 16، 2017، ص 136.

كما توجد 118 طائرة أخرى مقسمة على تسعة أسراب مقاتلة تتكون من 13 طائرة من طراز SU-25 (أغلبها من الأسطول العراقي السابق)، و30 طائرة من طراز SU-24MK (معظمها من الأسطول العراقي السابق)، و 65 طائرة " فانتوم" من طراز F4-E/F4-D و 60 طائرة "تايجر" من طراز F5-E، بالإضافة إلى سرب طائرات استطلاع مكوّن من ست طائرات من طراز RF-4 ، إلى جانب سرب مكون من خمس طائرات مهمتها مراقبة المجال البحري الإيراني [1].

أما بالنسبة **للقوات البحرية النظامية**، فيبلغ تعدادها 20 ألف فرد، ومقر قيادتها في ميناء بندر عباس، وتنتظم تشكيلات البحرية الإيرانية في خمسة مناطق رئيسية؛ ثلاثة منها تقع على الخليج العربي في موانئ بندر عباس وبوشهر وخرج، وواحدة منها تقع في ميناء شاه بهار على المحيط الهندي، والأخيرة تقع في ميناء بندر إنزلي على بحر قزوين، كما تشمل القوات البحرية الإيرانية على 3 غواصات من طراز كيلو (روسية الصنع)، وخمسة فرقاطات، و250 مركبة من مراكب الدورية والقتال الساحلي، وكذا 85 مركبة من مركبات الدوريات الشاطئية، و10 مركبات برمائية، وحوالي 30 مركبة دعم، و10 مركبات استطلاع، ومثلها مضادة للغواصات[2].

وعلى الرغم من أن القوات البحرية الإيرانية تعدّ الأكثر أهمية من الناحية الإستراتيجية لطهران، إلا أن هذه القوات تحتاج للكثير من التدريب والاهتمام والتجديد، من جانب آخر فإن الغواصات التي تمتلكها إيران أقل كفاءة من نظيرتها في الخليج العربي (السعودية بالأساس)، من جهة أخرى فإن القدرات البحرية الإيرانية بشكل عام تعدّ محدودة بالنظر لطول سواحلها البحرية، الأمر الذي دفع بالعديد من الدراسات إلى اعتبارها قوات دفاع ساحلي فقط ولا يمكنها الصمود كثيرا لو حدثت هناك حرب، ما جعل من صانع القرار الإيراني يولي أهمية كبيرة لتحديث الأسطول البحري الإيراني تحسّبا لأي مواجهة سيما في ظل التوترات التي طبعت وتطبع الخليج العربي بين الفينة والأخرى[3].

---

[1]- مصطفى شفيق علام، مرجع سابق، ص ص 67-68.

[2]- هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية أمريكا-روسيا-إيران-الكيان الصهيوني-حزب الله-كوريا الشمالية، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 2017، ص 135 وما بعدها.

[3]- كينيث كاتزمان، " التهديدات العسكرية والسياسية الإيرانية"، في : إيران والخليج :البحث عن الاستقرار، جمال سند السويدي محررا، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الثانية، 2014، ص ص 277-278.

ب- القدرات العسكرية الثورية:

يعتبر الحرس الثوري الإيراني أهم القوات العسكرية الإيرانية من حيث التسليح والإعداد والنفقات والمهمات العسكرية الموكلة له، ويعود تأسيسه إلى بدايات الثورة الإسلامية من عناصر مختلفة، هذه الأخيرة التي تلتقي جميعها في العامل العقائدي والحماسة الثورية والولاء للقيادة السياسية الجديدة ممثلةً في المرشد **آية الله الخميني**[1]، وكما نص الدستور فإن الهدف الأساسي من إنشاء هذه القوات هو حماية الثورة الإسلامية والنظام السياسي الإيراني الجديد، ويبلغ تعداد الحرس الثوري أزيد من 175 ألف فرد، يتوزعون بين ثلاثة صنوف هي البرية والجوية والبحرية [2].

بالنسبة **للقوات البرية الثورية**، يبلغ تعدادها أزيد من 100 ألف فرد موزعون على 20 فرقة صغيرة، منها فرقتان مدرعة، وخمس فرق آلية، وفرقة قوات خاصة، والباقي فرق مشاة وعددها 13، مع 15 لواء مستقل، و خمسة جحافل مدفعية، كما يمتلك الحرس الثوري حوالي 470 دبابة و 260 عجلة مدرعة و 370 مدفع ميدان مختلف الأنواع [3].

وللإشارة فإن قوات الحرس الثوري يتم إخضاعها لتدريب وتنظيم وتجهيز خاص جدا، وذلك من أجل أداء جيد للمهمة المنوطة إليه وهي الحفاظ على المصالح الإيرانية على المستوى الخارجي، والاشتراك بعمليات استخباراتية وحفظ الأمن الداخلي، لذلك فإن قوات الحرس الثوري غالبا ما تتصرف وكأنها قوة مستقلة على الساحة السياسية الإيرانية، وتقوم بإجراء عملياتها والمهام الخاصة المسندة إليها بشكل مستقل[4].

من جهة أخرى، نجد أن الحرس الثوري يسيطر على قوات التعبئة والنفير (الباسيج)، وهم متطوعون سبق وأن قضوا خدمتهم في الجيش النظامي السابق من الشباب الإيراني، مهمتهم فقط الحفاظ على الأمن إلى جانب قوى الأمن الداخلي، كما تعتبر هذه القوات رافدة احتياطية للحرس الثوري بالجنود، موزعون

---

[1]- كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الثالثة، 1998، ص ص 49-50.

[2]- محمد عباس ناجي، " **الدولة العميقة: حدود دور الحرس الثوري في السياسة الإيرانية** "، آفاق آسيوية ، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص 83.

[3]- مهيندخت مصباح، " **الحرس الثوري : حماة أيديولوجية النظام** "، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 89، ديسمبر 2007، ص ص 64-65.

[4]- أنتوني كوردزمان، مرجع سابق، ص 333.

على 150 كتيبة وكذا لواء مكوّن من 17 ألف جندي مهمته الأساسية إنهاء الاضطرابات في المدن إذا ما حدثت[1].

وبالنسبة **للقوات الجوية الثورية**، يبلغ تعدادها حوالي خمسة آلاف فرد، وقد تم تأسيسها أول مرة عام 1985، وهي السنة التي تم فيها إنشاء قوة جوية مشكلة من وحدات من الطائرات تابعة للحرس الثوري، كما تم ضمّ إليها تشكيل من صواريخ أرض–أرض، وكذا صواريخ مقاومة للطائرات، مهمتها الدفاع عن البلاد في مواجهة أكبر تهديد وقتها وهو الطيران الحربي العراقي، لاحقا وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية استمرت هذه القوات وتم تطويرها بعد عام 1991، وذلك عن طريق استخدام الطائرات الحربية العراقية التي لجأت إلى إيران في حرب الخليج الثانية، وضمتها إلى أسطولها باعتبارها تعويضات حرب من العراق للجانب الإيراني [2].

وتتألف القوات الجوية للحرس الثوري الإيراني من طائرات تدريب إيرانية الصنع من نوع PC–7، هذا بالإضافة إلى طائرات باكستانية الصنع، وطائرات مقاتلة من نوع ميغ–25 وسوخوي، إضافة إلى أجهزة دفاع جوي متطورة مثل صواريخ توكونا وصواريخ EMB–312، وصواريخ سام روسية الصنع [3].

أما بالنسبة **للقوات البحرية الثورية**، يبلغ تعدادها أزيد من 20 ألف فرد تم تسليحها بزوارق وسفن تحمل صواريخ ومدفعية في قواعدها المنتشرة على طول الخليج العربي، ومن أجل تطوير قدرات الحرس الثوري البحرية قامت إيران بصنع العديد من المعدات البحرية، وأعلن مسؤولوا الحرس الثوري في مناسبات عديدة عن تطويرهم لأزيد من 100 نوع من الأجهزة المتقدمة ، وعديد من السفن مضافٌ إليها غواصات على غرار غواصة " قادر"، وصواريخ نصر 2 والتي أصبحت بمدى 30 كلم، وصناعة طوربيدات موجهة، بالإضافة إلى الدخول في مجال التصنيع العسكري للحوامات العسكرية والمزودة بأجهزة عسكرية إلكترونية مزودة بالليزر، بل امتد الأمر إلى مجال صناعة المدافع على غرار مدفع "يونس" [4].

كما يمتلك الحرس الثوري قوات جوية للإسناد البحري مكونة من طائرات دورية ملاحية وطائرات إنذار مبكر من نوع FALCON DA–20، وكذا طائرات مضادة للألغام والغواصات من نوع SH–3D،

---

[1] - David E. Thaler and Other, Op, Cit, Pp 33-34.

[2] – كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره، مرجع سابق، ص 129.

[3] – أنتوني كوردزمان، مرجع سابق، ص 334.

[4] - David E. Thaler and Other, Op, Cit, Pp 35-36.

بالإضافة إلى مروحيات للملاحة البحرية الليلية من نوع MI-17 ، هذه الأخيرة التي تم تزويدها بصواريخ محلية الصنع هي صواريخ " النور"[1].

ثانيا – القدرات الإيرانية الحديثة:

تبين لنا مما سبق الرغبة الشديدة لإيران من أجل تطوير قدراتها العسكرية التقليدية، لأنها تُعدّ سبيلا من بين السُّبُل التي تمكّنها من تعزيز تفوقها الإقليمي ومكانتها الإقليمية، لذلك حضيت مسألة تطوير القوة العسكرية بأهمية خاصة لدى صنّاع القرار في إيران، إدراكاً منهم أن هناك تلازما حتميّا بين القوة والنفوذ السياسي، وبين القوة الاقتصادية وبين القدرات العسكرية، وانعكس ذلك في التوجه نحو اكتساب القدرات العسكرية في شقها الحديث نعني بذلك القدرات الكيماوية والبيولوجية وكذا القدرات النووية. وفيما يلي سنتعرض لكل منهما على حدى .

أ – القدرات الكيماوية والبيولوجية:

بالنسبة للقدرات الكيماوية فإن بعض الكتابات والتقارير (أجنبية في غالبها) تشير أن لدى إيران قاعدة مهمة عالية التقنية لتطوير برنامج أسلحة كيماوية، وتعود بداياتها إلى حقبة الحرب العراقية الإيرانية، وهي الحرب التي أعطت لإيران (كما العراق) دفعة قوية من أجل تطوير قدرات دفاعية كيماوية قوية، وتضيف ذات التقارير أن إيران تتعامل مع الموضوع بشكل مموّه وذلك عن طريق إبرامها ما أسمته "صفقات لمواد مزدوجة الاستخدام"، كمادتي "الثيوديجليكول" و"كلوريد الثيونيل" التي من الممكن استخدامها في الأغراض المشروعة مثل الأصباغ والمنسوجات والمبيدات الحشرية، أو تحويلها إلى برنامج أسلحة كيماوية غير مشروع، ومن أمثلة المواد المزدوجة الاستخدام التي ابتاعتها إيران مادة " خماسي أكسيد الفوسفور" والذي يستخدم بالأساس كوسيط في الصناعات الزراعية ولكنه في نفس الوقت يمكن استعماله كعامل محفّز لإنتاج بعض غازات الأعصاب [2].

وتجدر الإشارة أن إيران قامت بالتصديق عام 1997 على اتفاقية حضر الأسلحة الكيماوية، ورغم ذلك فإنها بحسب الكثيرين لم تقدم بيانات كافية تفيد بتخليها عن برامج التسليح الكيماوي، الأمر الذي من الممكن أن ينعكس عليها سلبا، سيما أن هناك دراسات تقول أن إيران حصلت على التقنيات من شركات

[1] – مصطفى شفيق علام، مرجع سابق، ص 70.

[2] - Jonathan B. Tucker, « Trafficking Networks for Chemical Weapons Precursors : Lessons from the Iran-Iraq War of the 1980's », Center for Nonproliferation Studies , November 2008, P-p 10-22.

غربية بصورة سرية، كما أنها تعاقدت مع مهندسين غربيين وتم بناء مصنعين متوسطي الحجم في كل من "دامغان" و"بارشين" وأنتجت فيهما غازات كيماوية كغاز الخردل وعوامل تسميم الدم وكذا غاز الأعصاب، ويقدّر إنتاجها السنوي بين 25–50 طن، وقد بلغ تطوير هذه التقنية لدرجة أنه بإمكانها استخدام ما تنتجه في الصواريخ وكذا تطويرها لمدفعيات يمكنها إطلاق القنابل الكيماوية [1].

أما بالنسبة للقدرات البيولوجية، فتم امتلاكها وتصنيعها في بدايات 1984، وذلك عندما اشترت إيران نوعين من الفطر السام من كندا، وهو الذي يمكن استخدامه لإنتاج أسلحة بيولوجية، كما تعاونت إيران مع شركات ألمانية في هذا المجال، واللافت للنظر هنا أن الأسلحة البيولوجية تخضع لسيطرة تامة من قبل الحرس الثوري الإيراني، وخلال السنوات الماضية عملت إيران على إنتاج كميات كبيرة من جراثيم الحمى القلاعية والجراثيم السامة [2]، وللإشارة فإنه يمكن استخدام هذه الأسلحة بسهولة من خلال الدبابات وكذلك يسهل نقلها بالسفن التجارية وإطلاقها على سواحل الدول المستهدفة، وبواسطة الصواريخ ، وما يميز هذه الأسلحة سهولة صنعها وقلة الرقابة عليها، فهي تُعدّ خيارا مناسبا لإيران مقارنة بالقدرات الكيماوية التي تحوز عليها [3].

وغير بعيد عما قيل أعلاه، نجد أن إيران غالبا ما يتهم اتهامها من قبل دوائر غربية (أمريكية في أغلبها) بتطوير برامج حرب بيولوجية هجومية، كما تعتقد أن إيران تحوز برامج بيولوجية وتسعى لاقتناء بعض من المواد ظاهريا يبدو استخدامها مشروعا لكنها في حقيقة الأمر يراد منها أن توجه كدعامة لبرنامجها البيولوجي هذا، لذلك تؤكد ذات الدوائر أن إيران دعمت برنامج التسليح البيولوجي عبر الصناعات البيوتكنولوجية والدوائية لتأمين وتغطية أنشطة البرنامج، كما وظفت المؤسسة العسكرية الإيرانية مؤسسات البحث العلمي والتعليم والصحة لمصلحة كثير من فروع البحث الخاصة بنشاط هذا البرنامج بهدف التمويه أو الادعاء بمدنيته [4].

---

[1] – ممدوح حامد عطية، أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2004، ص 54.

[2] – أنتوني كوردزمان، مرجع سابق، ص 383.

[3] – أمين شحاتة، برنامج التسلح الإيراني، تم تصفح الموقع بتاريخ 2018/12/26
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d33e086c-39c4-42dc-977a-7272bb279f68

[4] - J.Michael Mc Connell, Annual Threat Assessment of the Director of National Intelligence for the Senate Select Committee on Intelligence, Washington, DC, 5 February 2008, P-p 11-14.

ب- القدرات النووية:

تاريخيا، تعود البدايات الأولى للبرنامج النووي الإيراني إلى ستينيات القرن الماضي في عهد الشاه وبمساعدة الدول الغربية، غير أن باحثين آخرين يقولون أن الحديث عن استخدام التقانة النووية كانت قد بدأت في خمسينيات القرن الماضي، وتزامنت مع إعلان الرئيس الأمريكي آنذاك **دوايت دافيد أيزنهاور Dwight David Eisenhower** عن ما أسماه " مشروع الذرة من أجل السلام" *، وهو العرض الذي استفادت منه إيران وقتها بحكم علاقاتها المميزة بالولايات المتحدة الأمريكية أولا، وإمكاناتها المالية الجيدة ثانيا، والنزعة الإمبراطورية التي تتحكم بتوجيهات شاه إيران **محمد رضا بهلوي** وأهدافه ثالثا، وهي مميزات من شأنها أن تجعل من إيران ليس قوة إقليمية طليعية تتحكم بالخليج وبالشرق الأوسط فقط، إنما كذلك لاعبا دوليا وزاناً ومؤثرا في القرارات الدولية [1].

استمر الدعم الغربي لإيران في مجال التقنية النووية حتى عام 1979، فبانتصار الثورة الإسلامية وانهيار نظام الشاه تراجع الاهتمام الإيراني بتطوير البرنامج النووي، حين أعلن الخميني أن إيران لا تسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية وكان مبرره وقتها أن امتلاكها أمر غير أخلاقي ولا ينسجم مع مبادئ الإسلام، وتلا هذا الإعلان إلغاءٌ للصفقات والعقود النووية كلها مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، وقد أُبقي على مفاعل بحوث صغير في أمير آباد تم إخضاعه للرقابة الدولية لأن إيران كانت قد وقعت عام 1968 على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ووافقت عليها في عام 1970 [2].

بعد وفاة آية الله الخميني وتبوأ آية الله خامنئي منصب المرشد الأعلى، التزمت إيران بإعادة إحياء برنامجها النووي بشكل فاعل وسعت لتطويره باستخدامها لتقنيات متطورة تحمل طابعا مزدوجا "مدنيا وعسكريا"، كانت مبرراتها الظاهرية أنه لا يمكن تجاهل العصر النووي في العالم الحديث، لكن باحثين كثر يتحدثون أن السعي الحثيث لإيران كان نتيجة ما أصابها من النظام العراقي في حربها معه من 1980-1988 وبالتالي كان التوجه ينم عن رغبة إيرانية باكتساب التكنولوجيا النووية وكذا السلاح النووي

* - الذرة من أجل السلام هي خطة أعلنها الرئيس الأمريكي السابق أيزنهاور في عام 1953 في خطابه أمام الهيأة العامة للأمم المتحدة للتوجه بالطاقة الذرية إلى الاستخدامات السلمية من أجل خير البشرية ورفاهها. للاستزادة، انظر:

- جون لارج، ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص 20.

[1] - عدنان مهنّا، مرجع سابق، ص 28.

[2] - Chris Quillen, " **Iranian Nuclear Weapons Policy : Past, Present and Possible Future** ", Middle East Review of International Affairs , Vol 6, No 2, June 2002, P 19.

من أجل تطبيق نظرية الردع الاستراتيجي لحماية نظامها ومصالحها، سيما مع إعلان العراق نيته لامتلاك سلاح نووي من جهة ومن جهة أخرى إقرار إسرائيل بأنها حازت على السلاح النووي وأضحت بالتالي دولة نووية فعلية، أوضاعٌ كلها زادت من القلق الإيراني ودفع بها لإعادة طرح فكرة برنامجها النووي [1].

وتجدر الإشارة إلى أن إيران استمرت في شق طريقها هذا في سرية تامة، ومردّ ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية ومن في فلكها من الدول الغربية كانت قد فرضت عليها حظرا عسكريّا، عملت إيران على الالتفاف عليه باللجوء إلى السوق السوداء في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، مستعملة بذلك الفائض المالي لديها من أجل الحصول على التقنية النووية بطرق غير رسمية، وتحديداً من روسيا الاتحادية وكازاخستان والصين وأوكرانيا والأرجنتين، وكذا من شبكة العالِم النووي الباكستاني **عبد القدير خان** التي كانت منتشرة في كل من أوروبا والشرق الأوسط [2].

استمر الاختراق الإيراني للحضر الغربي، وكانت أن وقّعت مع روسيا في جانفي 1995 عقدا لبناء أول وحدة في مفاعل بوشهر النووي، على أن تنتهي الأشغال بها مطلع عام 2002 وليبدأ العمل فيها بحلول عام 2004، ولم يثن الجمهورية أي شيء في سبيل حصولها على التنقية النووية، حتى بعد وصول **محمد خاتمي** للرئاسة عام 1997 ووعوده التي أطلقها بخصوص تغيير سياسة طهران النووية في عهدته الأولى، وعود لاقت استحسانا غربيّا لكنها لم تجد طريقها للتجسيد كونها تعارضت مع سياسات سلطات أخرى في النظام على رأسها الحرس الثوري وكذا المجلس الأعلى للأمن القومي، وانتهى الأمر بالرئيس خاتمي أن عدل عن التزاماته، وأعلن في أواخر عهدته الثانية (مارس 2005) بأن الحديث عن إنهاء البرنامج النووي الإيراني أمر غير مقبول [3].

ولئن كان الطموح الإيراني الوصول إلى اكتساب سلاح نووي، فإنه بمجرد أن أصبح البرنامج مكشوفا حتى أدرك المسؤولون الإيرانيون أن خياراتهم أضحت محدودة، فباكتشاف البرنامج السري مع نهاية العام 2002 دخلت إيران مرحلة جديدة في سياستها الخارجية مع الغرب، وسرعان ما تم تدويل

---

[1] – شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 35.

[2] – إبراهيم نوار، " **الخيار النووي الإيراني....رؤية تحليلية** "، السياسة الدولية ، العدد 171، المجلد 43، يناير 2008، ص 23.

[3] – رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، ط2، 2008، ص 132.

القضية وتصدّرَ جدولُ أعمالِ المجتمع الدولي ما بات يُعرف بـ"أزمة البرنامج النووي الإيراني"[1]، أزمةٌ بدأت أولى خيوطها بتأكد مخاوف الدول الكبرى بأن إيران تخفي عدة منشآت نووية، بعدما قام أحد أبرز وجوه معارضة النظام في الخارج " **مسعود رجوي** " بتوفير معلومات على ذلك، ولتتشابك خيوطها وتتعقد أكثر طيلة عهدتي الرئيس **محمود أحمدي نجاد** من 2005-2013، وهي الفترة التي شهدت الأزمة فيها عدة تجاذبات وجولات حثيثة من المفاوضات بين إيران من جهة والمجتمع الدولي ممثّلا بالقوى الكبرى دائمة العضوية زائد ألمانيا من جهة أخرى، ونتيجة لعدم التجانس بين الجانبين وتمسك إيران بحقها في اكتساب التكنولوجيا النووية السلمية وإنكار القوى الكبرى لهذه الحجة تم فرض عقوبات عليها (إيران) [2].

لم تُثنِ العقوبات التي فُرضت على إيران بسبب مشروعها النووي، بل عملت على استغلال كل المنافذ التي من شأنها أن تعزز موقفها التفاوضي، وهو ما كان لها بمرور الوقت*، والحقيقة أن الإشكالية لم تكن في الجهة المفاوضة لإيران بخصوص أحقيتها في اكتساب التنقية النووية بل في الطرف الإيراني في حد ذاته كذلك، فلا يخفى علينا الطبيعة الحساسة للبرنامج النووي من جهة، والرهانات المرتفعة المرتبطة به من جهة أخرى، والطريقة التي بقي يُدار بها الملف والذي تكشّفت وتبدّت معالمه من خلال الجهات والدوائر المنوطة به طوال هذه الفترة، دوائرٌ يقسّمها الباحث " **نادر انتصار**" إلى ثلاثة في مجملها، تعمل كلها مجتمعة بشكل وثيق مع المرشد الأعلى صانع القرار النهائي؛ تتشكل **الدائرة الأولى** الحاسمة من رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، ووزير الدفاع، ورئيس مركز البحوث الإستراتيجية، ورئيس الحرس الثوري، ورئيس الجمهورية، أما **الدائرة الثانية** فتتشكل من وزير الاستخبارات، ومدير منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، ومستشار الرئيس الأعلى للسياسة الخارجية، ووزير الخارجية، وأمين

---

[1]- أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى، سبتمبر 2005، ص 145 وما بعدها.

[2]- كان للرفض الإيراني تارة والمماطلة في تطبيق بنود عديد من الاتفاقيات مع المجموعة الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن دفع بهذه الأخيرة إلى إحالة ملفها على مجلس الأمن، والذي بدوره أصدر حزمة من العقوبات على إيران بسبب ملفها النووي نذكر أبرزها : القرار رقم 1696 بتاريخ 3 جويلية 2006، والقرار رقم 1737 بتاريخ 23 ديسمبر 2006، والقرار رقم 1747 بتاريخ 24 مارس 2007، والقرار رقم 1803 بتاريخ 3 مارس 2008، والقرار رقم 1835 بتاريخ 27 سبتمبر 2008، والقرار رقم 1887 بتاريخ 24 سبتمبر 2009، والقرار رقم 1929 بتاريخ 9 جويلية 2010، هذا بالإضافة إلى العقوبات الأمريكية والأوروبية خارج نطاق الهيأة الأممية. للمزيد ينظر:

- عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، 2015، ص 31.

*- أمكن لإيران نسج عدة تحالفات مع دول كبرى كروسيا والصين (دائمتي العضوية) وعقد اتفاقيات وشراكات كبرى في القطاع العسكري والطاقوي، وكذا دول صديقة من أمريكا الجنوبية كالبرازيل والأرجنتين وفنزويلا (الحديقة الخلفية لأمريكا) ودول صاعدة اقتصاديا كتركيا والهند وجنوب أفريقيا، واستمالة كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا أقطاب الاتحاد الأوروبي (لتأخذ هذه الدول لاحقا مسمّى الترويكا الأوروبية)، وكانت تلعب على وتر التناقضات بينها جميعا من أجل ربح الوقت وكسب المزيد من التأييد الدولي في مشروعية برنامجها النووي.

المجلس الأعلى للأمن القومي، وكبير المفاوضين النوويين، أما **الدائرة الثالثة** فتحوي كلّا من الممثلين التقنيين ورئيس البرلمان[1].

وبوصول **حسن روحاني** للرئاسة (والذي شغل قبل ذلك منصب كبير المفاوضين على البرنامج النووي الإيراني مع الاتحاد الأوروبي) بدأت ملامح الانفراج في الملف تظهر، انفراجٌ استغرق الطريق للوصول إليه أزيد من عقد من الجهود المكثفة والمفاوضات والصفقات التي فشلت، بما في ذلك جُهدان بارزان هما اتفاق باريس لعام 2004 والاقتراح المشترك من تركيا والبرازيل في عام 2010 *، فلم تمض سنتان من تاريخ تسلمه للرئاسة حتى وصلت إيران مع مجموعة دول 5+1 (الدول دائمة العضوية بمعية ألمانيا) إلى اتفاق شامل يمثّل خطة العمل المشتركة بين الجانبين وذلك بتاريخ 2 أفريل 2015، يتم بمقتضاه إعادة دمج إيران في المجتمع الدولي من خلال رفع العقوبات المفروضة عليها من قبل مجلس الأمن، وكذا تحرير الأصول الإيرانية المجمدة في الخارج والسماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار، كل هذا من خلال قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231 بتاريخ 20 جويلية 2015 [2].

ووفقا للباحث **كينيث كاتزمان** فإن ما تم التوصل إليه صفقة أكثر منها اتفاق على الأقل بالنسبة لإيران، والتي –بحسبه– ترى أنها (الصفقة) ليست مجرد اعتراف دولي بحقها في اكتساب التكنولوجيا النووية السلمية، بل يتعداها إلى أكثر من ذلك وهو اعتراف دولي كذلك بموقعها (إيران) ودورها كقوة إقليمية مشروعة، وقد توصل ذات الباحث إلى هذه النتيجة بتتبعه لمختلف خطابات ورسائل المرشد الأعلى وموقفه من الصفقة، التي حملت بالإضافة إلى كل ما ذُكر آنفا نوعا من التأييد الضمني للرئيس روحاني وجهوده المبذولة في سبيل الوصول إلى التوقيع على الاتفاق من جهة، وتحذيرا من أي تغيير قد يطال السياسة الخارجية الإيرانية نتيجة هذا الاتفاق [3].

---

[1] - Nader Entessar, " **Iran's Nuclear Decision-Making Calculus** ", Middle East Policy Council , vol 16, no 2, Summer 2009, Pp 30-31.

*- سقط اتفاق باريس لأن المفاوضين الأوروبيين لم "يقدروا" على تقديم وعود والتزامات واضحة تجاه إيران بخصوص الضمانات المتعلقة بالتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، أو فيما يتعلق بالمساعدات التكنولوجية والاقتصادية والضمانات الأمنية، في حين فشلت المبادرة المشتركة لتركيا والبرازيل في سبيل التوصل إلى اتفاق لمقايضة مخزون إيران النووي وذلك بسبب رفض الولايات المتحدة الأمريكية للعرض وإصرارها على توسيع العقوبات ضد إيران في مجلس الأمن.

[2] - Gregory Shank, " **Anatomy of a Done Deal: The Fight Over The Iran Nuclear Accord** ", Social Justice , Vol 42, No 1(139), 2015, P p 12-13.

[3] - Kenneth Katzman, " Iran's Foreign and Defense Policies", Congressional Research Service, March 20, 2018, P 8. Available at: https://www.hsdl.org/?view&did=809217

ولئن كانت تلك نظرة القيادة الإيرانية للاتفاق النووي –بحسب كاتزمان طبعا– فإن القيادة الأمريكية الجديدة على الأرجح كان لديها نظرة أخرى، فلم يمض زمن طويل على دخول الاتفاق حيّز التنفيذ (دخلت بتاريخ 15 جانفي 2016) حتى أعلن الوافد الجديد في البيت الأبيض **دونالد جون ترامب Donald John Trump** أنه لن يقوم بتجديد رفع العقوبات على إيران* (كان ذلك بتاريخ 12 ماي 2018)[1]، ولم يكن خفيّا على المتتبعين أن يصدر قرار كهذا من الرئيس الجديد، سيما إذا علمنا أن **ترامب** امتعض –في حملته الانتخابية– مرات عديدة وانتقد إدارة سلفه **باراك أوباما** بتوقيعها على "أسوأ صفقة على الإطلاق" بحسب كلامه، وبمجرد توقيعه على الخروج من الاتفاقية النووية أعلن أن هناك ضرورة ملحة لإعادة إبرام اتفاق جديد يأخذ بعين الاعتبار أربعة أمور أساسية؛ **أولاها** البرنامج الصاروخي الذي تحوز عليه إيران، **ثانيها** تهديدات إيران لحلفاء أمريكا في المنطقة (يعني إسرائيل)، **ثالثها** دعم إيران للجماعات الإرهابية (يعني حزب الله في لبنان وجماعة الحوثي في اليمن وحركة حماس في غزة)، **رابعها** سياسات التدخل الإيراني في المنطقة (في سوريا والعراق أساسا)[2].

وعلى الرغم من انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي، إلا أن هذا الأخير ما يزال ساري المفعول على الأقل من الجانب التقني لأسباب عديدة منها أن الولايات المتحدة الأمريكية ما هي إلا طرف من أطراف الاتفاق والبقية لم ينسحبوا منه، كذلك عدم العثور على أي شيء يمكن إدراجه خرقا من قبل إيران للالتزامات التي قبلت بها وهذا باعتراف صانعي السياسة الأوروبية والأمريكية، وأيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية لما انسحبت طرحت في ذات الوقت رغبة باتفاق أفضل وأكثر شمولا (كما تمت الإشارة إليه أعلاه) مع إيران وهو ما رفضته هذه الأخيرة من حيث المبدأ، وهو ما يعني أن نافذة التفاوض لم تغلق والفرص ما تزال سانحة إذا توفرت الشروط لذلك، لكن ومهما يكن فلا أحد ينكر أن انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي خلّف حالة من الارتباك لدى الأطراف كلهم وإعادة لترتيب الأوراق[3].

---

* – بحسب الاتفاق النووي فإن الولايات المتحدة الأمريكية تجدد رفع العقوبات كل أربعة أشهر في مقابل التحقق من جدية إيران فيما يتعلق بالتزاماتها التي أخذتها على عاتقها في إطار الاتفاق النووي.

[1] – وليد كاصد الزيدي، " **تطورات الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة**" ، مدارات إيرانية ، العدد الأول، سبتمبر 2018، ص 64.

[2] – شيماء عادل فاضل، علي طارق، " **الاتفاق النووي الإيراني: دراسة مقارنة بين إدارتي أوباما وترامب**"، مدارات إيرانية ، العدد الثالث، مارس 2019، ص ص 226–227.

[3] – هالة محمود طه دودين، " **السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني 2000–2019** "، مدارات إيرانية ، العدد الرابع، ماي 2019، ص 154.

أما بالنسبة للمواقع والإمكانيات الإيرانية النووية، فنجد أن لإيران العديد منها والتي تستخدمها لأغراض سلمية من قبيل إنتاج الطاقة النووية واستغلالها في الأبحاث، ونذكر منها "محطة بوشهر" في جنوب إيران، وحوالي اثنتا عشرة محطة متفرقة في إيران، ومراكز أبحاث نووية منها مركز أبحاث في أمرجاد في طهران، ومركز أبحاث أصفهان، ومركز كازج لتخصيب اليورانيوم، ومركز أبحاث في قزوين، ومعمل بني هاشم للأبحاث في طهران، وموقع آراك للماء الثقيل، وموقع ناطنز للتخصيب وإنتاج الوقود النووي، كما أنها عملت وتعمل على بناء عدة مواقع أخرى من أجل تنفيذ مشروعها في امتلاك القدرات النووية، لأن القيادة الإيرانية خَبِرتْ طيلة العقود الماضية أن الاعتماد على الخارج في تحقيق ذلك يجعل منها رهينة لهذه القوى، وللخروج من هذه الحالة يتعين عليها الاعتماد على نفسها[1].

المطلب الثاني: المرتكزات المجتمعية للسياسة الخارجية الإيرانية

تعتبر المرتكزات المجتمعية أحد أهم المرتكزات تأثيرا في السياسة الخارجية، وتشمل مجموعة سمات وصفات عامة والتي يشترك فيها غالبية مواطنو الدولة، وقد تكون قومية أو دينية أو لغوية، وفي الحالة الإيرانية فإنها تتوفر عليها جميعا. لذلك سيتم التركيز في هذا العنصر أولا على المرتكز القيمي وما يحتوي عليه من تفرعات ونعني بها هنا القومية الفارسية وكذا المذهبية الشيعية، ومن ثم سيتم التركيز على المرتكز السياسي وما يحويه هو الآخر من تفرعات ونعني بها الرضا الشعبي عن السلطة وكذا المشاركة السياسية في الانتخابات، وبطبيعة الحال سيتم تبيان أهمية وتأثير كل ما ذُكر من عناصر في السياسة الخارجية الإيرانية.

الفرع الأول: المرتكز القيمي

سيتم التركيز في هذه النقطة على جزئيتين كما سبقت الإشارة إليه؛ الأولى تتعلق بالمرتكز القيمي الأول والمتمثل في القومية الفارسية وتفرعاتها، الثانية تتعلق بالمرتكز القيمي الثاني والمتمثل في المذهبية الشيعية وتفرعاتها.

أولا– القومية والقومية الفارسية:

سيتم أولا التطرق لمفهوم القومية في حد ذاتها، ومن ثم سنتطرق للقومية الفارسية وما تمثله من رافد مجتمعي مهم للسياسة الخارجية الإيرانية.

[1]– توفيق شومان، " **الاتفاق النووي بين إيران والغرب آليات التنفيذ وصعوبات التطبيق**"، دراسات باحث ، العدد 56، خريف 1438/2016، ص ص 58–59.

أ- في مفهوم القومية:

بداية، تجدر الإشارة إلا أن مفهوم "القومية" يُعدّ من جملة المفاهيم الغامضة والمبهمة في البحوث الاجتماعية، نظرا للتعقيدات والإشكاليات الكثيرة المحيطة به وكذا المفاهيم المتداخلة معه كالإثنية والعرقية، ومع التطور الحاصل في مجالات المعرفة انتقل استخدام المصطلح من مجالات ودوائر علم الاجتماع إلى مجالات ودوائر أخرى كالانثروبولوجيا والعلوم السياسية، ونظرا لهذا التنوع والاتساع العلمي والوظيفي الذي يستخدم فيه هذا المفهوم فلا يوجد تعريف محدد يكون واضحا وجامعا له[1]، وقد أورد الباحث "**مثنى أمير نادر**" في مؤلفه "*قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية* " الأسباب التي تكمن وراء ذلك، فبحسبه هناك أربعة أسباب تحول دون وجود اتفاق على مفهوم واحد للقومية، تتنوع ما بين مجال المفهوم، ورؤى الباحثين له، والغاية من استخدامه، وأخيرا العوامل المشكلة له [2].

لغويا، فاللفظة مصدرها من القوم أي جماعة تجمع بينهم رابطة معينة، أما الدلالات السياسية فإن المفهوم ككل يرتبط بمفهوم الأمة من حيث الانتماء إلى أمة محددة، ولذلك من الممكن القول بأن القومية تعني ذلك الإدراك والشعور والإحساس بالانتماء إلى تراث مشترك وتضامن بين كل مكونات الأمة من أجل تحقيق وحدة سياسية، معنى هذا أن القومية إنما هي من زاوية أخرى تلك الإيديولوجية السياسية التي تقوم على أساس متين يتمثل في الشعور القومي، هذا الأخير الذي يكون بمثابة دافعة لبناء الأمة، وذلك عن طريق الاعتقاد الراسخ بأن كل جماعة بشرية متميزة حريّ بها أن يكون لديها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية، مع ما يستتبعه ذلك من حق في الانضواء في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها في كل المناحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وفق ما يحقق لها شخصيتها القومية[3].

وبالعودة إلى كتاب " *العرقية والقومية وجهات نظر أنثروبولوجية* " سنجد أن صاحبه في معرض كلامه عن القومية، أورد تعريفا للمفكر **إرنست غيلنر Ernest Gellner** يوافق ما أثير أعلاه بقوله "**القومية أساسا مبدأ سياسي، والذي يقول أن على الوحدتين السياسية والقومية أن تتواءمان....القومية نظرية للشرعنة السياسية والتي تتطلب ألا تتقاطع الحدود العرقية عبر الحدود**

---

[1]- مينزا عظيمى، " **نظرة على مفهوم القومية**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 76، نوفمبر 2006، ص 59.

[2]- مثنى أمين نادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية: القضية الكردية نموذجا، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 11- 12.

[3]- رابح مرابط، " **الإطار المفاهيمي وانظري لدراسة المجموعة العرقية القومية والأمة**"، دفاتر السياسة والقانون ، العدد الأول، جوان 2009، ص 137.

السياسية"[1]، فالقومية وفقا لوجهة النظر هذه هي الإيديولوجيات العرقية التي ينبغي أن تهيمن على الدولة؛ بمعنى أننا نكون أمام "دولة قومية"* يكون مهيمن عليها من قبل جماعة عرقية ممن تتجسد معالم الهوية فيها (كاللغة والدين) في الأغلب برموزها وتشريعاتها الرمزية، وهو ما نجده في إيران من خلال الفارسية وكما سيأتي لاحقا بخصوص المذهبية الشيعية.

وغير بعيد عن التعاريف أعلاه، يعدّ التعريف الذي قدمه **أنتوني سميث Anthony Smith** من أكثر التعاريف شمولية بشأن "القومية" فنجده يقول أن : "**القومية تعني مجموعة بشرية محددة، ذات أساطير موروثة عن الأجداد، يحيط بهم مخاطر مشتركة وتجمعهم عناصر ثقافية، تربطهم في الوقت نفسه بمنطقة –أرض– ما، تشكل لهم الوطن وتحقق لهم قدرا من المصالح، ويشعرون اتجاهها بالمسؤولية**" [2]. ولو نُمعنُ في هذا التعريف سنجد أن شموليته نابعة من كونه يتضمن أربعة عناصر أساسية للقومية لا يمكن الاستغناء عنها؛ أولها جماعة بشرية (وهذا يعني التركيز على العدد أي على نسبة معينة معتبرة من السكان)، ثانيها الأصل المشترك (وهو عنصر مهمّ وجوهري، لا يمكن الاستغناء عنه، كما أنه الركيزة الأساسية للقومية)، ثالثها الوطن (الارتباط بإقليم خاص وبلد تقطن فيه الجماعة العرقية)، رابعها التضامن والتلاحم والتكتل (كلها شروط جوهرية للقومية، لأن أية قومية موحدة تعدّ بمثابة الغراء الاجتماعي للأمة واستقرارها السياسي والاقتصادي).

ب– القومية الفارسية:

تمت الإشارة فيما سبق إلى أن إيران بلد متعدد العرقيات، وقد تم ذكرها مع نِسبها، ومناطق تركّزها، ودورها في النسيج المجتمعي الإيراني، وتم استثناء الفارسية منها ليتم إفراد عنصر بها، نظرا لما لها من أهمية في توجيه السياسية الخارجية الإيرانية، فالقومية الفارسية تعدّ من أكبر المجموعات القومية الإيرانية، وينتشرون في وسط البلاد (طهران، همدان، مركزي، قم، سمنان، أصفهان، بوشهر، فارس، يزد، كرمان،

[1]– توماس هايلاند إريكسن، العرقية والقومية وجهات نظر أنثروبولوجية، ترجمة: لاهاي عبد الحسين، الكويت: دار المعرفة، أكتوبر 2012، ص– ص 152–153.

*– تشير الأدبيات إلى وجود تصنيفين معاصرين للقومية: قومية مدنية وقومية عرقية؛ الأولى تلعب دورا أساسيا إيجابيا، بينما الثانية قد تلعب دورا أساسيا إيجابيا وسلبيا، وذلك راجع كون القومية المدنية ترتكز على تكوين الأمة ككل دون الأخذ بعين الاعتبار السلالة واللون واللغة والإثنية، بمعنى أن الجميع فيها متساوي الحقوق ومتحدون، في حين أن القومية العرقية تعير الاهتمام للسلالة ورابطة الدم ولا تعتمد على التطور السياسي لتكوين الأمة، كألمانيا التي كانت مبنية على أسس عرقية وانتشر فيها الوعي العرقي قبل الوعي المدني. انظر:
– رابح مرابط، مرجع سابق، ص 137.

[2] - Anthony Smith, National Identity, London : Penguin Books, 1995, P 39.

خراسان، جهار محل، وبختياري)، ويشكّلون الغالبية الكبرى من مجموع السكان ولغتهم الفارسية[1]، وللفرس العديد من المزايا مقارنة ببقية الأعراق في مجالات شتى كالسياسة والثقافة والاقتصاد، وهذه الامتيازات ليست وليدة اللحظة أو بعد الثورة الإسلامية، بل تعود إلى قرون خلت، فلُغَتُهم هي السائدة وترمز إلى الدولة الإيرانية وهي لغة الدولة الرسمية، كما تعدّ الهضبة الإيرانية في وسط البلاد مركز الدولة الإيرانية القديمة وإلى اليوم ما تزال تحتفظ بجاذبيتها الاقتصادية، وهي معزولة بعوامل طبيعية كالجبال والصحاري، وتتسم مدنها بالكثافة السكانية المتوسطة نسبة لباقي مدن الشمال الإيراني [2].

تاريخيا، تعود بدايات القومية الإيرانية الحديثة المعاصرة إلى " القجار "، وإن كانت هذه السلالة قد احتفظت ولمدة طويلة بثقافة قبلية وبدوية، قد حفظت خارج الحركات السياسية، والثقافية، وبالطبع الحركات الاقتصادية، التي بدلت العالم في القرن التاسع عشر [3]، وقد كانت أول تظاهرة قومية ناشئة لرجال دين شيعة حضّوا الشعب على الثورة ضد تجارة الدخان التي كان الإنجليزي **تالبو** قد حثّ على امتيازها، كما أثارت الثورة المؤسساتية في العام 1906، واكتشاف النفط في العام 1908، ثم الحرب العالمية الأولى ردّات فعل وخطابات قومية، ومع ذلك كان لا بد من انتظار العام 1921 – وهو تاريخ الانقلاب العسكري الذي قام به محمد رضا بهلوي – حتى تبدأ فارس ببناء نفسها من جديد [4].

وثمة من المفكرين من يعتبر أن الفترة التي تلت نجاح الثورة الإسلامية في إيران تعتبر بمثابة "عصر القومية الذهبي"، أين بلغ فيها تقديس القومية وتأكيد الولاء الإيراني ذروته – بلا شك – عندما اجتاح العراق في 20 سبتمبر 1980 مقاطعة " خوزستان "، وللمرة الأولى في تاريخ إيران الحديث تتعرض فيه البلاد لعدوان أجنبي، فانطلق الجيش الذي أسسه **محمد رضا شاه بهلوي** بلا شفقة لمواجهة العدو، كما أجمعت كل الأطياف السياسية على إدانة العدوان وتحركت للدفاع عن الوطن في محنته [5].

ولئن ذهبت بعض الكتابات إلى أن التعدد العرقي في إيران عامل إيجابي إذا ما أحسن النظام الإيراني استخدامه، وتؤكد أن كل هذه القوميات ساهمت بشكل أو بآخر في بناء المدنية والحضارة

---

[1] - Keith Crane and Others, Op. Cit, P 39.

[2] – جون وز لمبرث ، إيران حرب مع التاريخ، ترجمة: حسين عبد الزهرة مجيد، العراق– جامعة البصرة: مركز الدراسات الإيرانية، 1992، ص ص 39–40.

[3] – تيبري كوفيل، مرجع سابق، ص ص 97–98.

[4] – برنار أوركاد ، جغرافية إيران السياسية ، ترجمة : فاطمة علي الخوجة ، لبنان : منشورات أرمان كولين ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 53.

[5] – راي تقية، إيران الخفية، ترجمة: أيهم الصباغ، الرياض: العبيكان للنشر، 1431هـ–2010 م، ص 107.

الفارسية ومن بعدها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك في إطار بناءٍ وهيكلٍ واحد من الجغرافيا السياسية الموحدة، وحجتهم في ذلك أنه بالرغم من وجود محطات صعود وهبوط في حالة الاستقرار الداخلي، إلا أن هذه القوميات استطاعت أن تحفظ وتحمي الكيان السياسي لهذه الحدود الجغرافية الوطنية التي شكلتها الجغرافيا تحت مسمى " إيران" [1].

وعن أهمية القومية الفارسية في توجهات إيران الخارجية، فنجد أن العديد من الإيرانيين يفتخرون بأن الفارسية كانت اللغة الوحيدة المشتركة في القرن الرابع، واللغة الرسمية لشركة الهند الشرقية، ولغة الإنتاج الثقافي للبلاط العثماني في الهند الشمالية، ولغة وجهاء الأتراك في " سراييفو " حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كما كانت لغة التعامل خلال مؤتمر " بون " الذي انعقد في 2001 حول أفغانستان بين إيران وأفغانستان وبعض الدبلوماسيين الأمريكيين [2].

في المقابل، تقرّ بعض الكتابات بأن إيران مع هذه الفسيفساء التي تحويها إنما هي أكبر تهديد لها (كما تم تبيان ذلك في عنصر سابق من هذا الفصل)، على اعتبار أنه لو يحصل وأن تقوّي الدولة المتاخمة لها من نزعتها القومية فإن ذلك سينعكس سلبا على إيران وبالتالي سيتزعزع الأمن المجتمعي الإيراني، وقد يؤدي إلى انهيار الدولة كأسوأ الاحتمالات أو تفقد أجزاء واسعة من جغرافيتها كأخف الاحتمالات[3]، والحقيقة أن هذه الاحتمالات واردة جدا سيما مع تزايد التضييق على هذه العرقيات من قبل النظام، لكن من جهة أخرى فإن النظام استغل الركيزة القومية الثانية والمتمثلة في المذهبية الشيعية من أجل رأب الصدع بينه وبين هذه الأطياف، وهو ما سيتم مناقشته في العنصر الموالي.

ثانيا – المذهبية الشيعية:

سيتم أولا التطرق للمذهب الشيعي الإمامي (الاثني عشرية)، ومن ثم سنتطرق لنظرية ولاية الفقيه وما تمثله من رافد مجتمعي مهم للسياسة الخارجية الإيرانية.

[1] – مينزا عظيمي، مرجع سابق، ص 59.

[2] – برنار أروكاد، مرجع سابق، ص 53.

[3] – علم صالح ، جيمس وارل، بين دارا والخميني: استكشاف إشكالية الهوية القومية في إيران، ترجمة: محمد العربي، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2016، ص ص 20-21.

أ- الشيعة الإمامية الإثني عشرية:

التشيع لغة كما جاء في "*لسان العرب*" لمؤلفه **ابن منظور** من المشايعة، ومعناه المتابعة والمناصرة والموالاة، والشيعة بالمعنى اللغوي هم الأتباع والأنصار، وقد غلب هذا الاسم على أتباع الإمام عليّ عليه السلام، حتى اختص بهم، وأصبح إذا أُطلِق ينصرف إليهم. أما اصطلاحا فهم الذين شايعوا الإمام عليّ عليه السلام، وقالوا بإمامته وخلافته نصًّا ووصايةً، إما جليّا وإما خفيّا، واعتقدوا أن الخلافة لا تخرج عن أولاده، وإن حدث وخرجت فبظلم من غيره أو بتقية من عنده[1].

دستوريا، من المعروف أن المذهب السائد في إيران هو المذهب الشيعي الاثني عشرية وأشار إليها الدستور في المادة 12 فَوَرَدَ فيها أن " **الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثنا عشر، ويبقى هذا المبدأ قائما وغير قابل للتغيير إلى الأبد، أما المذاهب الإسلامية الأخرى، التي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي، فإنها تتمتع باحترام كامل، وأتباعُها أحرار في أداء طقوسهم الدينية المذهبية حسب فقههم، وتحظى هذه المذاهب باعتراف رسمي في مسائل التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية وما يتعلق بها من دعاوى المحاكم. وفي كل منطقة يكون أتباع هذه المذاهب هم الأكثرية، فإن الأحكام المحلية لتلك المنطقة –في حدود صلاحيات مجلس الشورى– تتبع ذلك المذهب، دون المساس بحقوق أتباع المذاهب الأخرى**" [2].

ويعتقد الشيعة الاثني عشرية بإمامة أحد عشرة إماما من ولد الإمام علي "ظاهرا مشهورا أو غائبا مستورا"، ولا تكون الإمامة إلا في الأعقاب كما لا تكون في آخرين بعد الحسن والحسين، ولا تجوز في أخ ولا عم ولا في غيرهما من القرابات، وحجتهم في ذلك قول الإمام جعفر الصادق بأنه لا تجتمع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين إنما هي في الأعقاب وأعقاب الأعقاب [3].

وبعد وفاة الإمام علي بن الحسين قالت الشيعة الإمامية بإمامة محمد الباقر، في حين قالت جماعة بإمامة زيد بن علي واشتهر هؤلاء **بالزيدية**، وبعد وفاة الإمام محمد الباقر اتفقت الإمامية على إمامة ابنه جعفر الصادق، وبعد وفاة هذا الأخير قالت أكثرية الشيعة الإمامية بإمامة أخيه موسى الكاظم، في حين قال آخرون بإمامة ابن عبد الله الملقب بإسماعيل واشتهر هؤلاء **بالإسماعيلية** ، وبعد وفاة موسى الكاظم قالت الشيعة الإمامية بإمامة ابنه علي الرضا باستثناء بعض الذين توقفوا بالإمامة عند الإمام موسى

---

[1]– أحمد محمود السيد، " ظاهرة التشيع السياسي..أبعادها ودورها في نجاح المشروع الإيراني"، في: الأمة في مواجهة الصعود الإيراني، الرياض– مجلة البيان: تقرير استراتيجي، الإصدار الثالث عشر، 1437هـ– 2016م، ص ص 61–62.

[2]– دستور جمهورية إيران الإسلامية ، المادة 12.

[3]– محمد بن يعقوب الكليني، الكافي في أصول الدين، إيران: مطبعة طهران الإسلامية، ج 1، 1968، ص 286.

الكاظم وسموهم **بالواقفية**، وأطلق على الفرقة التي استمرت بالإمامية إلى الإمام الثاني عشر– وهو المهدي المنتظر –الشيعة الإمامية" أو "الشيعة الإثنى عشرية" بسبب قولهم بإمامة 12 (اثنتا عشر) إماما، كما سموا بالجعفرية لأخذهم بالمذهب الفقهي الجعفري نسبة لإمامهم جعفر الصادق، وهذه أكبر الفرق التي قامت بالتجديد في الفكر السياسي الشيعي فيما بعد في إطار ما يُسمّى بولاية الفقيه (سوف نتطرق إليها في العنصر الموالي)[1]. ومصطلح الشيعة الاثنى عشرية مختص بمن قال بإمامة هؤلاء على هذا الترتيب، فمن زاد أو أنقص أو غيّر في هذا الترتيب فليس من هذه الفرقة.

ومن الملاحظ أيضا أن الشيعة كانوا مؤيدين للدعوة العباسية، إلا أن الخلفاء العباسيين اضطهدوا الشيعة وحاربوهم على اعتبار أنه خطر يهدد الدولة العباسية، فقمعوا ثورات الزيديين والحسنيين بصورة قاسية، وأغلب أئمة الشيعة الإمامية ماتوا مسمومين في سجون العباسيين، رغم الطابع المسالم للإمامية الاثنى عشرية الذي كان له أكبر أثر في انتشار هذا المذهب، وبعد سقوط بغداد اعتنق البويهيون المذهب الإثني عشرية وساهموا في تأسيس مركز شيعي وهو النجف الأشرف، وتأسست لهم بعض التقاليد إذ أمر معز الدولة البويهي سنة 352هـ بإقامة التعازي وعقد المناحات في عاشوراء في ذكرى استشهاد الحسين بن علي، ولا تزال هذه العادة متواترة إلى اليوم، وفي هذا العصر (البويهي) إنتشر المذهب الاثني عشرية واتضحت ملامحه في الحديث والفقه وعلم الكلام، وظهر أشهر مفكري هذا المذهب مثل الشيخ الصدوق، ومحمد الطوسي، والشيخ المفيد، وظهرت لهم إمارة شيعية في هذه المرحلة [2].

وكان لظهور السلاجقة (كانوا يتبعون المذهب السني) أن أدى إلى انكماش المذهب الاثنى عشري، وفي سنة 672 ميلادي تمكّن المفكر الشيعي الطوسي من إقناع هولاكو باعتناق المذهب الاثنى عشري مما أدى إلى انتعاش هذا المذهب من جديد، وبقيت الشيعة الإمامية بين مد وجزر حتى مطلع القرن العاشر عندما تمكن صفي الدين أحد أحفاد الإمام موسى الكاظم (الإمام السابع للشيعة) من الإطاحة بالأمراء الذين كانوا يحكمون إيران وأقام الدولة الصفوية، وقد جعلت هذه الدولة المذهب الاثنى عشري مذهبا رسميا لها، ولاقت هذه الدولة تعاطفًا من الشيعة في البحرين وجبل عامل في سوريا، وفي عهد هذه الدولة اكتسب مذهب الشيعة الإمامية على يد الفيلسوف صدر الدين الشيرازي بعدا فلسفيا وشهرة متميزة[3].

---

[1]– مصطفى اللباد، حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه، القاهرة: دار الشروق، ط1، 2008، ص-ص، 13-14-15.

[2]– ابن الأثير، الكامل في التاريخ، القاهرة، 1302 هـ، ج 8، ص 149.

[3]– محمد عبد الكريم عتوم، النظرية السياسية المعاصرة للشيعة الإمامية الإثني عشرية، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1980، ص 61.

بعد التطرق إلى كل من القومية الفارسية وكذا المذهبية الشيعية الإمامية نجد أنفسنا ملزمين بطرح التساؤل التالي: ما مدى تأثير النزعة القومية الفارسية على المذهب الاثنى عشرية؟ ، وللإجابة على هذه الإشكالية المهمة يتعين علينا التطرق إلى نظرية ولاية الفقيه.

ب- نظرية ولاية الفقيه:

تمثل نظرية ولاية الفقيه تجديدا في الفكر السياسي الإسلامي عامة وفي الفكر السياسي الشيعي الإمامي خاصة، رغم أن العوامل الفاعلة في البيئة السياسية داخل إيران والعوامل المؤثرة في الحياة السياسية الدولية جعلت الباحثين يتناولون النظرية السياسية الجديدة للشيعة الإمامية التي تقوم على أساس ولاية الفقيه على نحو غير متعادل؛ حيث انقسم الباحثون بين مؤيد مغال وبين ناقد رافض.

لكن المهم أن فيه إجماع على أن ثمة أزمة سياسية شيعية فكريا وواقعيا اعتبرت بمثابة طريق إلى ميلاد نظرية ولاية الفقيه، وهو ما يظهر جليا في فكر **الإمام الخميني** خاصة من خلال كتابه "الحكومة الإسلامية" (ذلك أنه أحد كبار زعماء الثورة الإيرانية المعاصرة التي أطاحت بنظام الشاه)؛ فقد عبّر عن مدى تذمره وشعوره بالمسؤولية تجاه هذه الأزمة أحسن تعبير، إذ يقول "اليوم في عهد الغيبة لا يوجد نص على شخص معين يدير شؤون الدولة فما هو الرأي؟ هل نترك أحكام الإسلام معطلة؟ أم نرغب بأنفسنا على الإسلام؟ أم نقول أن الإسلام جاء ليحكم الناس فترة من الزمن فحسب ليهملهم؟، أو نقول أن الإسلام قد أهمل أمور تنظيم الدول؟ ونحن نعلم أن عدم وجود حكومة يعني ضياع ثغور المسلمين وانتهاكها ويعني تخاذلنا عن أرضنا وحقنا وهل يسمح بذلك في ديننا أليست الحكومة ضرورة من ضروريات الحياة؟"[1].

ومتى ما بحثنا في النِسب أعلاه يمكن أن نسجل ما يلي:

- نجاح المحافظين (ممثلون في أحمدي نجاد) في الظفر بعهدة ثانية مرده إلى النتائج المحققة على المستوى الداخلي سيما في شقها الاقتصادي من قبيل تقليص نسبة الاعتماد على إيرادات النفط إلى النصف تقريبا، وكذلك تخفيض قيمة التضخم إلى أدنى مستوياته منذ أزيد من عقد ونيف[2]، وقد التقت هذه النتائج مع قضايا إقليمية ودولية تخص وتمس إيران في مقدمتها العقوبات الأممية والأمريكية عليها بسبب ملفها النووي، وهذا الأخير الذي يعتبر من القضايا التي يلتف عليها المجتمع الإيراني

[1]- آية الله الخميني، الحكومة الإسلامية، لبنان: دار الطليعة، 1985، ص 48.

[2]- للاستزادة ينظر: محمد عباس ناجي، " خريطة القوى السياسية في ضوء انتخابات 2009"، في : مجموعة مؤلفين، إيران جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية، مرجع سابق، ص 147 وما بعدها.

بكل أطيافه، وتزكية نجاد مجددا هو بمثابة دفعة له باعتباره الباعث للبرنامج النووي الإيراني، وكذا موقف إيران من حرب لبنان ودعمها لحزب الله "الشيعي" في 2006 وكذا حرب غزة 2008 ودعمها للقطاع وكلاهما كانتا –بحسب المرشد الأعلى– ضد الشيطان الأصغر "إسرائيل" ومن ورائه الشيطان الأكبر "الولايات المتحدة الأمريكية" وانعكاسات ذلك على الداخل الإيراني، لذلك نجد أن أعلى نسبة مشاركة في تاريخ الرئاسيات الإيرانية كانت عام 2009 والتي بلغت أزيد من 84%.

- الملاحظ في انتخابات الرئاسة الحادية عشر (2013) أنها الوحيدة التي حصد فيها مرشح أدنى النسب (50%) ليس في الألفية الجديدة فقط بل في تاريخ الانتخابات الرئاسية في إيران، ومرد ذلك هو الجو العام المتسم بعدم الرضا الشعبي عن أداء الحكومة ليس في الداخل الإيراني بل في أدائها في البيئة الإقليمية والدولية [1]، فمحليا ظهرت هناك مشاكل في الاقتصاد وطفت إلى السطح مسألة التضخم وتمت العودة إلى الاعتماد على إيرادات النفط بفعل العقوبات الاقتصادية التي كانت تزداد وطأتها في كل مرة، أما إقليميا فقد تضررت إيران بفعل الانغماس في ملفات دول كسوريا والعراق وما تبعه من تشديد العقوبات الدولية عليها وانعكاس ذلك على الداخل الإيراني، لتعود هذه النسبة فترتفع لاحقا في الانتخابات الرئاسية الثانية عشر (2017) بفعل النتائج المحققة على المستوى المحلي (سيما الإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها الحكومة)، والإقليمي (الانسحاب التدريجي من ملفي العراق وسوريا)، والدولي (في مقدمتها توقيع الاتفاق النووي مع القوى الكبرى).
- مثلت انتخابات الرئاسة الثانية عشر (2017) بمثابة تحدٍّ للإصلاحيين ليس في الداخل الإيراني (الذي كان يتسم بمشهد ضبابي على المستويين السياسي والاقتصادي) بل على المستوى الإقليمي والدولي كذلك، سيما بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات عليها، لذلك عُدّت الانتخابات بمثابة استفتاء للشعب من أجل الوقوف مع الإصلاحيين ومواصلة المسير مع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي وعد بها المرشح الإصلاحي "حسن روحاني" في برنامجه الانتخابي، وهو ما كان حالا واقعا بعد ذلك، بنسبة مشاركة بلغت أزيد من 73% حظي منها روحاني بأزيد من 57% من أصوات ناخبيها.

[1] – للاستزادة ينظر: علي محافظة، مرجع سابق، ص 232 وما بعدها.

كان المسعى البحثي في هذا الفصل متمحورا حول توجهات السياسة الخارجية الإيرانية في شمال غرب آسيا التي كانت حتى عام 1991 جزءا من الاتحاد السوفيتي، وبانهيار هذا الأخير تكشّفت جمهوريات عديدة انتظمت في نظامين إقليميين فرعيين هما آسيا الوسطى والقوقاز، ما دفع بإيران إلى استغلال هذا الواقع الجديد لصالحها، واقعٌ بقدْر ما فاجأ إيران إلا أنه أفسح المجال لها من أجل إعادة الارتباط والتواصل مع هذا الفضاء الحيوي الذي حُجِبت عنه لعقود عدة بفعل السيطرة السوفيتية.

وكما جاء في ثنايا الفصل فقد اتسمت سياسة إيران تجاه شمال غرب آسيا بخُلُوِّها تماما من المنحى العقائدي الذي اتصفت به أنشطتها في أنحاء أخرى من العالم على غرار الشرق الأوسط، وحلت محلّها الاعتبارات المصلحية والتي كانت الأساس الحاكم لسياسة إيران الخارجية بعيدا عن أية توجهات دينية أو أيديولوجية. ولئن عرفت علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى تطورات عديدة إلا أنها لم تكن كذلك مع جاراتها في جنوب القوقاز بل اتسمت بالتعقيد، ونتيجةً لذلك ظلت علاقاتها مع هذه الجمهوريات تتصف بالبرودة تقليديا، بالرغم من اتخاذ إيران لبعض الخطوات لرأب الصدع في أكثر من مرة ومن موقف.

وعموما، فتحركات السياسة الخارجية لإيران في آسيا الوسطى والقوقاز تقوم على تعزيز التعاون الإقليمي اقتصاديا وثقافيا وطاقويا وأمنيا؛ اقتصاديا من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتي كان لإيران الدور الرئيسي في إنشائها بل وتوسيعها عام 1992 لتشمل الجمهوريات الخمسة مع أذربيجان وأفغانستان. وثقافيا من خلال اتحاد الدول الناطقة بالفارسية والذي تأسس بمبادرة إيرانية مع طاجيكستان بل وأسهمت إيران بتوسيعها بأن دعت أفغانستان للانضمام إليه وهو ما حصل. أما طاقويا فكان من خلال مبادرة أخرى لإيران عام 1992 والتي نجم عنها إنشاء منظمة بحر قزوين للتعاون التي تربط بين أذربيجان وروسيا وكازاخستان وتركمنستان. أمنيّا كان من خلال منظمة شنغهاي للتعاون وما تمثله من نافذة مهمة لإيران للنفاذ إلى عموم آسيا.

ومن الواضح أن مثل هذه الإجراءات المتعددة الأطراف لا تهدف فقط إلى تقوية العلاقات بين إيران وجمهوريات شمال غرب آسيا بل أيضا تُرسّخ دور إيران كمحور، من الناحيتين الجغرافية والتنظيمية لمجموعة من المحافل المتشابكة. إلا أن تحركات إيران هذه لاقت صعوبات جمة في سبيل تحقيق مبتغاها مثلها مثل الشرق الأوسط، وهو ما سيتم البحث فيه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع:

مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية: بين رهان التحديات الإقليمية وضرورات التمدد الدولي

المبحث الأول:

السياسة الخارجية الإيرانية وسيناريو الإنكفاء نحو البيئة الإقليمية

المبحث الثاني:

من الإقليمية إلى الدولية: السياسة الخارجية الإيرانية وسيناريو التمدد

لا تنبع السياسة الخارجية لدولة ما من فراغ، وإنما هي نتاج تكاتف مجموعة من المتغيرات والعوامل التي تعمل باعتبارها محددات لتلك السياسة، تؤثر فيها وتصبغها بصبغة معينة، بل وتدفع بها نحو الأخذ بشكل معين دون غيره من أشكال السياسة الخارجية.

ولأن السياسة الخارجية لدولةٍ ما هي عبارة عن فعل في البيئة الدولية فإنه من الطبيعي جدا أن يكون هناك رد فعل من قبل الوحدات السياسية الأخرى، وإيران كدولة لا تتحرك سياستها الخارجية في فراغ، ففي آسيا الوسطى والقوقاز كما في الشرق الأوسط لم تكن التوجهات الإيرانية خافية على أحد، بل اصطدمت بسياسات أخرى منها ما هو محلي، ومنها ما هو إقليمي، ومنها ما هو دولي، أثّر عليها بشكل أو بآخر على تمدد سياستها الإقليمية نحو البيئة الدولية.

وعليه سيكون هذا الفصل مخصصا للبحث في تحديات السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط وشمال غرب آسيا؛ بداية بالتحديات الشرق أوسطية التي تشتمل على تحدي دول الدائرة المباشرة ممثلة في المملكة العربية السعودية وتركيا، وتاليا تحدي دول الدائرة غير المباشرة الإقليمية والدولية ممثلة في "إسرائيل" إقليميا والولايات المتحدة الأمريكية دوليا. ثم تحديات السياسة الخارجية في شمال غرب آسيا، والتي تشتمل هي الأخرى على تحديات إقليمية ممثلة بالتحدي التركي، والتحدي الروسي، والتحدي الصيني، وتحديات الدائرة الدولية ممثلة في التحدي الأمريكي، والتحدي الأوروبي، والتحدي الإسرائيلي. بطبيعة الحال مع ما يقتضيه ذلك من تبيان لطبيعة هذه التحديات ومجالات التحدي.

كذلك سيتم البحث في هذا الفصل في التوجهات الدولية للسياسة الخارجية الإيرانية؛ بداية بالتوجهات نحو العالمين الأول والثاني؛ الأول ممثلا في الاتحاد الأوروبي وما يمكن أن يشكّله من منفذ مهم للسياسة الخارجية الإيرانية، والثاني ممثلا في القوى الثلاثة روسيا والصين والهند وما يمكن أن تشكّله من رافعة مهمة للسياسة الخارجية الإيرانية سيما في الشرق الأوسط وشمال غرب آسيا في ظل التوافق بينها وبين إيران في عدة قضايا. بعد ذلك يتم البحث في التوجهات الإيرانية نحو العالم الثالث ممثلا في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وما يمكن أن تشكّله هاتين القارتين من دعم للسياسة الإيرانية، سيما في ظل تزايد تعداد الدول فيهما المتوافقةِ رؤاها مع الرؤى الإيرانية بخصوص قضايا عدة، تأتي في مقدمتها الاستياء من التأمر الأمريكي والقيادة الأمريكية للنظام الدولي.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الإيرانية وسيناريو الإنكفاء نحو البيئة الإقليمية

تزاحمت الجهود الدولية والإقليمية لإعادة ملء الفراغ الناجم عن غياب دور القوى العربية الرئيسية، ومن ثم طفا إلى السطح سباق محموم على الريادة والنفوذ، شاركت فيه قوى إقليمية ودولية ما بين تنافس إيراني تركي إسرائيلي من جهة، وسعي أمريكي لإعادة هندسة المنطقة وتوزيع الأدوار على الفاعلين الرئيسيين فيها يتماشى والمصالح الإستراتجية الأمريكية من جهة ثانية. لذلك وانطلاقا مما سبق سوف نتطرق في هذا المبحث إلى سيناريو انكفاء السياسة الخارجية الإيرانية نحو بيئتها الإقليمية وعدم قدرتها على التمدد نحو البيئة الدولية بسبب التحديات التي تعترضها في الشرق الأوسط وكذا في شمال غرب آسيا.

المطلب الأول: تحديات السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط

سيتم مناقشة هذا العنصر عن طريق التطرق إلى مختلف التحديات التي تعترض توجهات السياسة الخارجية الإيرانية الشرق أوسطية، سواء ما تعلق منها بتحديات البيئة الإقليمية المباشرة ممثلة في تركيا المنافسة إقليميا لإيران وكذا السعودية المعرقلة إقليميا لإيران، أو ما تعلق منها بتحديات البيئة غير المباشرة الإقليمية والدولية ممثلة في إسرائيل المعارضة إقليميا لإيران والولايات المتحدة الأمريكية المعارضة دوليا لإيران. وفيما يلي سيتم التفصيل لهذا التقديم.

الفرع الأول: تحديات البيئة الإقليمية المباشرة

إذا كان الفراغ في المنطقة لعب دورا كبيرا في صعود إيران كقوة إقليمية فقد لعب أيضا دورا في صعود قوى إقليمية أخرى كتركيا وبدرجة أقل منها السعودية، وكلاهما له مصالح لا تقل أهمية عن مصالح إيران، لذلك جاءت سياستهما إما معرقلة للسياسات الإيرانية كما هو الحال عليه مع السعودية، أو منافسة كما هو الحال عليه مع سياسات تركيا.

أولا- السعودية: المعرقلة إقليميا

مَثَّل تصاعد النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط لاسيما عقب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 مصدر قلق كبير لعديد من الدول العربية، على رأسها المملكة العربية السعودية، والتي رأت في تنامي النفوذ الإيراني في أكثر من بلد عربي من ناحية، وسعيها الدءوب لامتلاك التكنولوجية النووية من

ما من شكّ أن لإيران تاريخ عريق في مجال الدولة والتنظيم السياسي، ليس أولها كونها أنها السباقة لتأسيس الممالك حوالي 2800 ق.م وظلت كذلك حتى نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، وليس آخرها أنها أول جمهورية إسلامية وكذا أول جمهورية يعتلي سدة الحكم فيها رجل دين يسمى الولي الفقيه والقائد الأعلى للثورة وفي نفس الوقت هو مرشدها[1]، ويمثّل أعلى مؤسسة وسلطة دينية وسياسية شعبية يعبّر عنها بمؤسسة القيادة، وهذه الأخيرة التي تحوي العديد من المؤسسات والممثّليات المتداخلة في الشعب التي تعمل كمقياس لبيان واقع الشعب واحتياجاته ورغباته ومنها مثلا ممثليات القيادة الموجودة في مؤسسات الدولة وتشكيلاتها جميعا، والقوات المسلحة وكبريات الصحف الممولة من الدولة وحتى الملحقات الثقافية خارج البلاد[2].

إن الحديث عن المرشد الأعلى في إيران يستدعي منا التطرق قبل كل شيء إلى نقطتين تتمثلان في المواصفات والدور؛ النقطة الأولى يشرحها الإمام **آية الله الخميني** [*] **Ayatollah Khomeini**، موضّحا تميّز الحاكم في الإسلام فهو " ليس كبقية الحكام أو السلاطين أو رؤساء الجمهورية؛ فالحاكم الإسلامي كان يحضر بين الناس وفي مسجد المدينة الصغير، ويستمع لكلام الناس، وكان المسؤولون في البلاد يجتمعون في المسجد مثل سائر الناس، بحيث أن القادم من الخارج لا يميز بين من هو رئيس الدولة ومن هو صاحب المناصب، فكانوا يلبسون كما يلبس الناس، ويعاشرونهم كما يعاشر الناس بعضهم، وكان إجراء العدالة يشكل أنه إذا كان لشخص من أدنى طبقات المجتمع دعوى على الشخص

---

[1]- إلياس ميسوم، " **النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه: دراسة في المؤسسات الرسمية** "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان 2018، ص 164.

[2]– عبد العظيم البدران، كيف تحكم إيران: دراسة في صنع السياسات العامة بعد 1989، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 161–162.

[*] هو روح الله مصطفى خميني، ولد عام 1902 في قرية خمين 120 كلم جنوب غرب مدينة قم، كان أبوه من علماء الشيعة، انضم الخميني في شبابه إلى حوزة آية الله عبد الكريم حائري في مدينة قم، تدرج شيئا فشيئا في مراتب الحوزات بدءًا من طالب علم، مجتهد، فمبلغ رسالة، وحجة الإسلام، فآية الله، وأخير آية الله العظمى، هذه الأخيرة لا ينالها إلا خمسة ممن هم في هذه المرتبة بعد تقديم بحث ديني ذو قيمة علمية، وقد كانت رسالة الخميني بعنوان تحرير الوسيلة، وحسب التقاليد المتّبعة في إيران لا يمكن إلقاء القبض على من هم في هذه المرتبة طبقا لدستور 1906، ولذلك حين ثبت تورّط الإمام الخميني في أحداث 1963 نفاه الشاه إلى منفاه الاختياري تركيا ومنها إلى العراق، أين كان يتلقى بوفود الزوار الإيرانيين للنجف ويحرضهم ضد النظام، الأمر الذي دفع بالقيادة في العراق إلى طرده وذهابه إلى فرنسا ومكث بها لغاية عودته لإيران عام 1979 وتأسيسه للجمهورية الإسلامية الإيرانية. للمزيد أنظر:

Masoumeh. Rad. Goudarzi, Jayoum. A. Jawan, Zaid. B. Ahmed, «**The Roots of Formation of Ayatollah Komeini's Political Thought** » ,Canadian Social Science. Vol 5. Nº 6. 2009. P-p 65-80.

الأول في المجتمع وذهب إلى القاضي فإن القاضي كان يطلب الشخص الأول في الدولة وكان ذلك الشخص يحضر أيضا "[1] .

فمؤسسة الولي الفقيه هي ميزة فريدة يتفرد بها النظام السياسي الإيراني عن باقي النظم السياسية في العالم، ويصف **مالك وهبي** دور الفقيه بأنه " هو الذي يمنع رئيس الجمهورية من أن ينحرف وأن يحكم بهواه...وهو الذي يمنع رئيس الوزراء من أن ينحرف وأن يحكم بهواه...كما أن مبدأ ولاية الفقيه تمنع الفقيه نفسه من أن ينحرف ويحكم بهواه، ولا يحق له ذلك أصلا، بل عليه أن يحكم وفق رأي الإسلام حسب اجتهاده..."[2].

يفهم من الكلام أعلاه أن الولي الفقيه هو حارس لمنطق العدل ومانع من الجور، وباستطاعته أن يكون طرفا وسطيّا بين الشعب والنظام بالثقة التي ينالها من كليهما، فيعمل على توفير الانسجام بينهما قدر ما أمكن، وذلك بما يملكه من تأثير في الشارع لموقعه الديني والشرعي، وما يملكه من صلاحيات تمكّنه من إرشاد وتوجيه سياسات النظام[3]؛ موقعه الديني والشرعي تكرّسه عوامل عدة كنظرية ولاية الفقيه*، انتخابه من قبل أهل الخبرة، خبرته وتفقهه في الدين، رمزية موقعه كنائب للإمام المعصوم الغائب، المواصفات الخلقية كالعدالة والتقوى والزهد والشجاعة، هذه العوامل كلها مجتمعة توفر تأثيرا فريدا في المجتمع الإسلامي، بحيث تسود الثقة المتبادلة بين القائد والشعب[4].

---

[1] – بدون كاتب، منهجية الثورة الإسلامية: مقتطفات من أفكار وآراء الإمام الخميني (س)، طهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني (س) الشؤون الدولية، الطبعة الأولى، 1996، ص 105.

[2] – مالك مصطفى وهبي العاملي، الفقيه والسلطة والأمة: بحوث في ولاية الفقيه والأمة، لبنان: الدار الإسلامية، الطبعة الأولى، 2000، ص 395.

[3] – هادي قبيسي، " **مباني النظام الإيراني**"، شؤون الأوسط ، العدد 121، شتاء 2006، ص 106.

* – ظهرت نظرية ولاية الفقيه أول مرة في فكر الملا أحمد التراقي الكاشاني المتوفى عام 1829، ثم تبناها آية الله الخميني في كتابه " ثلاث رسائل: ولاية الفقيه" الصادر عام 1970، وطبقها عمليّا بعد إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بعد أن نصت المادة الخامسة من الدستور أن في زمن غياب الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الإمام العادل، ولذا فإن للولي الفقيه حق السلطة والولاية في زمن الغيبة، وهو من يدير أمور المجتمع ويجب على الشعب الامتثال لأوامره وطاعته، ومن يخالف أوامره يخالف أوامر إمام الزمان طبقا لرؤية مؤيدي النظرية من الشيعة الإثني عشرية. للمزيد انظر:

– حميد بارسا نيا، الخريطة الفكرية الإيرانية عشية الثورة: دراسة اجتماعية معرفية، تعريب: خليل زامل العصامي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2012، ص 369 وما بعدها. وكذلك: مصطفى الخميني، ثلاث رسائل: ولاية الفقيه، تحقيق ونشر:مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني ، إيران–قم: مطبعة مؤسسة العروج، الطبعة الأولى، جمادي الثاني 1418، ص 3 وما بعدها.

[4] – أحمد منيسي، " **بين التحول والتغيير: خصوصية بنية النظام السياسي الإيراني**"، مجلة مختارات إيرانية ، السنة الأولى، العدد الرابع، نوفمبر 2000، ص 63.

هذا، وقد منح الدستور الإيراني الصادر عام 1979 والمعدل عام 1989، صلاحيات قانونية ودستورية واسعة للمرشد الأعلى، صلاحياتٌ تمكّنه من الهيمنة على كافة مؤسسات الدولة، وبالتالي التدخل بصورة مباشرة فيها، وهو ما تضمنته المادة 57 من الدستور المعدل لعام 1989 والتي أكدت على أن السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة، ولذلك وفقا للمواد اللاحقة من مواد الدستور أعلاه [1]، كما أضاف ذات الدستور المزيد من الصلاحيات والاختصاصات لمنصب المرشد الأعلى، وجعل من نظرية ولاية الفقيه والإيمان بها من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية، فلا يستقيم النظام إلا بها، بل لا يكتسب شرعية إلا بأعمالها، وتضمن أيضا تعديلات على الشروط الواجب توفرها فيه [2]، فتم إلغاء شرط أن يحظى الفقيه بالاعتراف والقبول بوصفه مرجع تقليد من جانب الغالبية الكبرى من الشعب، كما كان مؤشرا في دستور عام 1979، إذ شدّد في شروط التعديل على إعطاء الأفضلية للمرشحين لمنصب المرشد الأعلى، هو أن يثبتوا درايتهم الواسعة في القضايا السياسية والاجتماعية، لكي تتناسب ومرحلة ما بعد الخميني [3]، يضاف إليها شرط الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه، وكذا العدالة والتقوى اللازمة لقيادة الأمة الإسلامية، وأيضا الكفاءة الإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية للقيادة، وفي حالة تعدد من تتوفر فيهم الصفات المذكورة، يفضَّل من كان له رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره[4].

ويجب الانتباه إلى أن المرشد ينتخبه مجلس الخبراء الذي ينتخبه بدوره الشعب الإيراني انتخابا مباشرا، فإذا كانت المواد من 107 إلى 112 قد حددت بشكل جليّ صلاحيات المرشد الأعلى، فإن المادة 110 تفصّل تحديدا مسؤولياته بشكل عام وبشكل أخص ما يتعلق بعملية صنع القرار السياسي الخارجي وتأتي في مقدمتها تعيين السياسة العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وكذلك الإشراف على حسن إجراء السياسات العام للنظام، مع حل الاختلافات وتنظيم

[1]- محمد توفيق، التجربة الإيرانية: النموذج المذهبي الانتقاضي، الرياض: مكتبة الملك فهد للنشر، الطبعة الأولى، 1436هـ، ص ص 65-66

[2]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ديسمبر 2002، ص-ص 78-80

[3]- ويلفريد بوختا، إيران بعد ربع قرن من الجمهورية الأولى إلى الثالثة، ترجمة: حسين بن حمزة، العراق: معهد الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2006، ص 30.

[4]- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 109.

العلاقات بين السلطات الثلاثة، وكذا حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلّها بالطرائق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام [1].

ومن ناحية أخرى يشرف بصورة غير مباشرة على أهم المناصب في البلاد، من خلال تخويله دستوريّا صلاحية تنصيب وعزل كل من فقهاء مجلس صيانة الدستور، أعلى مسؤول في السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في الجمهورية، رئيس أركان القيادة المشتركة، القائد العام لقوى حرس الثورة الإسلامية، القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي [2]، هذا الموقع المحوري يعززه استغناء الولي الفقيه عن تجديد انتخابه من قبل الشعب، فالأمر الوحيد الذي تنتهي به ولايته –سوى الموت– هو تلك اللحظة التي يفقد فيها إحدى أو كل مواصفاته الدستورية، ويعوّل المجتمع الإسلامي على المؤسسة الدينية وخططها التربوية الخاصة لتوفير شخصيات تمتلك المواصفات الدستورية التي تخوّلها تحمّل كل هذه المسؤوليات وممارسة تلك السلطات [3].

أما على صعيد العلاقات غير المباشرة بالشعب والنظام ينسق مكتب المرشد الأعلى نشاط الولي الفقيه، وهو مكوّن من أربعة أعضاء يشترط أن يكون كل منهم حجة الإسلام أو آية الله، وللمرشد الأعلى أكثر من 2000 ممثّل أغلبهم برتبة حجة الإسلام، منتشرين في كل الوزارات وفي مؤسسات الدولة وفي المراكز الثقافية داخل وخارج إيران وفي محافظات إيران كلها [4]، وبالتالي يظهر المرشد وكأنه هو المتحكم في مفاصل الدولة داخليا وخارجيا، مع ما يقتضيه ذلك من ممارسة دور مؤثر في صنع واتخاذ السياسات الإيرانية الداخلية منها والخارجية على حدا سواء [5]. وهو ما سنبحث فيه في العناصر التالية.

ثانيا– المؤسسات المتصلة بالمرشد الأعلى

المتعارف عليه في مجال الأنظمة السياسية هو وجود ثلاث سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، مع اختلاف التسمية من نظام لآخر، إلا أن في إيران الحال ليس بهذه البساطة، فالنظام السياسي يحوز على السلطات الثلاث السابقة الذكر، إلا أنها بمفردها لا يمكنها أن تفعل أي شيء، والسبب أن هناك مؤسسات

[1]– دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 110

[2]– غضنفر ركن أبادي، الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2013، ص 434.

[3]– ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003، ص 69.

[4]– ناصر إيماني، "**مأسسة صلاحيات منصب المرشد**"، مختارات إيرانية ، السنة الثانية، العدد 23، يونيو 2002، ص 11.

[5]– أحمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة، القاهرة: دار الحرية، 1989، ص ص 60–61.

أخرى جرى إنشاؤها لتكييف عمل النظام السياسي ذي الصبغة الإسلامية، وهذه المؤسسات (وصلاحياتها) تتداخل مع كل من السلطات الثلاث من جهة، وتتفاعل بعلاقات رسمية مع مؤسسة المرشد الأعلى؛ معنى هذا الكلام أنها مؤسسات رسمية لكن ما من سبيل لضمها إلا أيٍّ من السلطات الرئيسية الثلاث، وتضم هذه المؤسسات كل من مجلس الخبراء، وكذا مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وأخيرا المجلس الأعلى للأمن القومي.

أ- مجلس الخبراء:

برزت فكرة إنشاء مجلس الخبراء مع بداية إعداد مسودة الدستور سنة 1979، إذ رأى آية الله الخميني أن يشكّل مجلس خبراء يراجعون مسودة الدستور ثم يعرضها على الشعب في استفتاء عام، انقسم على إثرها رجال الثورة حول عدد أعضاء هذا المجلس إلى فريقين، تزعّم الاتجاه الأول **آية الله منتظري** الذي نادى بأن يكون عدد أعضاء مجلس الخبراء مائتي (200) عضو يمثّلون جميع المناطق الإيرانية، في حين رأى الفريق الثاني بقيادة الخميني – وأغلبه من رجال الدين- بأن تكون العضوية محصورة في عدد قليل حتى يتمكن المجلس من مراجعة الدستور في فترة وجيزة، ومن ثم يتم عرضه في الاستفتاء العام، وقد رجحت الكفة للتيار الثاني وانتخب سبعين (70) عضواً لمجلس الخبراء، قاموا بمراجعة مسودات الدستور وطرحوه في استفتاء عام يوم 2 ديسمبر عام 1979[1].

وفي عام 1982 ارتفع عدد أعضاء مجلس الخبراء إلى ثلاثة وثمانين (83) عضواً غالبيتهم من رجال الدين، ليرتفع في 2005 إلى ستة وثمانين (86) عضوا، يشترط في كل واحد منهم أن يكون مخلصا وأمينا، وحسن الخلق، مُلِمّا بالفقه لمعرفة الشروط الواجب استيفاؤها لتولي منصب المرشد الأعلى متمتّعا بمهارات اجتماعية وسياسية وعارفا بالأوضاع العامة، معروفا بولائه لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ونظرية ولاية الفقيه [2].

وحدد القانون الذي وُضِع عام 1980 أن تقوم كل محافظة من المحافظات الإيرانية الثماني والعشرون (28) بانتخاب رجل دين يمثّلها في المجلس لمدة ثماني سنوات بشرط موافقة مجلس صيانة

[1]- أمنية سالم، تحولات في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2018، ص 65.

[2]-هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 108.

الدستور عليهم [*]، وإذا زاد عدد سكان المحافظة على مليون نسمة، يحِقّ للمحافظة انتخاب ممثّل إضافي في المجلس عن كل نصف مليون نسمة إضافية [1]، كما حدد قانون المجلس بأن يكون مقر واجتماعات المجلس السنوية في مدينة قم، إلا أن كل اجتماعاته عقدت في العاصمة طهران، ويجتمع أعضاؤه مرة واحدة على الأقل لمدة يومين، يضاف إليها الاجتماعات غير العادية، التي يُمكن أن يعقدها المجلس في وقت الأزمات[2].

ويعتبَر فقهاء المجلس مجموعة من نخبة المجتمع الإسلامي أولا، وكخبراء في الشريعة الإسلامية ثانيا، يتولون مهمّات فريدة في النظام، وذلك ما استدعى انتخابهم المباشر من قبل الشعب، هذا الأخير الذي له أن يشعر بالمشاركة في السلطة، ومقابل ذلك يشيّد بناء ولاية الفقيه على أساس شرعيتين: دينية وضعية، ويعلّق **الإمام الخميني** على هذه الثنائية بقوله: " الخبراء ثقة الشعب وأمناؤه في أمر يُعدّ من أهم الأمور في النظام السياسي...ومجلس الخبراء يمثّل مظهرا لحاكمية الشعب الدينية، فمن ناحية إن وجود هذا المجلس وتشكيله يعتمد على الشعب، وإن أعضاء المجلس أناس عارفون بالنظام السياسي للإسلام وقضية الحكومة، وفقا للمعايير الإسلامية، ولا يتعدّون هذه المعايير من ناحية أخرى، وهذه صورة لما نسمّيه حاكمية الشعب الدينية" [3].

ويُعدّ المجلس من أهم المؤسسات السياسية في النظام السياسي الإيراني، وذلك لاتصاله المباشر بالمرشد الأعلى؛ من حيث كونه هو الذي يحدّد صلاحيات القائد، ومدى توفر الشروط اللازمة فيه لتعيينه في هذا المنصب الحساس [4]، وهذا حسب المادة 107 من الدستور، كما نص مبدأ المادة 111 على مهمة أخرى من مهام مجلس الخبراء وهي أنه في حالة عجز القائد الأعلى عن أداء وظائفه القانونية أو فقدانه أحد الشروط المذكورة في الدستور، أو علم بفقدانه لبعضها منذ البداية فإنه يعزل من منصبه ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء [5]، معنى هذا الكلام أن الدستور يعهد إلى المجلس بوظيفيتين

---

[*] – هنا يطرح مدى مصداقية قرارات المجلس واستقلاليتها، سيما إذا علمنا –كما سيأتي ذكره لاحقا– أن مجلس صيانة الدستور يعيِّنُ نصفه من قبل المرشد الأعلى، والنصف الآخر من قبل رئيس السلطة القضائية الذي يعيّنه هو الآخر المرشد الأعلى. للاستزادة أكثر أنظر:
David E. Thaler and Other, Mullahs, Guards Bonyads an Exploration of Iranian Leadership Dynamics, Washington: Rand National Defense Research Institute, 2010, Pp 28-29.

[1] – ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 85–86.

[2] – محمد صادق الحسيني، الخاتمية المصالحة بين الدين والحرية، بيروت: دار الجديد، 1999، ص 83.

[3] – توفيق السيف، حدود الديمقراطية الدينية: دراسة في تجربة إيران منذ 1979، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 2008، ص 220.

[4] – طلال عتريسي، جيواستراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2009، ص 135.

[5] – مدحت أحمد حماد، النظام السياسي الإيراني الخماسي الأضلاع: مراكز الثقل ونقاط الضعف، في : محمد السعيد عبد المؤمن وآخرون، إيران: جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الأولى، 2010، ص 73.

أساسيتين؛ تتمثل الأولى في تحديد صلاحية القائد وترشيحه للقيادة ومتابعة قيامه بمهامه ووظائفه القانونية، في حين تتلخص الوظيفة الثانية في عزل القائد إذا ما رأى المجلس أنه انحرف عن مساره الدستوري أو افتقد لأيٍّ من الشروط اللازمة[1].

وهناك إشكالية تطرح بخصوص مكانة المجلس واستقلاليته عن المرشد، ودوره في السياسة الخارجية الإيرانية، سيما إذا علمنا أن رئاسة المجلس عهدت منذ استحداثه إلى اليوم إلى ستة (06) أشخاص كلهم رجال دين مقربون من المرشد **آية الله علي خامنئي Ayatollah Ali Khamenei** * وهم: علي مشكيني (1983–2007)، هاشمي رفسنجاني (2007–2011)، محمد رضا مهدوي كني (2011–2014)، محمود الهاشمي الشاهرودي (منصبه مؤقت 2014–2015)، محمد يزدي (2015–2016)، أحمد جنتي (2016– إلى اليوم)[2]، الأمر يؤكد ما تم الإشارة إليه من قبل حول الطابع المعقد والمتداخل الذي يوسَمُ به النظام السياسي الإيراني من جهة، ومن جهة ثانية محورية مؤسسة المرشد الأعلى.

ب–مجمع تشخيص مصلحة النظام:

كان للخلافات التي حصلت بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور أن أصابت النظام السياسي الإيراني بشلل في ثمانينيات القرن الماضي، وأغلب هذه النزاعات كانت في جانبها الكبير ذات صبغة اقتصادية، ففي الوقت الذي رأى فيه أعضاء من مجلس الشورى الإسلامي أن الدولة يجب أن تتدخل في الاقتصاد، رأى أعضاء من مجلس صيانة الدستور أنه من الضروري جدا العمل من أجل حماية القطاع الخاص[3]، ولأجل حل هذا النزاع والنزاعات التي على شاكلته عمد آية الله الخميني إلى إصدار قرار بإنشاء مجمّع تشخيص مصلحة النظام عام 1988.

---

[1]– بيزن إيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة: سعيد الصباغ، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2000، ص 16.

*– هو آية الله علي خامنئي من مواليد 17 جويلية 1939 بمدينة مشهد الإيرانية، كان والده من أبرز علماء مشهد ووعاظه، وأمّه ابنة سيد هاشم نجف آبادي أحد علماء مشهد المعروفين، التحق بحفظ القرآن وعمره خمس (5) سنوات، وبعدها بمدرسة دار تعليم الديانات الابتدائية ، ثم التحق بعدة مدارس دينية وحكومية بمشهد والنجف وقم، نهل منها جميعها مختلف العلوم وتلقى تعليمه عل يد نخبة مميزة من علماء الدين والفقه، امتهن التدريس بعد تخرجه، وكرّس جزءا كبيرا من حياته في النضال ضد نظام الشاه بالكلمة والسلاح وتحمّل عبء نشر رسائل الخميني التي تدعوا للثورة ضد النظام البهلوي، الأمر الذي جعله عرضة للاعتقال، وبعد إطلاق سراحه استقر في مشهد بدلا من قم وطهران، وعمل لسنوات من أجل تأسيس جمعية العلماء المجاهدين من أجل حشد المسيرات والمظاهرات ضد نظام الشاه حتى سقوطه، تولى رئاسة الجمهورية لعهدتين متتاليتين من 1981–1989 ليتم انتخابه بالإجماع مرشدا أعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية. لتفاصيل أكثر أنظر :

كريم سجادبور، في فهم الإمام الخامنئي: رؤية قائد الثورة الإسلامية، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008، ص–ص 5–10.

[2]– إلياس ميسوم، مرجع سابق، ص 180.

[3]– تييري كوفيل، إيران الثورة الخفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2008، ص 138.

وضمّ المجلس في بداية تأسيسه اثنا عشرة (12) عضواً يتوزعون بين رؤساء السلطات الثلاثة (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) وفقهاء مجلس صيانة الدستور وممثلٍ عن المرشد الأعلى، وممثّلٍ عن رئيس الجمهورية، والوزير الذي يتعلق القانون أو القضية محلّ الخلاف بوزارته، ثم وسّعت هيكلية المجلس بعد ذلك إلى واحد وثلاثين (31) عضواً، بعد إضافة عدد من الأعضاء ومنهم النائب الأول لرئيس الجمهورية، ونائب رئيس مجلس الشورى، ليصبح لاحقا ثمانية وثلاثون (38) عضوا، يعيّنهم المرشد الأعلى مدة خمس (05) سنوات، وبعد أن كانت رئاسة المجمّع توكل إلى رئيس الجمهورية أصبح المرشد الأعلى ومنذ عام 1997 يتولى تعيين رئيس للمجمّع[1]، وقد عرف المجلس منذ تأسيسه إلى اليوم سبعة (07) مجالس؛ **الأول** (1988–1989)[*]،**الثاني** (1989–1997)، **الثالث** (1997–2002) **الرابع** (2002–2007)، **الخامس** (2007–2012)، **السادس** (2012–2017)، **السابع**(2017–2022)[2].

هذا، وتتّبع للمجمّع لجان خاصة تعمل في مجال السياسة والأمن والثقافة والاقتصاد وغير ذلك، وهو سلطة استشارية يستفيد منها الولي الفقيه في إدارة شؤون البلاد داخليا وخارجيا بمختلف جوانبها، كما يمتلك دوراً فعّالا في مجال التشريع، فهو كما ورد في المادة 112 من الدستور يتولى تشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة والدستور، وذلك عندما لا يقبل مجلس الشورى رأي مجلس صيانة الدستور بملاحظة مصلحة النظام، ويقوم المجمّع بدراسة توجيهات المرشد ووضع التصورات والخطط التفصيلية والرئيسية الخاصة بها، ويقوم بعد ذلك المجمّع بإبلاغ السلطات المختصة بقرارات المرشد، ويراقب آليات عملها [3].

من ناحية أخرى، فبما أن الحكومة الإسلامية تملك الحق بإقرار قوانين استثنائية (تسمى القوانين الخاصة) قد تخالف حُكْماً شرعيّاً جزئيّاً أو فرعيّاً لمصلحة حكم شرعي أهمّ أو للحفاظ على دولة الإسلام ومصلحة الأمة ككل، باعتبار أن الحكومة هي الوسيلة الأساس للحفاظ على المجتمع الإسلامي، فإن هذه الصلاحيات الواسعة بطبيعة الحال تستدعي سلطة عليا تحسم الخلاف حول أولويات البلاد، على أساس مصلحة النظام واستمراره [4].

---

[1]– محمد عباس ناجي، " من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران "، **قضايا: محاولة بلورة تطورات جارية**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 25، يناير 2004، ص 9.

[*]– ترأّسه خامنئي عندما كان رئيسا للجمهورية وأسندها إلى هاشمي رفسنجاني من 1989 إلى غاية وفاته عام 2017 وخلفه بصفة مؤقتة محمد علي موحدي كرماني عام 2017 ثم آية الله محمود هاشمي شاهرودي من 2017 إلى اليوم.

[2]– إلياس ميسوم، مرجع سابق، ص 183.

[3]– علي محافظة، إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2013، ص 206.

[4]– هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 109.

ومن الناحية الاستشارية، يدرس المجلس القضايا التي يوكلها القائد إليه والمقررات التي تتعلق بهذا المجلس تتم تهيئتها والمصادقة عليها من قبل أعضاء المجلس أنفسهم، وترفع إلى القائد لتتم الموافقة عليها بحسب الدستور، وفي حالات الضرورة التي تتطلب إعادة النظر في الدستور يقوم القائد – بعد التشاور مع مجلس تشخيص مصلحة النظام– باقتراح المواد التي يلزم إعادة النظر فيها أو تكميل الدستور بها، والدعوة لتشكيل مجلس إعادة النظر بالدستور، ويشارك في هذا المجلس الأعضاء الدائمون في مجلس تشخيص مصلحة النظام [1]، معنى هذا الكلام أن المجلس مؤسسة ذات بعدين استشاري وتشريعي، جاءت لتزيد من فصل السلطات وتساند موقع ولاية الفقيه بشكل استشاري، وتخفف من الأزمات التي قد تتعلق بمسألة من مسائل السياسة الخارجية، وتعمل على وضع حدّ للاختلاف بين ممثّلي الشعب وفقهاء صيانة الدستور حول إسلامية القوانين من جهة، ودستوريتها من جهة ثانية.

ت–المجلس الأعلى للأمن القومي :

يسمى أيضا مجلس الأمن القومي الإيراني، وهو مؤسسة تم تأسيسها في عام 1989 بعد نهاية الحرب الإيرانية– العراقية وما تبعها من تعديل للدستور، وهو مؤسسة مطورة عن مجلس الدفاع الوطني الأعلى الذي تأسس بموجب دستور عام 1979*، وأفردت المادة 177 من دستور إيران 1989 الحديث عن المجلس، كما توسعت صلاحياته وزاد عدد أعضائه ليصل إلى عشرين (20) عضواً [2]، ويمثّل المجلس بؤرة اتخاذ القرارات الإستراتيجية للدولة، إذ يضطلع بقضايا السياسة الخارجية والدفاع والتنسيق بينهما، إلى جانب القضايا الإستراتيجية في الدولة كقضايا الطاقة وغيرها، ومن الصعب جدا الخروج على قراراته خلافا للمؤسسات الأخرى، وذلك راجع للطريقة التي يتم اتخاذ القرار فيه وهي طريقة التوافق، الأمر الذي يعني أن كل طرف ساهم بقدر معين في اتخاذ القرار، طالما أن الأمور تتمّ بالتوافق وليس بالتصويت [3].

ومن أبرز الأعضاء الدائمين في المجلس نجد كلّ من: ممثلان عن المرشد الأعلى، رئيس مجلس الشورى، رئيس القضاة، رئيس الدولة، رئيس الأركان، رئيس لجنة الموازنة، نائب الرئيس، سكرتير

---

[1]– غضنفر ركن آبادي، مرجع سابق، ص ص 477–478.

*– تأسس المجلس الأعلى للدفاع الوطني في العام الأول من الثورة الإيرانية الإسلامية، وكان متكوّنا وقتها من 7 أعضاء هم رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان، والقائد العام لقوات الحرس الثوري، واثنان من مستشاري المرشد الأعلى للجمهورية، للاستزادة انظر: ويلفريد بوختا، من يحكم إيران ؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 91–99.

[2]– خالد البسيوني، التحول العاصف: سياسة إيران الخارجية بين عهدين، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 219–220.

[3]– هشام داود الغنجة، العامل المذهبي ودوره في توجيه السياسة الخارجية تجاه العراق 2003–2013، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2017، ص ص 54–55.

المجلس، وزير الخارجية، وزير الداخلية، مدير المخابرات، قائد الجيش، قائد الحرس الثوري، رئيس مجمّع تشخيص مصلحة النظام، وزير الدفاع، رئيس وكالة الطاقة النووية، وزير العلوم والتكنولوجيا، وزير الطاقة، ومندوب إيران في الأمم المتحدة، وقد يضاف لكل هؤلاء أي وزير قد يكون للقرار موضوع البحث صلة بمؤسسته، ويترأس المجلس رئيس الجمهورية الذي يعدّ مصدرا للسياسة الخارجية ومراقبا لتحركاتها ومواقفها[1].

وبالنسبة للشخصيات التي ترأست المجلس فتمثلت في كل من هاشمي رفسنجاني (1989-1997)، ثم محمد خاتمي (1997-2005)، فمحمود أحمدي نجاد (2005-2013)، وأخيرا حسن روحاني (2013- إلى اليوم)، بينما تولى أمانته العامة أربعة (04) شخصيات، ويعدّ الرئيس الحالي حسن روحاني عميد الأمناء العامّين إذ تولى هذا المنصب لفترة ستة عشر (16) سنة خلال فترة الرئيسين رفسنجاني وخاتمي أي من 1989 حتى 2005، وفي فترة أحمدي نجاد تولى الأمانة العامة علي لاريجاني (2005-2007) وسعيد جليلي (2007-2013)، في حين تولى علي شمخاني ذات المنصب منذ انتخاب حسن روحاني رئيسا للجمهورية سنة 2013 إلى اليوم [2].

وتتركز أهم أعمال المجلس الأعلى للأمن القومي في حماية وتأمين المصالح العليا للبلاد، وحماية الثورة الإسلامية وسيادة البلاد، وكذلك تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسة العامة، والاستفادة من الإمكانات المادية والمعنوية للبلاد في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، أخيرا تعيين المجالس الفرعية لقضايا أمن البلاد، على أن يترأسها كما سبق وتمت الإشارة إليه رئيس الجمهورية أو نائبا يتم تعيينه من أعضاء المجلس [3]. وبالرغم من الضغط الذي يمارسه المرشد الأعلى عبر صلاحياته الواسعة للتأثير في قرارات المجلس، إلا أن هذا الأخير يبقى مؤسسة ضليعة بحماية النظام داخليا وتوجيه ومراقبة السياسة الخارجية في بيئتيها الإقليمية والدولية[4].

الفرع الثاني: الهيأتين التنفيذية والتشريعية

بالإضافة لمؤسسة المرشد الأعلى وما يتصل به من مؤسسات، يوجد هناك هيأتين رسميتين تساهمان بشكل كبير في السياسة الخارجية الإيرانية وهما: الهيأة التنفيذية والتي تحوي مؤسسة الرئاسة وما

[1]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة : إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 2006، ص 109.

[2]- إلياس ميسوم ، مرجع سابق، ص ص 184-185.

[3]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 130.

[4]

يتصل بها من وزارات على رأسها وزارة الخارجية (سنتطرق إليهما في العنصر الأول من هذا الفرع)، وكذا الهيأة التشريعية والتي تحوي كلّا من مجلس الشورى الإسلامي وكذا مجلس صيانة الدستور (سنتطرق إليهما في العنصر الثاني من هذا الفرع).

أولا- الهيأة التنفيذية (مؤسسة رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية):

سنستعرض في هذا العنصر كل ما يتعلق بمؤسسة رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية ودورهما في رسم وتوجيه ملامح السياسة الخارجية الإيرانية، سواء من وضعهما القانوني (كما هو مبيّن في الفصل التاسع من الدستور الإيراني)، أو أهميتهما في المنظومة الإيرانية ككل.

أ- مؤسسة رئاسة الجمهورية:

يحتل رئيس الجمهورية المرتبة الثانية في الأهمية بعد منصب المرشد الأعلى في النظام السياسي الإيراني، وهو ما دلت عليه صراحة المادة 113 من الدستور بحيث اعتبرت رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، كما وأنه هو المسؤول عن تنفيذ الدستور كما يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة [1]، ومن ناحية أخرى فإن رئيس الجمهورية يكتسب توازنا في التمثيل يكون نابعا من انتخابه من قبل الشعب الأمر الذي يهبه القدرة على تنفيذ السياسات العامة للبلاد بحيوية أكبر، ويحق له تكرار انتخابه لأربع (04) سنوات مرة واحدة، ويشترط في فوزه حصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين المشتركين في التصويت، وفي الحالة التي لا تتحقق فيها الأغلبية فتتم إعادة الانتخابات مرة ثانية، بعد مرور أسبوع واحد على الانتخابات الأولى، على أن تنحصر الانتخابات الثانية بالمرشحين الاثنين اللذيْن حصلا على أعلى نسبة من الأصوات في الجولة الأولى [2].

وينسجم منصب رئيس الجمهورية مع روح النظام الإسلامي من خلال المواصفات الخَمْسة التي حددتها المادة 115 من الدستور؛ أن يكون إيراني الأصل أولا، حاملا للجنسية الإيرانية ثانيا، قديرا في مجال الإدارة والتدريب ثالثا، حسن السيرة وتتوافر فيه الأمانة والتقوى رابعا، معتقدا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد خامسا [3]، مواصفات يعمل كلّ من مجلس صيانة الدستور - بموافقة

[1]- غسان بن جدو، إيران إلى أين ؟ ، في مجموعة مؤلفين، العرب وجوارهم إلى أين ؟، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص 251.

[2]- محجوب الزويري، الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2010، ص 7.

[3]- علي عبد الصادق، إيران- تركيا والحرب الأمريكية العراقية، أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الطبعة الأولى، 2003، ص 19.

المرشد الأعلى الذي يوقع حكم تنصيبه بعد انتخابه- على توافرها في المرّشحين كما دلت عليه المادتين 110 و 115 ، وبالرغم من الهامش الكبير الذي يتمتع به الرئيس إلا أنه يظل ملتزما بسياسات يضعها المرشد الأعلى، وذلك على صعيد ترتيب الأولويات وتوجيه سياسات الدولة داخليا وخارجيا [1].

وتعتبر الضوابط أعلاه بمثابة ضمانة لانسجام نظرية المشاركة الشعبية مع إسلامية النظام، ويبقى للقائد بمعية مجلس الشورى حق الرقابة على موقع رئيس الجمهورية؛ إذ يحق للمرشد الأعلى عزل الرئيس خدمة لمصالح البلاد بإحدى الطريقتين، الأولى إذا صدر حكم قضائي بحقه في دعوى جنائية، ويستطيع المرشد في هذه الحالة إقالته من منصبه استنادا إلى هذا الحكم القضائي، وهي حالة لم تحدث في تاريخ إيران حتى وقتنا هذا، الثانية تحدث الإقالة فيها في حالة ما إذا قرّر البرلمان عدم صلاحية الرئيس وطلب من المرشد إقالته، وهذه الطريقة حدثت في حالة واحدة فقط، عندما أعفي فيها الرئيس من منصبه وكان بقرار من البرلمان الإيراني حيث تم سحب الثقة من أول رئيس للجمهورية وهو **أبو الحسن بني صدر Abolhassan Bani Sadr** [*]من منصبه، والطلب من المرشد الأعلى آنذاك الإمام الخميني أن يعفيه من منصبه، وهو ما فعله الإمام الخميني فعلا [2].

وجدير بالذكر أنه ومنذ 1979 تولى سبع (07) رؤساء منصب الرئاسة وهم: **أبو الحسن بني صدر** (1980-1981)، **محمد علي رجائي Mohammad Ali Rajai** (1981)، **علي خامنئي** (1981-1989)، **علي أكبر هاشمي رفسنجاني Hachemi Rafsandjani** (1989-1997)، **محمد خاتمي Mohammad Khatami** (1997-2005)، **محمود أحمدي نجاد Mahmoud Ahmadinejad** (2005-2013)، **حسن روحاني Hassan Rohani** (2013- إلى اليوم)[**].

---

[1]- حميد أنصاري، " **رأي الأمة والنظام الجمهوري: الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجا**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 68، مارس 2006، ص ص 13-14.

[*]- كان أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد تولى مؤقتا منصب وزير الشؤون الخارجية في إيران بعد إبراهيم يزدي، وتلاه في هذا المنصب صادق قطب زاده، وقد تولى رئاسة الجمهورية الإيرانية من 04 فيفري 1980 وحتى 21 جوان 1981، وهو تاريخ سحب الثقة منه من طرف البرلمان الإيراني وإقالته من قبل المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله الخميني. للاستزادة أنظر:
ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 43-44.

[2]- غضنفر ركن آبادي ، مرجع سابق، ص 490.

[**]- إذا استثنينا السنة الأولى من عمر الثورة التي شهدت هروب الرئيس الأول واغتيال الثاني، يتضح لنا أن كل الرؤساء الذي تعاقبوا على منصب الرئاسة قد ضفروا بعهدتين رئاسيتين من جهة، من جهة ثانية إذا استثنينا أيضا علي خامنئي الذي أصبح مرشدا للثورة الإسلامية عام 1989 يظهر وكأنه ثمّة تبادل للأدوار في قيادة البلاد بين أهم فصيلين سياسيين في إيران: المحافظون والاصلاحيون، فمثلا هاشمي رفسنجاني كان محسوبا على المحافظين في بدايات حياته السياسية خَلَفه خاتمي وهو من الإصلاحيين، ليخلفه محمود أحمدي نجاد من المحافظين، ليُخلَف هو الآخر بالرئيس الإصلاحي الحالي حسن روحاني.

هذا، وتعتبر الصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية واسعة في النظام السياسي في إيران؛ إذ يتولى ممارسة السلطة التنفيذية –عدا تلك المخصصة للقائد مباشرة– فهو بمثابة رئيس للوزراء يعينهم ويعزلهم بنفسه، وهو ما بيّنته المادة 124 من الدستور الإيراني[1]، والتي أكدت على أن رئاسة مجلس الوزراء تسند إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزراء ، يضاف إليها مصادقته على القوانين وتطبيقها بعد المصادقة عليها من مجلس الشورى، كما يرأس –كما سبق وأشرنا– المجلس الأعلى للأمن القومي [2].

ويتضح دور الرئيس في السياسة الخارجية من خلال تعيين الوزراء ومن ضمنهم وزير الخارجية، كذلك فإنه يقوم وفقا للدستور الإيراني بتعيين السفراء المقترحين من قبل وزير الخارجية، وفق الصلاحيات المخوّلة له دستوريا، ومن ثم يقوم بالتوقيع على أوراق اعتمادهم وكذلك تسلّم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى في البعثات الدبلوماسية [3]، وأيضا هو من يحق له التوقيع – أو عبر ممثله القانوني– على المعاهدات والعقود والاتفاقيات التي تبرم بين الحكومة الإيرانية وسائر دول العالم بشرط مصادقة مجلس الشورى الإسلامي عليها، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالتكتلات والاتحادات الدولية [4].

وعلى العموم فإن فِعليّة الرئيس في السياسة الخارجية يتوقف على اعتبارات أربعة أساسية مهمّة، بداية بشخصيته وعلاقته بالقوى المختلفة، ثم طبيعة العلاقة بينه وبين المرشد الأعلى، فعلاقته بمجلس الشورى، وأخيرا طبيعة القضية المثارة على المستوى الخارجي وما إذا كانت لا تدخل في صلاحيات المرشد الأعلى [5]، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يبقى موقع رئاسة الجمهورية بما له من تمثيل شعبي، في حال من التوازن مع مجلس ممثلي الشعب(الشورى) الذي له الحق بتوجيه السؤال إلى الرئيس (أو الوزراء الذين يتعين عليهم الحضور للمجلس) للإجابة فهو – إلى جانب الوزراء – مسؤول أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى [6].

ب –وزارة الخارجية:

على المستوى الدستوري، فإن وزارة الخارجية تُعدّ السلطة المسؤولة عن تطبيق بنود الدستور فيما يخص السياسة الخارجية، والتي تولاها الفصل العاشر من الدستور الإيراني بداية من المادة 125 وانتهاء بالمادة 155، وكل هذه المواد تتحدث حول شمولية عمل الوزارة والتزامها الخطط الإسلامية التي أعدّت

[1] – دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 124.

[2] – أمينة سالم، مرجع سابق، ص 57.

[3] – دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 127.

[4] – دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 125.

[5] – محمد ناصر شحاتة، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014، ص-ص 22-27.

[6] – نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 14-15.

في عهد آية الله الإمام الخميني 1979–1989 [1]، بالإضافة إلى ذلك، فإن وزير الخارجية عادة ما يكون منتميّا إلى فصيل سياسي مختلف عن رئيس الجمهورية، وهو إجراء متعمّد الغرض منه السماح لقوى أخرى أن تكون لها يدٌ وبصمةٌ في تشكيل السياسة الخارجية الإيرانية [2].

على المستوى الحكومي، فعادة ما يكون دور وزارة الخارجية في السياسة الخارجية متمثّلا في إعداد الخطط لإدارة المسائل الجزئية أو الكلية الحاسمة لأن معظم القرارات في إيران يستوجب التنفيذ، وذلك في حالات معينة منها عدم القدرة على مراجعة المخططين ومتّخذي السياسات، ويمكنها أيضا على المستوى العملي أن تتخذ كثيرا من القرارات الفورية والضرورية، أو القيام بزيارات إلى الخارج مع مراعاة الخط العام لسياسات إيران الخارجية [3].

على المستوى السياسي العملي، فإن هذا الهيكل ليس مُجديّا دائما، لأنه قد يُظنُّ أن وزارة الخارجية هي الجهة المخوّلة والمعنية بصناعة القرار الخارجي، وفق منطق الأمور، بينما الواقع العملي مخالف لذلك؛ لأنه بالنظر إلى مباني السلطة الفعلية في إيران وصلاحيات المسؤولين سنجد أن تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية معقّدة، كونه (التنفيذ) يقع على كاهل وزارات ومؤسسات مختلفة، كلٌّ حسب نطاق صلاحياته، فوزير التجارة مثلا يتدخل في الأمور المتعلقة بالتبادل التجاري مع العالم الآخر، بينما يتدخل وزير الدفاع مثلا عندما يتعلق الأمر بشؤون التسليح وهكذا دواليك [4].

من جهة أخرى فإن تنفيذ السياسة الخارجية في أحيان أخرى يقع ضمن الصلاحيات المباشرة للمرشد الأعلى سيما إذا تعلق الأمر بشؤون تهمُّ الأمن القومي الإيراني، ونستدل هنا بما جاء على لسان أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية **أبو الحسن بني صدر** الذي أكّد على أن التعامل في القضايا المُهِمّة والمصيرية (أزمة رهائن السفارة الأمريكية مثلا) كان يتم بمعزل عن الحكومة أو الرئيس، ومن خلال مكتب المرشد الأعلى شخصيّاً الذي حظر على المسؤولين الإيرانيين الرسميين مقابلة الوفود الأجنبية التي كانت تأتي لمحاولة حل هذه الأزمة، ليعهد بها لاحقا إلى البرلمان الإيراني [5].

---

[1]– بيزن إيزدي ، مرجع سابق، ص 102.

[2]– والتر بوتش، العالم الثالث والإسلام العالمي والبراجماتية: صناعة السياسة الخارجية الإيرانية، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014، ص 12.

[3]– أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية 1979–2011، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 229–230.

[4]– غضنفر ركن آبادي، مرجع سابق، ص 500.

[5] - Bani Sadr ,My Turn to Speak : Iran, the Revolution and the Secret Deals With U.S, Washington: DC: Brassey's, 1991, P-p 26-32.

وبعد نهاية حرب الخليج الأولى ووفاة آية الله الخميني وتبوأ آية الله علي خامنئي منصب المرشد الأعلى، تغيرت أوضاع وزارة الخارجية، ونستدلّ هنا بحقبة وزير الخارجية السابق **علي أكبر ولايتي** الذي تسلّم مهامه منذ 1981 وبقي حتى عام 1997، كانت هذه السنوات كفيلةً بأن يحقق فيها **ولايتي** قدرا معيّنا من الاستقرار في السياسة الخارجية الإيرانية، كما عمل على تحسين صورة الوزارة على المستوى الخارجي عن طريق حضور المحافل الدولية [1]، واستمرّ هذا التوجه مع حالات قليلة من المدّ والجزر في صلاحيات الوزارة مع المرشد الأعلى والرئيس، ووصل التصادم لحدّ الإقالة كما حدث مع **منوشهر متقي** الذي أقاله الرئيس الأسبق **محمود أحمدي نجاد** في محاولة من هذا الأخير التحكم بزمام الأمور، متّبعا بذلك التوجه الدولي الذي جرى العرف فيه أن تبقى وزارة الخارجية تحت إمرة الرئيس[2].

وتُعدّ وزارة الخارجية الإيرانية مقرًّا للنخب الإسلامية الكفؤة والأكاديمية، فضلا عن دقة اختيار كوادرها وإخلاصها المؤكد للدولة الإسلامية، وتُعدّ جامعة الإمام جعفر الصادق من أهم مصادر تخريج الكوادر التي تقود الجهاز الدبلوماسي الإيراني[3]، وقد عرفت إيران منذ 1979 إلى اليوم ثلّة من ساستها الذين عُهِد إليهم مسؤولية وزارة الخارجية، **كريم سنجابي** (من 11-2-1979 إلى 1-4- 1979)، **مهدي بازركان** (من 1-4-1979 إلى 12-4-1979)، **إبراهيم اليزدي** (من 12-4-1979 إلى 12-11-1979)، **أبو الحسن بني صدر** (من 12-11-1979 إلى 29-11-1979)، **صادق قطب زادة** (من 29-11-1979 إلى 3-8-1980)، **محمد كريم خدا بناه** (من 3-8-1980 إلى 11-3-1981)، **محمد علي رجائي** (11-3-1981 إلى 15-8-1981)، **مير حسين موسوي** (من 15-8-1981 إلى 15-12-1981)، **علي أكبر ولايتي** (من 15-12-1981 إلى 20-8-1997)، **كمال خرازي** (من 20-8-1997 إلى 24-8-2005)، **منوشهر متقي** (من 24-8-2005 إلى 13-12-2010)، **علي أكبر صالحي** (من 13-12-2010 إلى 15-8- 2013)، **محمد جواد ظريف** (من 15-8-2013 إلى اليوم)*.

---

[1] - Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami, eds, The foreign Policies of Middle East States, Middle East in the International System, Boulder, CO: LYNNE Rinner Publishers, 2002, P 294.

[2] – والتر بوتش، مرجع سابق، ص 11.

[3] – غضنفر ركن آبادي، مرجع سابق، ص 501.

* – إذا أمعنّا النظر في هذه القائمة يتضح لنا جليا ما تم الإشارة إليه حول حالة اللاإستقرار التي كانت تعرفها وزارة الخارجية الإيرانية؛ فمن ضمن 13 وزير خارجية تبوأ خمسة (5) منهم المنصب في العام الأول لتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وثلاثة (3) منهم في العام الثاني، ولنشهد أزيد من ثلاثة عقود كاملة (من 1981 حتى اليوم) تولّي خمسة (5) وزراء منهم المنصب، والذي إن دلّ على شيء فإنما يدل على ضبابية الرؤية والعمل السياسي للجمهورية حال تأسيسها من جهة (ليس على المستوى الخارجي فقط بل حتى على المستوى الداخلي)، ومحورية المرشد الأعلى الراحل آية الله الخميني في تعيين وعزل أي شخص لا تتوافق رؤاه معه ومع مبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية 1979، ليعرف الوضع حالة من الاستتباب مع تبوأ عميد وزراء الخارجية علي أكبر ولايتي المنصب لمدة 16 سنة كاملة (الذي كان يتّسم بحنكة سياسية في إدارة شؤون وزارة الخارجية بما يتّسق ومعالم السياسة الخارجية الإيرانية التي خطّها الإمام الخميني)، وإظهار المرشد الحالي نوعا من المرونة مع وزراء الخارجية في العديد من القضايا الخارجية على غرار الملف النووي الإيراني، الذي حمل في جزء كبير منه بصمة آخر أربعة (4) وزراء خارجية إيران سيما الوزير الحالي محمد جواد ظريف وفريق عمله، والوصول إلى اتفاق مع القوى الكبرى كما سيأتي ذكره لاحقا.

ثانيا – الهيأة التشريعية:

تتكون الهيأة التشريعية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية من مؤسستين هما مجلس الشورى الإسلامي وكذا مجلس صيانة الدستور، وفيما يلي سنتعرض لكل منها بالتفصيل مبينين وضعهما القانوني في الدستور وكذا كيفية تأثيرهما على السياستين الداخلية والخارجية لإيران.

أ – مجلس الشورى الإسلامي:

يمثّل السلطة التشريعية للدولة الإيرانية، وقد تمت زيادة عدد مقاعده من 270 مقعد إلى 290 مقعد عام 2007، يتم انتخاب أعضائه مباشرة من قبل الشعب، لذلك عدّ آية الله الخميني المجلس على أساس أنه محور التقاء الحق الديني بالحق الشعبي، كما أنه مؤسسة التشريع التي تشرّع على أساس الإسلام وبمقتضى احتياجات العصر[1].

دستوريا، يتشكل هذا المجلس من المرشحين الذين وافق عليهم مجلس صيانة الدستور ولمدة أربع سنوات، وهم مسؤولون اتجاه جميع أبناء الشعب، ولكل منهم الحق في إبداء وجهة نظره في قضايا البلاد الداخلية والخارجية كافة، ولا يجوز ملاحقتهم أو توقيفهم بسبب آرائهم أو وجهات نظرهم التي يبدونها في المجلس في إطار عملهم كنواب، ويشترط في العضو المرشح لعضوية المجلس أن يكون حاصلا على درجة جامعية أو ما يعادلها، وأن يكون عمره ما بين 35 و 70 سنة، ويتولى مجلس الخبراء مسؤولية الإشراف الكامل على عملية الانتخابات، وتعيين اللجان التي تقوم بفحص أسماء المرشحين [2].

وفي نفس السياق، فقد أقر الدستور الإيراني شكلا آخر لتمثيل الرأي العام جرى إتباعه في شكل مكثّف خلال عمر الدولة؛ حيث أجاز الدستور كما جاء في المادة 59 ممارسة السلطة التشريعية بإجراء الاستفتاء العام والرجوع إلى آراء الناس مباشرة بعد مصادقة ثلثي أعضاء مجلس الشورى الإسلامي حول القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المهمّة جدا، فيما تظل أجواء مناقشات مجلس الشورى قريبة من الرأي العام، ويرجع ذلك لكون أن مناقشات المجلس يجب أن تكون علنية، هذا بالإضافة إلى نشر التقرير الكامل عنها عن طريق الإذاعة والجريدة الرسمية [3].

---

[1] – بدون كاتب، منهجية الثورة الإسلامية، مرجع سابق، ص 241.

[2] – باكينام الشرقاوي، " **خصوصية صنع القرار السياسي الإيراني**" ، مختارات إيرانية ، السنة الأولى، العدد الثامن، مارس 2001، ص ص 50–51.

[3] – هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 112.

وينقسم دور مجلس الشورى إلى بُعدين: التشريع والرقابة؛ البعد الأول يتضمن في جوهره إشكالية أساسية في النظام–التجربة، وتدور حول الحاجة للتشريع في ظل وجود الشريعة؟ وكيف يتلاءم التشريع الإنساني مع الشريعة السماوية؟ وما درجة الارتباط بينهما؟، الجزء الأول من الإشكالية حلّها الدستور بأن وضع ضمن أسس النظام الإسلامي الاجتهاد المستمر* من قبل الفقهاء جامعي الشرائط على أساس "الكتاب وسنة المعصومين" ، أما الجزء الثاني فقد تم وضع آلية قانونية لحله بإعطاء الأولوية للشريعة الإسلامية، فلا يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين المتناقضة مع أصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو الدستور، ويتولى مجلس صيانة الدستور مهمّة البتّ في هذا الأمر، وذلك لأن سلطة النص يحميها الاختصاصيون لا ممثلو الشعب، وفي حال الاختلاف يحسم القرار مجمع تشخيص مصلحة النظام [1].

في حين يتبدى نطاق البعد الرقابي في علاقات مجلس الشورى الإسلامي بالسلطة التنفيذية؛ فنجد أن أعضاء المجلس يستطيعون مسائلة مجلس الوزراء أو أحدهم في أي مجال يرونه ضروريا وكذلك رئيس الجمهورية بشرط موافقة ثلث النواب على الأقل، ويلزم موافقة ثلثي النواب لإقالة رئيس الجمهورية، وقبل كل هذا فالسلطة التنفيذية غير المنتخبة –ممثلة بالوزراء– تنال ثقة الشعب ممثّلا بنوابه قبل الإقدام على أي عمل [2]، ويضاف إلى هذه الرقابة صلاحياته الرقابية المختلفة والتي تشمل في مجملها الزوايا الحساسة في النظام، وتلك التي تمس أمن البلاد واستقراره، منها أحقيته وتوليه التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد، وكذا مصادقته على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والعمل على عدم تجاوز المؤسسات لخطوطها المرسومة لها في الدستور خدمة لمصالح البلاد، وإن حدث ذلك يتعين توفر مصادقة أربعة أخماس أعضائه، هذا إلى جانب ترخيصه للحكومة بفرض الأحكام العرفية في شكل مؤقت قابل للتجديد في حالات الضرورة، وكذا مصادقته على كل من عمليات الاقتراض والإقراض التي تجريها الحكومة، وكذا مسألة توظيف الأجانب في حالة الضرورة [3].

---

* – الاجتهاد المستمر هو الذي أنتج نظرية ولاية الفقيه وأسس للثورة الإسلامية ووضع اطر نظام إسلامي حديث، الاجتهاد المستمر هو الذي سمح للحوزات أن تتواجد في الشارع كذلك بدلا من أن تقبع في محاريبها جامدة لا تحرّك ساكنا.

[1] – أحمد النعيمي، النظام السياسي في إيران، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2016، ص ص 124–125.

[2] – نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 112–113.

[3] – بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)، في جمال سند السويدي ، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1998، ص ص 95–96.

وجدير بالذكر أن إيران عرفت منذ العام 1979 إلى يومنا هذا عشرة مجالس شورى، اتسمت فترة كل منها بطغيان أحداث مهمة عليه؛

- **المجلس الأول** (1980-1984) وفيه تم تغيير اسم المجلس من مجلس الشورى الوطني إلى مجلس الشورى الإسلامي، وقد طغى على هذه المرحلة اضطرابات حادة في النظام السياسي بسبب الحرب مع العراق وما صاحبها من الخلافات بين قيادات النظام؛
- **المجلس الثاني** (1984-1988) وتميزت هذه المرحلة بهدوء نسبي في النظام السياسي الإيراني مع استمرار الحرب الإيرانية العراقية؛
- **المجلس الثالث** (1988-1992) تميزت هذه المرحلة بانتهاء الحرب الإيرانية العراقية ووفاة الخميني وخلافته من قبل علي خامنئي وخلافة رفسنجاني لهذا الأخير في منصب الرئاسة؛
- **المجلس الرابع** (1992-1996) شهدت هذه الفترة مزيدا من سيطرة المحافظين على مفاصل الحكم؛
- **المجلس الخامس** (1996-2000) شهدت هذه الفترة رجحان الكفة لصالح الإصلاحيين وسيطرتهم على مقاليد الحكم وتبوأ خاتمي للرئاسة؛
- **المجلس السادس** (2000-2004) شهدت هذه الفترة على المستوى الداخلي انفتاحا وترسيخا للديمقراطية بشكل كبير، أما على المستوى الخارجي فقد شهدت احتلال العراق وسقوط نظام صدام حسين وقبله احتلال أفغانستان وسقوط نظام طالبان وما صاحبه ذلك من اختلالات في التوازنات في البيئات الإقليمية التي تنتمي إليها إيران؛
- **المجلس السابع** (2004-2008) تميزت هذه الفترة بتولي المحافظين ممثّلين بمحمود أحمدي نجاد زمام الأمور في إيران، خارجيا تميزت بظهور الملف النووي الإيراني وتنامي الضغوط الدولية على إيران؛
- **المجلس الثامن** (2008-2012) تميزت هذه المرحلة باستمرار هيمنة المحافظين على السلطة، أما خارجيا فشهدت ارتفاعا جنونيا لأسعار البترول وما صاحب ذلك من عوائد مالية ضخمة وانتعاش الاقتصاد الإيراني، وكذا بداية موجة الحراك العربي في دول مهمّة بالنسبة لإيران؛
- **المجلس التاسع** (2012-2016) تميزت هذه الفترة باستعادة الإصلاحيين للسيطرة على دواليب السلطة في الداخل الإيراني، أما على المستوى الخارجي فتميزت باستمرار الحراك العربي وتأثيراته

على المصالح الإيرانية من جهة، ومن جهة ثانية شهدت الفترة التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني مع المجتمع الدولي وما أعقبه من رفع للعقوبات وانتعاش الاقتصاد الإيراني؛

- **المجلس العاشر** (2016-2020) وهو المجلس القائم حاليا، وقد شهد استمرار سيطرة الإصلاحيين على السلطة في الداخل الإيراني، أما على المستوى الخارجي فقد شهدت خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، وما صاحبه ذلك من تداعيات على الاقتصاد الإيراني بشكل خاص والدور الإيراني في بيئاتها الإقليمية بشكل عام.

ب- مجلس صيانة الدستور:

لما كان مجلس الشورى الإسلامي يمتلك القدرة على التشريع في إطار الحدود الفقهية، وموقعه القانوني والشرعي والفقهي الحساس، ودروه الكبير في إدارة البلاد، ولما كانت الدولة الإسلامية مهمتها تطبيق الشريعة أولا والدستور ثانيا، فينبغي ألا تفقد الرقابة عليها، ولا بد لها -بالتالي- من إيجاد سلطة تتولى الإشراف على انتظام القوانين والمقررات البرلمانية في سياق الفقه الإسلامي والدستور، لذلك فإن أساس وجود مجلس دستوري من ناحية الشكل هو تقليد ديمقراطي، أما من حيث المضمون فيختلف في الدولة الإسلامية عن سواها من الدول بالأهداف والقوانين والمعايير، ويعتبر المكوّن الثاني للسلطة التشريعية والذي يعدُّ الامتداد لمجلس الحكماء الذي أُسّس في عام 1906، والذي هُمّش بعد الثورة البيضاء وهو أعلى سلطة دستورية في البلاد، ولا وجود لنظير لها في دساتير العالم[1].

يتألف مجلس صيانة الدستور من أعضاء غير منتخبين من الشعب مباشرة، ويبقى بعيدا عن التجاذبات السياسية كما يقوم بدوره كمجلس اختصاصي ذي مهمّة أكاديمية محضة، وبحسب **هادي قبيسي** فإن دور المجلس يتلخص في كونه أنه بمثابة المانع لانحراف النظام الإسلامي عن خط الدين والإسلام، ويحول أيضا دون الخروج عن الدستور – الذي يأتي في الدرجة الثانية في الأهمية إلا أنه مهمّ جدا – الذي يُعدّ بمثابة العمود الفقري، بل في الحقيقة هو مركز السلطة للنظام وهو المعيار الضابط، لهذا أنيطت للمجلس مهمّة العمل من أجل الحؤول دون انحراف مؤسسات النظام عن الدستور، وبالتالي عدم سماحه بالمصادقة على ما يخالف الدستور من القوانين ويقف أمامها [2].

---

[1]- قهرمان حمدي، " **نظرة على تاريخ مجلس صيانة الدستور ورقابته**"، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 90 ، يناير 2008، ص ص 50-51.

[2]- هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 108.

دستوريا، تم الإقرار على تشكيل المجلس في المادة 91 والتي نصت على أنه يهدف إلى ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور، على أن يتكون من ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة يختارهم القائد، وستة أعضاء آخرين من المسلمين من ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون، يرشّحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي، وفي الدستور عينه تم الإقرار في المادة 110 للولي الفقيه صلاحية إقالة فقهاء المجلس، على أن يُعاد انتخاب أعضائه كل ست سنوات بحسب المادة 92 من الدستور الإيراني [1].

يتضح إذن من الكلام أعلاه أن الهدف الأساسي للمجلس هو الإشراف على إسلامية ودستورية قوانين مجلس الشورى الإسلامي ومقرراته، ولكن هنا نطرح تساؤل حول الآلية الدستورية لهذا الإشراف ؟ وقبل ذلك ما هو موقع مجلس صيانة الدستور في النظام ؟، الإجابة على هذه الأسئلة يكمن أساسا في ما تضمنته المادة 93 من الدستور الإيراني والتي تؤكد على أنه لا توجد مشروعية لمجلس الشورى الإسلامي دون وجود مجلس صيانة الدستور، في حين تتجلى الآلية الدستورية في إلزامية مجلس الشورى إرسال كل ما يصادَق عليه إلى مجلس صيانة الدستور[2]، وبإمكان أعضاء هذا الأخير حضور جلسات مجلس الشورى الإسلامي توفيرا للوقت، لتتم الموافقة على القوانين والمقررات عبر آلية خاصة تتلخص أساسا في كون تحديد عدم تعارض ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع أحكام الإسلام يتم بأغلبية الفقهاء في مجلس صيانة الدستور، أما تحديد عدم التعارض مع مواد الدستور فيتم بأغلبية أعضائه [3].

وإلى جانب ما أُثير أعلاه من صلاحيات للمجلس فإن له صلاحيات أخرى تتمثل في الإشراف على انتخاب مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي وعلى الاستفتاء العام، ورغم كل هذا إلا أن ثمة جدلا دائرا في الداخل الإيراني، والذي يُثار بين الفينة والأخرى ومع كل مناسبة –سيما السياسية منها – والمتمحور على آليات إسقاط الفكر الإسلامي في كل أبعاده على جميع مناحي الحياة المعاصرة وما يتطلبه ذلك من تحديث للفقه وفلسفته، نجد أن دور مجلس صيانة الدستور يتنامى في الإشراف على الحياة السياسية داخليا وخارجيا ككل متكامل [4].

---

[1]– عباس ملكي، " **صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية**"، مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد 36، يوليو 2003، ص 24.

[2]– دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 93.

[3]– عبد الرزاق خلف محمد الطائي، " **النظام السياسي في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية** "، مجلة الدراسات الإقليمية ، المجلد التاسع، العدد 30، 2013، ص 288.

[4]– بدون كاتب، منهجية الثورة الإسلامية، مرجع سابق، ص ص 246–247.

المطلب الثاني: المباني غير الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية

إنه من غير الممكن فهم السياسة الخارجية لدولة ما وبصورة أدق بواسطة المباني الرسمية لها وفقط، بل في كثير من الحالات يكون لزاما علينا البحث في المباني غير الرسمية للسياسة الخارجية لدولة معينة، مبانٍ تلعب دورا مؤثرا لا يمكن تجاوزه أثناء الدراسة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية بطبيعة الحال لا تشذّ عن هذه القاعدة؛ إذ توجد فيها عدد من المؤسسات والقوى غير الرسمية، والتي تؤدي دورا معينا في الداخل الإيراني والخارج أيضا، وأغلب هذه القوى والمؤسسات لها علاقات وارتباطات مختلفة مع المؤسسات الرسمية، لأن بعض الأشخاص في المؤسسات الرسمية يصنّفون ضمن القوى غير الرسمية، كما أن لهم علاقات متبادلة معها، ويضاف إليه أن أغلب هذه القوى والمؤسسات غير الرسمية ذات طابع ديني في جانب كبير منه، كما أنها مرتبطة بالضرورة مع النظام السياسي الإيراني.

لذلك سنسعى في هذا المجال للبحث في مضامين البنى غير الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية، مقسّمين المطلب إلى ثلاثة فروع؛ بداية بالقوى الدينية، مرورا بالتيارات والأحزاب السياسية، وانتهاءً بالمجتمع المدني.

الفرع الأول: القوى الدينية

ما من شكّ أن للقوى الدينية أهمية كبيرة في الحياة العامة الإيرانية على المستويين الداخلي والخارجي، أهميةٌ تعود إلى أزمان غابرة، واستمرت كذلك حتى قيام الثورة الإسلامية عام 1979، وتشمل القوى الدينية كلٌّ من الحوزة الدينية وما يتبعها من مؤسسات أخرى، يضاف إليها خطباء المساجد ومالهم من تأثير واسع في الداخل والخارج الإيراني، وهو ما سنتتبعه فيما يلي.

أولا– الحوزة الدينية:

بداية وجب التأكيد على أن للحوزة الدينية مكانة مهمّة في إيران، وذلك راجع لكونها صاحبة الفضل الكبير في المحافظة على المذهب الرسمي للدولة، كما وأنها كانت – وما تزال– تُعدُّ مركزا دينيّا للمسلمين الشيعة، وكذلك مقصداً للعديد من طلبة العلوم الدينية، وترجع بجذورها إلى العهد الصفوي[1]. وتُعدّ حوزة **قم** من أهم الحوزات الدينية في إيران، وتُعتبر مركزا لتخريج العديد من علماء الدين، ناهيك عما تتضمنه من

[1]– مهدي كلشي، من الحكم العثماني إلى الحكم الإيراني، ترجمة: سرمد الطائي، دمشق: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص 135.

مدارس دينية مهمّة نذكر منها مثلا المدرسة الفيضية والتي كانت مقرّا للحركة الثورية الإيرانية منذ عام 1963 وحتى الثورة الإسلامية عام 1979 [1].

وتتمتع الحوزات الدينية بالاستقلالية عن الدولة وعن مناهجها الدراسية، وليس معنى ذلك أن المؤسسة الدينية كانت على طرف نقيض مع السلطة في كل الأحوال، أو أنها تعمّقت في العمل السياسي، بل معنى ذلك أن وجودها المتميّز والسمات التي حافظت عليها منذ نشأتها جعلتها قادرة على إفراز قيادات سياسية تستقطب الجماهير من ناحية، وتربي قيادات جديدة تدفع إلى الساحة في وقت الضرورة من ناحية أخرى [2]، وقد تحالفت المؤسسة الدينية مع الفئات الاجتماعية المستقرة أو المؤثرة في التاريخ الإيراني، حيث كان لها (للمؤسسة الدينية) التأثير الكبير من خلال صوغها للأحكام والقوانين الضابطة للسلوكات الاجتماعية والاقتصادية، كما كانت فتاويها أكثر فعّالية من أي أمر آخر [3].

ولكون النظام في إيران كان –وما يزال– يستند في شرعيته على أسس دينية حتى ولو كانت متفاوتة، فقد كان الحكّام في بعض المراحل يحاولون كسب تأييد الحوزات الدينية لإصباغ الشرعية على حكمهم، وهو ما كان حاصلا إبان الحكم الصفوي وبدايات الحكم الشاهنشاهي[4]، كما يتمتع رجال الدين بالحصانة الدينية المعترف بها ضِمنًا، والتي تجعل من الصعب على النظام السياسي ملاحقتهم، ومثال معارضة آية الله الخميني للشاه دليل على ذلك، فأقصى ما فعله النظام وقتئذ هو نفيه إلى الخارج على خلاف التعامل مع المعارضة السياسية الأخرى والتي يحال أفرادها وشخصياتها للمحاكمة [5].

ونظرًا لعدم وجود إيديولوجية واحدة سياسية في إيران (بسبب التعدد القومي والديني، وكذا عدم قدرة الأحزاب السياسية والحركات الجمعوية على توفير إيديولوجية واحدة تجمع كل أطياف الشعب الإيراني)، فقد عُدّت الحوزة الدينية بديلا لتوفير الإيديولوجية الجامعة لأغلب الإيرانيين من جهة، ومتنفسا لقوى المجتمع من جهة ثانية، كونها الأكثر تنظيما في المجتمع[6]. ورغم هذا كلّه لم تَخْلُ الحوزات الدينية من

---

[1]– محمد عباس ناجي، " **من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران** "، دراسات مترجمة ، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007، ص 11.

[2]– أمينة سالم، مرجع سابق، ص ص 72–73.

[3]– فهمي هويدي، إيران من الداخل، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الرابعة، 1998، ص ص 84–85.

[4]– رعد عبد الجليل، التطرف الديني في إيران : دراسة في جذوره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بغداد: معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، 1985، ص 85.

[5]– سعد الأنصاري، الفقهاء حكام على الملوك: علماء إيران من العهد الصفوي إلى العهد البهلوي 1500–1979، بيروت: دار الهدى، 1986، ص–ص 40–44.

[6]– محمد كاظم علي، صراع الأحزاب السياسية في إيران 1979–1985، بغداد: معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، 1986، ص 4.

التجاذبات السياسية منذ قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979، وكان محور هذه التجاذبات محصورا في غالبه في نقطة مهمّة وهي قضية المشاركة في الحكم[1]، الأمر الذي جعلها تنقسم (تبعا لرؤيتها) إلى ثلاثة تيارات*؛ بالنسبة للتيار الأول فقد كان يرى بضرورة الانخراط في الحكم والمشاركة في مؤسسات النظام، أما التيار الثاني فقد أكّد على دعم الدولة لكن ليس بالانخراط في الحكم بل يكفي أن يكون ذلك من داخل الحوزة الدينية، بتطويرها لمواكبة حاجات الدولة محليّا وإقليميا ودوليّا، أما التيار الثالث فقد طالب بالاستقلال عن النظام السياسي وعدم خوض غمار السياسة، والاكتفاء بالتالي بالدور الديني الذي كانت الحوزات تمارسه قبل الثورة الإسلامية [2].

ثانيا – أئمة الجمعة والجماعات " خطباء المساجد":

بداية نشير إلى دور المسجد المهم في قيام الثورة الإسلامية في إيران، وهو ما وعاه الخميني جيدا، لذلك عمد إلى استغلال المسجد وخطباء الجمعة من أجل مزيد من التعبئة السياسية للجماهير ومزيد من الالتفاف حول أفكار الثورة الإسلامية، الأمر الذي جعل المساجد وخطب الجمعة منذ بداية الثورة – وإلى اليوم– تتحول إلى اجتماعات سياسية، يتم فيها توضيح سياسات الدولة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي [3]، وكان هناك مغزى حقيقي لإعادة شعيرة صلاة الجمعة بعد أن كان يمارَس عليها الضغط في السابق واعتبرت غير واجبة من قبل علماء الدين في عصر الغيبة، لكن بعد نجاح الثورة الإسلامية جعل آية الله الخميني منها واجبة في ظل الغيبة، وبصفته نائب الإمام عيّن أول إمام لصلاة الجمعة في المدن الإيرانية، وتشكيل أمانة عامة لأئمة الجمعة وخطبائها في عام 1982، تنحصر مهمتها في الإشراف على مراسيم صلاة الجمعة وتحدِّد المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية [4].

هذا، وقد أقيمت أول صلاة للجمعة في إيران عام 1979 بأمر من الخميني بإمامة **آية الله علي طالقاني**، وبعد وفاته في 10 سبتمبر 1979 عيّن الخميني مجموعة من رجال الدين مهمّتهم إمامة الناس

---

[1]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 144.

*– ومتى ما ألقينا نظرة على الانتخابات الرئاسية لعام 2009 فإننا نجد انعكاس هذه الرؤى الثلاثة والتباين في مواقف رجال الدين من السلطة في إيران والتنافس الدائر بين المحافظين والإصلاحيين بين مؤيد لها مثل آية الله مصباح يزد ومعارض لها مثل آية الله حسين منتظري. للمزيد أنظر: محمد عطوي، " **الانتخابات الرئاسية الإيرانية والوقائع والمواقف**"، شؤون الأوسط ، العدد 133، 2009، ص 36.

[2]– مهند مبيضين، الفكر السياسي الإسلامي والإصلاح: التجربتان العثمانية والإيرانية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2008، ص 95.

[3] - Said Arjomand (et al), The Iranian Islamic Clergy : Governmental Politics And Theocracy, Washington : The Middle East Institute.D.C, March 5, 1984, P76.

[4]– يحيى داود عباس، " **قراءة في صلاة الجمعة في إيران بعد مرور ما يقرب ثلاثين عاما على إقامتها**"، مختارات إيرانية، العدد 99، أكتوبر 2008، ص ص 76–77.

في المدن الإيرانية الكبرى وهم : **علي الخامنئي، علي مشكيني، محمد خاتمي، محسن ملكوتي، جلال الدين طاهري**، ورأس هذه الأمانة في بداية تأسيسها آية الله علي خامنئي عندما كان رئيسا للجمهورية (1981–1989) [1].

ورغم ما تتمتع به صلاة الجمعة من أهمية إلا أن هناك أصواتا في الداخل الإيراني انتقد طريقة تسييرها، وجعلها في خدمة أجندة سياسية لفصيل سياسي دون آخر، وضرورة العمل من أجل فصلها عن السياسة وحصرها في الوعظ الديني، درءًا للخلاف والتحيز [2]، ومع ذلك تبقى صلاة الجمعة إحدى أدوات النظام السياسي واستغلالها لكسب التأييد الشعبي، وإضفاء الشرعية للحكومة والولاء التام للقيادة.

الفرع الثاني: التيارات والأحزاب السياسية:

مرّت الحياة الحزبية في إيران بمرحلتين رئيسيتين؛ المرحلة الأولى تبدأ من تاريخ نجاح الثورة الإسلامية 1979 وإلى غاية 1991، اتسمت خلالها بغياب أحزاب سياسية ذات تأثير عدا حزب الجمهورية الإسلامية، ويرجع ذلك إلى الظروف المحلية (ممثلة أساسا في القبضة القوية للمرشد الأعلى الخميني، والصدامات السياسية غداة قيام الجمهورية الإسلامية)، والإقليمية (ممثلة أساسا في الحرب الإيرانية–العراقية)، أما المرحلة الثانية فتستمر من 1991 وإلى يومنا هذا، واتسمت في مجملها بظهور عدة تيارات سياسية نتيجة المرونة التي أبداها المرشد الأعلى علي خامنئي، وتوزعت بين اليمين المحافظ واليسار الإصلاحي [3].

وعلى العموم يمكن إجمال هذه التيارات السياسية في قالبين؛ القالب الأول هو الأحزاب الموالية للنظام السياسي، والقالب الثاني هو الأحزاب المعارضة للنظام السياسي، وهو ما سيتم بحثه في هذا العنصر؛ بداية بأحزاب الموالاة السياسية (محافظين وإصلاحيين)، وتاليا بأحزاب المعارضة السياسية (معارضة الداخل ومعارضة الخارج) وتبيان تأثيرها –طبعا– في السلوك الخارجي لإيران.

أولا– أحزاب الموالاة السياسية للنظام:

تتوزع في إيران فصائل حزبية عدة منها التي تؤكد على الطابع الثوري في منهجها، ومنها التي تركز على الطابع الإنمائي والسعي لتطوير الدولة، ومنها التي تركز على عملية إصلاح المنظومة

---

[1]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 144.

[2]– يحيى داود عباس، " **قراءة في صلاة الجمعة في إيران بعد مرور ما يقرب ثلاثين عاما على إقامتها**"، مرجع سابق، ص ص 78–79.

[3]– سعيد عكاشة، " **الإصلاحيون والمحافظون في إيران...جدل المنفعة المتبادلة !!**"، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد الثاني عشر، يوليو 2001، ص ص 70–71.

السياسية في البلاد والسعي في سبيل تحقيق التعددية وكفل الحريات [1]، كما أنها في عمومها تعدّ من بين الأحزاب والتيارات السياسية التي عملت –وما تزال تعمل– داخل الساحة السياسية الرسمية الإيرانية، سواء أكانت قد شاركت في الحكم والسلطة السياسية أم لا، ومنها كما سبق الإشارة ما هو محسوب على التيار المحافظ، ومنها ما هو محسوب على التيار الإصلاحي. وفيما يلي سنتعرض لكلٍّ منها بالتفصيل.

أ- التيارات الحزبية المحافظة:

تضم في عمومها كلًّا من الأحزاب التالية: الحزب الجمهوري الإسلامي، حزب كوادر البناء، حزب جمعية المؤتلفة الإسلامي، حزب الله، رابطة علماء الدين المناضلين.

1- الحزب الجمهوري الإسلامي: يعود تاريخ تشكّل هذا الحزب مباشرة بعد نجاح الثورة الإسلامية، وتم ذلك من قبل عدد من رجال الدين المقرّبين من المرشد الأعلى آية الله الخميني، ومغزى ذلك أنهم كانوا يريدون أن يؤكدوا دورهم في الحياة السياسية، انطلاقا من دورهم المركزي في قيام ومن ثَمَّ نجاح الثورة الإسلامية [2]، وقد ضمّ في بداية تأسيسه كلٌّ من: **علي خامنئي**، و**هاشمي رفسنجاني**، و**محمد بهشتي**، و**محمد جواد باهنر**، و**أردبيلي** [3].

على المستوى الداخليّ، نجد أن الحزب أيّد مبدأ ولاية الفقيه، ودعمه لسيطرة رجال الدين على الحكم المركزي والتأكيد عليه، ومعارضته بالتالي للأصوات المنادية لمنح الأقليات حُكْمًا ذاتيًّا، ومعارضته كذلك لفكرة قيام مجلس يحلّ محلّ المرشد الأعلى في حال وفاته وتفضيله لتولية المنصب لفقيه من رجال الدين، وتأييده للتخطيط المركزي للاقتصاد، مع ما يستتبع ذلك من عملية تأميمٍ للصناعات الأساسية وسيطرة للدولة على التجارة الداخلية والخارجية [4].

على المستوى الخارجيّ، وفي مجال السياسة الخارجية فقد آمن الحزب بنشر أفكار الثورة الإسلامية الإيرانية إلى خارج إيران من جهة، واعتباره بأن الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة هي العدو الأول للجمهورية الإسلامية من جهة ثانية، ورفضه التعامل مع الاتحاد السوفيتي (سابقا) من منطلق الجانب السلبي الذي طبع العلاقات بين الدولتين عبر التاريخ [5].

---

[1]- محمد بشندي، " **دولة الفقيه ومعضلة المؤسسية الحزبية في إيران** "، مجلة الدراسات الإيرانية ، السنة الأولى، العدد الثالث، يونيو 2017، ص ص 14-15.

[2]- فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، أفريل 2012، ص 81.

[3]- حجت مرتجى، التيارات السياسية في إيران المعاصرة، ترجمة: محمود علاوي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 47-48.

[4]- توفيق السيف، مرجع سابق، ص 323.

[5]- ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 32-33.

2- **حزب جمعية المؤتلفة الإسلامي:** يعدّ من أبرز الأحزاب المحسوبة على التيار المحافظ، وهو عبارة عن خليط من شبكة تحالفات لعدد من الجمعيات الدينية التي لها اهتمام كبير بالجوانب الثقافية والاجتماعية سيما في العاصمة طهران، انضم بعد نجاح الثورة الإسلامية للحزب الجمهوري الإسلامي حتى عام 1987، وبعدها عادت للعمل كمنظمة مستقلة، كما عملت على المحافظة على دورها المؤثر[1].

على المستوى الداخلي، نجد أن الحزب كان يعارض سياسات التخطيط المركزي من قبل الحكومة، والسياسات الحكومية المتعلقة بالسوق القائمة على تدخل الدولة، كما يؤمن بولاية الفقيه بل ويعدّها أساس النظام السياسي، لذلك فعلاقته جد قوية مع الأحزاب الأخرى التي تدور في فلك المحافظين، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب ليس لديه رؤية واضحة، وذلك راجع كون أغلب أعضائه أصبحوا كبارا في السن، وبعضٌ ممّن تبقى منهم خرجوا عن خطه كرابطة علماء الدين المناضلين [2].

3- **حزب الله:** منشأ الحزب هو الحزب الجمهوري الإسلامي، وقد كان في بداياته الأولى ذراعه العسكرية، واعتبرت نهاية الحرب الإيرانية-العراقية بمثابة بداية نشأة هذا الحزب، حيث انخرط فيه غالبية الشباب الذين كانوا مشاركين في الحرب، وكانت شعاراتهم التي رفعوها هي مواجهة الفساد الإداري وكذا صد الغزو الثقافي الغربي [3].

على المستوى الداخلي، فإن الحزب يسعى إلى الوقوف مع طبقة الفقراء في مواجهة جشع الأغنياء، ومعارضته كذلك لكل الأفكار الوافدة للداخل الإيراني على رأسها الماركسية واليسارية (بالرغم من قبوله أفكارها فيما يتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية)، وكذا الليبرالية، وقد وقف الحزب في تسعينيات القرن الماضي ضد أفكار الإصلاحيين جملة وتفصيلا [4].

على المستوى الخارجي، يعدّ الحزب من الداعمين للنظام وسياسته الخارجية ولذلك ما يفتأ يدعوا من أجل أن يستمر في طريقه، كذلك فإن الحزب معارضٌ لأي شكلٍ من أشكال التطبيع في العلاقات الخارجية مع الغرب، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي يسعى الحزب من

---

[1]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 46.

[2]- صحيفة صبح الإيرانية، " **دور جمعية المؤتلفة الإسلامية في بنية النظام الإيراني**"، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد الثاني عشر، يوليو 2001، ص-ص 44-45-46.

[3]- حجت مرتجى، مرجع سابق، ص ص 72-73.

[4]- سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران منذ الثمانينات وحتى 1997 ، ترجمة: نبيل علي العتوم، لندن: مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2012، ص 57.

أجل التعامل معها بأسلوب ثوري لأنها تمثّل الاستكبار العالمي بمعية إسرائيل، ومثلُ هذه المواقف هي التي ألقت بظلالها على علاقات إيران مع جيرانها من العرب والمسلمين، وأسبغها التوتر بين الفينة والأخرى [1].

4- رابطة علماء الدين المناضلين: تعود أولى الجذور لهذه الرابطة إلى فترة ما قبل الثورة الإسلامية، وكان هدفها هو الثورة ضد الملكية، وبعد نجاح الثورة الإسلامية استمر عملها السياسي، سيما بعد أن انخرط فيها بعض أقطاب التيار الديني المحسوب على المحافظين من أمثال **آية الله بهشتي، ومطهّري، وأردبيلي، وعلي أكبر ناطق نوري،** والمرشد الحالي **علي خامنئي**[2]، وعلى الرغم من تأثيرها في الداخل الإيراني إلا أن الرابطة لا توصَف بالحزب وذلك راجع لكونها لم تسع للحصول على ترخيص رسمي ضمن قانون الأحزاب، كما تعدّ الرابطة بمثابة الواجهة السياسية الرسمية لجمعية مدرّسي الحوزة العلمية في قم، نظرا لالتقائهما في غالبية التطلعات والتوجهات الفكرية [3].

على المستوى الداخلي، نجد أن الرابطة تدعوا إلى انتهاج أسلوب الاقتصاد الحر من جهة، مع المحافظة على الشؤون الاجتماعية من جهة أخرى، ومزيدٍ من المركزية في مؤسسات الدولة تحقيقا للانضباط السياسي من جهة ثالثة، ولذلك عُرِف عنها محاربتها للأفكار الغربية الوافدة على المجتمع، والتي هي –بحسبها– تشكّل خطرا على الثقافة الإسلامية في الداخل الإيراني [4]، أما على المستوى الخارجي فإن الرابطة تدعوا إلى التشدد في علاقاتها الخارجية مع الدول التي تصنّفها ضمن محور الاستكبار العالمي، وتأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل [5].

لكن بمرور الوقت بدأ نجم الرابطة بالأفول وتراجع تأثيره لصالح أحزاب سياسية أخرى، ومردّ ذلك أنه يقف عاجزا على تجديد كوادره الذين بلغوا من الكبر عتيّا، وإيثارهم العمل الديني على العمل السياسي، يضاف إليها انتشار الأفكار الإصلاحية بين النخبة المثقفة وعامة الناس على حد سواء، ورغبة هؤلاء في الانضمام إليها، الأمر الذي أضعف ليس فقط الرابطة بل التيار المحافظ، لذلك مُنيت الرابطة بهزائم سياسية ليس أولها الانتخابات الرئاسية لعام 1997 [6]، ولن يكون آخرها حتما أنها لم تقدم مرشّحا للرئاسيات الأخيرة التي شهدتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ب- التيارات الحزبية الإصلاحية:

---

[1]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 47.

[2]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية ، مرجع سابق، ص 157.

[3]- توفيق السيف، مرجع سابق، ص 343.

[4]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 45.

[5]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 157.

[6]- توفيق السيف، مرجع سابق، ص 346.

تضم في عمومها كلًّا من الأحزاب التالية: حركة تحرير إيران، حزب كوادر البناء، مجاهدو الثورة الإسلامية، حزب جبهة المشاركة، تجمع علماء الدين المناضلين.

1- **حركة تحرير إيران** : تأسست قبل الثورة الإسلامية في مواجهة تسلط الشاه بعد أن انشقت عن الحركة الأم وهي الجبهة الوطنية، وضمت في صفوفها ساسة ورجال دين معروفين مثل **مهدي بازركان** وكذا **آية الله طالقاني**، ونتيجة للمضايقات التي مورست ضدها كان عملها سرّيا في غالبه حتى غداة اندلاع الثورة الإسلامية، أين ظهر اسم الحركة للعلن مجددا[1]، وبعد نجاح الثورة الإسلامية قام **آية الله الخميني** بتعيين رئيس الحركة **بازركان** في منصب رئيس للحكومة المؤقتة، ولكنها لم تستمر طويلا بسبب استقالته (بازركان) من منصبه على خلفية أحداث السفارة الأمريكية، لأنه كان يرى أن ما قام به الطلبة من اعتداء على السفارة واعتقالهم لطاقمها لا يمتّ بصلة للأعراف الدبلوماسية من جهة، ومن جهة أخرى أن ذلك سيترتب عليه عواقب وخيمة على الدولة الفتيّة [2].

على المستوى الداخلي، سعت الحركة من أجل تعزيز اللحمة الوطنية وخدمة مطالب الشعب الإيراني، كما دعت إلى إعطاء تصور معاصر للدين يكون وسطا بين تصور علماء الدين التقليديين من جهة ودعاة العلمانية من جهة ثانية، الأمر الذي جعلها تلقى إقبالا من قبل العديد من القوى الوطنية ونخبة المجتمع ورجال الدين، وهو ما عجزت عنه العديد من الأحزاب والحركات [3]، أما على المستوى الخارجي فمُجمَل ما يمكن قوله أن للحركة آراء سديدة لو أنها وجدت طريقها للتطبيق والتنفيذ، لكن استقالة رئيسها من الحكومة المؤقتة وما تلاها من تصدعات في صفوفها، وكذا كاريزمية آية الله الخميني والطوق الذي فرضه عليها حال دون تجسيد مختلف أفكارها وبقائها حبيسة منتسبيها[4].

2- **حزب كوادر البناء:** مثّلت نهاية الحرب الإيرانية- العراقية بداية ظهور هذا الحزب، لكن تأسيسه بصورة رسمية كان في عام 1996، وذلك بعد انفصاله عن مجمع رجال الدين المجاهدين، ويدعوا

[1]- محمد جواد لاريجاني، الحكومة: دراسات في مشروعيتها وفاعليتها، بيروت: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، 2001، ص45.

[2]- ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص 110.

[3]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 158.

[4]- علي محافظة، مرجع سابق، ص ص 129-130.

الحزب إلى نوع من الحكومة الشعبية تكون قاعدتها المجتمع وتدار بواسطة الخبراء والتكنوقراط وعلماء الدين معا، مع تغليب دور علماء الدين في تسيير شؤون الحكم [1].

على المستوى الداخلي، فإن الحزب يدعوا إلى التنمية السياسية والتطور، وتقليل دور الدولة في الاقتصاد، ودعم القطاع الخاص مع زيادة الضرائب، وتعدّ الطبقة الوسطى هي قاعدة الحزب الأساسية، كما أنها مرتبطة بالحكومة وتحديدا الشريحة العليا منها، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب اعتبر من دعاة الواقعية، لأنه يركز على مسألة الانفتاح في الشؤون الدولية وإقامة علاقات مع دول العالم على أساس المصالح المشتركة [2].

3- **مجاهدو الثورة الإسلامية:** أنشئت هذه الحركة قبل الثورة الإسلامية تحديدا عام 1951 وكانت أنشطتها وقتها في كل أنحاء الدولة الإيرانية إبان حكم الشاه، وكان مؤسسوها هم من المنشقين عن حركة مجاهدي خلق المعارضة (سيأتي ذكرها في أحزاب المعارضة)، ويعتبرون من المعتدلين فيها، وتشكلت حركة مجاهدي الثورة الإسلامية من اتحاد سبع مجموعات سياسية، وقد شملت هذه المجموعة كلًّا من: الأمة الواحدة، وحدة بدر، وحدة الصف، الفلاح، الفلق، المنصورون، الموحّدون، جمعت كل هذه الأطياف فكرة أحقية الإمام الخميني بالزعامة وضرورة الجهاد المسلح ضد الشاه، وتوحدت كليّا بعد انتصار الثورة الإسلامية بناء على توصية المرشد الأعلى [3].

ويتضح أهمية دور المنظمة وقربها أول الأمر من المرشد الأعلى في المناصب التي حصل عليها أعضاؤها؛ فقد تسلّم **محسن رضائي** قيادة الحرس الثوري، و**محمد علي رجائي** أصبح رئيسا للجمهورية عام 1981، و**بهزاد نبوي** وزيرا للصناعات الثقيلة، وقد تم اعتمادها لاحقا (عام 1998) بشكل رسمي بعد أن انفصلت عن الحزب الجمهوري (الذي كانت قد انضمت إليه في الثمانينيات) ونأت بنفسها عن خطه السياسي، واستطاعت أن تشكّل نفسها من جديد، بل وتستقطب عددا لا يستهان به من فئات المجتمع نخبة كانت أو من عامة الشعب [4].

على المستوى الداخلي، كان الحزب يدعوا أول الأمر إلى بسط سيطرة الدولة على التجارة والاقتصاد وكل ما من شأنه أن يدخل في هذا المضمار، لكن فيما بعد ونظرا لتغير قناعات قادته

---

[1]- سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران 1981-1997، ترجمة: علاء الرضائي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2000، ص 77.

[2]- حجت مرتجى، مرجع سابق، ص 57.

[3]- فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، مرجع سابق، ص ص 110-111.

[4]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 43.

السياسيين (كبهزاد نبوي مثلا) فإن ذلك شكّل نوعا من التحوّل في الأفكار السياسية للحزب، بداية من دعوته لرفع يد الدولة على الاقتصاد والتجارة وإعطاء هامش للقطاع الخاص، مرورا بقضية ولاية الفقيه التي أصبح الحزب ينادي بضرورة تحديد صلاحياته وفق الدستور، وانتهاء بمطالبه بضرورة كفل الحريات العامة والعدالة الاجتماعية، هذا التحول جعل أفكار الحزب أكثر اعتدالا وليبرالية، سيما مع انضمام شخصيات ضليعة في المجال السياسي أمثال **مير حسين موسوي** للحزب وما عُرِف عنه من نضاله في مجال الإصلاحات السياسية [1].

4- **حزب جبهة المشاركة:** تأسس هذا الحزب بإيعاز من الرئيس السابق **محمد خاتمي** وكان ذلك في عام 1998، ضّم في بدايته شخصيات من خيرة ساسة الجمهورية أمثال **سعيد حاجاريان** وكذا **معصومة ابتكار** و**عباس عبدي**، ونتيجة لذلك تمكن الحزب من حصد أغلبية المقاعد الانتخابية لعام 1999، واستطاع هذا الحزب أن يحقق فوزا كبيرا في الانتخابات البرلمانية لعام 2000، ليتراجع عام 2004 مع انتخابات مجلس الشورى [2].

على المستوى الداخلي، فقد عُدّ الحزب من أبرز الأحزاب الإصلاحية التي برزت في الساحة الإيرانية طيلة فترة رئاسة خاتمي (من 1999 إلى 2005)، ويهدف الحزب إلى التنمية السياسية ودعم الحريات العامة، وحفظ حقوق الشعب مع ما يستدعيه ذلك من تطبيق كامل للدستور واحترامه، وأن الحكومة الإسلامية هي التي يختارها الشعب ومشروعيتها بالتالي قائمة على الالتزام بالدستور[3]، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب اعتمد على تسويق سياسة الانفتاح والتعامل مع دول العالم وفق فكرة حوار الحضارات لرئيس الحزب محمد خاتمي[4]، والتي كان لها الصدى الواسع فشهدت العلاقات الإيرانية مع الجوار العربي مثلا انفراجا (كما سيأتي ذكره في ثنايا هذه الأطروحة)، وكذا شهدت العلاقات مع "الشيطان الأكبر " الولايات المتحدة الأمريكية تناغما في وجهات النظر (كما سيأتي ذكره لاحقا).

5- **تجمع علماء الدين المناضلين:** انبثقت هذه الحركة من الحركة الأم رابطة علماء الدين المناضلين عام 1988 بسبب خلافات حول السياسات الداخلية والخارجية، وأبرزها كان متمحورا حول المعايير الواجب توفرها لاختيار المرشحين للعضوية في البرلمان، الأمر الذي جعلها تعيش في عزلة شبه

[1]- حجت مرتجى، مرجع سابق، ص 58.

[2]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 44.

[3]- سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران منذ الثمانينات وحتى 1997 ، ترجمة: نبيل علي العتوم، مرجع سابق، ص 78.

[4]- سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران 1981-1997، ترجمة: علاء الرضائي، مرجع سابق، ص 84

سياسية طيلة سنوات، لتعيد الظهور مع وصول أحد أعضائها السابقين محمد خاتمي لسدّ الحكم عام 1997 والذي أعطاها متنفسا وثقة أكبر لخوض غمار السياسة من جديد [1]، وضمت في صفوفها شخصيات فذة في الساحة السياسية الإيرانية أمثال **مهدي كروبي** (مرشح الرئاسيات عام 2009)، وكذا **علي أكبر محتشمي** (وزير الداخلية السابق)، و**موسوي خوئينيها** (رئيس تحرير صحيفة سلام)، و**عبد الواحد موسوي لاري** (وزير الداخلية السابق).

على المستوى الداخلي، فإن الحزب يدعوا إلى إعطاء الأولوية للقطاع الحكومي في المجالات الاقتصادية، وإعطاء هامش أكبر للخواص من جهة ولسيطرة الدولة على القطاعات الرئيسية المتعلقة بالأمن القومي من جهة ثانية، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب ينادي إلى الانفتاح قدر المستطاع في مجال العلاقات الخارجية وفق ما تقتضيه ظروف المرحلة الحالية، هذا دون نسيان القضايا المصيرية للأمة الإسلامية تأتي في مقدمتها دعم المستضعفين، وكذا النضال من أجل تحرير القدس وإرجاع سيادتها [2].

ثانيا – أحزاب المعارضة السياسية للنظام:

لئن كانت الرغبة في الإطاحة بنظام الشاه مدعاة للاتحاد بين المشارب السياسية والفكرية في إيران، فإن لنجاح الثورة والإطاحة بالنظام الملكي فيما بعد كان مدعاة للاختلاف؛ فسرعان ما انقسم حلفاء الأمس في رؤيتهم للنظام السياسي الجمهوري الجديد، فمنهم من عارض اسم الجمهورية الإسلامية، ومنهم من عارض ولاية الفقيه، ونتيجة لهذه الاختلافات ظهرت أحزاب معارضة للنظام السياسي، سواء أكان ذلك في البدايات الأولى له أم لاحقا ، وعلى العموم يمكن تقسيم أحزاب المعارضة السياسية للنظام الإيراني إلى نوعين : معارضة الخارج ومعارضة الداخل. وهو ما سيتم بحثه فيما يلي.

أ – معارضة الخارج:

نقصد هنا بمعارضة الخارج أحزاب المعارضة التي تمارس نشاطها من خارج إيران، لذلك سيتم التركيز هنا على كل من الحزب الشيوعي الإيراني (تودة)، وكذا منظمة مجاهدي خلق.

1– الحزب الشيوعي الإيراني (تودة): تأسس هذه الحزب في شمال إيران في بدايات القرن الماضي، وذلك راجع لوجود القوات السوفيتية وقتها في المنطقة من جهة، وعدم وجود حزب منظم في المنطقة

[1]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 157

[2]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 42.

عينها من جهة ثانية، يضاف إليها أن المنطقة تعدّ مركزا للأقليات الإيرانية المطالبة بالحكم الذاتي (والتي يتفق الحزب مع أهدافها) من جهة ثالثة، وضعف السيطرة المركزية على المنطقة وقتها من جهة رابعة [1].

وكان الحزب قويّا بالإضافة إلى ثقله السياسي الأمر الذي دفع بالشاه إلى حبس المنتسبين إليه وفرار من تبقى منه للخارج وتنسيق عملهم هناك مع آية الله الخميني، لذلك لم يهاجم الخميني الحزب في خطاباته، لكن الأمر لم يبق على حاله بعد انتصار الثورة وإعلان الجمهورية الإسلامية، بداية بمعارضته لأسلمة النظام السياسي، وكذا اتهامه من قبل السلطة الجديدة بالتواطؤ مع خبراء سوفييت من أجل العمل على الانقلاب ضد النظام الجديد عام 1983، لذلك فرّت أغلبية قياداته للخارج وأصبحت جزءا من المعارضة الإيرانية [2].

والملاحظ أن الحزب الشيوعي لم يستطع الحفاظ على قاعدته الشعبية طويلا والتي كان يتمتع بها قبل نجاح الثورة الإسلامية، رغم أن طروحاته كانت تلتقي مع رغبات شريحة عريضة من القوى الاجتماعية في الداخل الإيراني [3]، إلا أن إخفاقه في التعامل الصحيح مع مجريات الثورة وما بعد الثورة ألّب عليه الرأي العام الداخلي، هذا الأخير الذي استند وقتئذ في معارضته للحزب لفتاوي رجال الدين وآرائهم في الحزب، وهم الذين لم يتوانوا لحظة باتهامه بالانتهازية [4].

غير أنه برأينا فإن لتراجع تأثير الحزب أسباب داخلية تلاقت مع أسباب خارجية؛ الداخلية منها تتلخص في أن أفكار الحزب كانت تتعارض مع الواقع الجديد للإيرانيين ومعتقداتهم بعد نجاح الثورة وإعلان الجمهورية الإسلامية، أما الخارجية منها فتتلخص هي الأخرى في كون أن الداعم الحقيقي للحزب والمتمثل في الاتحاد السوفيتي قد انهار تماما من جهة ومن جهة أخرى فإن الدعم الغربي للمعارضة الإيرانية استمر فقط مع الأحزاب والفصائل التي تعمل ضمن أجندتها، كل هذه الأمور مجتمعة برأينا أسهمت بصورة أو بأخرى في تراجع تأثير الحزب داخليا وخارجيا.

2- منظمة مجاهدي خلق: تأسست هذه الحركة عام 1965 من قبل ثلاثة أشخاص هم **محمد حنيف** و**سعيد محسن** و**علي أصغر بديع**، وكانت أفكارهم عند تأسيس المنظمة دينية إسلامية، غير أنهم ما

---

[1]- أحمد نوري النعيمي، حسين علي الجميلي، النظام السياسي في تركيا وإيران، بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2007، ص 457.

[2]- علي محافظة، مرجع سابق، ص 131.

[3]- محمد شفيعي فر، الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية، ترجمة: محمد حسن زراقط ، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2007، ص 153.

[4]- عبد الكريم سروش، السياسة والتدين: دقائق نظرية ومآزق عملية، ترجمة: أحمد القبانجي، لبنان: مؤسسة الانتشار العربي، 2009، ص 42.

لبثوا أن انفتحوا على الأفكار الماركسية الثورية وحاولوا مزاوجتها مع الإسلام في شكل عام، لاعتقاد قادتها بعدم وجود تعارض ما بين الأفكار الإسلامية الثورية وما بين الأفكار الماركسية، الأمر الذي جعلها تصنّفُ لدى البعض كونها منظمة يسارية، في حين يصنّفها آخرون بأنها منظمة ثورية إسلامية[1].

وتشكّل المنظمة حركة المعارضة الرئيسية للنظام الإيراني، وقد تكونت كانشقاق عن حركة الحرية احتجاجا على عدم تقدّمها في تحقيق أهدافها، وعندما تصاعدت حدة مقاومة الشاه في نهاية السبعينيات شارك أعضاؤها في دعم المقاومة ولعبوا دورا كبيرا في التعبئة الجماهيرية [2]، وتمكّنت من حشد الآلاف ومساندة الثورة الإسلامية بعد نجاحها، وكانت قوة المنظمة تتركز في الجامعات، إذ نشرت أفكارها بين صفوف الطلبة، وكان لها دور في عملية احتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين في السفارة الأمريكية آنذاك بطهران عام 1979 [3].

لاحقا، كان لتدخل المنظمة في الصراع الدائر بين رجال الدين والرئيس السابق **أبو الحسن بني صدر**، وكان لوقوفها إلى جانب هذا الأخير ودعمها له، أن مثَّل ذلك أولَ مؤشّر على تدهور العلاقة بين السلطة السياسية لرجال الدين وبين منظمة مجاهدي خلق، واتُّهِمت المنظمة بعد ذلك بالعديد من الأعمال التخريبية في إيران ضد السلطة، وقتلها لرئيس الجمهورية **محمد رجائي** عام 1981، كل هذه الأمور دفعت بالسلطات إلى شن حملة اعتقالات في صفوف المنظمة وإعدام البعض منهم، وهروب زعيمها **مسعود رجوي** إلى فرنسا عام 1981 ثم لاجئا في العراق عام 1986 [4].

بالإضافة لدعم المنظمة للرئيس السابق **أبو الحسن بني صدر** فقد كان هناك خلاف آخر بينها وبين السلطة الدينية، تركز في مجمله حول اعتراض المنظمة على اسم الدولة في حد ذاته، فقد كانت تريد أن تكون التسمية هي الجمهورية الديمقراطية الإسلامية الإيرانية، فضلا عن رفضها الكلي لمنصب ولاية الفقيه، الأمر الذي جعل **الخميني** لاحقا يبعد رئيس المنظمة من الترشح للرئاسة [5].

---

[1] – ويلفريد بوختا، إيران بعد ربع قرن من الجمهورية الأولى إلى الثالثة، مرجع سابق، ص 13.

[2] – نفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 159.

[3] – سكوت ريتر، استهداف إيران: حقيقة الخطط التي يعدّها البيت الأبيض لتغيير النظام، ترجمة: أمين الأيوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 20 .

[4] – أمل حمادة، الخبرة الإيرانية: الإنتقال من الثورة إلى الدولة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص 218.

[5] - Keith Crane and others, Iran's Political, Demographic, Economic Vulnerabilities, Washington: Santa Monica, 2008, P 25

داخليا، كانت أهداف المنظمة تتركز في إقامة حكومة ديمقراطية وتعددية، واحترام كل الأديان، ومنح الأقليات حكما ذاتيا في إطار الدولة الإيرانية، والعمل على خلق مجتمع متجانس متساوٍ خال من الطبقات الاجتماعية، ورفض كل أشكال الحكم الرجعي (لرجال الدين)، خارجيا، ترى المنظمة بأن العمل المسلح هو الحل الوحيد لتحقيق أهداف الدولة الإيرانية، ونتيجة لهذا شكّلت المنظمة حكومة في المنفى تحت مسمى الجمهورية الديمقراطية الإسلامية الإيرانية، وعمدت إلى وضع برنامج العمل لهذه الحكومة وكل ما من شأنه تحقيق مطالب المنظمة [1].

ويرجع العديد من المهتمّين بالحركات السياسية المعارضة في إيران ضُعْفَ قدرة المنظمة على التأثير في الداخل الإيراني لسببين مهمّين، أولاهما هو ارتباطها بالخارج وربط مصيرها به كمصادر تمويل وتسليح، وثانيهما أن أغلب عملياتها ضد السلطة كانت من خارج الحدود الإقليمية [2]، مع ذلك تبقى المنظمة – في رأينا– من أقوى تنظيمات المعارضة للنظام السياسي الإيراني، ويمكن أن تكون إحدى مَعَاوِلِ الغرب –على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية– من أجل إحداث تغيير في إيران.

ب– معارضة الداخل:

نقصد هنا بمعارضة الداخل أحزاب المعارضة التي تمارس نشاطها داخل إيران، لذلك سيتم التركيز هنا على كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكذا أحزاب المعارضة في إقليم الأهواز، وأخيرا أحزاب المعارضة في كل من بلوشستان وأذربيجان الإيرانيتين.

1– الحزب الديمقراطي الكردستاني: البدايات الأولى للحزب كانت قبل نجاح الثورة الإسلامية، وبعد قيام الجمهورية الإسلامية تركزت مطالب الحزب في المُجمل العام حول المطالبة بتحقيق الحكم الذاتي في إدارة شؤون الأكراد، والعمل على توحيد الإقليم والاعتراف من ثمّ باللغة الكردية لغة رسمية لسكان الإقليم، والتعاون مع باقي الشعب الإيراني من أجل تقدم ورفاهية البلاد كلها، والسعي من أجل إقامة نظام حكم ديمقراطي [3].

وقد حصل الحزب أول الأمر على حقيبتين وزاريتين في الحكومة المؤقتة، ولأن الدستور الإيراني الصادر عام 1979 لم يتضمن نصّا صريحا بتحقيق الحكم الذاتي ولا أي شيء من المطالب الستة التي رفعها الحزب لآية الله الخميني، والتي ضمت –إلى جانب الحكم الذاتي– توحيد كل أكراد إيران، وكذا تمكينهم من حل مشكلاتهم الخاصة بأنفسهم باستثناء الخارجية والدفاع وما له علاقة بخطط

[1]– طلال عتريسي، جيو استراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، مرجع سابق، ص 209.

[2]– شيرين عبادي، إيران تستيقظ: مذكرات الثورة والأمل، ترجمة: حسام عيتاني، بيروت : دار الساقي، الطبعة الأولى، 2010، ص 104.

[3]– سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2005، ص 56.

طويلة المدى، وأيضا تولية الأمور الإدارية للمنطقة للجنة تنفيذية كردية مستقلة عن السلطة المركزية في طهران، على أن تكون مهمة الحفاظ على الأمن الداخلي مسنودة للأكراد دون غيرهم، وأخيرا ترسيم اللغة الكردية جنبا إلى جنب مع الفارسية وتضمينها في المراسلات الرسمية [1].

ونظرا لتخوف السلطات الحاكمة على رأسهم آية الله الخميني من استشراء هذه المطالب لدى الأقليات الأخرى، واعتبار ذلك تهديدا للأمن القومي واللحمة الإيرانية، جاءت المادة 15 من الدستور لتنص على منح الأقليات حقوقا ثقافية محدودية، الأمر الذي نجم عنه اندلاع انتفاضة في كردستان استمرت حتى 1983، وهو العام الذي حلّ فيه الحزب وطرد زعيمه **عبد الرحمن قاسملوا** من مجلس خبراء الدستور [2]، وعدّت الحكومة مطالب الحزب أعلاه بأنها مؤامرة ضد الثورة الإسلامية ومكاسبها، لذلك لجأت إلى استخدام الحل العسكري لوقف الانتفاضة والسيطرة التامة على الإقليم، وتم لها ذلك بالتعاون مع الحركات الكردية في دول الجوار الإيراني في كل من العراق وسوريا وتركيا [3].

لقد أدى تعاون النظام الحاكم في إيران مع الحركات الكردية إلى تمزق وتشرذم الحركة الكردية في الداخل الإيراني، غير أن الحرب الأمريكية على العراق مثّلت لأكراد إيران مغْنَمًا كبيرا وجب الاستفادة منه، فاستعاد الحزب نشاطه في شمال العراق وشمال غرب إيران، بعد حصوله على دعم القوات الأمريكية الضمني أو الصريح، الأمر الذي دفع بمهتمين بالشأن الكردي – كعلي محافظة مثلا– للقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعمَد لاستخدام هذا الحزب كورقة ضغط ضد النظام السياسي في المستقبل إما لتغيير النظام جذريّا أو التأثير في توجهاته الخارجية وتغييرها [4].

2- الأحزاب السياسية في إقليم الأهواز: تاريخيا، تأسس أول حزب في الإقليم عام 1964 تحت مسمّى حزب السعادة، وكانت توجهاته وقتذاك تتلخص في السعي من أجل الحصول على حقوق مدنية لمواطني الإقليم أُسوَةً بباقي سكان إيران، إلا أن محاولات الحزب باءت كلها بالفشل، الأمر الذي دفع لتأسيس منظمات وحركات مسلّحة منها الحركة العربية لتحرير الأهواز[5].

وقد كان لمشاركة القوى السياسية الفاعلة في إقليم الأهواز في الثورة الإيرانية ضد الحكم الملكي أهمية خاصة، وذلك راجع لتمركز أهم المنشآت النفطية في هذا الإقليم، إذ أدى الإضراب في مراكز

---

[1]– سبهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية: سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2004، ص 119.

[2]– سعد ناجي جواد، مرجع سابق، ص 73.

[3]– سبهر ذبيح، مرجع سابق، ص 120.

[4]– علي محافظة، مرجع سابق، ص ص 195–196.

[5]– خالد المسالمة، الأحواز الأرض العربية المحتلة، ألمانيا: مركز الدراسات العربية–الألمانية، الطبعة الثانية، 2008، ص ص 140–141.

الإنتاج والتكرير النفطي إلى شل الحياة الاقتصادية في عموم إيران، وبعد انتصار الثورة الإسلامية خرج العرب في الأهواز –كباقي القوميات المنتشرة في إيران– للمطالبة بحقوقهم القومية، إلا أن النظام الإيراني تمكّن من إنهاء هذه الحركة –وبالمثل باقي الحركات– بالقوة العسكرية ولم يعترف بالتالي بحقوقهم القومية إلا ضمن إطار الدستور الإسلامي الصادر عام 1979 [1].

وتسببت السياسة الإيرانية عام 1981 في إعلان تشكيل الجبهة العربية لتحرير الأهواز من قبل فصائل سياسية عدة، تلخصت مجملها في التصدي للاستغلال والتخلف، وكذا السعي من أجل لملمة الشمل العربي في إقليم الأهواز، وأخيرا العمل مع القوميات الإيرانية الأخرى من أجل نيل حقوقهم القومية والثقافية [2]، ونتيجة لهذا تحوي الأهواز اليوم على ثلاثِ اتجاهات حزبية سياسية؛ **الأول** قومي عربي يطالب بالاستقلال التام عن إيران، وتأسيس دولة عربية كون الأهواز عربية وجزء من الوطن العربي، **الثاني** يساري ذو مطالب اجتماعية لا يرى مانعا من العيش في كنف الدولة الإيرانية، ويجد قبولا لدى شريحة عريضة من مثقفي وطلاب الإقليم، **الثالث** ديني قريب من السلطة السياسية الحاكمة مشاركٌ لها في مشاريعها، ويدعوا لتغليب الهوية المذهبية وإعلائها على حساب الهوية القومية، ويجد هذا الاتجاه قبولا لدى رجال دين الإقليم وبعض وجهاء العشائر [3].

على العموم، فإن الأحزاب السياسية في إقليم الأهواز ليس لديها مشكلة بخصوص نوعية الحكم في إيران، مع ذلك فإن سعيها حثيث من أجل الظفر بحقوقها ومطالبها القومية، والاستفادة من موارد وثروات الإقليم الذي يرزح قاطنوه تحت نير الفقر والبطالة، وتحسين مستواهم المعيشي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي على حد سواء.

3- **الأحزاب السياسية في بلوشستان وأذربيجان الإيرانيتين:** بالنسبة لبلوشستان الإيرانية، فإن أول ما نستهلّه هو الإشارة لأبرز الأحزاب السياسية فيها ممثلةً في الجمعية البلوشية المتحدة، والحركة الوطنية البلوشية، وحزب الشعب البلوشي، وأخيرا حركة الفرقان، أما الأمر الثاني وهو التذكير بمشاركة شعب البلوش الإيراني إلى جانب الخميني في الثورة ضد الحكم الملكي [4]، آملا في حصوله على مغانم تتلخص في مجملها حول الحصول على حقوقهم القومية وتحسين أوضاعهم الاجتماعية بوصف إقليمهم من أفقر الأقاليم بين الأقاليم الإيرانية، إضافة إلى تمكينهم من حكم ذاتي وحقوق

[1] - Zayar. D, The Iranian Revolution - Past, Present and Future, Iran: Iran Chamber Society, July 2006, p 34.

[2] – فاطمة الصمادي، عرب الأهواز: أزمة الهوية القومية وحقوق المواطنة، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-01-2019
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/09/180930092119361.html

[3] – خالد المسالمة، مرجع سابق، ص-ص 157-160.

[4] – يحيى داود عباس، " **بلوش إيران**"، مختارات إيرانية، السنة الثامنة، العدد 108، يوليو 2009، ص 75.

للمسلمين السنّة، والذي لن يتأتى إلا بتعديل دستوري يستتبعه اعتراف بالأحزاب السالفة الذكر وتأكيد مطالبهم فيه [1]، وهو ما لم يتحقق لحد اليوم.

أما بالنسبة لأذربيجان الإيرانية، فأول ما يمكن الإشارة إليه هو الحزب الذي تأسس في إيران عام 1945 تحت مسمّى الحزب الديمقراطي الأذربيجاني، ليس كأول حزب يتأسس بل كذلك كأول حزب يعلن إقامة جمهورية آذرية مستقلة بدعم سوفياتي، لكن ما لبث أن دحرته قوات الشاه عام 1946 بعد انسحاب السوفييت من شمال إيران، وبعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 اعتبرت أحزاب المعارضة في أذربيجان الإيرانية من بين الأحزاب المتدنية المستوى، وذلك راجع لعدة أسباب منها التاريخ الطويل والمشترك بين الآذريين الأتراك مع الفرس في حكم إيران منذ عهد الدولة الصفوية، يضاف إليها أن بعض النخب الحاكمة في إيران هم من أصول آذرية يأتي في مقدمتهم المرشد الأعلى الحالي **آية الله علي خامنئي**، الأمر الذي يدل على أن الغالبية العظمى من أذربيجان الإيرانية مندمجة مع النظام السياسي ومع سياساته الداخلية والخارجية من جهة، ومع القومية الفارسية من جهة ثانية، ومع المذهبية الشيعية من جهة ثالثة [2].

الفرع الثالث: المجتمع المدني:

بداية وجب التعقيب على شيء مهم وهو بخصوص إشكالية فصل التيارات والأحزاب السياسية عن المجتمع المدني، لأنه لا يخفى علينا أن هناك جدلا يثار حول ما إذا كانت الأحزاب السياسية تصنّف ضمن منظمات المجتمع المدني أم لا ؟، هذا الجدل حقيقة أنتج تيارين أساسيين[3]؛ الأول يُخرِج الأحزاب السياسية من منظمات المجتمع المدني، وحُجّته في ذلك أن الأحزاب السياسية تسعى للوصول إلى السلطة، في حين أن منظمات المجتمع المدني لا تسعى للوصل إلى السلطة. التيار الثاني يُدرج الأحزاب السياسية كفصيل مشكّل للمجتمع المدني، وحجته في ذلك أن الأحزاب السياسية عندما تكون خارج السلطة فإنها تقوم بمهام في جانب منها هي مهام وأدوار مؤسسات المجتمع المدني، وقد تم الأخذ هنا بالرأي الأول والحجة في ذلك أنه حتى لما تكون الأحزاب السياسية خارج السلطة فإن عملها ومهامها وأدوارها التي تقوم بها يكون من أجل الوصول إلى السلطة السياسية مستقبلا.

---

[1] – إبراهيم غرايبة، القومية البلوشية: أصولها وتطورها، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-01-2019 http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/09/2013925739548658 4.html

[2] – يحيى داود عباس، " **القوميات والعرقيات الإيرانية: حالة الآذريين**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 85، أغسطس 2007، ص ص 83-84.

[3] – أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 99-100.

بالعودة الآن إلى العنوان الأساسي لهذا الفرع، يمكن القول أن المجتمع المدني في إيران هو مجتمع نخبوي، تلعب فيه النخبة دورا لا يستهان به في الحياة العامة الإيرانية هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنه لا يخفى علينا كون أغلب مؤسسات المجتمع المدني في إيران مرتبطة بالدولة ارتباطا وثيقا[1]، وتضمّ هذه المؤسسات في طياتها أربع فئات يمكن ملاحظتها في الساحة السياسية الإيرانية؛ الفئة الأولى هي المؤسسات الخيرية، الفئة الثانية هي المؤسسات الإعلامية، الفئة الثالثة هي الحركات الطلابية، والفئة الرابعة والأخيرة هي الحركة النسوية. وفيما يلي سنتعرض لكل منها بشيء من التفصيل مع تبيان تأثيرها في السياستين الداخلية والخارجية لإيران.

أولا- المؤسسات الخيرية:

المؤسسات الخيرية في إيران لها تاريخ طويل لكنها برزت بشكل كبير للواجهة بعد الثورة الإسلامية، بسبب أعمالها ورأسمالها المكوَّنِ من مصادرة أملاك الشاه وأمواله والموالين له، والمؤسسات الخيرية هي مؤسسات غير حكومية وغير ربحية وتمارس نشاطها بحرّية ويتم إعفاؤها من الضرائب، ويقوم المرشد الأعلى بتعيين مدراء هذه المؤسسات من أجل ممارسة مهامها والتي تتقدمها تقديم المساعدات الخيرية [2]، وبسبب امتلاك هذه المؤسسات للعديد من الميزات التي هي حكر لها دون سواها ، وحصولها على الدعم الحكومي وإدارتها من قبل نخبة رجال الدين المقربين للمرشد الأعلى، حدث خلافٌ في توصيفها بين من يراها مؤسسات شبه رسمية، وبين من يراها منظمات غير حكومية مستقلة عن الدولة وصل بها الأمر في بعض الأحيان إلى وقوفها ضد قرارات الدولة [3].

وعموما يمكن تصنيف المؤسسات الخيرية إلى نوعين: مؤسسات خيرية ذات طابع ديني، ومؤسسات خيرية ذات طابع مدني، وفيما يلي سنتعرض لبعض منها.

أ- المؤسسات الخيرية ذات الطابع الديني:

أولى هذه المؤسسات نجد " **مؤسسة الشهيد** " والتي تأسست بعد الثورة الإسلامية، وتأخذ على عاتقها مهمة مساعدة العائلات الفقيرة وعائلات الشهداء الذين قضوا في الحرب ضد النظام البهلوي أو في

[1]- كريم أرغنده بور، " **مكانة المجتمع المدني في إيران**"، مختارات إيرانية، السنة الثامنة، العدد 88، نوفمبر 2007، ص ص 46-47.

[2]- محمد عباس ناجي، " **من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران** "، مرجع سابق، ص 11.

[3]- ويلفريد بوختا، من يحكم إيران: بنية السلطة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص 101.

الحرب الإيرانية العراقية، وتُحصِّل مواردها المالية من خلال ما تمت مصادرته من أملاك الشاه ومواليه [1]، بالإضافة إلى ما تملكه من مصانع ومنشآت ووكالات تجارية ومستشفيات وحتى جامعات، ويبرز تأثيرها في السياستين الداخلية والخارجية عن طريق خدماتها والتي تأخذ شكل مساعدات في المجالات الصحية والتعليمية، إلى جانب تقديم الوظائف في فروع مؤسساتها المختلفة داخليا وكذا في بعض الدول الإسلامية والعربية [2].

ثاني المؤسسات الخيرية ذات الطابع الديني هي " **مؤسسة الإمام الرضا** "، وتتلخص مهمتها في إدارة ضريح الإمام الرضا وكذا الممتلكات والأموال الخاصة بالإمام من هدايا ونذور، وكانت قبل الثورة خاضعة لقيود الحكم الملكي لتُلحق فيما بعد بالمرشد الأعلى من ناحية تعيين رئيسها، وتحصّل المؤسسة مواردها المالية من خلال ما تملكه من أراضٍ زراعية ومحلات تجارية وأزيد من 56 شركة وجامعتين ومعاهد عدة ، ويبرز تأثير هذه المؤسسة في السياستين الداخلية والخارجية من خلال استغلالها لإدارتها للمزارات الدينية في إيران، كما تعدّ المؤسسة من بين أبرز المؤسسات الخيرية الداعمة لسياسات النظام داخليا وخارجيا، وتقدّم خدماتها في كل المجالات الاجتماعية والسياسية، وتعدّ وفقا لتقرير **أندرو هينغز** إمبراطورية مالية بحق إذ تفوق مداخيلها السنوية المائة (100) مليون دولار [3].

أما بالنسبة **لجورجيا** فهي لا تقل أهمية عن أذربيجان، وقد ساعد على توطيد العلاقات مع إسرائيل العدد الكبير من الجالية اليهودية، بل إن بعضا من مسؤوليها يحملون الهوية الإسرائيلية ويتحدثون العبرية بطلاقة كوزير الدفاع السابق **دافيت كيزراشفيلي** الذي كان له الدور الأبرز في عقد صفقة عسكرية بين إسرائيل وجورجيا، ويتم بمقتضاها تزويد هذه الأخيرة بمعدات عسكرية متقدمة تتضمن طائرات من دون طيار. وزاد من تمتين العلاقات بين البلدين نظرة كل منهما إلى نفسيهما على أنهما موجودان في وسط جغرافي وسياسي وعقائدي غير مُرحّب بهما[4]. وتشكّل جغرافية جورجيا أهمية كبيرة في المشروع الإسرائيلي من أجل مواجهة النفوذ الإيراني، فاتصالها بحدود برية مع أذربيجان يجعل تحركها في كل الاتجاهات ممكنا، سيما إذا علمنا أن جورجيا مستاءة من الموقف الإيراني جرّاء الحرب التي شنّتها عليها روسيا أواخر عام 2008، وهو ما تمت الإشارة إليه في الفصل الثالث.

---

[1]– صحيفة شرق الإيرانية، " **منظمات المجتمع المدني**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 74، سبتمبر 2006، ص 53.

[2]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 151–152.

[3]– ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 103–104.

[4]– باسم خفاجي، روسيا ومواجهة الغرب: أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 104–105.

المبحث الثاني: من الإقليمية إلى الدولية: السياسية الخارجية الإيرانية وسيناريو التمدد

إن أبرز سمة من سمات الموقف الإيراني من النسق الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي هي رفض الاعتراف بالتحول المثير في النسق الدولي لصالح أمريكا، فطهران ترى أن النسق الدولي القائم على مبدأ الأحادية القطبية الذي يعكس التفرد بالقوة والتي تنتهجها أمريكا يلحق بها أضرارا بالغة ويهدد مصالحها القومية، ومن هنا ما فتئت طهران تسعى إلى بلورة اتجاه يكرس التعددية القطبية، ورفضها الاعتراف بتفوق الولايات المتحدة الأمريكية عالميا، الأمر الذي أدى إلى أن يفرض عليها حصار اقتصادي وسياسي من قبل أمريكا، هذا فضلا عن الطوق الأمريكي الملتف حول إيران والمتمثل في القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج والتواجد الأمريكي في العراق وأفغانستان.

إن الوضع أعلاه جعل إيران تبحث في كل الاتجاهات التي تسمح لها بأن تواجه الحصار المفروض عليها، بغية تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن ذلك، فعززت توجهاتها الخارجية مع مختلف العوالم والأقطاب الدولية؛ فتوجهت نحو العالم الأول ممثلا في الاتحاد الأوروبي، ونحو العالم الثاني ممثلا في أقطابها الرئيسية: الصين وروسيا والهند، وأخيرا نحو العالم الثالث ممثلا في أمريكا اللاتينية والقارة الأفريقية. وسيتم البحث في هذه التوجهات بشيء من التفصيل فيما يلي من كلام.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الإيرانية والتمدد نحو العالم الأول والثاني

استغلت إيران تبلور مصالح أوروبية (خاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا) وآسيوية (خاصة روسيا والصين والهند) مستقلة بعيدا عن النفوذ الأمريكي لتطوير علاقاتها معها، كما استفادت إيران من تضارب المصالح الأمريكية–الأوروبية والمصالح الأمريكية–الآسيوية خاصة على المستوى الاقتصادي لما له من

أهمية قصوى؛ فالاتحاد الأوروبي على وفاق سياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية لكنه في الوقت نفسه منافس اقتصادي لها، وهو الأمر الذي يزيد من أهمية إيران لدى أوروبا، بل إن إيران في أكثر من مناسبة ترحب بالوجود السياسي الأوروبي في منطقة الخليج وبحر قزوين، كما تُشجع المبادرات الأوروبية للسلام في الشرق الأوسط ورؤيتها لحل مشكلة الطاقة في بحر قزوين والتي ترفضها الولايات المتحدة الأمريكية وكذا إسرائيل.

أما بالنسبة لأقطاب العالم الثاني فهي على خلاف سياسي دائم مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي كذلك منافس اقتصادي لها، وهو ما يزيد من أهمية إيران لدى هذه القوى الرئيسية، وكما رحبت إيران بالتواجد الأوروبي فإنها ترحب بالتواجد الآسيوي في الشرق الأوسط وشمال غرب آسيا، وتُشجع كذلك الأعلى، تغيرت أوضاع وزارة الخارجية، ونستدلّ هنا بحقبة وزير الخارجية السابق **علي أكبر ولايتي** الذي تسلّم مهامه منذ 1981 وبقي حتى عام 1997، كانت هذه السنوات كفيلةً بأن يحقق فيها **ولايتي** قدرا معيّنا من الاستقرار في السياسة الخارجية الإيرانية، كما عمل على تحسين صورة الوزارة على المستوى الخارجي عن طريق حضور المحافل الدولية [1]، واستمرّ هذا التوجه مع حالات قليلة من المدّ والجزر في صلاحيات الوزارة مع المرشد الأعلى والرئيس، ووصل التصادم لحدّ الإقالة كما حدث مع **منوشهر متقي** الذي أقاله الرئيس الأسبق **محمود أحمدي نجاد** في محاولة من هذا الأخير التحكم بزمام الأمور، متّبعا بذلك التوجه الدولي الذي جرى العرف فيه أن تبقى وزارة الخارجية تحت إمرة الرئيس[2].

وتُعدّ وزارة الخارجية الإيرانية مقرًّا للنخب الإسلامية الكفؤة والأكاديمية، فضلا عن دقة اختيار كوادرها وإخلاصها المؤكد للدولة الإسلامية، وتُعدّ جامعة الإمام جعفر الصادق من أهم مصادر تخريج الكوادر التي تقود الجهاز الدبلوماسي الإيراني[3]، وقد عرفت إيران منذ 1979 إلى اليوم ثلّة من ساستها الذين عُهِد إليهم مسؤولية وزارة الخارجية، **كريم سنجابي** (من 11-2-1979 إلى 1-4- 1979)، **مهدي بازركان** (من 1-4-1979 إلى 12-4-1979)، **إبراهيم اليزدي** (من 12-4-1979 إلى 12-11-1979)، **أبو الحسن بني صدر** (من 12-11-1979 إلى 29-11-1979)، **صادق قطب زادة** (من 29-11-1979 إلى 3-8-1980)، **محمد كريم خدا بناه** (من 3-8-1980 إلى 11-3-1981)، **محمد علي رجائي** (11-3-1981 إلى 15-8-1981)، **مير حسين موسوي** (من 15-8-1981 إلى 15-12-1981)، **علي أكبر ولايتي** (من 15-12-1981 إلى 20-8-1997)، **كمال خرازي** (من 20-8-1997 إلى 24-8-2005)، **منوشهر متقي** (من 24-8-2005 إلى 13-12-

[1] - Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami, eds, The foreign Policies of Middle East States, Middle East in the International System, Boulder, CO: LYNNE Rinner Publishers, 2002, P 294.

[2] – والتر بوتش، مرجع سابق، ص 11.

[3] – غضنفر ركن آبادي، مرجع سابق، ص 501.

2010)، **علي أكبر صالحي** (من 13-12-2010 إلى 15-8- 2013)، **محمد جواد ظريف** (من 15-8-2013 إلى اليوم)*.

ثانيا- الهيأة التشريعية:

تتكون الهيأة التشريعية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية من مؤسستين هما مجلس الشورى الإسلامي وكذا مجلس صيانة الدستور، وفيما يلي سنتعرض لكل منها بالتفصيل مبينين وضعهما القانوني في الدستور وكذا كيفية تأثيرهما على السياستين الداخلية والخارجية لإيران.

ت-مجلس الشورى الإسلامي:

يمثّل السلطة التشريعية للدولة الإيرانية، وقد تمت زيادة عدد مقاعده من 270 مقعد إلى 290 مقعد عام 2007، يتم انتخاب أعضائه مباشرة من قبل الشعب، لذلك عدّ آية الله الخميني المجلس على أساس أنه محور التقاء الحق الديني بالحق الشعبي، كما أنه مؤسسة التشريع التي تشرّع على أساس الإسلام وبمقتضى احتياجات العصر[1].

دستوريا، يتشكل هذا المجلس من المرشحين الذين وافق عليهم مجلس صيانة الدستور ولمدة أربع سنوات، وهم مسؤولون اتجاه جميع أبناء الشعب، ولكل منهم الحق في إبداء وجهة نظره في قضايا البلاد الداخلية والخارجية كافة، ولا يجوز ملاحقتهم أو توقيفهم بسبب آرائهم أو وجهات نظرهم التي يبدونها في المجلس في إطار عملهم كنواب، ويشترط في العضو المرشح لعضوية المجلس أن يكون حاصلا على درجة جامعية أو ما يعادلها، وأن يكون عمره ما بين 35 و 70 سنة، ويتولى مجلس الخبراء مسؤولية الإشراف الكامل على عملية الانتخابات، وتعيين اللجان التي تقوم بفحص أسماء المرشحين [2].

---

* - إذا أمعنّا النظر في هذه القائمة يتضح لنا جليا ما تم الإشارة إليه حول حالة اللاإستقرار التي كانت تعرفها وزارة الخارجية الإيرانية؛ فمن ضمن 13 وزير خارجية تبوأ خمسة (5) منهم المنصب في العام الأول لتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وثلاثة (3) منهم في العام الثاني، ولتشهد أزيد من ثلاثة عقود كاملة (من 1981 حتى اليوم) تولّي خمسة (5) وزراء منهم المنصب، والذي إن دلّ على شيء فإنما يدل على ضبابية الرؤية والعمل السياسي للجمهورية حال تأسيسها من جهة (ليس على المستوى الخارجي فقط بل حتى على المستوى الداخلي)، ومحورية المرشد الأعلى الراحل آية الله الخميني في تعيين وعزل أي شخص لا تتوافق رؤاه معه ومع مبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية 1979، ليعرف الوضع حالة من الاستتباب مع تبوأ عميد وزراء الخارجية علي أكبر ولايتي المنصب لمدة 16 سنة كاملة (الذي كان يتّسم بحنكة سياسية في إدارة شؤون وزارة الخارجية بما يتّسق ومعالم السياسة الخارجية الإيرانية التي خطّها الإمام الخميني)، وإظهار المرشد الحالي نوعا من المرونة مع وزراء الخارجية في العديد من القضايا الخارجية على غرار الملف النووي الإيراني، الذي حمل في جزء كبير منه بصمة آخر أربعة (4) وزراء خارجية إيران سيما الوزير الحالي محمد جواد ظريف وفريق عمله، والوصول إلى اتفاق مع القوى الكبرى كما سيأتي ذكره لاحقا.

[1]- بدون كاتب، منهجية الثورة الإسلامية، مرجع سابق، ص 241.

[2]- باكينام الشرقاوي، " **خصوصية صنع القرار السياسي الإيراني**" ، مختارات إيرانية ، السنة الأولى، العدد الثامن، مارس 2001، ص ص 50-51.

وفي نفس السياق، فقد أقر الدستور الإيراني شكلا آخر لتمثيل الرأي العام جرى إتباعه في شكل مكثّف خلال عمر الدولة؛ حيث أجاز الدستور كما جاء في المادة 59 ممارسة السلطة التشريعية بإجراء الاستفتاء العام والرجوع إلى آراء الناس مباشرة بعد مصادقة ثلثي أعضاء مجلس الشورى الإسلامي حول القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المهمّة جدا، فيما تظل أجواء مناقشات مجلس الشورى قريبة من الرأي العام، ويرجع ذلك لكون أن مناقشات المجلس يجب أن تكون علنية، هذا بالإضافة إلى نشر التقرير الكامل عنها عن طريق الإذاعة والجريدة الرسمية [1].

وينقسم دور مجلس الشورى إلى بُعدين: التشريع والرقابة؛ البعد الأول يتضمن في جوهره إشكالية أساسية في النظام–التجربة، وتدور حول الحاجة للتشريع في ظل وجود الشريعة؟ وكيف يتلاءم التشريع الإنساني مع الشريعة السماوية؟ وما درجة الارتباط بينهما؟، الجزء الأول من الإشكالية حلّها الدستور بأن وضع ضمن أسس النظام الإسلامي الاجتهاد المستمر* من قبل الفقهاء جامعي الشرائط على أساس "الكتاب وسنة المعصومين" ، أما الجزء الثاني فقد تم وضع آلية قانونية لحله بإعطاء الأولوية للشريعة الإسلامية، فلا يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين المتناقضة مع أصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو الدستور، ويتولى مجلس صيانة الدستور مهمّة البتّ في هذا الأمر، وذلك لأن سلطة النص يحميها الاختصاصيون لا ممثلو الشعب، وفي حال الاختلاف يحسم القرار مجمع تشخيص مصلحة النظام [2].

في حين يتبدى نطاق البعد الرقابي في علاقات مجلس الشورى الإسلامي بالسلطة التنفيذية؛ فنجد أن أعضاء المجلس يستطيعون مسائلة مجلس الوزراء أو أحدهم في أي مجال يرونه ضروريا وكذلك رئيس الجمهورية بشرط موافقة ثلث النواب على الأقل، ويلزم موافقة ثلثي النواب لإقالة رئيس الجمهورية، وقبل كل هذا فالسلطة التنفيذية غير المنتخبة –ممثلة بالوزراء– تنال ثقة الشعب ممثّلا بنوابه قبل الإقدام على أي عمل [3]، ويضاف إلى هذه الرقابة صلاحياته الرقابية المختلفة والتي تشمل في مجملها الزوايا الحساسة في النظام، وتلك التي تمس أمن البلاد واستقراره، منها أحقيته وتوليه التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد، وكذا مصادقته على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والعمل على عدم

[1]– هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 112.

*– الاجتهاد المستمر هو الذي أنتج نظرية ولاية الفقيه وأسس للثورة الإسلامية ووضع اطر نظام إسلامي حديث، الاجتهاد المستمر هو الذي سمح للحوزات أن تتواجد في الشارع كذلك بدلا من أن تقبع في محاريبها جامدة لا تحرّك ساكنا.

[2]– أحمد النعيمي، النظام السياسي في إيران، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2016، ص ص 124–125.

[3]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 112–113.

تجاوز المؤسسات لخطوطها المرسومة لها في الدستور خدمة لمصالح البلاد، وإن حدث ذلك يتعين توفر مصادقة أربعة أخماس أعضائه، هذا إلى جانب ترخيصه للحكومة بفرض الأحكام العرفية في شكل مؤقت قابل للتجديد في حالات الضرورة، وكذا مصادقته على كل من عمليات الاقتراض والإقراض التي تجريها الحكومة، وكذا مسألة توظيف الأجانب في حالة الضرورة [1].

وجدير بالذكر أن إيران عرفت منذ العام 1979 إلى يومنا هذا عشرة مجالس شورى، اتسمت فترة كل منها بطغيان أحداث مهمة عليه؛

- **المجلس الأول** (1980-1984) وفيه تم تغيير اسم المجلس من مجلس الشورى الوطني إلى مجلس الشورى الإسلامي، وقد طغى على هذه المرحلة اضطرابات حادة في النظام السياسي بسبب الحرب مع العراق وما صاحبها من الخلافات بين قيادات النظام؛
- **المجلس الثاني** (1984-1988) وتميزت هذه المرحلة بهدوء نسبي في النظام السياسي الإيراني مع استمرار الحرب الإيرانية العراقية؛
- **المجلس الثالث** (1988-1992) تميزت هذه المرحلة بانتهاء الحرب الإيرانية العراقية ووفاة الخميني وخلافته من قبل علي خامنئي وخلافة رفسنجاني لهذا الأخير في منصب الرئاسة؛
- **المجلس الرابع** (1992-1996) شهدت هذه الفترة مزيدا من سيطرة المحافظين على مفاصل الحكم؛
- **المجلس الخامس** (1996-2000) شهدت هذه الفترة رجحان الكفة لصالح الإصلاحيين وسيطرتهم على مقاليد الحكم وتبوأ خاتمي للرئاسة؛
- **المجلس السادس** (2000-2004) شهدت هذه الفترة على المستوى الداخلي انفتاحا وترسيخا للديمقراطية بشكل كبير، أما على المستوى الخارجي فقد شهدت احتلال العراق وسقوط نظام صدام حسين وقبله احتلال أفغانستان وسقوط نظام طالبان وما صاحبه ذلك من اختلالات في التوازنات في البيئات الإقليمية التي تنتمي إليها إيران؛

[1]- بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)، في جمال سند السويدي ، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1998، ص ص 95-96.

- **المجلس السابع** (2004-2008) تميزت هذه الفترة بتولي المحافظين ممثّلين بمحمود أحمدي نجاد زمام الأمور في إيران، خارجيا تميزت بظهور الملف النووي الإيراني وتنامي الضغوط الدولية على إيران؛
- **المجلس الثامن** (2008-2012) تميزت هذه المرحلة باستمرار هيمنة المحافظين على السلطة، أما خارجيا فشهدت ارتفاعا جنونيا لأسعار البترول وما صاحب ذلك من عوائد مالية ضخمة وانتعاش الاقتصاد الإيراني، وكذا بداية موجة الحراك العربي في دول مهمّة بالنسبة لإيران؛
- **المجلس التاسع** (2012-2016) تميزت هذه الفترة باستعادة الإصلاحيين للسيطرة على دواليب السلطة في الداخل الإيراني، أما على المستوى الخارجي فتميزت باستمرار الحراك العربي وتأثيراته على المصالح الإيرانية من جهة، ومن جهة ثانية شهدت الفترة التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني مع المجتمع الدولي وما أعقبه من رفع للعقوبات وانتعاش الاقتصاد الإيراني؛
- **المجلس العاشر** (2016-2020) وهو المجلس القائم حاليا، وقد شهد استمرار سيطرة الإصلاحيين على السلطة في الداخل الإيراني، أما على المستوى الخارجي فقد شهدت خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، وما صاحبه ذلك من تداعيات على الاقتصاد الإيراني بشكل خاص والدور الإيراني في بيئاتها الإقليمية بشكل عام.

ث- مجلس صيانة الدستور:

لما كان مجلس الشورى الإسلامي يمتلك القدرة على التشريع في إطار الحدود الفقهية، وموقعه القانوني والشرعي والفقهي الحساس، ودروه الكبير في إدارة البلاد، ولما كانت الدولة الإسلامية مهمتها تطبيق الشريعة أولا والدستور ثانيا، فينبغي ألا تفقد الرقابة عليها، ولا بد لها -بالتالي- من إيجاد سلطة تتولى الإشراف على انتظام القوانين والمقررات البرلمانية في سياق الفقه الإسلامي والدستور، لذلك فإن أساس وجود مجلس دستوري من ناحية الشكل هو تقليد ديمقراطي، أما من حيث المضمون فيختلف في الدولة الإسلامية عن سواها من الدول بالأهداف والقوانين والمعايير، ويعتبر المكوّن الثاني للسلطة التشريعية والذي يعدُّ الامتداد لمجلس الحكماء الذي أُسّس في عام 1906، والذي هُمّش بعد الثورة البيضاء وهو أعلى سلطة دستورية في البلاد، ولا وجود لنظير لها في دساتير العالم[1].

[1]- قهرمان حمدي، " **نظرة على تاريخ مجلس صيانة الدستور ورقابته**"، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 90 ، يناير 2008، ص ص 50-51.

يتألف مجلس صيانة الدستور من أعضاء غير منتخبين من الشعب مباشرة، ويبقى بعيدا عن التجاذبات السياسية كما يقوم بدوره كمجلس اختصاصي ذي مهمّة أكاديمية محضة، وبحسب **هادي قبيسي** فإن دور المجلس يتلخص في كونه أنه بمثابة المانع لانحراف النظام الإسلامي عن خط الدين والإسلام، ويحول أيضا دون الخروج عن الدستور – الذي يأتي في الدرجة الثانية في الأهمية إلا أنه مهمّ جدا – الذي يُعدّ بمثابة العمود الفقري، بل في الحقيقة هو مركز السلطة للنظام وهو المعيار الضابط، لهذا أنيطت للمجلس مهمّة العمل من أجل الحؤول دون انحراف مؤسسات النظام عن الدستور، وبالتالي عدم سماحه بالمصادقة على ما يخالف الدستور من القوانين ويقف أمامها [1].

دستوريا، تم الإقرار على تشكيل المجلس في المادة 91 والتي نصت على أنه يهدف إلى ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور، على أن يتكون من ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة يختارهم القائد، وستة أعضاء آخرين من المسلمين من ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون، يرشّحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي، وفي الدستور عينه تم الإقرار في المادة 110 للولي الفقيه صلاحية إقالة فقهاء المجلس، على أن يُعاد انتخاب أعضائه كل ست سنوات بحسب المادة 92 من الدستور الإيراني [2].

يتضح إذن من الكلام أعلاه أن الهدف الأساسي للمجلس هو الإشراف على إسلامية ودستورية قوانين مجلس الشورى الإسلامي ومقرراته، ولكن هنا نطرح تساؤل حول الآلية الدستورية لهذا الإشراف ؟ وقبل ذلك ما هو موقع مجلس صيانة الدستور في النظام ؟، الإجابة على هذه الأسئلة يكمن أساسا في ما تضمنته المادة 93 من الدستور الإيراني والتي تؤكد على أنه لا توجد مشروعية لمجلس الشورى الإسلامي دون وجود مجلس صيانة الدستور، في حين تتجلى الآلية الدستورية في إلزامية مجلس الشورى إرسال كل ما يصادَق عليه إلى مجلس صيانة الدستور[3]، وبإمكان أعضاء هذا الأخير حضور جلسات مجلس الشورى الإسلامي توفيرا للوقت، لتتم الموافقة على القوانين والمقررات عبر آلية خاصة تتلخص أساسا في

[1] – هادي قبيسي، مرجع سابق، ص 108.

[2] – عباس ملكي، " **صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية**"، مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد 36، يوليو 2003، ص 24.

[3] – دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 93.

كون تحديد عدم تعارض ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع أحكام الإسلام يتم بأغلبية الفقهاء في مجلس صيانة الدستور، أما تحديد عدم التعارض مع مواد الدستور فيتم بأغلبية أعضائه [1].

وإلى جانب ما أُثير أعلاه من صلاحيات للمجلس فإن له صلاحيات أخرى تتمثل في الإشراف على انتخاب مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي وعلى الاستفتاء العام، ورغم كل هذا إلا أن ثمة جدلا دائرا في الداخل الإيراني، والذي يُثار بين الفينة والأخرى ومع كل مناسبة –سيما السياسية منها – والمتمحور على آليات إسقاط الفكر الإسلامي في كل أبعاده على جميع مناحي الحياة المعاصرة وما يتطلبه ذلك من تحديث للفقه وفلسفته، نجد أن دور مجلس صيانة الدستور يتنامى في الإشراف على الحياة السياسية داخليا وخارجيا ككل متكامل [2].

المطلب الثاني: المباني غير الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية

إنه من غير الممكن فهم السياسة الخارجية لدولة ما وبصورة أدق بواسطة المباني الرسمية لها وفقط، بل في كثير من الحالات يكون لزاما علينا البحث في المباني غير الرسمية للسياسة الخارجية لدولة معينة، مبانٍ تلعب دورا مؤثرا لا يمكن تجاوزه أثناء الدراسة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية بطبيعة الحال لا تشذّ عن هذه القاعدة؛ إذ توجد فيها عدد من المؤسسات والقوى غير الرسمية، والتي تؤدي دورا معينا في الداخل الإيراني والخارج أيضا، وأغلب هذه القوى والمؤسسات لها علاقات وارتباطات مختلفة مع المؤسسات الرسمية، لأن بعض الأشخاص في المؤسسات الرسمية يصنّفون ضمن القوى غير الرسمية، كما أن لهم علاقات متبادلة معها، ويضاف إليه أن أغلب هذه القوى والمؤسسات غير الرسمية ذات طابع ديني في جانب كبير منه، كما أنها مرتبطة بالضرورة مع النظام السياسي الإيراني.

لذلك سنسعى في هذا المجال للبحث في مضامين البنى غير الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية، مقسّمين المطلب إلى ثلاثة فروع؛ بداية بالقوى الدينية، مرورا بالتيارات والأحزاب السياسية، وانتهاءً بالمجتمع المدني.

الفرع الأول: القوى الدينية

[1]– عبد الرزاق خلف محمد الطائي، " **النظام السياسي في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية** "، مجلة الدراسات الإقليمية ، المجلد التاسع، العدد 30، 2013، ص 288.

[2]– بدون كاتب، منهجية الثورة الإسلامية، مرجع سابق، ص ص 246–247.

ما من شكّ أن للقوى الدينية أهمية كبيرة في الحياة العامة الإيرانية على المستويين الداخلي والخارجي، أهميةٌ تعود إلى أزمان غابرة، واستمرت كذلك حتى قيام الثورة الإسلامية عام 1979، وتشمل القوى الدينية كلٌّ من الحوزة الدينية وما يتبعها من مؤسسات أخرى، يضاف إليها خطباء المساجد ومالهم من تأثير واسع في الداخل والخارج الإيراني، وهو ما سنتتبعه فيما يلي.

أولا- الحوزة الدينية:

بداية وجب التأكيد على أن للحوزة الدينية مكانة مهمّة في إيران، وذلك راجع لكونها صاحبة الفضل الكبير في المحافظة على المذهب الرسمي للدولة، كما وأنها كانت – وما تزال- تُعدُّ مركزا دينيّا للمسلمين الشيعة، وكذلك مقصداً للعديد من طلبة العلوم الدينية، وترجع بجذورها إلى العهد الصفوي[1]. وتُعدّ حوزة **قم** من أهم الحوزات الدينية في إيران، وتُعتبر مركزا لتخريج العديد من علماء الدين، ناهيك عما تتضمنه من مدارس دينية مهمّة نذكر منها مثلا المدرسة الفيضية والتي كانت مقرّا للحركة الثورية الإيرانية منذ عام 1963 وحتى الثورة الإسلامية عام 1979 [2].

وتتمتع الحوزات الدينية بالاستقلالية عن الدولة وعن مناهجها الدراسية، وليس معنى ذلك أن المؤسسة الدينية كانت على طرف نقيض مع السلطة في كل الأحوال، أو أنها تعمّقت في العمل السياسي، بل معنى ذلك أن وجودها المتميّز والسمات التي حافظت عليها منذ نشأتها جعلتها قادرة على إفراز قيادات سياسية تستقطب الجماهير من ناحية، وتربي قيادات جديدة تدفع إلى الساحة في وقت الضرورة من ناحية أخرى [3]، وقد تحالفت المؤسسة الدينية مع الفئات الاجتماعية المستقرة أو المؤثرة في التاريخ الإيراني، حيث كان لها (للمؤسسة الدينية) التأثير الكبير من خلال صوغها للأحكام والقوانين الضابطة للسلوكات الاجتماعية والاقتصادية، كما كانت فتاويها أكثر فعّالية من أي أمر آخر [4].

ولكون النظام في إيران كان –وما يزال- يستند في شرعيته على أسس دينية حتى ولو كانت متفاوتة، فقد كان الحكّام في بعض المراحل يحاولون كسب تأييد الحوزات الدينية لإصباغ الشرعية على

---

[1]- مهدي كلشي، من الحكم العثماني إلى الحكم الإيراني، ترجمة: سرمد الطائي، دمشق: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص 135.

[2]- محمد عباس ناجي، " **من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران** "، دراسات مترجمة ، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007، ص 11.

[3]- أمينة سالم، مرجع سابق، ص ص 72-73.

[4]- فهمي هويدي، إيران من الداخل، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الرابعة، 1998، ص ص 84-85.

حكمهم، وهو ما كان حاصلا إبان الحكم الصفوي وبدايات الحكم الشاهنشاهي[1]، كما يتمتع رجال الدين بالحصانة الدينية المعترف بها ضِمنًا، والتي تجعل من الصعب على النظام السياسي ملاحقتهم، ومثال معارضة آية الله الخميني للشاه دليل على ذلك، فأقصى ما فعله النظام وقتئذ هو نفيه إلى الخارج على خلاف التعامل مع المعارضة السياسية الأخرى والتي يحال أفرادها وشخصياتها للمحاكمة [2].

ونظرًا لعدم وجود إيديولوجية واحدة سياسية في إيران (بسبب التعدد القومي والديني، وكذا عدم قدرة الأحزاب السياسية والحركات الجمعوية على توفير إيديولوجية واحدة تجمع كل أطياف الشعب الإيراني)، فقد عُدّت الحوزة الدينية بديلا لتوفير الإيديولوجية الجامعة لأغلب الإيرانيين من جهة، ومتنفسا لقوى المجتمع من جهة ثانية، كونها الأكثر تنظيما في المجتمع[3]. ورغم هذا كلّه لم تَخْلُ الحوزات الدينية من التجاذبات السياسية منذ قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979، وكان محور هذه التجاذبات محصورا في غالبه في نقطة مهمّة وهي قضية المشاركة في الحكم[4]، الأمر الذي جعلها تنقسم (تبعا لرؤيتها) إلى ثلاثة تيارات*؛ بالنسبة للتيار الأول فقد كان يرى بضرورة الانخراط في الحكم والمشاركة في مؤسسات النظام، أما التيار الثاني فقد أكّد على دعم الدولة لكن ليس بالانخراط في الحكم بل يكفي أن يكون ذلك من داخل الحوزة الدينية، بتطويرها لمواكبة حاجات الدولة محليّا وإقليميا ودوليّا، أما التيار الثالث فقد طالب بالاستقلال عن النظام السياسي وعدم خوض غمار السياسة، والاكتفاء بالتالي بالدور الديني الذي كانت الحوزات تمارسه قبل الثورة الإسلامية [5].

ثانيا – أئمة الجمعة والجماعات " خطباء المساجد":

بداية نشير إلى دور المسجد المهم في قيام الثورة الإسلامية في إيران، وهو ما وعاه الخميني جيدا، لذلك عمد إلى استغلال المسجد وخطباء الجمعة من أجل مزيد من التعبئة السياسية للجماهير ومزيد من

---

[1]– رعد عبد الجليل، التطرف الديني في إيران : دراسة في جذوره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بغداد: معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، 1985، ص 85.

[2]– سعد الأنصاري، الفقهاء حكام على الملوك: علماء إيران من العهد الصفوي إلى العهد البهلوي 1500–1979، بيروت: دار الهدى، 1986، ص-ص 40–44.

[3]– محمد كاظم علي، صراع الأحزاب السياسية في إيران 1979–1985، بغداد: معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، 1986، ص 4.

[4]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 144.

*– ومتى ما ألقينا نظرة على الانتخابات الرئاسية لعام 2009 فإننا نجد انعكاس هذه الرؤى الثلاثة والتباين في مواقف رجال الدين من السلطة في إيران والتنافس الدائر بين المحافظين والإصلاحيين بين مؤيد لها مثل آية الله مصباح يزد ومعارض لها مثل آية الله حسين منتظري. للمزيد أنظر: محمد عطوي، " **الانتخابات الرئاسية الإيرانية والوقائع والمواقف**"، شؤون الأوسط ، العدد 133، 2009، ص 36.

[5]– مهند مبيضين، الفكر السياسي الإسلامي والإصلاح: التجربتان العثمانية والإيرانية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2008، ص 95.

الالتفاف حول أفكار الثورة الإسلامية، الأمر الذي جعل المساجد وخطب الجمعة منذ بداية الثورة – وإلى اليوم– تتحول إلى اجتماعات سياسية، يتم فيها توضيح سياسات الدولة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي [1]، وكان هناك مغزى حقيقي لإعادة شعيرة صلاة الجمعة بعد أن كان يمارَس عليها الضغط في السابق واعتبرت غير واجبة من قبل علماء الدين في عصر الغيبة، لكن بعد نجاح الثورة الإسلامية جعل آية الله الخميني منها واجبة في ظل الغيبة، وبصفته نائب الإمام عيّن أول إمام لصلاة الجمعة في المدن الإيرانية، وتشكيل أمانة عامة لأئمة الجمعة وخطبائها في عام 1982، تنحصر مهمتها في الإشراف على مراسيم صلاة الجمعة وتحدِّد المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية [2].

هذا، وقد أقيمت أول صلاة للجمعة في إيران عام 1979 بأمر من الخميني بإمامة **آية الله علي طالقاني**، وبعد وفاته في 10 سبتمبر 1979 عيّن الخميني مجموعة من رجال الدين مهمّتهم إمامة الناس في المدن الإيرانية الكبرى وهم : **علي الخامنئي، علي مشكيني، محمد خاتمي، محسن ملكوتي، جلال الدين طاهري**، ورأس هذه الأمانة في بداية تأسيسها آية الله علي خامنئي عندما كان رئيسا للجمهورية (1981–1989) [3].

ورغم ما تتمتع به صلاة الجمعة من أهمية إلا أن هناك أصواتا في الداخل الإيراني انتقد طريقة تسييرها، وجعلها في خدمة أجندة سياسية لفصيل سياسي دون آخر، وضرورة العمل من أجل فصلها عن السياسة وحصرها في الوعظ الديني، درءًا للخلاف والتحيز [4]، ومع ذلك تبقى صلاة الجمعة إحدى أدوات النظام السياسي واستغلالها لكسب التأييد الشعبي، وإضفاء الشرعية للحكومة والولاء التام للقيادة.

الفرع الثاني: التيارات والأحزاب السياسية:

مرّت الحياة الحزبية في إيران بمرحلتين رئيسيتين؛ المرحلة الأولى تبدأ من تاريخ نجاح الثورة الإسلامية 1979 وإلى غاية 1991، اتسمت خلالها بغياب أحزاب سياسية ذات تأثير عدا حزب الجمهورية الإسلامية، ويرجع ذلك إلى الظروف المحلية (ممثلة أساسا في القبضة القوية للمرشد الأعلى الخميني، والصدامات السياسية غداة قيام الجمهورية الإسلامية)، والإقليمية (ممثلة أساسا في الحرب الإيرانية–العراقية)، أما المرحلة الثانية فتستمر من 1991 وإلى يومنا هذا، واتسمت في مجملها بظهور

---

[1] - Said Arjomand (et al), The Iranian Islamic Clergy : Governmental Politics And Theocracy, Washington : The Middle East Institute.D.C, March 5, 1984, P76.

[2]– يحيى داود عباس، " **قراءة في صلاة الجمعة في إيران بعد مرور ما يقرب ثلاثين عاما على إقامتها**"، مختارات إيرانية، العدد 99، أكتوبر 2008، ص ص 76–77.

[3]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 144.

[4]– يحيى داود عباس، " **قراءة في صلاة الجمعة في إيران بعد مرور ما يقرب ثلاثين عاما على إقامتها**"، مرجع سابق، ص ص 78–79.

عدة تيارات سياسية نتيجة المرونة التي أبداها المرشد الأعلى علي خامنئي، وتوزعت بين اليمين المحافظ واليسار الإصلاحي [1].

وعلى العموم يمكن إجمال هذه التيارات السياسية في قالبين؛ القالب الأول هو الأحزاب الموالية للنظام السياسي، والقالب الثاني هو الأحزاب المعارضة للنظام السياسي، وهو ما سيتم بحثه في هذا العنصر؛ بداية بأحزاب الموالاة السياسية (محافظين وإصلاحيين)، وتاليا بأحزاب المعارضة السياسية (معارضة الداخل ومعارضة الخارج) وتبيان تأثيرها –طبعا– في السلوك الخارجي لإيران.

أولا– أحزاب الموالاة السياسية للنظام:

تتوزع في إيران فصائل حزبية عدة منها التي تؤكد على الطابع الثوري في منهجها، ومنها التي تركز على الطابع الإنمائي والسعي لتطوير الدولة، ومنها التي تركز على عملية إصلاح المنظومة السياسية في البلاد والسعي في سبيل تحقيق التعددية وكفل الحريات [2]، كما أنها في عمومها تعدّ من بين الأحزاب والتيارات السياسية التي عملت –وما تزال تعمل– داخل الساحة السياسية الرسمية الإيرانية، سواء أكانت قد شاركت في الحكم والسلطة السياسية أم لا، ومنها كما سبق الإشارة ما هو محسوب على التيار المحافظ، ومنها ما هو محسوب على التيار الإصلاحي. وفيما يلي سنتعرض لكلٍّ منها بالتفصيل.

ت–التيارات الحزبية المحافظة:

تضم في عمومها كلًّا من الأحزاب التالية: الحزب الجمهوري الإسلامي، حزب كوادر البناء، حزب جمعية المؤتلفة الإسلامي، حزب الله، رابطة علماء الدين المناضلين.

5– الحزب الجمهوري الإسلامي: يعود تاريخ تشكّل هذا الحزب مباشرة بعد نجاح الثورة الإسلامية، وتم ذلك من قبل عدد من رجال الدين المقرّبين من المرشد الأعلى آية الله الخميني، ومغزى ذلك أنهم كانوا يريدون أن يؤكدوا دورهم في الحياة السياسية، انطلاقا من دورهم المركزي في قيام ومن ثَمَّ نجاح الثورة الإسلامية [3]، وقد ضمّ في بداية تأسيسه كلٌّ من: **علي خامنئي**، و**هاشمي رفسنجاني**، و**محمد بهشتي**، و**محمد جواد باهنر**، و**أردبيلي** [4].

---

[1]– سعيد عكاشة، " **الإصلاحيون والمحافظون في إيران...جدل المنفعة المتبادلة !!**"، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد الثاني عشر، يوليو 2001، ص ص 70–71.

[2]– محمد بشندي، " **دولة الفقيه ومعضلة المؤسسية الحزبية في إيران** "، مجلة الدراسات الإيرانية ، السنة الأولى، العدد الثالث، يونيو 2017، ص ص 14–15.

[3]– فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، أفريل 2012، ص 81.

[4]– حجت مرتجى، التيارات السياسية في إيران المعاصرة، ترجمة: محمود علاوي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 47–48.

على المستوى الداخليّ، نجد أن الحزب أيّد مبدأ ولاية الفقيه، ودعمه لسيطرة رجال الدين على الحكم المركزي والتأكيد عليه، ومعارضته بالتالي للأصوات المنادية لمنح الأقليات حُكْمًا ذاتيًّا، ومعارضته كذلك لفكرة قيام مجلس يحلّ محلّ المرشد الأعلى في حال وفاته وتفضيله لتولية المنصب لفقيه من رجال الدين، وتأييده للتخطيط المركزي للاقتصاد، مع ما يستتبع ذلك من عملية تأميمٍ للصناعات الأساسية وسيطرة للدولة على التجارة الداخلية والخارجية [1].

على المستوى الخارجيّ، وفي مجال السياسة الخارجية فقد آمن الحزب بنشر أفكار الثورة الإسلامية الإيرانية إلى خارج إيران من جهة، واعتباره بأن الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة هي العدو الأول للجمهورية الإسلامية من جهة ثانية، ورفضه التعامل مع الاتحاد السوفيتي (سابقا) من منطلق الجانب السلبي الذي طبع العلاقات بين الدولتين عبر التاريخ [2].

6- **حزب جمعية المؤتلفة الإسلامي:** يعدّ من أبرز الأحزاب المحسوبة على التيار المحافظ، وهو عبارة عن خليط من شبكة تحالفات لعدد من الجمعيات الدينية التي لها اهتمام كبير بالجوانب الثقافية والاجتماعية سيما في العاصمة طهران، انضم بعد نجاح الثورة الإسلامية للحزب الجمهوري الإسلامي حتى عام 1987، وبعدها عادت للعمل كمنظمة مستقلة، كما عملت على المحافظة على دورها المؤثر [3].

على المستوى الداخلي، نجد أن الحزب كان يعارض سياسات التخطيط المركزي من قبل الحكومة، والسياسات الحكومية المتعلقة بالسوق القائمة على تدخل الدولة، كما يؤمن بولاية الفقيه بل ويعدّها أساس النظام السياسي، لذلك فعلاقته جد قوية مع الأحزاب الأخرى التي تدور في فلك المحافظين، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب ليس لديه رؤية واضحة، وذلك راجع كون أغلب أعضائه أصبحوا كبارا في السن، وبعضٌ ممّن تبقى منهم خرجوا عن خطه كرابطة علماء الدين المناضلين [4].

7- **حزب الله:** منشأ الحزب هو الحزب الجمهوري الإسلامي، وقد كان في بداياته الأولى ذراعه العسكرية، واعتبرت نهاية الحرب الإيرانية–العراقية بمثابة بداية نشأة هذا الحزب، حيث انخرط فيه

---

[1]– توفيق السيف، مرجع سابق، ص 323.

[2]– ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 32–33.

[3]– طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 46.

[4]– صحيفة صبح الإيرانية، " **دور جمعية المؤتلفة الإسلامية في بنية النظام الإيراني**"، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد الثاني عشر، يوليو 2001، ص-ص 44–45–46.

غالبية الشباب الذين كانوا مشاركين في الحرب، وكانت شعاراتهم التي رفعوها هي مواجهة الفساد الإداري وكذا صد الغزو الثقافي الغربي [1].

على المستوى الداخلي، فإن الحزب يسعى إلى الوقوف مع طبقة الفقراء في مواجهة جشع الأغنياء، ومعارضته كذلك لكل الأفكار الوافدة للداخل الإيراني على رأسها الماركسية واليسارية (بالرغم من قبوله أفكارها فيما يتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية)، وكذا الليبرالية، وقد وقف الحزب في تسعينيات القرن الماضي ضد أفكار الإصلاحيين جملة وتفصيلا [2].

على المستوى الخارجي، يعدّ الحزب من الداعمين للنظام وسياسته الخارجية ولذلك ما يفتأ يدعوا من أجل أن يستمر في طريقه، كذلك فإن الحزب معارضٌ لأي شكلٍ من أشكال التطبيع في العلاقات الخارجية مع الغرب، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي يسعى الحزب من أجل التعامل معها بأسلوب ثوري لأنها تمثّل الاستكبار العالمي بمعية إسرائيل، ومثلُ هذه المواقف هي التي ألقت بظلالها على علاقات إيران مع جيرانها من العرب والمسلمين، وأسبغها التوتر بين الفينة والأخرى [3].

8- رابطة علماء الدين المناضلين: تعود أولى الجذور لهذه الرابطة إلى فترة ما قبل الثورة الإسلامية، وكان هدفها هو الثورة ضد الملكية، وبعد نجاح الثورة الإسلامية استمر عملها السياسي، سيما بعد أن انخرط فيها بعض أقطاب التيار الديني المحسوب على المحافظين من أمثال **آية الله بهشتي، ومطهّري، وأردبيلي، وعلي أكبر ناطق نوري**، والمرشد الحالي **علي خامنئي**[4]، وعلى الرغم من تأثيرها في الداخل الإيراني إلا أن الرابطة لا توصَف بالحزب وذلك راجع لكونها لم تسع للحصول على ترخيص رسمي ضمن قانون الأحزاب، كما تعدّ الرابطة بمثابة الواجهة السياسية الرسمية لجمعية مدرّسي الحوزة العلمية في قم، نظرا لالتقائهما في غالبية التطلعات والتوجهات الفكرية [5].

على المستوى الداخلي، نجد أن الرابطة تدعوا إلى انتهاج أسلوب الاقتصاد الحر من جهة، مع المحافظة على الشؤون الاجتماعية من جهة أخرى، ومزيدٍ من المركزية في مؤسسات الدولة تحقيقا للانضباط السياسي من جهة ثالثة، ولذلك عُرِف عنها محاربتها للأفكار الغربية الوافدة على المجتمع،

---

[1]- حجت مرتجى، مرجع سابق، ص ص 72-73.

[2]- سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران منذ الثمانينات وحتى 1997 ، ترجمة: نبيل علي العتوم، لندن: مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2012، ص 57.

[3]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 47.

[4]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية ، مرجع سابق، ص 157.

[5]- توفيق السيف، مرجع سابق، ص 343.

والتي هي –بحسبها– تشكّل خطرا على الثقافة الإسلامية في الداخل الإيراني [1]، أما على المستوى الخارجي فإن الرابطة تدعوا إلى التشدد في علاقاتها الخارجية مع الدول التي تصنّفها ضمن محور الاستكبار العالمي، وتأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل [2].

لكن بمرور الوقت بدأ نجم الرابطة بالأفول وتراجع تأثيره لصالح أحزاب سياسية أخرى، ومردّ ذلك أنه يقف عاجزا على تجديد كوادره الذين بلغوا من الكبر عتيّا، وإيثارهم العمل الديني على العمل السياسي، يضاف إليها انتشار الأفكار الإصلاحية بين النخبة المثقفة وعامة الناس على حد سواء، ورغبة هؤلاء في الانضمام إليها، الأمر الذي أضعف ليس فقط الرابطة بل التيار المحافظ، لذلك مُنيت الرابطة بهزائم سياسية ليس أولها الانتخابات الرئاسية لعام 1997 [3]، ولن يكون آخرها حتما أنها لم تقدم مرشّحا للرئاسيات الأخيرة التي شهدتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ث– التيارات الحزبية الإصلاحية:

تضم في عمومها كلًّا من الأحزاب التالية: حركة تحرير إيران، حزب كوادر البناء، مجاهدو الثورة الإسلامية، حزب جبهة المشاركة، تجمع علماء الدين المناضلين.

6– حركة تحرير إيران : تأسست قبل الثورة الإسلامية في مواجهة تسلط الشاه بعد أن انشقت عن الحركة الأم وهي الجبهة الوطنية، وضمت في صفوفها ساسة ورجال دين معروفين مثل **مهدي بازركان** وكذا **آية الله طالقاني**، ونتيجة للمضايقات التي مورست ضدها كان عملها سرّيا في غالبه حتى غداة اندلاع الثورة الإسلامية، أين ظهر اسم الحركة للعلن مجددا[4]، وبعد نجاح الثورة الإسلامية قام **آية الله الخميني** بتعيين رئيس الحركة **بازركان** في منصب رئيس للحكومة المؤقتة، ولكنها لم تستمر طويلا بسبب استقالته (بازركان) من منصبه على خلفية أحداث السفارة الأمريكية، لأنه كان يرى أن ما قام به الطلبة من اعتداء على السفارة واعتقالهم لطاقمها لا يمتّ بصلة للأعراف الدبلوماسية من جهة، ومن جهة أخرى أن ذلك سيترتب عليه عواقب وخيمة على الدولة الفتيّة [5].

---

[1]– طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 45.

[2]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 157.

[3]– توفيق السيف، مرجع سابق، ص 346.

[4]– محمد جواد لاريجاني، الحكومة: دراسات في مشروعيتها وفاعليتها، بيروت: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، 2001، ص45.

[5]– ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص 110.

على المستوى الداخلي، سعت الحركة من أجل تعزيز اللحمة الوطنية وخدمة مطالب الشعب الإيراني، كما دعت إلى إعطاء تصور معاصر للدين يكون وسطا بين تصور علماء الدين التقليديين من جهة ودعاة العلمانية من جهة ثانية، الأمر الذي جعلها تلقى إقبالا من قبل العديد من القوى الوطنية ونخبة المجتمع ورجال الدين، وهو ما عجزت عنه العديد من الأحزاب والحركات [1]، أما على المستوى الخارجي فمُجمَل ما يمكن قوله أن للحركة آراء سديدة لو أنها وجدت طريقها للتطبيق والتنفيذ، لكن استقالة رئيسها من الحكومة المؤقتة وما تلاها من تصدعات في صفوفها، وكذا كاريزمية آية الله الخميني والطوق الذي فرضه عليها حال دون تجسيد مختلف أفكارها وبقائها حبيسة منتسبيها[2].

7- **حزب كوادر البناء:** مثّلت نهاية الحرب الإيرانية- العراقية بداية ظهور هذا الحزب، لكن تأسيسه بصورة رسمية كان في عام 1996، وذلك بعد انفصاله عن مجمع رجال الدين المجاهدين، ويدعوا الحزب إلى نوع من الحكومة الشعبية تكون قاعدتها المجتمع وتدار بواسطة الخبراء والتكنوقراط وعلماء الدين معا، مع تغليب دور علماء الدين في تسيير شؤون الحكم [3].

على المستوى الداخلي، فإن الحزب يدعوا إلى التنمية السياسية والتطور، وتقليل دور الدولة في الاقتصاد، ودعم القطاع الخاص مع زيادة الضرائب، وتعدّ الطبقة الوسطى هي قاعدة الحزب الأساسية، كما أنها مرتبطة بالحكومة وتحديدا الشريحة العليا منها، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب اعتبر من دعاة الواقعية، لأنه يركز على مسألة الانفتاح في الشؤون الدولية وإقامة علاقات مع دول العالم على أساس المصالح المشتركة [4].

8- **مجاهدو الثورة الإسلامية:** أنشئت هذه الحركة قبل الثورة الإسلامية تحديدا عام 1951 وكانت أنشطتها وقتها في كل أنحاء الدولة الإيرانية إبان حكم الشاه، وكان مؤسسوها هم من المنشقين عن حركة مجاهدي خلق المعارضة (سيأتي ذكرها في أحزاب المعارضة)، ويعتبرون من المعتدلين فيها، وتشكلت حركة مجاهدي الثورة الإسلامية من اتحاد سبع مجموعات سياسية، وقد شملت هذه المجموعة كلًّا من: الأمة الواحدة، وحدة بدر، وحدة الصف، الفلاح، الفلق، المنصورون، الموحّدون،

---

[1]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 158.

[2]- علي محافظة، مرجع سابق، ص ص 129-130.

[3]- سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران 1981-1997، ترجمة: علاء الرضائي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2000، ص 77.

[4]- حجت مرتجى، مرجع سابق، ص 57.

جمعت كل هذه الأطياف فكرة أحقية الإمام الخميني بالزعامة وضرورة الجهاد المسلح ضد الشاه، وتوحدت كليّا بعد انتصار الثورة الإسلامية بناء على توصية المرشد الأعلى [1].

ويتضح أهمية دور المنظمة وقربها أول الأمر من المرشد الأعلى في المناصب التي حصل عليها أعضاؤها؛ فقد تسلّم **محسن رضائي** قيادة الحرس الثوري، و**محمد علي رجائي** أصبح رئيسا للجمهورية عام 1981، و**بهزاد نبوي** وزيرا للصناعات الثقيلة، وقد تم اعتمادها لاحقا (عام 1998) بشكل رسمي بعد أن انفصلت عن الحزب الجمهوري (الذي كانت قد انضمت إليه في الثمانينيات) ونأت بنفسها عن خطه السياسي، واستطاعت أن تشكّل نفسها من جديد، بل وتستقطب عددا لا يستهان به من فئات المجتمع نخبة كانت أو من عامة الشعب [2].

على المستوى الداخلي، كان الحزب يدعوا أول الأمر إلى بسط سيطرة الدولة على التجارة والاقتصاد وكل ما من شأنه أن يدخل في هذا المضمار، لكن فيما بعد ونظرا لتغير قناعات قادته السياسيين (كبهزاد نبوي مثلا) فإن ذلك شكّل نوعا من التحوّل في الأفكار السياسية للحزب، بداية من دعوته لرفع يد الدولة على الاقتصاد والتجارة وإعطاء هامش للقطاع الخاص، مرورا بقضية ولاية الفقيه التي أصبح الحزب ينادي بضرورة تحديد صلاحياته وفق الدستور، وانتهاء بمطالبه بضرورة كفل الحريات العامة والعدالة الاجتماعية، هذا التحول جعل أفكار الحزب أكثر اعتدالا وليبرالية، سيما مع انضمام شخصيات ضليعة في المجال السياسي أمثال **مير حسين موسوي** للحزب وما عُرِف عنه من نضاله في مجال الإصلاحات السياسية [3].

9- **حزب جبهة المشاركة:** تأسس هذا الحزب بإيعاز من الرئيس السابق **محمد خاتمي** وكان ذلك في عام 1998، ضّم في بدايته شخصيات من خيرة ساسة الجمهورية أمثال **سعيد حاجاريان** وكذا **معصومة ابتكار** و**عباس عبدي**، ونتيجة لذلك تمكن الحزب من حصد أغلبية المقاعد الانتخابية لعام 1999، واستطاع هذا الحزب أن يحقق فوزا كبيرا في الانتخابات البرلمانية لعام 2000، ليتراجع عام 2004 مع انتخابات مجلس الشورى [4].

على المستوى الداخلي، فقد عُدّ الحزب من أبرز الأحزاب الإصلاحية التي برزت في الساحة الإيرانية طيلة فترة رئاسة خاتمي (من 1999 إلى 2005)، ويهدف الحزب إلى التنمية السياسية

---

[1]- فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، مرجع سابق، ص ص 110-111.

[2]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 43.

[3]- حجت مرتجى، مرجع سابق، ص 58.

[4]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 44.

ودعم الحريات العامة، وحفظ حقوق الشعب مع ما يستدعيه ذلك من تطبيق كامل للدستور واحترامه، وأن الحكومة الإسلامية هي التي يختارها الشعب ومشروعيتها بالتالي قائمة على الالتزام بالدستور[1]، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب اعتمد على تسويق سياسة الانفتاح والتعامل مع دول العالم وفق فكرة حوار الحضارات لرئيس الحزب محمد خاتمي[2]، والتي كان لها الصدى الواسع فشهدت العلاقات الإيرانية مع الجوار العربي مثلا انفراجا (كما سيأتي ذكره في ثنايا هذه الأطروحة)، وكذا شهدت العلاقات مع "الشيطان الأكبر " الولايات المتحدة الأمريكية تناغما في وجهات النظر (كما سيأتي ذكره لاحقا).

10- تجمع علماء الدين المناضلين: انبثقت هذه الحركة من الحركة الأم رابطة علماء الدين المناضلين عام 1988 بسبب خلافات حول السياسات الداخلية والخارجية، وأبرزها كان متمحورا حول المعايير الواجب توفرها لاختيار المرشحين للعضوية في البرلمان، الأمر الذي جعلها تعيش في عزلة شبه سياسية طيلة سنوات، لتعيد الظهور مع وصول أحد أعضائها السابقين محمد خاتمي لسدّ الحكم عام 1997 والذي أعطاها متنفسا وثقة أكبر لخوض غمار السياسة من جديد [3]، وضمت في صفوفها شخصيات فذة في الساحة السياسية الإيرانية أمثال **مهدي كروبي** (مرشح الرئاسيات عام 2009)، وكذا **علي أكبر محتشمي** (وزير الداخلية السابق)، و**موسوي خوئينيها** (رئيس تحرير صحيفة سلام)، و**عبد الواحد موسوي لاري** (وزير الداخلية السابق).

على المستوى الداخلي، فإن الحزب يدعوا إلى إعطاء الأولوية للقطاع الحكومي في المجالات الاقتصادية، وإعطاء هامش أكبر للخواص من جهة ولسيطرة الدولة على القطاعات الرئيسية المتعلقة بالأمن القومي من جهة ثانية، أما على المستوى الخارجي فإن الحزب ينادي إلى الانفتاح قدر المستطاع في مجال العلاقات الخارجية وفق ما تقتضيه ظروف المرحلة الحالية، هذا دون نسيان القضايا المصيرية للأمة الإسلامية تأتي في مقدمتها دعم المستضعفين، وكذا النضال من أجل تحرير القدس وإرجاع سيادتها [4].

ثانيا – أحزاب المعارضة السياسية للنظام:

[1] – سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران منذ الثمانينات وحتى 1997 ، ترجمة: نبيل علي العتوم، مرجع سابق، ص 78.

[2]- سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران 1981–1997، ترجمة: علاء الرضائي، مرجع سابق، ص 84

[3]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 157

[4]- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مرجع سابق، ص 42.

لئن كانت الرغبة في الإطاحة بنظام الشاه مدعاة للاتحاد بين المشارب السياسية والفكرية في إيران، فإن لنجاح الثورة والإطاحة بالنظام الملكي فيما بعد كان مدعاة للاختلاف؛ فسرعان ما انقسم حلفاء الأمس في رؤيتهم للنظام السياسي الجمهوري الجديد، فمنهم من عارض اسم الجمهورية الإسلامية، ومنهم من عارض ولاية الفقيه، ونتيجة لهذه الاختلافات ظهرت أحزاب معارضة للنظام السياسي، سواء أكان ذلك في البدايات الأولى له أم لاحقا ، وعلى العموم يمكن تقسيم أحزاب المعارضة السياسية للنظام الإيراني إلى نوعين : معارضة الخارج ومعارضة الداخل. وهو ما سيتم بحثه فيما يلي.

ت-معارضة الخارج:

نقصد هنا بمعارضة الخارج أحزاب المعارضة التي تمارس نشاطها من خارج إيران، لذلك سيتم التركيز هنا على كل من الحزب الشيوعي الإيراني (تودة)، وكذا منظمة مجاهدي خلق.

3- **الحزب الشيوعي الإيراني (تودة):** تأسس هذه الحزب في شمال إيران في بدايات القرن الماضي، وذلك راجع لوجود القوات السوفيتية وقتها في المنطقة من جهة، وعدم وجود حزب منظم في المنطقة عينها من جهة ثانية، يضاف إليها أن المنطقة تعدّ مركزا للأقليات الإيرانية المطالبة بالحكم الذاتي (والتي يتفق الحزب مع أهدافها) من جهة ثالثة، وضعف السيطرة المركزية على المنطقة وقتها من جهة رابعة [1].

وكان الحزب قويّا بالإضافة إلى ثقله السياسي الأمر الذي دفع بالشاه إلى حبس المنتسبين إليه وفرار من تبقى منه للخارج وتنسيق عملهم هناك مع آية الله الخميني، لذلك لم يهاجم الخميني الحزب في خطاباته، لكن الأمر لم يبق على حاله بعد انتصار الثورة وإعلان الجمهورية الإسلامية، بداية بمعارضته لأسلمة النظام السياسي، وكذا اتهامه من قبل السلطة الجديدة بالتواطؤ مع خبراء سوفييت من أجل العمل على الانقلاب ضد النظام الجديد عام 1983، لذلك فرّت أغلبية قياداته للخارج وأصبحت جزءا من المعارضة الإيرانية [2].

والملاحظ أن الحزب الشيوعي لم يستطع الحفاظ على قاعدته الشعبية طويلا والتي كان يتمتع بها قبل نجاح الثورة الإسلامية، رغم أن طروحاته كانت تلتقي مع رغبات شريحة عريضة من القوى

[1]- أحمد نوري النعيمي، حسين علي الجميلي، النظام السياسي في تركيا وإيران، بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2007، ص 457.

[2]- علي محافظة، مرجع سابق، ص 131.

الاجتماعية في الداخل الإيراني [1]، إلا أن إخفاقه في التعامل الصحيح مع مجريات الثورة وما بعد الثورة ألّب عليه الرأي العام الداخلي، هذا الأخير الذي استند وقتئذ في معارضته للحزب لفتاوي رجال الدين وآرائهم في الحزب، وهم الذين لم يتوانوا لحظة باتهامه بالانتهازية [2].

غير أنه برأينا فإن لتراجع تأثير الحزب أسباب داخلية تلاقت مع أسباب خارجية؛ الداخلية منها تتلخص في أن أفكار الحزب كانت تتعارض مع الواقع الجديد للإيرانيين ومعتقداتهم بعد نجاح الثورة وإعلان الجمهورية الإسلامية، أما الخارجية منها فتتلخص هي الأخرى في كون أن الداعم الحقيقي للحزب والمتمثل في الاتحاد السوفيتي قد انهار تماما من جهة ومن جهة أخرى فإن الدعم الغربي للمعارضة الإيرانية استمر فقط مع الأحزاب والفصائل التي تعمل ضمن أجندتها، كل هذه الأمور مجتمعة برأينا أسهمت بصورة أو بأخرى في تراجع تأثير الحزب داخليا وخارجيا.

4- **منظمة مجاهدي خلق:** تأسست هذه الحركة عام 1965 من قبل ثلاثة أشخاص هم **محمد حنيف** و**سعيد محسن** و**علي أصغر بديع**، وكانت أفكارهم عند تأسيس المنظمة دينية إسلامية، غير أنهم ما لبثوا أن انفتحوا على الأفكار الماركسية الثورية وحاولوا مزاوجتها مع الإسلام في شكل عام، لاعتقاد قادتها بعدم وجود تعارض ما بين الأفكار الإسلامية الثورية وما بين الأفكار الماركسية، الأمر الذي جعلها تصنّفُ لدى البعض كونها منظمة يسارية، في حين يصنّفها آخرون بأنها منظمة ثورية إسلامية[3].

وتشكّل المنظمة حركة المعارضة الرئيسية للنظام الإيراني، وقد تكونت كانشقاق عن حركة الحرية احتجاجا على عدم تقدّمها في تحقيق أهدافها، وعندما تصاعدت حدة مقاومة الشاه في نهاية السبعينيات شارك أعضاؤها في دعم المقاومة ولعبوا دورا كبيرا في التعبئة الجماهيرية [4]، وتمكّنت من حشد الآلاف ومساندة الثورة الإسلامية بعد نجاحها، وكانت قوة المنظمة تتركز في الجامعات، إذ نشرت أفكارها بين صفوف الطلبة، وكان لها دور في عملية احتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين في السفارة الأمريكية آنذاك بطهران عام 1979 [5].

---

[1]- محمد شفيعي فر، الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية، ترجمة: محمد حسن زراقط ، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2007، ص 153.

[2]- عبد الكريم سروش، السياسة والتدين: دقائق نظرية ومآزق عملية، ترجمة: أحمد القبانجي، لبنان: مؤسسة الانتشار العربي، 2009، ص 42.

[3]- ويلفريد بوختا، إيران بعد ربع قرن من الجمهورية الأولى إلى الثالثة، مرجع سابق، ص 13.

[4]- نفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص 159.

[5]- سكوت ريتر، استهداف إيران: حقيقة الخطط التي يعدّها البيت الأبيض لتغيير النظام، ترجمة: أمين الأيوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 20 .

لاحقا، كان لتدخل المنظمة في الصراع الدائر بين رجال الدين والرئيس السابق **أبو الحسن بني صدر**، وكان لوقوفها إلى جانب هذا الأخير ودعمها له، أن مثَّل ذلك أولَ مؤشّر على تدهور العلاقة بين السلطة السياسية لرجال الدين وبين منظمة مجاهدي خلق، واتُّهِمت المنظمة بعد ذلك بالعديد من الأعمال التخريبية في إيران ضد السلطة، وقتلها لرئيس الجمهورية **محمد رجائي** عام 1981، كل هذه الأمور دفعت بالسلطات إلى شن حملة اعتقالات في صفوف المنظمة وإعدام البعض منهم، وهروب زعيمها **مسعود رجوي** إلى فرنسا عام 1981 ثم لاجئا في العراق عام 1986 [1].

بالإضافة لدعم المنظمة للرئيس السابق **أبو الحسن بني صدر** فقد كان هناك خلاف آخر بينها وبين السلطة الدينية، تركز في مجمله حول اعتراض المنظمة على اسم الدولة في حد ذاته، فقد كانت تريد أن تكون التسمية هي الجمهورية الديمقراطية الإسلامية الإيرانية، فضلا عن رفضها الكلي لمنصب ولاية الفقيه، الأمر الذي جعل **الخميني** لاحقا يبعد رئيس المنظمة من الترشح للرئاسة [2].

داخليا، كانت أهداف المنظمة تتركز في إقامة حكومة ديمقراطية وتعددية، واحترام كل الأديان، ومنح الأقليات حكما ذاتيا في إطار الدولة الإيرانية، والعمل على خلق مجتمع متجانس متساوٍ خال من الطبقات الاجتماعية، ورفض كل أشكال الحكم الرجعي (لرجال الدين)، خارجيا، ترى المنظمة بأن العمل المسلح هو الحل الوحيد لتحقيق أهداف الدولة الإيرانية، ونتيجة لهذا شكّلت المنظمة حكومة في المنفى تحت مسمى الجمهورية الديمقراطية الإسلامية الإيرانية، وعمدت إلى وضع برنامج العمل لهذه الحكومة وكل ما من شأنه تحقيق مطالب المنظمة [3].

ويرجع العديد من المهتمّين بالحركات السياسية المعارضة في إيران ضُعْفَ قدرة المنظمة على التأثير في الداخل الإيراني لسببين مهمّين، أولاهما هو ارتباطها بالخارج وربط مصيرها به كمصادر تمويل وتسليح، وثانيهما أن أغلب عملياتها ضد السلطة كانت من خارج الحدود الإقليمية [4]، مع ذلك تبقى المنظمة – في رأينا– من أقوى تنظيمات المعارضة للنظام السياسي الإيراني، ويمكن أن تكون إحدى مَعَاوِلِ الغرب –على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية– من أجل إحداث تغيير في إيران.

ث– معارضة الداخل:

[1] – أمل حمادة، الخبرة الإيرانية: الإنتقال من الثورة إلى الدولة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص 218.

[2] - Keith Crane and others, Iran's Political, Demographic, Economic Vulnerabilities, Washington: Santa Monica, 2008, P 25

[3] – طلال عتريسي، جيو استراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، مرجع سابق، ص 209.

[4] – شيرين عبادي، إيران تستيقظ: مذكرات الثورة والأمل، ترجمة: حسام عيتاني، بيروت : دار الساقي، الطبعة الأولى، 2010، ص 104.

نقصد هنا بمعارضة الداخل أحزاب المعارضة التي تمارس نشاطها داخل إيران، لذلك سيتم التركيز هنا على كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكذا أحزاب المعارضة في إقليم الأهواز، وأخيرا أحزاب المعارضة في كل من بلوشستان وأذربيجان الإيرانيتين.

4- الحزب الديمقراطي الكردستاني: البدايات الأولى للحزب كانت قبل نجاح الثورة الإسلامية، وبعد قيام الجمهورية الإسلامية تركزت مطالب الحزب في المُجمل العام حول المطالبة بتحقيق الحكم الذاتي في إدارة شؤون الأكراد، والعمل على توحيد الإقليم والاعتراف من ثمّ باللغة الكردية لغة رسمية لسكان الإقليم، والتعاون مع باقي الشعب الإيراني من أجل تقدم ورفاهية البلاد كلها، والسعي من أجل إقامة نظام حكم ديمقراطي [1].

وقد حصل الحزب أول الأمر على حقيبتين وزاريتين في الحكومة المؤقتة، ولأن الدستور الإيراني الصادر عام 1979 لم يتضمن نصّا صريحا بتحقيق الحكم الذاتي ولا أي شيء من المطالب الستة التي رفعها الحزب لآية الله الخميني، والتي ضمت -إلى جانب الحكم الذاتي- توحيد كل أكراد إيران، وكذا تمكينهم من حل مشكلاتهم الخاصة بأنفسهم باستثناء الخارجية والدفاع وما له علاقة بخطط طويلة المدى، وأيضا تولية الأمور الإدارية للمنطقة للجنة تنفيذية كردية مستقلة عن السلطة المركزية في طهران، على أن تكون مهمة الحفاظ على الأمن الداخلي مسنودة للأكراد دون غيرهم، وأخيرا ترسيم اللغة الكردية جنبا إلى جنب مع الفارسية وتضمينها في المراسلات الرسمية [2].

ونظرا لتخوف السلطات الحاكمة على رأسهم آية الله الخميني من استشراء هذه المطالب لدى الأقليات الأخرى، واعتبار ذلك تهديدا للأمن القومي واللحمة الإيرانية، جاءت المادة 15 من الدستور لتنص على منح الأقليات حقوقا ثقافية محدودية، الأمر الذي نجم عنه اندلاع انتفاضة في كردستان استمرت حتى 1983، وهو العام الذي حلّ فيه الحزب وطرد زعيمه **عبد الرحمن قاسملوا** من مجلس خبراء الدستور [3]، وعدّت الحكومة مطالب الحزب أعلاه بأنها مؤامرة ضد الثورة الإسلامية ومكاسبها، لذلك لجأت إلى استخدام الحل العسكري لوقف الانتفاضة والسيطرة التامة على الإقليم، وتم لها ذلك بالتعاون مع الحركات الكردية في دول الجوار الإيراني في كل من العراق وسوريا وتركيا [4].

---

[1]- سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2005، ص 56.

[2]- سبهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية: سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2004، ص 119.

[3]- سعد ناجي جواد، مرجع سابق، ص 73.

[4]- سبهر ذبيح، مرجع سابق، ص 120.

لقد أدى تعاون النظام الحاكم في إيران مع الحركات الكردية إلى تمزق وتشرذم الحركة الكردية في الداخل الإيراني، غير أن الحرب الأمريكية على العراق مثّلت لأكراد إيران مغْنَمًا كبيرا وجب الاستفادة منه، فاستعاد الحزب نشاطه في شمال العراق وشمال غرب إيران، بعد حصوله على دعم القوات الأمريكية الضمني أو الصريح، الأمر الذي دفع بمهتمين بالشأن الكردي – كعلي محافظة مثلا– للقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعمَد لاستخدام هذا الحزب كورقة ضغط ضد النظام السياسي في المستقبل إما لتغيير النظام جذريّا أو التأثير في توجهاته الخارجية وتغييرها [1].

5– الأحزاب السياسية في إقليم الأهواز: تاريخيا، تأسس أول حزب في الإقليم عام 1964 تحت مسمّى حزب السعادة، وكانت توجهاته وقتذاك تتلخص في السعي من أجل الحصول على حقوق مدنية لمواطني الإقليم أُسوَةً بباقي سكان إيران، إلا أن محاولات الحزب باءت كلها بالفشل، الأمر الذي دفع لتأسيس منظمات وحركات مسلّحة منها الحركة العربية لتحرير الأهواز [2].

وقد كان لمشاركة القوى السياسية الفاعلة في إقليم الأهواز في الثورة الإيرانية ضد الحكم الملكي أهمية خاصة، وذلك راجع لتمركز أهم المنشآت النفطية في هذا الإقليم، إذ أدى الإضراب في مراكز الإنتاج والتكرير النفطي إلى شل الحياة الاقتصادية في عموم إيران، وبعد انتصار الثورة الإسلامية خرج العرب في الأهواز –كباقي القوميات المنتشرة في إيران– للمطالبة بحقوقهم القومية، إلا أن النظام الإيراني تمكّن من إنهاء هذه الحركة –وبالمثل باقي الحركات– بالقوة العسكرية ولم يعترف بالتالي بحقوقهم القومية إلا ضمن إطار الدستور الإسلامي الصادر عام 1979 [3].

وتسببت السياسة الإيرانية عام 1981 في إعلان تشكيل الجبهة العربية لتحرير الأهواز من قبل فصائل سياسية عدة، تلخصت مجملها في التصدي للاستغلال والتخلف، وكذا السعي من أجل لملمة الشمل العربي في إقليم الأهواز، وأخيرا العمل مع القوميات الإيرانية الأخرى من أجل نيل حقوقهم القومية والثقافية [4]، ونتيجة لهذا تحوي الأهواز اليوم على ثلاثِ اتجاهات حزبية سياسية؛ **الأول** قومي عربي يطالب بالاستقلال التام عن إيران، وتأسيس دولة عربية كون الأهواز عربية وجزء من الوطن العربي، **الثاني** يساري ذو مطالب اجتماعية لا يرى مانعا من العيش في كنف الدولة الإيرانية، ويجد قبولا لدى شريحة عريضة من مثقفي وطلاب الإقليم، **الثالث** ديني قريب من السلطة السياسية

---

[1] – علي محافظة، مرجع سابق، ص ص 195–196.

[2] – خالد المسالمة، الأحواز الأرض العربية المحتلة، ألمانيا: مركز الدراسات العربية–الألمانية، الطبعة الثانية، 2008، ص ص 140–141.

[3] - Zayar. D, The Iranian Revolution - Past, Present and Future, Iran: Iran Chamber Society, July 2006, p 34.

[4] – فاطمة الصمادي، عرب الأهواز: أزمة الهوية القومية وحقوق المواطنة، تم تصفح الموقع بتاريخ 16–01–2019
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/09/180930092119361.html

الحاكمة مشاركٌ لها في مشاريعها، ويدعوا لتغليب الهوية المذهبية وإعلائها على حساب الهوية القومية، ويجد هذا الاتجاه قبولا لدى رجال دين الإقليم وبعض وجهاء العشائر [1].

على العموم، فإن الأحزاب السياسية في إقليم الأهواز ليس لديها مشكلة بخصوص نوعية الحكم في إيران، مع ذلك فإن سعيها حثيث من أجل الظفر بحقوقها ومطالبها القومية، والاستفادة من موارد وثروات الإقليم الذي يرزح قاطنوه تحت نير الفقر والبطالة، وتحسين مستواهم المعيشي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي على حد سواء.

6- **الأحزاب السياسية في بلوشستان وأذربيجان الإيرانيتين:** بالنسبة لبلوشستان الإيرانية، فإن أول ما نستهلّه هو الإشارة لأبرز الأحزاب السياسية فيها ممثلةً في الجمعية البلوشية المتحدة، والحركة الوطنية البلوشية، وحزب الشعب البلوشي، وأخيرا حركة الفرقان، أما الأمر الثاني وهو التذكير بمشاركة شعب البلوش الإيراني إلى جانب الخميني في الثورة ضد الحكم الملكي [2]، آملا في حصوله على مغانم تتلخص في مجملها حول الحصول على حقوقهم القومية وتحسين أوضاعهم الاجتماعية بوصف إقليمهم من أفقر الأقاليم بين الأقاليم الإيرانية، إضافة إلى تمكينهم من حكم ذاتي وحقوق للمسلمين السنّة، والذي لن يتأتى إلا بتعديل دستوري يستتبعه اعتراف بالأحزاب السالفة الذكر وتأكيد مطالبهم فيه [3]، وهو ما لم يتحقق لحد اليوم.

أما بالنسبة لأذربيجان الإيرانية، فأول ما يمكن الإشارة إليه هو الحزب الذي تأسس في إيران عام 1945 تحت مسمّى الحزب الديمقراطي الأذربيجاني، ليس كأول حزب يتأسس بل كذلك كأول حزب يعلن إقامة جمهورية آذرية مستقلة بدعم سوفياتي، لكن ما لبث أن دحرته قوات الشاه عام 1946 بعد انسحاب السوفييت من شمال إيران، وبعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 اعتبرت أحزاب المعارضة في أذربيجان الإيرانية من بين الأحزاب المتدنية المستوى، وذلك راجع لعدة أسباب منها التاريخ الطويل والمشترك بين الآذريين الأتراك مع الفرس في حكم إيران منذ عهد الدولة الصفوية، يضاف إليها أن بعض النخب الحاكمة في إيران هم من أصول آذرية يأتي في مقدمتهم المرشد الأعلى الحالي **آية الله علي خامنئي**، الأمر الذي يدل على أن الغالبية العظمى من أذربيجان الإيرانية

---

[1]- خالد المسالمة، مرجع سابق، ص ص 157-160.

[2]- يحيى داود عباس، " **بلوش إيران**"، مختارات إيرانية، السنة الثامنة، العدد 108، يوليو 2009، ص 75.

[3]- إبراهيم غرايبة، القومية البلوشية: أصولها وتطورها، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-01-2019
http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/09/20139257395486584.html

مندمجة مع النظام السياسي ومع سياساته الداخلية والخارجية من جهة، ومع القومية الفارسية من جهة ثانية، ومع المذهبية الشيعية من جهة ثالثة [1].

الفرع الثالث: المجتمع المدني:

بداية وجب التعقيب على شيء مهم وهو بخصوص إشكالية فصل التيارات والأحزاب السياسية عن المجتمع المدني، لأنه لا يخفى علينا أن هناك جدلا يثار حول ما إذا كانت الأحزاب السياسية تصنّف ضمن منظمات المجتمع المدني أم لا ؟، هذا الجدل حقيقة أنتج تيارين أساسيين[2]؛ الأول يُخرِج الأحزاب السياسية من منظمات المجتمع المدني، وحُجّته في ذلك أن الأحزاب السياسية تسعى للوصول إلى السلطة، في حين أن منظمات المجتمع المدني لا تسعى للوصل إلى السلطة. التيار الثاني يُدرج الأحزاب السياسية كفصيل مشكّل للمجتمع المدني، وحجته في ذلك أن الأحزاب السياسية عندما تكون خارج السلطة فإنها تقوم بمهام في جانب منها هي مهام وأدوار مؤسسات المجتمع المدني، وقد تم الأخذ هنا بالرأي الأول والحجة في ذلك أنه حتى لما تكون الأحزاب السياسية خارج السلطة فإن عملها ومهامها وأدوارها التي تقوم بها يكون من أجل الوصول إلى السلطة السياسية مستقبلا.

بالعودة الآن إلى العنوان الأساسي لهذا الفرع، يمكن القول أن المجتمع المدني في إيران هو مجتمع نخبوي، تلعب فيه النخبة دورا لا يستهان به في الحياة العامة الإيرانية هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنه لا يخفى علينا كون أغلب مؤسسات المجتمع المدني في إيران مرتبطة بالدولة ارتباطا وثيقا[3]، وتضمّ هذه المؤسسات في طياتها أربع فئات يمكن ملاحظتها في الساحة السياسية الإيرانية؛ الفئة الأولى هي المؤسسات الخيرية، الفئة الثانية هي المؤسسات الإعلامية، الفئة الثالثة هي الحركات الطلابية، والفئة الرابعة والأخيرة هي الحركة النسوية. وفيما يلي سنتعرض لكل منها بشيء من التفصيل مع تبيان تأثيرها في السياستين الداخلية والخارجية لإيران.

أولا- المؤسسات الخيرية:

[1]- يحيى داود عباس، " **القوميات والعرقيات الإيرانية: حالة الآذريين**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 85، أغسطس 2007، ص ص 83-84.

[2]- أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 99-100.

[3]- كريم أرغنده بور، " **مكانة المجتمع المدني في إيران**"، مختارات إيرانية، السنة الثامنة، العدد 88، نوفمبر 2007، ص ص 46-47.

المؤسسات الخيرية في إيران لها تاريخ طويل لكنها برزت بشكل كبير للواجهة بعد الثورة الإسلامية، بسبب أعمالها ورأسمالها المكوَّنِ من مصادرة أملاك الشاه وأمواله والموالين له، والمؤسسات الخيرية هي مؤسسات غير حكومية وغير ربحية وتمارس نشاطها بحرّية ويتم إعفاؤها من الضرائب، ويقوم المرشد الأعلى بتعيين مدراء هذه المؤسسات من أجل ممارسة مهامها والتي تتقدمها تقديم المساعدات الخيرية [1]، وبسبب امتلاك هذه المؤسسات للعديد من الميزات التي هي حكر لها دون سواها ، وحصولها على الدعم الحكومي وإدارتها من قبل نخبة رجال الدين المقربين للمرشد الأعلى، حدث خلافٌ في توصيفها بين من يراها مؤسسات شبه رسمية، وبين من يراها منظمات غير حكومية مستقلة عن الدولة وصل بها الأمر في بعض الأحيان إلى وقوفها ضد قرارات الدولة [2].

وعموما يمكن تصنيف المؤسسات الخيرية إلى نوعين: مؤسسات خيرية ذات طابع ديني، ومؤسسات خيرية ذات طابع مدني، وفيما يلي سنتعرض لبعض منها.

ب-المؤسسات الخيرية ذات الطابع الديني:

أولى هذه المؤسسات نجد " **مؤسسة الشهيد** " والتي تأسست بعد الثورة الإسلامية، وتأخذ على عاتقها مهمة مساعدة العائلات الفقيرة وعائلات الشهداء الذين قضوا في الحرب ضد النظام البهلوي أو في الحرب الإيرانية العراقية، وتُحصِّل مواردها المالية من خلال ما تمت مصادرته من أملاك الشاه ومواليه [3]، بالإضافة إلى ما تملكه من مصانع ومنشآت ووكالات تجارية ومستشفيات وحتى جامعات، ويبرز تأثيرها في السياستين الداخلية والخارجية عن طريق خدماتها والتي تأخذ شكل مساعدات في المجالات الصحية والتعليمية، إلى جانب تقديم الوظائف في فروع مؤسساتها المختلفة داخليا وكذا في بعض الدول الإسلامية والعربية [4].

ثاني المؤسسات الخيرية ذات الطابع الديني هي " **مؤسسة الإمام الرضا** "، وتتلخص مهمتها في إدارة ضريح الإمام الرضا وكذا الممتلكات والأموال الخاصة بالإمام من هدايا ونذور، وكانت قبل الثورة خاضعة لقيود الحكم الملكي لتُلحق فيما بعد بالمرشد الأعلى من ناحية تعيين رئيسها، وتحصّل المؤسسة

---

[1]- محمد عباس ناجي، " **من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران** "، مرجع سابق، ص 11.

[2]- ويلفريد بوختا، من يحكم إيران: بنية السلطة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص 101.

[3]- صحيفة شرق الإيرانية، " **منظمات المجتمع المدني**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 74، سبتمبر 2006، ص 53.

[4]- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 151-152.

مواردها المالية من خلال ما تملكه من أراضٍ زراعية ومحلات تجارية وأزيد من 56 شركة وجامعتين ومعاهد عدة [1]، ويبرز تأثير هذه المؤسسة في السياستين الداخلية والخارجية من خلال استغلالها لإدارتها للمزارات الدينية في إيران، كما تعدّ المؤسسة من بين أبرز المؤسسات الخيرية الداعمة لسياسات النظام داخليا وخارجيا، وتقدّم خدماتها في كل المجالات الاجتماعية والسياسية، وتعدّ وفقا لتقرير **أندرو هينغز** إمبراطورية مالية بحق إذ تفوق مداخيلها السنوية المائة (100) مليون دولار [2].

آخر هذه المؤسسات هي " **مؤسسة إمداد الإمام** "، والتي تم إنشاؤها بعد الثورة الإيرانية لمساعدة الفقراء والمحتاجين، وكذا مساعدة المتضررين من الكوارث الطبيعية، وتضم مؤسسات وشركات تجارية داخل إيران وخارجها، ويتجلى تأثيرها في السياستين الداخلية والخارجية من خلال دعمها وتمويلها بالعدّة والعتاد لأنشطة الحرس الثوري الإيراني وكذا الاستخبارات الإيرانية [3].

ت- المؤسسات الخيرية ذات الطابع المدني:

أول هذه المؤسسات هي " **مؤسسة المستضعفين**" التي تم إنشاؤها عام 1979، وحلّت محل " **مؤسسة بهلوي** " بعد أن تم الاستيلاء على الممتلكات والأموال العائدة لهذه المؤسسة والتي تقدّر بأزيد من ثلاث (03) مليارات دولار، يضاف إليها بعض الأموال المصادَرة للعائلات المرتبطة بالحكم الملكي السابق [4]، وتعد المؤسسة ثاني أكبر المؤسسات في إيران بعد شركة النفط الوطنية الإيرانية، وهو ما يجعل تأثيرها كبيرًا على السياستين الداخلية والخارجية لإيران، والذي يتم عن طريق استغلالها للخدمات التي تقدمها داخل وخارج إيران، والتي تشمل تقديم المساعدات المالية والأعمال الخيرية، والترويج للنموذج الإيراني وتوجهاته السياسية من خلال فروع المؤسسة في الخارج [5].

ثاني هذه المؤسسات هي " **مؤسسة 15 خرداد**" والتي يرجع تاريخ تأسيسها إلى فترة ما قبل الثورة الإيرانية تحديدا إلى 15 جوان 1963، وتموّل هذه المؤسسة من ممتلكاتها العقارية وما يخصص لها من أموال الخمس بأمر من **آية الله الخميني** ، من أجل مساعدة المحتاجين والأعمال الخيرية الأخرى داخل

---

[1]- محمد عباس ناجي، " **من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران** "، مرجع سابق، ص 12.

[2]- ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 103-104.

[3]- محمد عباس ناجي،" **من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران** "، مرجع سابق، ص 12.

[4]- أمل حمادة، مرجع سابق، ص 187.

[5]- كيان تاج بخش، " **الانتخابات المحلية في إيران: اللامركزية والمجتمع المدني**"، فصلية إيران والعرب ، السنة الثانية، العدد 5، صيف 2003، ص 33.

وخارج الجمهورية، ويتجلى تأثيرها في السياستين الداخلية والخارجية للنظام كونها تستغل قربها من مؤسسة المرشد الأعلى للتأثير في عديد من القرارات السياسية داخليا والعمل على الترويج للنموذج الإيراني وسياسته خارجيا مع ما يتوافق وخط مؤسسة المرشد الأعلى [1].

آخر هذه المؤسسات هي " **مؤسسة الإسكان**" والتي تتضح مهمتها من تسميتها، وتتلخص في السعي لتوفير السكن للعائلات الإيرانية الفقيرة والمعوزة، وخاصة الذين تضرروا إبان الحكم الملكي، أو كانوا ضحايا لأعمال الحروب (خاصة الحرب الإيرانية العراقية) والكوارث الطبيعية، ويتجلى تأثيرها في السياسة الداخلية عن طريق إنشائها لعدد من الدور والمجمّعات السكنية في مناطق عدة في إيران، أما خارجيا فإنها قدمت قروضا لأفراد وشركات في الدول الإسلامية والعربية لبناء المساكن والعمل على استمالتهم، كما تملك العديد من الفنيين والمهندسين والذين كان لهم الدور الكبير في إدارة الحرب الإيرانية العراقية وعدّوا بالتالي بمثابة كادر هندسي لمتابعة أمور الحرس الثوري الإيراني [2].

ثانيا –الصحافة والإعلام ووسائل الاتصال:

مرت الصحافة الإيرانية بمرحلتين أساسيتين؛ الأولى جاءت بعد الثورة الإيرانية مباشرة، واستمرت طيلة الحرب الإيرانية العراقية، تميزت بتعدد الأجهزة الرقابية على المادة الإعلامية، وكانت هناك خمسة أجهزة رقابية * تقوم بتصفية المادة الإعلامية قبل أن تصل إلى المواطن، أما المرحلة الثانية فكانت نهاية الحرب، إذ بدأت بعض التطورات وإن كانت جزئية من خلال إلغاء مجلس إعلام الحرب وكذا زيادة البرامج التي تُعنَى بالجانب الاجتماعي[3] ، كما عُدّت المرحلة الممتدة من عام 1997 طفرة حقيقية في

---

[1] – كريم أرغنده بور، مرجع سابق، ص 46.

[2] – كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني...نشأته وتكوينه ودوره، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الثالثة، 1998، ص ص 64–65.

* – تتعاون وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع مجموعة من الوزارات والهيئات الحكومية حيث تساعد النظام في بسط سيطرته على عملية بث الأخبار ووسائل الإعلام، فنجد كلّا من وزارة الاستخبارات، والأمن الوطني، وقسم التضليل الإعلامي، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، والمجلس الأعلى للفضاء السيبراني. للمزيد أنظر:

فراس إلياس، التداخل بين الإعلام والثقافة والاستخبارات في إيران، تم تصفح الموقع بتاريخ 18–01–2019

https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/the-overlap-of-media-culture-and-intelligence-in-iran

[3] – نيفين عبد المنعم مسعد، " **الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتحدي العولمة الثقافية**"، المستقبل العربي ، العدد 249، ديسمبر 1999، ص ص 22–23.

الصحافة والإعلام الإيرانية على مستوى الكم والنوع، إذ صدرت أزيد من ألف (1000) مطبوعة بمختلف اللغات منها مطبوعات يومية وأسبوعية وشهرية، بالإضافة إلى تنوع مواضيعها[1].

واليوم هناك العديد من الصحف التي تصدر في إيران، منها صحف تابعة للتيار المحافظ منها مثلا " كيهان " و" رسالت " و" جمهوري إسلامي "، ومنها ما تعود للتيار الإصلاحي وأهمها "صبح أمروز"[2]، وجدير بالذكر إن التيار الإصلاحي يولي أهمية كبيرة للإعلام وهويته واستقلاله من أجل أن يستقطب ويكسب المواطن الإيراني، لذلك نجد الرئيس السابق **محمد خاتمي** في كتابه " الديمقراطية وحاكمية الأمة " يطالب ببناء تقنيات الاتصال والإعلام بالشاكلة الموجودة في دول العالم، فيكفي –بحسب رأيه– لوكالة أنباء أن تبثّ خبرا متقدما بوقت قصير جدا عن باقي الوكالات الإخبارية أن تترك أثرا في الرأي العام فيغيّر وجهات نظر كثيرة، ويرى أنه من الأهمية بمكان تزويد المواطن بالمعلومات الصحفية التي تقضي على الإشاعة [3].

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن وسائل الإعلام في إيران لا تقتصر فقط على الصحف والمطبوعات، بل تتعداها إلى وسائل الإعلام الرقمي ممثّلة في الأطباق الفضائية والإنترنت وكذا الهاتف النقال، وتعدّ هذه الوسائل من الآليات الفاعلة في تحريك الشارع الإيراني تجاه القضايا السياسية الداخلية والخارجية للجمهورية الإسلامية بسبب عدم إمكانية السيطرة عليها من قبل السلطة [4]، وقد ظهرت جوانب من تأثيرها خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2009، من خلال استخدام شبكة الإنترنت من قبل المعارضة كمنبر للتعبير عن آرائها ونقل أخبارها عالميا ومحليّا، الأمر الذي استغله الغرب والتدخل لإثارة الأوضاع في إيران عبر الإنترنت، حدث ذلك عندما قدمت وزارة الخارجية الأمريكية طلبا لشركات التواصل الاجتماعي في 16 جويلية 2009 إرجاء عمليات التحديث، حتى تتمكن من نشر الأخبار وإيصالها للإيرانيين، وزيرة الخارجية الأمريكية **هيلاري كلينتون** ذهبت لأكثر من ذلك، حينما أشارت أن شبكة الإنترنت بمثابة أداة محورية للديمقراطية في إيران [5].

---

[1]– صحيفة أمروز الإيرانية،" **مقدمة لتأميم الصحافة**"، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 105، أبريل 2009، ص 55.

[2]– منال الريني، " **القوى الداخلية في المجتمع الإيراني– المحور الأول: القوى السياسية**"، ملفات إقليمية ، أكتوبر 2015، ص 36.

[3]– محمد خاتمي، الديمقراطية وحاكمية الأمة، ترجمة: سرمد الطائي، دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 12–13.

[4]– نيفين عبد المنعم مسعد، " **إيران إلى أين ؟** "، المستقبل العربي ، العدد 365، جويلية 2009، ص 26.

[5]– عادل عبد الصادق، " **الإنترنت والديمقراطية: الأبعاد النظرية وملامح التأثير – دراسة حالة إيران**"، مختارات إيرانية ، السنة الثامنة، العدد 108، يوليو 2009، ص ص 92–93.

وبالرغم من أهمية الإنترنت ودخوله بقوة في حياة الإيرانيين إلا أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات ضد هذه الخدمة، منها حجب العديد من المواقع الإلكترونية وتقليل حجم سرعتها، الأمر الذي قوبل بمعارضة من قبل بعض البرلمانيين والأكاديميين الذين عبّروا عن خشيتهم من أن يؤثر على تقدم إيران العلمي، وانتهى الأمر بالحد من دور الإنترنت بصورة كبيرة، وذلك بعد رجحان الكفة لصالح الطبقات المحافظة والمعارضة لانتشار هذه الخدمة في إيران [1]، في مقابل ذلك تعالت أصوات من أجل رفع الحظر على قرار مجلس الشورى الإسلامي الذي اتُّخِذ عام 1994 والذي ينصّ على منع تصنيع واستعمال الأطباق الفضائية وكذا أقراص الفيديو، وحجتهم في ذلك أن حظر استخدام هذه النوع من الآليات سيؤدي لا محالة لزيادة استخدامها بشكل سري وعلى نطاق واسع، الأمر الذي ينجم عنه عسر وصعوبة بالغة من أجل مراقبتها [2].

ويبرز تأثير وسائل الإعلام في السياسيتين الداخلية والخارجية الإيرانية عن طريق استخدامها كوسيلة ضغط ضد النظام أو دعم له، من منطلق أن أغلبها –كما سبق وأشرنا– تابع لمؤسسات رسمية وغير رسمية موالية أو معارضة، الأمر الذي يجعلها تلعب دورًا مهمّا في تحريك الرأي العام وما احتجاجات جويلية 2009 إلا دليل على ذلك، والتي ارتكزت فيها المعارضة على وسائل الإعلام من أجل التأثير على النظام داخليا، وجعل العالم يضغط عليه خارجيا من أجل مزيد من الحرية والحؤول بالتالي دون قمع المعارضة، وإعطاء هامش أكبر للممارسة الديمقراطية.

ثالثا– الحركات الطلابية والشبابية والمنظمات النسائية:

بالنسبة للحركات الطلابية والشبابية فإن ما يمكن قوله أن الشباب يمثلون قوة كبيرة في إيران وذلك لارتفاع نسبتهم بين السكان، وأيضا أن للطلاب تأثيرا كبيرا على الحياة السياسية الإيرانية، الأمر الذي أدركته القيادة الإيرانية بعد نجاح الثورة مما دفع بها إلى إحاطتهم باهتمام خاص، عن طريق إعادة تنظيمهم مع ما يتلاءم مع الأسس الجديدة للنظام السياسي الجديد خوفا من أن تخترقهم الأفكار المخالفة الوافدة [3]، بل إن تخوف القيادة الإيرانية تعداه للمؤسسات التعليمية، ونتيجة لذلك قامت بإغلاق الجامعات في السنوات الأولى التي تلت نجاح الثورة الإيرانية تحديدا الفترة 1980–1983، فترةٌ تمّ فيها استبدال المناهج الدراسية ذات الصبغة الغربية بالمناهج الإسلامية [4].

---

[1]– نيفين عبد المنعم مسعد، " **الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتحدي العولمة الثقافية** "، مرجع سابق، ص ص 25–26.

[2]– نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 167–168.

[3]– صحيفة شرق الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 56–57.

[4]– أمل حمادة، مرجع سابق، ص 207.

ويبرز تأثير الحركات الطلابية والشبابية في السياستين الداخلية والخارجية لإيران عن طريق تنظيم نشاطاتها، فقد تم إنشاء مكتب تحت مسمّى " تحكيم الوحدة " وهو تجمّع لاتحادات الطلبة والمعلمين والمهندسين، ويقوم بتنسيق مواقفهم السياسية ويمارس دورا على مستوى الجامعات والمدارس [1]، بل إن الأمر تعدّاه لدرجة أنهم قدموا لوائح الترشح للانتخابات العامة بصورة مستقلة، وقد ظهر نشاط الحركات الطلابية في الحياة السياسية الإيرانية بشكل ملفت في فترة رئاسة الإصلاحي **محمد خاتمي** ، تحديدا في عام 1999 عندما شاركت في المظاهرات التي حدثت في الحي الجامعي بطهران تأييدا للرئيس **خاتمي** وإصلاحاته السياسية، وكذلك مع احتجاجات الحركة الخضراء في جويلية 2009 والتي أجبرت النظام على تقديم تنازلات كثيرة للحركة مخافة أن يتفاقم الوضع ويهدد النظام برمّته ويأذن بحرب داخلية [2].

وعلى الرغم من النقائص التي تعتري الحركات الطلابية والشبابية بسبب القبضة الحديدة للنظام والسلطة أو غياب الكوادر المؤهلة (التي تم تدجينها) إلا أنها تبقى أهم حركة مؤثرة في الحياة السياسية الإيرانية الداخلية والخارجية، نظرا لما تمثّله –كما سبق الإشارة إليه– من ثقل سكاني تستطيع تغيير العديد من سياسات النظام داخليا وخارجيا إلى السكة والطريق الذي يعبر عن طموحها ورغباتها ليس آنيا بل على المدى البعيد كذلك.

وبالنسبة للمنظمات النسائية فإن ما يمكن الاستهلال به هو التذكير بمشاركة المرأة في الثورة الإيرانية وقبولها للقوانين الصادرة في الأيام الأولى للثورة كفرض الحجاب وحرمانها من توليها لبعض المناصب الحكومية التي كانت متاحة لها في عهد الشاه [3]، وعلى الرغم من أن صدور هذه القوانين كان في بداية تأسيس الجمهورية الإسلامية، والتي عدّها البعض مقيّدة لحقوق المرأة وحريتها، إلا أنها أخذت بالتغير تدريجيّا خاصة بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية، وهي الفترة التي شهدت إدخال تعديلات كثيرة أسهمت في رفع القيود عن حقوق المرأة وحريتها [4]، وكان في مقدمة التعديلات تخصيص نسبة من

---

[1]– محمد باقر حشمت زاده، " **الطلاب الجامعيون الإيرانيون والسياسة: دراسة بسيكولوجية ميدانية**"، فصلية إيران والعرب ، السنة الثانية، العدد 5، صيف 2003، ص ص 84–85.

[2]– سمير زكي البسيوني، " **بعد مرور ثلاثين عاما على قيام الثورة ...شباب إيران أقل راديكالية وأكثر نزوعا للتغيير**"، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 104، مارس 2009، ص ص 82–83.

[3]– حسين صوفى محمد، " **المرأة الحائرة بين الدين والسياسة في إيران**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 72، يوليو 2006، ص ص 139–140.

[4]– زهرا عرب، " **مكانة المرأة في المجتمع الإيراني**"، مختارات إيرانية ، السنة الثالثة، العدد 33، أبريل 2003، ص ص 64–65.

التخصصات العلمية للنساء، وكذا تعيين المرأة في المحاكم بصفة مشاور قانوني وقاضي تحقيق، ووسع بالتالي من مجالات عملها [1].

كما خص الدستور الإيراني المرأة بعدد من النصوص الدستورية منها ما يخصها مباشرة، ومنها ما يخص الأسرة بشكل عام، ونتيجة لارتفاع معدلات تعليمها التي فاقت نسبتها 90 % من إجمالي عدد النساء اللائي في سن التعليم، وكذا نسبة الإناث في الجامعات إلى الذكور حوالي 52 % ، فقد انعكس كل هذا على سوق الشغل في إيران والذي تظفر النساء بحصة 47 % من مجموع الوظائف الحكومية [2].

غير بعيد عن هذا، فإن المنظمات النسائية في إيران تلعب دور الوسيط بين المجتمع النسوي وصناع القرار، يتم ذلك عبر عدد من المؤسسات التي تأخذ على عاتقها مهمة إيصال مطالب النساء لصانع القرار، ومن مؤشرات الدور النخبوي للمرأة الإيرانية هو أن أغلب المنظمات النسائية تترأسها نساء من النخبة الإيرانية مثلا نجد "جمعية النساء الإسلامية" برئاسة **زهراء مصطفوي** (ابنة آية الله الخميني) ووجود مثلا **فائزة رافسنجاني** كعضو في مجلس الشورى الإسلامي ورئاستها للنشاطات الرياضية النسوية في إيران [3].

ويتجلى تأثير المنظمات النسائية في السياستين الداخلية والخارجية من خلال الوزن السياسي للمرأة الإيرانية، وهو ما ينعكس على واقع ومستقبل النظام السياسي، ولا أدل على ذلك من السباق المحموم بين التيارات السياسية ممثلة في شكلها العام في الإصلاحيين والمحافظين من أجل كسب التيارات النسائية ومنظماتها، إدراكا منهم لوزنها وثقلها في البلاد وخاصة خلال الانتخابات [4].

الصحافة والإعلام الإيرانية على مستوى الكم والنوع، إذ صدرت أزيد من ألف (1000) مطبوعة بمختلف اللغات منها مطبوعات يومية وأسبوعية وشهرية، بالإضافة إلى تنوع مواضيعها[5].

واليوم هناك العديد من الصحف التي تصدر في إيران، منها صحف تابعة للتيار المحافظ منها مثلا " كيهان " و" رسالت " و" جمهوري إسلامي "، ومنها ما تعود للتيار الإصلاحي وأهمها "صبح أمروز"[1]،

---

[1]– مهناز اشتري، " **المرأة الإيرانية ومهنة المحاماة : رؤية للنتائج والآثار**"، فصلية إيران والعرب ، السنة الثانية، العدد 5، صيف 2003، ص 110.

[2]– بهزار حميديه، " **ولاية المرأة كيف يراها المجتمع الإيراني ؟** "، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 72، يوليو 2006، ص 67.

[3]– جميلة كديور، " **المرأة ورئاسة الجمهورية**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 74، سبتمبر 2006، ص ص 51–52.

[4]– صحيفة نامه الإيرانية، " **المرأة في ظل بقايا الأحزاب الإيرانية**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 67، فبراير 2006، ص 56.

[5]– صحيفة أمروز الإيرانية،" **مقدمة لتأميم الصحافة**"، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 105، أبريل 2009، ص 55.

وجدير بالذكر إن التيار الإصلاحي يولي أهمية كبيرة للإعلام وهويته واستقلاله من أجل أن يستقطب ويكسب المواطن الإيراني، لذلك نجد الرئيس السابق **محمد خاتمي** في كتابه " الديمقراطية وحاكمية الأمة " يطالب ببناء تقنيات الاتصال والإعلام بالشاكلة الموجودة في دول العالم، فيكفي –بحسب رأيه– لوكالة أنباء أن تبثّ خبرا متقدما بوقت قصير جدا عن باقي الوكالات الإخبارية أن تترك أثرا في الرأي العام فيغيّر وجهات نظر كثيرة، ويرى أنه من الأهمية بمكان تزويد المواطن بالمعلومات الصحفية التي تقضي على الإشاعة [2].

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن وسائل الإعلام في إيران لا تقتصر فقط على الصحف والمطبوعات، بل تتعداها إلى وسائل الإعلام الرقمي ممثّلة في الأطباق الفضائية والإنترنت وكذا الهاتف النقال، وتعدّ هذه الوسائل من الآليات الفاعلة في تحريك الشارع الإيراني تجاه القضايا السياسية الداخلية والخارجية للجمهورية الإسلامية بسبب عدم إمكانية السيطرة عليها من قبل السلطة [3]، وقد ظهرت جوانب من تأثيرها خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2009، من خلال استخدام شبكة الإنترنت من قبل المعارضة كمنبر للتعبير عن آرائها ونقل أخبارها عالميا ومحليّا، الأمر الذي استغله الغرب والتدخل لإثارة الأوضاع في إيران عبر الإنترنت، حدث ذلك عندما قدمت وزارة الخارجية الأمريكية طلبا لشركات التواصل الاجتماعي في 16 جويلية 2009 إرجاء عمليات التحديث، حتى تتمكن من نشر الأخبار وإيصالها للإيرانيين، وزيرة الخارجية الأمريكية **هيلاري كلينتون** ذهبت لأكثر من ذلك، حينما أشارت أن شبكة الإنترنت بمثابة أداة محورية للديمقراطية في إيران [4].

وبالرغم من أهمية الإنترنت ودخوله بقوة في حياة الإيرانيين إلا أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات ضد هذه الخدمة، منها حجب العديد من المواقع الإلكترونية وتقليل حجم سرعتها، الأمر الذي قوبل بمعارضة من قبل بعض البرلمانيين والأكاديميين الذين عبّروا عن خشيتهم من أن يؤثر على تقدم إيران العلمي، وانتهى الأمر بالحد من دور الإنترنت بصورة كبيرة، وذلك بعد رجحان الكفة لصالح الطبقات المحافظة والمعارضة لانتشار هذه الخدمة في إيران [5]، في مقابل ذلك تعالت أصوات من أجل رفع الحظر على قرار مجلس الشورى الإسلامي الذي اتُّخِذ عام 1994 والذي ينصّ على منع تصنيع واستعمال

---

[1] – منال الريني، " **القوى الداخلية في المجتمع الإيراني– المحور الأول: القوى السياسية**"، ملفات إقليمية ، أكتوبر 2015، ص 36.

[2] – محمد خاتمي، الديمقراطية وحاكمية الأمة، ترجمة: سرمد الطائي، دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 12–13.

[3] – نيفين عبد المنعم مسعد، " **إيران إلى أين ؟** "، المستقبل العربي ، العدد 365، جويلية 2009، ص 26.

[4] – عادل عبد الصادق، " **الإنترنت والديمقراطية: الأبعاد النظرية وملامح التأثير – دراسة حالة إيران**"، مختارات إيرانية ، السنة الثامنة، العدد 108، يوليو 2009، ص ص 92–93.

[5] – نيفين عبد المنعم مسعد، " **الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتحدي العولمة الثقافية** "، مرجع سابق، ص ص 25–26.

الأطباق الفضائية وكذا أقراص الفيديو، وحجتهم في ذلك أن حظر استخدام هذه النوع من الآليات سيؤدي لا محالة لزيادة استخدامها بشكل سري وعلى نطاق واسع، الأمر الذي ينجم عنه عسر وصعوبة بالغة من أجل مراقبتها [1].

ويبرز تأثير وسائل الإعلام في السياسيتين الداخلية والخارجية الإيرانية عن طريق استخدامها كوسيلة ضغط ضد النظام أو دعم له، من منطلق أن أغلبها –كما سبق وأشرنا– تابع لمؤسسات رسمية وغير رسمية موالية أو معارضة، الأمر الذي يجعلها تلعب دورًا مهمّا في تحريك الرأي العام وما احتجاجات جويلية 2009 إلا دليل على ذلك، والتي ارتكزت فيها المعارضة على وسائل الإعلام من أجل التأثير على النظام داخليا، وجعل العالم يضغط عليه خارجيا من أجل مزيد من الحرية والحؤول بالتالي دون قمع المعارضة، وإعطاء هامش أكبر للممارسة الديمقراطية.

ثالثا – الحركات الطلابية والشبابية والمنظمات النسائية:

بالنسبة للحركات الطلابية والشبابية فإن ما يمكن قوله أن الشباب يمثلون قوة كبيرة في إيران وذلك لارتفاع نسبتهم بين السكان، وأيضا أن للطلاب تأثيرا كبيرا على الحياة السياسية الإيرانية، الأمر الذي أدركته القيادة الإيرانية بعد نجاح الثورة مما دفع بها إلى إحاطتهم باهتمام خاص، عن طريق إعادة تنظيمهم مع ما يتلاءم مع الأسس الجديدة للنظام السياسي الجديد خوفا من أن تخترقهم الأفكار المخالفة الوافدة [2]، بل إن تخوف القيادة الإيرانية تعداه للمؤسسات التعليمية، ونتيجة لذلك قامت بإغلاق الجامعات في السنوات الأولى التي تلت نجاح الثورة الإيرانية تحديدا الفترة 1980–1983، فترةٌ تمّ فيها استبدال المناهج الدراسية ذات الصبغة الغربية بالمناهج الإسلامية [3].

ويبرز تأثير الحركات الطلابية والشبابية في السياستين الداخلية والخارجية لإيران عن طريق تنظيم نشاطاتها، فقد تم إنشاء مكتب تحت مسمّى " تحكيم الوحدة " وهو تجمّع لاتحادات الطلبة والمعلمين والمهندسين، ويقوم بتنسيق مواقفهم السياسية ويمارس دورا على مستوى الجامعات والمدارس [4]، بل إن الأمر تعدّاه لدرجة أنهم قدموا لوائح الترشح للانتخابات العامة بصورة مستقلة، وقد ظهر نشاط الحركات الطلابية في الحياة السياسية الإيرانية بشكل ملفت في فترة رئاسة الإصلاحي **محمد خاتمي** ، تحديدا في

[1] – نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 167–168.

[2] – صحيفة شرق الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 56–57.

[3] – أمل حمادة، مرجع سابق، ص 207.

[4] – محمد باقر حشمت زاده، " **الطلاب الجامعيون الإيرانيون والسياسة: دراسة بسيكولوجية ميدانية**"، فصلية إيران والعرب ، السنة الثانية، العدد 5، صيف 2003، ص ص 84–85.

عام 1999 عندما شاركت في المظاهرات التي حدثت في الحي الجامعي بطهران تأييدا للرئيس **خاتمي** وإصلاحاته السياسية، وكذلك مع احتجاجات الحركة الخضراء في جويلية 2009 والتي أجبرت النظام على تقديم تنازلات كثيرة للحركة مخافة أن يتفاقم الوضع ويهدد النظام برمّته ويأذن بحرب داخلية [1].

وعلى الرغم من النقائص التي تعتري الحركات الطلابية والشبابية بسبب القبضة الحديدة للنظام والسلطة أو غياب الكوادر المؤهلة (التي تم تدجينها) إلا أنها تبقى أهم حركة مؤثرة في الحياة السياسية الإيرانية الداخلية والخارجية، نظرا لما تمثّله –كما سبق الإشارة إليه– من ثقل سكاني تستطيع تغيير العديد من سياسات النظام داخليا وخارجيا إلى السكة والطريق الذي يعبر عن طموحها ورغباتها ليس آنيا بل على المدى البعيد كذلك.

وبالنسبة للمنظمات النسائية فإن ما يمكن الاستهلال به هو التذكير بمشاركة المرأة في الثورة الإيرانية وقبولها للقوانين الصادرة في الأيام الأولى للثورة كفرض الحجاب وحرمانها من توليها لبعض المناصب الحكومية التي كانت متاحة لها في عهد الشاه [2]، وعلى الرغم من أن صدور هذه القوانين كان في بداية تأسيس الجمهورية الإسلامية، والتي عدّها البعض مقيّدة لحقوق المرأة وحريتها، إلا أنها أخذت بالتغير تدريجيّا خاصة بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية، وهي الفترة التي شهدت إدخال تعديلات كثيرة أسهمت في رفع القيود عن حقوق المرأة وحريتها [3]، وكان في مقدمة التعديلات تخصيص نسبة من التخصصات العلمية للنساء، وكذا تعيين المرأة في المحاكم بصفة مشاور قانوني وقاضي تحقيق، ووسع بالتالي من مجالات عملها [4].

كما خص الدستور الإيراني المرأة بعدد من النصوص الدستورية منها ما يخصها مباشرة، ومنها ما يخص الأسرة بشكل عام، ونتيجة لارتفاع معدلات تعليمها التي فاقت نسبتها 90 % من إجمالي عدد

---

[1]– سمير زكي البسيوني، " **بعد مرور ثلاثين عاما على قيام الثورة ...شباب إيران أقل راديكالية وأكثر نزوعا للتغيير**"، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 104، مارس 2009، ص ص 82–83.

[2]– حسين صوفى محمد، " **المرأة الحائرة بين الدين والسياسة في إيران**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 72، يوليو 2006، ص ص 139–140.

[3]–زهرا عرب، " **مكانة المرأة في المجتمع الإيراني**"، مختارات إيرانية ، السنة الثالثة، العدد 33، أبريل 2003، ص ص 64–65.

[4]– مهناز اشتري، " **المرأة الإيرانية ومهنة المحاماة : رؤية للنتائج والآثار**"، فصلية إيران والعرب ، السنة الثانية، العدد 5، صيف 2003، ص 110.

النساء اللائي في سن التعليم، وكذا نسبة الإناث في الجامعات إلى الذكور حوالي 52 % ، فقد انعكس كل هذا على سوق الشغل في إيران والذي تظفر النساء بحصة 47 % من مجموع الوظائف الحكومية [1].

غير بعيد عن هذا، فإن المنظمات النسائية في إيران تلعب دور الوسيط بين المجتمع النسوي وصناع القرار، يتم ذلك عبر عدد من المؤسسات التي تأخذ على عاتقها مهمة إيصال مطالب النساء لصانع القرار، ومن مؤشرات الدور النخبوي للمرأة الإيرانية هو أن أغلب المنظمات النسائية تترأسها نساء من النخبة الإيرانية مثلا نجد "جمعية النساء الإسلامية" برئاسة **زهراء مصطفوي** (ابنة آية الله الخميني) ووجود مثلا **فائزة رافسنجاني** كعضو في مجلس الشورى الإسلامي ورئاستها للنشاطات الرياضية النسوية في إيران [2].

ويتجلى تأثير المنظمات النسائية في السياستين الداخلية والخارجية من خلال الوزن السياسي للمرأة الإيرانية، وهو ما ينعكس على واقع ومستقبل النظام السياسي، ولا أدل على ذلك من السباق المحموم بين التيارات السياسية ممثلة في شكلها العام في الإصلاحيين والمحافظين من أجل كسب التيارات النسائية ومنظماتها، إدراكا منهم لوزنها وثقلها في البلاد وخاصة خلال الانتخابات [3].

الصحافة والإعلام الإيرانية على مستوى الكم والنوع، إذ صدرت أزيد من ألف (1000) مطبوعة بمختلف اللغات منها مطبوعات يومية وأسبوعية وشهرية، بالإضافة إلى تنوع مواضيعها[4].

واليوم هناك العديد من الصحف التي تصدر في إيران، منها صحف تابعة للتيار المحافظ منها مثلا " كيهان " و" رسالت " و" جمهوري إسلامي "، ومنها ما تعود للتيار الإصلاحي وأهمها "صبح أمروز"[5]، وجدير بالذكر إن التيار الإصلاحي يولي أهمية كبيرة للإعلام وهويته واستقلاله من أجل أن يستقطب ويكسب المواطن الإيراني، لذلك نجد الرئيس السابق **محمد خاتمي** في كتابه " الديمقراطية وحاكمية الأمة " يطالب ببناء تقنيات الاتصال والإعلام بالشاكلة الموجودة في دول العالم، فيكفي –بحسب رأيه– لوكالة أنباء أن تبثّ خبرا متقدما بوقت قصير جدا عن باقي الوكالات الإخبارية أن تترك أثرا في الرأي العام

[1] – بهزار حميديه، " **ولاية المرأة كيف يراها المجتمع الإيراني ؟** "، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 72، يوليو 2006، ص 67.

[2] – جميلة كديور، " **المرأة ورئاسة الجمهورية**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 74، سبتمبر 2006، ص ص 51–52.

[3] – صحيفة نامه الإيرانية، " **المرأة في ظل بقايا الأحزاب الإيرانية**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 67، فبراير 2006، ص 56.

[4] – صحيفة أمروز الإيرانية،" **مقدمة لتأميم الصحافة**"، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 105، أبريل 2009، ص 55.

[5] – منال الريني، " **القوى الداخلية في المجتمع الإيراني– المحور الأول: القوى السياسية**"، ملفات إقليمية ، أكتوبر 2015، ص 36.

فيغيّر وجهات نظر كثيرة، ويرى أنه من الأهمية بمكان تزويد المواطن بالمعلومات الصحفية التي تقضي على الإشاعة [1].

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن وسائل الإعلام في إيران لا تقتصر فقط على الصحف والمطبوعات، بل تتعداها إلى وسائل الإعلام الرقمي ممثّلة في الأطباق الفضائية والإنترنت وكذا الهاتف النقال، وتعدّ هذه الوسائل من الآليات الفاعلة في تحريك الشارع الإيراني تجاه القضايا السياسية الداخلية والخارجية للجمهورية الإسلامية بسبب عدم إمكانية السيطرة عليها من قبل السلطة [2]، وقد ظهرت جوانب من تأثيرها خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2009، من خلال استخدام شبكة الإنترنت من قبل المعارضة كمنبر للتعبير عن آرائها ونقل أخبارها عالميا ومحليّا، الأمر الذي استغله الغرب والتدخل لإثارة الأوضاع في إيران عبر الإنترنت، حدث ذلك عندما قدمت وزارة الخارجية الأمريكية طلبا لشركات التواصل الاجتماعي في 16 جويلية 2009 إرجاء عمليات التحديث، حتى تتمكن من نشر الأخبار وإيصالها للإيرانيين، وزيرة الخارجية الأمريكية **هيلاري كلينتون** ذهبت لأكثر من ذلك، حينما أشارت أن شبكة الإنترنت بمثابة أداة محورية للديمقراطية في إيران [3].

وبالرغم من أهمية الإنترنت ودخوله بقوة في حياة الإيرانيين إلا أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات ضد هذه الخدمة، منها حجب العديد من المواقع الإلكترونية وتقليل حجم سرعتها، الأمر الذي قوبل بمعارضة من قبل بعض البرلمانيين والأكاديميين الذين عبّروا عن خشيتهم من أن يؤثر على تقدم إيران العلمي، وانتهى الأمر بالحد من دور الإنترنت بصورة كبيرة، وذلك بعد رجحان الكفة لصالح الطبقات المحافظة والمعارضة لانتشار هذه الخدمة في إيران [4]، في مقابل ذلك تعالت أصوات من أجل رفع الحظر على قرار مجلس الشورى الإسلامي الذي اتُّخِذ عام 1994 والذي ينصّ على منع تصنيع واستعمال الأطباق الفضائية وكذا أقراص الفيديو، وحجتهم في ذلك أن حظر استخدام هذه النوع من الآليات سيؤدي لا محالة لزيادة استخدامها بشكل سري وعلى نطاق واسع، الأمر الذي ينجم عنه عسر وصعوبة بالغة من أجل مراقبتها [5].

ويبرز تأثير وسائل الإعلام في السياسيتين الداخلية والخارجية الإيرانية عن طريق استخدامها كوسيلة ضغط ضد النظام أو دعم له، من منطلق أن أغلبها –كما سبق وأشرنا– تابع لمؤسسات رسمية

---

[1] – محمد خاتمي، الديمقراطية وحاكمية الأمة، ترجمة: سرمد الطائي، دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 12–13.

[2] – نيفين عبد المنعم مسعد، " **إيران إلى أين ؟** "، المستقبل العربي ، العدد 365، جويلية 2009، ص 26.

[3] – عادل عبد الصادق، " **الإنترنت والديمقراطية: الأبعاد النظرية وملامح التأثير – دراسة حالة إيران**"، مختارات إيرانية ، السنة الثامنة، العدد 108، يوليو 2009، ص ص 92–93.

[4] – نيفين عبد المنعم مسعد، " **الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتحدي العولمة الثقافية** "، مرجع سابق، ص ص 25–26.

[5] – نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 167–168.

وغير رسمية موالية أو معارضة، الأمر الذي يجعلها تلعب دورًا مهمّا في تحريك الرأي العام وما احتجاجات جويلية 2009 إلا دليل على ذلك، والتي ارتكزت فيها المعارضة على وسائل الإعلام من أجل التأثير على النظام داخليا، وجعل العالم يضغط عليه خارجيا من أجل مزيد من الحرية والحؤول بالتالي دون قمع المعارضة، وإعطاء هامش أكبر للممارسة الديمقراطية.

ثالثا – الحركات الطلابية والشبابية والمنظمات النسائية:

بالنسبة للحركات الطلابية والشبابية فإن ما يمكن قوله أن الشباب يمثلون قوة كبيرة في إيران وذلك لارتفاع نسبتهم بين السكان، وأيضا أن للطلاب تأثيرا كبيرا على الحياة السياسية الإيرانية، الأمر الذي أدركته القيادة الإيرانية بعد نجاح الثورة مما دفع بها إلى إحاطتهم باهتمام خاص، عن طريق إعادة تنظيمهم مع ما يتلاءم مع الأسس الجديدة للنظام السياسي الجديد خوفا من أن تخترقهم الأفكار المخالفة الوافدة [1]، بل إن تخوف القيادة الإيرانية تعداه للمؤسسات التعليمية، ونتيجة لذلك قامت بإغلاق الجامعات في السنوات الأولى التي تلت نجاح الثورة الإيرانية تحديدا الفترة 1980–1983، فترةٌ تمّ فيها استبدال المناهج الدراسية ذات الصبغة الغربية بالمناهج الإسلامية [2].

ويبرز تأثير الحركات الطلابية والشبابية في السياستين الداخلية والخارجية لإيران عن طريق تنظيم نشاطاتها، فقد تم إنشاء مكتب تحت مسمّى " تحكيم الوحدة " وهو تجمّع لاتحادات الطلبة والمعلمين والمهندسين، ويقوم بتنسيق مواقفهم السياسية ويمارس دورا على مستوى الجامعات والمدارس [3]، بل إن الأمر تعدّاه لدرجة أنهم قدموا لوائح الترشح للانتخابات العامة بصورة مستقلة، وقد ظهر نشاط الحركات الطلابية في الحياة السياسية الإيرانية بشكل ملفت في فترة رئاسة الإصلاحي **محمد خاتمي** ، تحديدا في عام 1999 عندما شاركت في المظاهرات التي حدثت في الحي الجامعي بطهران تأييدا للرئيس **خاتمي** وإصلاحاته السياسية، وكذلك مع احتجاجات الحركة الخضراء في جويلية 2009 والتي أجبرت النظام على تقديم تنازلات كثيرة للحركة مخافة أن يتفاقم الوضع ويهدد النظام برمّته ويأذن بحرب داخلية [4].

---

[1] – صحيفة شرق الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 56–57.

[2] – أمل حمادة، مرجع سابق، ص 207.

[3] – محمد باقر حشمت زاده، " **الطلاب الجامعيون الإيرانيون والسياسة: دراسة بسيكولوجية ميدانية**"، فصلية إيران والعرب ، السنة الثانية، العدد 5، صيف 2003، ص ص 84–85.

[4] – سمير زكي البسيوني، " **بعد مرور ثلاثين عاما على قيام الثورة ...شباب إيران أقل راديكالية وأكثر نزوعا للتغيير**"، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 104، مارس 2009، ص ص 82–83.

وعلى الرغم من النقائص التي تعتري الحركات الطلابية والشبابية بسبب القبضة الحديدة للنظام والسلطة أو غياب الكوادر المؤهلة (التي تم تدجينها) إلا أنها تبقى أهم حركة مؤثرة في الحياة السياسية الإيرانية الداخلية والخارجية، نظرا لما تمثّله –كما سبق الإشارة إليه– من ثقل سكاني تستطيع تغيير العديد من سياسات النظام داخليا وخارجيا إلى السكة والطريق الذي يعبر عن طموحها ورغباتها ليس آنيا بل على المدى البعيد كذلك.

وبالنسبة للمنظمات النسائية فإن ما يمكن الاستهلال به هو التذكير بمشاركة المرأة في الثورة الإيرانية وقبولها للقوانين الصادرة في الأيام الأولى للثورة كفرض الحجاب وحرمانها من توليها لبعض المناصب الحكومية التي كانت متاحة لها في عهد الشاه [1]، وعلى الرغم من أن صدور هذه القوانين كان في بداية تأسيس الجمهورية الإسلامية، والتي عدّها البعض مقيّدة لحقوق المرأة وحريتها، إلا أنها أخذت بالتغير تدريجيّا خاصة بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية، وهي الفترة التي شهدت إدخال تعديلات كثيرة أسهمت في رفع القيود عن حقوق المرأة وحريتها [2]، وكان في مقدمة التعديلات تخصيص نسبة من التخصصات العلمية للنساء، وكذا تعيين المرأة في المحاكم بصفة مشاور قانوني وقاضي تحقيق، ووسع بالتالي من مجالات عملها [3].

كما خص الدستور الإيراني المرأة بعدد من النصوص الدستورية منها ما يخصها مباشرة، ومنها ما يخص الأسرة بشكل عام، ونتيجة لارتفاع معدلات تعليمها التي فاقت نسبتها 90 % من إجمالي عدد النساء اللائي في سن التعليم، وكذا نسبة الإناث في الجامعات إلى الذكور حوالي 52 % ، فقد انعكس كل هذا على سوق الشغل في إيران والذي تظفر النساء بحصة 47 % من مجموع الوظائف الحكومية [4].

غير بعيد عن هذا، فإن المنظمات النسائية في إيران تلعب دور الوسيط بين المجتمع النسوي وصناع القرار، يتم ذلك عبر عدد من المؤسسات التي تأخذ على عاتقها مهمة إيصال مطالب النساء لصانع القرار، ومن مؤشرات الدور النخبوي للمرأة الإيرانية هو أن أغلب المنظمات النسائية تترأسها نساء من النخبة الإيرانية مثلا نجد "جمعية النساء الإسلامية" برئاسة **زهراء مصطفوي** (ابنة آية الله الخميني)

[1]– حسين صوفى محمد، " **المرأة الحائرة بين الدين والسياسة في إيران**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 72، يوليو 2006، ص ص 139–140.

[2]– زهرا عرب، " **مكانة المرأة في المجتمع الإيراني**"، مختارات إيرانية ، السنة الثالثة، العدد 33، أبريل 2003، ص ص 64–65.

[3]– مهناز اشتري، " **المرأة الإيرانية ومهنة المحاماة : رؤية للنتائج والآثار**"، فصلية إيران والعرب ، السنة الثانية، العدد 5، صيف 2003، ص 110.

[4]– بهزار حميديه، " **ولاية المرأة كيف يراها المجتمع الإيراني ؟** "، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 72، يوليو 2006، ص 67.

ووجود مثلا **فائزة رافسنجاني** كعضو في مجلس الشورى الإسلامي ورئاستها للنشاطات الرياضية النسوية في إيران [1].

ويتجلى تأثير المنظمات النسائية في السياستين الداخلية والخارجية من خلال الوزن السياسي للمرأة الإيرانية، وهو ما ينعكس على واقع ومستقبل النظام السياسي، ولا أدل على ذلك من السباق المحموم بين التيارات السياسية ممثلة في شكلها العام في الإصلاحيين والمحافظين من أجل كسب التيارات النسائية ومنظماتها، إدراكا منهم لوزنها وثقلها في البلاد وخاصة خلال الانتخابات [2].

الصحافة والإعلام الإيرانية على مستوى الكم والنوع، إذ صدرت أزيد من ألف (1000) مطبوعة بمختلف اللغات منها مطبوعات يومية وأسبوعية وشهرية، بالإضافة إلى تنوع مواضيعها[3].

واليوم هناك العديد من الصحف التي تصدر في إيران، منها صحف تابعة للتيار المحافظ منها مثلا " كيهان " و" رسالت " و" جمهوري إسلامي "، ومنها ما تعود للتيار الإصلاحي وأهمها "صبح أمروز"[4]، وجدير بالذكر إن التيار الإصلاحي يولي أهمية كبيرة للإعلام وهويته واستقلاله من أجل أن يستقطب ويكسب المواطن الإيراني، لذلك نجد الرئيس السابق **محمد خاتمي** في كتابه " الديمقراطية وحاكمية الأمة " يطالب ببناء تقنيات الاتصال والإعلام بالشاكلة الموجودة في دول العالم، فيكفي –بحسب رأيه– لوكالة أنباء أن تبثّ خبرا متقدما بوقت قصير جدا عن باقي الوكالات الإخبارية أن تترك أثرا في الرأي العام فيغيّر وجهات نظر كثيرة، ويرى أنه من الأهمية بمكان تزويد المواطن بالمعلومات الصحفية التي تقضي على الإشاعة [5].

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن وسائل الإعلام في إيران لا تقتصر فقط على الصحف والمطبوعات، بل تتعداها إلى وسائل الإعلام الرقمي ممثّلة في الأطباق الفضائية والإنترنت وكذا الهاتف النقال، وتعدّ هذه الوسائل من الآليات الفاعلة في تحريك الشارع الإيراني تجاه القضايا السياسية الداخلية والخارجية للجمهورية الإسلامية بسبب عدم إمكانية السيطرة عليها من قبل السلطة [6]، وقد ظهرت جوانب من تأثيرها خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2009، من خلال استخدام شبكة الإنترنت من قبل المعارضة

---

[1] – جميلة كديور، " **المرأة ورئاسة الجمهورية**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 74، سبتمبر 2006، ص ص 51–52.

[2] – صحيفة نامه الإيرانية، " **المرأة في ظل بقايا الأحزاب الإيرانية**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 67، فبراير 2006، ص 56.

[3] – صحيفة أمروز الإيرانية،" **مقدمة لتأميم الصحافة**"، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 105، أبريل 2009، ص 55.

[4] – منال الريني، " **القوى الداخلية في المجتمع الإيراني– المحور الأول: القوى السياسية**"، ملفات إقليمية ، أكتوبر 2015، ص 36.

[5] – محمد خاتمي، الديمقراطية وحاكمية الأمة، ترجمة: سرمد الطائي، دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 12–13.

[6] – نيفين عبد المنعم مسعد، " **إيران إلى أين ؟** "، المستقبل العربي ، العدد 365، جويلية 2009، ص 26.

كمنبر للتعبير عن آرائها ونقل أخبارها عالميا ومحليّا، الأمر الذي استغله الغرب والتدخل لإثارة الأوضاع في إيران عبر الإنترنت، حدث ذلك عندما قدمت وزارة الخارجية الأمريكية طلبا لشركات التواصل الاجتماعي في 16 جويلية 2009 إرجاء عمليات التحديث، حتى تتمكن من نشر الأخبار وإيصالها للإيرانيين، وزيرة الخارجية الأمريكية **هيلاري كلينتون** ذهبت لأكثر من ذلك، حينما أشارت أن شبكة الإنترنت بمثابة أداة محورية للديمقراطية في إيران [1].

وبالرغم من أهمية الإنترنت ودخوله بقوة في حياة الإيرانيين إلا أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات ضد هذه الخدمة، منها حجب العديد من المواقع الإلكترونية وتقليل حجم سرعتها، الأمر الذي قوبل بمعارضة من قبل بعض البرلمانيين والأكاديميين الذين عبّروا عن خشيتهم من أن يؤثر على تقدم إيران العلمي، وانتهى الأمر بالحد من دور الإنترنت بصورة كبيرة، وذلك بعد رجحان الكفة لصالح الطبقات المحافظة والمعارضة لانتشار هذه الخدمة في إيران [2]، في مقابل ذلك تعالت أصوات من أجل رفع الحظر على قرار مجلس الشورى الإسلامي الذي اتُّخِذ عام 1994 والذي ينصّ على منع تصنيع واستعمال الأطباق الفضائية وكذا أقراص الفيديو، وحجتهم في ذلك أن حظر استخدام هذه النوع من الآليات سيؤدي لا محالة لزيادة استخدامها بشكل سري وعلى نطاق واسع، الأمر الذي ينجم عنه عسر وصعوبة بالغة من أجل مراقبتها [3].

ويبرز تأثير وسائل الإعلام في السياسيتين الداخلية والخارجية الإيرانية عن طريق استخدامها كوسيلة ضغط ضد النظام أو دعم له، من منطلق أن أغلبها –كما سبق وأشرنا– تابع لمؤسسات رسمية وغير رسمية موالية أو معارضة، الأمر الذي يجعلها تلعب دورًا مهمّا في تحريك الرأي العام وما احتجاجات جويلية 2009 إلا دليل على ذلك، والتي ارتكزت فيها المعارضة على وسائل الإعلام من أجل التأثير على النظام داخليا، وجعل العالم يضغط عليه خارجيا من أجل مزيد من الحرية والحؤول بالتالي دون قمع المعارضة، وإعطاء هامش أكبر للممارسة الديمقراطية.

ثالثا – الحركات الطلابية والشبابية والمنظمات النسائية:

بالنسبة للحركات الطلابية والشبابية فإن ما يمكن قوله أن الشباب يمثلون قوة كبيرة في إيران وذلك لارتفاع نسبتهم بين السكان، وأيضا أن للطلاب تأثيرا كبيرا على الحياة السياسية الإيرانية، الأمر الذي أدركته القيادة الإيرانية بعد نجاح الثورة مما دفع بها إلى إحاطتهم باهتمام خاص، عن طريق إعادة

[1] – عادل عبد الصادق، " **الإنترنت والديمقراطية: الأبعاد النظرية وملامح التأثير – دراسة حالة إيران**"، مختارات إيرانية ، السنة الثامنة، العدد 108، يوليو 2009، ص ص 92–93.

[2] – نيفين عبد المنعم مسعد، " **الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتحدي العولمة الثقافية** "، مرجع سابق، ص ص 25–26.

[3] – نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 167–168.

تنظيمهم مع ما يتلاءم مع الأسس الجديدة للنظام السياسي الجديد خوفا من أن تخترقهم الأفكار المخالفة الوافدة [1]، بل إن تخوف القيادة الإيرانية تعداه للمؤسسات التعليمية، ونتيجة لذلك قامت بإغلاق الجامعات في السنوات الأولى التي تلت نجاح الثورة الإيرانية تحديدا الفترة 1980-1983، فترةٌ تمّ فيها استبدال المناهج الدراسية ذات الصبغة الغربية بالمناهج الإسلامية [2].

ويبرز تأثير الحركات الطلابية والشبابية في السياستين الداخلية والخارجية لإيران عن طريق تنظيم نشاطاتها، فقد تم إنشاء مكتب تحت مسمّى " تحكيم الوحدة " وهو تجمّع لاتحادات الطلبة والمعلمين والمهندسين، ويقوم بتنسيق مواقفهم السياسية ويمارس دورا على مستوى الجامعات والمدارس [3]، بل إن الأمر تعدّاه لدرجة أنهم قدموا لوائح الترشح للانتخابات العامة بصورة مستقلة، وقد ظهر نشاط الحركات الطلابية في الحياة السياسية الإيرانية بشكل ملفت في فترة رئاسة الإصلاحي **محمد خاتمي** ، تحديدا في عام 1999 عندما شاركت في المظاهرات التي حدثت في الحي الجامعي بطهران تأييدا للرئيس **خاتمي** وإصلاحاته السياسية، وكذلك مع احتجاجات الحركة الخضراء في جويلية 2009 والتي أجبرت النظام على تقديم تنازلات كثيرة للحركة مخافة أن يتفاقم الوضع ويهدد النظام برمّته ويأذن بحرب داخلية [4].

وعلى الرغم من النقائص التي تعتري الحركات الطلابية والشبابية بسبب القبضة الحديدة للنظام والسلطة أو غياب الكوادر المؤهلة (التي تم تدجينها) إلا أنها تبقى أهم حركة مؤثرة في الحياة السياسية الإيرانية الداخلية والخارجية، نظرا لما تمثّله -كما سبق الإشارة إليه- من ثقل سكاني تستطيع تغيير العديد من سياسات النظام داخليا وخارجيا إلى السكة والطريق الذي يعبر عن طموحها ورغباتها ليس آنيا بل على المدى البعيد كذلك.

وبالنسبة للمنظمات النسائية فإن ما يمكن الاستهلال به هو التذكير بمشاركة المرأة في الثورة الإيرانية وقبولها للقوانين الصادرة في الأيام الأولى للثورة كفرض الحجاب وحرمانها من توليها لبعض المناصب الحكومية التي كانت متاحة لها في عهد الشاه [5]، وعلى الرغم من أن صدور هذه القوانين كان

---

[1]- صحيفة شرق الإيرانية، مرجع سابق، ص ص 56-57.

[2]- أمل حمادة، مرجع سابق، ص 207.

[3]- محمد باقر حشمت زاده، " **الطلاب الجامعيون الإيرانيون والسياسة: دراسة بسيكولوجية ميدانية**"، فصلية إيران والعرب ، السنة الثانية، العدد 5، صيف 2003، ص ص 84-85.

[4]- سمير زكي البسيوني، " **بعد مرور ثلاثين عاما على قيام الثورة ...شباب إيران أقل راديكالية وأكثر نزوعا للتغيير**"، مختارات إيرانية ، السنة السابعة، العدد 104، مارس 2009، ص ص 82-83.

[5]- حسين صوفى محمد، " **المرأة الحائرة بين الدين والسياسة في إيران**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 72، يوليو 2006، ص ص 139-140.

القيود عن حقوق المرأة نسبة من التخصصات العلمية للنساء، وكذا تعيين المرأة في المحاكم بصفة مشاور قانوني وقاضي تحقيق، ووسع بالتالي من مجالات عملها [1].

وبالنسبة **لليبيا** فلم تعرف العلاقات بينها وبين إيران أية انقطاع منذ نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، وقد ساعد على هذا مجموعة من الأحداث، أولاها التصعيد في العلاقات الليبية الأمريكية، وثانيها الخلاف الليبي مع المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج العربي في ثمانينيات القرن الماضي، وثالثها توتر علاقات الدولتين مع العراق، ففي حين دخلت العراق في حرب مع إيران فإنها دعّمت بالسلاح المعارضة الليبية ممثلة في الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، ورابع الأحداث هو رفض معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وكل هذه الأحداث ساهمت بشكل كبير في التقريب بين وجهات نظر الدولتين، وحتى بعد اختفاء **الإمام موسى الصدر** في ليبيا فإن ذلك لم يؤدّ إلى قطع العلاقات وتم حلحلة الأمور بطريقة دبلوماسية بين الطرفين[2].

وبالنسبة **لتونس** فترتبط بإيران بعدة اتفاقيات تعاون وعدة استثمارات في مجال السياحة، وتنظر إيران لتونس كبوابةٍ لسوقِ غربِ إفريقيا، وقد شهدت العلاقات بينهما تطورات ملحوظة أثمرت افتتاح إيران لمركز ثقافي فيها، وبسقوط نظام الرئيس الأسبق **زين العابدين بن علي** أيدت إيران "الثورة التونسية" وأبدت استعدادها للتعاون مع النظام الجديد. أخيرا بالنسبة **للمغرب** فقد مرت العلاقات بين البلدين بمراحل متعددة، بدءا من التوافق السياسي في زمن الشاه إلى القطيعة بعد نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، لتليها مرحلة انفتاح سياسي أثمرت حضورا إيرانيا على المستويين الدبلوماسي والثقافي في المغرب[3].

---

[1] – مهناز اشتري، " **المرأة الإيرانية ومهنة المحاماة : رؤية للنتائج والآثار**"، فصلية إيران والعرب ، السنة الثانية، العدد 5، صيف 2003، ص 110.

[2] – إسماعيل محمد، ليبيا وإيران جمعهما الخلاف مع الآخرين، تم تصفح الموقع بتاريخ 18-02-2021، متوفر على الرابط https://www.aljazeera.net/2007/02/14/

[3] – شريف شعبان ميروك، مرجع سابق، ص-ص 60-63.

كان المسعى البحثي في هذا الفصل متمحورا حول مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية من خلال التحديات التي تواجهها في البيئتين الإقليميتين في الشرق الأوسط وكذا شمال غرب آسيا، وضرورات التمدد الدولي نحو القارات الثلاث الأوروبية–الأفريقية–اللاتينية، وإلى التوجه نحو خلق شبكة علاقات مع الأقطاب الدولية الصاعدة الثلاثة روسيا الاتحادية–جمهورية الصين الشعبية–جمهورية الهند.

وكما جاء في ثنايا الفصل، فقد تنوعت التحديات التي تواجه توجهات السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط وشمال غرب آسيا ما بين التحديات الإقليمية والدولية؛ ففي الشرق الأوسط تعترض السياسة الإيرانية أربعُ سياساتٍ ممثلة في السياسات السعودية المعرقلة لإيران، والسياسات التركية المنافسة لإيران، والسياسات الإسرائيلية والأمريكية المعارضة لإيران. ولكلٍّ من هذه السياسات الأربع سمات تحركها ودوائرها الخاصة التي تشكّل ميدانا لتحدي إيران. أما في شمال غرب آسيا فإن السياسة الإيرانية تواجه تحديات الثالوث الإقليمي والثالوث الدولي؛ الإقليمي ممثلة في التوجهات التركية الساعية لإعادة أمجادها الماضية كحضارة وكخلافة حَكَمت المنطقة لعقود كثيرة، والتوجهات الروسية الساعية لإعادة أمجادها كإمبراطورية حكمت المنطقة كذلك لعقود خلت، والتوجهات الصينية الساعية إلى تعزيز مكانتها الاقتصادية في التراتبية الدولية وما يمكن للمنطقة أن تقدّمه لها في سبيل تحقيق مسعاها. الدولية ممثلة في السياسة الأمريكية وتوجهاتها الجيواستراتيية، والأوروبية وتوجهاتها المعيارية، والإسرائيلية وتوجهاتها الأمنية–الاقتصادية كما تم تِبيان ذلك في ثنايا هذا الفصل.

لقد كانت التحديات المذكورة أعلاه دافعا قويا للتمدد الإيراني نحو البيئة الدولية، صحيحٌ أن هذه التحديات تؤثر عليها بشكل أو بآخر إلا أن إيران تمكنت من تجاوزها، ومدّت سياستها نحو العوالم الثلاثة؛ العالم الأول مع الاتحاد الأوروبي وما يمكن أن يشكّله من منفذ لإيران من عدة نواحي سيما الاقتصادية منها، هذه الأخيرة التي قد تكون في شكل استثمارات اقتصادية أو عقود طاقوية. أما العالم الثاني فقد كان بِتوَجّهها إلى القوى الصاعدة الثلاثة، والتي كانت فيما سبق مصنفة ضمن نطاق دول العالم الثاني (الاشتراكي)، وما يمكن أن تشكّله من دعامة مهمة لإيران سيما على المستويات السياسية (في مجلس الأمن) والاقتصادية (في الاستثمارات الطاقوية) والعسكرية (في التزود بالسلاح). في حين كانت توجهاتها نحو أمريكا اللاتينية وأفريقيا (المصنفتين ضمن دول العلم الثالث) مبنية على أسس إيدلوجية (مع أمريكا اللاتينية) وسياسية (مع أفريقيا) في أغلبها، ونظرا لما تشكّله دولهما من ثِقل لا يُستهان به في الهيئات الدولية والإقليمية كان لزاما على إيران أن تسعى لكسبها خدمة لرؤاها وسياساتها.

الخاتمة

كان المسعى البحثي لهذه الدراسة يتمحور حول الاستبصارات التي يمكن للباحث أن يستقيها أثناء دراسته للسياسة الخارجية الإيرانية ومختلف أبعادها الدولية ومدى مساهمة الأحداث والتحولات التي أعقبت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 في إبراز إيران كدولة مهمة إقليميا ودوليا. وعليه يمكن إيراد أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

- **على المستوى البنيوي والهيكلي للسياسة الخارجية الإيرانية**

- تتسم بيئة السياسة الخارجية على المستوى البنوي والهيكلي بالتعقيد الشديد، وذلك راجع لتعدد مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، ويظهر ذلك جليا من خلال الثنائيات التي تم البحث فيها ممثلة في مؤسسة المرشد وما يتصل بها من مؤسسات ومؤسسة الرئاسة وما يتصل بها من مؤسسات، ولا يتوقف التعقيد عند هذا الحد بل يمتد إلى ذلك الترابط العضوي بين المؤسسات الرسمية مع مؤسسات غير رسمية.
- يظهر الترابط العضوي المُشار إليه أعلاه حالة من الاصطفافات خلف مؤسستي المرشد والرئاسة ولكل من المرشد الأعلى ورئيس الدولة دور مهم في بلورة التصور العام للسياسة الخارجية الإيرانية، مع اختلاف فقط في كون الرئيس تتخلص مهمته في المبادرة كونه يملك زمام المبادرة، في حين تعطي مكانة المرشد الأعلى الحق في زمام الأمور ومن ضمنها أمور السياسة الخارجية بطبيعة الحال.
- تشكل الجغرافيا الطبيعية داعما مهمّا للسياسة الخارجية الإيرانية، فوقوع إيران على مشارف مضيق هرمز من جهة وبحر قزوين من جهة أخرى يعطيها ميزة نسبية مقارنة بنظرائها في بيئتها الإقليمية، ويمنح لها هامش حركة كبير. كذلك فإن توفر إيران على احتياطات طاقوية مهمة يجعل سياستها الخارجية قوية، ويمنع إخضاعها بسهولة بفعل عائدات هذه الموارد، وحتى مسألة العقوبات لم تعد تُطرح بقوة كون إيران ابتكرت نموذجا جديدا لمواجهتها وهو النموذج الذي يتلخص في اقتصاد المقاومة، من جهة أخرى نجد أن إيران دوما ما كانت تلتف على العقوبات عن طريق شبكة علاقاتها الخارجية إما باستئجار ناقلات نفط من أجل تسويق نفطها أو عن طريق وسيط ثالث، وفي جميع الحالات يتم تصدير مواردها وتسويقها وتحصيل عوائدها المالية.
- القدرات العسكرية الإيرانية لا تقل أهميتها في السياسة الخارجية الإيرانية عن أهمية الجغرافيا الطبيعية، فإيران تتوفر على مجموعة متناسدة من القدرات العسكرية لا تتوفر لدى كثير من

نظرائها في محطيها الإقليمي، فلإيران قدرات عسكرية نظامية تقليدية تتبع الرئيس، تتساند مع القوات التابعة للمرشد الأعلى والتي تتمثل في القدرات العسكرية التقليدية الثورية للحرس الثوري الإيراني، كما لديها قدرات نووية وهي القدرات التي تعطي السياسة الخارجية الإيرانية القدرة على الدخول في مفاوضات من موقع قوة.

- بالنسبة للمرتكزات المجتمعية فإن السياسة الخارجية الإيرانية بالرغم مما تحويه من فسيفساء للأقليات ومخاطر انفصالها بفعل تركزها في الأطراف، إلا أنه تم إسنادها بالمذهبية الشيعية التي تجمع نسبة كبيرة من سكان إيران، وامتدادات ذلك للجوار الإقليمي سيما الجزء العربي منه.
- بالرغم من الارتباط العضوي والتعقيد الذي تتسم به السياسة الخارجية الإيرانية بين مبانيها الرسمية وغير الرسمية وبين مرتكزاتها المادية والمجتمعية، إلا أن ذلك لم يمنع حالة من التكامل بينها، ومهما تعددت مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية إلا أنه لا يمكن لها التحرك بدون موافقة المرشد الأعلى، ما جعل الكثيرين ينعتوتها بالسياسة الخارجية للمرشد الإيراني بدل السياسة الخارجية الإيرانية، مع ذلك فإن التوافق بين أهم مؤسستين يجعل من صلاحيات الرئيس أكبر ومكانة المرشد كما هي وذلك في سبيل خدمة المصلحة العامة لإيران، وقد تأكد ذلك في مواقف عديدة أبرزها الجلوس على طاولة المفاوضات بخصوص البرنامج النووي الإيراني مع الغرب.

- **على مستوى توجهات السياسة الخارجية الإيرانية الشرق أوسطية**

- أسهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما تبعها من احتلال لأفغانستان والعراق في إبراز إيران كقوة إقليمية، وساعدها على ذلك حالة الفراغ الاستراتيجي الذي نتج بفعل إسقاط نظامي طالبان وصدام حسين، فراحت إيران تسعى لاستغلال الواقع الجديد معتمدة على توليفة من المحددات والتي تضمن لها سياسة خارجية تلبي طموحها في الارتقاء إلى دولة إقليمية لها وزنها السياسي.
- ينبع الإصرار الإيراني في النظر للإقليم الفرعي لمنطقة الخليج العربي نظرة أمنية خالصة بدعامة مذهبية من إصرار دول الخليج وأمريكا للنظر لإيران كتهديد وجودي (بالنسبة للخليج التهديد الوجودي كدول، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فالتهديد الوجودي كتواجد)، وهو ما ينمّ عن الافتقار إلى حسم معين، كون الجميع يطرح رؤاه بهُلاميه تَبعا لمحددات الموقف المبعثرة أو رغبة منهم في الظفر بقبول أطاريحهم أو نتيجة لسعيهم لاحتواء مختلف المطامح، لكن فاتَهم أن الأمن هو ثمرة تجمّع ورابطة مشتركة لا وسيلة مبتكرة جديدة.

- جاء الغزو الأمريكي لأفغانستان في عام 2001 وغزو العراق في عام 2003 ليصب كليا في مصلحة إيران ويحقق لها فائدة إستراتيجية كبيرة، عبر إزاحة عدوّين من أبرز أعدائها طالبان في الشرق وصدام حسين في الغرب. واستمر هذا الوضع المواتي إستراتيجيا حتى نشوء أزمة ما بعد انتخابات 2009، أو ما يسمى بالثورة الخضراء التي زعزعت أركان إيران حتى جذورها، وأدخلتها في عزلة سيتردد صداها في ردة الفعل العنيفة على السياسة العراقية الواقعة تحت الهيمنة الشيعية من خلال التظاهرات الحاشدة في عامي 2012 و 2013.
- تبقى إيران بعد عشر سنوات على غزو العراق واثنتي عشرة سنة على غزو أفغانستان الأقوى في المنطقة وبِكثير مما كانت عليه قبل عقد من الزمن، لولا الثورة الخضراء محليّا ومدُّ الربيع العربي في المنطقة عموما اللذين جعلا إيران أضعف داخليا، وأفقداها أيضا موقعها القوي مع ما تسميه محور المقاومة بعد أن دخلت شريكتها سوريا في أُتُونِ أزمة كبيرة، واضطر حزب الله وحماس وبدرجة أقل الجهاد الإسلامي والحوثيين إلى الانشغال بشؤونهم الخاصة.
- حققت إيران اختراقات مهمة على الصعيد الإستراتيجي عبر ثلاثة محاور جعلتها تطل على البحرين المتوسط والأحمر؛ فعلاقتها مع سورية وحزب الله جعلتها تطل منذ ثمانينيات القرن الماضي على البحر المتوسط، وعلاقتها مع الجهاد الإسلامي وحماس وسيطرة الأخيرة على قطاع غزة جعلا إيران تدعم موقعها على المتوسط وتدق إسفينا بين "إسرائيل" ومصر، بالإضافة إلى ذلك فإن تمرد الحوثيين على الرئيس علي عبد الله صالح في اليمن وعدم قدرة السلطات اليمنية والمملكة العربية السعودية من قمع هذا التمرد على السلطة جعلا الولايات المتحدة الأمريكية تقلق علي نفوذها في البحر المتوسط والأحمر. وكل هذا في إطار مشروعها الذي ينهض على فرضية مؤداها أن من شأن توزان الرعب في الخليج العربي والحضور الإيراني المُكَثّف في المشرق العربي أن يمثّلا عامل ضغط اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط لقبول إيران كفاعل إقليمي، وبالتالي تقاسم المصالح والنفوذ في هذه الجغرافيا المهمة من العالم.

- **على مستوى توجهات السياسة الخارجية الإيرانية في شمال غرب آسيا**

- لئن كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 تصب في فائدة إيران، فإن سقوط الاتحاد السوفيتي قبلها كان في خدمة السياسة الإيرانية في شمال غرب آسيا، فلأول مرة منذ عدة عقود لم تعد لإيران حدود مع جارة قوية كما كنت عليه مع روسيا القيصرية أو الاتحاد السوفيتي، الأمر استغلته في إيجاد موطئ قدم وإعادة التواصل مع فنائها الخلفي.

- يشير التحرك الإيراني في شمال غرب آسيا إلى قطيعة مع تحركاتها في الشرق الأوسط، وذلك كون سياستها في هذه المنطقة خالية تماما من العقيدة هذه الأخيرة التي استبدلتها إيران بالمصلحة، فمنذ بداية التسعينيات قامت إيران بالانفاق على مصادر ضئيلة لتصدير المذهب الشيعي أو إشعال شرارة التطرف الإسلامي في المنطقة. وعلى سبيل المثال فإن إيران تحتفظ بعلاقات أفضل مع أرمينيا المسيحية من درجة علاقاتها مع أذربيجان ذات الأغلبية الشيعية. وبنفس الكيفية فإن طهران لم تقدم سوى دعم ضئيل جدا لمقاتلي الشيشان في حربهم ضد روسيا منذ منتصف التسعينيات، وهذان المثالان يفترض معهما أن الإسلام في حد ذاته ليس هو القوة المحركة بالنسبة لسياسة إيران في المنطقة، وبدلا من ذلك فإن المصالح القومية والتجارية هما الوجه الأكبر لهذه السياسة.
- لقد نجحت إيران في تعميق علاقاتها بدول آسيا الوسطى من خلال طمأنة الأنظمة السياسية الحاكمة بعدم نيّتها تصديرها للنموذج الإيراني الديني مما قاد إلى تبادل العلاقات الدبلوماسية فيما بينها، بل إن إيران بادرت بتأسيس منظمة بحر قزوين الذي جمعت بينها وبين كل من كازاخستان وتركمسنتان إضافة إلى أذربيجان وروسيا مع ترسيخها لعلاقاتها الثقافية في دول آسيا الوسطى. ولئن شهدت علاقات إيران تطورا مع جمهوريات آسيا الوسطى فإنها لم تكن كذلك مع جمهوريات القوقاز، كونها تتسم بالتعقيد بسبب المشاكل الإثنوسياسية التي تعتريها من حين لآخر، ما أدى إلى فتور في العلاقات بينها طيلة السنوات الماضية.
- إن إيران لا تولي اهتماما كبيرا لثروات النفط والغاز في آسيا الوسطى على غرار القوى الدولية أو الإقليمية نظرا لتمتعها باحتياطات نفطية ضخمة، ولذلك لا تستعجل كثيرا فيما يتعلق بمسألة التوصل إلى اتفاق حول تقاسم ثروات بحر قزوين، وقد يُفَسَّر عدم الاهتمام الكبير هذا لصعوبة قيامها بأي استثمارات نفطية في بحر قزوين بسبب الحظر الأمريكي المفروض عليها، والذي لا يبقي لإيران مقدرات اقتصادية هامة يمكن أن توظفها في المنطقة.
- تأتي تحركات السياسة الخارجية الإيرانية في شمال غرب آسيا في إطار مؤسسي وهيكلي، وهو ما يشير إلى أمرين؛ الأول أن هذا التحرك نقطة إيجابية تُحسَبُ لصالح السياسة الإيرانية، ويَنِمّ عن وعي إيراني بضرورات الانخراط الكامل في التكتلات بما يحقق لها أكبر قدر ممكن من المكاسب بأقل التكاليف والجهود ويجعل من إيران دولة مقبولة في المنطقة. الثانية أن هذا التحرك نقطة سلبية تنِمّ عن عجز إيراني من ناحية الإمكانيات والموارد مقابل سياسات الدول المنافسة لها.

- لئن كان نمط العلاقات بين إيران والشرق الأوسط يأخذ طابعا ثنائيا في غالبه إلا أنه مع شمال غرب آسيا له طبيعة تعددية من خلال التكتلات والتنظيمات الاقتصادية والطاقوية والثقافية، كذلك فإنه في الوقت الذي تتسم فيه علاقات إيران في جوهرها مع الشرق الأوسط بمضمون أمني إلا أنها ذات مضمون اقتصادي–طاقوي–ثقافي مع شمال غرب آسيا.

- **على مستوى تحديات توجهات السياسة الخارجية الإيرانية**

- أسهم انهيار الاتحاد السوفيتي في إيجاد فراغ إستراتيجي في منطقة شمال غرب آسيا، وهو الأمر الذي دفع بدول عدة إلى محاولة إيجاد موطئ قدم لها بالمنطقة، سواء أكانت من الدول الإقليمية كالصين وروسيا وتركيا والتي تشترك مع دول المنطقة في الحدود وتربطها بها مصالح مشتركة، أو دول من خارج المنطقة والتي سعت إلى تقوية علاقاتها مع دول المنطقة لتحقيق مكاسب خاصة بها كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وإسرائيل.
- لم تكن المحاولات الإيرانية لِدعم صِلاتها بالشرق الأوسط أو بشمال غرب آسيا بمنأى عن مجموعة من المعوقات، هذه الأخيرة التي يشغل موقع الصدارة فيها الدور الأمريكي المناوئ لتنامي الوجود الإيراني في المنطقتين، خاصة في ظل ما يشهده الواقع المعاصر من توتر في العلاقات الإيرانية الأمريكية في أكثر من مسرح، وهو الذي قاد إلى استنفار دول إقليمية حليفة لمعارضة النفوذ الإيراني المحتمل على غرار تركيا التي حرصت الولايات المتحدة على دعم تواجدها إضافة إلى إسرائيل باعتبارهما حليفين استراتيجيين لواشنطن ولحلف الناتو من أجل تعزيز الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وشمال غرب آسيا. هذا، وتنضم دول أخرى إلى مجموعة الدول الساعية إلى إعاقة المد الإيراني كالسعودية في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي في شمال غرب آسيا وتحركاته التي تصبّ في صالح التوجه الأمريكي، كونه يمّثل رافعة لموازنة سياسات كلّ من روسيا والصين.
- على الرغم من المنافسة الروسية والصينية لإيران إلا أنهما بالرغم من ذلك ترحّبان بالدور الإيراني وتَجِدان فيه الموازن للدور التركي، من جهة أخرى وفي ظل العلاقات القائمة والمستمرة بين إيران وروسيا والصين فإن هذه البُلدان يَجمع بينهما التعاون فيما تراه أنه تغلغل أمريكي في المنطقة، فالاستثمارات الضخمة في دول بحر قزوين والدور العسكري الأمريكي (المباشر أو من خلال طرف ثالث كتركيا أو إسرائيل) يجري النظر إليها على أنها محاولة من جانب واشنطن لتحجيم النفوذ الروسي والإيراني والصيني في المنطقة. من جهة ثالثة نجد أن هذه الدول تعارض الجهود الحثيثة

المبذولة من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية للتحكم في عملية اختيار مسارات خط الأنابيب، وبخاصة تأييدها لمقترح المسارات العابرة لمنطقة بحر قزوين التي تتجنب عبور أراضي روسيا وإيران، ومن جهة رابعة فإن الدول الثلاثة يجمع بينها تصوّر مشترك فحواه أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول عزلها عن منطقة هي في الأصل جزء منها.

- استطاعت السياسة الإيرانية في الشرق الأوسط من مجابهة التحديات التي تواجهها؛ فما يجمعها بتركيا من علاقات تعاون أكبر مما يفرقها، أما بالنسبة لإسرائيل والسعودية وأمريكا فقد عملت على استنزافهم عن طريق وكلائها: السعودية مع الحركة الحوثية في اليمن، وإسرائيل مع حزب الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي، أمريكا مع مليشياتها في العراق. لذلك تبقى إيران الأوفر حظا مقارنة بباقي السياسات.
- استطاعت إيران في شمال غرب آسيا أن توازن السياسات المتحدية لها سيما الأمريكية–الإسرائيلية بالتحالف مع السياسات الإقليمية التركية والروسية والصينية؛ التركية بأن دخلت دخلت معها في تكتل "الإيكو"، والروسية بأن دخلت معها في تكتل "الكاسكو"، والصينية بأن دخلت معها في تكتل "شنغهاي"، فالأولى توفر لها منفذا اقتصاديا مهما، والثانية توفّر لها منفذا طاقويا مهمّا، والثالثة توفّر لها منفذا أمنيا مهمّا، ولئن كان تواجد روسيا –المنافس– في منظمة بحر قزوين للتعاون مكسبا لها، وتواجد تركيا –المنافس– في منظمة التعاون الاقتصادي مكسبا لها، وتواجد الصين – المنافس– في منظمة شنعهاي مكسبا لها، فإن إيران هي وحدها التي تمثل لها المنظمات الثلاثة مكسبا لها على اعتبار أنها تنتمي إليها جميعها، ولذلك فإن مدى الفعالية التي تتمتع بها أيٌّ من هذه المنظمات تُعدّ مسألة مهمة بالنسبة لإيران مادامت قد ترسخت كطرف محوري.
- تعمل إيران على توظيف العلاقات مع الدول الفقيرة لبناء شبكة في أمريكا اللاتينية وكذا أفريقيا، يمكن من خلالها الاستفادة منها لكسر الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية الأمريكية عليها، وانطلاقا من المبادئ الاستراتيجية نفسها التي استندت إليها إيران في مهامها التي حاولت تحقيقها في أمريكا اللاتينية، فإنها تسعى إلى توسيع نطاق نفوذها في دول الهامش الأخرى في أفريقيا جنوب الصحراء، غير أن سياستها الخارجية في القارة السمراء مختلفة عما هي عليه في أمريكا اللاتنية؛ ففي الوقت الذي تستغل فيه العداء التاريخي المتأصل للولايات المتحدة منفذا للتوغل في بلدان أمريكا اللاتينية، فإن توجهات سياستها الخارجية في أفريقيا في عمومها محكومة باستغلال عنصر العقيدة الدينية المشتركة، وتصدير الطاقة بأسعار زهيدة كحافز لتوثيق علاقاتها بدول أفريقيا.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

I. المصادر:

دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 109.
- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 110.
- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 124.
- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 127.
- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 125.
- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 93.
- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة 12.

II. المراجع:

الكتب:

1. أبادي، علي رضا. أفغانستان في التاريخ المعاصر، ترجمة: أحمد النادي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2007.
2. أبادي، غضنفر ركن. الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2013.
3. الإبراهيم، بدر. النزاعات الطائفية في منطقة الخليج، في: مستقبل التعدد المذهبي في منطقة الخليج، تحرير: محمد الأحمري، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، 2013.
4. ابن الأثير. الكامل في التاريخ، القاهرة، ج 8، 1302 هـ.
5. أبو السعيد، أحمد العبد. قراءة تقييمية للتغطية الإعلامية العربية والدولية خلال الحروب على غزة "دراسة تحليلية نقدية"، ورقة مقدمة في اليوم الدراسي :الآثار الإستراتيجية للحروب على غزة في ظل التحولات الإقليمية"، 2015/10/8، غزة: معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية ومركز الدراسات الإقليمية، فبراير 2016.
6. أبو دقة، محمد. علاقات إسرائيل بجمهوريات آسيا الوسطى، في: علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوار، الاختراقات والإخفاقات، تحرير: عاطف أبو سيف، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، الطبعة الأولى، 2014.
7. أبو مرزوق، موسى. حماس: قراءة وتقييم للتجربة، في: حركة المقاومة الإسلامية حماس–دراسات في الفكر والتجربة، تحرير: محسن محمد صالح، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الثانية، 2015.

8. أحمد، أحمد يوسف. مسعد، نيفين (محررين). حال الأمة العربية 2017–2018 –عام الأمل والخطر–، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يوليو 2018.
9. إدريس، محمد السعيد. إيران والثورة المصرية: تفاعلات التحدي والاستجابة، في: المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، تقديم: عبد الله النفيسي، القاهرة: دار البشير للثقافة والفنون، الطبعة الثالثة، 2015.
10. إريكسن، توماس هايلاند. العرقية والقومية وجهات نظر أنثروبولوجية، ترجمة: لاهاي عبد الحسين، الكويت: دار المعرفة، أكتوبر 2012.
11. الاقداحي، هشام محمود. حديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي سياسي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
12. أكينر، شيرين. التوجهات السياسية في دول بحر قزوين الجديدة: أذربيجان وكازاخستان وتركمنستان، في: مصادر الطاقة في بحر قزوين والانعكاسات على منطقة الخليج العربي، مجموعة مؤلفين، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث والإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001.
13. آل سعد، عائشة. محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها اتجاه دول الخليج في سياق مناقشات النووي الإيراني، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، نوفمبر 2018.
14. الأمارة، لمى مضر. الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009.
15. إمرسون، سارة. أهمية نفط بحر قزوين للسوق العالمية، في: مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، مجموعة مؤلفين، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001.
16. أمين، سمير. دور إيران في المشرق العربي، في: العرب وإيران في مواجهة التحديات الإقليمية – الفرص وآفاق الشراكة–، إخراج: أحمد شقير، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، كانون الأول 2017.
17. الأنصاري، سعد. الفقهاء حكام على الملوك: علماء إيران من العهد الصفوي إلى العهد البهلوي 1500–1979، بيروت: دار الهدى، 1986.
18. قرقاش، أنور. إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل، في: إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، إعداد: جمال سند السويدي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الثانية، 2014.

19. أوركاد، برنار. جغرافية إيران السياسية، ترجمة: فاطمة علي الخوجة ، لبنان: منشورات أرمان كولين، الطبعة الأولى، 2012.
20. أوغلو، أحمد داود. العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية، 2011.
21. إيزدي، بيزن. مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة: سعيد الصباغ، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2000.
22. بار، شموئيل. العلاقات بين الراعي الإيراني والمنظمات السُّنية: حماس والجهاد نموذجا، في: وثائق مؤتمر هرتسيليا التاسع: ميزان المناعة والأمن القومي على إسرائيل، مجموعة باحثين، ترجمة: باحث للدراسات، بيروت: مركز باحث للدراسات، الطبعة الأولى، 2009.
23. بار، شموئيل. إيران نووية والتشعبات الناتجة عن ظهور شرق أوسط متعدد الأقطاب النووية، في: الخطر النووي إسلامي أم صهيوني؟، مجموعة باحثين، مؤتمر هرتسيليا الثاني عشر، بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2012.
24. باروت، جمال وآخرون. الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، الجزء الثاني، دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1999.
25. باكير، حسين. الثورة السورية في المعادلة الإيرانية–التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
26. باكير، علي حسين وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2009.
27. باكير، علي حسين. التنافس الجيوستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: ديبلوماسية الصين النفطية "الأبعاد والإنعكاسات"، بيروت : دار المنهل اللبناني للدراسات، الطبعة الأولى، 2010.
28. باكير، علي حسين. حزب الله تحت المجهر...رؤية شمولية مغايرة للعلاقة مع إيران وإسرائيل، د ب ن ، د س ن.
29. باكير، علي حسين. محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والإنعكاسات المستقبلية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
30. بثياغودا، كديرا. سعي الهند لتحقيق مصالح إستراتيجية واقتصادية في إيران، الدوحة: مركز بروكنجز، 2018.
31. بختياري، بهمان. المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)، في جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1998.

32. البدران، عبد العظيم. كيف تحكم إيران: دراسة في صنع السياسات العامة بعد 1989، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2014.
33. البدراني، عدنان خلف حميد. السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية (دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند)، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.
34. بدون كاتب. المنطلقات المذهبية للمشروع الجيوسياسي الإيراني، أبو ظبي: مركز الإمارات للسياسات، الطبعة الثانية، 2015.
35. بدون كاتب. منهجية الثورة الإسلامية: مقتطفات من أفكار وآراء الإمام الخميني (س)، طهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني (س) الشؤون الدولية، الطبعة الأولى، 1996.
36. برزين، سعيد. التيارات السياسية في إيران 1981–1997، ترجمة: علاء الرضائي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2000.
37. برزين، سعيد. التيارات السياسية في إيران منذ الثمانينات وحتى 1997 ، ترجمة: نبيل علي العتوم، لندن: مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2012.
38. البسيوني، خالد. التحول العاصف: سياسة إيران الخارجية بين عهدين، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006.
39. بن جدو، غسان. إيران إلى أين؟، في مجموعة مؤلفين، العرب وجوارهم إلى أين ؟، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001.
40. بوتش، والتر. العالم الثالث والإسلام العالمي والبراجماتية: صناعة السياسة الخارجية الإيرانية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014.
41. بوتيتفيل، فرانك. دبلوماسية النادي على طريقة ((الدول الكبرى فيما بينها))، ترجمة: جورجيت فرشخ فرنجية وماري يزبك، في: أوضاع العالم 2011: 50 فكرة رئيسية للفهم ((نهاية العالم الأحادي))، تحرير: برتران بادي ودومينيك فيدال، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2011.
42. بوختا، ويلفريد. إيران بعد ربع قرن من الجمهورية الأولى إلى الثالثة، ترجمة: حسين بن حمزة، العراق: معهد الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى ، 2006.
43. بوختا، ويلفريد. من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003.
44. بولس، مينا إسحق طانيوس. مرتكزات السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2014.

45. بيربروجلو، بيرش. اضطراب في الشرق الأوسط: الامبريالية- الحرب وعدم الاستقرار، ترجمة: فخري لبيب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002.

46. بيريز، شمعون. الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.

47. تشوبين، شاهرام. طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007.

48. تقية، راي. إيران الخفية، ترجمة: أيهم الصباغ، الرياض: العبيكان للنشر، 1431هـ- 2010 م.

49. التميمي، ناصر. عودة إيران إلى أسواق الطاقة: الفرص والتحديات لدول الخليج، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

50. توفيق، محمد. التجربة الإيرانية: النموذج المذهبي الانتفاضي، الرياض: مكتبة الملك فهد للنشر، الطبعة الأولى، 1436هـ.

51. توفيق، محمد. التجربة الإيرانية: النموذج المذهبي الانتفاضي، الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، 1436 هـ.

52. تويال، فرنسوا. الشيعة في العالم: صحوة المستبعَدين وإستراتيجيتهم، ترجمة: نسيب عون، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2007.

53. جاد الرب، حسام الدين. الجغرافيا السياسية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2009.

54. جانتيه، ريجيس. القوقاز: استراتيجيات روسية في منطقة متوترة، ترجمة: نصير مروّة، في: أوضاع العالم 2015 الحروب الجديدة، تحرير: برتران بادي ودومينيك فيدال، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2015.

55. جبريل، أمجد أحمد. السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق (2001-2010)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2014.

56. الجحيشي، فراس محمد أحمد. التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.

57. جرغون، عرفات علي. العلاقات الإيرانية الخليجية: الصراع-الإنفراج-التوتر، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.

58. جريجوري، بول. تنمية احتياطيات الطاقة في بحر قزوين: البيئة القانونية، في: مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، مجموعة مؤلفين، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001.

59. الجزائري، محمد نجاح محمد. الإمكانات العسكرية الإيرانية وأثرها على التوازن الإستراتيجي الإقليمي بعد 2003، بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2014.
60. جعفر، صادق. التمكين الشيعي: إستراتيجيات تمكين الشيعة وتعزيز أوضاعهم في العالم، بيروت: منشورات الرضا للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.
61. جفال، عمار. التنافس التركي–الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2005.
62. جليلي، محمد رضا. كيلير، تيري. جيوسياسة آسيا الوسطى، ترجمة: علي مقلد، بيروت: منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، الطبعة الأولى، 2001.
63. جواد، سعد ناجي. دراسات في المسألة القومية الكردية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2005.
64. حداد، معين. الشرق الأوسط: دراسة جيوبوليتيكية قضايا الأرض والنفط والمياه، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 3، 2002.
65. الحديثي، هاني إلياس خضر. حمد، الطاهر آدم الطاهر. أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي: دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية –حالة الصين والهند ودول آسيا الوسطى–، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.
66. الحريري، جاسم يونس. التنافس الإقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.
67. الحسن، عمار مرعي. التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد 2003: من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية أم إيران الفارسية، بغداد: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 2014.
68. حسن، عمر كامل. النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، سورية: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
69. حسين، غازي. الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005.
70. الحسيني، محمد صادق. الخاتمية المصالحة بين الدين والحرية، بيروت: دار الجديد، 1999.
71. الحسيني، هالة أحمد. الخطاب الصحفي في العلاقات المصرية الإيرانية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.

72. الحضرمي، عمر. العلاقات العربية التركية تاريخها – واقعها ونظرة في مستقبلها، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
73. حماد، مدحت أحمد. النظام السياسي الإيراني الخماسي الأضلاع: مراكز الثقل ونقاط الضعف، في: محمد السعيد عبد المؤمن وآخرون، إيران: جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الأولى، 2010.
74. حمادة، أمل. الخبرة الإيرانية: الإنتقال من الثورة إلى الدولة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2008.
75. حمد، صلاح الدين. أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سورية أنموذجا)، سورية: جامعة دمشق، 2015.
76. الحمداني، ضاري سرحان. سياسة إيران تجاه دول الجوار، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2015.
77. حميد، محمد طالب. العلاقات الإيرانية الأمريكية توافق أم تقاطع، القاهرة: العربي للنشر، الطبعة الأولى، 2016.
78. الحنيطي، راشد أحمد. حركة أنصار الله الحوثية والتمدد الإيراني في منطقة الخليج العربي، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.
79. حوات، محمد علي. مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2002.
80. خاتمي، محمد. الديمقراطية وحاكمية الأمة، ترجمة: سرمد الطائي، دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003.
81. خاطر، نصري ذياب. الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
82. خدام، عبد الحليم. التحالف السوري الإيراني والمنطقة، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2010.
83. خفاجي، باسم. روسيا ومواجهة الغرب: أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، 2008.
84. الخفاجي، محمد جاسم حسين. روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الأدوار والإستراتيجيات)، الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019.
85. الخفاجي، مهدي حسن. النفط الإسلامي والتآمر الاستكباري، إيران: المركز الإسلامي للدراسات السياسية، 1985.
86. الخميني، آية الله. الحكومة الإسلامية، لبنان: دار الطليعة، 1985.

87. الخميني، مصطفى. ثلاث رسائل: ولاية الفقيه، تحقيق ونشر:مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني ، إيران–قم: مطبعة مؤسسة العروج، الطبعة الأولى، جمادي الثاني 1418.

88. الخيري، نوار محمد ربيع. مبادئ الجيوبوليتيك، بغداد: دار عدنان، الطبعة الأولى، 2014.

89. دباشي، حميد. إيران والعراق: عقد على غزو العراق، في: عشر سنوات هزت العالم: عقد على احتلال العراق 2003–2013، مجموعة مؤلفين، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، نوفمبر 2015.

90. درويش، فوزي. التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، القاهرة: مطابع غبشا، الطبعة الأولى، 2005.

91. الدغشي، محمد. الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، 2013.

92. دندن، عبد القادر. وحشي، أمير. لعبة التوازنات الإستراتيجية التركية–الإيرانية في الشرق الأوسط: أي انعكاسات على تفاعلات المركّب الأمني للمنطقة؟، في: التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط، تحرير: قادري حسين، الجزائر: منشورات مخبر الأمن الإنساني، الطبعة الأولى، 2019.

93. دوراج، منوشهر. توسع العلاقات الإيرانية–الصينية وأبعادها الإستراتيجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2015.

94. دوغين، ألكسندر. أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، الجماهيرية الليبية العظمى: دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، 2004.

95. دوللو، لويس. العلاقات الثقافية الدولية، ترجمة: بهيج شعبان، بيروت: منشورات عويدات، الطبعة الأولى، 1974.

96. ديسوا، جيرارد. دراسات في العلاقات الدولية، الجزء الأول، النظريات الجيوسياسية، ترجمة: قاسم المقداد، سوريا: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص 155 وما بعدها.

97. ذبيح، سبهر. قصة الثورة الإيرانية: سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2004.

98. الراوي، رياض. البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، ط2، 2008.

99. الراوي، عبد الستار. التجربة الإيرانية: الواقع والمآلات، الأردن:مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2017.

100. رايسنر، جوهانس. أوروبا وإيران: الحوار الحاسم، في: العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، تحرير: ريتشارد هاس وميجان أوسوليفان، ترجمة: إسماعيل عبد الحكم، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 2002.

101. روسكاس، لورنت. تنمية نفط بحر قزوين: نظرة عامة، في: مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، مجموعة مؤلفين، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001.

102. ريتر، سكوت. استهداف إيران: حقيقة الخطط التي يعدّها البيت الأبيض لتغيير النظام، ترجمة: أمين الأيوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007.

103. ريحانا، سامي. العالم في مطالع القرن الحادي والعشرين، الجزء الثالث، بيروت: دار نوبِليس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

104. زعرور، هادي. توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية أمريكا–روسيا–إيران–الكيان الصهيوني–حزب الله–كوريا الشمالية، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 2017.

105. زهرة، عطا محمد. البرنامج النووي الإيراني، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، 2015.

106. الزويري، محجوب. الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2010.

107. الزيات، محمد مجاهد. تحولات الصراع الداخلي المسلح في سوريا، في: مسارات متشابكة –إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط–، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، ديسمبر 2015.

108. س. ناي، جوزيف. القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: توفيق البجيرمي، الرياض: العبيكان للنشر، 2007.

109. سالم، أمنية. تحولات في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2018.

110. السامرائي، محمود سالم. إستراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية القطبية الأحادية، عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018.

111. سامور، جاري. مواجهة التحدي النووي الإيراني، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2006.

112. السباتين، نجاح. أفغانستان أول ضحايا العولمة، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003.

113. سجادبور، كريم. في فهم الإمام الخامنئي: رؤية قائد الثورة الإسلامية، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008.

114. سراغني، بوزيد. بوناب، خولة. الشرق الأوسط: دراسة في الإشكالية الاصطلاحية للمفهوم والدلالات الجيوبوليتيكية، في: التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط، تحرير: قادري حسين، الجزائر– باتنة: مخبر الأمن الإنساني الواقع الرهانات الآفاق، الطبعة الأولى، السداسي الأول 2019.

115. سروش، عبد الكريم. السياسة والتدين: دقائق نظرية ومآزق عملية، ترجمة: أحمد القبانجي، لبنان: مؤسسة الانتشار العربي، 2009.

116. سعد، اسكندر شاهر. الحوار المباشر سبيلا لمواجهة الإرهاصات العربية–الإيرانية، في: العرب وإيران في مواجهة التحديات الإقليمية :الفرص وآفاق الشراكة، إخراج: أحمد شقير، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، كانون الأول 2017.

117. السيد، أحمد محمود. "ظاهرة التشيع السياسي..أبعادها ودورها في نجاح المشروع الإيراني"، في: الأمة في مواجهة الصعود الإيراني، الرياض–مجلة البيان: تقرير استراتيجي، الإصدار الثالث عشر، 1437هـ– 2016م.

118. السيد، رضوان. العرب والإيرانيون والعلاقات العربية–الإيرانية في الزمن الحاضر، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2014.

119. السيف، توفيق. حدود الديمقراطية الدينية: دراسة في تجربة إيران منذ 1979، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 2008.

120. شامية، فادي. المشروع الإيراني في ضوء الثورات العربية: ثوابت ومتغيرات حالة تونس– مصر–ليبيا–اليمن–سوريا، في: المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، تقديم: عبد الله النفيسي، القاهرة: دار البشير للثقافة والفنون، الطبعة الثالثة، 2015.

121. الشجاع، أحمد أمين. ما بعد الثورة الشعبية اليمنية: إيران والحوثيون مراجع ومواجع، الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، 1434 هـ.

122. شحاتة، محمد ناصر. السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014.

123. شرف، جورج. من روسيا...حتى كاراباخ: صراع القوميات في دول آسيا الوسطى والقوقاز، بيروت: مركز الدراسات الأرمينية، الطبعة الأولى، 1998.

124. شكارة، أحمد. مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2010.

125. شومان، توفيق. إيران والعرب: قواعد فض الاشتباك، في: العرب وإيران: نحو مستقبل ومشترك الأمن والاستقرار والتعاون، تحرير: صالح الأشمر، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، ماي 2019.

126. شويحنة، سهى. الدبلوماسية الاقتصادية، سورية: جامعة حلب، 2013.

127. صالح، علم. وارل، جيمس. بين دارا والخميني: استكشاف إشكالية الهوية القومية في إيران، ترجمة: محمد العربي، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2016.

128. الصاوي، عبد الحافظ. "النتائج الاقتصادية للاتفاق النووي الإيراني ورفع العقوبات وانعكاسات ذلك على الصراع في المنطقة"، في: الأمة في مواجهة الصعود الإيراني، أحمد بن عبد الرحمن الصويان محررا، التقرير الارتيادي الإستراتيجي، الإصدار الثالث عشر، الرياض: مجلة البيان، 2016.

129. الصبيحي، أحمد شكري. مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001.

130. صلاح، عقل محمد أحمد. حركة حماس وممارستها السياسية والديمقراطية 1992-2012، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2016.

131. صلاح، محسن محمد. حركة المقاومة الإسلامية (حماس): قراءة في رصيد التجربة 1987-2005، في: حركة المقاومة الإسلامية حماس-دراسات في الفكر والتجربة، تحرير: محسن محمد صالح، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الثانية، 2015.

132. الصمادي، فاطمة. التيارات السياسية في إيران، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، أفريل 2012.

133. الصمادي، فاطمة. إيران والمقاومة: تحولات السياسة والمجتمع تقاوم شعارات الثورة وتفرض أولويات جديدة، في : العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، تحرير: عزمي بشارة ومحجوب الزويري، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012.

134. الصمادي، فاطمة. علاقة إيران بحركات المقاومة الإسلامية في المنطقة العربية في ظل الثورات العربية (دراسة لحالات: حماس- الجهاد – حزب الله)، في: المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، تقديم: عبد الله فهد النفيسي، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، الطبعة الثالثة، 2015.

135. عاشور، هيا عدنان. الديناميكية السياسية وإدارة الأزمات الدولية: الإدارة الأمريكية لأزمة الملف النووي الإيراني نموذجا (2000-2012)، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.

136. العاملي، مالك مصطفى وهبي. الفقيه والسلطة والأمة: بحوث في ولاية الفقيه والأمة، لبنان: الدار الإسلامية، الطبعة الأولى، 2000.

137. عبادي، شيرين. إيران تستيقظ: مذكرات الثورة والأمل، ترجمة: حسام عيتاني، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 2010.

138. عبد الجليل، رعد. التطرف الديني في إيران: دراسة في جذوره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بغداد: معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، 1985.

139. عبد الحسين، ياسر. السياسة الخارجية الإيرانية : مستقبل السياسة في عهد الرئيس روحاني، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2015.

140. عبد الحي، سماح عبد الصبور. القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أداوت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان (2005–2013)، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، 2014.

141. عبد الحي، وليد. إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010.

142. عبد الحي، وليد. نموذج قياس النزعة الإنفصالية للأقليات في الوطن العربي، في: مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، مايو 2014.

143. عبد الصادق، علي. إيران– تركيا والحرب الأمريكية العراقية، أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الطبعة الأولى، 2003.

144. عبد العزيز، فتحي. الخميني ...الحل الإسلامي والبديل، القاهرة: دار المختار الإسلامي، الطبعة الأولى، 1979.

145. عبد الفتاح، سيف الدين. عابدين، صدقي (محررين)، الأفكار الآسيوية الكبرى في القرن العشرين، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، الطبعة الأولى، 2001.

146. عبد المؤمن، محمد السعيد. الجمهورية الثالثة في إيران، القاهرة: الهيأة المصرية العامة للكتاب، 2012.

147. عبد الناصر، وليد. إيران دراسة عن الدولة والثورة، مصر: دار الشروق، الطبعة الأولى، 1997.

148. عبد الوهاب، لهب عطاء. دراسات في الطاقة: أمن الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية، البحرين: مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، الطبعة الأولى، 2012.

149. عتريسي، طلال. الأهداف والمصالح الإيرانية في النظام العربي بعد الثورات، في: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، مجموعة مؤلفين، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2014.

150. عتريسي، طلال. الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 2006.

151. عتريسي، طلال. جيواستراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2009.

152. عتريسي، طلال. حماس والعالم الإسلامي: تركيا وإيران نموذجا، في: حركة المقاومة الإسلامية حماس–دراسات في الفكر والتجربة، تحرير: محسن محمد صالح، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الثانية، 2015.

153. عتوم، محمد عبد الكريم. النظرية السياسية المعاصرة للشيعة الإمامية الإثني عشرية، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1980.

154. العتيبي، منصور حسن. السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979–2000، أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2008.

155. العجمي، ظافر محمد. التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟، في: مسيرة التعاون الخليجي: التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية، تحرير: جمال عبد الله، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2015.

156. عرفات، إبراهيم. آسيا الوسطى وطريق الحرير الجديد: الفرص والقيود والإشكاليات، في: محمد سليم وآخرون، آسيا والتحولات العالمية، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، الطبعة الأولى، 1998.

157. عزان، محمد. العلاقات اليمنية الإيرانية: الجذور التاريخية والفكرية وأثرها في التطورات السياسية، في: العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج، تقديم: محمد الأحمري، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، 2015.

158. عطية، أحمد إبراهيم. إرهاصات غزو العراق ونهاية إسرائيل، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003.

159. عطية، ممدوح حامد. أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2004.

160. العكيدي، إيلاف نوفل أحمد. الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.

161. علام، مصطفى شفيق. الدولة الإيرانية: محددات القوة وعوامل الضعف، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، ديسمبر 2010.

162. علاي، ستار جبار. عطوان، خضر عباس. العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2006.

163. علي، محمد كاظم. صراع الأحزاب السياسية في إيران 1979–1985، بغداد: معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، 1986.

164. عمر، يحيى السيد. القوة التركية الناعمة: مقومات الصعود في العلاقات الدولية، إسطنبول: دار الأصول العلمية،الطبعة الأولى، 2019.

165. عيد، محمد بدري. البيئة الإستراتيجية الراهنة في الخليج: التحولات والتحديات، في: الخليج في سياق إستراتيجي متغير، تحرير: محمد بدري عيد وجمال عبد الله، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2014.

166. الغريري، موسى. العلاقات العربية–الإيرانية (السورية–الإيرانية نموذجا)، في: العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، تحرير: عزمي بشارة ومحجوب الزويري، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012.

167. الغنجة، هشام داود. العامل المذهبي ودوره في توجيه السياسة الخارجية تجاه العراق 2003–2013، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2017.

168. فايت، براندون. كوغلين–شولت، كلوي. المنافسة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014.

169. فر، محمد شفيعي. الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية، ترجمة: محمد حسن زراقط، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2007.

170. فضل الله، حسن. حزب الله والدولة في لبنان: الرؤية والمسار، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثالثة، 2015.

171. فقيرة، جلال إبراهيم. التقرير الإستراتيجي الخليجي 2009–2010، الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ط1، 2010.

172. فولر، جراهام. الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009.

173. فيفر، جون. سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتخابات عام 2012، في: معضلة أفغانستان: طالبان والولايات المتحدة، عبد العزيز الحيص محررا، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، 2014.

174. قاسم، نعيم. حزب الله: المنهج–التجربة–المستقبل (لبنان ومقاومته في الواجهة)، بيروت: دار المحجة البيضاء، الطبعة السابعة، 2010.

175. قبلان، مروان. موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سوريا: تضارب المصالح وتقاطعها في الأزمة السورية، في: خلفيات الثورة–دراسات سورية–، مجموعة مؤلفين، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2013.

176. القدمي، حمود ناصر. مسارات الصراعات الداخلية في اليمن، في: مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، تحرير: محمد عبد الله يونس، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، ديسمبر 2015.

177. القرني، وداد عبد الرحمن علي. الدبلوماسية الثقافية، بيروت: منتدى المعارف، الطبعة الأولى، 2019.

178. القصاب، عبد الوهاب عبد الستار. احتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الإستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، نوفمبر 2007.

179. القصاب، عبد الوهاب. النفوذ الإيراني في العراق: التحديات والأبعاد، في: العرب وإيران – مراجعة في التاريخ والسياسة–، مجموعة مؤلفين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الأولى، 2012.

180. القصاب، عبد الوهاب. صراع المصالح والأيديولوجيا في جيوبوليتيكا الخليج العربي وتداعياته–الصراع الغربي/الإسرائيلي/الإيراني نموذجا، في: العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج، تقديم: محمد الأحمري، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، 2015.

181. قلعجية، وسيم خليل. روسيا الأوراسية زمن فلاديمير بوتين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2016.

182. قلعجية، وسيم خليل. روسيا الأوراسية كقوة عظمى: جيوبوليتيك الصراع ودبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2019.

183. كابلان، روبرت. انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير 2015.

184. كاتزمان، كينيث. "التهديدات العسكرية والسياسية الإيرانية"، في: إيران والخليج :البحث عن الاستقرار، جمال سند السويدي محررا، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الثانية، 2014.

185. كاتزمان، كينيث. الحرس الثوري الإيراني...نشأته وتكوينه ودوره، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الثالثة، 1998.

186. كاتزمان، كينيث. الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الثالثة، 1998.

187. كامرافا، مهران. السياسة الخارجية الإيرانية في الخليج، في: العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج، تقديم: محمد الأحمري، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، 2015.

188. كرامر، هاينتس. تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة: فاضل جتكر، السعودية: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2001.

189. كشك، أشرف. العلاقات الخليجية الإيرانية: الواقع وآفاق المستقبل، البحرين: مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، مارس 2014.

190. الكعكي، يحيى أحمد. الشرق الأوسط والصراع الدولي، بيروت: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1986.

191. كلاوس، شتيفان. معالجة النزاعات –دليل تدريبي للمرشدين–، ترجمة: يوسف حجازي، رام الله: مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف/مركز تدريب وتشبيك النشاط اللاعنفي، الطبعة الأولى، 2006.

192. كلشي، مهدي. من الحكم العثماني إلى الحكم الإيراني، ترجمة: سرمد الطائي، دمشق: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003.

193. الكليني، محمد بن يعقوب. الكافي في أصول الدين، إيران: مطبعة طهران الإسلامية، ج 1، 1968.

194. كمب، جيفري. إيران والطاقة في بحر قزوين: احتمالات التعاون والصراع، في: مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، مجموعة مؤلفين، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001.

195. كوخ، كريستيان. الصين والأمن الإقليمي في جنوب آسيا، في: توازن القوى في جنوب آسيا، مجموعة مؤلفين، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001.

196. الكوراني، زياد عبد الرحمن علي. جيوستراتيجية تركز الطاقة متلازمة الصراع والحرب– نماذج مختارة–، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019.

197. كوردزمان، أنتوني. " قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد "، في : إيران والخليج :البحث عن الاستقرار، جمال سند السويدي محررا، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الثانية، 2014.

198. كوفيل، تييري. إيران الثورة الخفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2008.

199. الكيالي، عبد الوهاب. الموسوعة السياسية، الجزء الثالث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، 1993.

200. كيالي، ماجد. مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2007.

201. كينزر، ستيفن. العودة إلى الصفر: إيران، تركيا ومستقبل أمريكا، ترجمة: أنطوان باسيل، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع وانشر، الطبعة الأولى، 2012.

202. لارج، جون. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

203. لاريجاني، محمد جواد. الحكومة: دراسات في مشروعيتها وفاعليتها، بيروت: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، 2001.

204. اللباد، مصطفى. حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه، القاهرة: دار الشروق، ط1، 2008.

205. لمبرث، جون وز. إيران حرب مع التاريخ، ترجمة: حسين عبد الزهرة مجيد، العراق– جامعة البصرة: مركز الدراسات الإيرانية، 1992.

206. اللهي، مسعود أسد. مسار العلاقات العربية–الإيرانية: طبيعة العراقيل والتحديات، في: العرب وإيران في مواجهة التحديات الإقليمية: الفرص وآفاق الشراكة، تحرير: أحمد شقير، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، كانون الأول 2017.

207. لوتاه، مريم سلطان. أمن الخليج: التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2013.

208. لوزيانين، س. غ. عودة روسيا إلى الشرق الكبير، ترجمة: هاشم حمادي، سورية: دار المدى، الطبعة الأولى، 2012.

209. لويزار، بيار جان. العراق: عشرية من العنف (2003–2013)، في: أوضاع العالم 2015: الحروب الجديدة، تحرير: برتران بادي ودومينيك فيدال، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2015.

210. لي، تشاو. مباردة الحزام والطريق الصينية: من منظور الاقتصاد الثقافي العالمي، ترجمة: محمد بيج وشيه يانغ، بيروت: منشورات ضفاف، الطبعة الأولى، 2018، ص 114.
211. ليفريت، فلينت. العلاقات الأمريكية–الإيرانية نظرة إلى الوراء...نظرة إلى الأمام، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2007.
212. ليه، وانغ جنغ (محررا). رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط، ترجمة: أمنية عز الدين، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2013.
213. مارسيل، فاليري. ميتشيل، جون ق. عمالقة النفط وشركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة: حسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007.
214. ماغين، تسفي. روسيا في الشرق الأوسط: سياسة في امتحان، ترجمة: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، لبنان: مركز باحث للدراسات، 2013.
215. مالوني، سوزان. تكيّه، راي. السبيل إلى التعايش: سياسة أمريكية جديدة تجاه إيران، في: إستعاد التوازن: إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، مجموعة مؤلفين، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2009.
216. مانرز، أيان .ر. بارمنتر، باريرا ماكين. الشرق الأوسط: مقدمة جغرافية، في: الشرق الأوسط المعاصر (محاولة للفهم)، تحرير: ديبورا .ج. جيرنر، ترجمة: أحمد عبد الحميد أحمد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2003.
217. مانسفيلد، بيتر. تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة: أدهم مطر، سورية: النايا للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 2011.
218. مبروك، شريف شعبان. السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2011.
219. مبيضين، مهند. الفكر السياسي الإسلامي والإصلاح: التجربتان العثمانية والإيرانية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2008.
220. المجالي، عصام نايل. تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
221. مجموعة مؤلفين. حال الأمة العربية 2016–2017: الحلقة المفرغة صراعات مستدامة واختراقات فادحة، تحرير: أحمد يوسف أحمد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أفريل 2017.
222. مجموعة مؤلفين. موسوعة الشعوب الإسلامية في القفقاس وآسيا الوسطى، ترجمة: طه عبد الواحد، دمشق: منشورات دار علاء الدين، الطبعة الأولى، 2006.

223. مجموعة مؤلفين، الحوثية في اليمن: الأطماع المذهبية في ظل التحولات العالمية، صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، 2008.

224. مجيد، دياري صالح. التنافس الدولي على مسارات أنابيب النفط من بحر قزوين –دراسة في الجغرافيا السياسية–، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2010.

225. محافظة، علي. إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2013.

226. محفوض، عقيل. العلاقات السورية–التركية: التحولات والرهانات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

227. محمد، خديجة عرفة. العلاقات بين إيران وجمهوريات آسيا الوسطى، في: آسيا الوسطى والتنافس العالمي، تحرير: هدى ميتكيس، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2008.

228. محمد، سهرة قاسم. الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الثانية، 2018.

229. محمد، سهيلة عبد الأنيس. العلاقات الإيرانية الأوروبية: الأبعاد وملفات الخلاف، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2007.

230. محمد، محمد حميد. محمد عباس أحمد، الغاز الطبيعي: جيوبوليتيك الصراعات القادمة، عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020.

231. محمود، أحمد إبراهيم. البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى، سبتمبر 2005.

232. محمود، أحمد عبد العزيز. تركيا في القرن العشرين، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2012.

233. محمود، معين أحمد. إسرائيل واختراق جبهة آسيا–رؤية جيوستراتيجية، بيروت: باحث للدراسات، الطبعة الأولى، 2009.

234. المخادمي، عبد القادر رزيق. الشرق الأوسط الجديد: بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2008.

235. مخوّل، موسى. الأكراد من العشيرة إلى القبيلة، لبنان: دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، مارس 2013.

236. مرتجى، حجت. التيارات السياسية في إيران المعاصرة، ترجمة: محمود علاوي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2004.

237. المرهون، عبد الجليل زيد. برامج التسلح في الخليج والجوار، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2012.

238. المسالمة، خالد. الأحواز الأرض العربية المحتلة، ألمانيا: مركز الدراسات العربية–الألمانية، الطبعة الثانية، 2008.

239. مسعد، نيفين عبد المنعم. صنع القرار في إيران والعلاقات العربية–الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ديسمبر 2002.

240. المسفر، محمد الصالح. العلاقات الخليجية– الخليجية: معضلة الفراغ الإستراتيجي والتجزئة (1971–2018)، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، نوفمبر 2018.

241. مصطفى، حسين حمودة. إسرائيل في أفريقيا، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2011.

242. مطر، حسام. ما بعد القتال: حرب القوة الناعمة بين أمريكا وحزب الله، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2019.

243. مكاوي، نجلاء وآخرون. الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، 2015.

244. مهابة، أحمد. إيران بين التاج والعمامة، القاهرة: دار الحرية، 1989.

245. مهنا، عدنان. مجابهة الهيمنة إيران وأمريكا في الشرق الأوسط، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،الطبعة الأولى، 2014.

246. موراي، ورويك. جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الإقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة: سعيد منتاق، الكويت: عالم المعرفة، فبراير 2013.

247. الموساوي، عبد الحميد العيد. قراءة في علاقات إيران الإقليمية والدولية، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018.

248. المولى، سعود. إيران والعالم العربي: لبنان نموذجا، في: العلاقات العرية الإيرانية في منطقة الخليج، تقديم: محمد الأحمري، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، 2015.

249. ميتكيس، هدى. الخصائص الجيوسياسية لدول آسيا الوسطى، في: آسيا الوسطى والتنافس العالمي، تحرير: هدى ميتكيس، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2008.

250. ميسان، تيري. 11 سبتمبر 2001: الخديعة المرعبة، ترجمة: إليا محمد السيد الطوخي، جيهان حسن عبد الغني، باريس: شركاسف، 2002.

251. الميسر، محمد سيد أحمد. زلزال الحادي عشر من سبتمبر وتوابعه الفكرية، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003.

252. نادر، مثنى أمين. قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية: القضية الكردية نموذجا، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003.

253. ناصر، علي ناصر. مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، كانون الثاني 2013.

254. ناني، جوليا. روسيا ومنطقة بحر قزوين، في: الأمن والطاقة: نحو إستراتيجية سياسة خارجية جديدة، تحرير: جان هـ كاليكي، ديفيد ل. غولدون، ترجمة: حسام الدين خضور، سورية: الهيأة العامة السورية للكتاب، الطبعة الأولى، 2011.

255. النائلي، عدنان كاظم حسين. روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الإستراتيجي العالمي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2017.

256. النعيمي، أحمد نوري. السياسة الخارجية الإيرانية 1979–2011، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.

257. النعيمي، أحمد نوري. السياسة الخارجية الإيرانية بين الثوابت والمتغيرات، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017.

258. النعيمي، أحمد نوري. العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع والتعاون، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

259. النعيمي، أحمد نوري. حسين علي الجميلي، النظام السياسي في تركيا وإيران، بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2007.

260. النعيمي، أحمد. النظام السياسي في إيران، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.

261. النفيسي، عبد الله. مجلس التعاون الخليجي –الإطار السياسي والإستراتيجي–، الكويت: مطبعة طه، الطبعة الأولى، 1982.

262. النقيب، عيدروس. التحديات التي تواجه الوحدة اليمنية، في: الثورة اليمنية – الخلفية والآفاق–، تحرير: فؤاد عبد الجليل الصلاحي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، أكتوبر 2012.

263. نور الدين، محمد. الدور التركي تجاه المحيط العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2012.

264. نوفل، ميشال. عودة تركيا إلى الشرق: الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الاولى، 2010.

265. نيا، حميد بارسا. الخريطة الفكرية الإيرانية عشية الثورة: دراسة اجتماعية معرفية، تعريب: خليل زامل العصامي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 2012.

266. نيكوللود، فرانسوا. إيران وتركيا في قلب العالم العربي، في: أوضاع العالم 2017: من يحكم العالم؟، إشراف: برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة: نصير مروّة، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى 2016.

267. هاشم، فراس عباس. حميد، لي حسين. ارتدادات الجيوبوليتيكيا الدلالات النظرية الموجهة لمسارات التأثير الإيراني في الشرق الأوسط، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2020.

268. هاورد، روجر. نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007.

269. هاول، ناثانيال. سياسة إيران في شمال غرب آسيا: الفرص والتحديات، في:إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، إعداد: جمال سند السويدي، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الثانية، 2014.

270. هلال، رضا. العلاقات الأوروبية مع دول آسيا الوسطى، في: آسيا الوسطى والتنافس العالمي، تحرير: هدى ميتكيس، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، الطبعة الأولى، 2008.

271. هنتر، شيرين. إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001.

272. هوركاد، برنار. العدوّ الإيراني، في: نهاية الزعامة الأمريكية: أوضاع العالم 2020، إشراف: برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة: نصير مروّة، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2020.

273. هويدي، فهمي. إيران من الداخل، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الرابعة، 1998.

274. واكيم، جمال. الأزمة الراهنة في ظل الموازين الدولية والإقليمية، في: العرب وإيران في مواجهة التحديات الإقليمية–الفرص والآفاق–، إخراج أحمد شقير، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، 2017.

275. واكيم، جمال. جيوبوليتيك الأدوار الوازنة في غرب آسيا والعالم العربي، في: النظام العربي والإقليمي –اللاعبون والاتجاهات في مرحلة انتقالية، تحرير: حسام مطر، التقرير الاستراتيجي 2015–2016، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، آب 2017.

276. واكيم، جمال. صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2012.

277. ولد أباه، السيد. عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2004.

278. وناسي، لزهر. رملي، فهيم. "المثلثاتية الإقليمية في الشرق الأوسط: دراسة في الأدوار والتفاعلات"، في: التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط ، تحرير: حسين قادري، الجزائر– باتنة: منشورات مخبر الأمن الإنساني، الطبعة الأولى، السداسي الأول 2019.

279. وهب، علي. الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي–الصهيوني، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013.

280. وي، وانغ إي. الحزام والطريق: ماذا ستقدم الصين للعالم؟، ترجمة: رشا كمال وشيماء كمال، القاهرة: سما للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017.

281. يرغن، دانييل. السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث، ترجمة: هيثم نشواتي، شكري مجاهد، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، 2015.

282. عبد العاطي، عمرو. أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2014.

283. سرحان، محمد علي. أمركة العولمة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (مثلث الخيرات)، دمشق: صفحات للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2007.

284. الرشيدي، أحمد. الترتيبات الأمنية في آسيا، في: قضايا الأمن في آسيا، تحرير: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، الطبعة الأولى، 2004.

المجلات والدوريات

1. إبراهيم نوار، "**إيران ودبلوماسية الغاز**"، السياسة الدولية، السنة 46، العدد 180، أبريل 2010.

2. أبو الفضل، محمد. "**الصراع النفطي في آسيا الوسطى**"، السياسة الدولية، السنة الرابعة والثلاثون، العدد 131، يناير 1998.

3. أحمد منيسي، "**إيران وأفغانستان: مشقة الجوار**"، مختارات إيرانية، السنة الثانية، العدد الثامن عشر، يناير 2002.

4. أحمد، صافيناز محمد. "**عابرة للحدود: التأثيرات الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار**"، السياسة الدولية، العدد 190، يوليو 2012.

5. أحمد، علي متولي. "**التغلغل الإيراني في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي الخليجي (2005–2014)**"، سياسات عربية، العدد 20، أيار/مايو 2016.

6. أحمد، وليد محمود. "**سياسة روسيا الاتحادية بعد الحرب الباردة 1991–1999** "، دراسات إقليمية، عدد 25، أوت 2012.

7. أحمدي، هوشنج. "**فرص وتهديدات العلاقات الإيرانية-الأوربية**"، مختارات إيرانية، السنة الثامنة، العدد 108، يوليو 2009.
8. إدريس، محمد السعيد. "**إيران وتركيا وفراغ القوى في الشرق الأوسط**"، مختارات إيرانية، السنة العاشرة، العدد 112، نوفمبر 2009.
9. إدريس، محمد السعيد. "**ثلاثون عاما على قيام الثورة الإسلامية في إيران**"، السياسة الدولية، السنة الخامسة والأربعون، العدد 176،أبريل 2009.
10. إدريس، محمد السعيد. "**مستقبل العراق وتأثيره على الأمن الإقليمي الخليجي**"، مجلة دراسات، المجلد الأول، العدد الأول، 2014.
11. إسلام، مينا علي. "**سوريا: حليف إستراتيجي أم صديق براجماتي**"، مختارات إيرانية، السنة الثامنة، العدد 110، سبتمبر 2009.
12. إسماعيلي، حميد. "**إيران وسوريا علاقات إستراتيجية**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 68، مارس 2006.
13. اشتري، مهناز. "**المرأة الإيرانية ومهنة المحاماة: رؤية للنتائج والآثار**"، فصلية إيران والعرب، السنة الثانية، العدد 5، صيف 2003.
14. إلياس، فراس. "**الجيوبوليتيك الشيعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية-مجالات التأثير وبناء النفوذ-**"، مجلة لباب، العدد الرابع، نوفمبر 2019.
15. الإمام، محمد رفعت. "**جورجيا والأزمة الأبخازية**"، السياسة الدولية، السنة 38، العدد 147، يناير 2002.
16. الإمام، محمد رفعت. "**مشكلات الأمن في القوقاز: تداخلات الأعراق والنفط والسياسة**"، السياسة الدولية، السنة الثامنة والثلاثون، العدد 149، يوليو 2002.
17. الإمام، محمد رفعت. "**مشكلة كاراباخ: صراع الشرعيات بين حق الشعب ومنطق الدولة**"، السياسة الدولية، السنة السابعة والثلاثون، العدد 146، أكتوبر 2001.
18. أنصاري، حميد. "**رأي الأمة والنظام الجمهوري: الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجا**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 68، مارس 2006.
19. أوغلى، جاويد قربان. "**أفريقيا وإسرائيل وضرورة التعقل في السياسات الإيرانية**"، مختارات إيرانية، السنة العاشرة، العدد 112، نوفمبر 2009.
20. أوكسمان، برنارد هـ. "**إشكالية قزوين: بين البحر والبحيرة**"، ترجمة: مجدي عبد الكريم، شرق نامه، العدد 2، ربيع 2001.

21. أوليفيه، راو. "**الجيوستراتيجيا الجديد في آسيا الوسطى**"، ترجمة: جوني علي، شؤون الأوسط، العدد 78-79، كانون الأول 1998-كانون الثاني 1999.
22. آيتي، علي رضا. "**الحكومة الوطنية العراقية والعلاقات مع إيران**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 73، أغسطس 2006.
23. إيماني، ناصر. "**مأسسة صلاحيات منصب المرشد**"، مختارات إيرانية، السنة الثانية، العدد 23، يونيو 2002.
24. باي، ناد علي. "**إيران والعضوية في منظمة تعاون شنغهاي**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 84، يوليو 2007.
25. بخش، كيان تاج. "**الانتخابات المحلية في إيران: اللامركزية والمجتمع المدني**"، فصلية إيران والعرب، السنة الثانية، العدد 5، صيف 2003.
26. بدوي، تامر. "**مستقبل العلاقات الإيرانية -الأفغانية بعد فوز حسن روحاني**"، مختارات إيرانية ، السنة العاشرة، العدد 156، يوليو 2013.
27. برهومة، محمد. "**التحالفات المتغيرة: العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية**"، السياسة الدولية، عدد 186، أكتوبر 2011.
28. برون، محمد. "**الإصلاحيون وانتخابات المجلس الثامن**"، مختارات إيرانية، السنة السابعة، العدد 90، يناير 2008.
29. البسيوني، سمير زكي. "**العلاقات الهندية الإيرانية: أقوى من النفط**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 82، مايو 2007، ص 15.
30. البسيوني، سمير زكي. "**بعد مرور ثلاثين عاما على قيام الثورة ...شباب إيران أقل راديكالية وأكثر نزوعا للتغيير**"، مختارات إيرانية، السنة السابعة، العدد 104، مارس 2009.
31. بشندي، محمد. "**دولة الفقيه ومعضلة المؤسسية الحزبية في إيران**"، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الثالث، يونيو 2017.
32. البطنيجي، عياد. "**التحالف السوري الإيراني: تاريخه، حاضره ومستقبله**" لبنان، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2006.
33. البطنيجي، عياد. "**العلاقات الإيرانية- الأمريكية اللاتينية**"، شؤون الأوسط، العدد 133، خريف 2009.
34. البغدادي، علي عبد المحسن. "**الاستقطاب الإقليمي وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط إيران- السعودية أنموذجًا - رؤية إستراتيجية**"، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 41، 2016.

35. بلة، عوض الكريم الريح. "**قراءة لمستقبل العلاقات السودانية–الإيرانية**"، شؤون الأوسط، العدد 136، صيف 2010.

36. بهاء الدين، شيماء. "**السياسات التركية والإيرانية في أفريقيا**"، قضايا ونظرات، العدد الأول، مارس 2016.

37. بهلوان، سمر. "**العلاقات السورية–الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حتى قيام الثورة الإيرانية 1979**"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 22، العدد 3–4، السنة 2006.

38. بور، كريم أرغنده. "**مكانة المجتمع المدني في إيران**"، مختارات إيرانية، السنة الثامنة، العدد 88، نوفمبر 2007.

39. بوكركب، عمر. "**دبلوماسية النوادي وتأثيرها على الشرعية الدولية: حالتا مجموعة السبعة ومجموعة العشرين**"، دراسات إستراتيجية، العدد 24، جانفي 2017.

40. بوناب، كمال. "**الأزمة في اليمن: المؤثرات الداخلية والفواعل الخارجية**"، مجلة لباب، العدد 8، نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

41. البياتي، إيثار أنور محمد. **"الدوائر الثلاث المباشرة للمجال الحيوي الإيراني"**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، 2015.

42. تابتيان، وحيد. "**موقف حزب الله من أزمة الملف النووي الإيراني**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 72، يوليو 2006.

43. جعفريان، رسول. "**التحول المذهبي بين إيران والعراق**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 79، فبراير 2007.

44. جلود، ميثاق خير الله. " **القدرات العسكرية للمملكة العربية السعودية** "، دراسات إقليمية، عدد 20، 2010.

45. جمعة، محمد. "**شبكة معقدة: موقع الفاعلين من غير الدول في السياسة الإيرانية**"، السياسة الدولية، العدد 196، أبريل 2014.

46. جواد، سعد ناجي. العمار، منعم صاحي. "**الخليج العربي في عالم متغير: دراسة في معضلة الأمن الخارجي وترتيباته**"، السياسة الدولية، العدد 125، يوليو 1996.

47. جويعد السراي، صالح جعيول. السعدي، وحيد عبد الحسين. "**التحالف السوري الإيراني (1979–198) والدور المحوري لعبد الحليم خدام فيه**"، مجلة ذي قار، المجلد 13، العدد 3، أيلول 2018 .

48. حداد، معين. "**مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبوليتيكا** "، شؤون الأوسط، عدد 38، 1994.

49. الحديثي، سلمان خيري محمد. نصيف، نزهان حمود. "**أهمية العراق في الجيوستراتيجية بالنسبة لدول الجوار الإسلامي (تركيا وإيران) في العصر الحديث 1921-1958م**"، مجلة سر من رأى، المجلد 7، العدد 27، السنة 2011.

50. حسن، حارث. "**العلاقات الشيعية فوق الوطنية والدولة الوطنية في العراق**"، سياسات عربية، العدد 34، أيلول/سبتمبر 2018.

51. حسن، عمار علي. "**اليمن...وطأة الجغرافيا على الدولة والمجتمع**"، السياسة الدولية، السنة الخامسة والأربعون، العدد 177، يوليو 2009.

52. حسين، حيدر علي. "**إيران في الإدراك الإستراتيجي العراقي**"، مدارات إيرانية، العدد الأول، أيلول/سبتمبر 2018.

53. حسين، غازي. "**التصورات والمخططات الصهيونية الشرق أوسطية ومخاطرها على الوطن العربي**"، مجلة الفكر السياسي، العدد الأول، شتاء 1997.

54. حسين، مصطفى جاسم. "**الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002 إلى 2010**"، المجلة السياسية والدولية، عدد 20، 2010.

55. حمدي، قهرمان. "**نظرة على تاريخ مجلس صيانة الدستور ورقابته**"، مختارات إيرانية، السنة السابعة، العدد 90، يناير 2008.

56. الحميداوي، حيدر عبد الواحد. "**العلاقات الإيرانية- الصينية: 2001-2006**"، دراسات إيرانية، عدد 14، آب 2011.

57. حميديه، بهزار. "**ولاية المرأة كيف يراها المجتمع الإيراني ؟** "، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 72، يوليو 2006.

58. الخزار، فهد مزبان خزار. "**العلاقات الإيرانية-الروسية: التطورات الراهنة وآفاق المستقبل**"، دراسات إيرانية، عدد 8-9 ، 2008.

59. الخزار، فهد مزبان خزار. "**الأبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير وانعكاساته على الأمن القومي الإيراني**"، مجلة دراسات إيرانية، عدد 10-11، 2009..

60. الخزار، فهد مزبان خزار. "**العلاقات الإيرانية الأوروبية: التطورات الراهنة وآفاق المستقبل**"، مجلة الخليج العربي، المجلد 36، العدد 1-2، 2008.

61. خزار، فهد مزبان. "**الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الإيرانية- الصينية**"، دراسات إيرانية، عدد 15، آذار 2012.

62. الخزار، فهد مزبان. "**إيران وفكرة إنشاء تكتل للغاز على غرار الأوبك** "، شؤون إيرانية، العدد 32، 2009.

63. الخزرجي، حمد جاسم محمد. "**إيران وأمن الخليج العربي بعد عام 2003: الفرص والتحديات**"، مجلة رسالة الحقوق، السنة السابعة، العدد الثاني، 2015.

64. الطائي، عبد الرزاق خلف محمد. "**النظام السياسي في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية**"، مجلة الدراسات الإقليمية، المجلد التاسع، العدد 30، 2013.

65. خلف، عارف محمد. "**الدور التركي الإقليمي**"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، مجلد 2، عدد 5، 2010.

66. خليل، رؤى خليل سعيد. "**مكانة إيران في المدرك الإستراتيجي الروسي**"، مجلة حمورابي للدراسات، السنة السابعة، العدد 29، شتاء 2019.

67. خليل، صلاح. "**التقارب الإيراني–السوداني: الأهداف والتداعيات**"، مختارات إيرانية، السنة العاشرة، العدد 130، أيار/مايو 2011.

68. الخنسا، أحمد زكريا. "**الشرق الأوسط والخليج في العالم متغير (جزء أول)**"، شؤون الأوسط، العدد 157، شتاء–ربيع 2018.

69. الخنسا، أحمد زكريا. "**الشرق الأوسط والخليج في عالم متغير: إيران–إسرائيل**"، شؤون الأوسط، العدد 159، ربيع 2019.

70. دجمان، علي. " **أولويات إيران الإقليمية في الوثيقة العشرينية**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 82، مايو 2007.

71. دحمان، عبد الحق. "**التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية**"، سياسات عربية، العدد 12، كانون الثاني/يناير 2015.

72. دربج، علي. "**هدف الحرب الكونية على سورية: تفكيك محور المقاومة**"، دراسات باحث، العدد 56، خريف 2016.

73. درويش، فوزي. "**النفوذ الإيراني في الشرق الأدنى والعراق وأفغانستان 2/2)**"، مختارات إيرانية، السنة السابعة، العدد 98، سبتمبر 2008.

74. دشر، ميثاق مناحي. "**مشروع الشرق الأوسط الكبير: قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر**"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، السنة 12، العدد 19، آذار 2016.

75. دهقاني، سيد جلال. "**مجلس التعاون الخليجي والملف النووي الإيراني**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 73، أغسطس 2006.

76. دودين، هالة محمود طه. "**السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني 2000–2019**"، مدارات إيرانية ، العدد الرابع، ماي 2019.

77. الربيعي، كوثر عباس. هاشم، فراس عباس. "**المملكة العربية السعودية وتحولات المكانة الإقليمية**"، المجلة السياسية والدولية، العدد 31-32، 2016.

78. رجب، إيمان احمد. "**التداخل: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية**"، السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011.

79. رحماني، علي. "**أوروبا والأمن القومي الإيراني**"، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد العاشر، مايو 2000.

80. رضى، صبار محمد. "**الصراع الإستراتيجي في منطقة القوقاز**"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المجلد الثاني، العدد السابع، يونيو 2020.

81. رفعت، عباس سعدون. "**التوجهات الصينية حيال جمهوريات آسيا الوسطى**"، المجلة السياسية والدولية، العدد 35-36، 2017.

82. رملي، فهيم. زغدار، عبد الحق. "**التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 9/11 –دراسة في المحددات–**"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد 14، جوان 2018.

83. الريس، رياض. "**المنظور العربي لجمهوريات آسيا الوسطى في إطار النظام الدولي الجديد**"، المستقبل العربي، العدد 184، 1994.

84. الريني، منال. "**القوى الداخلية في المجتمع الإيراني- المحور الأول: القوى السياسية**"، ملفات إقليمية، أكتوبر 2015.

85. زاده، حمزة علي إسماعيل. "**تحليل لآفاق العلاقات الإيرانية- الأفغانية**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 79، فبراير 2007.

86. زاده، محمد باقر حشمت. "**الطلاب الجامعيون الإيرانيون والسياسة: دراسة بسيكولوجية ميدانية**"، فصلية إيران والعرب، السنة الثانية، العدد 5، صيف 2003.

87. زارعي، سعد الله. "**الأيدي الخفية في الأزمة اليمنية**"، مختارات إيرانية، السنة العاشرة، العدد 112، نوفمبر 2009.

88. زغلول، خالد سعد. "**سياسة فرنسا الإيرانية**"، السياسة الدولية، السنة 43، العدد 168، أبريل 2007.

89. الزويري، محجوب. "**إيران والحوثيون: صناعة الفوضى في اليمن**"، مجلة دراسات، مجلد 2، العدد 1، السنة 2015.

90. الزيدي، وليد كاصد. "**تطورات الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة**"، مدارات إيرانية، العدد الأول، سبتمبر 2018.

91. سادات، سيد أحمد. "**الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعلاقة مع الحركات الإسلامية المقاومة في فلسطين : حركة الجهاد الإسلامي نموذجا**"، الفكر السياسي، العددان 53-54، شتاء/ربيع 2015.

92. سامي، عباس ويليام. "**العدو الأقرب والأعز: إيران بعد الحرب العراقية 2-2)**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 67، فبراير 2006.

93. السرجاني، خالد. "**إيران وحزب الله:التلاقي والتنافس على الصعيد الإقليمي**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 74، سبتمبر 2006.

94. السرجاني، خالد. "**زيارة محمد خاتمي إلى ألمانيا والصين: الدوافع والدلالات**"، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد الثاني، أغسطس2000.

95. السرجاني، خالد. "**هل يتحول العراق إلى منطقة نفوذ إيرانية**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 84، يوليو 2007.

96. سرور، عبد الناصر. "**الصراع الإستراتيجي الأمريكي-الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة (1991-2007)**"، مجلة جامعة الأزهر، المجلد 11، العدد B-1، 2009.

97. السعدي، قاسم حسين. "**العقوبات الاقتصادية الدولية وأثرها في العلاقات الدولية (العقوبات الأوروبية على إيران إنموذجا)**"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 11، العدد1، 2021.

98. سعيد، الناصر دريد. رحيم، لقمان حكيم. "**النفوذ الروسي وتحدياته في آسيا الوسطى: كازاخستان نموذجا**"، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 2، حزيران 2017.

99. سعيد، قاسمي. "**النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري**"، مجلة دراسات إيرانية، السنة الثانية، العدد السادس، مارس 2018.

100. السلمي، محمد بن صقر. الغنيمي، عبد الرؤوف مصطفى. "**الجيوبوليتيك الشيعي..الواقع والمستقبل**"، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الأول، ديسمبر 2016.

101. سليم، أحمد. "**مبادرة الشرق الأوسط الكبير (الأبعاد السياسية والإستراتيجية)**"، السياسة الدولية، العدد 158، أكتوبر 2004.

102. سليم، محمد السيد. "**التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية**"، السياسة الدولية، السنة الثانية والأربعون، العدد 170، أكتوبر 2007.

103. سليمان، هاني. "**الملامح الرئيسية للتحولات في موازين القوى العسكرية والإستراتيجية في الشرق الأوسط** "، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد 16، 2017.

104. السويداني، حامد محمد طه. "**العلاقات التركية السورية 1997-2011**"، دراسات إقليمية، عدد 27، سبتمبر 2012.

105. سويلم، حسام. "**إستراتيجية أوباما في أفانستان والدور الإيراني فيها** "، مختارات إيرانية، السنة الثامنة، العدد 109، أغسطس 2009، 2009 وما بعدها.

106. سويلم، حسام. "**القواعد العسكرية في آسيا الوسطى**"، السياسة الدولية، السنة الواحدة والأربعون، العدد 164، أبريل 2006.

107. سويلم، حسام. "**مرحلة جديدة في الصراع بين إسرائيل وإيران**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 85، أغسطس 2007.

108. سيد أحمد، عادل. "**أنابيب الطاقة الجغرافية تقود السياسة**"، السياسة الدولية، العدد 164، 2006.

109. شاكر، محمد. "**العلاقات الإيرانية- الطاجيكية: إشكاليات البيئة الداخلية والخارجية**"، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثانية، العدد الخامس، ديسمبر 2017.

110. الشاهد، جاسر. "**السياسة التركية تجاه جمهوريات وسط آسيا** "، السياسة الدولية، السنة الرابعة والثلاثون، العدد 131، يناير 1998.

111. شبيب، نبيل. "**سورية الثورة وتطور خرائط الواقع والتحالفات**"، قضايا ونظرات، العدد العاشر، يوليو 2018.

112. الشحف، فريد حاتم. "**إيران في المعادلة الجيوسياسية الدولية**"، الفكر السياسي، العددان 43-44، ربيع وصيف 2012.

113. الشرقاوي، باكينام. "**خصوصية صنع القرار السياسي الإيراني**"، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد الثامن، مارس 2001.

114. شريفي، فريدة. "**أفغانستان أرض الاضطرابات**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 84، يوليو 2007.

115. الشمبراني، شيروان. "**فروق أساسية بين السياسيتين التركية والإيرانية في المنطقة العربية**"، الكويت، مجلة المجتمع، العدد 1909، السنة 41، جويلية 2010.

116. الشمري، صلاح مهدي هادي. عجرش، نور عبد الإله. "**العراق وإستراتيجية التلاكم المتبادلة بين القوى الدولية والإقليمية: الولايات المتحدة الأمريكية وإيران أنموذجا**"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 21، السنة 2020.

117. شوقي، ممدوح. "**الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 125، يوليو 1996.

118. شومان، توفيق. "**الاتفاق النووي بين إيران والغرب آليات التنفيذ وصعوبات التطبيق**"، دراسات باحث، العدد 56، خريف 1438/2016.

119. شيف، زئيف. "**سباق تسلح سوري بدعم إيراني**"، مختارات إسرائيلية، السنة الثالثة عشرة، العدد 147، مارس 2007.

120. صالح، عبد الله. "**ناجورنو كارباخ: الصراع بين الجغرافيا والهوية القومية**"، السياسة الدولية، السنة الواحدة والثلاثون، العدد 120، أبريل 1995.

121. صحيفة أمروز الإيرانية،"**مقدمة لتأميم الصحافة**"، مختارات إيرانية، السنة السابعة، العدد 105، أبريل 2009.

122. صحيفة جام جم الإيرانية. "**بيئة الانتخابات المحلية**"، مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد 33، أبريل 2003.

123. صحيفة شرق الإيرانية، "**منظمات المجتمع المدني**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 74، سبتمبر 2006.

124. صحيفة صبح الإيرانية. "**دور جمعية المؤتلفة الإسلامية في بنية النظام الإيراني**"، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد الثاني عشر، يوليو 2001.

125. صحيفة نامه الإيرانية، "**المرأة في ظل بقايا الأحزاب الإيرانية**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 67، فبراير 2006.

126. صدري، محمود. "**تحديات السياسة الخارجية الإيرانية (مستقبل الدبلوماسية)**"، مختارات إيرانية، السنة الثانية، العدد 23، يونيو 2002.

127. صلاح، أحمد. "**السياسة التركية اتجاه آسيا الوسطى**"، آفاق آسيوية، العدد الثالث، أغسطس 2018.

128. صندل، جواد. "**روسيا وجورجيا، النفط والجيوستراتيجية: منظور جغرافي سياسي**"، مجلة ديالى، العدد 41، 2009.

129. صور، لطفي. "**سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية تجاه إفريقيا في فترة حكم أحمي نجاد**"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الأول، أكتوبر 2017.

130. ضربان، مريم. "**دبلوماسية النفط في منطق العلاقات الدولية (ثلاثية الحرب–العبور_الأمن لبترول الشرق الأوسط)**"، شؤون الأوسط، العدد 159، شتاء –ربيع 2019 ، ص 138.

131. طالعي، جواد. "**قمة طهران: خطوة على طريق إنشاء منظمة تعاون قزوين**"، مختارات إيرانية، السنة السابعة، العدد 89، ديسمبر 2007.

132. طاهر، أحمد. "**العراق أداة السياسة الإيرانية في المنطقة: الموقف من أحداث البحرين وسوريا نموذجا**"، مجلة آراء حول الخليج، العدد 91، أفريل 2012.

133. طاهري، أسد الله. "**آفاق تطوير العلاقات المصرية الإيرانية**"، مختارات إيرانية، السنة العاشرة، العدد130، مايو 2011.

134. الطائي، عبد الرزاق خلف محمد. "**التنافس السعودي الإيراني في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية**"، دراسات إقليمية، السنة 9، العدد 28، 2012.

135. الطائي، عبد الرزاق خلف محمد. "**أمن الخليج العربي في المنظور الإيراني -1991-2013**"، دراسات إقليمية، المجلد 12، العدد 35، شتاء 2018.

136. العامري، ابتسام محمد. "**الأزمة السورية-قرارات في تأثيرات البعد الإقليمي**"، مجلة الكوفة، المجلد الأول، العدد 17، السنة 2013، ص 223.

137. العامري، ابتسام محمد. "**البعد الإقليمي في الأزمة السورية**"، المجلة السياسية والدولية، العددان 28-29، السنة 2015.

138. العامري، حيدر زاير. "**الأزمة السورية و(حالة الاستثناء) من ربيع الثورات العربية**"، مجلة الكوفة، المجلد الأول، العدد17، السنة 2013.

139. العامري، محمد بن موسى. " **فتنة الحوثي مع دماج بين الماضي والحاضر**"، مجلة البيان، العدد 295، فبراير 2012.

140. عباس، يحيى داود. "**القوميات والعرقيات الإيرانية: حالة الآذريين**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 85، أغسطس 2007.

141. عباس، يحيى داود. "**أهمية بحر الخزر بالنسبة لإيران**"، مختارات إيرانية، السنة السابعة، العدد 103، فبراير 2009.

142. عباس، يحيى داود. "**إيران وشرق إفريقيا**"، مختارات إيرانية، السنة السابعة، العدد 102، يناير 2009.

143. عباس، يحيى داود. "**بلوش إيران**"، مختارات إيرانية، السنة الثامنة، العدد 108، يوليو 2009.

144. عباس، يحيى داود. "**قراءة في صلاة الجمعة في إيران بعد مرور ما يقرب ثلاثين عاما على إقامتها**"، مختارات إيرانية، العدد 99، أكتوبر 2008، ص ص 76-77.

145. عبد الحليم، أميرة محمد. "**غرب إفريقيا ساحة للمواجهة بين إيران وإسرائيل**"، مختارات إيرانية، السنة التاسعة، العدد 114، يناير 2010.

146. عبد الحليم، أميرة محمد. "**نفوذ الحرس الثوري في إفريقيا: أدوار متعددة وتحديات قائمة**"، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثانية، العدد السادس، مارس 2018.

147. عبد الحميد، عاطف. "**روسيا وآسيا الوسطى ...حماية المصالح واحتواء المخاطر**"، السياسة الدولية، السنة 43، العدد 169، جويلية 2007.

148. عبد الشافي، عصام. "**الأزمة العراقية ومستقبل العلاقات الإيرانية-الأمريكية**"، مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد 33، أبريل 2003.

149. عبد الصادق، عادل. "**الإنترنت والديمقراطية: الأبعاد النظرية وملامح التأثير – دراسة حالة إيران**"، مختارات إيرانية، السنة الثامنة، العدد 108، يوليو .2009

150. عبد الله، شعيب. "**الصراع القومي والعرقي في الجمهوريات المستقلة: أبخازيا-جورجيا**"، السياسة الدولية، السنة 31، العدد 120، أبريل 1995.

151. العبد الله، عمر. خليل، فادي. شمسين، فادي. "**الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى ...قضايا التعاون والشراكة الإستراتيجية**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 2، 2014.

152. عبد المعز، سالي. "**الحوثيون في اليمن...مخاوف من نشوب حرب جديدة**"، السياسة الدولية، السنة الخامسة والأربعون، العدد 177، يوليو 2009.

153. عبد المنعم، محمد نور الدين. "**روسيا وآسيا الوسطى...حصاد العام**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 67، فبراير 2006.

154. عبد المؤمن، محمد السعيد. "**أبعاد الدور الإيراني في أفغانستان**"، مختارات إيرانية، السنة السابعة، العدد 99، أكتوبر 2008.

155. عبد المومن، محمد السعيد. "**إيران وحركة جادة باتجاه إفريقيا**"، مختارات إيرانية، السنة الرابعة، العدد 56، آذار 2005.

156. عبد المؤمن، محمد السعيد. "**إيران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوري**"، السياسة الدولية، العدد 201، يوليو 2015.

157. عبد الناصر، وليد محمود. "**العامل الإسلامي والدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة**"، السياسة الدولية، السنة الواحدة والثلاثون، العدد 120، أبريل 1995.

158. عبد الوهاب، أيمن السيد. "**العلاقات السورية-الإيرانية: محددات التسوية السلمية**"، السياسة الدولية، العدد 125، يوليو 1996.

159. العبيدي، أميرة إسماعيل محمد. "**العلاقات السورية- الإيرانية في عهد الرئيس السوري بشار الأسد**"، مجلة التربية والعلم، المجلد 17، العدد 3، السنة 2010.

160. العبيدي، محمد عبد الرحمن يونس. "**أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي منه (2002-2008)**"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 8، العدد 2، 2008.

161. العبيدي، محمد عبد الرحمن يونس. "**إيران والصراع العربي-الإسرائيلي 1979-2009**"، دراسات إقليمية، عدد 28، سبتمبر 2012.

162. العبيدي، محمد عبد الرحمن يونس. "**إيران وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية (دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية**"، مجلة التربية والعلم، المجلد 15، العدد 4، 2008.

163. عثمان، السيد عوض. "**العلاقات الجزائرية-الإيرانية: من القطيعة إلى بدايات الانفراج**"، مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد 52، نوفمبر 2004.

164. عثمان، السيد عوض. "**إيران وتقاسم ثروات بحر قزوين**"، مختارات إيرانية، السنة الثانية، العدد 23، يونيو 2002.

165. عثمان، السيد عوض. "**دلالات وحصاد جولة أحمدي نجاد اللاتينية**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد التاسع والسبعون، فبراير 2007.

166. عدوان، أركان إبراهيم. "**العراق والتنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2017**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، مجلد 1، العدد 2، حزيران 2020.

167. عرب، زهرا. "**مكانة المرأة في المجتمع الإيراني**"، مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد 33، أبريل 2003.

168. عرفات، إبراهيم. "**تطورات آسيا الوسطى وتأثيراتها على منطقة الشرق الأوسط**"، قضايا إستراتيجية، العدد 14، آذار/ مارس 1998.

169. عز العرب، محمد. "**العلاقات الإيرانية-العربية**"، مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد 53، كانون الأول 2004.

170. عطوي، محمد. "**الانتخابات الرئاسية الإيرانية والوقائع والمواقف**"، شؤون الأوسط، العدد 133، 2009.

171. عظيمى، مينزا. "**نظرة على مفهوم القومية**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 76، نوفمبر 2006.

172. عكاشة، سعيد. "**الإصلاحيون والمحافظون في إيران...جدل المنفعة المتبادلة !!**"، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد الثاني عشر، يوليو 2001.

173. العلاق، عامر علي راضي. "**التوجهات الإسرائيلية تجاه دول القوقاز جورجيا أنموذجا 2000-2009**"، المجلة السياسية والدولية، العدد 14، 2010.

174. علوي، مصطفى. "**الصراع في اليمن وتداعياته على أمن الخليج والأمن الإقليمي**"، مجلة دراسات، المجلد الرابع، العدد 2، 2017.

175. علي، شوقي. "**مشروع الشرق الأوسط: دراسة في تطوره السياسي**"، المجلة السياسية والدولية، عدد 16، 2010.

176. علي، علي المليحي. "**حرب القوقاز وأبعادها الإستراتيجية**"، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، عدد 95، ديسمبر 2008.

177. عليقاني، مهدي. "**تحالف إيران-روسيا أم اختلاف واشنطن-روسيا**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 77، ديسمبر 2006.

178. عليوي، حسين. الياسري، أيسر. "**الأزمة السورية -المواقف الإقليمية والدولية**"، مجلة الكوفة، المجلد الأول، العدد 17، السنة 2013.

179. عويد، بشار محمد. "**إيران: الموقع الجغرافي والتطلعات الجيوبوليتيكية الجديدة في منطقة الخليج العربي مع إشارة خاصة للعراق**"، مجلة الأستاذ، المجلد الأول، العدد 210، السنة 2014.

180. العيساوي، محمد حسين كاظم. "**منظمة شنغهاي للتعاون: دراسة في إطار القانون الدولي**"، مجلة العلوم القانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2015.

181. عيسى، محمود ضياء الدين. "**السياسة الإيرانية الراهنة تجاه دول حوض النيل**"، آفاق إفريقية، المجلد الثالث عشر، العدد السادس والأربعين، 2017.

182. الغنيمي، عبد الرؤوف مصطفى. ليلة، أحمد شمس الدين. "**العلاقات الصينية-الإيرانية: آفاق الشراكة الإستراتيجية في عالم متغّير**"، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الرابعة، العدد الحادي عشر، أبريل 2020.

183. فاضل، شيماء عادل. طارق، علي. "**الاتفاق النووي الإيراني: دراسة مقارنة بين إدارتي أوباما وترامب**"، مدارات إيرانية، العدد الثالث، مارس 2019.

184. فر، هادي محمدي. "**صحوة شيعة اليمن**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 81، أبريل 2007.

185. فراقد، داود سلمان. "**موقف إيران من التدخل السوفيتي في أفغانستان 1978-1989**"، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، المجلد 41، العدد 3، السنة 2016، ص 208.

186. فرد، عرفان قانعي. "**الشرق الأوسط، العراق الجديد وإيران**"، مختارات إيرانية، السنة الثامنة، العدد 109، أغسطس 2009.

187. فطافطة، محمود. "**إسرائيل ودول آسيا الوسطى البدايات وآفاق الشراكة الإستراتيجية**"، قضايا إسرائيلية، العدد 71، نوفمير 2018.

188. فوزي درويش، "**النفوذ الإيراني في الشرق الأدنى والعراق وأفغانستان (2/2)**"، مختارات إيرانية، السنة السابعة، العدد 98، سبتمبر 2008.

189. فوزي، محمد. "**تطورات الأزمة اليمنية**"، آفاق عربية، العدد الأول، مارس 2017.

190. الفياض، خالد. "**العلاقات السورية الإيرانية...تكامل المصالح وتجاوز الخلافات**"، السياسة الدولية، المجلد 48، العدد 184، 2008.

191. فيثمان، أليكس. وجليكمان، إيتسان. "**رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلي: لا توجد أية قوة توقف حزب الله**"، مختارات إسرائيلية، السنة السادسة، العدد 70، أكتوبر 2000.

192. قبيسي، هادي. "**مباني النظام الإيراني**"، شؤون الأوسط، العدد 121، شتاء 2006.

193. قشقوش، محمد. "**التوازن العسكري في منطقة الخليج: مقوماته–أسسه–تحدياته**"، مجلة آراء الخليج ،العدد 116، فبراير 2017.

194. قنديل، أحمد. "**قطاع الطاقة في إيران مستقبل غامض في ظل الاتفاق النووي**"، مجلة دراسات إيرانية، العدد الرابع، 2017.

195. كاظم، محمد كريم. هاشم، فراس عباس. "**تحولات الآداء السعودي حيال تشكيل التحالفات الإقليمية: رؤية في المحركات والتحديات**"، قضايا سياسية، العدد 43–44، 2016.

196. كديور، جميلة. "**المرأة ورئاسة الجمهورية**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 74، سبتمبر 2006.

197. كرم، جاسم محمد يوسف. "**الوزن الجيوبوليتيكي للمملكة العربية السعودية**"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 113، يونيو 2004.

198. كريبش، نبيل. "**الشرق أوسطية بين تصورات التفكيك ورهانات التشكيل**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، ديسمبر 2007.

199. كشك، أشرف محمد. "**شيعة العراق ما بين النفوذ الإيراني والتأثير الخليجي**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 68، مارس 2006.

200. الكواز، محمد سالم أحمد. "**العلاقات الإيرانية–الإسرائيلية (1948–1979)**"، دراسات إقليمية، عدد 26، أوت 2012.

201. الكواز، محمد سالم أحمد. "**سياسة روسيا الاتحادية تجاه تطورات الملف النووي الإيراني 2009-2015 –دراسة تاريخية–**"، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الثلاثون، جويلية 2018.

202. الكواز، محمد سالم أحمد. "**مسار العلاقات الاقتصادية الإيرانية–الصينية المعاصرة وحدود مجالات التعاون**"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 13، العدد الأول، 2014.

203. كولايي، الهه. "**تحرك إسرائيل في آسيا الوسطى**"، مختارات إيرانية، السنة العاشرة، العدد 112، نوفمبر 2009.

204. اللباد، مصطفى. " **أذربايجان: من المنظومة السوفيتية إلى التحالف النفطي**"، شرق نامه، العدد الثاني، ربيع 2001.

205. اللباد، مصطفى. "**أربعة أبعاد في انتخابات الرئاسة الإيرانية**"، شرق نامه، العدد الثاني، ربيع 2001،

206. اللباد، مصطفى. "**السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية ؟**"، شرق نامة، عدد 7، أكتوبر 2010.

207. اللباد، مصطفى. "**أنابيبستان: الحرب النفطية وبناؤها الصراعي**"، شرق نامه، العدد 3، ربيع 2002.

208. اللباد، مصطفى. "**منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين والأمن القومي العربي**"، شرق نامه، العدد 4–5، ربيع– صيف 2004

209. لو، روبرت. سبنسر، كلير. "**إيران وجيرانها والأزمة الإقليمية (2–2)**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 77، ديسمبر 2006.

210. ليباردیان، جيرارد. "**إعادة تقييم السياسات الإقليمية والعلاقات الدولية في منطقة القوقاز**"، شرق نامه، العدد 4–5، ربيع–صيف 2004.

211. ليتيم، فتيحة. " **تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط** "، مجلة المفكر، العدد الخامس. 2010.

212. مجيد، دياري صالح. فيضي، نور حسين. "**العلاقات الآذرية–الإسرائيلية وأثرها في السياسة الإيرانية**"، مجلة الباحث، المجلد 16، العدد 9، 2015.

213. المحجوب، عبد الحليم. "**معادلات متشابكة: المسألة السورية والمحاور الإقليمية والدولية المحتملة**"، السياسة الدولية، العدد 190، يوليو 2012.

214. محمد، حسين صوفى. "**المرأة الحائرة بين الدين والسياسة في إيران**"، مختارات إيرانية ، السنة السادسة، العدد 72، يوليو 2006.

215. محمد، زيدون سلمان. محمد، محمد محيي. "**الدور الصيني–الروسي تجاه البرنامج النووي الإيراني (دراسة تحليلة في النشأة والتطور وفق المتغيرات الدولية والآفاق المستقبلية)**"، مجلة العلوم السياسية، العدد 59، 2020

216. محمد، مصطفى كامل. "**الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط: المخاطر والفرص**"، السياسة الدولية، العدد 126، أكتوبر 1996.

217. محمدوفا، نينا. "**روسيا وإيران: التناقضات والمصالح المشتركة**"، شرق نامه، العدد الخامس عشر، شتاء 2013.

218. مختار، أمل. "**العلاقات الإيرانية اللاتينية بعد تولي روحاني: فرص استعادة النفوذ في بيئة متغيرة**"، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد 4، سبتمبر 2017.

219. مرابط، رابح. "**الإطار المفاهيمي وانظري لدراسة المجموعة العرقية القومية والأمة**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، جوان 2009.

220. المراغي، فتحي أبو بكر. "**ولاية الفقيه في العقل المذهبي والسياسي الإيراني المعاصر:المحددات الفكرية للتيار المعارض**"، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الثاني، مارس 2017.

221. مرعي، نجلاء. "**إيران ومواجهة التدافع الدولي نحو إفريقيا**"، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الثاني، مارس 2017.

222. مسعد، نيفين عبد المنعم. "**الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتحدي العولمة الثقافية**"، المستقبل العربي، العدد 249، ديسمبر 1999.

223. مسعد، نيفين عبد المنعم. "**إيران إلى أين ؟** "، المستقبل العربي، العدد 365، جويلية 2009.

224. مسعد، نيفين. "**التداعيات الإقليمية لإيران** "، لبنان: مجلة المستقبل العربي، العدد، 332، أكتوبر 2006.

225. مصباح، زايد عبيد الله. "**السياسة الثقافية الأمريكية تجاه الوطن العربي: دبلوماسية ثقافية أم إمبريالية ثقافية؟**"، المستقبل العربي، السنة 37، العدد 427، أيلول/سبتمبر 2014.

226. مصباح، مهيندخت. "**الحرس الثوري: حماة أيديولوجية النظام** "، مختارات إيرانية، السنة السابعة، العدد 89، ديسمبر 2007.

227. مصطفى، نيفين عبد الخالق. "**المشروع الشرق الأوسطي والمستقبل العربي**"، المستقبل العربي، العدد 193، مارس 1995.

228. مفرد، سياوش اخوان. "**إسرائيل في آسيا الوسطى**"، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد الثامن، مارس 2001.

229. مكرم، رانيا. "**طموح الأقليات ومستقبل الدولة في إيران**"، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد 6، مارس 2018.

230. ملكوتيان، مصطفى. "**منطقة بحر الخرز والأمن القومي الإيراني**"، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد الثامن، مارس 2001.

231. ملكي، عباس. "**بحر قزوين والسياسة الخارجية الإيرانية**"، مختارات إيرانية، السنة الثانية، العدد الثامن عشر، يناير 2002.

232. ملكي، عباس. "**صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية**"، مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد 36، يوليو 2003.

233. منيسي، أحمد. "**الموقف الإيراني من الحرب الأمريكية على العراق**"، مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد 33، أبريل 2003.

234. منيسي، أحمد. "**بين التحول والتغيير: خصوصية بنية النظام السياسي الإيراني**"، مجلة مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد الرابع، نوفمبر 2000.

235. الموساوي، عبد الحميد العيد. "**العلاقة الإستراتيجية بين الجمهورية الإسلامية في إيران وحركة حماس**"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 10، كانون الأول 2009.

236. الموساوي، عبد الحميد العيد. "**علاقات إيران الإقليمية بعد العام 2000 (الدول العربية أنموذجا)**"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 2، السنة الثانية، العدد 2، آذار 2015.

237. موسوي، سيد حسين. "**مستقبل العلاقات الإيرانية–الأمريكية**"، مختارات إيرانية، السنة السابعة، العدد 102، يناير 2009.

238. موسى، أحمد. "**التوظيف الإيراني للفارسية: دور اللغة في تصدير الثقافة والثورة**"، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثانية، العدد الخامس، ديسمبر 2017.

239. موناكل، نديم أحمد. "**العلاقات الهندية–الإيرانية...التحديات والتوقعات**"، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الرابعة، العدد الحادي عشر، أبريل 2020.

240. الميالي، سمير فليح حسن. الياسري، فاضل حسن كطافة. "**سياسة إيران الخارجية إزاء العراق بعد عام 2003**"، دراسات إسلامية معاصرة، العدد 10، السنة 2014.

241. ميسوم، إلياس. "**النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه: دراسة في المؤسسات الرسمية**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان 2018.

242. ناجي، محمد عباس. "**الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية**"، السياسة الدولية، عدد 184، أبريل 2011.

243. ناجي، محمد عباس. "**الدولة العميقة: حدود دور الحرس الثوري في السياسة الإيرانية**"، آفاق آسيوية ، العدد الثاني، ديسمبر 2017.

244. ناجي، محمد عباس. "**مسارات متناقضة: العلاقات الإيرانية الأمريكية في عهد ترامب**"، آفاق آسيوية، العدد الأول، مايو 2017.

245. ناجي، محمد عباس. "**من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران**"، قضايا: محاولة بلورة تطورات جارية، العدد 25، يناير 2004.

246. ناجي، محمد عباس. "**من يحكم إيران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران**"، دراسات مترجمة ، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007.

247. ناجي، محمد عباس. زيدان، آيات شاهر. "**الخليج وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 73، أغسطس 2006.

248. ناظم، صفاء جهاد. "**العلاقات الروسية الإيرانية بين تحديات التناقض الإيديولوجي ومقتضيات المصلحة القومية للفترة من 1979-2017**"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد السادس، العدد 11، شتاء 2021.

249. نجم، توفيق. "**العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها في تدعيم فاعلية سياسة إيران الإقليمية حيال منطقة الخليج العربي منذ 1979**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد الحادي عشر، 2016.

250. نسب، علي كهن. "**هل يظل خاتمي رئيسا للجمهورية؟**"، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد التاسع، أفريل 2000.

251. النعيمي، سلطان محمد. "**التركيبة العمرية للمجتمع الإيراني وآثارها السياسية والأمنية**"، السياسة الدولية، السنة 52، العدد 204، أبريل 2016.

252. نقلا عن صحيفة همشهري ديبلماتيك الفارسية، "**التعاون الاقتصادي الإيراني- الأفغاني ودوره في الأوضاع الجيوبوليتيكية الإقليمية**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 71، يونيو 2006.

253. نوار، إبراهيم. "**الخيار النووي الإيراني....رؤية تحليلية**"، السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، يناير 2008.

254. نور الدين، أسامة. "**التوازنات الحرجة: تأثير القوى الإقليمية والدولية على علاقة الهند بإيران**"، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثالثة، العدد العاشر، أكتوبر 2019.

255. هاشم، فراس عباس. "**الأزمة اليمنية وتأثيراتها في معادلة الصراع الإقليمي الإيراني السعودي**"، مجلة الخليج العربي، المجلد 44، العدد 1-2، 2016.

256. هاشم، فراس عباس. "**الانخراط الأمريكي المتجدد في الشرق الأوسط وإعادة تشكيل الأولويات**"، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد 15، السنة 2017.

257. هلال، علي الدين "**واقع ومستقبل الأمن الخليجي في ضوء التطورات الراهنة**"، مجلة دراسات، المجلد الرابع، العدد الأول، 2017.

258. همام، سامح. "**فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية ودور إيراني جديد**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 68، مارس 2006.

259. ولداني، أصغر جعفر. "**إيران وأوربا من الحوار النقدي إلى المشاركة الاقتصادية**"، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد العاشر، مايو 2000.

260. ويسي، مراد. "**خمسة مؤشرات على نجاح إيران في العراق**"، مختارات إيرانية، السنة السابعة، العدد 105، أبريل 2009.

261. يغين، عبد الله. "**القوة الصلبة والناعمة لإيران**"، رؤية تركية، العدد 2، 2016.

262. يوسف، مروة. "**أفغانستان بعد خمسة عشر عاما من الحرب الأمريكية على الإرهاب: خريطة التفاعلات الإقليمية**"، قضايا ونظرات، العدد الرابع، يناير 2017.

263. يزدا، عنايت الله. "**الوجود العسكري الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 68، مارس 2006.

264. عبد المومن، محمد السعيد. "**المساعي الأمريكية للحد من نفوذ روسيا في آسيا الوسطى والقوقاز: حالة جورجيا**"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد 77، ديسمبر 2006.

التقارير والندوات العلمية

1. أحمد فهمي، الأقليات الدينية في الخليج العربي، في: مستقبل الأمة وصراع الإستراتيجيات، تحرير: أحمد بن عبد الرحمن الصوبان، تقرير ارتيادي (إستراتيجي)، الإصدار السادس، الرياض: مجلة البيان، 1430-2009.

2. إدارة البحوث والدراسات، القوى الداخلية في المجتمع الإيراني: المحور الثالث – القوى الاجتماعية، ملفات بحثية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 20 أكتوبر 2015.

3. إيران والخليج: تفاعلات العلاقات الإيرانية الخليجية، التقرير الإستراتيجي السنوي 2019، الرياض: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2019.
4. باكير، علي حسين. المشروع الإيراني والثورات العربية..الميليشيات الشيعية في سوريا نموذجا، في: الربيع العربي المسار والمصير، تحرير: أحمد بن عبد الرحمن الصويان، تقرير ارتيادي (إستراتيجي)، الإصدار الثاني عشر، الرياض: مجلة البيان، 1436-2015.
5. باكير، علي حسين. حزب الله والمشروع الإقليمي الإيراني ""العلاقة والدور"، في: العالم الإسلامي عوامل النهضة وآفاق البناء، تحرير: أحمد بن عبد الرحمن الصويان، تقرير ارتيادي (إستراتيجي)، الإصدار الرابع، الرياض: مجلة البيان، 1428-2007.
6. بدون كاتب. إيران والأزمة السورية، في: إيران في 2018، التقرير الإستراتيجي السنوي 2018، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018.
7. بدون كاتب. إيران والأزمة اليمنية، في: إيران في 2018، التقرير الإستراتيجي السنوي 2018، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018.
8. بدون كاتب. إيران واليمن، في: إيران في 2019، التقرير الإستراتيجي السنوي 2019، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019.
9. بدون كاتب. صراع النفوذ وآفاق الدور الإيراني في الأزمة السورية، تقرير الحالة الإيرانية، يونيو 2018.
10. بدوي، تامر. السياسة الإيرانية تجاه أفغانستان بعد الانسحاب الغربي: المحددات الإقليمية للأمننة، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، تقرير، 21-12-2014.
11. تقرير الحالة الإيرانية (أبريل 2018)، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018.
12. تقرير المخدرات العالمي: خلاصة وافية، نيويورك: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2016.
13. تقرير الهيأة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2014، نيويورك: الأمم المتحدة، 2015.
14. تقرير الهيأة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2019، فيينا: الأمم المتحدة: يناير 2020.
15. تقرير حول: خط النفاذ لأولويات إيران الجيو-سياسية في أفغانستان، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 23 يونيو 2020.

16. الجبلي، هاني. نتائج الثورة اليمنية..تكريس للوحدة أم تحفيز للانفصال؟، في: الأمة..واقع الإصلاح ومآلات التغيير، تحرير: أحمد بن عبد الرحمن الصويان، تقرير ارتيادي (إستراتيجي)، الإصدار التاسع، الرياض: مجلة البيان، 1433-2012.

17. جلول، فيصل. أفق الحرب والتسوية في اليمن، في: النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة انتقالية، تحرير: حسام مطر، التقرير الإستراتيجي(2015-2016)، بيروت:المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، آب 2017.

18. جمول، رضوان. ((مباردة الحزام والطريق)) أهمية الشرق الأوسط في الإستراتيجية الصينية الجديدة، في: النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة انتقالية، تحرير: حسام مطر، التقرير الاستراتيجي (2015-2016)، بيروت: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، آب 2017.

19. حميد الراوي، النفوذ الإيراني في العراق وانعكاساته الإقليمية، ورشة عمل، برنامج الدراسات الإيرانية، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 29-8-2007.

20. خان، فصيح بدر. روسيا الأوراسية في المنظومة الدولية، في: أحداث العالم وتفاعلاتها الإقليمية، تحرير: قاسم عز الدين، التقرير الاستراتيجي (2013-2014)، بيروت: المركز الإستشاري الدراسات والتوثيق الطبعة الأولى، 2015.

21. الخضري، أنور بن قاسم. مستقبل الدولة اليمنية في المرحلة الانتقالية في ظل المتغيرات الإقليمية، في: واقع الأمة...بين الثورات والمرحلة الانتقالية، تحرير: أحمد بن عبد الرحمن الصويان، تقدير ارتيادي (استراتيجي)، الإصدار العاشر، 1434 هـ-2013.

22. خليل، محمد عبد القادر. "العثمانية القديمة"...تركيا في نظام إقليمي قيد التشكّل، في: النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة انتقالية، تحرير: حسام مطر، التقرير الإستراتيجي (2015-2016)، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، 2017.

23. دعنا، سيف. "إسرائيل" في مواجهة العاصفة، في: أحداث العالم العربي وتفاعلاتها الإقليمية والدولية، تحرير: قاسم عز الدين، التقرير الإستراتيجي (2013-2014)، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، 2015.

24. الزواوي، محمد سليمان. إيران والثورة السورية: تحولات الخريطة الإقليمية، في: واقع الأمة...بين الثورات والمرحلة الانتقالية، تحرير:أحمد بن عبد الرحمن الصويان، تقدير ارتيادي (استراتيجي)، الإصدار العاشر، 1434 هـ-2013.

25. زيدان، أحمد موفق. أفغانستان...فرص الحرب والسلام ومفاعيل اللعبة الدولية، في: الأمة في مواجهة تغيير القيم والمفاهيم، تحرير: أحمد بن عبد الرحمن الصويان، تقرير ارتيادي (إستراتيجي)، الإصدار الثامن، الرياض: مجلة البيان، 1432-2011.

26. عادل، محمد. الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى الواقع والتحديات، في: العالم الإسلامي تحديات الواقع واستراتيجيات المستقبل، تحرير: أحمد بن عبد الرحمن الصويان، تقرير ارتيادي (استراتيجي)، الإصدار الثالث، الرياض: مجلة البيان، 1427-2006.

27. عتريسي، طلال. أولويات حزب الله الإستراتيجية تجاه "الثورات العربية"، في: أحداث العالم العربي وتفاعلاتها الإقليمية والدولية، تحرير: قاسم عز الدين، التقرير الإستراتيجي (2013-2014)، بيروت: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، 2015.

28. عطا الله، أكرم. أبو عودة، يحيى. المقاربة الإسرائيلية للتحولات الإقليمية في الشرق الأوسط، في: النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة انتقالية، تحرير: حسام مطر، التقرير الإستراتيجي (2015-2016)، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، 2017.

29. علي حسين باكير، البحرين: الهيمنة الفارسية والاتحاد الخليجي، في: واقع الأمة..بين الثورات والمرحلة الانتقالية، تحرير: أحمد بن عبد الرحمن الصوبان، تقرير ارتيادي (إستراتيجي)، الإصدار العاشر، الرياض: مجلة البيان، 1424-2013.

30. عليوان، هشام. ((حزب الله))...قراءة في أبعاد دوره الإقليمي، في: الأمة في مواجهة الصعود الإيراني، تحرير: أحمد بن عبد الرحمن الصويان، تقرير ارتيادي (إستراتيجي)، الإصدار الثالث عشر، الرياض: مجلة البيان، 1437-2016.

31. قاسم، أنور. ثمار التغلغل الرافضي المُرّة: تمرد الحوثي في اليمن وأبعاد التحالف الشيعي الأمريكي في المنطقة، في: العالم الإسلامي تحديات الواقع واستراتيجيات المستقبل، تحرير: أحمد بن عبد الرحمن الصويان، تقرير ارتيادي (إستراتيجي)، الإصدار الثالث، الرياض: مجلة البيان، 1427-2006.

32. ليبمان، توماس. المستقبل النووي للمملكة العربية السعودية، في: المسألة النووية في الشرق الأوسط، تقرير موجز، قطر: جامعة جورج تاون، 2012.

33. مجموعة الأزمات الدولية، إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟ ، تقرير الشرق الأوسط رقم 38، مارس 2005.

34. محيو، سعد. ماذا تعني عودة تركيا وإيران إلى حضن المشرق الإسلامي؟، في: النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة انتقالية، تحرير: حسام مطر، التقرير الإستراتيجي (2015–2016)، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، 2017.

35. مرادي، مجيد. إيران وثورات العرب: بين الصحوة الإسلامية والربيع العربي، في: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير– أربع سنوات من "الربيع العربي"–، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2014.

36. مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية في إقليم مضطرب، التقرير الإستراتيجي النصف سنوي الأول، الرياض: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ديسمبر 2016.

37. موسى، حلمي. المخاطر التي تخشاها إسرائيل، في: أحداث العالم العربي وتفاعلاتها الإقليمية والدولية، تحرير: قاسم عز الدين، التقرير الإستراتيجي (2013–2014)، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، 2015.

38. نور الدين، محمد. متغيرات السياسة التركية وأبعادها الإستراتيجية الإقليمية، في: أحداث العالم العربي وتفاعلاتها الإقليمية والدولية، تحرير: قاسم عز الدين، التقرير الإستراتيجي (2013–2014)، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، 2015.

الندوات والملتقيات العلمية

1. الحسيني، محمد صادق. القضية الفلسطينية في العلاقات العربية الإيرانية، مداخلة مقدمة في ندوة: العلاقات العربية الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت" مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000.

2. أبو وطفة، محمود مرزوق. الرنتيسي، هيثم عبد النبي. حروب غزة أسباب وعمليات ونتائج 2008–2012–2014 دراسة مقارنة، ورقة مقدمة في اليوم الدراسي :الآثار الإستراتيجية

للحروب على غزة في ظل التحولات الإقليمية"، 2015/10/8، غزة: معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية ومركز الدراسات الإقليمية، فبراير 2016.

الصحف والجرائد

1. بارنين، بيار. "إطار دولي لا يتلاءم مع حقيقة النزاع: الطرق الملتوية للسلام في اليمن"، **لوموند ديبلوماتيك**، عدد 37، مارس/أفريل 2019.
2. بلعمري، رمضان. " تركيا وإيران تعيشان مرحلة تحول لأول مرة منذ 400 سنة "، **الخبر اليومي**، العدد 6645، السنة الثانية والعشرون، الإثنين 05 مارس 2012.
3. محمد، صلاح عبد المنعم. "الحركة الحوثية: أفكارها معتقداتها وأهدافها"، **صحيفة 26 سبتمبر**، العدد 1495، 21 كانون الثاني 2010.

المواقع الإلكترونية

1. أحمديان، حسن. أفغانستان في إستراتيجية الأمن القومي الإيراني ورؤيتها لدور طالبان والوجود الأجنبي، تم تصفح الموقع بتاريخ 23 مارس 2020. متوفر على الرابط
https://studies.aljazeera.net/ar/article/4578
2. إلياس، فراس. التداخل بين الإعلام والثقافة والاستخبارات في إيران، تم تصفح الموقع بتاريخ 2019-01-18
https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/the-overlap-of-media-culture-and-intelligence-in-iran
3. أمين شحاتة، برنامج التسلح الإيراني، تم تصفح الموقع بتاريخ 2018/12/26
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d33e086c-39c4-42dc-977a-7272bb279f68
4. بَايروس، سِباستين. هل يتنامى دور إيران في آسيا الوسطى؟، تم التصفح بتاريخ 22-12-2020. متوفر على الرابط
https://studies.aljazeera.net/ar/files/iranfuturerole/2014/03/2014331113547142325.html
5. بدون كاتب. "الناتج المحلي الإجمالي وأهميته"، تم تصفح الموقع بتاريخ 07-11-2018
https://ar.talkingofmoney.com/gdp-and-its-importance
6. بدون كاتب. أصلة تسمية أذربيجان والمعنى السياسي لها، تم التصفح بتاريخ 27-12-2020. متوفر على الرابط
https://www.aztagarabic.com/archives/17508

7. بدون كاتب. الثقافة والقوة الناعمة....حروب الأفكار في السياسة الخارجية، تم التصفح بتاريخ 14-01-2021. متوفر على الرابط
https://barq-rs.com/wp-content/uploads/2016/08/.pdf

8. البقالي، محمد. نهاية الحرب بين أرمينيا وأذربيجان...الرابحون والخاسرون، تم التصفح بتاريخ 25-12-2020. متوفر على الرابط
https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/11/13/

9. بيتشناو، مارتين. الصراع في القوقاز: التطور التاريخي والمخاطر الحالية، مركز أبحاث ودراست مينا، تم التصفح بتاريخ 29 -10-2020. متوفر على الرابط
https://mena-studies.org/wp-content/uploads/2020/10/pdf

10. بيروس، سيباستيان. الاستراتيجية الأوروبية بآسيا الوسطى: التوازن الإقليمي والطاقة، تم تصفح الموقع بتاريخ 23-01-2021. متوفر على الرابط
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201592616471888681 3.html

11. تعداد اللاجئين في دول آسيا الوسطى، نقلا عن البنك الدولي، تم التصفح بتاريخ 20-12-2020. متوفر على الرابط
https://data.albankaldawli.org/indicator/SM.POP.REFG

12. التقدير الإستراتيجي (30). مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أيار/مايو 2011. تم تصفح الموقع 12-9-2020. متوفر على الرابط
https://www.alzaytouna.net/2011/04/30/

13. جريفيث، ستيفن. دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة، الإمارات العربية المتحدة: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ديسمبر 2018. متوفر على الرابط
https://eda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-insight_fret-ii_bilateral-diplomacy_ar_final.pdf?sfvrsn=2

14. الجميل، ماجد. الشراكة الاقتصادية...إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة في دول آسيا الوسطى، تم تصفح الموقع بتاريخ 23-01-2021. متوفر على الرابط
https://www.aleqt.com/2019/05/20/article_1602426.html

15. الراشد، باسم. جوار الجوار: الأبعاد الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية، تم تصفح الموقع بتاريخ 23-01-2021. متوفر على الرابط
https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/600

16. رحمن، خالد. العلاقات الهندية الإيرانية...التطور التاريخي والرؤية المستقبلية، تم تصفح الموقع بتاريخ 20-01-2021. متوفر على الرابط
https://studies.aljazeera.net/ar/files/2010/201172234456453116.html

17. الزويري، محجوب. العبء المذهبي: العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي، تم تصفح الموقع بتاريخ 6-10-2020. متوفر على الرابط
https://rawabetcenter.com/archives/4936

18. الشرقاوي، باكينام. السياسة الخارجية الإيرانية، تم تصفح الموقع بتاريخ 23 مارس 2020. متوفر على الرابط
https://www.aljazeera.net/2004/10/03

19. الصمادي، فاطمة. أذربيجان.. التعددية الدينية وتحديات بناء الهوية، تم التصفح بتاريخ 13-9-2015. متوفر على الرابط
https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/20159131455954873 4Azerbaijan-religious-identity.pdf

20. الصمادي، فاطمة. عرب الأهواز: أزمة الهوية القومية وحقوق المواطنة، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-01-2019
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/09/180930092119361.html

21. الطيار، صالح بكر. الاتفاق الإيراني-البرازيلي-التركي، تم تصفح الموقع بتاريخ 17-02-2021. متوفر على الرابط
https://www.almothaqaf.com/ab/freepens-09/14440

22. عدد اللاجئين في إيران، نقلا عن البنك الدولي، تم التصفح بتاريخ 20-12-2020. متوفر على الرابط
https://data.albankaldawli.org/indicator/SM.POP.REFG?locations=IR

23. غرايبة، إبراهيم. القومية البلوشية: أصولها وتطورها، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-01-2019
http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/09/20139257395486584.html

24. فاروق، علاء. انتشار المخدرات في جمهوريات آسيا الوسطى، تم التصفح بتاريخ 20-12-2020. متوفر على الرابط
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/198024.html

25. فايزولينا، كارينا. منظمة شنغهاي للتعاون: آفاق التوسعة ومتطلبات المستقبل، تم التصفح بتاريخ 22-12-2020. متوفر على الرابط
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/201442161534658601.html

26. فحص، حسن. الانتخابات الإيرانية وبعض الحقائق، تم تصفح الموقع بتاريخ 1-3-2020
https://www.independentarabia.com/node/97801/

27. فهمي، أحمد. الإستراتيجية الإيرانية في أفغانستان، تم تصفح الموقع بتاريخ 23 مارس 2020. متوفر على الرابط
http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2960

28. كشك، أشرف. توتر العلاقات الإيرانية-الخليجية:الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة، البحرين، نوفمبر 2016. متوفر على الرابط
https://www.mofa.gov.bh/Portals/0/pdf/ExamsMaterials2016/%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%20-%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%_D9%8A%D8%AC%D9%_8A_%D8%A9.pdf

29. متى، موريس. من باريس '1' إلى '2' و '3' وصولا إلى "سيدر"...القروض لا تتوقف والإصلاحات تبقى وعودا على ورق (الجزء الثاني)، تم تصفح الموقع بتاريخ 21-01-2021. متوفر على الرابط:
https://www.annahar.com/arabic/article/790126

30. مجموعة الخدمات البحثية. فحص المادة اللاصقة للتحالف السوري الإيراني، تم تصفح الموقع بتاريخ 11-9-2020. متوفر على الرابط
www.spileb.com/modules.php?name=news&file=article&Sid=163.pdf

31. محمد، إسماعيل. ليبيا وإيران جمعهما الخلاف مع الآخرين، تم تصفح الموقع بتاريخ 18-02-2021. متوفر على الرابط
https://www.aljazeera.net/2007/02/14/

32. منيسي، أحمد. أبعاد التدخل الروسي في جورجيا، تم التصفح بتاريخ 25-12-2020. متوفر على الرابط
https://www.ecssr.ae/reports_analysis/%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9 %84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%88%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A7

33. الموقع الرسمي للبنك الدولي ، تم تصفح الموقع بتاريخ 07-11-2018
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IR&view=chart

34. الموقع الرسمي للبنك الدولي ، تم تصفح الموقع بتاريخ 16-11-2018

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PETR.RT.ZS?locations=IR

35. الموقع الرسمي للبنك الدولي، تم تصفح الموقع بتاريخ 28-11-2018 https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=IR

36. الموقع الرسمي للبنك الدولي، تم التصفح بتاريخ 14-6-2019 . على الرابط https://www.worldbank.org/en/region/mena

37. الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تم التصفح بتاريخ 14-6-2019. على الرابط https://www.iaea.org/middle%20east

38. نادر، علي رضا. الدور الذي تضطلع به إيران في العراق: هل من مجال للتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران؟، مركز راند للتعاون. متوفر على الرابط https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE151/RAND_PE151z1.arabic.pdf

21. ناصر، شحاتة محمد. البرنامج النووي الخليجي...قراءة في الأبعاد المختلفة، تم تصفح الموقع بتاريخ 21-01-2021. متوفر على الرابط https://www.ecssr.ae/reports_analysis/

39. النشار، مصطفى. نحو المستقبل: الحكومة والرضا الشعبي، تم تصفح الموقع بتاريخ 29-04-2019 https://alwafd.news/essay/46447

40. نعمة، محمد فاضل. الدبلوماسية الثقافية ودورها في تعزيز قرار السياسة الخارجية، تم التصفح بتاريخ 29-12-2020. متوفر على الرابط http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/043.html

41. نقلا عن ميثاق منظمة شنغهاي للتعاون، تم التصفح بتاريخ 22-12-2020. متوفر على الرابط http://eng.sectsco.org/load/203013/

42. نويهض، وليد. القوقاز على خريطة الأنابيب السياسية، تم تصفح الموقع بتاريخ 22-01-2021. متوفر على الرابط http://www.alwasatnews.com/news/13386.html

43. نويهض، وليد. الصراع على نفط بحر قزوين: لعبة الأكورديون من أفغانستان إلى فلسطين، **جريدة الحياة اللبنانية**، 21-9-2001. متوفرة على الرابط https://www.sauress.com/alhayat/31102305

22. وزارة الثقافة والإرشاد الديني الإيراني، الخدمات المتبادلة بين الإسلام وإيران، تم التصفح بتاريخ 13-01-2021. متوفر على الرابط

https://www.farhang.gov.ir/ar/cultural/cultural13

23. ولد سالم، سيدي أحمد. العلاقات الجزائرية الإيرانية متينة في أغلب مراحلها، تم تصفح الموقع بتاريخ 18-02-2021. متوفر على الرابط

https://www.aljazeera.net/2007/02/14/

24. يسرى، داليا. بحر قزوين...صراعات الطاقة والقانون، تم التصفح بتاريخ 17-12-2020. متوفر على الرابط

https://marsad.ecsstudies.com/13244/

25. يونغ، مايكل. هل تعتزم المملكة العربية السعودية تطوير قدرتها على حيازة أسلحة نووية؟، تم تصفح الموقع بتاريخ 21-01-2021، متوفر على الرابط

https://carnegie-mec.org/diwan/75739

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

BOOKS

1. Abbasov, Ilham. The History of Azerbaijan: Deconstructing the "Age-Old Friendship" and the "Deadly Feud" Myths,chapter in: The South Caucasus and Turkey: History Lessons of the 20th Century, Sergey Rumyantsev (ed), Georgia: Heinrich Böll Foundation South Caucasus Regional Office, 2012.
2. Akiner, Shirin. Political Trends in the New Caspian States: Azerbaijan, Kazakhstan and Turkmenistan, In: Caspian Energy Resources: Implications for the Arab Gulf, Mustafa, H and Abraham, M, (eds.). Abu Dhabi: Emirates Centre for Strategic Studies and Research, 2010
3. Anchabadze, George. History of Georgia: Short Sketch, Tblisi: Caucasian House, 2005.
4. Baran, Zeyno. and Others. Islamic Radicalism in Central Asia and the Caucasus: Implications for the EU, Sweden: Central Asia-Caucasus Institute and Silk Road Studies Program, July 2006.
5. Abbasy, Nadia. U.S Policy Towards Central Asia, Chapter in : Central Asia and The International Copetition, Hoda Mitkees (ed), Cairo: Center for Asian Studies , First Edition, 2008.
6. Bound, Kirsten. and Others, Cultural Diplomacy, London: Demos, First published, 2007.
7. Chikovani, Nino. The Images of Self and Neighbours in Georgian History Textbooks: Representation of the Events of the Beginning of the 20th Century in the Post-Soviet Period, chapter in: The South Caucasus and Turkey: History Lessons of the 20th Century, Sergey Rumyantsev

(ed), Georgia: Heinrich Böll Foundation South Caucasus Regional Office, 2012.

8. Coppieters , Bruno. Conclusions: The Caucasus as a Security Complex, chapter in: Contested Borders in the Caucasus, Bruno Coppieters (ed), Belgium: VUB University Press, 1996.
9. Crane, Keith. and others, Iran's Political, Demographic, Economic Vulnerabilities, Washington: Santa Monica, 2008.
10. D, Zayar. The Iranian Revolution - Past, Present and Future, Iran: Iran Chamber Society, July 2006.
11. Djalili, Mohammad Reza et Thierry. Géopolitique de la Nouvelle Asie Centrale: de la fin de l'URSS à l'après 11 septembre, Paris: Presses Universitaires de France, 4éme édition, 2006.
12. Dorraj, Manochehr. Entessar, Nader. Iran's Northern Exposure: Foreign Policy Challenges in Eurasia, Qatar: Centre for International and Regional Studies, 2013.
13. Druif, Mariet. Energy Diplomacy as a Form of Soft Power: The Rise and Fall of Brazil's Ethanol Diplomacy in Africa, Netherlands: Leiden University, 2017.
14. Entessar, Nader. Iran's Geopolitical Challenges and Caspian Region, in: Oil and Geopolitics in the Caspian Sea Region, Michael P.Croissant and Bulent Aras (eds), London: Praeger Publisher, 1999.
15. Feki, Masri. Géopolitique du MOYEN PRIENT, France : Studyrama Perspectives, 1er trimestre 2008.
16. Goldthau, Andreas. Energy Diplomacy in Trade and Investment of Oil and Gas, Chapter in: Global Energy Governance- The New Rules of the Game-, Andreas Goldthau ,Jan Martin Witte (eds), Washington D.C: Brookings Institution Press, 2010.
17. Haas, Marcel de. Van Der Putten, Frans-Paul. The Shanghai Cooperation Organization : Toward a Full-grown Security Alliance ?, - Marcel de Haas (ed), Netherlands : Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2007.
18. Hinnebusch , Raymond .and Ehteshami, Anoushiravan. eds, The foreign Policies of Middle East States, Middle East in the International System, Boulder, CO: LYNNE Rienner Publishers, 2002.
19. Joharifard, Azadeh. Iran, Afghanistan, and Tajikstan Alliance: Assessing The Potential Of A Persian-Speaking Association, Canada: Simon Fraser University, 2010.

20. Karmon, Ely. Iran in Latin America: President Rouhani's Era, Herzliya: International Institute for Counter-Terrorism, October 2014.
21. Kleveman, Lutz. The New Great Game : Blood and Oil in Central Asia, London: Atlantic Books, 2003.
22. L.Smith, Dianne. Opening Pandora's Box: Ethnicity and Central Asian Militaries, U.S: Strategic Studies Institute, October, 1998.
23. Lenczowski, Jhon. Cultural Diplomacy: Political Influence and Intergrated Strategy, Washington: The Institute of World Politics, 2008.
24. Manners, Lan . The EU's Normatives Power in Changing World Politics, Chapter in : Normative Power Europe in a Changing world: A Discussion, André Gerrits (ed), The Netherlands Institute of International Relations Clingendael, December 2009.
25. Mkrtchyan, Satenik. The Republic of Armenia's Neighbours in the Late 19th and Early 20th Centuries in Contemporary World History Textbooks, chapter in: The South Caucasus and Turkey: History Lessons of the 20th Century, Sergey Rumyantsev (ed), Georgia: Heinrich Böll Foundation South Caucasus Regional Office, 2012.
26. Nodia, Ghia. Political Turmoil in Georgia and the Ethnic Policies of Zviad Gamsakhurdia, chapter in: Contested Borders in the Caucasus, Bruno Coppieters (ed), Belgium: VUB University Press, 1996.
27. Ozkan, Mohamet. Iranian Foreign Policy Toward Latin America, Ankara: Center for Iranian Studies in Ankara (IRAM), 2017.
28. Panossian, Razmi. Post-Soviet Armenia: Nationalism and Its (Dis)contents, chapter in: After Independence Making and Protecting the Nation in Postcolonial and Postcommunist States, Lowell W. Barrington (Ed).U.S.A: University of Michigan Press, 2006.
29. Parsi, Trita. TREACHEROUS ALLIANCE: the secret dealings of israel, iran, and the united states, London: yale university press, 2007.
30. Paye, Olivier. and Remacle, Eric. UN and OSCE Policies in Transcaucasia, chapter in: Contested Borders in the Caucasus, Bruno Coppieters (ed), Belgium: VUB University Press, 1996.
31. Prawitz, Jan and F. Leonard, James. A free zone of Mass Destruction Weapons In The Middle East, New York : United Nations, 1996.
32. Qi, Jiaguo. Kulmatov, Rashid. An Overview of Environmental Issues In Central Asia, Chapter in: Environmental Problems of Central Asia and their Economic, Social and Security Impacts, Jiaguo Qi Kyle T. Evered

(editors), NATO Science for Peace and Security Series C: Environmental Security book series (NAPSC), Netherlands: Springer, 2008.

33. Ramezanzadeh, Abdollah. Iran's Role as Mediator in the Nagorno-Karabakh Crisis, chapter in: Contested Borders in the Caucasus, Bruno Coppieters (ed), Belgium: VUB University Press, 1996.
34. Smith, Anthony. National Identity, London: Penguin Books, 1995.
35. Tang, James. With the Grain or Against the Grain?: Energy Security and Chinese Foreign Policy in the Hu Jintao Era, Washington D.C: Brookings Institution Press, October 2006.
36. Thaler , David E. and Other, Mullahs, Guards Bonyads an Exploration of Iranian Leadership Dynamics, Washington: Rand National Defense Research Institute, 2010.
37. Yuldasheva, Guli. The Role of Iran and the United States of America in Geopolitics of Central Asia, Rīga: Latvian Institute of International Affairs, 2017.
38. Zverev, Alexei. Ethnic Conflicts in the Caucasus 1988-1994, chapter in: Contested Borders in the Caucasus, Bruno Coppieters (ed), Belgium: VUB University Press, 1996.

PERIODICALS & ARTICALS

1. A.Khan, Simbal. "**Iran's Relations With Central Asia –A Strategic Analysis**", Perceptions, Volume9, March-May 2004.
2. Abashin, Sergei. "**The logic of Islamic practice: a religious conflict in Central Asia**", Central Asian Survey, V.25, No.3, September 2006.
3. Ali, Muhamad. Mujahid, Noreen. "**An Analytical Study of Economic Cooperation Organization (ECO): Challenges and Perspectives**", EUROPEAN ACADEMIC RESEARCH, Vol. II, Issue 11, February 2015.
4. Azadi, Somayeh. Maghsoodi, Mojtaba. Mehrpouyan, Azadeh. "**Performance Analysis of Cultural Diplomacy of Iran in Central Asia**". International Journal Of Humanities And Cultural Studies, Volume 2. Issue 2, September 2015.
5. Burnashev, Rustam. " **Security Challenges in Central Asia**", L'Europe en Formation , No 375, Printemps 2015-Spring 2015.
6. Chawla, Muhammad Iqbal. "**Economic Cooperation Organization: A Historical Perspective**", Journal of Political Studies, Vol. 24, Issue - 2, January 2017.

7. Clark, Brenton. "**Iranian Foreign Policy Toward Tajikistan and Afghanistan during the Ahmadinejad Presidency: The Rising Salience of Persian National Identity**", Journal of Central Asian & Caucasian Studies, Vol. 7, Issue 13, 2012.
8. Coops, Cees M. "**Georgia and International Politics in the South Caucasus**", Research Paper, No.32, March 2007.
9. Entessar, Nader. " **Iran's Nuclear Decision-Making Calculus** ", Middle East Policy Council , vol 16, no 2, Summer 2009.
10. Finn, Helena K. "**The case for Cultural Diplomacy: Engaging Foreing Audiences**", foreign Affairs, Vol.82, No.6, November/December, 2003.
11. Frank, Andre Gunder. "**The centrality of Central Asia**", Critical Asian Studies, Volume 24, Issue 2, February 1992.
12. Fumagalli, Matteo. "**Framing ethnic minority mobilisation in Central Asia: The cases of Uzbeks in Kyrgyzstan and Tajikistan**", Europe-Asia Studies, Volume 59, Issue 4, Jun 2007.
13. Harik,Judith Palmer. "**Between Islam and System : Sources and Implications of Popular Support for Lebanon's Hizballah**", The Journal of Conflict Resolution, Vol.40 , No.1 (March 1996).
14. Jaber, Hala. "**Consequences of Imperialism : Hezbollah and The West**", The Brown Journal of World Affairs , Vol.6,No.1 (Winter/Spring 1999).
15. Javaid, Faisal. Arif Khan, Muhammad. "**The Role of Economic Cooperation Organization (ECO) in Central Asia: An analytical study**", Wifaqiyan, Volume.1, Number.2, July-December 2015.
16. Kausch, Kristina. « **Proxy Agents : State and Non-State Alliances in the Middle-East**», Libyan Affairs, N.4, May 2017.
17. Legrand, Vincent. Eiffling, Vincent "**On National Interest in Iran's Foreign Policy: Islam in the Service of the Regime's Interest**", R.I.S , No. 105, Issue 1, Spring 2017.
18. Mirak-Weissbach, Muriel. "**Iran's Khatami, Advances Dialogue of Civilisations**", EIR International , Vol.26, November 1999.
19. Mohammadi, Alireza Sheikh. Bazyar, Ahmad. "**An Investigation into Cultural Policymaking of the Islamic Republic of Iran (Foundations, Patterns, Model)**", The Islamic University Journal , No.45, 2018.

20. Mojtahed-Zadeh, Pirous. "**The Changing World Order and Iran Geopolitical Regions** ", Iranian Journal of International Affairs , Vol.7, No.2, Summer 1994.
21. Mukhtar, Amal. "**Iran's Latin Policies Post-Nulear Deal: Opportunities for Restoring Influence in a Changing Environment**", Journal For Iranian Studies , Year 1, Issue 4, Sep 2017.
22. Olcott, Martha Brill. "**The Caspian's False Promise**", Foreign Policy, No.111. Summer 1998.
23. Omelicheva, Mariya Y. "**The Ethnic Dimension of Religious Extremism and Terrorism in Central Asia**", International Political Science Review, Vol, 2. No 31.2010.
24. Peyrouse, Sebastien. Ibraimov, Sadykzhan. "**Iran's Central Asia Temptations**", Current Trends in Islalist Ideology , Volume 10, 2010.
25. Pirsalami, Fariborz Arghavani. "**Third Worldism and Ahmadinejad' Foreign Policy**", Iranian Review of Foreign Affairs, Vol.4, No.2, Summer 2013.
26. Quillen, Chris. " **Iranian Nuclear Weapons Policy : Past, Present and Possible Future** ", Middle East Review of International Affairs , Vol 6, No 2, June 2002.
27. Rad. Goudarzi, Masoumeh. A. Jawan, JayoumZaid. Ahmed, B. «**The Roots of Formation of Ayatollah Komeini's Political Thought** » ,Canadian Social Science. Vol 5. Nº 6. 2009.
28. Rashidvash, Vahid. " **Turkmen Status within Iranian Ethnic Identity (Cultural, Geographical, Political)**", Research on Humanities and Social Sciences , Vol 3, No 22 (2013).
29. Rauf, Sarwat. "**Shanghai Cooperation Organization (SCO): Opportunities for Pakistan**", NUST Journal of International Peace and Stability, Vol.11, No.1, January 2019.
30. Rocca, Noemi Maria. "**Regional Stability for National Survival: Iran's Foreign Policy Towards the Southern Caucasus and Central Asia in the Post-Soviet Era**", International Relations and Diplomacy, Vol 25, No.9, September 2017.
31. Shahriyari, Keyhan. "**The Joint Cultural Heritage and Civilization of Iran and Kazakhstan: Customs and Ceremonies**", International Relations and Diplomacy, Vol .3, No. 11, November 2015.

32. Shank, Gregory. " **Anatomy of a Done Deal: The Fight Over The Iran Nuclear Accord** ", Social Justice , Vol 42, No 1(139), 2015.
33. Tanner, Fred. "**the mediterranean pact a framework for soft security cooperation**", PERCEPTIONS, Volume 1 , Issue 1, December 1996.
34. Vidino, Lorenzo. Europe Frets, **"America Yawns: The Trans-Atlantic Gap on Domestic Islamism**", Current Trends in Islamic Ideology, Volume 26, July 2020.
35. Wastnidge, Edward. "**Central Asia in the Iranian Geopolitical Imagination**", CAMBRIDGE JOURNAL OF EURASIAN STUDIES, Vol.1, No. 1, February 2017.
36. Wastnidge, Edward. "**Pragmatic Politics: Iran, Central Asia and Cultural Foreign Policy**", Central Asia And The Caucasus , Volume 15, Issue 4, 2014.
37. Winrow, Gareth M. "**Energy Security in the Black Sea-Caspain Region**", Perceptions, Autumn 2005.
38. Wordliczek, Rafal. "**The Main Issues in US-Ecuador Relations in the 21st Centrury**", Revista Del CESLA , No 19, 2016.
39. YOST, David S. "**Armenian Perceptions of International Security in the South Caucasus**", Research Paper , No.32, March 2007.

REPORTS

1. A.Bailey, Norman. Iran's Venezuelan Gateway, Washington DC:The American Foreign Policy Council, , No.5, February 2012.
2. Arjomand, Said (et al). The Iranian Islamic Clergy : Governmental Politics And Theocracy, Washington : The Middle East Institute.D.C, March 5, 1984.
3. B. Tucker, Jonathan. « Trafficking Networks for Chemical Weapons Precursors : Lessons from the Iran-Iraq War of the 1980's », Center for Nonproliferation Studies, November 2008.
4. Bailes, Alyson J. K. and Dunay, Pál. The Shanghai Cooperation Organization as a regional security institution, in: The Shanghai Cooperation Organization, Alyson J. K. (ed), SIPRI Policy Paper No.17, Sweden: CM Gruppen Bromma, May 2007.
5. Bazoobandi,Sara. Iran's Regional Policy: Interest, Challenges and Ambitions, Analysis, No.275, November 2014.
6. Brun, Elodie. Iran's Place in Venezuelan Foreign Policy, Chapter in: Iran in Latin America: Threat or ' Axi of Annoyance', Cynthia Arnson, Haleh Esfandiari and Adam Stubits (eds), Woodrow Wilson

Center Reports on the Americas, No.23, U.S.A: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2007.

7. Bucala, Paul. Iran's New Way of War in Syria, institute for the study of war, February 2017.
8. Fernandez, Gustavo. Bolivian Foreign Policy : Observations on the Bolivia-Iran Relationhip, Chapter in: Iran in Latin America: Threat or 'Axi of Annoyance', Cynthia Arnson, Haleh Esfandiari and Adam Stubits (eds), Woodrow Wilson Center Reports on the Americas, No.23, U.S.A: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2007.
9. Ismailov, Dilgam. History of Azerbaijan, Baku, 2017.
10. Johnson,Stephen. Iran's Influence in the Americas, a Report of the CSIS Americas Program, March 2012, p 89.
11. Khajehpour , Bijan. The Future of The Petroleum Sector in Iran, Future of Iran Serie, Legatum Institute, London, September 2013.
12. Koepke, Bruce. Iran's Policy on Afganistan: The Evolution of Strategic Pragmatism, SIPRI , September 2013.
13. Maradiaga, Félix. Meléndez,Javier. Iranian-Nicaraguan Relations Under the Sandinista Government : Rhetoric or Anti-Establihment Foreign Policy?, Chapter in: Iran in Latin America: Threat or ' Axi of Annoyance', Cynthia Arnson, Haleh Esfandiari and Adam Stubits (eds), Woodrow Wilson Center Reports on the Americas, No.23, U.S.A: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2007.
14. Mc Connell, J.Michael. Annual Threat Assessment of the Director of National Intelligence for the Senate Select Committee on Intelligence, Washington, DC, 5 February 2008.
15. Mikayel, Malkhasyan . History of Medieval Armenia, Course companion. Yerevan, Quantum College, 2016.
16. Mntufar, César. Recent Diplomatic Developments Between Ecuador and Iran: A Gesture of Sovereign Affirmation or Lukewarm Geoplitical Alignment?, Chapter in: Iran in Latin America: Threat or 'Axi of Annoyance', Cynthia Arnson, Haleh Esfandiari and Adam Stubits (eds), Woodrow Wilson Center Reports on the Americas, No.23, U.S.A: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2007.

17. Mon, Hugo Alconada. The Shadow of Iran in Argentina Takes on a Suspicious Shape, Chapter in: Iran in Latin America: Threat or ' Axi of Annoyance', Cynthia Arnson, Haleh Esfandiari and Adam Stubits (eds), Woodrow Wilson Center Reports on the Americas, No.23, U.S.A: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2007.
18. Qinhua, Xu. Global Energy Security: China's Energy Diplomacy and it Implications for Global Energy Security, FES Briefing Paper 13, August 2007.
19. Rzayeva, Gulmira. Post-Sanction Iranian Natural Gas Production And Export Potential : Challenges and Opportunities, CEDIGAZ Insights, No.19, November 2016.
20. Sadr , Bani. My Turn to Speak : Iran, the Revolution and the Secret Deals With U.S, Washington: DC: Brassey's, 1991.
21. Szrom, Charlie. Ahmadinejad in West Africa: What Iranian Outreach to the Region Reveals About Tehran's Foreign Policy, A Report by the Critical Threats Project of the American Enterprise Institute. Augut 3, 2010.
22. K.L, Valentini. and Others. Water problems of Central Asia, BISHKEK, 2004.

SITE WEBS

1. Katzman, Kenneth. " Iran's Foreign and Defense Policies", Congressional Research Service, March 20, 2018, P 8. Available at: https://www.hsdl.org/?view&did=809217
2. Fulton, Will. Syria-Iran Foreign Relations, 11-9-2020, on: https://www.criticalthreats.org/analysis/syria-iran-foreign-relations
3. M. Cunningham, John, Central Asia, Encyclopaedia Britannica, 17-12-2020. available on: https://www.britannica.com/place/Central-Asia
4. Maleki,Abbas. Iran's New Asian Identity, 13-12-2020, available on: https://wenku.baidu.com/view/4973c0834afe04a1b071deaa.html
5. The Armenian History, 28-12-2020, p 6, available on : http://catholic-dlc.org.hk/The_Armenian_History.pdf
6. Berti, Benedetta. Iran Strengthens its Role in the Caspian Sea and Central Asian Regions, 16-12-2020, available on: http://reut-institute.org/en/Publication.aspx?PublicationId=2652 .

7. Katzman , Kenneth. Iran's Foreign Policy, Congresional Research Service, June 20, 2016, P 22.available on: https://www.hsdl.org/?view&did=793975
8. Pannier, Bruce. Central Asia: Grappling With The Future (part 3), September 10, 2001, Available on: https://www.rferl.org/a/1097355.html
9. Pursiainen, Christer. Soft Security Problems in Northwest Russia and Their Implications for the Outside World: A framework for analysis and action, 19-10-2020, Available on: https://www.files.ethz.ch/isn/18955/wp31.pdf.
10. Amineh, Mehdi Parvizi. Rakel, Eva. Environmental security debates in Central Asia: The post-Kiev process, 20-12-2020, Available on: https://www.adelphi.de/de/system/files/mediathek/bilder/Addressing%20environmental%20risks%20in%20Central%20Asia_English.pdf. Pp 8-9.
11. Structure of the Shanghai Cooperation Organisation, 22-12-2020, available on: http://eng.sectsco.org/structure/
12. Aris, Stephen. Shanghai Cooperation Organization, International Peace Institute, December 2013. available on: https://www.ipinst.org/wpcontent/uploads/publications/ipi_e_pub_shanghai_cooperation.pdf.
13. UFA DECLARATION, By the Heads of Member States of the Shanghai Cooperation Organization, 10 September 2015, available on: http://eng.sectsco.org/load/200119/
14. The Tashkent Declaration of the Fifteenth Anniversary of the Shanghai Cooperation Organization, 24 June 2016, available on: http://eng.sectsco.org/load/207886/
15. The Astana declaration, by the Heads of State of the Shanghai Cooperation Organization, 9 June 2017, available on: http://eng.sectsco.org/load/297146/
16. INFORMATION REPORT, following the Meeting of the Council of Heads of State of the Shanghai Cooperation Organization Member States, 10June 2018, available on: http://eng.sectsco.org/load/443683/
17. Bishkek Declaration of the Shanghai Cooperation Organization's Heads of State Council, 15 June 2019. available on: http://eng.sectsco.org/load/550977/
18. The Moscow Declaration of the Council of Heads of State of the Shanghai Cooperation Organization, 10 November 2020. available on: http://eng.sectsco.org/load/690349/
19. SCO Peace Mission Maneuvers, 23-12-2020. available on: http://www.scio.gov.cn/32618/Document/1630694/1630694.htm

20. Kaleji, Vali. Iran and the SCO: Continued Obstacles to Full Membership, **Eurasia Daily Monitor**, Volume 17, Issue 169, November 30, 2020. See: https://jamestown.org/program/iran-and-the-sco-continued-obstacles-to-full-membership/
21. Chansoria, Monika. India-Iran Defence Cooperation, 20-01-2021, Available on: http://www.indiandefencereview.com/interviews/india-iran-defence-cooperation/
22. M. Morgenthau, Robert. The Link between Iran and Venezuela: A Crisis in the Making?, 16-02-2021, Available on: https://gfintegrity.org/press-release/link-iran-venezuela-crisis-making/
23. Aron, Jennifer. Revisiting Iran's Relations with Venezuela and Argentina, 16-02-2021, Available on: https://www.coha.org/revisiting-irans-relations-with-venezuela-and-argentina/
24. Bamrud, Joachim. Nicaragua Bilding Ties With Iran, 16-02-2021, Available on: https://business.fiu.edu/pdf/PrintAugust2007/newsmax_08152007.pdf
25. Wellman, Ariel Farrar. Argentina-Iran Foreign Relations, 16-02-2021, Available on: https://www.criticalthreats.org/analysis/argentina-iran-foreign-relations
26. Bristol, Mia. Iran-Latin America Relations: the Case of Brazil, 17-02-2021, Available on: https://www.panoramas.pitt.edu/news-and-politics/iran-latin-america-relations-case-brazil
27. I. Pindiga, Habeeb. Nigeria: Wikileaks - Iran Has Influence in Country, 18-02-2021, available on: https://allafrica.com/stories/201012020339.html
28. Wellman, Ariel Farrar. Algeria-Iran Foreign Relations, 18-02-2021, available on: https://www.criticalthreats.org/analysis/algeria-iran-foreign-relations
29. Knights, Michael. U.S.-Saudi Security Cooperation (Part 1): Conditioning Arm Sales to Build Levrage, 21-01-2021, available on:
30. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altawn-alamny-byn-alwlayat-almthdt-walswdyt-aljz-alawl-wd-alshrwt-ly-sfqat-alaslht
31. Knights, Michael. Pfluger, August. U.S.-Saudi Security Cooperation (Part 2): Restricting Operational Support in Yemen, available on: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/us-saudi-security-cooperation-part-2-restricting-operational-support-yemen

فهرس الخرائط

والجداول

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الموقع الجغرافي والفلكي لإيران	65
2	توضح أهم العرقيات في إيران ومناطق تواجدها	80
3	توضح حدود الشرق الأوسط الجغرافية من وجهة نظر الباحث	124
4	تمثل جغرافية آسيا الوسطى من وجهة نظر الموسوعة البريطانية	228
5	تمثّل دول جنوب القوقاز	243
6	توضح أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون	227

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أطوال الحدود البرية والبحرية لإيران مع الدول والجبهات المجاورة لها	65
2	يوضح الناتج المحلي الإجمالي لإيران ونسبة النمو من 2001-2017	68
3	يوضح نسبة مساهمة إيرادات الموارد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لإيران من 2001-2017	75
4	يوضح تعداد السكان في إيران ومعدلات النمو من 2001-2018	77-78
5	يوضح نسب المشاركة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية منذ 2001	105
6	يوضح نسب المشاركة في الانتخابات التشريعية الإيرانية منذ 2000	108
7	يمثل نسب إجمالي الاحتياطات المؤكدة من البترول وكذا الإنتاج المحلي لدول آسيا الوسطى (1999-2020)	231
8	يمثل نسب إجمالي الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي وكذا الإنتاج المحلي لدول آسيا الوسطى (1999-2020)	232
9	يمثل نسب إجمالي الاحتياطات المؤكدة من البترول وكذا الإنتاج المحلي لدول بحر قزوين (1999-2020)	272
10	يمثل نسب إجمالي الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي وكذا الإنتاج المحلي لدول بحر قزوين (1999-2020)	273
11	يبين عدد اللاجئين في دول آسيا الوسطى	288
12	يبين أهم المجموعات العرقية واللغوية والدينية في جمهوريات آسيا الوسطى	291

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

خطة الحث

مقدمة

الفصل الأول:

مباني و مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية 16

المبحث الأول: المباني الرسمية وغير الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية.....18

المطلب الأول: المباني الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية.....18

الفرع الأول: مؤسسة المرشد الأعلى والمؤسسات المتصلة به.....18

أولا- مؤسسة المرشد الأعلى.....19

ثانيا- المؤسسات المتصلة بالمرشد الأعلى.....22

الفرع الثاني: الهيأتين التنفيذية والتشريعية.....28

أولا- الهيأة التنفيذية (مؤسسة رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية).....29

ثانيا- الهيأة التشريعية.....34

المطلب الثاني: المباني غير الرسمية للسياسة الخارجية الإيرانية.....39

الفرع الأول: القوى الدينية.....39

أولا- الحوزة الدينية.....39

ثانيا- أئمة الجمعة والجماعات "خطباء المساجد".....41

الفرع الثاني: التيارات والأحزاب السياسية.....42

أولا- أحزاب الموالاة السياسية للنظام.....42

ثانيا- أحزاب المعارضة السياسية للنظام.....49

الفرع الثالث: المجتمع المدني.....55

أولا- المؤسسات الخيرية.....56

ثانيا- الصحافة والإعلام ووسائل الاتصال.....58

ثالثا- الحركات الطلابية والشبابية والمنظمات النسائية.....60

المبحث الثاني: المرتكزات المادية والمجتمعية للسياسة الخارجة الإيرانية.....63

المطلب الأول: المرتكزات المادية للسياسة الخارجية الإيرانية.....63

الفرع الأول: المرتكز الجغراسي (الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية).....63

أولا- الجغرافيا الطبيعية.....64

ثانيا– الجغرافيا البشرية.....76
الفرع الثاني: المرتكز العسكري (القدرات الإيرانية التقليدية والحديثة).....82
أولا– القدرات الإيرانية التقليدية.....82
ثانيا– القدرات الإيرانية الحديثة.....87
المطلب الثاني: المرتكزات المجتمعية للسياسة الخارجية الإيرانية.....94
الفرع الأول: المرتكز القيمي.....94
أولا– القومية والقومية الفارسية.....94
ثانيا– المذهبية الشيعية.....98
الفرع الثاني: المرتكز السياسي.....103
أولا– الرضا الشعبي عن الحكومة.....103
ثانيا– المشاركة في الإنتخابات.....104
الفصل الثاني:
التوجهات الشرق أوسطية في السياسة الخارجية الإيرانية.....112
مدخل: من "الشرق الأوسط" إلى "الشرق أوسطية": بين جغرافيا الإنتماء وجغرافيا المصالح.....114
أولا– الدلالات التأريخية والتاريخية: نشأة وتطور مصطلح الشرق الأوسط.....116
ثانيا– الدلالات الجغرافية للمصطلح: حدود الشرق الأوسط الجغرافية.....118
ثالثا– الدلالات السياسية–المصلحية للمصطلح: مشروع الشرق الأوسط الجديد/الكبير 125
رابعا– الدلالات الإقليمية المصلحية: الشرق أوسطية بناء إقليمي من دون قواعد.....127
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية نحو البيئة الإقليمية الشرق أوسطية المباشرة.....130
المطلب الأول: دول مجلس التعاون وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية: ثنائية الأمن والمذهبية.....130
الفرع الأول: الجغرافيا الأمنية لدول مجلس التعاون وأمننة السياسة الخارجية الإيرانية 130
أولا– الواقع الجيوبوليتيكي لدول المجلس: تمثلات النظام الأمني الخليجي ومدركات التهديد المتبادل.....131
ثانيا– ملامح الأمننة: الرؤية الإيرانية للأمن في الخليج بين مثالية الخطاب وتجليات الممارسة.....135

الفرع الثاني: الجغرافيا الدينية لدول مجلس التعاون ومذهبة السياسة الخارجية الإيرانية.....140
أولا– الجيوبوليتيك الشيعي في دول المجلس: توزيع جيواستراتيجي.....140
ثانيا– ملامح المذهبة: التشيع السياسي وإستراتيجية "دولة المحور والأطراف المُشعَّة" 144
المطلب الثاني: أفغانستان والعراق وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية: تجليات المجال الحيوي.....148
الفرع الأول: مكانة أفغانستان والعراق في المدرك الإستراتيجي الإيراني.....149
أولا– المجال الحيوي الأول: أفغانستان بوابة الشرق لإيران.....150
ثانيا– المجال الحيوي الثاني: العراق بوابة الغرب لإيران.....152
الفرع الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه أفغانستان والعراق: تهديدات دائمة وإستراتيجيات متجددة.....154
أولا– إيران وسقوط نظام طالبان: بين الإنكشاف الجغرافي وملامح "الصفوية الجديدة" 154
ثانيا– إيران وسقوط نظام البعث: بين جغرافيا الحرب وسياسات ملء الفراغ.....160
المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الإيرانية نحو البيئة الإقليمية الشرق أوسطية غير المباشرة.....169
المطلب الأول: الالتزامات الإيديولوجية كمحدد للسياسة الخارجية الإيرانية: حركات المقاومة نموذجا.....169
الفرع الأول: حزب الله منفذ إيران إلى لبنان.....172
أولا– نشأة حزب الله: الإجتياح الإسرائيلي والمخاض العسير.....172
ثانيا– إيران والدور الوظيفي لحزب الله: أولوية المقاومة وتشعب الأهداف.....176
الفرع الثاني: حركتا الجهاد الإسلامي وحماس منفذ إيران إلى فلسطين.....183
أولا– الجهاد الإسلامي وحماس: النشأة من رحم المعاناة.....183
ثانيا– إيران والدور الوظيفي للجهاد الإسلامي وحماس: أولوية الجهاد وثبات الهدف.....187
الفرع الثالث: حركة أنصار الله الحوثية منفذ إيران إلى اليمن.....194
أولا– "المظلومية السياسية والمجتمعية" ونشأة الحوثية.....194
ثانيا– إيران والدور الوظيفي للحوثيين: تشعب الأولويات وثبات الأهداف.....197
المطلب الثاني: التوجهات المصلحية كمحدد للسياسة الخارجية الإيرانية: التحالف الإيراني–

السوري.....204
الفرع الأول: التحالف الإيراني السوري منذ 9/11 وحتى أزمة 2011: عقد استحضار المصلحة.....205
أولا– سوريا في المدرك الإستراتيجي الإيراني: الموقع والمكانة.....206
ثانيا– إيران وسوريا في العقد الأول من الألفية الجديدة: بين التحالف والتعاون الإستراتيجي.....208
الفرع الثاني: "أيلولة" القرن الحادي والعشرين والسياسات الإيرانية: عقد تغليب المصلحة 212
أولا– الأزمة السورية والالتباس الإيراني: بين التزمات إيران كثورة وبين التزامات إيران كدولة.....214
ثانيا– الأزمة السورية والسياسات الإيرانية: بين لعبة "البوزكاشي" الأفغانية ومعضلة "العقدة الغوردية".....217
الفصل الثالث:
شمال غرب آسيا وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية.....225
مدخل: آسيا الوسطى والقوقاز: الموقع والمكانة.....227
أولا– آسيا الوسطى: نظرة عامة.....227
ثانيا– جنوب القوقاز: بطاقة تعريفية.....235
المبحث الأول: التوجهات الإقتصادية، الثقافية والطاقوية الإيرانية في شمال غرب آسيا.....244
المطلب الأول: دبلوماسية النوادي والتوجهات الاقتصادية والثقافية الإيرانية.....245
الفرع الأول: الدبلوماسية الإقتصادية وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية في شمال غرب آسيا.....246
أولا– في مفهوم دبلوماسية النوادي والدبلوماسية الاقتصادية.....246
ثانيا– إيران ومنظمة التعاون الاقتصادي: الاقتصاد في خدمة السياسة.....250
الفرع الثاني: الدبلوماسية الثقافية وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية في شمال غرب آسيا.....254
أولا– في مفهوم الدبلوماسية الثقافية.....255
ثانيا– إيران واتحاد الدول الناطقة بالفارسية: اللغة في خدمة السياسة.....258
المطلب الثاني: الدبلوماسية الطاقوية والتوجهات الإيرانية.....266
الفرع الأول: دبلوماسية الطاقة: إطار عام.....266

أولا- في مفهوم دبلوماسية الطاقة: الإشكالات والتجاذبات الاصطلاحية للمفهوم.....267
ثانيا- دبلوماسية الطاقة والمفاهيم ذات الصلة: مفاهيم متشابهة ومضامين مختلفة 269
الفرع الثاني: منظمة بحر قزوين والتوجهات الطاقوية الإيرانية.....270
أولا- منظمة بحر قزوين للتعاون: خلفية عامة.....274
ثانيا- إيران وإستراتيجية "أنابيبستان": المشروع الإيراني لنقل الطاقة من بحر قزوين 279
المبحث الثاني: التوجهات الأمنية والبراغماتية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه شمال غرب آسيا.....284
المطلب الأول: التوجهات الأمنية الإيرانية نحو آسيا الوسطى وسبُل المواجهة الجماعية 284
الفرع الأول: إيران، آسيا الوسطى والأمن الرخو.....284
أولا- الأمن الرخو: البحث في الدلالات العلمية والمعرفية للمفهوم.....285
ثانيا- إيران وقضايا الأمن الرخو في آسيا الوسطى: خارطة بلا حدود.....288
الفرع الثاني: إيران والترتيبات الأمنية الإقليمية في آسيا الوسطى: منظمة شنغهاي أنموذجا.....294
أولا- منظمة شنغهاي للتعاون: النشأة والتطور.....295
ثانيا- إيران ومنظمة شنغهاي للتعاون: بين المكاسب الاقتصادية والآفاق الأمنية 302
المطلب الثاني: القوقاز والتوجهات البراغماتية الإيرانية.....306
الفرع الأول: القوقاز والمعضلات الإثنوسياسية: خلفية عامة.....307
أولا- النزاعات الجورجية الأبخازية والجورجية الأوسيتية الجنوبية : الأسباب والنتائج 307
ثانيا- النزاع الآذري الأرميني حول ناكورنو كاراباخ 1988 و2020: أسباب عدة وهدف واحد.....312
الفرع الثاني: إيران والقضايا الإثنوسياسية في القوقاز: المصلحة أولا...المصلحة دوما 319
أولا- النزاع العرقي في ناكورنو كاراباخ والتحسس الإيراني: بين التخوف وضرورات الوساطة.....320
ثانيا- النزاع العرقي حول كاراباخ والتدخل الإيراني: وساطة أم انحياز؟.....322

الفصل الرابع:

مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية: بين رهان التحديات الإقليمية وضرورات التمدد الدولي.....327

المبحث الأول: السياسة الخارجية الإيرانية وسيناريو الإنكفاء نحو البيئة الإقليمية.....327
المطلب الأول: تحديات السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط.....327
الفرع الأول: تحديات البيئة الإقليمية المباشرة.....327
أولا- السعودية: المعرقلة إقليميا.....327
ثانيا- تركيا المنافسة إقليميا.....332
الفرع الثاني: تحديات البيئة غير المباشرة الإقليمية والدولية.....340
أولا- إسرائيل: المعارضة إقليميا.....340
ثانيا- الولايات المتحدة الأمريكية: المعارضة دوليا.....344
المطلب الثاني: تحديات السياسة الخارجية الإيرانية في شمال غرب آسيا.....348
الفرع الأول: التحديات الإقليمية.....349
أولا- تركيا والتوجهات الجيوحضارية.....349
ثانيا- روسيا الاتحادية والتوجهات الجيوساسية.....353
ثالثا- جمهورية الصين الشعبية والتوجهات الجيواقتصادية.....356
الفرع الثاني: التحديات الدولية.....358
أولا- الولايات المتحدة الأمريكية والتوجهات الجيواستراتيجية.....358
ثانيا- الاتحاد الأوروبي والتوجهات المعيارية.....361
ثالثا- إسرائيل والتوجهات الأمنية-الاقتصادية.....364
المبحث الثاني: من الإقليمية إلى الدولية: السياسة الخارجية الإيرانية وسيناريو التمدد.....368
المطلب الأول: السياسة الخارجية الإيرانية والتمدد نحو العالم الأول والثاني.....368
الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية.....369
أولا- الترويكا الأوروبية(فرنسا-ألمانيا-بريطانيا): منفذ إيران إلى الاتحاد الأوروبي.....370
ثانيا- "صغار" البلدارن الأوروبية والتوجهات الطاقوية للسياسة الخارجة الإيرانية.....374
ثالثا- بلدان أوروبا الشرقية والتوجهات الإيديولوجية للسياسة الخارجية الإيرانية.....375
الفرع الثاني: قوى العالم الثاني وتوجهات السياسة الخارجة الإيرانية.....376
أولا- روسيا الإتحادية وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية.....376
ثانيا- جمهورية الصين الشعبية وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية.....380
ثالثا- جمهورية الهند وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية.....384

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية والتمدد نحو العالم الثالث.....389
الفرع الأول: الحديقة الخلفية لأمريكا والتوجهات اللاتينية في السياسة الخارجية الإيرانية.....389
أولا– فنزويلا: منفذ إيران إلى أمريكا اللاتينية.....390
ثانيا– تحالف ألبا ALBA: اليساريون والتوجهات الإيديولوجية للسياسة الخارجية الإيرانية.....394
ثالثا– الدول اللاتينية المعتدلة وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية: الأرجنتين والبرازيل.....398
الفرع الثاني: القارة السمراء والتوجهات الإفريقية في السياسة الخارجية الإيرانية.....400
أولا– السودان: منفذ إيران إلى شرق إفريقيا وحوض النيل 401
ثانيا– نيجيريا: منفذ إيران إلى غرب إفريقيا.....404
ثالثا– الجزائر: منفذ إيران إلى شمال إفريقيا.....407
الخاتمة.....411
قائمة المصادر والمراجع.....418
فهرس الخرائط والجداول.....481
فهرس المحتويات.....483

ملخص الدراسة

شكّلت أحداث 11 سبتمبر 2001 أحد أبرز التحولات الإستراتيجية في العالم، وأثرت تبعاتها سلبيا على دول بعينها، إلا أنها من جهة أخرى ساعدت على إبراز دول أخرى من بينها إيران، والتي عملت على استغلال الواقع الجديد بما يخدم مصلحتها في محيطها الإقليمي، مستعملة في ذلك مجموعة من المحددات، تنوعت ما بين الأمنية، والمذهبية، والمصلحية، والإيديولوجية في الشرق الأوسط، وما بين الاقتصادية، والطاقوية، والثقافية والبراغماتية في شمال غرب آسيا.

ولئن كانت التوجهات الإيرانية في الشرق الأوسط تقوم في غالبها على أساس التحركات الفردية لإيران كدولة في سبيل قبولها كطرف محوري فيه، فإنها على العكس تماما في شمال غرب آسيا، كونها تقوم على أساس مأسسة هذه التوجهات وذلك في إطار انخراطها في تكتلات ومنظمات إقليمية بما يخدم مصالحها ويرسّخ دورها كطرف محوري.

وبطبيعة الحال فإن هذه التوجهات لا تتحرك في بيئة فارغة، ونتيجة لذلك واجهت السياسة الخارجية الإيرانية عدة تحديات في شرق الأوسط وشمال غرب آسيا، مما جعلها توجه أنظارها نحو البيئة الدولية في سبيل كسب التأييد. وعليه تأتي هذه الدراسة للبحث والتفصيل في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه بيئتها الإقليمية وأبعادها الدولية وما يمكن أن يشكّله ذلك من مدخل مهمّ لفهم كيفية تحرك هذه الدولة إقليميا ودوليا.

Study summary

The events of September 11, 2001 constituted one of the most prominent strategic shifts in the world, and its consequences negatively affected certain countries, but on the other hand it helped highlight other countries, including Iran, which worked to exploit the new reality in a way that serves its interest in its regional environment, using several Determinants, which varied between wishfulness, sectarianism, interest, and ideology in the Middle East, and between economic, energetic, cultural and pragmatic in northwest Asia.

Although the Iranian orientations in the Middle East are mostly based on the individual moves of Iran as a state in order to accept it as a pivotal party in it, it is quite the opposite in northwest Asia, as it is based on the institutionalization of these trends within the framework of its involvement in regional blocs and organizations to serve its interests It is cementing its role as a pivot.

Of course, these trends do not move in an empty environment. As a result, the Iranian foreign policy faced several challenges in the Middle East and Northwest Asia, which made it direct its eyes to the international environment in order to gain support. Accordingly, this study comes to research and detail the orientations of Iran's foreign policy towards its regional environment and its international dimensions, and what this could constitute as an important entry point for understanding how this country moves regionally and internationally..